



بسم

... الله

الحمد لله شرح الفية ابن مالك رحمه الله

ابن عبد الله بن علي اخذ عن ابي حيان وغيره و...

من حروف المعاني مات ... عيد الفطر سنة ...

ح من حسن المحاضرة للسيوطي باختصار

ابو محمد عبد الله بن يوسف بن ... بن هشام ... ابن ... ولد ... سنة ثمان وسبعمائة ... سنة احدى وستين وسبعمائة ... من حسن المحاضرة للسيوطي

الحمد لله شرح الفية ابن مالك رحمه الله للامام المرادي بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن علي اخذ عن ابي حيان وغيره وشرح الالفية وشرح المفصل والجنى الداني من حروف المعاني مات يوم عيد الفطر سنة تسع واربعين وسبع مائة ح من حسن المحاضرة للسيوطي باختصار

ابو حيان هو الامام اثير الدين محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان الاندلسي الغرناطي نحوي عصره ولغويه ومفسره ولد [illegible] سنة اربع وخمسين وستمائة ومات بمصر سنة خمس واربعين وسبعمائة ح من حسن المحاضرة للسيوطي

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد

قال الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبو علي حسن ابن الشيخ الصالح الزا
هد قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المالكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته
بمنه وكرمه الحمد لله والشكر له وصلواته على نبيه ورسله وبعد فهذا مختصر
توضيح لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله جامعا لبيانها على طلابها : ويقصد تحصيلها
سألنيه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها : فأجبته إلى ذلك رغبة
في الثواب وتقريبا على الطلاب : وبالله أستعين فهو الموفق المعين م قال محمد هو ابن مالك
أحمد ربي الله خير مالك ش قال فعل ماض واوي العين مفتوحها منقلب الواو ألفا أو معتل بعده جملة
محكية فهي في موضع مفعوله والمحكي به في البيت أحمد ربي إلى آخره وقوله هو ابن مالك جملة معترضة بين
القول ومحكيه فإن قلت هلا قال يقول كما قال ابن معطي في ألفيته لأن المحكي لم يقع بعد قلت في الجواب
عنه ثلاثة أوجه الأول يجوز أن يكون قدم تأخر نظم قال عن المحكي فيكون على ظاهره والثاني أن يكون
أوقع الماضي موضع المستقبل تحقيقا له وتنزيلا منزلة الواقع والثالث أن يكون وضع كلمة قال
أول نظمه ليحكي بها عند قضاء الحاجة والفراغ من المحكي ونظيره ما جاء في القسم الثاني من قول سيبويه
رحمه الله هذا باب علم ما الكلم من العربية أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها عن
قضاء الحاجة والفراغ من المشار إليه وحذفت ألف ما في الأول خطا لأنه علم له مشتهر كثير الا
ستعمال ويجوز إثبات الياء أيضا قال بعضهم وإثباتها جيد وأما ما في آخر البيت فلا تحذف الياء لأنه صفة
م مصليا على الرسول المصطفى وآله المستكملين الشرفا ش مصليا حال من الفاعل في أحمد
والمصطفى المختار والاصطفاء الافتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب أبدل من تائه طاء
لمجاورة الطابق وصار ثلاثيه لازما تقول صفا الشيء صفاء وجاء الافتعال منه متعديا : وفي معنى الآل وأ
صله خلاف مشهور وليس هذا موضع ذكره واختلفوا في جواز إضافته إلى الضمير فمنعه الكسائي وا
لنحاس وأجاز غيرهما وزعم أبو بكر الزبيدي أن إضافته إلى المضمر من لحن العامة والصحيح أنه من كلام
العرب م وأستعين الله في ألفيه : مقاصد النحو بها محويه ش للنحو في اللغة أربعة معان أحدها
أن يكون مصدرا تقول نحوت كذا نحوا أي قصدته قصدا : والثاني أن يكون ظرفا أنشد أبو الحسن نحن
وأنهالك فتى هيئات : وهن نحو البيت عامدات قال أبو الفتح وأصله المصدر والثالث
أن يكون بمعنى مثل يقال هذا نحو هذا أي مثله : والرابع أن يكون بمعنى القسم يقال هذا على أربعة أنحاء على أربعة أ

اقسام

انتسابا واطلاق لفظ النحو على هذا العلم من اطلاق لفظ المصدر على المفعول به فالنحو اذا بمعنى المنحو اي المقصود كما
نسج بمعنى المنسوج وخص بهذا العلم وان كان كل علم منحوا اختصاص علم الاحكام الشرعية بالـ عنه
فقه ولهذا نظائر في كلامهم وسبب تسميته هذا العلم نحوا ما روي ان عليا رضي الله عنه لما اشار على ابي الا
سود الدؤلي ان يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب قال انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي
وقد حد النحو بحدود كثيرة ومن اقربها قول بعضهم النحو علم تعرف به احكام الكلم العربية افرادا وتر
كيبا ومن اشهرها قول صاحب المقرب النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام
العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التي ائتلف منها وقد بسطت على هذا في غير هذا الكتاب **م**
تقرب الاقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز **ش** قال الشارح يقول ان هذه الالفية مع انها
حاوية للمقصود الاعظم من النحو فيها من المزية على نظائرها انها تقرب الى الافهام المعاني البعيدة بسبب
وجازة اللفظ وتنقيح العبارة وتبسط البذل اي توسع العطاء لما تمنحه لقارئها من الفوائد وعن بعضها
بوعد ناجز بوفائها **م** وتقتضي رضى بغير سخط فائقة الفية ابن معط **ش** الامام ابو زكريا
يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير
ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها لاقراء الادب الى ان توفي بالقاهرة في سلخ ذي القعدة سنة ثمان
وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعي ومولده سنة اربع و
ستين وخمسمائة **م** وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا والله يقضي بهبات
وافرة لي وله في درجات الاخرة **ش** يشير بهذا الى فضل المتقدم على المتاخر وما يستحقه السلف من ثناء
الخلف ودعائهم والدرجات قال في الصحاح هي الطبقات من المراتب وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلى والدرك
الى اسفل **الكلام وما يتألف منه** انما بدا بتعريف الكلام لانه هو المقصود في الحقيقة اذ
به يقع التفاهم وانما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب لان التأليف كما قيل اخص لانه تركيب وز
يادة وهي وقوع الالفة بين الجزئين والضمير المرفوع في يتألف عائد على الكلام والضمير المجرور في منه عائد على ما
والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشيء الذي يتألف منه الكلام **م** كلامنا لفظ مفيد كاستقم **ش** هذا
تعريف الكلام في اصطلاح النحويين فلذلك قيد باضافته الى الضمير **و**قوله لفظ جنس للحد وهو الصو
ت المعتمد على مقطع من اللسان وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام في اللغة وليس بلفظ وهو
خمسة اشياء الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء وحديث النفس وهو التكليم **وقوله** م
مفيد فصل اخرج به ما يطلق عليه لفظ وليس بكلام في الاصطلاح لكونه غير مفيد وذلك خمسة اشياء
الكلمة نحو زيد والمركب تركيب نقص تقييد نحو غلام زيد او تركيب اسناد لا يجهل معناه كالنار حارة او لم
يفد ككلام النائم او قصد لغيره لانه كالجملة الموصول بها فلا يسمى شيء من ذلك كلاما في الاصطلاح
لكونه غير مفيد الافادة الاصطلاحية وهي افهام معنى يحسن السكوت عليه **وقوله** كاستقم
تمثيل للكلام في الاصطلاح بعد تمام حده لا تتميما للحد خلافا للشارح وقد نبه في شرح الكافية على ان في

وهو الكلام ولكنه حذف في الباب والشرح واقام الضمير في البيت مقام المحذوف اختصارا م

على الاجابة والامالة وهو الحيوان الناطق

في الاقتصار على مفيد كفاية **فإن قلت** إنما كان في الاقتصار على مفيد كفاية لكونه مغنيا عن بقية القيود فما باله
ذكرها في التسهيل حيث قال والكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته **قلت** كأنه أخذ المفيد
في التسهيل بالمعنى الأعم لا بالمعنى الاصطلاحي فلذلك احتاج إلى ذكر ما أراد أن يميزه بها على ما يفهم من قيد الإفا
دة بطريق الالتزام **فإن قلت** هل الأولى تعريف الحد باللفظ كما ذكره هنا أو بالقول كما فعل في الكافية **قلت** تعريفه بال
قول أولى لأنه أخص إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المهمل والمستعمل وقد صرح بذلك في شرح
التسهيل وذهب بعضهم إلى أن اللفظ والقول مترادفان فيجوز إطلاقهما على المهمل وعلى ما قيل أن اللفظ أولى من القول
لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد إطلاقا متعارفا حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك **وأورد**
أن اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله جنسا **وأجيب** بأن اللفظ مصدر في الأصل يقع على القليل والكثير والتاء
في لفظة للتنصيص على الوحدة وليس اللفظ بجمع وإنما يقال في جمع فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق **واعترض**
بأنه لا يصح كون اللفظ هنا مصدرا لأن المصدر بمعنى التلفظ وبمعنى الملفوظ ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه
فزيد في قائم مثلا هو الكلام والتلفظ إنما اعتبر به المصدر يتعلق بهذه الجملة **والجواب** بأن اللفظ هنا
مصدر أطلق على المفعول **تنبيهات** الأول لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب
الإسنادي فمتى حصل الإسناد كان كلاما ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد فالكلام عندهم ما
تضمن كلمتين بالإسناد قال في شرح التسهيل وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل
على أن الكلام لا يطلق حقيقة على غير الجمل المفيدة **الثاني** يستفاد من كلامه في الكلام الذي يجيب
من زعم أن الكلمة الواحدة وجودا أو تقديرا قد تكون كلاما إذا أفادت معنى الكلام كنعم وبلى في الجواب والصحيح
أن الكلام هو الجملة المقدرة بعدهما لا واحدة منهما **الثالث** قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلماء
في حد الكلام من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل
ذلك الفعل أو خبر ذلك المبتدأ قال فهذا الكلام عمل واحد ولا يكون ناطقه إلا واحدا قال ولا يغني عن هذه الزيادة جوابان
أحدهما أن يقال لا نسلم أن مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لا يكون
اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطا واحدا والثاني أن يقال كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على
كلمة واحدة اتكالا منه على نطق الآخر بالأخرى فمعناها مستحضر في ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم
بكلام كما يقول القائل النجم فيقول الآخر زيد المرتضى فهو مختصر وأقول إن صدور الكلام من ناطقين غير
متصور لأن الكلام مشتمل على الإسناد والإسناد لا يتصور صدوره إلا من واحد فكل واحد من المصطلحين متكلم
بكلام كما أجاب به ثانيا وقوله **ص** واسم وفعل ثم حرف الكلم **ش** يعني أن الكلم التي يتألف منه الكلام أي والكلم
التي يتألف منها الكلام اسم وفعل وحرف لا رابع لها ودليل الحصر أن الكلمة إما أن تكون ركنا للإسناد أو لا فهي
الحرف وإن كانت ركنا له فإن قبلته بطرفيه فهي الاسم وإلا فهي الفعل وأول من قسم الكلم إلى هذه الأقسام
وسماها بهذه الأسماء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه والنحويون مجمعون على أن أقسام الكلام
ثلاثة إلا من لا يعتد بخلافه واعلم أن الكلم اسم جنس جمعي وأقل ما يتناول ثلاث كلمات وبينه وبين الكلام عموم

من وجه

والمستعمل

مستحضر أي منصور

عنه

اسم

من وجه وخصوص من وجه فالكلام اعم من جهة انه يتناول المركب من كلمتين فصاعدا واخص من جهة
انه لا يتناول غير المفيد والكلم اعم من جهة انه يتناول المفيد وغير المفيد واخص من جهة انه يتناول المركب
من كلمتين كما سبق **فان قلت** مقتضى قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان الكلام مخصوص بما
تركب من اسم وفعل وحرف وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة اجناس نحو ان زيدا
في ذهب او من جنسين نحو ان زيدا ما ذهب او اكثر من جنس واحد نحو غلام زيد في الذهب **قلت** المعنى بالكلم
هنا الاجناس الثلاثة اعني الكلمة التي يراد بها جنس الاسماء والكلمة التي يراد بها جنس الافعال وال
كلمة التي يراد بها جنس الحروف والكلم على هذا الاعتبار لا يقع الا على الثلاثة المذكورة ولا يتصور
فيه غير ذلك واما اطلاق الكلم على ما في كثير من الشروح نحو هذا فصحيح باعتبار الاطلاق لان الكلمة كما تطلق
ويراد بها جنس الاسم او الفعل او الحرف تطلق ويراد احاد الاسماء والافعال والحروف فاذا قيل في نحو ان زيدا
في الذهب هذا كلم فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتامله **واورد** على الناظم انه
قسم الكلم الى غير اقسامه لان الاسم والفعل والحرف اقسام الكلمة لا اقسام الكلم واقسام الكلم اسماء
وافعال وحروف لان علامة صحة القسمة جواز اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام **والجواب**
ان هذا من تقسيم الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم صدق المقسوم على كل من الاق
سام في تقسيم الكلي الى جزئياته والناظم لم يقصد ذلك **واورد عليه** ايضا ان اداة ثم في قوله ثم حرف
ليس بجيد لان ثم للتراخي والاقسام انما تنسب الى اشياء فنسبة كل واحد من الاقسام الى المقسم
في نسبة واحدة **والجواب** ان ثم في قوله ثم حرف يجوز ان يكون استعملها بمعنى الواو ويجوز ان
يكون استعملها على بابها للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل لكونه فضلة وكل واحد
منهما يكون عمدة **ص** واحده كلمة **ش** الضمير في قوله واحده للكلم اي واحد الكلم كلمة فكل من الاسم
والفعل والحرف كلمة وحدها اللفظ بالقوة او بالفعل الدال بالوضع على معنى مفرد ويطلق في الاصطلاح مجازا على
احد جزئي العلم المضاف نحو امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا وفي
الكلم فيه لغتان التذكير والتانيث فقال واحده على الاول وقال ابن معطي في الفيته واحدها على التانيث
وفي الكلمة ثلاث لغات كما في نظائرها نحو كبد **ص** والقول عم **ش** يعني عم الكلمة والكلام والكلم
والكلم فيطلق على كل واحد من الثلاثة قولا حقيقة ويطلق مجازا على الراي والاعتقاد وما يعبر عنه من حال الشيء
وهو اخص من اللفظ لانه لا يطلق على المهمل خلافا لمن جعلهما مترادفين وقد سبق في ذلك **ص** وكلمة بها
كلام قد يؤم **ش** يعني ان الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم
كلمة الشهادة وهو مجاز مهمل عند النحويين فقيل هو من تسمية الشيء باسم بعضه وقيل ان اجزاء الكلام
الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق عليه كلمة ولما
ذكر ~~اقسام الكلام~~ ان الكلمات ثلاث شرع فيما يمتاز كل واحد منها عن اخويه فقال **ص** بالجر والتنوين والندا
وال ومسند للاسم تمييز حصل **ش** ذكر ان للاسم خمس علامات الاولى الجر وهو يشمل الجر بالحرف

لا

اسم

والاعتقاد

في القول

نحو جيرِ، وبالمضاف نحو غلام زيد، ولا جر بغيرهما خلافا لمن زاد التبعية، وقد ظهر أن ذكر الجر أولى من ذكر حرف الجر. والـ
ثانية التنوين، وهو مصدر نوّنت الكلمة، ثم غلب حتى صار اسما للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظا وتسقط خطا،
وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم، وزاد الأخفش سادسا
سماه الغالي، وأنكره الزجاج والسيرافي، وقيل هو قسم من الترنم. فتنوين التمكين نحو زيد ورجل، وهو اللا
حق للاسم المعرب المنصرف إشعارا ببقائه على أصالته. وتنوين التنكير نحو صهٍ أي اسكت سكوتا ما، ونحو سيبويه
لغير معين، وهو اللاحق لبعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها، ويطرد فيما آخره ويه. وتنوين العوض إما عوض
من حرف نحو جوارٍ ويُعَيْلٍ تصغير يعلى، فالتنوين فيهما عوض من الياء المحذوفة على الأصح، وعوض عن مضاف إليه
إما جملة نحو يومئذ وحينئذ، وإما مفرد نحو كلٍّ وبعضٍ وأيٍّ. وتنوين المقابلة نحو مسلماتٍ، وهو اللاحق لما جمع بألف
وتاء زائدتين، سمي بذلك لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم، وليس بتنوين الصرف خلافا للربعي بدليل ثبوته بعد
التسمية كما تثبت النون نحو عرفاتٍ، وهذه الأربعة من خواص الأسماء لأنها معان لا تليق بغيره. وتنوين
الترنم وهو اللاحق للروي المطلق عوضا من مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس، وقولهم تنوين الترنم قال المصنف
هو على حذف مضاف أي تنوين ترك الترنم، وإنما هو عوض عن الترنم لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي،
وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف، ومثاله في الاسم قول العجاج: يا صاح ما هاج الدمو
ع الذرفن. وفي الفعل قوله: من طللٍ كالأتحمي أنهجن. وفي الحرف قول النابغة: أفِدَ الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قدن. والغالي هو اللاحق للروي المقيد، وهو كتنوين الترنم في عدم الاختصاص بالاسم،
ومثاله في الاسم قول رؤبة: وقاتم الأعماق خاوي المخترقن. [illegible] ومن أجل التنوين يكسر
الحرف الذي قبله لالتقاء الساكنين. وفي الفعل قوله: ويعدو على المرء ما يأتمرن، أي ما يأتمر. وفي الحرف
قالت بنات العم يا سلمى وإنن، كان فقيرا معدما قالت وإنن. وزاد بعضهم في أقسام التنوين
قسما سابعا وهو تنوين الاضطرار كقول الشاعر: سلام الله يا مطرٌ عليها، وليس عليك
يا مطر السلام. ولم يعد الناظم إلا الأربعة المتقدمة. فإن قلت: فقد أطلق الناظم في موضع التقييد، قلت:
قد أجيب بأن أل في قوله التنوين للعهد، فلم يشمل غير المختص بالاسم، وفيه نظر، إذ لا معهود يصرف النظر
إليه عند من يذكره علامة الأسماء. وإن جعلت الجنسية فقد يقال لم يعتبر الترنم والغالي لقلتهما
واختصاصهما بالشعر، وقد قيل إن تسمية ما يلحق الروي تنوينا مجاز، وإنما هو نون، بدليل أنه يثبت وقفا،
فالتنوين على هذا من خواص الأسماء بجميع وجوهه. وقال أبو الحجاج يوسف بن معزوز: ظاهر كلام سيبويه
في الكتاب أن تسميته تنوين الترنم لأنه ليس بتنوين، وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة. والثالثة
النداء وهو الدعاء بيا وإحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا
اسما لأنه مخبر عنه في المعنى. وقال في شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء لأنه مفعول به في المعنى،
والمفعولية لا تليق بغير الاسم. واعتُرض قوله في المعنى لأن ظاهره أنه ليس مفعولا صريحا من جهة اللفظ،
وقد سبقه أبو موسى الجزولي إلى هذه العبارة، وهي مسألة خلاف، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين

ح ضربان

أن المنادى

أو اسناد ومفعول به من اللفظ والمعنى والرابعة أل ويعني بها حرف التعريف وهي من خواص الاسم في
الاحط نعم يدخل التعريف بها وأما أل الموصولة فإنها تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختيارا
وعند الجمهور اضطرارا كقوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
فكان ينبغي الاحتراز منها فإن قلت هل الأولى أن يعبر عن حرف التعريف بأل أو بالألف واللام قلت في
حرف التعريف ثلاثة مذاهب: أحدها أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال فالمعرف
على هذا المذهب أل والتعبير بأل وهو مذهب الخليل واختاره الناظم قال ابن جني وقد حكي عن الخليل أنه كان
يسميها أل ولم يسمها الألف واللام والثاني ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة وهي مع زيادتها
معتد بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه ونسبه بعض لأبي علي وهو مذهب سيبويه فيما نقله
في التسهيل وشرحه وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر عنها بأل نظرا إلى أن الهمزة كالجزء منها في الوضع
وهو قبيح وأن يعبر عنها بالألف واللام نظرا إلى أن الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه العبارتين والثالث
أن اللام وحدها هي حرف التعريف وإليه ذهب المتأخرون ونسبه بعضهم إلى سيبويه ولا يحسن على
هذا المذهب إلا التعبير باللام وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا: والمسند هو مفعل من أسند
فهو لفظ صالح لأن يكون مفعولا ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا جائز أن يراد به هاهنا الزمان والمكان
إذ لا وجه لإرادتهما: ويحتمل أن يريد به المفعول وهو ظاهر عبارته وهو صحيح لأن المسند من خواص الأ
سماء وقد علم أن المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند إليه هو المحكوم عليه فكأنه قال
ويتميز الاسم بمسند أي محكوم به في نحو قام زيد وزيد قائم فزيد في المثالين له مسند ومحكوم به وهو الفعل
في المثال الأول والخبر في المثال الثاني وذلك من علامات اسميته: ويحتمل أن يريد به المصدر أعني الإسناد
وهو نسبة شيء إلى شيء على جهة الاستقلال وبه جزم الشارح ولكن لا يصح على إطلاقه لأن الفعل
يشارك الاسم في الإسناد لا يخل منهما بمسند وإنما يختص الاسم بالإسناد إليه فإن أجيب
بما ذكر الشارح من أنه أراد الإسناد إليه بحذف صلته اعتمادا على التوقيف ففيه نظر لأن الاعتماد
على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف: وإن أجيب بأن اللام في قوله للاسم متعلقة بمسند وهي بمعنى
إلى كما وقع في بعض نسخ الشرح فهو خلاف ظاهر اللفظ وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد وهو قسمان
معنوي ولفظي فالمعنوي هو الخاص بالأسماء: واللفظي مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف
نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر قلت الحق تحقيق أن القسمين كليهما من خواص
الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف لا يحكم ما باسميتهما فإذا قلت ضرب فعل ماض فضرب في هذا
التركيب اسم مسماه لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان وكيف يتصور أن يحكم عليه في المثال المذكور وحكم
بأنه فاعل أو فعل بعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلا فيحكم على موضعه بالرفع على الابتداء فإن
قلت فقد وقع في شرح التسهيل أن الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة والذي ذكرنا
في حد الاسم صلاحيته بشرط العناية إلى نفسها ونظيرها بغير الإسناد بالمعنى لأنه خاص بالأسماء: بخلاف

أو بالألف واللام أو بأل

معتد بها

المحكوم

الاسناد باعتبار مجرد اللفظ فانه عام واعم الحاز وقائلا بقرينة لزمه لا يراد المذكور **قلت** لا نسلم ان الا
سناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الحرف وللفظ الجملة وهو لا ينافي اختصاصه بالا
سماء الا بالحكم على الالفاظ المسند اليها بانها اسماء وان كانت بلفظ فعل او حرف فقوله ان الاسناد اللفظي
صالح للاسم والفعل والحرف والجملة صحيح بهذا الاعتبار وقد صرح في الكافية بتسمية ما اخبر عن لفظه جزء
فان وان نفيت لا اعني انا حكم حكما فقابلن او عرب واجعلنها اسما **فان قلت** اذا كان الاسناد لا
سناد مطلقا من خواص الاسماء فلم قيد الاسناد في حد الاسم باعتبار المعنى **قلت** كانه لما راى
اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره اقتصر على المعنوي لانه هو الذي يحصل به التمييز الان وانما اعني اذا قلت
زيد ثلاثي في هذا الاسناد على التسمية زيد المراد به لفظ زيد الدال على ثلاثة احرف ولم يدل على التسمية
زيد الدال على الشخص كما انه اذا قلت ضرب مبني على الفتح في هذا الاسناد على التسمية ضرب المبني
على الفتح ولم يدل على التسمية ضرب الدال على المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم يدل على التسمية
ضرب الدال على الحدث فتامله ولما ذكر ما يتميز به الاسم اخذ يذكر ما يتميز به الفعل فقال **ص** بتا فعلت
واتت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي **ش** ذكر للفعل اربع علامات الاولى تاء فعلت وهي تاء
ضمير المخاطب نحو تباركت يا رحمن فيه حكمها تاء ضمير المتكلم والمخاطبة وهذه التاء في جميع احوالها
مختصة بالفعل الموضوع للماضي ولو كان مستقبل المعنى نحو ان قمت قمت **والثانية** تاء اتت وهي تاء التا
نيث الساكنة وهي مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمضي وتلحقه الساكنة متصرفا وغير
متصرف نحو اتت ونعمت قال في شرح التسهيل ما لم يكن افعل في التعجب ولو قال صالح بكن يلزم من تتبع كثير مما
عليه لكان اولى ليشمل افعل في التعجب وعسى نحو ما خلا وما عدا وحاشا وليس في الاستثناء فان كان التاء
محركة اعرابا فهي من خواص الاسماء نحو قائمة وان تحركت بحركة بناء فتكون في الحرف نحو لات وفي الاسم نحو لا قوة
الا بالله وما عندنا تحركت بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما **تنبيه** قال في شرح الكافية
وقد انفردت بمعنى تاء التانيث الساكنة بلحاقها نعم وبيس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك
والثالثة ياء افعلي وهي ياء المخاطبة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور وحرف عند الاخفش
والمازني ويشترط في لحاقها المضارع والامر نحو انت تفعلين وافعلي **والرابعة** نون اقبلن وهي نون التو
كيد الشديدة وهي مختصة بالفعل وكذلك الخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وتلحق الامر بلا شرط والمضا
رع بشرط مذكور في بابه وقد تلحق الماضي وضعا المستقبل معنى كقوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن
احد منكم الدجال **وقول الشاعر** دامن سعدك ان رحمت متيما وشذ لحاقها اسم الفاعل في قوله
اقائلن احضروا الشهودا وفي قوله يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا ابن
هشام بن جني **فان قلت** فليست نون التوكيد من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل **قلت**
دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت اليه لشذوذه ولما ذكر ما يتميز به الاسم والفعل قال **ص**
سواهما الحرف كهل وفي ولم **ش** يعني ان ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل

فهو حرف

ص
النقل نحو قالت امة
والتقاء الساكنين نحو
قالت الاعراب

ص
من الدوام

فهو حرف فشرط العلامة علامة له ثم مثله بثلاثة احرف تنبيها على ان الحرف ثلاثة انواع مشترك بين الا
سم والفعل نحو هل ومختص بالاسم نحو في ومختص بالفعل نحو لم ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغه ثلاثة
اقسام ماض وامر ومضارع اخذ يذكر ما يتميز به كل واحد منها عن الآخرين فقال ص فعل مضارع يلي
لم كيشم ش اي علامة الفعل المضارع قبوله لان يلي لم اي يقع بعدها نحو لم يكتب يشم لم يشمم وهو مضارع
شممت الطيب ونحوه اشمه بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والعامة يفتحون عين الماضي ويضمون
عين المضارع قال ابن درستويه وهو خطأ وليس كما قال بل هي لغة حكاها الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم
ثم ذكر علامة الماضي فقال ص وماضي الافعال بالتا مز ش اي ميز الفعل الماضي بالتاء المتقدم ذكرها وهي تاء
التانيث الساكنة ويحتمل ان يريد مجموع التاءين اي تاء فعلت وتاء اتت لان كلتيهما مختصة بالفعل الماضي
ومز امر من ماز يقال مزته فامتاز وميزته فتميز ثم ذكر علامة الامر فقال ص وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم
ش اي وعلم فعل الامر بالنون المتقدم ذكرها وهي نون التوكيد لا مطلقا بل بشرط ان يفهم من اللفظ معنى الامر فعلامة
فعل الامر انما هي مجموع شيئين قبول النون وافهام معنى الامر نحو اضربن فانه يقبل النون ويفهم منه الامر فهو فعل
امر فان قبل النون ولم يفهم الامر فهو فعل مضارع نحو هل يفعلن او فعل تعجب نحو احسنن بزيد فلفظه لفظ الامر
وليس بامر في المعنى على الاصح وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر وان دل اللفظ على معنى الامر ولم يقبل نون التو
كيد فهو اسم اما مصدر نحو صبرا بني عبد الدار واما اسم فعل والى هذا اشار بقوله ص والامر ان لم يك للنون محل
فيه هو اسم نحو صه وحيهل ش صه بمعنى اسكت يقبل نون التوكيد وكلاهما يفهم معنى الامر ولكن اسكت
يقبل النون فهو فعل امر يقبل نون التوكيد وصه لا يقبلها فهو اسم فعل وحيهل بمعنى اقبل او قدم او عجل نحو حيهل على زيد
او اقبل على زيد وحيهل زيدا اي ايت زيدا وحيهل بزيد او عجل به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر الصالحون فحيهل
بعمر بفتح الهاء وتسكن وفيها لغات حيهل واقبل وقدم وعجل في افهام معنى الامر ولكن هذه الثلاثة تقبل النون فهي افعال وحيهل لا
تقبلها فهو اسم فعل واعلم ان علامة المضارع وهي لم فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو اف
والتضجر فانهما بمعنى واحد ولكن اف لا يقبل لم واتضجر يقبلها وكذلك علامة الماضي وهي التاء فارقة بينه وبين
اسم الفعل الذي بمعناه نحو هيهات وبعد فانهما بمعنى واحد ولكن هيهات لا يقبل التاء وبعد يقبلها وهذا واضح
ص المعرب والمبني ش المعرب مشتق من الاعراب والمبني مشتق من البناء فوجب لذلك ان يقدم بيان
الاعراب والبناء فالاعراب في اللغة مصدر اعرب اي ابان او اجال او حسن او غير او ازال عجمة الشيء وهو فعل
من تكلم بالعربية فهذه ستة معان واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظي وهو اختيار المصنف
ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل بقوله الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون
او حذف والثاني انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من
المتاخرين وحدوه بقولهم الاعراب تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا والمذهب
الاول اقرب الى الصواب والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واما في الاصطلاح فقد
حده في التسهيل بقوله ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا

وحيهل بمعنى اقبل

ط
اي انتقل

تأمل
بقوله من حركة بيان
لما جيء به ط

من سمح بين فهو مبنيا. فعلى هذا فهو لفظي وقيل هو لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال فعلى هذا فهو
معنوي ص والاسم منه معرب ومبني * لشبه من الحروف مدني ش يعني ان الاسم قسمان قسم معرب وقسم
مبني ولا واسطة بينهما وذهب قوم الى ان الاسماء قبل التركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية واختاره ابن عصفور
ومذهب الناظم انها مبنية وسياتي سبب بنائها فان قلت قوله منه معرب ومبني لا يفيد
الحصر قلت لما ذكر ان المبني هو ما اشبه الحرف وان المعرب هو ما لم يشبه الحروف علم انه لا واسطة
بينهما تنبيهات الاول بدا الناظم بالمعرب لانه الاصل في الاسم الاعراب وما بني فلسبب اخرجه عن
اصله الثاني مذهب الجمهور ان الاعراب انما جيء به في الاسم ليدل على المعاني المعتورة عليه كقولهم
ما احسن زيد بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجر في الاستفهام كقوله فلولا الاعراب لالتبست هذه
المعاني ولبعض الكوفيين لا يفعل ذلك في الفعل لان صيغة الفعل تختلف لاختلاف معانيه فلم لم يكن الاعراب في الاسم اصلا وفي
الفعل فرعا حملا على ما سياتي بيانه وذهب قطرب الى ان الاعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني وانما دخل ليفرق بين الو
صل والوقف الثالث لما كان الاعراب في الاسم اصلا لم يحتج الى بيان سببه ولما كان البناء في الاسم على
خلاف الاصل احتاج الى بيان سببه فقال لشبه من الحروف مدني يعني ان سبب بناء الاسم انما هو
لشبهه بالحروف واما مشابهته بالفعل فليس سبب البناء عنده بل هو سبب منع الصرف وقيل سبب
البناء هو شبه الحرف وحده وهو مذهب سيبويه ثم ان شبه الحرف انما يقتضي بناء الاسم ان لم
يعارضه معارض يقتضي اعرابه فان عارضه معارض مقتض للاعراب الغي شبه الحرف واعرب الاسم ترجيحا لمقتضي
الاعراب فانه راجع الى الاصل والى ذلك اشار بقوله معنى في اي معرب فان الشبه لا يكون مقربا للاسم من الحرف الا
ان لم يعارضه معارض فان عارضه ما يمنع البناء لم يكن ذلك الشبه مقربا مثال ذلك اي فانها تكون موصولة وشرطية
واستفهامية وهي في هذه الاحوال مشابهة للحرف كاخواتها ولكن عارض شبهها الحرف لزومها الاضافة وكونها
بمعنى كل مع النكرة وبمعنى بعض مع المعرفة فاعربت ثم اعلم ان شبه الحرف خمسة انواع وضعي ومعنوي واستعمالي
وافتقاري واهمالي وقد نبه على الوضعي بقوله ص كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ش المراد بالشبه
الوضعي كون الاسم على حرف واحد او حرفين في الوضع كاسمي جئتنا وهما التاء ونا فانهما اسمان بدليل
صحة الاسناد اليهما وهما مبنيان لان التاء على حرف واحد في الوضع ونا على حرفين في الوضع فشابها في ذلك الحرف
لان الاصل في الحرف ان يوضع على حرف هجاء او على حرفي هجاء والاصل في الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع
من الاسماء على اقل من ثلاثة فقد شابه وضعه وضع الحرف فاستحق البناء واما ما وضع على اكثر من حرفين ثم
حذف منه حرف نحو يد ودم فهو معرب لان ثنائيته في غير الوضع ونبه على المعنوي بقوله ص والمعنوي في متى وفي هنا ش
المراد بالشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف فيصير موافقا لمعنى الحرف وهو على ضربين احدهما
ان يتضمن معنى حرف مستعمل نحو متى فانه تضمن معنى الاستفهام ان وقع استفهاما ومعنى الشرط ان وقع
شرطا وكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط ان والثاني
ان يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها وان لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو هنا فانها اسم اشارة

اي الذي تفرق به في النفي

لعله لا حاجة الى التنافر في الاسم والبيان في الفعل

الاعراب

كقول الشاعر
اذا ما لقيت بني مالك
فسلم على ايهم افضل

الى المقاد

الى امثال وشبه تضمنه معنى الاشارة فانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف
ولم يوضع للاشارة حرف يرد عليها والى هذين الضربين اشار الناظم ونبه على الاستعمالي بقوله ص وكنيابة
عن الفعل بلا تأثر ش وحقيقته ان يكون الاسم نائبا اي عاملا عمله ولا يجوز معه ذلك مغير كما تأثر بالعوامل لا لفظا
ولا محلا والمراد به هنا اسماء الافعال نحو دراك ونزال فانها تلزم النيابة عن افعالها فتعمل عملها ولا تتأثر
بالعوامل فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل اعني ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعو
امل فلما استعملت اسماء الافعال استعمال الحروف بنيت تنبيها ما ذكر من اسماء الافعال انها لا تتأثر با
لعوامل لا لفظا ولا محلا هو مذهب ابي الحسن الاخفش ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه في الافصاح الى
الجمهور وياتي بيان ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله كقوله
تعالى فضرب الرقاب فانه نائب عن الفعل ويتأثر بالعوامل فاعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك اسم الفا
عل ونحوه مما يعمل عمل الفعل ويتأثر ونبه على الافتقار بقوله ص وكافتقار اصلا ش وحقيقته ان يكون
الاسم مفتقرا الى جملة على سبيل اللزوم كافتقار الذي ونحوها من الموصولات الى جملة فان لم يكن الافتقار
ما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها لم يكن سببا للبناء لانه لم يعتبر بلازم والى هذا اشار بقوله اصلا
واما الشبه الاهمالي فهو ان يكون الاسم غير عامل ولا معمول كالحروف المهملة ومثال ذلك الاسماء قبل
التركيب كفواتح السور فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في انها لا عاملة ولا معمولة هذا مذهب
الناظم خلافا لمن قال انها موقوفة ولمن قال انها معربة حكما فان قلت فما دخل بهذا النوع الخامس ولم
يذكره قلت اشار اليه بكاف التشبيه في قوله كالشبه الوضعي فانها مشعرة بعدم الحصر ص ومعرب
الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما ش يعني ان المعرب من الاسماء هو ما سلم من شبه
الحرف المؤثر ومن هنا علم انحصار الاسم في القسمين ثم مثل المعرب بمثالين صحيح وهو ارض ومعتل وهو سمى
وهو احد لغات الاسم الستة ونبه بذلك على ان من المعرب ما يظهر اعرابه نحو ارض وما يقدر اعرابه نحو سمى
ثم انتقل الى الفعل فقال ص وفعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا ان عريا ش يعني ان الفعل ايضا
على قسمين مبني ومعرب واصله البناء فجاء الامر والماضي على وفق الاصل واما المضارع فانه اعرب
لشبهه بالاسم في الابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وقيل للشبه في الاولين فقط واما اللام فلا
بتراء فانها دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاس
تقبال وزاد بعضهم وجه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته والذي ذهب اليه ا
لمصنف ان المضارع انما اعرب لمشابهته للاسم في ان كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب
على صيغة واحدة كقوله لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب ان اريد النهي عن كل منهما وبنصبه ان ا
ريد النهي عن الجمع بينهما وبرفعه ان اريد النهي عن الاول فقط ويكون الثاني مستأنفا فلما كان الاسم وا
لفعل مشتركين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب
لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل الاسم اصلا والفعل

عن الفعل

لعله التمثيل ...

اسم الفاعل

الاعراب

قوله بتخصيص متعلق بدخلت

المضارع وعلى هذا معنى ما ذكر في شرح التسهيل قال والجمع بينهما باعتباره أولى من الجمع بينهما في الإبهام
في التخصيص وفي دخول لام الابتداء ومجاراته اسم الفاعل في الحركات والسكنات لأن المشابهة بهذه الأمور بعضها
إعمالها في الإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرت في الأسماء. **تنبيهات** الأول ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب
أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء واستدلوا بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال
في بعض المواضع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم **وأجاب** البصريون بأن النصب في وتشرب بأن مضمرة
والجزم على إرادة لا والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني ولم يحتج إلى إعراب
وليس كذلك ما أحسن زيدا لأن الرافع والناصب والجار هو أحسن وتقدم ما ذكر المصنف من أن المضارع قد يغنيه
عن الإعراب تقدير اسم مكانه كقولك لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا فإنه محتمل للمعاني الثلاثة المتقدمة في لا تأكل
السمك وتشرب اللبن ويغني عن الإعراب فيه أن لكل موضع اسم مكانه لكل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو لا تعن
بالجفاء ومادح عمرو ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ولا تعن بالجفاء ولك مادح عمرو وحكي عن بعض المتأخرين أن الفعل
أحق بالإعراب من الاسم لأنه وجد فيه بغير سبب فهو بذاته بخلاف الاسم فهو له بغيره فهو فرع وهذا قول
ضعيف **الثاني** قد أشار إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعا والمضارعة المشابهة
قال بعضهم المضارعة من لفظ الضرع كأنه رضع مع الاسم ضرعا واحدا وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة
من المراضعة ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب لأن البناء كامل التصاريف **الثالث** لم يتعرض في النظم لما بني
عليه الأمر والماضي أما الأمر فإنه مبني على ما يجزم به لو كان مضارعا فإن كان صحيح الآخر بني على السكون وإن
كان معتل الآخر أو مما يرفع بالنون فبحذف آخره وأما الماضي فإنه بني على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم
أو مخاطب أو جمع مؤنث فيسكن آخره وإن اتصل به واو الجمع ضم آخره وإنما بني على حركة لتشبهه بالمعرب
أعني المضارع في وقوعه صلة وصفة وشرطا وخبرا ونحو ذلك فكان له بذلك مزية على الأمر وإنما اختص بالفتحة
طلبا للخفة وإنما سكن آخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة توالي أربع متحركات في شيئين هما كشيء واحد
لأن الفاعل كجزء من فعله وقال في شرح التسهيل إنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا وأكرمنا
ثم حمل على المتصل بالتاء والنون هذا التعليل لعدم انفصالهما في الرفع ولا في الانفصال وعدم الاعتلال وضعف قول الجمهور
وربما يوقف عليه في كلامه **الرابع** أجمعوا على أن الماضي مبني وأما الأمر فمذهب البصريين أنه مبني
كما تقدم ومذهب الكوفيين أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع
ثم أشار إلى أن إعراب المضارع مشروط بأن لا يتصل به نون توكيد ولا إناث بقوله **ص** إن عريا من نون
توكيد مباشر ومن نون إناث كيرعن من فتن **ش** المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما
فإذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بني على الفتح نحو هل تفعلن واحترز من غير المباشر وهو ما
فصل بينه وبين الفعل ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة لفظا أو تقديرا نحو يفعلان وهل يفعلن وهل يفعلن حذف
فيه الياء والواو لالتقاء الساكنين وأبقيت الضمة والكسرة دليلا على ما حذف فهذا ونحوه معرب لأن النون لم
تباشره والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا اتصل بنون التوكيد بني لتركبه معها وما كان بالنون أعرب

أي سبب السكون

7

ان الفعل بنون التوكيد لم يبن لعدم التركيب لان التركيب ثلاثة اشياء. **تنبيهات الاول** ما ذهب
اليه الناظم من التفصيل في نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة
الى البناء مطلقا. وذهب قوم الى الاعراب مطلقا. واما نون الاناث فلا تكون الا مباشرة فلذلك لم يختلف في
الحاجة الى التغيير والفعل معها مبني على السكون نحو يرعن من شراى يعرعن والروع الفزع وفي سبب بنائه
مع نون الاناث خلاف ومذهب سيبويه انه مبني حملا على الماضي المتصل بها وصححه في شرح التسهيل **الثا**
ني قال في شرح الكافية واما المتصل بنون الاناث فمبني بلا خلاف وليس كذلك بل ذهب قوم الى انه معرب لوجود
سبب الاعراب فيه ومنهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي والاعراب عندهم مقدر منع من ظهوره
ما عرض فيه من الشبه بالماضي ثم انتقل الى الحرف فقال **ص** وكل حرف مستحق للبنا **ش** هذا امر مجمع عليه
اذ لم يعرض فيه مقتضى الاعراب لان الحرف لا يتصرف ولا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج الى الاعراب **و**
اعترض بان من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو من **و**اجيب بان الحرف وان افادها في الاصل لم يوضع الا على معنى
واحد ليس غير **و**قوله **ص** والاصل في المبني ان يسكنا **ش** يعني ان الاصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف
ان يبنى على السكون لانه اخف ولا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب استصحابه
ما لم يمنع منه مانع فيعدل عنه الى الحركة ثم قال **ص** ومنه ذو فتح وذو كسر وضم **ش** اي ومن المبني
صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم فعلم بذلك ان المبني اربعة اقسام وان انواع البناء اربعة ضم وفتح و
كسر ووقف وهو السكون **تنبيهات** الاول افهم تقديمه ان الاصل في المبني ان يسكن وما بني منه على حركة
فلسبب ثم الاصل لاجله. **و**اسباب البناء على حركة خمسة الاول التقاء الساكنين نحو امس. **والثاني**
كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات. **والثالث** كون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها كلاما لا
ينزل. **والرابع** كون الكلمة لها اصل في التمكن نحو اول. **والخامس** شبه بالمعرب نحو ضرب لانه شابه
المضارع فبني على الفتح كما سيأتي. **الثاني** لتخصيص المبني ببعض الحركات اسباب. **ف**اسباب
الفتحة ستة. **الاول** مجرد طلب التخفيف نحو اين. **الثاني** تشبيه محلها بما هو في كيف وهاه
التانيث نحو ثعلبة. **والثالث** مجاورة الالف نحو ايان. **والرابع** كونها حركة في الاصل نحو يا مضارعن
في مضارر اسم مفعول. **والخامس** شبه الظرف وبين معنيين في انا واحرف بالتركيب العددي. **والسادس** شبه لا
تباع. **واسباب** الكسرة سبعة. الاول التقاء الساكنين نحو امس. **والثاني** مجانسة العمل
نحو باء الجر ولامه. **والثالث** الحمل على المقابل نحو لام الامر فانها كسرت حملا على لام الجر لانها في الافعال
نظيرتها في الاسماء. **والرابع** الاشعار بالتانيث نحو انت. **والخامس** كونها حركة في الاصل نحو
يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل. **والسادس** شبه الظرف وبين اثنين نحو الجم كسرت وفاقا بينها وبين لام
الابتداء نحو لبني عمرو. **والسابع** الاتباع. **واسباب** الضمة ستة. الاول ان تكون في الكلمة كالواو
في نظيرتها نحو نحن ونظيرتها نحو. **والثاني** تشبيه المبني بما هو فيه كذلك نحو اخشوا القوم. **والثا**
لث ان لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو قبل وبعد. **والرابع** تشبيه المبني بما يكون له الضمة حال الاعراب نحو

يعني المتصل بنون الاناث كما تقدمه هذا الشارح في تسهيل

البناء

نحو انه وبه

في فوقه حلت وصفه الخ

بأن يبنى والخامس كونها حركة الأصل نحو يا نخاخ ترخيم نخاخة مصدر نخاخ في التسمية. والثاني
في شرح الاقناع واعلم أن ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته ولا يعدل عنه إلا
لسبب من الأسباب المذكورة وما خرج عن هذا فهو شاذ. الثالث ومما يسأل عنه أن الاسم إذا
بني على السكون ففيه سؤال واحد لم بني ولا يقال لم سكن لأنه الأصل وإذا بني على الحركة ففيه ثلاثة أ
سولة لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا. وأما الفعل والحرف فإن بنيا على السكون فلا سؤال فيهما
وإن بنيا على حركة فسؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا وقوله ص كأين أمس حيث والساكن كم. ش
تمثيل لأنواع المبني فأين تمثيل للمبني على الفتح وهو اسم لدخول حرف الجر عليه وبني لتضمنه معنى الهمزة
في الاستفهام أو معنى إن في الشرط وحرك لالتقاء الساكنين وفتح تخفيفا لكثرة دوره. وأمس مثال لما
بني على الكسر وهو اسم لدخول حرف الجر عليه وحرف التعريف عليه في نحو الأمس ولصحة الإسناد إليه وبني
عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة وحرك لالتقاء الساكنين وكسر
على أصل التقائهما وقال السهيلي من كسر أمس في كل حال فإنما سمي بالفعل وفيه ضمير محكي وقد حكي
نحو من هذا عن الكسائي. وحيث مثال لما بني على الضم وهو اسم لدخول من عليه في نحو من حيث خر
جت وبني عند غير بني فقعس لافتقاره إلى جملة افتقارا لازما وضم على أشهر اللغات لتشبيهه بالغايات
ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد
الإضافة وفي مذهب الزجاج أن حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي. وكم مثال لما بني على السكون و
هو اسم لدخول حرف الجر عليه وبني لشبهه بالحرف في الوضع أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية
معنى رب وقيل في سبب بناء الخبرية غير هذا مما يذكر في بابه ولما فرغ من أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب وهي أربعة
الرفع والنصب والجر والجزم وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب وهذه الأنواع موضعة ثلاثة أقسام قسم يشترك فيه
المعربان الاسم المتمكن والفعل المضارع وهو الرفع والنصب نحو زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم. وقسم يختص بالاسم
وهو الجر نحو مررت بزيد. وقسم يختص به الفعل وهو الجزم نحو لم يذهب وإلى هذا أشار بقوله ص والرفع والنصب
اجعلن إعرابا لاسم وفعل نحو لن أهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما. ش هذا واضح و
إنما اختص الجر بالاسم لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم وإنما اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعو
ض من الجر في الاسم وقد قيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره هنا. وقد أشار بقوله كما قد خصص إلى علة تخصيص الفعل با
لجزم ثم قال ص فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر ص واجزم بتسكين ش
يعني أن أصل الإعراب أن يكون بالحركة والسكون فأصل الرفع أن يكون بالضمة وأصل النصب أن يكون بالفتحة وأصل الجر أن يكو
ن بالكسرة وأصل الجزم أن يكون بالسكون وإنه لا حظ له في الحركة فكان حظه حذفها وقد مثل للرفع والنصب والجر بقو
له كذكر الله عبده ثم قال ص وغير ما ذكر ينوب ش فأشار إلى أن الإعراب بغير ما ذكر من الحركات والسكون نا
ئب عن المذكور فينوب عن الضمة الواو والألف والنون وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء
والفتحة وعن السكون حذف الحرف فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان

نحو

اربع عشرة علامة منها اربعة اصول وعشرة تنوب عن تلك الاصول وسنذكر مواضع النيابة مفصلا ان شاء الله
تعالى فنقسم مما مثل ما اعرب بغير ما ذكر على طريق النيابة :: بقوله ص نحو جا اخو بني نمر ش فاخو مرفوع بالواو نيابة
عن الضمة وبني مجرور بالياء نيابة عن الكسرة واعلم ان النايب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما
حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حد
فبدا بالاسماء الستة لان المفرد سابق عن المثنى والمجموع فقال ص وارفع بواو وانصبن بالالف :: واجرر بياء ما من
الاسما اصف :: ش اي الذي ساصفه لك من الاسماء الستة واعلم ان في اعراب هذه الاسماء الستة عشرة
مذاهب قد ذكرتها في غير هذا المختصر واقواها مذهبان وانا اذكرهما الاول مذهب سيبويه والفارسي وجمهور
البصريين انها معربة بحركات مقدرات في الحروف واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابو زيد فاصله ابو
زيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت ابا
زيد فاصله ابو زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا
لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الرفع في الاتباع واذا قلت مررت بابي زيد فاصله
بابو زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابو زيد ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة
ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة في نحو ميزان هذا تقرير المذهب
الاول وذكر في التسهيل انه الاصح :: والثاني مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكو
فيين في احد قوليه ومن وافقهم ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف المذكورة قال في شرح التسهيل وهذا اسهل
المذاهب وابعدها عن التكلف قلت لكنه مستلزم الخروج عن الاصل اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
ويعضد النظير اذ ليس في المعربات ما يعرب بالحروف غير هذه الاسماء وبقايا فيها ونحو مال على حرف واحد لان الاخر
[illegible] لحق في المعربات الا نشروه اختلاف المذهب الاول فان قلت ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب
ومن ذكر معه ان اعراب هذه الاسماء بالحروف قلت يحتمل ان يكون وافق القايل بذلك هنا ويحتمل ان يكون تسامح في
جعله الاعراب بالاحرف لكون الحركة هنا لا تظهر والحروف مغنية عن تغيير الحركات لو ظهرت واراد بذلك التقريب على
المبتدي كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه وبه يتمكن على التسامح نصه في ا
لتسهيل على ان اعرابها بالحركات هو الاصح قوله ص من ذاك ذو ان صحبة ابانا ش ذكر الاسماء الستة
وبدا بذي لانها لا تفارق الاعراب بالاحرف وقيدها بان تفيد معنى الصحبة احترازا من ذو الموصولة في لغة طي فانها
مبنية على الاعرف ص والفم حيث الميم منه بانا ش يعني ان الفم من الاسماء التي تعرب بالحروف ان بانت منه
الميم وزالت تقول هذا فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك وان كان بالميم ففيه عشر لغات نقصه وقصره وتضعيفه
كل واحد منها مع فتح الفاء وكسرها وضمها فهذه تسع لغات والعاشرة اتباع فايه لميمه وافصحها فتح
فايه منقوصا ص اب اخ حم كذاك ش اي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء والحم هو ابو الزوج ونحوه من
قاربه وقد يطلق على اقارب الزوجة وقوله ص وهن ش اي وكذلك هن واخره لوقوع الخلاف فيه فان الفراء انكر اعرابه
بالاحرف وهو محجوج بنقل سيبويه وايضا فان اعرابه بالاحرف قليل والاحسن فيه التزام النقص وهو حذف لامه وجعل

الجم

اي علامة الاعراب زايد على الكلمة

اي المتفاعل حرف واحد

الإعراب على عينه كبر ودم ومنه قوله عليه السلام من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا. وإلى هذا
أشار بقوله ص والنقص في هذا الأخير أحسن ش أي أحسن من الإعراب بالأحرف وجرت عادة كثير من النحويين
أن يذكروا الفم مع هذه الأسماء غير منبهين على قلته فليس بمعيب وإن حصي من الفضل باو ونصيب. والهن
كناية عن اسم جنس قال في الصحاح كلمة كناية ومعناها الشيء تقول هذا هنك أي شيئك وقال ابن الدهان
هو كناية عما يقبح ذكره وكثرت الكناية به عن الفرج ثم قال ص وفي أب وتاليبه يندر ش أي يندر النقص في أب وتاليبه
وهما أخ وحم ومنه قول الراجز: بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم. قال الوجه الراجح في هن
هو المرجوح في أب وتاليبه وأنكر بعضهم نقص حم وقد حكاه الفراء وحكى أبو زيد نقص أخ. قسم في كل لغة ثالثة
في أب وتاليبه فقال ص وقصرها من نقصهن أشهر ش يعني أن القصر في أب وتاليبه وهو التزام الألف مطلقا
وجعل الإعراب بالحركات المقدرة في الألف أشهر من النقص أما قصر الحم فكثير ومن قصر الأب قول الراجز: إن أباها
وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها. ومن قصر الأخ قوله مكره أخاك لا بطل. تنبيهات الأول فهم انحصار لغات كل
في هذه الأجزاء أن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام قسم ليس فيه إلا لغة واحدة وهي الإعراب بالأحرف وهي [illegible]
ذو بمعنى صاحب وفم بلا ميم وقسم فيه لغتان النقص ثم الإعراب بالأحرف وهو هن وقسم فيه ثلاث لغات الإعراب
بالأحرف ثم القصر ثم النقص وهو أب وأخ وحم. الثاني زاد في شرح التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع
لغات وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حمو وحمء كقرو وقرء وخبء فيكون فيه ست
لغات. الثالث مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالفتح ولامها ياء ومذهب الخليل أن وزنها
فعل بالإسكان ولامها واو فهو من باب قوة وقال ابن كيسان يحتمل الوجهين جميعا ووزن فوه عند الخليل وسيبويه فعل
بفتح الفاء وسكون العين وأصله فوه ولامه هاء وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء وأب وأخ وحم وهن وزنها عند
البصريين فعل بالتحريك ولامها واو بدليل تثنيتها بالواو وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها
وهو مردود بقولهم في التثنية حموان وفي إحدى لغاته حمو وجمعها على أفعال وأما هن فقال بعضهم لا أعرف ما يدل على
أن لامه التحريك واستدل الشارح على أن لامها واو بقولهم هنة وهنوات وقد استدل به بعض شراح الجزولية واعترضه ابن
أبان بأن فتحة النون في هنة تحتمل أن تكون لأجل تاء التأنيث وفي هنوات لكونها مثل جفنات فيفتح لجمعه بالألف والتاء
وإن كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه الهناء فيه فيستدل على أن وزنه فعل بالتحريك وهذا
موضع اختصار. قسم أشار إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة فقال ص وشرط ذا الإعراب
أن يضفن لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا ش واحترز بقوله أن يضفن مما لم يضف منها نحو أب فإنه يعرب بحركات ظاهرة
وكلها تفرد إلا ذو فإنها لا تنفك عن الإضافة وإلا الفم فيجوز عوض من واوه ميم وقد ثبتت الميم في الإضافة كقوله يصبح
ظمآن وفي البحر فمه. ولا يختص بالضرورة خلافا لأبي علي لقوله عليه السلام لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح
المسك. واحترز بالمضاف منها إلى ياء المتكلم فإنه يعرب بحركة مقدرة نحو هذا أخي وكلها تضاف إلى الياء إلا ذو فإنها لا تضاف
إلى مضمر وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر ويشترط في إعراب هذه الأسماء
بالحروف مع الفم طرح الميم بشرط آخر أن تكون مكبرة فإن صغرت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع وأن

تكون

على قلة إعرابه بالأحرف فيه [illegible] مساواته لهن قال في شرح التسهيل ومن [illegible] على [illegible]

الفراء

ذو بمعنى صاحب وفم بلا ميم

حمو وذهب الفراء إلى أن [illegible] أخ وحم [illegible] ورد عليه بسماع قصرها [illegible]

وان تكون مكبرة في اصغرت اعربت بالحركات فان قلت بعد اهمل هذين الشرطين قلت قد علم الحكم على
ما لفظ به وقد لفظ بها معربة مكبرة فاكتفى بذلك ثم مثل ما اضيف الى غير الياء بقوله جا اخو ابيك ذا اعتلا وهو
واضح ثم انتقل الى الموضع الثاني من مواضع نيابة الحرف عن الحركة فقال ص بالالف ارفع المثنى وكلا ش
المثنى هو الاسم الدال على اثنين لزيادة في اخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه كقولك زيدان وجلان فانه يصلح
فيهما في نحو زيد وزيد وجل وجل وللتثنية ثمانية شروط الاول الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على
حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اتفاقا واما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز تثنيته وقال غيره
ان تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس غير مقيسة الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما قولهم منان ومنين فليست
الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل الاخر منهما وصلا واما ياذين وهذان واللذان واللتان فانهما تثنية قبل البنا واما هذان
واللذان ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي عند المحققين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب
تركيب اسنادي اتفاقا وكذلك ما في حكمه كالنمامسمى به واختلف في تثنية المركب تركيب مزج نحو
بعلبك وسيبويه وصحح بعضهم المنع لتشبهه بالمحكي ولعدم السماع واما الاعلام المضافة نحو ابي بكر فيستغنى
فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه واجاز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما معا فيقول
ابوا البكرين وابا البكرين الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل لا بد من تثنيته من تنكير و
لذلك لا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة فانها لا تقبل التنكير الخامس ان يكون قابلا لمعنى التثنية
فلا تثنى الاسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر اذا قصدت الحقيقة السادس اتفاق
اللفظ واما نحو القمرين في الشمس والقمر فمن باب التغليب السابع اتفاق المعنى فلا يجوز تثنية المشترك
والحقيقة والمجاز هذا مذهب اكثر المتاخرين قال في شرح التسهيل والاصح الجواز وممن صرح بجوازه ابو بكر بن الانباري
الثامن ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فانهم لا يثنونه استغناء بتثنية سي
فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا ان ابا زيد قد حكاه عن بعض العرب واما اعراب المثنى فهو مخالف لعامله لعله
لفظ المذكر كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين او لا وام نحو البحرين او هو اقوله ولم يصلح للتجريد نحو اثنين واثنتين او صلح
للتجريد وعطف ما بينه عليه لا عطف مثله نحو القمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر فيلحق بالمثنى
وقد اشار في النظم الى اربعة الفاظ الحقت بالمثنى في اعرابه وليست من المثنى حقيقة وهي كلا وكلتا واثنان واثنتان
فاما كلا وكلتا فهما اسمان مفردا اللفظ مثنيا المعنى بدليل الاخبار عنهما بالافراد تارة مراعاة اللفظ
وبالتثنية تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي
ولكونهما مفردي اللفظ مثنيي المعنى اعربا باعراب المفرد في موضع واعراب المثنى في موضع فاعربا مع الظاهر اعراب
المقصور بحركات مقدرة ومع المضمر اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب
بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل والى هذا اشار
بقوله ص اذا بمضمر مضافا وصلا ش اي وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا اليه فلا بد فمضافا حال من الضمير المستكن في وصل
وهو ضمير كلا وقوله ص كلتا كذاك ش يعني مثل كلا في اعرابها اعراب المثنى مطلقا وكذا الاضافة الى المضمر نحو جا

اشترط

كالعينين عبر
المبصرين وعبر الدين

او لقصد الاجابة

قوله جمع سوا
جواب من قوله وما العرب
الخ

الاول حكى الفراء في كلا وكلتا ثلاث لغات الاولى ان يعربا مع الظاهر اعراب المقصور ومع المضمر اعراب المثنى كما تقدم
الثانية ان يعربا اعراب المثنى مع الظاهر والمضمر ونسبها الى كنانة . والثالثة ان يعربا اعراب المقصور مع النو
عين ايضا وجعل من ذلك قول بعضهم كلاهما وتمرا بالالف **الثاني** ما تقدم من ان كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا
المعنى هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى ورد بامور منها الاخبار عنهما بالمفرد
في الكلام الفصيح كما تقدم وزعم البغداديون جواز كلتا من تكلم لها بمفرد في قول الراجز في كلت رجليها سلامى واحدة
ولبس بصحيح بل اراد في كلتا فحذف الالف للضرورة **الثالث** وزن كلا عند البصريين فعل مثل معا والف عن واو
بدليل ابدال التاء في كلتا وقيل عن ياء لقول سيبويه انها لو سمي بها وثنيت لا تقلب ياء ووزن كلتا فعلى كذكرى
والف للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي وذهب
الجرمي الى ان التاء زائدة للتانيث وهو ضعيف لان تاء التانيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الالف **الرابع**
المنقول عن البصريين ان قلب الف كلا وكلتا مع المضمر ليس هو للعامل وانما هو بالحمل على لدى وعلى وذلك لانهما
ملازمان للاضافة فاشبها في النصب لدى وفي الجر على فجعلوا كلا وكلتا في النصب والجر ما جعلوا لدى وعلى وقلبوا
الفهما ياء اذا اضيفا الى مضمر ولم يقلبوهما اذا اضيفا الى ظاهر كما ان الف لدى وعلى لا تقلب مع الظاهر واما
في الرفع فبقيت الالف مع الظاهر والمضمر لانها لا تشبه في الرفع ما يقلب الفه قال الخليل ومن لا يقلب الف لدى وعلى
اذا اضيفا الى المضمر يقول رايت كلاهما ومررت بكلاهما فيجعلهما مع المضمر على حالهما مع الظاهر وضعف
الناظم هذا المذهب وجعل اعرابهما بالحروف كالمثنى واستضعف لغة كنانة واما اثنان واثنتان فيعربان اعراب
المثنى بلا شرط ولذلك اشبههما بما هو مثنى حقيقة ليبين انهما مثل كلا وكلتا في اشتراط الاضافة الى المضمر
فقال **ص** اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان **ش** اي يجريان مجرى ابنين وابنتين بلا شرط ثم قال **ص** وتخلف اليا
في جميعها الالف جرا ونصبا **ش** يعني ان الياء تخلف الالف اي تحل محلها في جميع ما تقدم وهو المثنى والالفاظ الملحقة
به جرا ونصبا نحو مررت بالزيدين ورايت الزيدين وفتح ما قبل الياء في الجر والنصب محمول على الياء التي هي اخت الكسرة وانما
حمل عليه لاشتراكهما في ان كلا منهما فضلة وللاعلام حمل على الرفع لانه عمدة **وقوله ص** بعد فتح قد الف **ش** يعني
فتح ما قبل هذه الياء للاشعار بانها خلفت الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا **تنبيهان** الاول في المثنى وما الحق به
لغة اخرى وهي لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخر وانكرها المبرد وهو محجوج بنقل
الائمة وهي احسن ما خرج عليه قراءة ان هذان لساحران **الثاني** مذهب الناظم ان اعراب المثنى والمجموع على حده
بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم وصرح به في شرح التسهيل وهو مذهب قطرب وطائفة من المتاخرين وتنسب
الى الزيادي والزجاج قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى انه معرب بحركات مقدرة في الالف
والياء فنقدر في الالف الضمة وفي الياء الفتحة والكسرة فاعراب المثنى عندهم بالحركات وفي اعراب المثنى مذاهب لا نطيل
بذكرها ثم انتقل الى الموضع الثالث من مواضع نيابة الحرف عن الحركة وهو المجموع على حد المثنى فقال
ص وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب **ش** لما كان الجمع على قسمين جمع تكسير وهو ما تغير فيه
بناء الواحد لفظا او تقديرا وجمع سلامة وهو خلافه احترز عن جمع التكسير بقوله سالم جمع فان الجمع السالم
الهاء

ثم السالم قسمان مذكر ومؤنث: فاحترز من المؤنث باضافة الجمع الى المذكر اعني عامرا ومذنبا: فالذي يرفع بالواو
ويجر وينصب بالياء هو جمع المذكر السالم وهو قسمان اسم وصفة والاسم لا يجمع هذا الجمع الا باربعة شروط الذكورية
والعلمية والعقل والخلو من تاء التانيث المغايرة لما في عدة وثبة علمين والصفة لا تجمع هذا الجمع الا باربعة شروط
وهي الذكورية والعقل والخلو من تاء التانيث وقبول تاء التانيث عند قصد معناه واحترزت بهذا الاخير من فعلان
فعلى نحو سكران سكرى وافعل فعلاء نحو احمر حمراء وما استوى فيه المذكر والمؤنث نحو صبور فلا يجمع شيء
من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله تاء التانيث فمثال الاسم الذي اجتمعت فيه الشروط عامر تقول جاء العامرون
ورايت العامرين ومررت بالعامرين ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط مذنب تقول جاء المذنبون ورايت
المذنبين ومررت بالمذنبين وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبا للاختصار واشارة الى القياس
عليها بقوله ص وشبه ذين ش وشبه عامر كل اسم مذكر علم عاقل خال من تاء التانيث وشبه مذنب كل صفة
لمذكر عاقل خال من تاء التانيث قابلا لتاء التانيث **فان قلت** قد زاد في شرح التسهيل في شروط الاسم شرطين
آخرين احدهما ان يكون غير مركب تركيب اسناد او مزج والاخر ان يكون غير معرب بحرفين فلم ترك في
ذكرهما **قلت** هذان شرطان لصحة مطلق الجمع لا خصوصية لهما بهذا الجمع **تنبيهات** الاول
لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التانيث فاجازوا جمع طلحة بالواو والنون ولا قبول الصفة لتاء التانيث مستدلين
بقول الشاعر منا الذي هو ما إن طر شاربه: والعانسون ومنا المرد والشيب: فجمع عانسا
وهو من الصفات المشتركة ولا حجة في البيت لشذوذه **الثاني** ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه تاء
التانيث كعدة او من لامه كثبة فانه يجوز جمعه بالواو والنون او بالالف والتاء ما لم يكسر قبل العلمية كشفة
فيلزم تكسيره او يعتل ثانيه كدية فيلزم جمعه بالالف والتاء والى هذا اشار في التسهيل بتقييد التاء المغايرة
لما في عدة وثبة علمين **الثالث** اعلم ان التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع
بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لكون التصغير وصفا في المعنى ثم اشار الى ما الحق بهذا الجمع فاعرا
عرابه بقوله ص وبه عشرون وبابه الحق والاهلونا: اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا: وبابه ش و
هو اربعة اقسام اسم جمع وجمع تكسير وجمع تصحيح لم يستوف الشروط ومفرد هو جمع في الاصل فا
لاول عشرون وبابه ويعني ببابه سائر العقود الى التسعين واولو وعالمون فهذه كلها اسماء جموع الحقت
بجمع المذكر السالم في اعرابه لان هذه لا واحد لها من لفظها وليس عالمون بجمع عالم لان العالم عام والعالمون خا
ص بمن يعقل وانما هو اسم جمع قاله المصنف: والثاني ارضون وسنون وبابه فهذه جموع تكسير لتغير واحد
ها اعربت اعراب المذكر السالم: والثالث اهلون فانه جمع اهل واهل غير مستوف للشروط اذ ليس
علما ولا صفة فاهلون جمع تصحيح لم يستوف الشروط وجعل بعضهم ارضين وسنين من هذا النوع: والرابع
عليون وهو اسم لاعلى الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع من يعقل وسمي به وفي تمثيله بهذا لا العاطف
تنبيه على نظائرها وباب سنين والذي اشار اليه بقوله وبابه هو ما عوض من لامه هاء التانيث ولم يكسر وهذا النو
ع شائع فيه جمعه بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا وهو ثلاثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها

اعني المثنى والمجموع على حدة لانهما معربان بالالف والنون ط

اي لم يعد شاربه

جمع

نحو مائة ومضمرها نحو ثبة وهي الجماعة فلام سنة واو وهاء على القولين ولام مائة ياء ولام ثبة واو وقيل ياء من
ثبيت أي جمعت وأما الثبة التي هي وسط الحوض فمحذوفة العين من ثاب يثوب إذا رجع وقيل بل محذوفة اللام
أيضا من ثبيت فما كان مفتوح الفاء لم تكسر فاؤه نحو سنين وقد حكي ضم سينه وما كان مكسور الفاء لم يغير نحو
مئين وما كان مضموم الفاء فوجهان الضم والكسر نحو ثبين فإن كسر استغني عن هذا الاستعمال نحو شفة
وأمة ص ومثل حين قد يرد ذا الباب ش يعني باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل إعرابه بالحركات
على النون منونة ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء فتقول هذه سنينٌ وصحبته سنينًا وما رأيته منذ سنينٍ وفي الحديث
في رواية اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف. ومنه قول الشاعر دعاني من نجد فإن
سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا. ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين وقوله ص وهو عند قوم يطرد
ش يعني أن إجراء سنين وبابه مجرى حين مطرد عند قوم من العرب وقد استعمله غيرهم على وجه الشذوذ
وفي كتاب الحديث المذكور وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح ومشابهته لجمع
التكسير في عدم سلامة نظم واحده ص ونون مجموع ش نحو الزيدين والمسلمين ص وما به التحق ش نحو عشر
ين وما ذكر معه ص فافتح ش أي وفرق بينه وبين نون التثنية ص وقل من بكسره نطق ش يعني في الضرورة وليس بلغة
ومنه قول الشاعر عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين. وقول الآخر وقد جاوزت حد الأربعين. قال في شرح التسهيل ويجوز
أن يكون كسر نون الجمع وما التحق به لغة ص ونون ما ثني ش نحو الزيدان ص والملحق به ش نحو اثنين ص بعكس ذاك
استعملوه فانتبه ش أي بعكس نون الجمع فيكسر لالتقاء الساكنين وقل من ينطق بفتحه إلا أن فتح نون المثنى لغة
حكاها الكسائي والفراء لكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف وأجازها بعضهم مع الألف واستشهد بقول الراجز أعرف منها
الجيد والعينانا ... وحكى الشيباني أن ضم نون المثنى لغة يعني إذا كان بالألف وحكي عن العرب هما خليلانُ
ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة عن الأخرى وذلك في موضعين الأول جمع المؤنث السالم فإنه
ينصب بالكسرة عن الفتحة فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره وضابطه ما جمع بألف وتاء
زائدتين [illegible] بقوله ص وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا ش فإن قلت لم لم يقل بغير
الألف والتاء لكونهما زائدتين قلت تغليبا للجار [illegible] بقوله جمعا يغني عن التقييد في المراد ما دل على جمعيته بالألف
والتاء المؤنث السالم فقال ص كذا أولات والذي اسما قد جعل كأذرعات فيه ذا أيضا قبل ش يعني أن أولات
بكسر في جره ونصبه كالجمع المذكور وهو اسم جمع لأنه لا واحد له من لفظه وهو في المؤنث نظير أولو في المذكر وقوله
والذي اسما قد جعل يعني ما كان مجموعا بالألف والتاء ثم سمي به فجعل اسما مفردا فإنه يعرب بعد التسمية
على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها فيكسر في الجر والنصب وينون وقد مثله بأذرعات وهو اسم موضع بالشام
فتقول رأيت أذرعات ومررت بأذرعات فيستوي جره ونصبه ونحو عرفات ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه
بالكسرة كما سبق ومنهم من يمنعه الصرف فينصبه بالفتحة ولا ينون فإن قلت لم نون أذرعات وعرفات
ونحوهما على اللغة الفصحى وحقهما منع الصرف للتأنيث والعلمية قلت ليس تنوينهما للصرف وإنما
هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه فإن قلت قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء إذا سمي به فما حكم المثنى و

المجموع

منها

فإن قلت لم لم يذكر علامة [illegible] بالكسرة ... الأصل المؤنث

وشهو بالزال المعجمة

يعني ويجره بالفتحة

بإحدى جزئيها

والمجموع على حده أي المسمى بهما قلت أما المثنى ففيه لغتان الأولى أن يعرب بعد التسمية بما
كان يعرب به قبلها. والثانية أن يجعل كعمران في لزوم الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا
ينصرف. وأما المجموع على حده ففيه أربعة أوجه الأول أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب
به قبلها. والثانية أن يجعل كغسلين في لزوم الياء وجعل الإعراب على النون مصروفا ولم يذكر سيبويه
فيه غير هذين الوجهين. والثالث أن يجعل كهارون في لزوم الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف
للعلمية وشبه العجمية. والرابع لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وزعم أن في لحن صحيح
من لسان العرب تنبيهان الأول جعل المثنى كعمران والمجموع كغسلين أو هارون مشروط بأن لا يتجاوزا
سبعة أحرف فإن تجاوزا السبعة لم يعربا بالحركات وقد نبه على ذلك في التسهيل الثاني ما تقدم
من أن المثنى إذا جعل بعد التسمية كعمران منع الصرف قيده ابن جني بغير ثنتان مسمى بهما فإنهما
ينصرفان لأن الألف هنا لم تقع موقع الألف الزائدة وفي حواشي مبرمان منع صرف اثنان فإن الألف في آخره زائدة والمو
ضع الثاني من موضعين ينوب فيه الحركة عن الأخرى ما لا ينصرف وهو كل اسم أشبه الفعل بكونه فرعا من وجهين كما
سيجيء في موضعه إن شاء الله تعالى فيمتنع الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على نصبه لأنه لما أشبه
الفعل منع التنوين والجر بالكسرة. وإلى هذا أشار بقوله ص وجر بالفتحة ما لا ينصرف ش فيشمل في ذلك المفر
د والجمع المكسر نحو مررت بأحمد وطلبت في مساجد وسكت عن رفعه ونصبه لأنهما على الأصل ص ما لم يضف
أو يك بعد أل ردف ش يعني فإنه يجر حينئذ بالكسرة نحو مررت بأحسن القوم وبالأحسن وشمل قوله أل المعرفة
كما مثل والموصولة نحو وما أنت باليقظان ناظره إذا نسيت بما تهواه ذكر العواقب. والزائدة نحو رأيت الو
ليد بن اليزيد مباركا. وقال في التسهيل ما لم يصحب الألف واللام أو بدلهما يعني الألف والميم في لغة أهل اليم
ن كقول الشاعر تبيت بليل امأرمد اعتاد أولقا. وقوله ردف معناه تبع فإن قلت إذا أضيف
ما لا ينصرف أو دخلته أل أيجر بالكسرة فهل يسمى منصرفا أم لا قلت فيه خلاف مشهور والتحقيق أن آلة
إحدى علتيه بالإضافة أو أل فمنصرف نحو بأحمدكم وإلا فغير منصرف نحو بأحسنكم ولبيان ذلك موضع هو
أليق به والمقصود موفوق كلامه في النظم أنه باق على منع صرفه. ولما فرغ من مواضع النيابة في الأسماء أخذ
في ذكر مواضع النيابة في الأفعال وقد تقدم أن النائب في الفعل شيئان الحرف والحذف فالحرف هو النون ينوب عن ال
ضمة والحذف حذف النون وحذف حرف علة. فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون وحذف حرف العلة ينوب
عن السكون وبدأ بموضع النون فقال ص واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا ش فنحو يفعلا
ن هو كل فعل اتصلت به ألف اثنين مخاطبين أو غائبين نحو أنتما تفعلان وهما يفعلان وسواء كانت ضميرا كما
مثل به أو حرفا نحو يفعلان الزيدان في لغة طيء وأزد شنوءة وقوله وتدعين هو معطوف على لنحو من قوله واجعل أي صير
وهو تصريح بأن الرفع بالنون كما هو مذهب الجمهور خلافا لمن زعم أن الإعراب في هذه الأمثلة بحركات مقدرة
على لام الفعل وتشبيه تدعين هو كل فعل اتصلت به ياء المخاطبة وقوله وتسألون أي ونحو تسألون وهو كل فعل
اتصلت به واو جمع مخاطبين أو غائبين نحو أنتم تفعلون وهم يفعلون وسواء كانت ضميرا كما مثل به أو حرفا

ح
أي أزالت
لأنه دخلت فيه العلمية صار نكرة لأن العلم لا يضاف وإنما يضاف إليه

نحو يفعلون الذي تعاون فهي اللغة المشهورة فيها وقوله ص وحذفها للجزم والنصب سمة ش أي وحذف النون علامة
للجزم والنصب كقوله تعالى فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا وقد مثل بقوله ص كلم تكوني لترومي مظلمة ش فتكوني
مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون وترومي منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف
النون أيضا وبدأ بالجزم لأن النصب محمول على الجزم في علامته فإن الجزم أحق بالحذف فحمل النصب عليه
كما حمل على الجر في الأسماء، وقوله مظلمة يجوز فتح اللام وكسرها والفتح هو القياس، ولما انتهى
القول في إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال شرع في بيان إعراب المعتل من الأسماء والأفعال فقال ص
وسم معتلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما ش فأشار بالمثال الأول إلى كل اسم معرب آخره
ألف لازمة وبالمثال الثاني إلى كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة ومثل النوعين يسمى معتلا وليس في الأ
سماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة ثم أشار إلى أن هذين النوعين وإن اشتركا في الاعتلال فإن
لكل اسم واحد منهما اسما خاصا به وحكما غير حكم الآخر فقال ص فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه
وهو الذي قد قصرا ش يعني بالأول ما حرف إعرابه ألف لازمة كالمصطفى وإنما قدر فيه الإعراب جميعه
الرفع والنصب والجر لتعذر تحريك الألف فإذا قلت جاء الفتى فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف تعذرا
وإذا قلت رأيت الفتى فعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف تعذرا وإذا قلت مررت بالفتى فعلامة جره كسرة
مقدرة في الألف تعذرا وقوله وهو الذي قد قصرا أشار إلى أن هذا النوع يسمى في الاصطلاح مقصورا لأنه منع المد
وقيل مقابله الممدود ولكن لما يسمى نحو يسعى مقصورا إذ ليس في الفعل ممدود وقيل سمي مقصورا لأنه قصر عن
ظهور الحركات، والقصر المنع ص والثاني منقوص ش يعني بالثاني ما حرف إعرابه ياء لازمة تلي كسرة كالمرتقي وسمي
منقوصا لأنه تحذف لامه للتنوين نحو قاض ومرتق وقيل لأنه نقص فيه بعض الحركات وظهر بعضها ص ونصبه ظهر ش
نحو قوله يا قومنا أجيبوا داعي الله وقد لحقته الفتحة ص ورفعه ينوى ش نحو قوله تعالى يوم يدع الداع، فعلا
مة رفعه ضمة مقدرة في الياء استثقالا لا تعذرا لإمكان النطق بها وقد تظهر في الضرورة كقول الشاعر وعرق
الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابي الأزند وقوله ص كذا أيضا يجر ش أي يجر بالكسرة منوية لثقل الضمة وال
كسرة على الياء كقوله تعالى أجيب دعوة الداع، فعلامة جره كسرة مقدرة استثقالا لا تعذرا لإمكان النطق
بها كقوله فيوما يوافين الهوى غير ماضي، ثم انتقل إلى المعتل من الأفعال فقال ص وأي فعل آخر
منه ألف أو واو أو ياء فمعتلا عرف ش أي هنا شرطية وفعل كان الشانية مقدرة وآخر منه مبتدأ وألف خبره
والجملة خبر كان وقوله فمعتلا عرف جواب الشرط ويحتمل أن تكون الفعل ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها
ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن تكون أي موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى النكرة وحاصل البيت أن كل
فعل آخره ألف نحو يخشى أو واو نحو يدعو أو ياء نحو يرمي فهو معتل قد عرف بهذا الاسم ولا يقال مقصور ولا منقوص في
غير الأسماء وقوله ص فالألف انو فيه غير الجزم ش يعني بغير الجزم الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يسعى
فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة وكل ما قدر في الألف فهو على سبيل التعذر وإنما استثنى ا
لجزم لأنه يظهر بحذف الألف كما سيأتي وقوله ص وأبد نصب ما كيدعو يرمي ش أي وأظهر نصب المعتل بالواو

كيدعو

مع الجمود والافتقار

من معاني الحروف وغير ذلك وقد ذكر في التسهيل للبناء أربعة أسباب أولها شبه الحرف وضعا بأن كان على حرف
واحد أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر وثانيها شبه الحرف افتقارا لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة
من مشاهدة أو غيرها وثالثها شبه الحرف جمودا والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى
بالتصغير وبأن يوصف ويوصف به كما فعل بالمبهمات ورابعها الاستغناء باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه
قصد بذلك إظهار علة البناء فقال ص ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ش يعني أن هذا الضمير الصالح للجر من الضمائر
المتصلة هو الصالح للنصب وقد تقدم مثاله ثم قال ص للرفع والنصب وجر نا صلح ش يعني أن نا صالح للرفع والنصب
والجر ومثل الثلاثة بقوله ص كاعرف بنا فإننا نلنا المنح ش فموضع نا جر بعد الباء ونصب بعد إن ورفع بعد الفعل
وما سوى ما ذكر من الصالح للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص بالرفع فالأقسام ثلاثة وفي بعض النسخ ثم قال ص
وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما ش الضمير المتصل بالنسبة إلى المعنى على ثلاثة أقسام مختص
بالحاضر كالكاف ومختص بالغائب كالهاء وهذان القسمان ظاهران وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب أخرى و
هو ثلاثة ضمائر ألف الاثنين وواو الجمع ونون الإناث ومثل الألف بقاما واعلما فالألف في قاما للغائبين وفي اعلما
للمخاطبين ومثال الواو قاموا واعلموا والنون قمن واعلمن فإن قلت قوله أعم من المخاطب قلت لما كانت
الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم تعينت إرادة المخاطب وذلك بين ثم انتقل إلى المستتر فقال ص ومن
ضمير الرفع ما يستتر ش يعلم من تخصيصه بالرفع أن المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر والمستتر ضربان واجب
الاستتار وهو ما لا يخلفه الظاهر وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر فالواجب الاستتار في خمسة
مواضع فعل أمر الواحد كافعل والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم كأوافق والمبدوء بتاء الخطاب التي للمفرد كتغتبط
والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك كنشكر واسم فعل الأمر كنزال واسم المضارع كأف والصحيح
والواقع بدلا من فعله في الأمر نحو ضربا زيدا فإن قلت فقد أخل الناظم بهذه الثلاثة الأخيرة قلت لم يدع الحصر وإنما
مثل بعضها على تمثيله وأيضا فاقتصر على الأفعال لأصالتها في العمل واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك
والجائز الاستتار هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة ماضيا أو مضارعا أو بالصفة وباسم الفعل الماضي ثم
انتقل إلى المضمر المنفصل وهو نوعان مرفوع ومنصوب وبدأ بالمرفوع فقال ص وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع
لا تشتبه ش ضمير الرفع المنفصل ثلاثة أقسام متكلم ومخاطب وغائب ومثل لكل منها بمثال والمراد بالفرو
ع ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع فأنا له فرع واحد نحن وأنت له فروع أربعة فروع أنت أنتما أنتم أنتن وهو
له أربعة فروع هي هما هم هن تنبيه مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون واستدلوا بحذف
الألف وصلا وإنما زيدت وقفا لبيان الحركة ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم هذا فصدي أنه ومذهب الكوفيين أن
الاسم مجموع الأحرف الثلاثة واختاره المصنف قال وفي أنا لغات الفصحى حذف ألفه وصلا وإثباتها وقفا والثانية إثبا
تها وصلا ووقفا وهي لغة تميم والثالثة إبدال همزته هاء والرابعة أن يقال هنه قال المصنف من قال آن فإنه
قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأى والخامسة آن حكاها قطرب ولم فافت وفرعه فالضمير عند البصريين

كأسماء الإشارة وكما وأسماء الاستفهام

وهو اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني

أرجح في الهمزة

أنْ والتاء حرف خطاب، ومذهب الفراء أن أنتَ بجملته ضمير، وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هي وأ
ما هما وهم وهن فذهب أبو علي إلى أنها بجملتها ضمائر، وفيها أقوال غير ذلك لا يحتمل ذكرها هذا الموضع، ثم شرع
في المنصوب فقال ص وذو انتصاب في انفصال جُعلا :: إيايَ والتفريع ليس مشكلا ش إيا هو الضمير المنصوب المنفصل
ولواحقه حروف تدل على المراد من تكلم أو خطاب أو غيبة، هذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أن إيا ضمير مضاف
إلى لواحقه وهي ضمائر، وإليه ذهب المصنف، وفيه مذاهب أخر لا نطول بذكرها، فللمتكلم إياي وإيانا وللمخاطب
إياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكن وللغائب إياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن، وهذا معنى قوله والتفريع ليس مشكلا ص وفي اختيار
لا يجيء المنفصل :: إذا تأتى أن يجيء المتصل ش لما كان الغرض في وضع المضمر الاختصار وكان المتصل أخصر لم يعدل إلى المنفصل
مع تأتي المتصل إلا في الضرورة كقوله بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير، وإلى هذا أشار
بقوله وفي اختيار، ولا بد من ذكر المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم تأتي الاتصال وهي اثنا عشر موضعا الأول أن
يحصر بإلا ونحو ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ولا يقاس عليه :: الثاني أن يحصر بإنما كقول الفرزدق: أنا الفارس الحامي الذمار وإنما يدافع
عن أحسابهم أنا أو مثلي :: الثالث أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر: بنصركم نحن كنتم ظافرين
وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا :: الرابع أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها نحو زيد عمرو ضاربه هو مطلقا
عند البصريين، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين :: الخامس أن يحذف عامله نحو فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب
:: السادس أن يتأخر عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ :: السابع أن يكون العامل حرف نفي نحو ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ :: الثامن
أن يفصله متبوع نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ :: التاسع أن يلي واو المصاحبة نحو تكون وإياها بها مثلا بعدي ::
العاشر أن يلي إما نحو بعد أو ... فكيف إما أنا وإما أنت ما يبغي المستعين :: الحادي عشر أن يلي اللام
الفارقة نحو إن وجدت الصديق حقا لإياك فمر بي فلن أزال مطيعا :: الثاني عشر أن ينصبه عامل في مضمر قبله
غير مرفوع نحو إن تحرزن تبغه، وسيأتي الكلام على هذا، وذكر جميع ذلك في التسهيل فمن شرح الناظم بعض
مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال ص وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه ش المراد بهاء سلنيه
ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول سلنيه وسلني إياه والاتصال
أرجح ولهذا بدأ به ولم يأت في القرآن إلا متصلا كقوله تعالى ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ ولم يذكر سيبويه غير الاتصال
ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة والسلام إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم ثم قال
ص في كنته الخلف انتمى أي في هاء كنته والمراد به ما وقع خبر الكان أو إحدى أخواتها وأطلق في الاختيار كما يبينه
في البيت الآتي وقوله كذاك خلتنيه ش يعني أن هاء خلتنيه كهاء كنته في الاختلاف المشار إليه والمراد بهاء
خلتنيه ما وقع ضميرا منصوبا بفعل ناسخ ثم ذكر اختياره فقال ص واتصالا أختار ش يعني في باب كنته
وخلتنيه ووجهه أن الأصل الاتصال ثم قال ص غيري اختار الانفصالا ش وهم الأكثرون منهم سيبويه وو
جهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع وما اختاره هو مختار الرماني وابن الطراوة
تنبيهان الأول وافق في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في ثاني خلتنيه فقال لا نحو ... وفق
حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنه وإن كان خبر مبتدأ في الأصل لكنه شبيه بهاء ضربته في أنه

لم يحجز

بالذال المعجمة هو الإرث

والتقدير بنصركم إياكم مع الانفصال وبنصرناكم مع الاتصال

التقدير فإن لم ينفع ... تجليل

الصحيح في كنته أي كنت صديقا ثاني

أي كنته نصب صديقا لك

لم يجز الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل وكأن الفعل مباشر له فاظهر في اختيار الناظم في باب خلتنيه
الثاني يجوز الاتصال والانفصال ايضا فيما وقع من الضمير منصوبا بمصدر مضاف الى ضمير قبله وهو فاعل نحو :: وكما
ورد فيها الامران من الصبر او مفعول اول نحو وممنعكها بشيء يستطاع :: او فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول
اول كقول الشاعر لان جراو تحتقر عند الله اقترا او ضيم فيكه الله لا يبعثها ما موها والمختار في هذه
الثلاثة الانفصال ولكنه في نظر الابيات لان الوزن لا يتأتى له ويجوز الوجهان في باب المفعول الثاني من نحو اعطيت
زيدا درهما في باب الاخبار فتقول الذي اعطيت زيدا اياه درهم والذي اعطيته زيدا درهم والمختار فيه عند المازني
والمصنف الاتصال لانه الاصل وعند غيرهما الانفصال مراعاة للترتيب الاصلي ثم قال ص وقدم الاخص في
اتصال ش اي قدم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب لان المتكلم اخص من المخاطب والمخاطب اخص
من الغائب :: وفهم من ذلك ان شرط جواز الاتصال في هاء سلنيه وخلتنيه ونحوهما ان يكون الاول اخص فانه متى
تقدم غير الاخص وجب الانفصال لانه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الاخص والحاصل ان المبيح لجواز الانفصال هو كون
الضمير ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع او كونه خبر كان واخواتها ثم ان كان المقدم من الضميرين غير
الاخص فاما ان يكونا مختلفي الرتبة او متحديها فان كان مختلفيها فمذهب الجمهور منع الاتصال نحو كقول عثمان رضي الله عنه
اراهمني الباطل شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال في نحو اعطيتهوك والكثير
الانفصال عندهم ارجح وان كان متحدا وبا فيما في وقوله ص وقدم ما شئت في انفصال ش يعني انه يجوز في
الانفصال تقديم الاخص فتقول الدرهم اعطيتك اياه بتقديم الاخص واعطيته اياك بتقديم غير الاخص وفي الكتاب
بين ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملككم اياكم وقوله ص وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ش اي ان اتحدت مرتبة
الضميرين بان يكونا للمتكلم او للمخاطب او للغائب لزم انفصال الثاني فتقول ظننتني اياي وعلمتك اياك وحسبته
اياه ثم نبه على انهما قد يتصلان غائبين بقوله ص وقد يبيح الغيب فيه وصلا ش مثال ذلك ما رواه الكسائي من
قول بعضهم بعض العرب هم احسن الناس وجوها وانضرهم هوها :: وقال الشاعر لوجهك في الاحسان
بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد تنبيهان الاول اشترط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين
ان يختلف لفظهما كالمثالين ولم يذكر ذلك هنا واعتذر عنه الشارح بان قوله وصلا :: بلفظ التنكير على معنى نوع
من الوصل تقريرا بانه لا يستباح الاتصال مع اتحاد الضميرين في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ
الثاني اجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم والخطاب والغيبة مطلقا وهو ضعيف ثم انتقل الى نون
الوقاية للزومها بعض المضمرات فقال ص وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وليسي قد نظم ش مذهب
الجمهور ان هذه النون سميت نون وقاية لانها تقي الفعل من الكسر وقال المصنف بل لانها تقي اللبس في نحو اكرمني
في الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وامر المذكر بامر المؤنث فجعل الامر احرى بها
من غيره ثم حمل الماضي والمضارع على الامر :: ومعنى البيت ان نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم جميع الافعال
نحو اكرمني ويكرمني واكرمني لا فعلا واخلا فانه قد تحذف نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر
كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي :: والوجه ليسني وهو الصحيح كقول العرب عليه رجلا ليسني

ترح

ب
الانفصال والانفصال
الخ

والتقدير اراهم الباطل
اياي شيطانا

والاتصال ظننتنيني
وعلمتكك وحسبتهه

خ
نحو الرمية بالهند

تأمروني :: تأمروني

حكاه سيبويه واجاز بعضهم ليسني في الاختيار **فان قلت** قد جاء في نحو تأمروني مما اجتمع فيه
نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة اوجه الفك والادغام والحذف **قلت** المحذوف عند المصنف نون الرفع لا
نون الوقاية وقد اتى به على الاطلاق وهو مذهب سيبويه **فان قلت** قد ورد حذف نون الوقاية ايضا في قول
الشاعر تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني والاصل فلينني فحذف النون الثانية
وهي نون الوقاية قال في البسيط لا خلاف ان المحذوف نون الوقاية لان الاولى ضمير **قلت** مذهب سيبويه ان المحذوفة
نون الاناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف ولذلك لم ينبه هنا على نحو ذلك وليس نقل الاتفاق في ذلك بصحيح
تنبيه اجاز الكوفيون حذف نون الوقاية فيما افعل في التعجب لانهم يقولون باسمية افعل المذكور ومذهب
البصريين ان نون الوقاية تلزم معه لانهم يقولون بفعليته وهو الصحيح **واعلم** ان نون الوقاية تلحق قبل ياء
المتكلم مع بعض الحروف وبعض الاسماء وقد شرع في بيان ذلك فقال **ص** وليتني فشا **ش** اي كثر لحاق النون مع ليت
ولم يات في القرآن الا كذلك **ص** وليتي ندرا **ش** اي ندر اسقاط النون مع ليت كقول الشاعر كمنية جابر
اذ قال ليتي اصادفه وافقد جل مالي وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتني وليتي وظاهر هذا جوازه في الاختيار **ص** ومع
لعل اعكس **ش** يعني ان الحذف معها هو الكثير ولم يات في القرآن الا كذلك واثبات النون معها نادر كقول الشاعر
فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد ونص بعضهم على انه ضرورة **تنبيه** اثبات النون مع
لعل اكثر من حذف النون مع ليت وان اشتركا في القلة فنبه على ذلك في الكافية حيث قال مخبرا فيه وتجريد لعل اولى من
تعري ليتي اقل **وقوله وكن مخيرا في الباقيات ش** يعني من اخواتها ليت ولعل وهي ان وان وكان ولكن فيجوز فيها
اثبات نون الوقاية وحذفها كراهة اجتماع الامثال **فان قلت** لم اختلف نون الوقاية مع هذه الحروف الستة مع انها
مستوية في العمل **قلت** انما لحقت هذه النون مع هذه الاحرف لشبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب واوجه
اخر من كونها في موضعها فاستحقت ليت على مقتضى هذا الشبه الاتي في الشعر وضعف لعل من اجل انها تعلق في الغالب
ما قبلها بما بعدها ومن اجل انها تجر على لغة وكان نحو ان وان وكان ولكن معا وانها لليت في وجوه الشبه المذكور ولكن المستقل
لحاق النون معها الامثال لما تقدم **تنبيه** ما ذهب اليه الناظم من ان المحذوفة من اني وانني وكاني ولكني هو نون الوقاية هو
مذهب الاكثرين من البصريين والكوفيين وذهب بعضهم الى ان الساقطة هي النون الثانية وذهب بعضهم الى ان المحذوف هنا
هو النون الاولى والصحيح الاول لانها طرف وبدليل لعلي وهو مذهب سيبويه واما نحو انا فقد حكى بعض النحويين فيها
المذاهب الثلاثة الا ان الصحيح هنا هو حذف الثانية هنا هي الضمير ولثبوت حذفها في ان المخففة **وقوله ص** واضطرارا خففا
مني وعني بعض من قد سلفا **ش** اشار به الى قول الشاعر ايها السائل عنهم وعني لست من قيس
ولا قيس مني وهذا في غاية الندور **وقوله ص** وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي **ش** يعني ان الا
كثر في لدني الحاق النون وحذفها قليل وقد قرا نافع قد بلغت من لدني عذرا قال في شرح التسهيل وزعم سيبويه
ان عدم لحاقها للدن من الضرورات وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح ومنه قراءة من قرا من لدني بتخفيف النون
وضم الدال ولا يجوز ان تكون نون لدن نون الوقاية لان لدن متحركة الاخر والنون في لدن ساكنة لانها نظير عن في الهوا واحرى بها من نون الضمير
ولا حظ فيها للمماثلة اخرى متحركة وانما يقال في لدن مضافة الى الياء لكن نص على ذلك سيبويه واعتذر بان سيبويه لم ينص على ان عدم

اي اللاتي يفلين راسه

ولكن

لتوالي

لان الثالثة

لحاقها

لحاقها اللام من الضرورات وقد وقط مثل لدن في اثبات النون فيهما هو الاكثر ولذلك قال فالحذف بقوله قد يفي وليحسبا بعكس
لدن خلافا للفراء وح وقد جمع الراجز بين الامرين في قوله قدني من نصر الخبيبين قدي :: وفي الحديث قط قط بعزتك ويروى بسكون
الطاء وبكسرها مع ياء ودونها ويروى قطني قطني بنون الوقاية وقطٍ قطٍ بالتنوين وبالنون انتهى **تنبيهات** **الاول**
ذهب بعضهم الى ان حذف النون من قد وقط لا يجوز الا في الضرورة والصحيح جوازه في الاختيار **الثاني** **اعلم** ان قد
تكون اسما وحرفا فالحرفية تختص بالفعل وليست هي المذكورة هنا لانها من خواص الافعال ولا تتصل بها ياء المتكلم والاسمية
لها معنيان احدهما ان تكون بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالاضافة وتلحقها نون الوقاية ويجوز
حذفها وهي المذكورة هنا والثاني ان تكون اسم فعل بمعنى اكتف فتكون الياء المتصلة بها منصوبة وتلزمها
نون الوقاية ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا وقد ذكره في التسهيل في باب اسماء الافعال واما قط فلها
ثلاثة اقسام تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تلزم في قد
وتكون ظرفا بمعنى فقط الظرفية ولا تتصل بها ياء المتكلم **الثالث** مذهب الكوفيين ان من جعل قد وقط بمعنى حسب
قال قدي وقطي بغير نون كما يقال حسبي ومن جعلهما اسمي فعل قال قدني وقطني بنون كما يقال في عني
هما من اسماء الافعال وتكون الياء في الوجه الاول مجرورة وفي الوجه الثاني منصوبة ومذهب الخليل وسيبويه ان قد وقط
بمعنى حسب والياء مجرورة بالاضافة عند من اسقط النون وعند من الحق **الرابع** تلزم نون الوقاية ايضا مع ياء المتكلم
ان نصبت باسم فعل نحو عليكني وحكي ايضا عليكي بالياء وسمع الفراء من بعض بني سليم مكانكني يريد انتظرني
في مكانك ولم يذكر الناظم هذا في النظم وقد ذكره في التسهيل **الخامس** قد تلحق نون الوقاية مع اجل وحسب معها
اكثر كقوله [illegible] لا تحيني من الفترات لا اجل وقد لم يذكر هذا هنا **السادس** قال في التسهيل وقد تلحق مع
اسم الفاعل وافعل التفضيل مثال الاول قوله وما ادري وظني كل ظني امسلمني الى قومي شراحي وقيل ان النون في هذا و
نحوه هو التنوين فثبت تشديدها اوحذفه [illegible] بثبوته مع ال في قوله وليس الموافيني ليرتفد خائبا فان له اضعاف ما كان املا
ومثال الثاني قول النبي **صلى الله عليه وسلم** غير الدجال اخوفني عليكم **واعلم** ان كلا فعلهانية هذين
في غاية الشذوذ فلا يقاس عليه والله اعلم **العلم** **ص** اسم يعين المسمى مطلقا علمه **ش** قوله
اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرات ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف فان العلم يعين مسماه بمجرد الو
ضع او بالغلبة لا بقرينة بخلاف غيره من المعارف فانه لا يعينه الا بقرينة اما لفظية كال او معنوية كالحضور والغيبة
وفي المضمرات والحضور في اسم الاشارة بخلاف العلم فانه يعينه في جميع احواله من غيبة وخطاب وتكلم **فان قلت**
العلم ضربان شخصي وجنسي اما الشخصي فلا اشكال في صدق هذا التعريف عليه واما الجنسي فلا يصدق هذا التعريف عليه
لانه لا يعين مسماه لانه في المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكن جرى مجرى العلم الشخصي في الاحكام اللفظية **قلت**
الصحيح ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق عليه وسياتي بيان هذا
واعلم ان العلم الشخصي لا يختص باولي العلم بل يوضع لما يحتاج الى تعيينه من المالوفات فلذلك نوع امثلته فجعفر
علم رجل وخرنق علم امراة وقرن علم قبيلة والنسبة اليها بفتح او يقال القرني وعدن علم بلد ولاحق علم فرس و
شذقم علم جمل وهيلة علم شاة وواشق علم كلب ثم قال **ص** واسما اتى وكنية ولقبا **ش** العلم ثلاثة اقسام

نحو قدمه زيد درهم
او قيد د زيد بمعنى حسبي
د زيد

ان تكون حرفا بمعنى ما
نعم او اجل وحسب
وتلحقه نون الوقاية
بخلفي الذهب

بالعقبة

اسم وكنية ولقبا لانه ان صدر باب او ام فهو كنية كابي بكر وام كلثوم والا فان اشعر برفعة المسمى او ضعته
فهو لقب كالصديق والعابد في الاول وكبطة وانف الناقة في الثاني وان لم يكن كذلك فهو اسم وقوله ص واخرن ذا ان سواه
صحبا ش ذا اشارة الى اللقب اي اذا اجتمع مع اللقب غيره اخر اللقب وقدم الاسم او الكنية نحو ابو بكر الصديق وعمر
الفاروق ولان اللقب في الغالب منقول من اسم غيره كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وفي
ماموننا خيره وندر تقديم اللقب على الاسم في الشعر كقول الشاعر أَبْلِغْ هذيلا وأبلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول
تكذيب بان ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب . وفي بعض نسخ الالفية وذا اجعل اخرا اذا
اسما صحبا . وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية ثم قال ص وان يكونا مفردين فاضف حتما
ش اي اذا كان اللقب والمصاحب له مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا سعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد
اليه . والثاني بالاسم والمعنى هذا مسمى اللقب وقوله حتما هو مذهب جمهور البصريين لانهم لا يجيزون في المفردين الا
الاضافة واجاز الكوفيون وبعض البصريين الاتباع ايضا بدلا او عطف بيان والقطع الى النصب باضمار فعل او الى الرفع باضمار
مبتدا واليه ذهب في التسهيل وقال في شرحه ولم يذكر سيبويه فيهما الا الاضافة لانها على خلاف الاصل وتبين استعمال العرب
لها مع انه لا مستعمل لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل تنبيه جواز الاضافة مقيد بعدم المانع فان
كان في الاسم مانع منها كالمصحوب بال وكذا ان كانا مفردين نحو الحارث كرز امتنع الاضافة وقوله ص والا اتبع الذي ردف ش اي وان لم يكونا
مفردين بل شمل ذلك ثلاث صور المركبين نحو عبد الله انف الناقة والاسم المفرد مع اللقب المركب نحو زيد عائذ الكلب وعكسه
نحو عبد الله بطة فالحكم في هذه الصور الثلاث امتناع الاضافة وجواز الاتباع او القطع لوجهيه ولم يذكر القطع هنا وكذلك
لم يذكره الشارح بل قال لابد من الاتباع وقد ذكره في التسهيل ص ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد
ش العلم قسمان منقول ومرتجل فالمنقول هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها كفضل فانه منقول من المصدر واسد فانه منقول
من اسم عين والمرتجل بخلافه كسعاد وهو علم امراة وادد وهو علم رجل تنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان الاعلام
كلها منقولة وبعضهم الى انها كلها مرتجلة والمشهور الاول الثاني قال بعضهم تقسيم العلم الى ما هو منقول ومرتجل
انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل الثالث المنقول اما من مصدر كفضل ومن
اسم عين كاسد او اسم فاعل كالحارث او اسم مفعول كمسعود او صفة مشبهة كسعيد او فعل ماض كشمر علم فرس او
مضارع كيزيد او جملة من فعل وفاعل ظاهر كبرق نحره او مضمر بارز كقول الشاعر على اطرقا باليات الخيام الا
الثمام والا العصي . او مضمر كيزيد في قول الشاعر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد كذا انشده الزمخشري
مضبوطا بالياء المثناة من تحت قال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل والبيت تنسب الشيبا(؟) التبريزي(؟)
فا في شرح الكافية ولم يذكر عن العرب علم منقول من مثنى او جمع ولا من فعل امر وان السماع الا اصمت اسم للفلاة كالبيد(؟)
وان من العلماء من زعم انه منقول من الامر بالصمت وغلطه في ذلك ابن جني لوجهين احدهما انه متى كان من اصمت فا
لامر فيه مفتوح الهمزة فان من صمت بالامر منه مضموم الهمزة وان صمت بخلاف ذلك ولا المنقول لا يغير والثاني انه فتح
قبل اصمتة بتاء التانيث ولو كان فعل امر لم تلحقه تاء التانيث ولو كان امرا لم تلحقه تاء التانيث وانما انتفى كونه منقولا
من فعل امر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلا واعترض بانه امر من صمت من يصمت بكسر الميم

قدر

فعل

كيزيد

صمته

والجواب

لكونه سمي به.

والجواب عن الحال الثاني انهم ارادوا ان يعلموا ان لحوقه بابا وموضعه من العلمية وزاد بعضهم في المنقول منقول من صو
ت وعني بذلك ببه وهو لقب لبعض بني هاشم وهو عبد الله ابن الحارث ابن نوفل وهو منقول من الصوت الذي كانت امه ترقصه
به وهو صبي وفي لفظها لانكحن ببه جارية خدبه مكرمة محببة تجب اهل الكعبة. قال ابن فلاح الصحيح ان ببه
منقول من قولهم للغلام السمين ببه حكى ابن خالويه ان ببه هو الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة وقال في الصحاح
يقال للاحمق الثقيل وهو ايضا لقب لعبد الله بن نوفل ابن الحارث ابن عبد المطلب والي البصرة قال الفرزدق: وبايعت اقواما وفيت
بعهدهم وببة قد بايعته غير نادم. واسم جارية وقال لانكحن ببه جارية خدبه مكرمة محببة تجب اهل الكعبة وقد
وهم في استشهادها بالرجز على انه اسم جارية لان ببه في الرجز هو اللقب لعبد الله ابن الحارث كما نقل وانشد وفتح
الهمزة في قوله لانكحن والصواب ضمها وانشد تجب اهل الكعبة بفتح التاء وكسر الجيم اي تغلبهم حسنا يقال جب القوم
اذا غلبهم والله اعلم ص وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا ش العلم قسمان مفرد نحو زيد ومركب وهو ثلا
ثة اقسام تركيب اسناد وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء التانيث نحو بعلبك وتركيب
اضافة كابي ... الاسناد الى مجرد او كان والاسناد يحكى ولا يعرب مطلقا قال في التسهيل وربما اضيف صدر ذي
... قال بعضهم وهذا لا يقاس عليه والمزجي ان ختم بويه بني على الكسر
لظاهر ا ويقول على هذا جاءني سيبويه ... بالاضافة ... وفتح بني تشبيها بخمسة عشر
على الاشهر وقد يعرب غير منصرف وان لم يختم بويه اعرب غير منصرف على الاشهر وقد يضاف صدره الى عجزه وقد حكم فهم من قوله تم ان بغير ويه تم اعربا واخذ اشارة المزجي والى قولك في قوله
عشر وقد يضاف صدره الى عجزه ... واما الاخير ... في قوله
اعربا ايهام ان لم يبين انه غير منصرف قلت قد نبه في موضعه من باب ما لا ينصرف. وغير كنية
وشاع في الاعلام ذو الاضافة كعبد شمس وابي قحافة ش الاضافي ضربان كنية كابي قحافة وغير كنية
ص كعبد شمس وقد نبه على النوعين بالمثالين واشار بقوله وشاع الى ان المضاف اكثر اقسام المركب وان فيه الكني لا يحصى كثرة
ونبه على ان ما عدا ... في الانواع الثلاثة وان ما عدا منها معرفة قد صرح بذلك في التسهيل حيث قال
فان قلت مقتضى ما ذكر انحصار المركب في الانواع الثلاثة وان ما عداها لا يعد في المركب ولا يجري عليه اسما كثيرة من المركب نحو
وما عدا من اضافة واسناد ومزج معرف وما لم يعد مركب ولا يجري الا من كما قال ابن ... عليه
قلت عن هذا جوابان احدهما انه انما غرضه
ما تركب من حرفين كانما او حرف واسم نحو يا زيد او حرف وفعل نحو قد قام والثاني ان التركيب
لذكر ما ورد عن العرب من المركب واما تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب التسمية به والثاني ان تركيب
الحرفين وما ذكر معه مشتبه بتركيب الاسناد في حكمه ان يحكى ولا يعرب فيكتفي بتركيب الاسناد فيكتفي بذكر
ص ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم ش هذا هو
نوع تركيب الاسناد لانه ملحق به
الضرب الثاني من ضربي العلم وهو العلم الجنسي. وانما قال لبعض الاجناس لانهم لم يضعوا لجميعها وانما وضعوا
العلم الجنسي لبعض الاجناس التي لا تولف غالبا كالسباع والوحوش وربما جاء في بعض المالوفات كابي المضا للجنس
العلم الجنسي يساوي العلم الشخصي في احكامه اللفظية فانه لا يضاف
الحمد لله وقوله كعلم الاشخاص لفظا يعني ان العلم الجنسي يساوي العلم الشخصي في احكامه اللفظية فانه لا يضاف
ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة ولا يقبح مجيئه مبتدا اولا انتصاب النكرة بعده على الحال ولا يصرف منه
ما فيه سبب زائد على العلمية كاسامة فهو يساوي في ذلك كله العلم الشخصي وقوله وهو عم يعني انه فارق العلم
الشخصي من جهة المعنى لعمومه اذ يشمل بعض الاشخاص اولى بعض بعض الافراد اذ اسامة صالح لكل اسد بخلاف العلم الشخصي.

النسب

يعني لعلها

وقلوبنا كان جملة في الاصل نحو برق نحره وتقدم انه لم يسمع الفعل مع الجملة والاسمية والاسمي بها جائز وتركيب مزج والتركيبي اصل

المزجي

الى

بقلم مع المزجي

فإن قلت فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى قلت ذهب بعضهم الى ان اسامة لا يخالف في معناه معنى الاسد وانما يخالفه في احكام لفظية وانه اطلق عليه انه معرفة مجازا وهذا معنى ما ذكره ابن ملك في باب النكرة والمعرفة في شرح التسهيل فانه ذكر فيه ان اسامة ونحوه نكرة معنى ومعرفة لفظا وانه في الشياع كاسد والفرق ان نعم يفرق الواضع بين اسامة واسد في الاحكام اللفظية فرق بينهما من جهة المعنى ومما قيل في ذلك ان اسدا وضع ليدل على شخص معين وذلك الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال فوضع على الشياع في جملتها ووضع اسامة لا بالنظر الى شخص بل الى معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان توجد في خارج الذهن بل هي موجودة في الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اثنان اصلا في الذهن ثم صار اسامة يقع على الاشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى الكلي في الاشخاص والتحقيق في ذلك ان نقول اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي باسرها موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها اصلا وعلم الجنس كاسامة موضوعة للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة الى مطلق الحقيقة الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر والجميع يشترك في مطلق صورة الاسد فان وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس او من حيث عمومها فهو اسم الجنس وفي كلام سيبويه ما يشير الى هذا الفرق فانه قال في باب ترجمته هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا في امته ليس واحد منها اولى به من الآخر ما نصه واذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كمعرفتك زيدا ولكنه اراد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى فجعله بمنزلة المعرف بالالف واللام التي للحقيقة وقال ابن ملك بعد ذكر كلام سيبويه هذا جعله خاصا شائعا في حالة واحدة مخصوصة باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشائعا باعتبار ان لكل شخص من اشخاص نوعه نصيبا من تلك الحقيقة في الخارج. ثم شرع في تمثيله فقال ص من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب

ش علم الجنس ضربان عيني ومعنوي فالعيني يكون اسما نحو شبوة للعقرب وثعالة للثعلب ويكون كنية نحو ام عريط للعقرب وابي الحصين للثعلب والمعنوي مثل برة وفجار مبرة علم للمبرة وفجار علم للفجرة قال النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار وإلى هذا اشار بقوله ص ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة ش وفجار علم مؤنث مبني على الكسرة مثل حذام تنبيه لما كان العلم الجنسي خاصا من وجه وشائعا من وجه آخر جاء في بعضه عن العرب وجهان اعطاؤه حكم المعارف واعطاؤه حكم النكرات وهو موقوف على السماع ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية

اسم الإشارة لما كمل الناظم اسم الاشارة لانه كما قيل محصور بالعد ولا يحتاج الى الحد وحده في التسهيل بقوله ما وضع لمسمى واشارة اليه والمشار اليه اما مذكر او مؤنث وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فبدأ الناظم ببيان ما يشار به الى الواحد المذكر فقال ص بذا لمفرد مذكر اشر ش للمفرد المذكر لفظ واحد وهو ذا مفتوحة بعد الالف وذا به ذهاء مكسورة بعد الهمزة تنبيه مذهب البصريين ان ذا ثلاثي الوضع ولهذا صغر في التصغير ذيا وسيأتي تقريره في باب التصغير وهل المحذوف عينه او لامه قولان اظهرهما الثاني وهل هو من باب

صوبت او من باب صبي فولوا لخصهم هما الثاني وهو اوزنه فعل بالاسكان او فعل بالتحريك فولان اصحهما الثاني وذهب الكوفيون
والسهيلي الى انه على حرف واحد وهو الذال وان الالف زائدة واستدلوا بسقوطها في قولهم ذان واجيب بانها حذفت لالتقاء
الساكنين وبانها صيغة مرتجلة للتثنية ... واستدلوا ايضا بقولهم في ذا اصغ اصغ واجيب باحتمال ان تكون بدلا من اليا
قلت الظاهر ان يقال في ذا صيغة مرتجلة للمونث وذهب قوم منهم ... الى ان ذا ثنائي الوضع وان الالف على هذا كالف
ما ليست منقلبة عن شي ثم انتقل الى الواحد المونثة فقال ص بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر ش اقتصر بهذه الالفا
ظ الاربعة على المونثة فلا تشير الى غيرها وليس مراده حصر ما يشار به الى المونث الاربعة وقد حكى في التسهيل للمونث عشر
الفاظ ذي وتي وذه وته باسكان الهاء وذه وته بكسر الهاء وذهي وتهي بالاشباع وتا وذات مبنية على الضم قلت
وحكى ابن الربيع في شرح الايضاح ان من العرب من يقول ذهي في الوصل وذه في الوقف بسكون الهاء لتشبيهها با
لضمير وان منهم من يقول ذي في الوصل فاذا وقف ابدل من اليا هاء فقال ذه ثم انتقل الى المثنى فقال ص وذان تان للمثنى المرتفع
وفي سواه ذين تين اذكر تطع ش اي تقول في تثنية المذكر ذان في الرفع وذين في الجر والنصب وفي تثنية المونث تان في الرفع وفي
والنصب تعرب بهما اعراب المثنى لان التثنية عارضت شبههما بالحرف لانها من خواص الاسماء ... تين في الجر والنصب ... بتثنية حقيقة
الحرف ولم يثن من اسماء الاشارة غير ذا وتا ومذهب المحققين كالفارسي ان ذين وتين ليسا بتثنية حقيقة لان التثنية تستلزم تعدد التنكير الاسم وان العلم
بل هما الفاظ وضعت للمعنى واستعملا ... على ... ان التثنية تستلزم التنكير ... ثم انتقل الى الجمع فقال ص وباولى اشر لجمع مطلقا
اي مذكرا كان او مونثا عاقلا وغيره قال الشارح واكثر ما يستعمل ... لا اولا ... فلم ينكر واسم الاشارة ملازم للتعريف لا يقبل التنكير
والمد اولى ش اي ... وهي لغة بني تميم والمد وهي لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء القرا
ن ... وفيه لغتان القصر وهي لغة بني تميم والمد ... بضمة الهمز ... وا ولا بالتنوين حكاه
قطرب ... وقد حكي فيه لغات اخر وهي هلا بابدال الهمزة هاء واولا ... صاحب هذه اللغة ان بعد همزة اولا ... واو
في شرح التسهيل وتسمية هذا تنوينا مجاز ... بعض اهل اللغة تنبيه في همز
باشباع الضمة قبل اللام حكاه الشلوبين عن بعض العرب وانه لا بالقصر والتشديد حكاه بعض اهل اللغة تنبيه في همز
تها ثلاثة مذاهب احدها انها عن ياء وهو مذهب المبرد والثاني ان اصلها الف وهو مذهب الزجاج والثالث انها
اصلية غير مبدلة من شي بل هي ... وهو مذهب الفارسي ثم انتقل فقال ص ولدى البعد انطقا
بالكاف حرفا دون لام او معه ش ... اسماء الاشارة مرتبتين قربى وبعدى فما تجرد عن الكاف التشبيه
حرفا ... الخطاب وهو للقريب وما لحقته الكاف وحدها او مع اللام وهو للبعيد فتقول في المذكر ذاك وذلك وفي ...
في المونث تيك وتلك ... ولا تلحقهما ... اولاك ... ولا تلحق اللام اولى
على لغة المد تنبيهات الاول يلحق الكاف من اسماء الاشارة الى المونث ... فالوا تيك وتالك وتيلك بكسر التاء
الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء ... باسكان الياء وقال ثعلب لا يقال ... وقد حكاه غيره ... بسعة
الفاظ للمونث في البعد الثاني للنحويين في اسماء الاشارة مذهبان احدهما انها مرتبتين قربى وبعدى والاخر انها ثلاث
مراتب قربى ووسطى وبعدى ... وزعموا ان المقرون بالكاف وحدها للمتوسط والمقرون بالكاف مع اللام
للبعد وجعلوا ... فاما مقام اللام في الدلالة على البعد ... وقيل هو للمتوسط ... اللام وقيل هو للبعيد

قال المصنف والمذهب الاول هو الصحيح وهو الظاهر من كلام المتقدمين يعني العرب بان لها مرتبتين فقط قلت ونسبه
الصفار الى سيبويه وقد استدل بعضهم في شرح التسهيل باوجه اولها وهو اقواها ان العرب اذا ادى اولئك الحجازيين ليس من
لغتهم استعمال الكاف باللام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان التميميين يقولون في ذلك ونبه حيث
يقول الحجازيين يقولون في ذلك وتلك فيلزم من مذهبهم ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان وثانيها ان القران
العزيز ليس فيه اشارة الا مجردة عن اللام والكاف معا او بمصاحبتهما معا اعني غير المثنى والمجموع فلو كانت الا
اشارة الى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القران غير جامع لوجوه الاشارة وهذا مردود بقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب
من شيء وثالثها ان التعبير بذلك عن مضمون كلام على اثر انقضائه شائع في القران وغيره ولا واسطة بين النطق
وانقضائه ورابعها انها لو كانت مراتب الاشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين لان في ذلك رجوعا عن سبيل الا
مع المجرد من الكاف انتهى وفيه اختصار ولا يخفى ما في الوجه الثاني من الضعف **وقوله** حرفا لا يعني ان الكاف في الاحرف
خطاب يتبين احوال المخاطب فيقال في ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن كما يفعل بالكاف الاسمية هذا افصح
اللغات والثانية ان تكون مفتوحة في المذكر مكسورة في المؤنث ولا يلحقها لفظ تثنية ولا جمع والثالثة ان تكون
مفتوحة مجردة من الزوائد في الاحوال كلها ولا خلاف في حرفية الكاف هنا **وقوله** او معه تقدم ان اللام
لغة الحجازيين وتركها لغة بني تميم وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة اقوال احدها انها للبعد والثاني انها
عماد والثالث انها عوض من ها التنبيه لانها لا تجامعها **تنبيه** قوله او معه لا يجيء في اسماء الاشارة كلها
وانما هو في المفرد واولى المقصور وقد تقدم ان المثنى واولى الممدود لا تلحقهما اللام **وقوله** ص واللام ان قدمت
ها ممتنعة **ش** يعني انه اذا قدمت قبل اسم الاشارة لفظ ها التي للتنبيه امتنع الاتيان باللام فلا يقال هذلك
قال في شرح التسهيل كراهة لكثرة الزوائد وقد يفهم من كلامه انها توجد على المجرد فتقول هذا وعلى المصاحب للكاف
فتقول هذاك قليلا ومنه قول طرفة رايت بني غبراء لا ينكرونني ولا اهل هذاك الطراف الممدد
تنبيه مقتضى ما ذكره الناظم جواز هذلك وهو لا يجوز وقال في شرح التسهيل ان المفرد بالكاف في التثنية
والجمع لا يصحبه ها التنبيه فلا يقال هذانك ولا هؤلاءك واجاز ذلك بعضهم وحمل على ذلك مثنى ذلك وجمعه لانهما
فرعاه وحمل عليهما مثنى ذلك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى انتهى والصحيح في الجمع ورد عليه قال من هؤلاء
الضال والشمس وقد تقدم هذا البيت في الشرح **وقوله** ص وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان **ش** يعني ان ههنا من
اسماء الاشارة المخصوصة بالمكان وقد تلحقها ها التنبيه فيقال ههنا وكلاهما للقريب اعني المجرد والمقرون بها
التنبيه وهو معنى قوله داني المكان والداني القريب فاذا اريد بهما البعيد جيء بالكاف فيقال هناك وههناك وتزاد اللام
وبه الكاف حالة البعد **قوله** م **ش** يعني مجردا او مع ها التنبيه ويقال ايضا هنالك بكاف مع اللام كما يقال في ذلك ولا تدخلها
على هنا الا فلا يقال ههنالك كما لا يقال هذلك وقد نبه على ذلك بقوله ص او بهنالك انطقن او هنا **ش** ظاهر كلامه اختصا
ص هنا بالمكان وصرح به في الكافية فقال او بالمكان اخصص هنا وقال في التسهيل وقد يراد بهنا وهنا الزمان ومثل هنا في الزمان
بقول الشاعر وانما الامور تشابهت وتعاظمت فهناك يعترفون اين المفزع ومثل هنالك بقوله تعالى هنالك

ابن الموصون

ابتلي المؤمنون ولا حجة فيهما لاحتمالهما ان تكون الاشارة فيهما الى المكان ، وقوله ص او بثم فه اي اخره ش يعني انه يشار
ايضا للمكان بثم او هنا بفتح الهاء وكسرها ومن يقال هنت موضع هنا ومن يقال هناك وهنالك كما في الخطاب وقد
يراد بهنا الزمان كما قال في التسهيل ، ومنه قول الشاعر عن حنت نوار ولات هنا حنت **الموصول** وهو
محصور بالعد فاستغنى بعده عن الحد كما فعل في اسم الاشارة وهو قسمان اسمي وحرفي فالاسمي هو المذكور هنا
وقد حده في التسهيل بقوله ما افتقر ابدا الى عائد او خلفه وجملة صريحة او مؤولة ، فاحترز بقوله ابدا من النكرة الموصوفة بجملة فانها حال وصفها بها تفتقر اليها والى عائد لكن لا بصورة انها مفتقرة اليها ابدا ، واحترز بقوله الى عائد من
حيث واذ واذا فانها تفتقر ابدا الى جملة لكنها لا تفتقر الى عائد ، واشار بقوله او خلفه الى ما ورد من الربط بالظاهر
الذي هو الموصول في المعنى نحو قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه قال ابو علي في التذكرة ومن الناس من لا يجيز هذا
واراد بالمؤولة الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة في نحو الضارب ، وسيأتي بيان ذلك ، وحده ابن الحاجب بقوله ما لا
يتم جزءا الا بصلة وعائد وقال في التحفة الذي والتي واخواتهما نقول اسم معرفة قبل مجيء الصلة ولا اعراب له قبل تمامها
بها ولا اول ما لا يتم فائدته الى اخره واما الحرفي فحده في التسهيل بقوله ما اول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عائد
واحترز بقوله ولم يحتج الى عائد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو وخضتم كالذي خاضوا اي كالخوض الذي خاضوه فانه
يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج الى عائد فكل من الاسمي والحرفي مفتقر الى الصلة والفرق بينهما ان الاسمي
يحتاج الى العائد والحرفي لا يفتقر اليه ولم يذكر الناظم هذا الحرفي لشهرته وهو خمسة احرف ان وتوصل بفعل متصرف
مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر وما ، وتوصل بفعل متصرف غير امر وقد توصل بجملة اسمية خلافا للقوم ونحو ومنها
بلبيني في قوله بما لستم اهل الخيانة والغدر وتفرد بنيابتها عن ظرف الزمان كقوله جئتك ما صنعت واجلس وزعم
الزمخشري ان ان تختار كذا في لما وجعل منه قوله تعالى الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ان اتاه الله الملك وهو
مردود لان ان في الاية صالحة للتعليل وهو المعنى المجمع عليه فلا عدول عنه وذهب الاخفش وابن السراج الى
ان ما المصدرية اسم فتحتاج الى عائد والصحيح انها حرف فلا تحتاج الى عائد وهو مذهب سيبويه **قلت** وقد ذكر ابو
البقاء انها على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء ، وهو خلاف ما نقوله غيره وكي وتوصل بفعل مضارع مقرونة
بلام التعليل لفظا او تقديرا وان وتوصل باسمها وخبرها ولو خلافا لمن انكرها وعلامتها ان يصلح في موضعها ان واكثر
وقوعها بعد ما يدل على تمن كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة قال المصنف واكثر النحويين لا يذكرون لو في
الحروف المصدرية وممن ذكرها من المتقدمين الفراء وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقاء وتوصل بفعل متصرف غير
غير امر كما واما الاسمي فقد نبه عليه بقوله **ص** موصول الاسماء الذي الانثى التي **ش** الموصول الاسمي ضربان مذكر ومؤنث
وكل منهما مفرد او مثنى او مجموع : فللمفرد المذكر الذي ، وفيه ست لغات اثبات يائه وحذفها مع بقاء الكسر
وحذفها مع اسكان الذال وتشديد يائها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة للمؤنث
حذو المؤنثة وفيها ايضا اللغات الست ايضا ثم قال **ص** والياء اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامة **ش** يعني انك
تقول في تثنية الذي اللذان فتحذف الياء وتولي الحرف الذي تليه الياء وهو الذال علامة التثنية وهي الالف رفعا والياء جرا ونصبا
بعدهما نون مكسورة وتقول في تثنية التي اللتان فتحذف الياء وتولي علامة التثنية ما قبلها وهي التاء كما في المذكر وكان القياس

ع التذكرة

والتي

اثبات اليا فيهما فيقولان اللذيان واللتيان كما يقال في تثنية الشجي ونحوه من المنقوص الشجيان باثبات اليا الا ان الذي والتي
لما كانا مبنيين لم يكن للياء حظ في التحريك ولذلك لم يفتح ما قبل علامة التثنية بل بقيت ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين
ص والنون ان تشدد فلا ملامة **ش** اشار الى جواز تشديد النون في تثنية الذي والتي فيقولان اللذان واللتان وهو ما
الالف متفق على جوازه واما مع الياء فمنعه البصريون واجازه الكوفيون وهو الصحيح كقراءة ابن كثير ربنا ارنا اللذين اضلانا بالتشديد
تنبيه في تثنية الذي والتي لغة ثالثة وهو حذف النون كقول الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقول الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وذكر في شرح التسهيل ان حذف النون من قوله هما
اللتا لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل فانه قال يجوز اثبات نونهما وحذفها ومن ذكر فيه فلا يلزم ان يكون من اسباب
حذف نون التثنية تقصير الصلة ومثله في الشرح بقوله ابني كليب ان عمي اللذا وذكر غيره ان حذف نون اللذان لغة بني
الحارث بن كعب وبعض ربيعة وذكر في التسهيل لغة رابعة وهي اللذا بحذف الالف واللام **وقوله ص** والنون من ذين وتين
شددا ايضا **ش** يعني ان النون في تثنية اسم الاشارة قد تشدد ايضا مع الالف باتفاق ومنه قراءة ابن كثير وابي عمرو **ص** وتعو
يض بذاك قصدا **ش** يعني ان تشديد النون في اللذين واللتين وذين وتين قصد به التعويض عن اليا المحذوفة على غير قياس كما قصد بالتشديد
في ذين وتين عوض عن الالف المحذوفة من ذا وتا وان حقهما ان تثبت كما تثبت الف الفتى هذا ما ذهب اليه المصنف ومنهم
من ذهب الى ان تشديد النون في ذلك للدلالة على البعد قال في شرح التسهيل ويبطل هذا القول جواز التشديد في
اللذين واللتين واجيب بانه لا يلزم من جواز التشديد في ذين وتين في حالة القرب على غير جعله على سبيل اللزوم دليلا على
حالة البعد ومن يلتزم العكس دليلا على شي في حال وان كان جائزا في حال اخرى وذكر في البسيط في علة تشديد النون انه
لا بقي على حرف واحد ثم انتقل الى الجمع فقال **ص** جمع الذي الالى الذين مطلقا **ش** يعني ان الذي له جمعان احدهما
الالى وتسميته جمعا مجاز وانما هو اسم جمع ومن يرد الالى للمؤنث وهو قليل ومن اجتماع الامرين في قوله وتبلي الالى
يستلئمون على الالى تراهن يوم الروع كالحدا القبل ومن يقال لمن المراد ومنه قول كثير ابى الله للشم الالاء
كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها والاخر الذين مطلقا اي رفعا ونصبا وجرا لانه مبني لا يتغير والغالب الجمع
على الذين فيه ايضا لانه مخصوص باولي العلم والذي عام فهو كالعالمين ومن نقل **فان قلت** من نقل ان تثنية اسم
الاشارة وتثنية الذي والتي اعربت لان التثنية من خواص الاسماء فعارضت شبه الحرف فهلا اعرب الذين لان الجمع
من خواص الاسماء كالتثنية **قلت** لما لم يجر على سنن الجموع لكونه اخص من مفرده كما تقدم ولم يعتبر معنى الجمعية فيه فبقي على
بنائه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال فبين الذين والذي شبه بالشجي والشجين في اللفظ وبعض المعنى ومن لم يجمع
العرب على ان اعراب الذين بل اعربه في لغة هذيل مشهورة فيقولون نصر الذين امنوا على الذين كفروا والى هذه اللغة اشار
بقوله **ص** وبعضهم بالواو رفعا نطقا **ش** **قلت** ونقله بعضهم عن بني تميم **تنبيه** الذين في لغات المشهورة ولغة هذيل
بلا حذف نونه لطول الاسم بالصلة مطلقا هكذا ذكر المغاربة والتسهيل وقول الشاعر وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم
القوم كل القوم يا ام خالد وجعل المصنف فقال ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرا وفيه للضرورة قليلا وانشد البيت
على انه للضرورة قيل وهو مخالف لما ذكر في التسهيل فانه ذكر لحذف النون اسبابا وقال وتسقط للاضافة وللضرورة
وتقصير صلة **قلت** هو غير مخالف له فان قوله ويغني عنه الذي معناه ان الذي موضع اللفظ ومن يعبر به عن جمع لانه جمع

يعني وبهم

قوله

ارذا

فذانك برهانان من ربك

اي جمعا للمؤنث

اي يستلئمون

اي الحرار

في الطفل وغيره

مثال الذي في غير العاقل صالحا غير الذي كنا نعمل وفي العاقل قتل الذي

يعلم

يعني بضرورة الشعر بل يكون في الشعر وغيره

اول

اي التثنية في كونه جملة على الحرف وعلى ...

حرف نونه

اي التخصيص

حذفت نونه الاتي في قوله في الشرح واما الذي فيقصر في الذي تخصيصهم جاز ان يعبر به عن جمع حملا على من وما والذي حاقت
فحصل لان يكون معربا اعبر به عن الجمع وان يكون جمعا حذفت نونه واللغة الرابعة حذف الالف واللام فيقال الذي قال ابو عمرو
سمعت اعرابيا يقرأ صراط الذين بتخفيف اللام ثم انتقل الى جمع المؤنث فقال ص بالاتي واللاء فيرجعا شر يعني التي لها جمعان
احدهما اللاتي وفيه لغتان اثبات الياء وحذفها والاخر اللاء وفيه لغتان ايضا اثبات الياء وحذفها وللتي جموع اخر منها اللواتي
باثبات الياء وحذفها ومنها اللواء بالمد واللوا بالقصر واللاء بالمد واللا بالقصر واللاء اينما مبنيا على الكسر او معربا اعراب
اولات وليست هذه جموع حقيقة وانما هي اسماء جموع وفي شرح التسهيل قال الصحيح ان الذين جمع الذي مرادا به
من يعقل وان الذي جمع اللاء مرادا به الذين وان اللاتات جمع اللاء مرادا به اللاتي وكذلك اللواتي واللواء جمعان اللاتي ولا في
على حد قولهم في الهاء وهو الفنوا الهواحي واما اللائي فيحتمل ان يكون اسما للجمع لانه لم يجر على بناء من ابنية الجمع ويحتمل
ان يكون جمعا لانه متضمن حروف التي ويعتبر كونه مخالفا لابنية الجموع كما اعتبر في التبار كونه مخالفا لابنية التفعيل
واما اللاء واللاي وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فاسماء جموع وحكى ان اللاء واللواتي صاحبها اللاتي واللوات مجموعة
التاء والياء قال والاظهر عندي ان الاصل في اللاتي اللا واللوا اللاء واللواء ثم فصل او قوله ص واللاء كالذين نزرا وقعا شر يشير به الى
نحو قوله فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجور اي اللذين والاصل فيه ان يكون للمؤنث كما تقدم
من جموع الذي ايضا اللاؤن مطلقا وهذيل تعرب به كما اعربت الذين وذكر في شرح التسهيل ان اللاء يجي جمع اللاء
تنبيه

ومن وما وال تساوي ما ذكر شر يعني ان هذه الستة اشياء تستعمل
مرادا بها الذين ثم اشار الى الفاظ اخر من الموصولات بقوله ص
بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فمن لمن يعقل نحو ومنهم من يستمع اليك او منزل منزلته نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو
من دون الله من لا يستجيب له فعبر عن الاصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل او مختلط به نحو الم تر ان الله يسجد
له من في السموات ومن في الارض او مقترن به نحو ومنهم من يمشي على اربع وقوع على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل
بمن قال في شرح التسهيل وقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق واجاز قطرب وقوع من على ما لا يعقل بغير شرط واستعمل
لما لا يعقل نحو والله خلقكم وما تعملون او لصفة من يعقل نحو والسماء وما بناها اي وبانيها وبالمبهم
امره نحو اني نذرت لك ما في بطني محررا فلنا
ما طاب لكم من النساء اي الطيب او المبهم امره نحو ان راى شبحا فقيل انسان يفقه وعلم انه انسان لم يدر اذكر هو ام انثى ومنه قوله تعالى
قال في شرح التسهيل وكذلك لو علمت انسانا يفقه ولم تدر اذكر هو ام انثى ومنه قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا
وقال غيره اتى بما لان الحمل حينئذ لم يتصف بالعقل او لمختلط بمن يعقل نحو يسبح لله ما في السموات وما في
الارض قال في الكافية وعند الاختلاط خير من نطق يجيء منهما بالاتفاق واجاز ابو عبيدة وابن درستويه وابن
خروف ومن وافقهم وقوع ما على احاد من يعقل وتسبه ابن خروف الى سيبويه واستدلوا بقولهم سبحان ما سخركن لنا ولكن المخالف
ووافقهم المصنف مسئلة من لها اربعة اقسام موصولة وقد مر ذكرها وشرطية نحو من يضلل الله فلا هادي له
واستفهامية نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ونكرة موصوفة نحو مررت بمن معجب لك ورب من انضجت غيظا قلبه
قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تستعمل نكرة موصوفة الا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب في قوله الا رب من تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير امين ورجح بعضهم بقول الشاعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا واجيب بان الكسائي يرى انها في هذا
البيت زائدة لانه اجاز زيادة من ومذهب البصريين والفراء انها لا تزاد وزاد ابو علي في اقسام من ان تكون نكرة غير موصوفة

ج
التي

تفصيل في هذه
الجموع للاء الذي

في قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فعبر عن الدابة ووقع
التفصيل بمن الى

نعم وشبهه

ما اي علي اراد

لمعنى نظمه بعضهم

لا في علي تو خلا علي مقلوبا
والمنقولات تبدل

موصوفة. وما لها سبعة اقسام موصولة نحو ولله يسجد ما في السموات وما في الارض. وشرطية نحو وما تفعلوا من خير
يعلمه الله. واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى. ونكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك ويمكن ان يكون منه
قوله تعالى هذا ما لدي عتيد. ونكرة غير موصوفة نحو ما احسن زيدا في التعجب على مذهب سيبويه. وصفة نحو لامر ما جدع
قصير انفه. قال المصنف والمشهور ان ما في هذا المثال ونحوه زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل ومعرفة تامة وهي التي في باب
نعم نحو غسلته غسلا نعما اي نعم الغسل وفي هذا خلاف ذكر في باب نعم. فهذه اقسام ما الاسمية واما الحرفية فتكون
نافية وزائدة ومصدرية وليس هذا موضع بسط الكلام على الاقسام. وال يشترك فيها العاقل وغيره وهو اسم موصول
عند الجمهور وذهب المازني الى انها حرف موصول وذهب الاخفش الى انها حرف تعريف والصحيح انها اسم لاوجه. احدها
عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه. واجاب المازني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف
مضافا لا يجوز في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها. الثاني استحسان جواز خلو الصفة معها عن الموصوف نحو
جاء الكريم ولولا انها اسم موصول لما اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف. الثالث
اعمال اسم الفاعل بمعنى المضي ولولا انها موصولة واسم الفاعل معها في تاويل الفعل الماضي لما عمل لانه اسم الفاعل بمعنى الحال
والاستقبال. قلت وقد اشار في شرح التسهيل الى ان الاخفش يذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وسيأتي بيانه في بابه. الرابع
دخولها على الفعل المضارع في نحو الترضى حكومته والمعرفة مختصة بالاسم واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها
بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالضمير في ضارب لا موضع له ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب. قال
الشلوبين الدليل على ان الالف واللام حرف قولهم جاء القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق القائم الرفع لانه على هذا
النفي مهمل لانه صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول. فاجاب في شرح التسهيل بان مقتضى الدليل ان يظهر
عمل عامل الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة اجزاء المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة
جملة لا تتأثر بالعوامل ولما كانت صلة الالف واللام غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع. وقولهم ص وهكذا
ذو وعند طيئ شهر. ش يعني ان ذو عند طيئ اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد فيقال جاءني
ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلنا وذو فعلوا وذو فعلن وتفسير معانيها بالعاقل كما مثل او بما هي له كقول الشاعر
فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت والتي طويت لان البير مؤنثة. تنبيهان الاول تسمى
هذه ذو الطائية لانها لا يستعملها موصولة الا طيئ او من تشبه بهم من المولدين كابي نواس وحبيب. الثاني المشهور
في ذو الطائية انها مبنية وبعضهم يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب ويروى بالوجهين قول الشاعر فحسبي من ذي وعند
هم ما كفانيا. ص وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات. ش يعني ان بعض طيئ يقول ذات اذا اراد معنى التي
وذوات اذا اراد معنى اللاتي بالبناء على الضم فيهما وظاهر هذا انه اذا اراد غير التي واللاتي يقول ذو على الاصل وا
طوبل ابن عصفور والقواعد تثنية ذو وذات وجمعهما. قال المصنف في شرح التسهيل والصحيح ان الحامل له على ذلك قولهم ذا
تا وذوات بمعنى التي واللاتي فاضربت عنه لانه لم ينقله ونقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور. ص ومثل
ما ذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام. ش يعني ان من الموصولات التي تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ
واحد كما ذا بشرطين لا ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين خلافا للمن منع وقوعها بعد من. الثاني ان لا تكون غير

ملغات

ملغاة والمراد بالالغاء ان تركب مع ما او من فيكونا اسما واحدا ولها حالة ثالثة الالغاء معناها ان حرفها وهو الاشهر ان يكون
المجموع اسم استفهام فلا يعمل فيه فعل متقدم والاخر ان يكون اسما موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب في
ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني اي في الذي علمت او شيئا علمت وكذلك عمل فيها ما قبلها ولها
شرط ثالث اهمله لوضوحه وهو الا تكون اشارية نحو من ذا وما ذا او قد اتضح لنا في ذكر ذا وما ذا لها اوجه الاستعمال اي نحو
زيد نحو ماذا اصطنعت وجعلوا حرفهما ان تكون ذا موصولة فيكون ما خبرين مبتدأ او ذا وصلته خبر المبتدأ والعائد
محذوف ولا جائز ان تكون ملغاة اي مركبة مع ما فيجعلان اسما واحدا من اسماء الاستفهام مرفوعا ماذا مفعولا مقدما لصنعت
ويظهر اثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب فعلى الاول مرفوع وكذلك جوابه على الاختيار وعلى الثاني
منصوب وكذلك جوابه على المختار لان حق الجواب ان يطابق السؤال وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون
قل العفو قرأ ابو عمرو برفع الواو والباقون بنصبه فيكون ذا في قراءته موصولة وفي قراءة غيره ملغاة ولما فرغ من عد الموصولات
عقبه بشرع في بيان صلتها وعائدها فقال **ص** وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة **ش** يعني ان كل واحد
من هذه الموصولات لابد له من صلة لانه ناقص لا يتم معناه الا بصلة **فان قلت** مقتضى قوله يلزم انها لا تحذف وحذفها
جائز اذا دل عليه دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة كقول الشاعر نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن
الالى عرفوا بالشجاعة او نحو ذلك **قلت** المراد انها تلزم لفظا او تقديرا فهي لازمة فيه وان حذفت لفظا **تنبيه** يؤخذ
من قوله بعده انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول اما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالجار متعلق بمحذوف
دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين **وقوله** على ضمير اي هذا الضمير هو العائد
على الموصول **وقوله** لائق اي مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما **تنبيه** الموصول ان طابق لفظه
معناه فلا اشكال في العائد وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا ويراد به غير ذلك كمن وما فلك في
العائد فيه وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر كقوله تعالى ومنهم من يستمع ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى و
منهم من يستمعون اليك ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو اعط من سألتك لا من سألك او قبح نحو من هي
حمراء امتك فيجب مراعاة المعنى او يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قول الشاعر وان من النسوان من هي
روضة تهيج الرياح قبلها وبصوح **فان قلت** يفهم من قوله على ضمير انه لا رابط الصلة بالموصول غيره
وقد وقع الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع المضمر كقولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رأيت
ابن يوسف وكقول الشاعر وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته **قلت** من القلة بحيث لا يقاس عليه فلذلك
لم يذكره في هذا المختصر **ص** وجملة وشبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل **ش** يعني الذي يوصل به الموصول
غير أل شيئان جملة وشبه جملة اما الجملة فهي ضربان اسمية نحو جاء الذي ابوه فاضل وفعلية نحو جاء
الذي قام ابوه واما شبه الجملة فهو الظرف نحو الذي عندك والجار والمجرور نحو الذي في الدار وانما كان الظرف
والجار والمجرور شبه الجملة لانهما يجب هنا تعليقهما بفعل محذوف مسند الى ضمير الموصول والتقدير الذي استقر
عندك والذي ثبت في الدار وقد مثل شبه الجملة بقوله من عندي فمن موصولة وعندي ظرف ومثل الجملة بقوله الذي ابنه
كفل فالذي موصول وابنه كفل جملة اسمية هي الصلة **تنبيه** شرط الجملة الموصول بها ان تكون خبرية خالية

للكسائي في جواز الامر والنهي واجاز المازني ان يكون جاء بلفظ الخبر نحو الذي رحمه الله وبلغني عن الكسائي موافقته
فان قلت من اين يعلم هذا الشرط من كلامه قلت من مثاله فانا نمثل ما يقاس عليه والمشهور اشتراط
كون الجملة الموصول بها معهودة قال المصنف وليس ذلك بلازم لان الموصول قد يراد به الجنس فيوافقه صلته كقوله تعالى
كمثل الذي ينعق وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى فاوحى الى عبده ما اوحى وشرط اكثرهم الا تكون
تعجبية ولا يجوز مررت بالذي ما احسنه وان كان عندهم خبرية وعن الكسائي من اجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما
اجاز النعت وزاد المغاربة في شروط الصلة الا تستدعي كلاما قبلها فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قائم ثم ذكر صلة الـ فقال
ص وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل ش المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازا مما يوصف به وليس
بمشتق نحو اسود ومن الصفات التي تغلب عليها الاسمية نحو ابطح واجرع وصاحب فان ال فيها حرف تعريف لا موصول
له وقوله وكونها بمعرب الافعال قل يعني ان ال وردت موصولة بمعرب الافعال وهو المضارع لكونه مشابها لاسم
الفاعل وذلك قليل ومنه قول الشاعر ما انت بالحكم الترضى حكومته ؛ وقد سمع منه ابيات ومذهب الناظم
جواز ذلك اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة تنبيه شذ وصل ال بالمبتدا او خبره في قول الشاعر
من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد وبالظرف في قوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات
سعة ؛ ولا يقاس على هذين باتفاق وقد قيل ان ال في البيت الاول زائدة وفي الثاني بمعنى الذي ص اي كما واعربت ما لم تضف وصدر
وصلها ضمير انحذف ش قوله اي كما يعني انها تستعمل موصولة بمعنى الذي والتي وفروعها خلافا لاحمد بن يحيى في قوله
انها لا تستعمل الا جزاء او استفهاما وقد تؤنث بالتاء اذا اريد بها المؤنث كقول الشاعر اذا ما اتيت بني مالك ...
ت فارض بايتها من قام قال ابو موسى واذا اريد بها المؤنث الحقت التاء في الاشهر وقد حكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة
يثنونها ويجمعونها وقوله واعربت يعني دون اخواتها ولذلك اوردها بالذكر وقد تقدم سبب اعرابها مع ان فيها
مع ما في اخواتها من شبه الحرف اول الكتاب وقوله ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف يعني انها اعربت ما لم يجتمع فيها
هذان الامران الاضافة وحذف الصدر نحو جاءني ايهم هو قائم فتعرب لفقد الاول وهو الاضافة الثانية جاءني اي قائم فتعرب
لفقد الاضافة وحذف الصلة الثالثة ان تضاف ويثبت الصدر نحو ايهم هو قائم فتعرب ايضا لفقد الثاني وهو حذف الصدر
والرابعة ان تضاف ويحذف الصدر كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فهي على هذا مبنية لاجتماع الامرين وهذا
هو مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس فانهما لا يريان البناء بل هي معربة عندهما في الاحوال كلها وتاولا الاية اما الخليل
فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم ايهم اشد واما يونس
فجعلها استفهامية ايضا وحكم بتعليق الفعل لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهما
قول الشاعر اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل لان حروف الجر لا تعلق ولا تضمر ولا يضمر بينها وبين معمولها
وبهذا يبطل قول من زعم ان شرط بنائها الا تكون مجرورة بل مرفوعة او منصوبة وقد حكى هذا الشرط ابن
ابان وقال انه ... عليه المغيب في الامالي وفي الاية اقوال اخر قال الاخفش من زائدة وكل مفعول وايهم اشد
جملة مستانفة وذهب الكوفيون الى ان ايهم علق عنه ننزع لما فيه من معنى الفعل كانه قال ثم لننادين من كل شيعة ايهم

من شيعة ايهم

اي من كلامهم نظير في ابهم اشهر

اشهر وكانهم راوا ان لشبهه بغير لا يعلق بعد لوا الى هذا قال ابن الطراوة غلطوا اولم تنبه الالف معها على الاضافة وهو مبنيا
واشهر خبر وليس بمشتق لانها لا تبنى الا في الضيف ولم تكتب في رسم المصحف الا موصولة بالضمير ولو كان مبتدا لفصل
ثم قال ص وبعضهم اعرب مطلقا ش اي وبعض العرب اعرب ايا مطلقا يعني في الصور الاربع وقرئ شاذا ايهم با
لنصب على هذه اللغة ويحتمل ان يريد من يقوله بعضهم بعض النحويين فيكون اضافه الى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما
ص وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل ش يعني ان غير اي من الموصولات يقتفي ايا اي يتبعها في جواز
الحذف يعني حذف العائد الا اذا كان مبتدا لكن بشرط وهو ان يكون في الصلة طول وهو المراد بقوله ان يستطل كقوله تع
ما انا بالذي قائل لك سوءا اي هو قائل لك سوءا ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ثم قال ص
وان لم يستطل فالحذف نزر ش يعني ان الصلة اذا لم تكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدا نزرا اي قليلا ضعيفا و
ليس بممتنع ومنه قراءة بعض السلف تماما على الذي احسن وقراءة بعضهم مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي هو بعوضة
ومذهب البصريين ان الحذف لا يقاس عليه ولم يشترط الكوفيون طول الصلة واجازوا الحذف مطلقا واتفقوا على عدم اشتر
اطه في اي ثم قال ص وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل ش يعني انه يشترط في حذف العائد اذا كان مبتدا
ان يكون ما بقي بعد حذفه غير صالح لان يكون صلة كاملة وهذا الشرط يعتبر في اي وغيرها وضابط ذلك ان خبره
ان كان مفردا جاز حذفه نحو ايهم قائل اي هو قائل لان المفرد لا يصلح لان يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيعلم
ان احد الجزئين محذوف واما ان كان الخبر جملة او ظرفا او جارا ومجرورا لم يجز حذفه لانه لو حذف والحالة هذه لم يدل عليه
دليل لان الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لان يكون صلة كاملة فاذا قلت جاء الذي هو يفعل او هو عندك او هو في
الدار لم يجز حذفه لما ذكر وقد اتضح بما ذكر ان العائد اذا كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدا او غير مبتدا فان كان غير مبتدا لم يجز
حذفه وفي كلامه مفهوم مما سكت عنه وان كان مبتدا جاز حذفه من صلة اي بشرط واحد وهو ان يكون خبره مفردا وفي صلة
غيرها بشرطين عند البصريين وهو ان يكون الخبر مفردا وان تطول الصلة **تنبيه** ذكر غير الناظم لحذف العائد
الذي هو المبتدا شروطا اخر احدها ان لا يكون معطوفا نحو جاء الذي زيد وهو فيه ضلالة والثاني ان لا يكون معطوفا
عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان واجاز الفراء حذفه في هذا المثال ونحوه واجازه ايضا ابن السراج قال بعضهم وهو غير
مسموع وقد اشترطه هذا الشرط عن البصريين والثالث ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لتر منها ثم
انتقل الى العائد المنصوب فقال ص والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف كمن نر
جو يهب ش اعلم ان العائد المنصوب اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا تفوت فائدة الا
نفصال نحو جاء الذي اياه اكرمت ولذلك قال في عائد متصل وان كان متصلا فاما ان ينتصب بفعل او بوصف او بحرف
فان انتصب بفعل او بوصف جاز حذفه وقد مثل المصنف المنتصب المتصل بالفعل بقوله كمن نرجو يهب اي من نرجوه ومنه
قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ومثال المنتصب بالوصف قول الشاعر ما الله موليك
فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي الذي الله موليكه فضل وان كان منتصبا بحرف لم يجز حذفه نحو جاء الذي
انه فاضل وجاء الذي كانه اسد وهذا مفهوم من اقتصاره على الفعل والوصف **تنبيهات** الاول حذف العا
ئد المنصوب بالفعل اكثر من حذف المنصوب بالوصف وان اشتركا في الجواز **الثاني** لا يخلو المنصوب بوصف من ان يكون في صلة

كان

الاولى صلة غيرها فان كان في صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم وان كان في صلتها فمذهب الجمهور انه لا يجوز واجاز
بعضهم نحو الضارب زيد هند اي الضاربها وا ختلف فيه عن الكسائي وقال في التسهيل ومن يحذف منصوب صلة الا
لف واللام وشاع قول الشاعر: ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر: ومن الاخفش
المخفف البعض اهل البغي ما ينهى امرا حازما ان يحلما اي ينهاه الذي اعجبه البغي على خلاف في هذا الضمير ومنصوب
هو ام مجرور وعلى كل حال يحذف فاهم: ومقتضى عبارة الناظم ان حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقا وليس كذلك
الثالث شرط ابن عصفور في جواز حذف المنصوب ان يكون متعينا للربط فان لم يتعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته
في داره وشرط قوم ان يكون الفعل الناصب له تاما فلو كان ناقصا لم يجز حذفه نحو جاء الذي ليسه زيد الرابع
اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف: اجازه الاخفش والكسائي ومنعه
ابن السراج واكثر المغاربة واختلف عن الفراء الخامس اتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت مؤخرة عنه
نحو هذه التي لقيت عانقت مجردة اي عانقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانقت فاجازها
ثعلب ومنعها هشام ثم انتقل الى المجرور فقال ص كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى
ش العائد المجرور اما ان يجر باضافة او بحرف: فان جر باضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه كقوله تعالى فاقض ما انت
قاض اي الذي انت قاضيه والى هذه الآية اشار بقوله كانت قاض بعد امر من قضى اي بعد امر من قضى وهو فاقض وليس
حذفه بضعيف جدا خلافا لابن عصفور بل صحيح لوروده في القرآن ولانه منصوب في المعنى على ان من النحويين من
يرى انه منصوب: وان كان المضاف غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن او وصفا غير عامل نحو جاء الذي انا ضاربه
امس لم يجز حذفه فان قلت لم اطلق الناظم الوصف ولم يقيده بالعامل قلت لانه اكتفى بالتمثيل عن التقييد لانه
فهم من استقراء هذا النظم انه فيه يتم الحكم بالتمثيل واما المجرور بحرف فقد ذكره في قوله ص كذا الذي جر بما الموصول جر
كمر بالذي مررت فهو بر ش يعني يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بثلاثة شروط: الاول ان يجر الموصول بحرف مثل الحر
ف الجار للعائد لفظا فلو اختلفا لفظا لم يجز الحذف نحو حللت في الذي حللت به: الثاني ان يتحد الحرفان معنى فان اختلفا
لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به يعني بالباء الاولى الباء التي للسببية: الثالث ان يتحد متعلقهما معنى فلو اختلف
المتعلق لم يجز الحذف نحو سررت بالذي مررت به وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع الشروط فيه بقوله مر بالذي مررت اي به
فحذف العائد لانه قد جر الموصول لفظا ومعنى ومتعلقا ولو جر الموصوف بالموصول بالحرف المماثل فيما ذكر جاز الحذف
ايضا وان كان الموصول لم يجر نحو مررت بالرجل الذي مررت به فان قلت لا يؤخذ من كلامه الا شرط واحد وهو اتفاق لفظ
الحرفين قلت اما اخذ الشرط الثاني من كلامه فيكاد يظهر فانه شرط ان يجر العائد بالذي جر الموصول به ومتى اختلف
المعنى فكان الجار للعائد غير الجار للموصول فان باء السبب غير باء التعدية واما اخذه الشرط الثالث فمن تمثيله
فان قلت كان ينبغي ان يقول كما جر الموصول او الموصوف به ليشمل الصورتين قلت الموصوف والصفة كالشيء
الواحد فدخول الحرف على الموصوف كدخوله على الصفة فلذلك ترك التنصيص هنا اختصارا تنبيه يشترط في
حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط اخر ذكرها غير الناظم الاول الا يكون ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت
بالذي مررت به في داره: الثاني الا يكون نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به: والثالث الا يكون محصورا نحو مررت بالذي ما مررت
الا به

الابه جـ فان قلت وقد اخل الناظم ببعض الشروط قلت انما يلزمه ان يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب لا
يوجد في غيره وقد علم بذلك ان كل ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره وان النايب عن
الفاعل كالفاعل في جميع احكامه ومنها امتناع حذفه فان الفضلة اذا احضرت لا يجز حذفها وقد جاء حذف الفاعل
المجرور واي تكمل شروطه الحذف كقول جابر ومن حسن يجوز على قوم واي الا هو مجلس وبي اي فيه وهو نايب عن

المعرف باداة التعريف

ص ال حرف تعريف او اللام فقط فنمط عرفت
قل فيه النمط شـ مذهب الخليل ان حرف التعريف ال وان الهمزة اصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان
يعبر عنها بأل ولا يقول الالف واللام وهو اختيار الناظم ومذهب سيبويه ان حرف التعريف ال ايضا لكن الهمزة عنده
زايدة معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده ثنائي هذا نقله عنه في التسهيل وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه
ونقل في شرح الكافية عن سيبويه انه اللام وحدها هي حرف التعريف وتبعه الشارح وهو اختيار المتاخرين وقوله
ال حرف تعريف يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله او اللام فقط هو المذهب الثالث وباقي البيت واضح تنبيهان
الاول قال في شرح والصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل موجبة لعدم النظائر احدها تصدر
زيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدر على حرف واحد ساكن
لا نظير له الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير له الرابع لزوم فتح همزة وصل بلا سبب
لا نظير له فان احترزت بنفي السبب من همزة ايمن في القسم فانها تفتح وتكسر وكسرها هو الاصل وفتحت
لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين الخامس ان العرب قد استغنوا عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى اللام
ولم يعتد بها في لام التعريف الا على لغة ضعيفة بل يبدا بالهمزة في المشهور من قراءة ورش السادس انها لو كانت
همزة وصل لم تقطع في قولهم يا الله ولا في قول بعضهم فالله لا فعلن قلت ووجه سابع وهو انها لو كانت همزة
وصل لزم نقلها همزة وصل في نحو الابن مسهلة ومبدلة في آلذكرين وقد اشار اليه في شرح التسهيل واستدل بعضهم للخليل
بالوقف عليها واعادتها في قول الراجز عجل لنا هذا والحقنا بذا الشحم انا قد مللناه بجل وبالوقف عليها في قوله يا
خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس عن حي حلال مثل سحق البرد عفا بعدك القطر مغناه وتاويب الشمال وهي
ابيات كثيرة والجواب عنها بما لا نطيل وقد اجاب المصنف لسيبويه عن كثير من هذه الوجوه وفي ذكرها طول في غير هذا الكتاب فان هذا
الكتاب مبني على الاختصار الثاني اعلم ان اداة التعريف قسمان عهدية وجنسية لان مصحوبها ان عهد
بنفسه فذكر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل او بحضور مدلوله حسا كقولك لمن سدد سهما القرطاس او علما كقوله
تعالى اذ هما في الغار وتسمى عهدية والا فهي جنسية والجنسية ان خلفها كل حقيقة فهي لشمول الافراد
نحو ان الانسان لفي خسر وان خلفها مجاز فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو انت الرجل علما وان لم يخلفها فهي لبيان
الحقيقة نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وهو الذي يسميه المتكلمون تعريف الماهية وكلامه في شرح الكافية يقتضي
انها للعهد الذهني وقد جعلها بعضهم قسما براسه فان قلت ما الفرق بين المعرف بهذه التي للحقيقة نحو اشتر
اللحم وبين اسم الجنس النكرة نحو اشتر لحما قلت الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم ولما كانت
اداة التعريف قد تزاد زيادة غير معرفة نبه على ذلك بقوله ص وقد تزاد لازما كاللات شـ ان زيادتها على ضربين لازمة وغير

ع

بالتزام

اي مجاز اي حقيقة

اي الاسم المعرف بهذه الاداة

ان يدل على ما يدل عليه حرفا
ان التعريف ورابطة بطلا

وغير لازمة فاللازمة في الفاظ محفوظة :: منها اللات علم صنم والآن اسم الزمان الحاضر وهو متضمن معنى حرف التعريف
ولذلك بني :: ومنها بعض الموصولات كالذي والتي وانما حكم على ال في هذه الكلمات بالزيادة لانها تعرفت بغيرها اما اللات
فبالعلمية :: واما الآن فبتضمنه معنى حرف التعريف واما الموصولات فلان تعريفها بالصلات وانما حكم عليها بانها
لازمة لانه لم يعهد حذفها قال قلت قد رد في شرح التسهيل قول من جعل سبب بناء الآن تضمن معنى حرف التعريف
والقول فيه بزيادة ال مبني على ذلك قلت القول بزيادتها فيه يستلزم ان يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم ان يكون لتضمن
معنى حرف التعريف بل يلزم ان يكون بوجه اخر من وجوه التعريف وقد قال في التسهيل ان الآن بني لتضمنه معنى حرف الاشارة
وهو قول الزجاج فهو على هذا معرف بما تعرفت به اسماء الاشارة وفي كان تعريفه بالعلمية قال فيه ان ابن
الى ال في الآن للحضور لا زائدة وذهب قوم الى ان ال في الموصولات للتعريف والصحيح الاول قال قلت قد حكي في التسهيل
حذف ال من الذي والتي واللاتي وذكر في شرحه انه لغة فال ابو عمرو وسمعت اعرابيا يقول الذي يقولون بتخفيف اللام
فكيف جعلها لازمة قلت كانه اراد انها لازمة عند اكثر العرب وهو الصحيح وجزم بعضنا بالفصح اللغتين ثم
انتقل الى غير اللازمة فقال ص ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس عن السري ش الزائدة غير اللازمة قسمان
قسم زائد لمعنى وقسم زائد للضرورة فالاول هي التي للمح الصفة :: والثاني ضربان ضرب زائد مع معرفة وضرب زائد مع
نكرة لا تقبل التعريف وقد اشار الى الضربين فالاول كقول الشاعر :: ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا :: ولقد نهيتك عن بنات
الاوبر :: يعني بنات اوبر وهو علم على ضرب من الكمأة ردي :: والثاني كقول الشاعر رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت
وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد نفسا لانه تمييز والتمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين قال قلت تمثيله ببنات
الاوبر لا يصح الا على مذهب المبرد انه نكرة وال فيه للتعريف قلت نص سيبويه على انه علم جنس وجاز تمثيله
به لانه موافق لسيبويه ثم انتقل الى القسم الاول وهو الزائد فيه لمعنى فقال ص وبعض الاعلام عليه دخلا :: للمح ما
قد كان عنه نقلا ش انما قال بعض الاعلام لان منها ما لا تدخل عليه للمح الوصف كالمنقول من فعل نحو يزيد الا في ضرورة
وظاهر قوله للمح ما قد كان عنه نقلا :: انها تدخل للمح الاصل لا للمح الوصف وهو ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه
ويؤيده انه مثل بالمنقول من الصفة كحارث ومن مصدر كفضل ومن اسم عين كنعمان وهو من اسماء الدم فقال كالفضل
والحارث والنعمان وقول الشارح وقد يكون في المنقول من مصدر واسم عين لان المصدر واسماء الاعيان قد تجري مجرى الصفات
في الوصف بها على التاويل يقتضي ان اللمح للوصف وهذا هو المشهور في عبارتهم تنبيه اعلم ان تمثيله بالنعمان
فيه نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة وانما كلامه
في لمح لم تكن لازمة وقوله ص فذكر ذا او حذفه سيان ش يعني ان ال لما لم تكن للتعريف بل لمجرد اللمح جاز فيه ذكرها او حذفها وهما سيان قلت قال هنا سيان وهما وجهان مترتبان على مقصدين لان قصد اللمح جيء بال وان لم
يقصد المنع فيه تجرد قلت اما كونهما مترتبين على مقصدين فصحيح واما قوله في خلال اللمح بما فيه كان عنه
نقلا وقوله سيان يعني من جهة التعريف كما قررته ص وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة ش
يعني او من المعرف بالاضافة او بالاداة ما يغلب على بعض معناه فيصير علما بالغلبة خلافا لمن ذهب الى انه ليس بعلم
بل اجري مجراه ومثال المضاف ابن عمر وابن الزبير وابن عباس في العبادلة رضي الله عنهم ومثال مصحوب ال العقبة

والبيت والمدينة

والبيت والمدينة والكتاب في عقبة أيلة والبيت الحرام وطيبة ومصنف سيبويه عند النحاة ثم قال ص وحذف ال ذي ان
تناد او تضف اوجب وفي غيرهما قد ينحذف ش يعني ان ال التي تصحب ما صار علما بالغلبة ومثال حذفها في النداء
قولهم يا اصعق يا صعق ومثال حذفها في الاضافة قولهم في الاعشى اعشى قيس ولا تحذف في غير النداء والاضافة الا
قليلا كقولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه ومجيء الحال منه ويقاس على قول المبرد في جعله الياء في الاثنين وسائر الايام للتعريف
مع انها لا تصير نكرات والى حذفها في غير ذلك اشار بقوله وفي غيرهما قد ينحذف **الابتداء** ص مبتدأ زيد وعاذر خبر
ان قلت زيد عاذر من اعتذر ش المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه او وصفا رافعا
لما يستغنى به فالاسم جنس يشمل الصريح والمؤول والمجرد من العوامل اللفظية مخرج لاسم كان ونحوه وغير الزائدة
مدخل لنحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ومخبرا عنه او وصفا مخرج لاسماء الافعال ورافعا لما يستغنى به
يشمل الفاعل نحو اقائم الزيدان ونائبه نحو امضروب العبدان ويخرج به نحو قائم من قولك اقائم ابوه زيد فان زيدا مرفوعه
غير مستغنى به وقد اتضح بذلك ان المبتدا قسمان احدهما ذو خبر والثاني مسند الى مرفوع يغني عن الخبر وقد
اشار الى الاول بقوله مبتدأ زيد البيت والى الثاني بقوله ص واول مبتدا والثاني فاعل اغنى في اسار ذان ش يريد
بالمثال الاول الاسم المجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه بعاذر واشار بالثاني الى الاسم المجرد من العوامل اللفظية
وهو وصف رافع لما يستغنى به بعده وهو من المثالين خبر المبتدا ثم قال ص وقس ش اي قس على هذين المثالين وهما زيد عاذر
من اعتذر واسار ذان وقس على الثاني في كونه بعد استفهام ثم قال ص وكاستفهام النفي ش يعني ان النفي مسوغ لا
ستعمال الوصف المذكور كالاستفهام نحو ما قائم الزيدان واطلق الاستفهام ليتناول جميع ادواته هل
ومتى وغيرها واطلق النفي ليتناول ما كان حرفا يصلح لمباشرة الاسماء وهو ما ولا وان واسما نحو غير قائم الزيدان فغير
مبتدأ مضاف الى الوصف والزيدان فاعل يغني عن خبره وفعلا نحو ليس قائم الزيدان فالوصف بعد ليس يرتفع على
انه اسمها والفاعل يغني عن خبرها وكذلك ما الحجازية وقوله ص وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد ش اشار الى
جواز الابتداء بالوصف المذكور مجردا من النفي والاستفهام وهو قليل ونقل المصنف عن سيبويه جوازه
على قبح وعن الاخفش انه جائز بلا قبح ونقل غيره ان مذهب البصريين غير الاخفش المنع واعلم ان الوصف
المذكور انما يتعين جعله مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر اذا كان مفردا وما بعده مثنى او مجموعا صالحا
لما بعده وله ثلاثة احوال اشار اليها بقوله ص والثاني مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر ش
الحال الاول ان يتطابقا في التثنية نحو اقائمان الزيدان والثاني ان يتطابقا في الجمع نحو اقائمون الزيدون واعراب هاتين الصورتين
ان الوصف خبر مقدم والثاني مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهما مبتدأ وما بعده فاعلا لتحمله الضمير
الا على لغة اكلوني البراغيث والثالث ان يتطابقا في الافراد نحو اقائم زيد فيجوز فيه الوجهان فان جعل الوصف مبتدأ
وما بعده فاعلا لم يكن فيه ضمير وان جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير ثم اشار الى رفع المبتدا بقوله ص
ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا ش ما ذكره هو الصحيح وهو مذهب سيبويه والابتداء هو كون الاسم
مجردا من العوامل اللفظية مخبرا عنه او مسندا الى ما يغني عن الخبر ثم شرع في تعريف الخبر فقال ص والخبر
الجزء المتم الفائدة ش فالجزء يشمل المبتدا والخبر والمتم الفائدة خرج به المبتدا فان قلت نحو البحر [illegible]

لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل وعلى الحرف أيضا **قلت** ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقا
فيلزم منه ما ذكرت وإنما مراده جزء الجملة الاسمية ويدل على ذلك أمران أحدهما أن الباب موضوع
لها والثاني تمثيله بقوله الله بر والأيادي شاهدة فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل ولا ذكرها أيضا لأنه
لا يكون أحد جزءي الجملة **فإن قلت** إخراج المبتدأ بقوله متم الفائدة غير واضح لأن المبتدأ أيضا متم الفائدة
فإن الفائدة إنما حصلت **قلت** الخبر هو الثاني في الجزءين ولا إشكال في أنه من تأخر منهما هو الذي تتم به الفائدة
وأيضا فإن الخبر هو المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة ولهذا قال أبو موسى المبتدأ معتمد الفائدة والخبر
محل الفائدة ثم قال **ص** ومفردا يأتي ويأتي جملة **ش** يقسم الخبر إلى قسمين مفرد وجملة خلافا لابن السراج في إثباته
ثالثا لا مفردا ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور ثم ذكر حكم الجملة فقال **ص** حاوية معنى الذي سيقت له **ش**
الذي سيقت له هو المبتدأ وكأنه قال حاوية معنى المبتدأ ولم يقيد بالضمير ليشمل الأربعة أشياء الضمير نحو زيد أبوه
قائم ومن حذف نحو السمن منوان بدرهم واسم الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير وتكرار لفظ المبتدأ نحو الحاقة ما
الحاقة وعموم نحو فأما القتال لا قتال لديكم وهذه الروابط المتفق عليها **فإن قلت** فقد ذكر ابن عصفور من الر
وابط المتفق عليها عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة نحو إنسان تغيب عصر الماء [illegible] وعبارة
المصنف لا تشمله **قلت** التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منز
لة الشرط **والجزاء** إذا قلت عمرو أكرمه فالارتباط واقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن أبي الربيع
قال لأنهما تنزلتا منزلة زيد إن جاء عمرو أكرمه فالإخبار إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير ثم قال
ص وإن تكن إياه معنى اكتفى بها **ش** إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفي بها فلم تحتج إلى رابط ثم مثل بقو
له **ص** كنطقي الله حسبي وكفى **ش** فنطقي مبتدأ والله حسبي جملة أخبر بها عنه ولا رابط فيها لأنها هي نفس
المبتدأ في المعنى ومن ذلك قولهم هجيري أبي بكر لا إله إلا الله وأفضل الذي [illegible] والله أعلم في هذا ونحوه أنه ليس من
الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بالمفرد لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد جزء الجملة في نحو لا حو
ل ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة [illegible] ثم انتقل إلى المفرد فقال **ص** والمفرد الجامد فارغ **ش** الخبر المفرد قسمان جا
مد ومشتق فالجامد فارغ أي من الضمير فلا يتحمل ضميرا خلافا للكسائي **ص** وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن
ش أي يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ **فإن قلت** هذا البيت غير محرر وذلك من خمسة أوجه الأول أن الجامد
ليس فارغا من الضمير مطلقا بل إذا لم يؤول بمشتق فإن أول به تحمل الضمير الثاني أن قوله فارغ مبهم المراد إذ
لا يدرى مما هو فارغ الثالث أن قوله وإن يشتق ظاهره أن فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف بالجمود وذلك غير
مستقيم الرابع أنه أطلق في باب المشتق ومنه ما لا يتحمل الضمير كأسماء الآلة والزمان والمكان الخامس أنه أطلق
في قوله فهو ذو ضمير مستكن وهو مقيد بأن لا يرفع ظاهرا فإن رفع ظاهرا لم يتحمل ضميرا نحو زيد قائم أبوه **قلت**
الجواب عن الأول أن مراده بالمشتق ما نزل منزلته وأعطي حكمه وذكر حكم المشتق يغني عن ذكره في مقام الاختصار
وعن الثاني أن [illegible] المشتق فهو ذو ضمير مستكن علم منه أن المراد فارغ من الضمير لأنه مقابله وعن
الثالث أن الضمير عائد على الموصوف لا بقيد صفته ولذلك نظائر وعن الرابع أن المراد بالمشتق هنا ما كان

زيد جاء عمرو

لبس

نحو زيد أسد أي شجاع

في شرح التسهيل قال والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل او مقدر واسم الزمان
والمكان والآلة ليس من هذا المشتق وهذا اصطلاح . وعن الخامس ان البيت الآتي يفيد كما سيأتي ص وابرزنه مطلقا
حيث تلا . ما ليس معناه له محصلا ش امر بابراز الضمير اذا جرى على غير من هو له مطلقا سواء خيف لبس او لا
ومن مثال ما يخاف فيه اللبس زيد عمرو ضاربه هو . ومثال ما لا لبس فيه زيد هند ضاربها هو واجاز الكوفيون
استتاره ان امن اللبس كالمثال الاخير ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب ومن صور جريانه على غير صاحبه ان يرفع
ظاهرا نحو زيد قائم ابوه فقائم خبر عن زيد وهو للاب فيجب في هذه الصورة ايضا ابراز الضمير لانه لا يرفع شيئين
ظاهرا ومضمرا بالفاعلية فقولنا ابوه هو الضمير الذي كان مستكنا وهذا هو الجواب عن الخامس ص واخبروا بظرف
او بحرف جر ش مثال الظرف زيد عندك ومثال حرف الجر زيد في الدار واقتصر على ذكر الحرف لاستلزامه المجرور
ثم ان الظرف والجار والمجرور ليسا بخبر في الحقيقة وانما الخبر هو العامل فيهما واطلق عليهما الخبر لنيابتهما
عنه وهذا قال ص ناوين معنى كائن او استقر ش يعني ان من قدر كائنا جعلهما من قبيل الخبر المفرد ومن قدر
استقر جعلهما من قبيل الجملة . والاول اختيار الناظم ورجحه ان اصل الخبر الافراد . والثاني هو قول اكثر البصريين
ان الاصل في العمل انما هو للفعل وقد نسب كل منهما الى سيبويه فان قلت ما فائدة قوله معنى كائن او استقر
قلت لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل ونحوها ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر وما فيه لعله
الكون المطلق ص ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا ش اسم المكان يخبر به عن الجثة نحو زيد امامك
وعن المعنى نحو العلم امامك واسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو الرحيل غدا ولا يخبر به عن الجثة لعدم الفائدة
ما لم يفد باضافة معنى اليها فيجوز الاخبار حينئذ انما هو في الحقيقة عن المعنى المقدر كقولهم الهلال الليلة
اي طلوع الهلال واليه اشار بقوله وان يفد فاخبرا . وقوله ص ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد ش يعني ان الاصل
في المبتدا ان يكون معرفة لان الاخبار عن النكرة لا يفيد غالبا فان افاد الاخبار عن النكرة جاز الابتداء بها ولم يشترط
سيبويه في الاخبار عن النكرة حصول الفائدة وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فقالوا الابتداء لا يجوز بها
الا بمسوغ والمسوغات كثيرة وهي راجعة الى شيئين التخصيص والتعميم وقد اشار بالمثال الى ستة منها
الاول تقديم الخبر وهو ظرف مختص نحو عند زيد نمرة او مجرور نحو في الدار رجل او جملة مشتملة على رابط نحو قصدك
غلامه رجل ذكره في شرح التسهيل . والثاني تقدم استفهام نحو هل فتى فيكم . والثالث النفي نحو ما
خل لنا . والرابع الوصف نحو رجل من الكرام عندنا . والخامس العمل نحو رغبة في الخير خير . والسادس الا
ضافة نحو [illegible] عامل . ولم يذكر جميع المسوغات قال ص وليقس ما لم يقل ش والضابط حصول الفائدة ثم قال
ص والاصل في الاخبار ان تؤخرا ش لان الخبر وصف في المعنى فحقه ان يتأخر ص وجوزوا التقديم اذ لا ضررا ش مثاله قولهم
تميمي انا ومشنوء من يشنؤك ومنع الكوفيون تقديم الخبر الا في نحو قائم زيد وهم محجوجون بالسماع ص فا
منعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيان ش يعني ان الخبر يمتنع تقديمه اسبابا وهي خمسة الاول ان
يستوي الجزءان اعني المبتدا والخبر في التعريف مثل زيد صديقي والتنكير نحو افضل منك افضل مني ولا علم للمخبر
به بقرينة فان كان قرينة جاز التقديم كقولهم ابو يوسف ابو حنيفة فابو حنيفة خبر مقدم لان المراد تشبيه ابي يوسف

كمرمى ومذهب
ومقتل ومضرب اي
زمان الضرب او مكانه
وعلى [illegible]

نحو عمل بر يزين
الا مستغنيا بالعمل
عن الاضافة لان اصل

ولا قرينة
والقائل

بابو حنيفة بابي حنيفة :: الثاني ان يكون الخبر فعلا يوهم تقديمه فاعلية المبتدا نحو زيد قام فان لم يوهم نحو الزيدان قاما
او زيد قام ابوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقام ابوه زيد لان اسناد الفعل الى الضمير او الى السببي يعلم منه ابتدائية
المتاخر فان قلت تقديم الخبر في نحو قاما اخواك او قاموا اخوتك يوهم فاعلية المبتدا على لغة اكلوني البراغيث قلت
قال في شرح التسهيل يمنع في الاصح التقديم لان تقديم الخبر اكثر من تلك اللغة والحمل على الاكثر راجح فان قلت اطلق
في قوله كذا اذا ما الفعل كان الخبر وهو مقيد بان لا يوهم تقديمه الفاعلية كما سبق قلت كانه استغنى بتقييد
غيره عن تقييده :: والثالث ان يقصد استعمال ما للصدر منحصرا في الخبر بالا او بانما نحو ما زيد الا كاتب وانما زيد كاتب
وقد يقدم الخبر المحصور بالا مع ظهور المعنى كقوله فيا رب هل الا بك النصر يرتجى وهل الا عليك المعول :: والرابع ان
يكون الخبر مسندا لمبتدا مقرون بلام الابتداء لانها تستحق الصدر نحو لزيد قائم واما قوله خالي لانت ومن جرير خاله فمحمول
على زيادة اللام او حذف مبتدا اي لهو انت :: والخامس ان يكون لازم الصدر كاسم الاستفهام واسم الشرط والمضاف
الى احدهما او ضمير الشان وكم الخبرية ومثل الاستفهام بقوله من لي وامثلة البواقي ظاهرة ثم قال ص ونحو عندي
درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر ش يعني ان الخبر قد يكون تقديمه واجبا :: الاول ان يكون مقرونه مسوغا للابتداء
بالنكرة نحو عندي درهم ولي وطر فمثل بالظرف والجار والمجرور وزاد في شرح التسهيل الجملة نحو قصدك غلامه رجل
والثاني ان يعود على الخبر ضمير من المبتدا نحو في الدار ساكنها اذ لو تاخر لعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وتفسير
كلامه انه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه يعني على الخبر ضمير من الشيء الذي يخبر به عنه يعني من المبتدا ومعناه
ان هذه العبارة المشتملة على هذا التفسير ضعيفة النظم فان قلت الضمير في قوله في الدار ساكنها لم يعد
على الخبر لان الخبر في الحقيقة هو المجرور وحده وكان ينبغي ان يقول كذا اذا اتصل بالمبتدا ضمير يعود على ما التبس بالخبر او على
شيء في الخبر ونحو ذلك قلت ما التبس بالخبر ينزل منزلة جزئه ولكن لعل ولو قال لكفى بذكر الخبر :: والثالث ان يكون مستو
جبا للصدر نحو اين علمته او كيف زيد لان اسم الاستفهام له صدر الكلام :: والرابع ان يكون المبتدا محصورا بالا نحو ما لنا الا
اتباع احمد صلى الله عليه وسلم او بانما نحو انما قائم زيد وقوله ص وحذف ما يعلم جائز كما :: تقول زيد بعد من عندكما
ش يعني يجوز حذف كل من المبتدا والخبر اذا علم ومثال حذف الخبر بقوله زيد في جواب من عندكما والتقدير زيد عندنا ولو كان المجا
ب به نكرة نحو عندي درهم ففي شرح التسهيل ان الخبر يقدر بعده قال ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف :: و
مثال حذف المبتدا ما نبه عليه في جواب كيف زيد او بقوله فيه تحذف المبتدا العلم به فان قلت ظاهر قوله فزيد استغني عنه
ان العائد هو الاسم الظاهر لا ضميره والذي جرت به عادة النحويين في مثله ان يقدروا الضمير قلت تقديره بالظاهر
هو الاصل وانما قدره النحاة بالضمير لئلا يتوهم المغايرة وقوله ص وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم ش يعني ان الخبر
يجب حذفه في اربعة مواضع الاول بعد لولا اذا كان كونا مطلقا وهو الغالب نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد كائن او موجود
فان كان خاصا ولا دليل عليه وجب اثباته قال المصنف كقوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهدهم بجاهلية حديث
وان كان خاصا ولديه دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج ومنه قول المعري فلولا الغمد يمسكه لسالا :: و
الى هذا التفصيل اشار بقوله غالبا وهو مذهب الرماني والشجري والشلوبين ومذهب الجمهور ان الخبر بعد لولا واجب الحذف
مطلقا بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا وان الزيادة الكون الخاص جعل مبتدا وقيل لولا قيام زيد لجعل مبتدا او نزل لحن

المعنى في قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد لولا وتأول ابن أبي الربيع قوله
عليه السلام لولا قومك حديث عهدهم بكفر لهدمت البيت على أن حديث عهدهم مبتدأ وخبر وهي جملة معترضة
بين لولا وخبرها والتقدير لولا قومك لهدمت البيت على قواعد إبراهيم ثم قال عهدهم بالكفر حديث قال على أن هذه الرواية
لم أرها من طريق صحيح والرواية المشهورة في هذا الحديث لولا حدثان قومك ولولا حداثة قومك ولولا أن قومك حديثو
عهد بجاهلية ونحو ذلك. والثاني أن يكون المبتدأ هو نص في القسم نحو لعمرك لأفعلن أي لعمرك قسمي وسد الجواب مسد
الخبر. والثالث بعد واو مع الناصة على المعية نحو كل صانع وما صنع أي مقرونان خلافا لمن لم يعد هذا منها. والرابع قبل حال
لا يصلح جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور وشرط ذلك أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال نحو ضربي العبد مسيئا
فمسيئا حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وذلك الضمير يعود على العبد وهو معمول للمصدر والتقدير عند
سيبويه إذا كان مسيئا فالمصدر إذا عامل في العبد وهو مفسر صاحب الحال أو يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر إضافة كل
لجميع أو بعض لكل نحو أكثر ضربي زيدا قائما وكل ضربي زيدا قائما وأقل شربي السويق ملتوتا وبعض ضربي زيدا قائما أو
لعرض أن يكون المضاف مصدرا في المعنى ولا يختص ذلك بأفعل التفضيل وإلى هذا أشار بقوله [م] وأتم تبييني الحق منوطا
[فإن قلت] طابا بالحكم [ش] والتقدير إذا كان منوطا فإن أردت الماضي فقدرت إذ كان هذا مذهب سيبويه وكان الفراء قائما
فهلا كانت تامة والمنصوب خبرا لأن حذف الناقصة أكثر [قلت] منع من ذلك أن التزام تنكيره ووقوع الجملة
الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله: خير اقترابي من المولى حليف رضى. وشر بعدي عنه وهو غضبان. وذهب
الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها والتقدير ضربي زيدا ضربه قائما واختاره في التسهيل. و
لم يتعرض هنا لمواضع وجوب المبتدأ وذكر في غير هذا الكتاب أربعة مواضع: الأول ما أخبر عنه بنعت مقطوع. و
الثاني ما أخبر عنه بمخصوص نعم. والثالث ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة. والرابع
ما أخبر عنه بصريح في القسم كقولهم في ذمتي لأفعلن وقد ذكر الأولين في الألفية في موضعهما [وقوله ص] وأخبروا
باثنين أو بأكثر عن واحد كهم سراة شعرا [ش] يعني عن غير متعدد وذلك أنشأ ملخصه وتبيين حداهما منقسم
على جوازها وهو أن يتعدد الخبر لفظا ويتحد معنى نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف خلافا لأبي علي ولا
خلاف مختلف فيها وهو أن يتعدد لفظا ومعنى نحو هم سراة شعراء والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف
خلافا لمن منعها بغير عطف وأما أن تتعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة وحكما فلا بد له من العطف نحو بنو فلان فقيه
وكاتب وشاعر

كان وأخواتها

لما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر أخذ يبين نواسخهما. و
هي ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما الحجازية وأفعال المقاربة. وقسم ينصب
المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس. وقسم ينصبهما معا وهو ظننت وأخواتها وأعلم وأ
خواتها. وقد ذكر هذه النواسخ في تسعة أبواب وبدأ بكان وأخواتها فقال [ص] ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان
سيدا عمر [ش] لا خلاف أنها تنصب الخبر ومذهب البصريين أنها ترفع الاسم أيضا خلافا للكوفيين ثم ذكر أخواتها
فقال [ص] ككان ظل [ش] أي ظل وما ذكر بعدها مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر وهذه الأفعال ثلاثة أقسام: قسم
يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي ثمانية: أولها كان وآخرها ليس. وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهي

حذف لئلا يلزم تقديم ... والواحد

لأنه يصير أو نحو ذلك

لأنه يصدق

الاربعة التي بعد ليس :: وقسم يعمل بشرط ان يقع صلة لما الظرفية وهو مادام :: و يفهم هذا من كلامه ايضا ويشمل
قوله حرف النفي كـ افاد وشبه النفي وهو النهي نحو قوله لا تزل ذاكر الموت والدعاء كـ ولا زال منهلا بجرعائك القطر فان
قلت الحوفي قوله ومثل كان دام مسبوقا بما :: و ينبغي ان يقيد بغير المصدرية قلت احال على المثال وانه انما مثل
انما مثل للتقييد وقوله ص وغير ماض مثله ان عملا ش يعني ان ما تصرف منها كـ المضارع والامر يعمل عمل الماضي
ثم اشار الى ان منها ما لا يتصرف بقوله ص ان كان غير الماضي منه استعملا ش وكلها تتصرف الا ليس باتفاق و دام
على الصحيح وقوله ص وفي جميعها توسط الخبر اجز ش يعني ان خبر هذه الافعال الاصل التاخير ويجوز توسطه بينها
وبين الاسم في جميعها حتى في ليس ومادام كقوله فليس سواء عالم وجهول :: وكقول الاخر لا طيب للعيش ما دامت
منغصة لذاته بادكار الموت والهرم :: وحكى المصنف الاجماع على جواز توسط خبر ليس تبعا للفارسي
وفيه خلاف ومنع ابن معطي توسط خبر مادام ونسب الى الوهم اذ لم يقل به غيره :: وقوله ص وكل سبقه دام حظر
ش اي كل النحاة والعرب منع ان يتقدم الخبر على دام وحظر بمعنى منع ولذلك صورتان احداهما ان يتقدم على ما :: و
لا خلاف في منعها :: والاخرى ان يتقدم على دام بعد ما :: فظاهر كلامه انه مجمع على منعها وفيه نظر لان المنع معلل
بعلتين :: احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع
على نفي تصرفها :: والاخرى ان ما موصول حرفي لا يفصل بينه وبين صلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثير من النحو
بين الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته اذا كان غير عامل كما ثم قال ص كذاك سبق خبر ما النافية ش يعني انه يمتنع
تقديم الخبر المقرون بما النافية على ما لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز ان يقال قائما ما كان زيد ولا جالسا ما زال عمرو و
قال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافقهم ابن كيسان من
البصريين على ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب فان قلت قوله كذاك يوهم انه مجمع عليه لتشبيهه
اياه بالمجمع عليه قلت انما اراد ان هذا مثل الاول في المنع لا في كونه مجمعا اما الخلاف في ما زال واخواتها فمشهور واما
ما كان ونحوها فحكي في البسيط الاتفاق على منع تقديم اخبارها على ما وفيه نقل الخلاف :: ويفهم من كلامه مسئلتان
الاولى انه يجوز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما قائما زال زيد ومنعه بعضهم والصحيح الجواز :: الثانية ان
النافي ان كان غير ما جاز التقديم قال في شرح الكافية عند الجميع وحكى الخلاف عن الفراء في التسهيل فان قلت
ما افاد قوله فجي بها متلوة لا تالية قلت تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم وهو ان ما لها
صدر الكلام فيكون متبوعة لا تابعة ثم قال ص ومنع سبق خبر ليس اصطفي ش يعني ان المختار منع تقديم خبر
ليس عليها وفاقا للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي والزجاج وابي علي في الحلبيات والجرجاني واكثر المتا
خرين وحجتهم لضعفها بعدم التصرف ولشبهها بما النافية وينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها بل ينبغي
ان يمتنع التقديم فيها لا اجد اقتضى سكوته عن شيء من افعال هذا الباب انه يجوز تقديم خبرها عليها ثم ان افعال هذا
الباب قسمان احدهما يستعمل تاما وناقصا والاخر لا يستعمل الا ناقصا واشار الى الاول بقوله ص وذو تمام ما برفع
يكتفي ش اي التام من هذه الافعال ما يكتفي بالمرفوع ولم يفتقر الى المنصوب نحو وان كان ذو عسرة ص وما سواه
ناقص ش وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع ولهذا سميت هذه الافعال ناقصة لانها سلبت الدلالة على المصدر خلافا

للجمهور

جل نقله ابن خروف في شرح الكتاب فلينظر

يحصل البصريين لوجود مصدرها عاملا عملها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير
ثم قال ص والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي ش يعني ان هذه الافعال الثلاثة اعني ليس وزال وفتئ لا تنفك من النقص ولا
تستعمل تامة واجاز الفارسي في الحلبيات وقوع زال تامة قياسا لا سماعا ص ولا يلي العامل معمول الخبر
الا اذا ظرفا اتى او حرف جر ش هذا مذهب البصريين والعامل هنا هو كان واخواتها فلا يليها معمول خبرها الا انه ليس
بظرف ولا مجرور فان كان ظرفا او مجرورا نحو عندك او في الدار زيد مقيما جاز للتوسع في الظرف والمجرور واجاز الكوفيون
ان كان عاملا مطلقا نحو كان طعامك زيد اكلا ونحوه واحتجوا بقوله قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا فاول
كان اياهم وهو معمول الخبر وهذا ونحوه متاول عند البصريين واشار الى تاويله بقوله ص ومضمر الشان
اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع ش يعني ان وقع في شيء يوهم جواز ما منعناه في البيت المتقدم
فانو في العامل ضمير الشان يحول بينه وبين المعمول والجملة بعده خبر فيكون اسم كان في البيت ضمير الشان منويا
وعطية مبتدا وعودا خبره والجملة خبر كان ص وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما ش مما مبتدا
واصح خبره وكان زائدة بين جزئي الجملة ويفهم من قوله تزاد كان انها انما تزاد بلفظ الماضي ووقع زيادتها
بلفظ المضارع في قول ام عقيل انت تكون ماجد نبيل ويفهم من قوله في حشو انها لا تزاد في غيره خلافا للفراء
في اجازة زيادتها اخرا ويفهم من تخصيص الحكم بها ان غيرها لا يزاد وقد شذ زيادة اصبح وامسى واجاز بعضهم
زيادة اضحى وسائر افعال هذا الباب الا ما لا يتم المعنى ص ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر
ش يعني انه كثر في كلامهم حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها بعد ان الشرطية كقولهم المرء مجزي بعمله ان
خيرا فخير وان شرا فشر اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر وفي هذا ونحوه اربعة
اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو ارجحها وعكسه وهو اضعفها ورفعهما ونصبهما والمسالة فيه
مشهورة وبعد لو كقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ولو كان الباغي ملكا وقل حذفها مع غير ان ولو ومنه
قوله من لد شولا فالى اتلائها اي من لد ان كانت شولا ص وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب كمثل اما انت برا
فاقترب ش يعني ان كان حذفت ايضا بعد ان المصدرية وابقي اسمها وخبرها وعوض عنها ما مجارا وحذفها واجب لا
يجمع بين العوض والمعوض منه خلافا للمبرد في اجازته اما كنت منطلقا انطلقت وتجعل ما زائدة والاصل في قوله
اما انت برا فاقترب لان كنت برا فاقترب فحذفت لام التعليل ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل
بها لحذف عامله ثم عوض عنها ما فانت اسمها وبرا خبرها ص ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم
ش مضارع كان يكون فاذا دخل عليه الجازم سكنت نونه ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيصير يكن ثم يقولون لم
يك بحذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس ويشترط ان يكون بعدها متحرك عند سيبويه ويشهد
ليونس قوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم قال المصنف ويقوله اقول لا ضرورة
في البيت لامكان ان يقال فان تكن المرآة اخفت وسامة لان الاثبات فيه الساكن كثير وبه ورد القرآن فان قلت فهل
حذف النون مخصوص بالناقصة قلت لا بل هو كثير في الناقصة والتامة ومن وروده في التامة قوله تعالى وان تك حسنة
يضاعفها ما ولا ولات وان المشبهات بليس هذه الاحرف من باب كان وانما فصلت

عنها لانها حروف وتلحق بالافعال [ص] اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن [ش] ما حرف مهمل عند

بني تميم وهو القياس لعدم اختصاصه واعمله اهل الحجاز بليس لانهما لنفي الحال غالبا فعملوها عملها وبه جاء

القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم ومن اعملها اشترط لاعمالها اشتراطا: الاول فقد ان الزايدة فلو

وجدت بطل عملها نحو ما ان زيد قايم قال في شرح التسهيل من غير خلاف وحكى غيره عن الكوفيين اجازة النصب. والثاني

بقاء النفي فلو انتقض النفي بالا بطل العمل نحو ما زيد الا قايم. الثالث الترتيب وهو تقدم الاسم على الخبر فلو تقدم

الخبر عليه بطل العمل نحو ما قايم زيد ورفع هذا الشرط خلافا لما في التسهيل وفيه تعمل متوسطا خبرها وهو جايز الا

وفاقا لسيبويه في الاول وليونس في الثاني: الرابع الا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا او مجرورا فان تقدم وليس

بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل واجاز ابن كيسان نصب آكل ونحوه مع تقدم في المعمول [قال قلت]

ع ينبغي لمن اجاز تقديم الخبر ان يجيز تقديم معموله [قلت] يلزم من تقديم المعمول ايلاء العامل معمول غيره وما يلزم من

ع العامل مع تقديم الخبر فان كان ظرفا او مجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو ما عندك زيد قايما وما بي انت معنيا

[جاز قلت] من اين يدخل الشرط الرابع من كلامه [قلت] من قوله وسبق حرف جر البيت فان مفهومه ان معمول الخبر

ان لم يكن ظرفا او مجرورا فانه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل [ص] ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل

[ش] اي اعطف على منصوب ما وهو خبرها ببل ولكن وجب رفع المعطوف وجعله خبر مبتدا محذوف لان المعطوف بهما

موجب وما لا تعمل في الموجب فان عطف بحرف لا يوجب كالفاء والواو نصب المعطوف واعلم انه يجوز في تسمية ما بعد

بل ولكن معطوفا وليس بمعطوف بل مبتدا وبل ولكن حرفا ابتداء [ص] وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر [ش]

مثاله بعد ما وما ربك بظلام للعبيد وبعد ليس اليس الله بكاف عبده وبعد لا قول سواد بن قارب: فكن لي شفيعا يوم

لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب. وبعد نفي كان كقوله: وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع

القوم اعجل وهو كثير بعد ما وليس وقليل بعد لا وكان المنفية [ص] في النكرات اعملت كليس لا [ش] يعني ان لا تعمل عمل

ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط ان يكون اسمها نكرة كقوله: تعز فلا شيء على الارض باقيا. خلافا للمبرد

ومن وافقه في منعهم اعمالها عمل ليس واما قول النابغة الجعدي: وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في

حبها متراخيا فظاهره انه اعملها في المعرفة واجاز في شرح التسهيل القياس عليه واجاز ابن جني وتاوله

المانعون [ص] وقد تلي لات وان ذا العملا [ش] يعني ان لات وان قد يعملان فيرفعان الاسم وينصبان الخبر اما لات فاثبت سيبويه والجمهور

عملها ونقل منعه عن الاخفش وهي مركبة عند سيبويه من لا النافية والتاء واما ان فاجاز اعمالها عمل ليس

الكسائي واكثر الكوفيين وطايفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف عن سيبويه والمبرد والصحيح

الاعمال وقد سمع في النثر والنظم فمن النثر قولهم ان ذلك نافعك ولا ضارك وان احد خيرا من احد الا بالعافية

وقال اعرابي ان قايما انا قايما وجعل ابن جني من ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا

امثالكم. والنظم قوله: ان هو مستوليا على احد. ومن الاخر: ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بان يبغى عليه

فيخذلا. وبهذا يتبين بطلان قول من قال انه لم يات منه الا ان هو مستوليا على احد وتخصيصه بالضرورة ونص المصنف

على ان عملها اكثر من عدمه والعكس اقرب الى الصواب [ص] وما للات في سوى حين عمل [ش] يعني ان لات تختص باسماء

الاحيان

اي لا سما ... او لا ما ... بل يدخل على لا نفسها ...

الاحيان ولا اعمل في غيرها ثم اشار الى ان حذفها [illegible] واسمها ابقا خبرها كثير وان عكسه فقليل فقال م والحذف في الرفع
فشا والعكس قل ش ومن حذف مرفوعها قوله تعالى ولات حين مناص ومن حذف خبرها قراءة من قرا ولات حين مناص بالرفع
ولم يثبتوا بعدها الا الاسم والخبر جميعا

افعال المقاربة

سميت افعال المقاربة وان كان منها ما ليس
للمقاربة تغليبا. وهي على ثلاثة اقسام: قسم للرجاء في الفعل وهو عسى واخلولق وحرى فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة
على سبيل الرجاء وقسم لمقاربة الفعل وهو كاد وكرب واوشك وقسم للشروع وهو انشا وطفق واخذ وجعل
وعلق وهذه الافعال من باب كان لانها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعا وقد
اشار الى ذلك بقوله م ككان كاد وعسى ش يعني انهما مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر ثم قال م لكن ندر غير
مضارع لهذين خبر ش فاشار الى الفرق بينهما وبين كان من وجه وهو عدم مضارع قوله لا تكثرن اني عسيت صا
ئما وقول الاخر فابت الى فهم وما كدت آيبا [illegible] منبهة على الاصل ثم قال م وكونه بدون ان بعد عسى نزر ش يعني
ان الاكثر في المضارع الواقع خبر عسى كونه بان وكونه بدون ان قليل ومنه قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب ومذهب جمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص
بالشعر ثم قال م وكاد الامر فيه عكسا ش يعني ان اقتران المضارع بعدها بان قليل ومنه قوله قد كاد من طول
البلى ان يمصحا وظاهر كلام المصنف جواز ذلك وخصه المغاربة بالضرورة ثم قال م وكعسى حرى ش في المعنى انها
للرجا لما سبق م ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا ش فيقال حرى زيد ان يفعل ولا يجوز حرى زيد يفعل وقد مر ذكر
حرى ثم قال م والزموا اخلولق ان مثل حرى ش فيقال اخلولق زيد ان يفعل ولا يجوز اخلولق زيد يفعل ثم قال م وبعد اوشك
انتفا ان نزرا ش وهي مثل عسى في ذلك ومن انتفاء ان بعدها قوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
ثم قال م ومثل كاد في الاصح كربا ش يعني ان ثبات ان بعدها قليل ومنه [illegible] ان تقطعا ولم يذكر سيبويه في
كرب الا التجريد واليه اشار بقوله في الاصح والمشهور في كرب فتح الراء وقد حكي كسرها ثم قال م وترك ان مع ذي الشروع
وجبا ش وذلك لان الفعل معها حال وان للاستقبال ثم ذكر افعال الشروع بقوله م كانشا السائق يحدو وطفق
كذا جعلت واخذت وعلق ش يقال طفق بكسر الفاء وفتحها وطفق بالباء ايضا [illegible] قلت قد ذكر في التسهيل من افعال الشروع
هب وقام قلت هما غريبان [illegible] م واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير وزادوا
موشكا ش جميع افعال المقاربة لا تنصرف الا كاد واوشك فان لهما مضارعا وهو يكاد ويوشك واسم فاعل وهو
موشك وكابد ولم يذكر هنا اسم فاعل كاد وقال في الكبرى واحفظ كايدا وموشكا وذكر الجوهري مضارع طفق وقال المصنف
في [illegible] والظاهر انه [illegible] وقد حكي مضارع جعل م بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد
ش يجوز اسناد هذه الثلاثة الى ان يفعل فيستغنى به عن الخبر نحو عسى ان يقوم فان وصلتها في موضع رفع بعسى
وسدت مسد الجزئين [illegible] قلت اذا اسندت هذه الثلاثة الى ان والفعل فهل هي تامة او ناقصة قلت فيها خلاف
ذهب قوم الى انها تامة والمرفوع فاعلها وقال في شرح التسهيل والوجه عندي ان تجعل عسى ناقصة ابدا واذا
اسندت الى ان والفعل [illegible] توجه به وقوع حسب عليهما في نحو احسب الناس ان يتركوا م وجردن عسى او
ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ش اذا تقدمت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز اسنادها الى ضمير وجعل ان

ان يفعل خبرا واجاز السنامة هذا الوان يفعل مكتفى به وتكون مجردة من الضمير ويظهر اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع
فتقول في الاول هند عست ان تفعل والزيدان عسيا ان يفعلا والزيدون عسوا ان يفعلوا وتقول في الثاني عسى بالتجريد
في الاحوال كلها ص والكسر والفتح اجز في السين من نحو عسيت وانتقى الفتح زكن ش يجوز كسر السين من عسى
وفتحها اذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او غائبات والفتح اكثر ولذلك قال وانتقى الفتح زكن اي واختيار
الفتح علم وبالكسر قرا نافع ثم انتقل الى القسم الثاني من نواسخ الابتداء فقال ص ان واخواتها لان ليت لكن
لعل كان عكس ما لكان من عمل ش يعني ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الاحرف تنصب الاسم وترفع الخبر
خلافا للكوفيين في قولهم ان الخبر باق على رفعه وبعض العرب ينصب بهذه الاحرف الجزئين معا وحكى قوم منهم
ابن السيد ان ذلك لغة. واما معاني هذه الاحرف فان وان للتوكيد ولكن للاستدراك وليت مركبة على الاصح وليت
للتمني ويكون في الممكن والمستحيل ولا يكون في الواجب ولعل للترجي في المحبوب وللاشفاق في المكروه ولا يكون الا في
الممكن ولا تكون للتعليل ولا للاستفهام ولا للتشكيك عند البصريين خلافا لمن قال بذلك ولكن مركبة على الاصح وكان
للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن خلافا لمن قال بذلك وهي مركبة من كاف التشبيه وان وقيل بل خلافا
وليس بصحيح بل بسيطة ثم مثل بقوله ص كان زيدا عالم باني كفو ولكن ابنه ذو ضغن ش وتمثيل البواقي
سهل ثم قال ص وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ش الاشارة بهذا الى تقديم الاسم
وتاخير الخبر يعني انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولا توسطها الا اذا كان ظرفا او مجرورا نحو ليت هنا غير البذي او
نحو ليت فيها غير البذي وانما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما ولانهما في الحقيقة ليسا بالخبر بل معمو
له وقال في العمدة ويجب ان يفصل العامل في الظرف بعد الاسم كما يفعل في الخبر وهو غير ظرف ص وهمز ان افتح لسد مصدر
مسدها وفي سوى ذاك اكسر ش ان المكسورة اصل والمفتوحة وعدها على الاصح الاول والذي يستلزم كسرها ما ان او
لهي ومعمولها بمصدر فيفتح وجوبا ان لزم التاويل نحو بلغني انك فاضل وجوازا ان لم يلزم التاويل وذلك في مواضع و
ستاتي ونبه على الكسر فقال ص فاكسر في الابتداء ش يعني في ابتداء الكلام حقيقة نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا
وحكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ص وفي بدء صلة ش يعني او صلة موصول كقوله تعالى ما ان مفاتحه. واحترز
بالبدء من نحو جاء الذي عندي انه فاضل ص وحيث ان ليمين مكملة ش يعني اذا وقعت جواب قسم مطلقا مع اللام
وعدمها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر ونحو حم والكتاب المبين انا انزلناه بل قال فلما فذكر بعض هذا جواز الفتح
والكسر بعد اليمين اذا لم توجد اللام ويكون اطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم قلت الصحيح وجوب كسرها اذا وقعت
جواب قسم مطلقا فاطلاقه صحيح ولا يعارضه اجازته الوجهين بعد لا من فتحها بجعلها جوابا وسياتي بيانه ص
او حكيت بالقول ش مثاله قال الله اني معكم فان سبقت بعد القول للتعليل فتحت لانها غير محكية نحو اخصك
بالقول انك كيسي اي لانك ومنه احترز بقوله او حكيت واحترز ايضا من القول المضمن معنى الظن فانه يجوز بعده الفتح والكسر
كقوله اتقول انك بالحياة ممتع فمن فتح جعل القول عاملا وان غير محكية ومن كسر حكى بها لان الحكاية بالقول مع استعماله
في الظن ولها اجرائه مجرى الظن جائز ص او حلت محل حال ش يعني مع الواو نحو قوله ص كزرته واني ذو امل ش او بدون واو
كقوله تعالى الا انهم لياكلون الطعام ص وكسروا من بعد فعل علقا باللام كاعلم انه لذو تقى ش جواز بعد افعال القلوب ان تقع

بعدها

اي ليتني انسان

اي ليست مركبة

ح ما لم يعلقوا الفعل باللام فيجب كسرها نحو والله يعلم انك لرسوله وكقوله واعلم انه لذو تقى ولولا اللام لفتحت بهمزة
مستقة مواضع يجب كسرها وزاد المصنف في غير هذا الكتب ستا بعدا وهو ان تقع خبر اسم عين نحو زيد انه فاضل وزاد
غيره ثامنا وهو بعد حيث قال وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعد حيث قلت ويتخرج على مذهب الكسائي ثم انتقل
الى مواضع الوجهين فقال ص بعد اذا فجاءة او قسم لا لام بعده بوجهين نمي ش مثال الاول بعد اذا قول الشاعر
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم يروى بالكسر على عدم التاويل وبالفتح على تاويل ان ومعمو
لها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المصنف والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير قلت وذهب قوم الى
انها هي الخبر وعلى هذا فلا تقدير في الفتح ايضا فتستوي الوجهان ومثال الثاني بعد القسم قول الشاعر لتقعدن
مقعد القصي مني ذي القاذورة المقلي او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بالكسر على جعل ان جوابا
القسم وبالفتح على تاويل ان بمصدر معمول للفعل القسم باسقاط الخافض على اني وفيه انهم بهذا ان
ان مع الفتح لم تجعلها جوابا وفيه لما ان الفتح متوقف على كون المحل مفتقرا فيه المصدر علم ان وصلتها جواب القسم و
ليس كذلك فانه لا يكون الا جملة قال في شرح التسهيل فان ورد الفتح في جواب القسم حكم بشذوذه وحمل على انه
في على قبل قلت بعد يجوز الفتح في نحو والله ان زيدا قائم قلت من حكي عن الكوفيين تفضيله على الكسر في
هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه ومذهب البصريين ان الكسر لازم وهو الصحيح قال ابن خروف ولم يسمع
فتحها بعد اليمين ولا وجه له وهو كما قال وشبهته من اجاز الفتح في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح في نحو حلفت
ان زيدا قائم فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل كذلك يجوز مع تقديره لان الفعل مقدر في المذكور ونحوه قيل وهو غلط
لان من فتح بعد حلفت لم يجعلها قسما بل اخبارا عن قسم ولا يتصور ذلك في حلفت المضمرة لان العرب لا تضمر حلفت
وتريدها غير القسم ثم كمل مواضع الوجهين فقال ص مع تلو فا الجزا ش مثال ذلك قوله تعالى فانه غفور رحيم
الفاء جواب قوله من عمل وقد قرئ بالوجهين فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والفتح على تقدير هي بمصدر
هو خبر مبتدأ محذوف تقديره او الغفران او مبتدأ او خبره محذوف والكسر احسن في القياس قال المصنف ولذلك لم يجئ الفتح
في القراءة الا مصحوبا بان المفتوحة ثم قال ص وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد ش فالكسر على تقدير ان اول قولي اني
احمد لله هذا اللفظ والفتح على تقدير ان اول قولي حمد الله وعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا وعبارة الكسر
لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي هو اني وقد قيل في وجه الكسر غير هذا وما ذكرته هو التحقيق وضابط ما يجوز
فيه الوجهان من هذا النوع ان تقع ان خبر قول ويكون خبرها قولا وفاعل غير قول تعين الكسر نحو اول قولي اني اعلم اذهب
ومن عادة الكسر نصحب الخبر لام ابتدا نحو اني لوزر ش دخول هذه اللام بعد ان المكسورة متفق عليه واجاز بعضهم
دخولها بعد المفتوحة وحكي عن المبرد وهو خلاف شاذ وما سمع منه محمول على الزيادة واجاز الكوفيون دخولها
بعد لكن وما احتجوا به مناول وقوله لام ابتدا يعني ان هذه اللام هي لام الابتداء وانما اخرت الى الخبر كراهة الجمع
بين حرفين لمعنى واحد خلافا لمن قال هذه غير تلك وقوله تصحب الخبر مقيد بقوله ص ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا
من الافعال ما كرضيا ش الخبر ضربان مثبت ومنفي فالمنفي لا تدخل عليه اللام الا نادرا كقوله واعلم ان تسليما وتركا
للا متشابهان ولا سواء والمثبت اما ان يكون ماضيا منصرفا عاريا من قد او غيره فان كان ماضيا منصرفا عاريا

وهو التوكيد بقد

ح ابي المبغوض
عن
المثال
اي
اي
نحو
ح لئن زيادة اللام

من فعل لم تدخل عليه اللام وان وجد مثل ان زيدا لقائم فاللام فيه لام القسم ولذلك لم تقع ان مما يقتضي فتحها الفتح مع
هذه اللام نحو علمت أن زيدا لقائم وان كان غير ذلك دخلت عليه اللام فتدخل على الخبر المفرد نحو ان زيدا لقائم والفعل المضا
رع نحو ان زيدا ليحكم بينهم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لأبوه قائم والماضي غير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الفتى والنصف
والمقرون بقد نحو ان زيدا لقد قام ولهذا اشار بقوله م ومن يليه مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحكما ش وانما
جاز دخولها عليه مع قد لان قد تقرب الماضي من الحال خلافا لخطاب المارديني في منعه دخولها مع قد فان وجد مثل ان زيدا
لقد قام فهو على لام القسم ثم اشار الى بقية مواضع اللام بقوله م وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما
حل قبله الخبر ش يعني ان هذه اللام يجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو ان زيدا
لطعامك آكل وشرطه ان الخبر مما تدخل عليه اللام فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل عليه نحو ان زيدا عمرا ضرب لان
دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر خلافا للاخفش ومن تدخل ايضا على الضمير المسمى بالفصل كقوله تعالى
ان هذا لهو القصص الحق وعلى الاسم اذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيدا وانما يصح ذلك اذا كان الخبر ظرفا او مجر
ورا لانه لا يتقدم ان كان غيرهما وانما اشترط في دخولها على الاسم تقدم الخبر لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد
فان قلت دخولها على الخبر مشروط ايضا بان يتأخر ولم ينبه عليه قلت اشتراط ذلك في الاسم تنبيه
منبه على اشتراطه في الخبر اذ العلة واحدة م ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل ش
اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الاحرف ففيها وجهان احدهما ان تكون كافة فتبطل عملها نحو انما الله اله واحد
والثاني ان تجعل ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها وهذا مسموع في ليت وقد حكي في انما واجازه ابن
السراج والزجاج قياسا في سائرها ووافقهما المصنف ولذلك اطلق قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه
جواز الوجهين في ليت خاصة ومنع العمل فيما بعد اخواتها لانها ازالت اختصاصها بالاسماء فتلحق بالفعل بخلاف ليت فانها
باقية على اختصاصها ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاهمال لا اعمالها في ليتما وهذا يبطل قوله في شرح ال
التسهيل يجوز اعمالها واهمالها بالاجماع م وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا ش
يعني انه يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة بشرط ان تستكمل خبرها ويكون المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا
ذاهب وعمرو والنصب هو الوجه الظاهر ولذلك قدمه وجاء من بعد بعضهم ان النصب هو الاصل فان عطفت قبل الخبر
تعين النصب خلافا للكسائي في اجازته الرفع قبل الخبر مطلقا وللفراء في اجازته ذلك بشرط خفاء اعراب الاسم
م والحقت بان لكن وأن من دون ليت ولعل وكان ش اي الحقت لكن وان المفتوحة بان المكسورة في جواز رفع المعطوف على
اسمها بعد الخبر نحو لكن زيدا قائم وعمرو اما الحاق لكن بها فمتفق عليه واما الحاق ان المفتوحة فمنعه بعض
واجازه بعض قال في التسهيل وان في ذلك كان على الاصح واطلق كما اطلق هنا وقيد في الفصل في شرحه بان يتقدمه علم
كقوله والا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق او معناه كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم
الحج الاكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله وهذا هو الصحيح لان ان هاهنا وما عملت فيه في تأويل الجملة فيصح
ان يعطف على محلها كالمكسورة وقوله من دون ليت ولعل وكان يعني انه لا يجوز في المعطوف على اسم هذه الثلاثة الا
النصب فلا يجوز الرفع قبل الخبر ولا بعده لان معنى الابتداء قد تغير بدخولها خلافا للفراء وان ولكن فانهما لا تغير معناه واجاز

من الخبر الى انما

الفراء

واجاز الفراء الرفع بعد الخبر في الصفة مطلقا وقبله بشرط خفاء الاعراب في الاسم وتلخيص هذه المسألة
ان نصب المعطوف بعد الخبر وقبله جائز في الجميع واما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في إنّ ولكنّ بلا نزاع وأنّ
بعد العلم وما في معناه على المختار فان قلت فما وجه الرفع في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصا
بئون في الآية السابقة قلت حمل سيبويه هذه الآية وما اشبهها على العطف قبل التمام على التقديم والتاخير قال
المصنف واسهل منه تاخير تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده فان قلت ما وجه رفع
المعطوف على اسم ان وما اخواتها قلت مذهب المحققين انه مبتدأ محذوف الخبر لا انه جار عليه
وهو من باب عطف الجمل لا من عطف المفردات وقد وقع في كلامه في شرح التسهيل فان قلت ظاهر قو
له وجاز رفعك معطوفا على منصوب ان يخالف ما في كتبه قلت تجوز في تسميته معطوفا على الاسم
لان صورته صورة المعطوف ص وخففت ان فقل العمل ش اهمالها اذا خففت هو القياس لزوال اختصاصها
واعمالها ثابت بنقل سيبويه ومنه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم ص وتلزم اللام
اذا ما تهمل ش علة لزومها الفرق بين ان المخففة والنافية وتسمى هذه اللام الفارقة فان قلت هل
هي لام الابتداء او غيرها قلت مذهب سيبويه انها لام الابتداء لزمت للفرق وهو اختيار المصنف
وهو مفهوم من قوله هنا وتلزم اللام يعني اللام المتقدم ذكرها بعد المكسورة وذهب الفارسي الى
انها غيرها ص وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا ش كقول الشاعر انا ابن اباة
الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ص والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا
ش اذا خففت ان فالغالب ان يليها فعل ناسخ للابتداء نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين قال في شرح التسهيل ولا يكون غالبا الا بلفظ الماضي واشار بقوله غالبا الى انه يليها فعل غير
ناسخ كقوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد واقل منه ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه
ص وان تخفف أنّ فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن ش اذا خففت أنّ المفتوحة فلم تلغ كما الغيت
إنّ المكسورة ولكن ينوى اسمها ولا يلفظ به الا في الضرورة كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك
لم ابخل وانت صديق ولكن عملها لا يظهر في الغالب وتجوز بعضهم فقال [illegible] ومراح ما فيه نكد وتجوز المصنف
في قوله استكن لان الضمير المنصوب لا يستكن والحرف ايضا لا يستكن فيه ضمير وانما هو محذوف لا مستكن
وقوله والخبر اجعل جملة يشمل الاسمية والفعلية اما الاسمية فلا تحتاج الى فاصل بينها وبين ان كقو
له في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل واما الفعلية ففيها تفصيل وان كانت
مصدرة بفعل دعاء او بفعل غير متصرف لم تحتج الى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها
ومثال غير المتصرف وان ليس للانسان الا ما سعى وان صدرت بفعل غير ذلك فصل غالبا بقد نحو ونعلم ان قد
صدقتنا او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون او حرف نفي نحو علم ان لن تحصوه او لو نحو فتبينت الجن ان لو كانوا يعلمون
والى هذا اشار بقوله ص وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا ش واشار بقوله فالاحسن
الفصل بقد او نفي الى انه قد يرد غير مفصول ومنه قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل [illegible]

مثال

انه محذوف

وخصه بعضهم بالضرورة واشار بقوله وقليل ذكر لو الى قلة ذكرها في كتب النحويين الى قلة استعمالها في كلام العر
ب ص وخففت كأن ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي ش تخفف كأن فلا تلغى بل هي مثل ان المفتوحة وقد اطلق
بعضهم الالغاء عليها واسمها في الغالب منوي كاسم ان ولا يلزم في خبرها ان يكون جملة بل يكون جملة او مفردا فمثا
ل كونه جملة قوله ووجه مشرق النحر كأن ثدييه حقان ومثال كونه مفردا كأن ظبية تعطو الى وارق السلم
على رواية الرفع واشار بقوله وثابتا ايضا الى نحو كأن ثدييه حقان و كأن ظبية في رواية النصب وكلامه في التسهيل يشعر با
ختصاص ذلك بالشعر قال فيه وقد يبرز اسمها في الشعر فان قلت فلم لم يذكر المصنف تخفيف لكن وكان قد
سكت عن لعل ولكن فما حكمهما قلت اما لعل فلا تخفف واما لكن فانها تخفف فلا تعمل وستاتي في حروف العطف
واجاز يونس والاخفش اعمالها مخففة قياسا وقد حكي عن يونس انه حكاه عن العرب لا التي لنفي
الجنس ص عمل ان اجعل للا في نكره مفردة جاءتك او مكررة ش اعلم ان لا حرف مشترك فاصلها ان لا
تعمل وقد اعملت عمل ليس تارة وعمل ان تارة اخرى وانما تعمل عمل ان بشروط الاول ان يكون اسمها نكرة فلا تعمل
في المعارف واما نحو لا هيثم الليلة للمطي فمؤول بنكرة الثاني ان يتصل بها فلو فصل بطل عملها قال في التسهيل
باجماع وفيه خلاف ضعيف الثالث ان يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق فان استكملت هذه الشرو
ط عملت عمل ان مفردة نحو لا رجل في الدار ومكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله لكن تجب العمل ان لم تتكرر وان استكملت
هذه الشروط عملت ص فانصب بها مضافا او مضارعه ش اسم لا على ثلاثة اقسام مضاف ومضارع المضاف
اي مشابه له ويسمى المطول وهو ما كان عاملا فيما بعده عمل الفعل او مركب من معطوف اي مشابه له ومعطوف
عليه ومفردا فالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو لا طالب علم محروم ولا طالعا جبلا ظاهر والمفرد يأتي حكمه ثم قال
ص وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه ش اي اذكر الخبر بعد الاسم رافعا له بلا لانها تعمل عمل ان وقال الشلوبين لا خلاف في ان لا
ترفع الخبر بها عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم ففيه خلاف ومذهب الاخفش ايضا انها رافعة له وذكر
في التسهيل انه الاصح ومذهب سيبويه انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وانها لم تعمل الا في الاسم وفهم
من قوله وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه ان خبرها لا يتقدم على اسمها وهو واضح ثم انتقل الى المفرد فقال ص وركب
المفرد فاتحا ش بسبب بنائه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع لا كخمسة عشر والمفرد في هذا الباب ما ليس
مضافا ولا مشبها به فيشمل المثنى والمجموع ويبنى على ما ينصب به فان كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا ر
جل او بالياء نحو لا غلامين ولا خادمين لزيد وان كان ينصب بالكسرة جاز فيه وجهان استصحاب كسره وفتحه
خلافا لابن عصفور في التزام فتحه قال المصنف والفتح اولى وبالوجهين روي قوله لا لذات القشيب وخالف المبرد
في نحو لا غلامين ولا خادمين فجعلهما معربين وفي عبارته هنا قصور حيث قال فاتحا بل الصواب ما ينصب به ليشمل
ما يفصله ولو قال ركب المفرد كالنصب لاجاد ثم مثل فقال ص كلا حول ولا قوة ش ثم بين ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال
ص والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا ش يعني مع فتح الاول فان رفع الاول امتنع نصب الثاني اذ لا وجه له و
جاز رفعه وتركيبه فلهذا قال ص وان رفعت اولا لا تنصبا ش فالحاصل خمسة اوجه الاول لا حول ولا قوة بفتحهما على
التركيب الثاني لا حول ولا قوة بفتح على التركيب ونصب الثاني عطفا على موضع اسم لا باعتبار عملها وزيادة

حقان او كأن ظبية

اي اذكر

ولا اول

لا الثانية

لا الثانية والكلام جملة واحدة. والثالثة لا حول ولا قوة بفتح الاول على التركيب ايضا ورفع الثاني عطفا على موضع لا واسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء ولا الثانية على هذا زائدة والكلام جملة واحدة ويجوز جعل لا الثانية عاملة عمل ليس فيكون الكلام جملتين. الرابع لا حول ولا قوة برفع الاول والثاني فرفع الاول على الابتداء ولا ملغاة او على اعمالها عمل ليس ورفع الثاني على الوجهين اعمال لا عمل ليس او عطفه على الاول. والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على الوجهين وفتح الثاني على التركيب ص ومعربا نعتا لمبني يلي فافتح او انصبن او ارفع تعدل ش يجوز في نعت اسم لا المبني ثلاثة اوجه فتحه ونصبه ورفعه بشرطين احدهما ان يكون معربا والثاني ان يتصل بالاسم وهذا معنى يلي اي يلي المنعوت فتقول لا رجل ظريف بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا للعمل وبالرفع مع اعتبار العمل الابتداء فلو انفصل عن المنعوت نحو لا رجل في الدار ظريفا او كان غير معرب اعني مضافا او شبيها به لا رجل طالعا جبلا امتنع البناء على الفتح وجاز الرفع والنصب وهذا معنى قوله ص وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد ش فان قلت هذا نعت المبني فما نعت المعرب قلت فيه وجهان الرفع والنصب مطلقا وقد فهم من منع الرفع ثم تحمل حكم المعطوف فقال ص والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى ش يعني ان المعطوف عطف نسق ان لم تتكرر معه لا جاز رفعه ونصبه كالنعت المفصول كقوله لا اب وابنا مثل مروان وحكى الاخفش فتحه ايضا على نية لا وهو قليل وان تكررت لا فقد تقدم حكمه فان قلت قد فهم من كلامه حكم النعت وحكم النسق فما حكم بقية التوابع قلت اما البدل الصالح لعمل لا وعطف البيان عند من اجازه في النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب فان كان البدل معرفة تعين رفعه لان المعرفة لا تصلح لعمل لا واما التوكيد فقيل لا يدخل في هذا الباب لان النكرة لا تؤكد قلت انما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوي واما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ص واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام ش اذا دخلت الهمزة على لا فلها اربعة معان احدها وهو الاكثر ان تكون للتوبيخ والانكار كقوله الا طعان الا فرسان عادية... والثاني ان يكون لمجرد الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد... ولا مع الهمزة في هذين القسمين من تركيب وعمل والغاء ما لها مجردة عن الهمزة. الثالث ان تكون للتمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه... ولها عند المبرد والمازني في التمني ما لها مجردة من جميع الاحكام السابقة وذهب الخليل وسيبويه والجرمي ومن تبعهم الى انها تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها ولا يتبع اسمها الا على اللفظ ولا تلغى ولا تعمل عمل ليس. الرابع ان تكون للعرض والتحضيض فلا يليها حينئذ الا فعل ظاهر او مقدر او معمول فعل مؤخر ولا تعمل عمل ان ولا عمل ليس لانها مختصة بالفعل وما ذكر ابن الحاجب من ان التي للعرض تعمل عمل ان لم يصح وقد ذهب بعضهم الى ان التي للعرض ليست مركبة من الهمزة ولا النافية بل هي حرف بسيط واما التي للاستفتاح فهي غير مركبة على الاظهر فلا بالمرادف بتركيبها فاذا تقرر هذا فاعلم ان كلام المصنف هنا قد فهم من وجهين احدهما انه اطلق فيشمل التي للعرض فان قلت فلعله يقول انها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الاطلاق قلت قد استثناها في الكافية والتسهيل فدل على انها عنده مركبة والاخر ان كلامه يقتضي موافقة المازني والمبرد في تسويته التي للتمني بالتي للتوبيخ والانكار والتي لمجرد الاستفهام وهو خلاف ما ذهب اليه في اكثر كتبه ص وشاع في ذا الباب اسقاط

ولي المنعوت او لا

التوبيخ والاستفهام المحض

اي دون المحل

الخبر انه المراد مع سقوطه لظهوره. ص: ولا على خبر لا كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين ومن
حذفه قوله تعالى فقالوا لا ضير وان لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب ولذلك قال في المراد مع سقوطه لظهوره ولا يوجد في
الكتب وغيره خلافا لمن وهم ثم انتقل الى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال **ص: ظن واخواتها** ص: انصب بفعل
القلب جزءي الابتدا **ش:** افعال هذا الباب قسمان قلبي وهو ما دل على يقين او ظن او عليهما وغير قلبي وهو ما
دل على تصيير وجميعها يدخل على المبتدا والخبر فينصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور فلذلك
قال **ص:** اعني رأى **ش:** وهو بمعنى علم وقد يكون للظن وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه
ونعلمه فان كانت بصرية او من الرأي بمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد وان كانت حلمية فلثاني **ص: خال ش:** بمعنى
ظن وهي لازمة **ص: علمت ش:** لليقين فان كانت بمعنى عرف تعدت الى واحد ولثاني اذا كانت بمعنى صار اعلم كهي لازمة
ص: وجد **ش:** بمعنى علم فان كانت بمعنى اصاب تعدت الى واحد وان كانت بمعنى حزن او حقد فهي لازمة **ص: ظن ش:** لغير اليقين
وقد تكون بمعنى علم فيما ذكره الناظم فان كانت بمعنى اتهم تعدت الى واحد ولثاني **ص: حسب ش:** لغير اليقين
وقد تكون بمعنى علم وهو قليل فان كانت بمعنى الحسبة وهي لون فهي لازمة **ص:** وزعم **ش:** لغير اليقين مصدرها
زعم وزعم وزعم قال القسيس في الزعم قول يصحبه افتراء اعتقاد صح او لم يصح فان كانت بمعنى كفل او رأس تعدت الى واحد
حرفا او بنفسها او ثنت بحرف الجر وان كان بمعنى سمن او هزل فهي لازمة **ص:** عد **ش:** للظن كقوله فلا تعدد المولى شريكك
في الغنى. فان كانت بمعنى حسب من الحسبان تعدت الى واحد **ص:** حجا **ش:** للظن وهي غريبة ومضارعها يحجو
فان كانت بمعنى غلب في المحاجاة او قصد او ردّ او ساق او كتم تعدت الى واحد وان كانت بمعنى اقام او بخل فهي لازمة
ص: درى **ش:** بمعنى علم واكثر ما تستعمل معداة بالباء كقوله [illegible] فان دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد
بنفسها والى ثان بالباء كقوله تعالى ولا ادراكم به فان كانت بمعنى ختل تعدت الى واحد يقال دريت الصيد اذا
استخفيت له ليصيده **ص:** وجعل **ش:** اي الاعتقادية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت
بمعنى صير فلثاني وان كانت بمعنى وجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور او بمعنى اوجب كقولك جعلت للعامل
كذا او بمعنى القى كقولهم جعلت المتاع بعضه على بعض تعدت الى واحد وان كانت للشروع في الفعل فقد تقدم
في افعال المقاربة **ص:** وهب **ش:** بمعنى ظن ولا تستعمل الا بصيغة الامر كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني
امرأ هالكا **ص:** تعلم **ش:** بمعنى اعلم ولا تستعمل الا بصيغة الامر مثل هب فان كانت امرا من تعلمت الحساب
وغيره تعدت الى واحد ونصر قد تم انتقل الى القسم الثاني وهو ما دل على تصيير فقال **ص:** والتي كصير ايضا بها انصب
مبتدا وخبرا **ش:** اي والافعال التي مثل صير وهو ما دل على تحويل كصير واحال ورد وجعل وترك واتخذ وتخذ ووهب
وحكى ابن الاعرابي وهبني الله فداك اي جعلني ولا تستعمل الا بصيغة الماضي ثم قال **ص:** وخص بالتعليق والالغاء
ما من قبل هب **ش:** تختص القلبية المتصرفة بالالغاء والتعليق ولا حظ لهب وتعلم في ذلك لعدم تصرفهما ولا في افعال التصيير
لانها ليست قلبية ولذلك قال ما من قبل هب وهي احد عشر فعلا والالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع والتعليق
ترك العمل لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جائز والتعليق لازم والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغى **تنبيه** في
اختصاص هذه الافعال القلبية بالالغاء فلا اشكال فيه واما التعليق فيشاركها فيه مع الاستفهام غيرها

من افعال القلوب

من افعال القلوب نحو عرف وظن وتعلم ويخرج لها سأل او ابصر وما بمعناهما من قوله ص والامر هب قد الزما كذا تعلم
ش يعني انهما لزما صيغة الامر فلا تستعمل لهما ماض ولا مضارع لعدم تصرفهما وقوله ص ولغير الماض من
سواهما اجعل كل ما له زكن ش يعني ان غير الماضي من المضارع والامر من سوى هب وتعلم يعمل عمل الماضي
فينصب المفعولين ويجوز فيه الالغاء والتعليق والالغاء ليس بواجب بل هو جائز ولما كان جواز الالغاء مشروطا بتوسط
العامل وتأخره قال ص وجوز الالغاء لا في الابتدا ش ويشمل ثلاث صور الاولى ان يتأخر عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت
فهذه يجوز فيه الالغاء والاعمال والالغاء ارجح . الثانية ان يتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم وهذه
يجوز فيها الامران على السواء وقيل الاعمال ارجح . الثالثة ان يتقدم على المفعولين ولم يبتدأ به بل تقدم عليه شيء
نحو متى ظننت زيد قائم وهذه يجوز فيها الامران والاعمال ارجح خلافا لمن منع الالغاء فان تقدم الفعل على المفعو
لين ولم يتقدمه شيء فمذهب البصريين انه يمتنع الالغاء وهو مفهوم من قوله لا في الابتدا واجاز ذلك الكو
فيون والاخفش الى جوازه ولكن الاعمال عندهم ارجح وقد اجازه في التسهيل بقبح وقال في شرحه حكى سيبويه الغاء
المتقدم نحو ظننت زيد قائم وتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو متى ظننت زيد قائم وفي حكمه الالغاء في نحو
زيد ظننت قائم وقوله ص والتزم ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما ش يعني انه اذا ورد ما يو
هم الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قائم وجب عند من يمنع الغاءه تأويله على احد وجهين الاول ان يقدر ضمير
الشان فيكون هو المفعول الاول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يجوز الفعل باقيا على عمله والثاني ان يقدر لام
الابتداء المعلقة ويكون التقدير ظننت لزيد قائم والفعل على هذا معلق به وعلى هذا حمل سيبويه قوله . وما اخال لدينا
منك تنويل . ومن اجاز الالغاء المتقدم لم يحتج الى تأويل لكن قال في التسهيل وتقدير ضمير
الشان او اللام المعلقة في نحو ظننت زيد قائم اولى من الالغاء وحمل ما اوهم ذلك على احد التأويلين ايضا كقوله
اني رأيت ملاك الشيمة الادب . ثم انتقل الى التعليق فقال ص والتزم التعليق قبل نفي ما ش يعلم من قوله و
التزم التعليق انه لازم بخلاف الالغاء ثم ذكر المعلقات وهي ستة ما النافية كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون
وان اختها كقوله وتظنون ان لبثتم الا قليلا ولا النافية ذكرها النحاس ومثلها ابن السراج احسب
لا يقوم زيد ولا يعرفها المغاربة في المعلقات ولام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه على الظاهر ولام القسم
نحو ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنية لا تطيش سهامها ولم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف
نحو قوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وبالاسم ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى والمضاف الى اسم الاستفهام
مثله في ذلك نحو علمت غلام ايهم عندك واعلم ان الجملة بعد المعلق في موضع نصب لانه عامل في المعنى فان قلت
فما معنى تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو قلت هذا الكلام صورته صورة الاستفهام
وليس المراد به الاستفهام لانه يستحيل الاستفهام عما اخبر انه علمه وانما المعنى علمت الذي هو عندك
من هذين الرجلين قال سيبويه ما نصه كما انك اذا قلت قد علمت ازيد ثم ام عمرو اردت ان تخبر انك علمت ايهما
ثم وحكى الشلوبين عن بعض المتأخرين ان هذا الكلام على حذف مضاف وان المراد علمت جواب هذا الكلام وكان
يعتني به وذكر في بعض الكتب واعلم ان كلام العرب ثلاثة اقسام الاول مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر والثاني

وهو الخبر على اللغة التي هو بها مستعمل

غلبة اللفظ للمعنى نحو ظننت أن تقوم أجمعوا على جوازه ومنع الأكثر ظننت قياما والمعنى واحد لأن الاستعمال دل على المسند
والمسند إليه بخلاف قياما. والثالث غلبة المعنى على اللفظ وهو مسألتنا غلب فيها جانب المعنى وإن كان اللفظ
استعمالها ومثله ص لعلم عرفان وظن تهمة: تعدية لواحد ملتزمة ش الأصل في علم تعلقها بالنسبة
الخبرية وهي الحكم لتعديها إلى مفعولين وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتتعدى إلى واحد كقوله تعالى والله أخرجكم من بطون
أمهاتكم لا تعلمون شيئا وأما ظن وإن كانت للترجيح وقوع الخبر فهي المتعدية إلى اثنين وكذلك إن استعملت بمعنى علم
وإن كانت للتهمة تعدت إلى واحد كقوله ظننت زيدا على المال أي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين فإن قلت
قد زعم على أن هذه إذا كانت من العلمية ولم ينبه على ذلك قلت قد خرجه بقوله في أول الباب انصب بفعل القلب
وبقوله هنا لعلم عرفان فإن مصدرهما علمه لا علم فإن قلت كان ينبغي أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن فإن
غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما قلت اكتفى بتقييدهما وأيضا فقد خرج من قوله انصب بفعل القلب نحو رأى بمعنى
أبصر وأصاب الرئة وحسب بمعنى صار أحسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبي ومثله ص ولرأى الرؤيا انم ما
لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى ش الرؤيا مصدر رأى الحلمية فيشير الفعل بإضافته إلى مصدره يعني أن رأى الحلمية
يتعدى إلى مفعولين كما تعدت علم لأنها إدراك بالحس الباطن مثلها ومنه إني أراني أعصر خمرا خلافا لمن منع تعديها
إلى اثنين وجعل ثاني المنصوبين حالا ورده وقوعه معرفة في قوله أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا:
وإنما فرع على قوله طالب مفعولين لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية ويقال نميت الرجل إلى أبيه تنمية
أي نسبته وانتمى انتسب قيل وليس قوله رأى الرؤيا بنص على المراد لأن الرؤيا تستعمل مصدر الرأي مطلقا حلمية
كانت أو بصرية والأكثر المشهور استعمالها مصدر الحلمية ص ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول ش
الحذف ضربان اختصار واقتصار فالاختصار حذف لدليل والاقتصار حذف لغير دليل فأما حذف مفعولي هذا الباب أو حذف
أحدهما اختصارا فهو جائز ومن حذفهما اختصارا قول الكميت بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا علي و
تحسب، ومن حذف الأول اختصارا قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
ومن حذف الثاني اختصارا قول عنترة: ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم: أي فلا تظني غيره واقعا
مني ومنع ابن ملكون حذف أحدهما اختصارا وليس بصحيح وأما حذف أحدهما اقتصارا فلا يجوز لأن أصلهما مبتدأ
وخبر واختلف في حذفهما معا اقتصارا على مذاهب المنع والجواز وبه قال الأكثر والجواز في ظننت وما في معناها والمنع في
علمت وما في معناها وهو مذهب الأعلم والجواز وجرت بأبين كقولهم من يسمع يخل وقوله [illegible] بأن الحذف قرينة تحصل
بسببها الفائدة لجواز الاقتصار على الظن إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا من علم ما وهذا اختيار المصنف في غير هذا
الكتب ونسبه إلى سيبويه والمحققين [illegible] كلامه كابن خروف وابن طاهر والشلوبين وظاهر كلامه هنا اختيار
المنع ص وكتظن اجعل تقول إن ولي مستفهما به ولم ينفصل ش اعلم أن القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد
ومفعوله إما مفرد وهو نوعان إما مؤد معنى جملة نحو قلت شعرا ومراد به مجرد اللفظ نحو يقال له إبراهيم
أي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مستحق الفاعل لنصب إبراهيم خلافا لمن منع هذا النوع ومعنى إجازه ابن خروف
وصاحب الكشاف وإما جملة فيحكى بها وتكون في موضع مفعوله وقد يجري مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر

مفعولين

أي الفعل والفاعل

وهو نشو الشقة

أي غرضه

أي تكون الحلمية مثل العلمية [illegible] فتنصبهما بالنصب خبرية [illegible] وفي الكلام تقديم وتأخير وعبارة [illegible]

وحذف المفعول الثاني ونصبوا [illegible]

أي يظن الشيء [illegible] وافقا

أي جميع أفعال هذا الباب

مفعولين بشروط اربعة عند اكثر العرب الاول ان يكون بلفظ المضارع والثاني ان يكون مسندا الى المخاطب والثا
لث ان يكون بعد استفهام والرابع ان لا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة اشياء بينها بقوله ص بغير ظرف
او كظرف او عمل ش والظرف نحو اعندك تقول زيدا مقيما وشبه الظرف وهو المجرور نحو افي الدار تقول عمرا جالسا
والعمل هو المفعول به ويعني احد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر ولهذا قال ص
وان ببعض ذي فصلت يحتمل ش وان فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية فان قلت لم ينص على الشرطين
الاولين قلت نبه عليهما بالمثال وزاد السهيلي شرطا اخر وهو الا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو
منطلق فتتعين الحكاية وزاد في التسهيل ان يكون حاضرا وفي شرحه ان يكون مقصودا به الحال ولم يشترط هذه
غيره وفيه نظر فان قلت اعمال الاقوال عمل الظن بالشروط المذكورة واجب ام جائز قلت فيه خلا
ف والظاهر انه مضمن معنى الظن ثم قال ص واجري القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشفقا ش لغة
بني سليم اجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا اي بلا شرط من الشروط المذكورة حكاها سيبويه فيقولو
ن قلت زيدا منطلقا وقل ذا مشفقا اعلم وارى ص الى ثلاثة رأوا وعلموا عدوا اذ صارا اروا واعلما ش
اذا دخلت همزة النقل على علم ورأى المتعديين الى مفعولين صارا يتعديان الى ثلاثة الاول منها
الذي كان فاعلا قبل النقل والثاني والثالث هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول اعلمت زيدا عمرا فاضلا
وأريت زيدا عمرا فاضلا ص وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا ش يعني للمفعول الثا
ني والثالث ما لمفعولي علمت من جواز حذفهما او حذف احدهما اختصارا وحذفهما معا اقتصارا وغير ذلك
كالالغاء والتعليق خلافا لمن منع الالغاء والتعليق ومن اجازهما ان يبنى الفعل للمفعول لان بني للفاعل والع
فيدل على الجواز قول من يوثق بعربيته البركة اعلمنا الله مع الاكابر وقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد فعلق وهو بمعنى العلم واما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصا
را واقتصارا ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه والصحيح الجواز ص وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به تو
صلا ش يعني لو تعديا لواحد بلا همز فلاثنين بعدها ش فقد تقدم في الباب السابق ان علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ابصر يتعديان
لواحد فاذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها الى اثنين نحو اعلمت زيدا عمرا واريت زيدا الهلا
ل وذكر بعض النحويين انه لا يجوز نقل علم المتعدية الى اثنين الا بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها كما انه لم
يجز نقل علم المتعدية الى اثنين الا بالهمزة وكلام المصنف انه نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة فان لم
يثبت سماعا فهو بضرب من القياس فان قلت ظاهر مذهب سيبويه ان النقل بالهمزة قياس في اللازم
سماع في المتعدي وهو الصحيح قلت ظاهر كلام المصنف في شرح التسهيل انه قياس في المتعدي الى واحد
ايضا ومثل في ذلك بابه نقل الفعل ويلزمه ان يقال ضربت زيدا عمرا وهذا مذهب طائفة من النحويين ومذهب الاخفش
ان النقل بالهمزة قياس مطلقا في اللازم والمتعدي لواحد والمتعدي الى اثنين من غير باب اعطى ومذهب
قوم انه سماع مطلقا فهذه اربعة وذكر الجرجاني وابن معطي تعدي علم الى ثلاثة بالتضعيف فعدها من افعال
هذا الباب علم والصحيح ان النقل بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدي وهو ظاهر مذهب سيبويه ص

قوله جار وما والحكاية جار
فيه وان قلت اذا اعمل القول
عمل الظن فهل هو باق على
معناه او صار بمعنى الظن
قلت اصل

أي المفعول الثاني وهو
انكم بلام الابتداء وهي
الداخلة على في
خلق جديد علم

أي قياسا مع المعنى على التضعيف

مذاهب

والثاني منهما كثاني اثني كسا :: فهو به في كل حكم ذو ائتسا ش يعني ان الثاني من مفعولي ارى واعلم المتعدي
ين الى اثنين بهمزة النقل مثل ثاني مفعولي كسا وبابه وهو كل فعل متعد الى مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر في
الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء كما في باب كسا واعلم ان ليس ثانيهما كثاني مفعولي كسا في كل حكم
بل يستثنى من ذلك التعليق فان تعليق اعلم وارى المذكورين عن الثاني جائز لان اعلم قلبية وارى بصرية وهي ملحقة
بالقلبية في ذلك ومن تعليق ارى عن الثاني قوله تعالى رب ارني كيف تحي الموتى ص وكارى السابق نبا اخبرا
حدث انبأ كذاك خبرا ش جملة ما ذكر من الافعال المتعدية الى ثلاثة سبعة اعلم وارى ونبأ وانبأ وخبر واخبر وحدث
فاما تعدي اعلم وارى الى ثلاثة فمجمع عليه والحق سيبويه بهما نبأ وزاد الاخفش أظن وأحسب وأزعم وأو
جد وسنوه القياس والحق بعضهم ارى الحلمية سماعا كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ومن منع
نقلها قبل النقل الى اثنين جعل الثالث حالا والحق الحريري وابن معطي علم وقد تقدم ومما اغفل ذكره من افعال
هذا الباب وهو منها أُرى مبنيا للمفعول وهو مضارع أُريت بمعنى ظننت ولم يستعمل ظننت وذكر في شرح
التسهيل ان أُرى هذا لا ماضي له ولا فرع له غيره

الفاعل

ص هو الاسم المسند اليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول او جار مجراه :: فالاسم جنس يشمل الصريح وا
لمؤول والمسند اليه فعل مخرج لما لم يسند اليه كالمفعول والمسند اليه غير الفعل نحو زيد اخوك وتام مخرج للفعل الناقص نحو كان واخوا
تها فلا يسمى مرفوعها فاعلا حقيقة وقد سماه سيبويه فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع :: ومقدم مخر
ج نحو ضرب ويضرب مما هو على صيغة فعل ويفعل فان مرفوعهما نائب عن الفاعل ويسمى فاعلا في اصطلاح المصنف
وقد ضعف الزمخشري الى تسميته مفعولا بعد ان جعله مفعولا فاعلا والجار :: مجرى الفعل هو الصفا
ت والمصادر والظروف والمجرورات بشروطها وقد اشار الى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما قوله ص
الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى ش وكأنه قال الفاعل ما كان كزيد من قولك اتى زيد
في كونه اسما اسند اليه فعل مقدم غير مصوغ للمفعول او كان كوجهه من قولك منيرا وجهه في كونه
اسما اسند اليه وصف مقدم جار مجرى الفعل المذكور :: واما قوله نعم الفتى فانه متمم للبيت كمل به
البيت والاول يغني عنه ص وبعد فعل فاعل فان ظهر :: فهو والا فضمير استتر ش مرتبة الفاعل ان يكون
بعد فعله لكونه كالجزء منه فان ظهر المسند اليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو قام زيد وقمت وان لم يظهر
بعده بل قبله نحو زيد قام او لم يظهر قبله ولا بعده نحو قم فهو ضمير مستتر لان الفعل لا يخلو من الفاعل ولا يتأخر
عنه فان قلت ليس قوله بعد فعل فاعل على اطلاقه فان بعض الافعال لم يرفع فاعلا فليس بعده فاعل وهي
الافعال الزائدة نحو كان الزائدة خلافا لمن قال ان فيها ضمير المصدر والمستعمل استعمال الحروف نحو قلما
المراد بها النفي في الا تتصرف والمؤكد نحو قام قام زيد في احد الاوجه والمبني للمفعول نحو ضرب زيد قلت
المراد بقوله بعد فعل فاعل ان الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله فلا يلزم ما ذكرته فان قلت لا بد في الشرط والجزا
ء من مغايرته ولم يغاير الجزاء في البيت لما في الشرط لان المعنى وان ظهر الفاعل فهو الفاعل قلت المراد
بقوله ظهر الفاعل في المعنى وخبر هو الفاعل في الاصطلاح فتغايرا والمعنى فان ظهر بعد الفعل ما هو له في المعنى

فهو الفاعل

فهو الفاعل في الاصطلاح فان قلت وقوله والا فضمير استتر ليس بجيد لان الفاعل قد يكون ضميرا بارزا نحو فعلت
قلت الضمير البارز تشمله قوله فان ظهر فهو والمراد بالظاهر هنا الملفوظ به لا مقابل الضمير فان قلت مقتضى
قوله والا فضمير استتر ان الفاعل اما ظاهر واما ضمير مستتر وبقيت حالة اخرى وهو ان يكون محذوفا في باب النيابة
وباب المصدر وباب التعجب قلت قد ذكر حكمه في باب النيابة وباب التعجب واما المصدر فلا حرج هنا لانه انما تكلم
على فاعل الفعل على ان في التعجب والمصدر خلافا وقد ذهب الكسائي الى جواز حذف الفاعل مطلقا ص وجرد الفعل اذا ما
اسند لاثنين او جمع كفاز الشهدا ش اي اذا اسند الفعل الى فاعل ظاهر مثنى او مجموع جرد في اللغة المشهورة
من علامة التثنية والجمع فتقول فاز الشهداء وفاز الشهيدان فان قلت الاولى في قوله لاثنين او جمع وانما يعني من
الظاهر قلت فيدل له تمثيله وايضا فقوله في البيت الذي يليه والفعل للظاهر بعد مسند يفيد ان المسألة واحدة
قد فان قلت لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع لان المسند الى المفرد مجرد ايضا قلت لم تختلف العرب في فعل المفرد
وانما اختلفوا في الاثنين والجمع فنبه على موضع الخلاف ثم اشار الى اللغة الاخرى بقوله ص وقد يقال سعدا وسعدوا
والفعل للظاهر بعد مسند ش هذه اللغة تنسبها النحويون الى اكلوني البراغيث وحمل المصنف عليها قوله عليه
السلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقال الصقلي البيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل
على كثرة اللغة هذه ووجود نظائر وذكر اثارا في ثبتها قوله عليه السلام يتعاقبون الخ اخرجه مالك في الموطأ ثم قال لكن
ابو في حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال فيه ان لله ملائكة
يتعاقبون فيكم انتهى وحكى بعض النحويين انها لغة طيء وحكى بعضهم انها من لغة ازد شنوءة ثم قال ويفعل فواعل اكثر
ها ص ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا ش يعني ان الفاعل قد يحذف رافعه وحذفه على قسمين
جائز نحو زيد في جواب من قرا وهذا المثال يحتمل ان يكون زيد فيه مبتدأ محذوف الخبر اي زيد القارئ وهو الاظهر لان
الاولى مطابقة الجواب للسؤال ولا يحسن ان يقال لمثل زيد في جواب هل قرا احد وواجب نحو وان احد من المشركين استجارك
اي وان استجارك ولم يتعرض المصنف فعبر عن الحذف بالاضمار وفهم من كلامه ان الرافع للفاعل هو المسند اعني
الفعل وما جرى مجراه وهذا اصح الاقوال ص وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى كابت هند الاذى ش اي الفعل
الماضي الى مؤنث ولو بتاويل لحقته تاء ساكنة تدل على تانيث فاعله وكلامها على ضربين جائز وواجب وقد بين الثاني
بقوله ص وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر ش يعني ان هذه التاء لا تلزم من الفعل الا في حالتين الاول ان يسند
الى مضمر متصل سواء كان حقيقي التانيث نحو هند قامت او مجازيه نحو الشمس طلعت وان كان منفصلا نحو
ما قام الا انت ضعف اثبات التاء الثاني ان يسند الى ظاهر حقيقي التانيث متصل غير جمع ولا جنس نحو قامت
هند وقامت الهندان فان كان مجازي التانيث نحو طلعت الشمس او منفصلا نحو قامت اليوم هند او جنسا نحو
نعمت المرأة هند او جمعا نحو قامت الهنود لم تلزم التاء وقد فهم القيد الاول وهو ان يكون حقيقي التانيث من
قوله او مفهم ذات حر والحر فرج المرأة ونبه على القيد الثاني اعني الاتصال بقوله ص وقد يبيح الفصل ترك التاء في
نحو اتى القاضي بنت الواقف ش ولكن يختار اثبات التاء في الفصل بغير الا فقولك اتت القاضي بنت الواقف احسن
من اتى فان كان الفصل بالا فبالعكس وقد نبه عليه بقوله ص والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكا الا فتاة ابن العلا ش

فصار كالاثبات اجود من فصار كانت وبعضهم لا يجيز تانيثها مع الفصل الا في الضرورة والصحيح جوازه في النثر على قلة
ومنه قراءة ... والجحدري فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ذكرها ابو الفتح ثم نبه على ... انه قد ورد
الحذف في الحقيقي المنفصل ومع ضمير المجاز بقوله ص والحذف قد ياتي بلا فصل ومع :: ضمير ذي المجاز في شعر وقع :: ش اما
الحذف مع الحقيقي المنفصل فنحو ما حكى سيبويه وحكي قال فلانة يذكر المصنف انها لغة وقال بعضهم هو شاذ لا يجوز الا
حيث سمع واما الحذف مع ضمير ذي المجاز فقد ورد في الشعر كقوله :: فلا مزنة ودقت ودقها :: ولا ارض ابقل ابقالها
وكقوله ان السماحة والمروءة ضمنا :: قبرا بمرو على الطريق الواضح :: وقوله فان الحوادث اودى بها :: وهي من ضر
ابر الشعر خلافا لابن كيسان في القياس عليها :: ثم اشار الى القسم الثالث اعني كونه غير جمع سالم بقوله ص والتا
لتاء مع جمع سوى السالم من :: مذكر كالتاء مع احدى اللبن ش يعني ان حكم التاء مع المسند الى جمع غير المذكر
السالم حكمها مع المجازي في التانيث كاحدى اللبن وهي لبنة فيجوز اثباتها وحذفها فعلى هذا تقول قامت
الرجال وقام الهندات وقامت الهندات لان قوله سوى السالم من مذكر يشمل الجمع السالم من المونث والمكسر من
المذكر والمونث والتذكير على تاويله بالجمع والتانيث على تاويله بالجماعة وما ذكره في جمع التكسير متفق عليه
واما المونث السالم فاما ان يكون واحده مذكرا كالطلحات او مغيرا وهو بنات فحكمه حكم ... في جواز الامرين حكم التكسير
واما ان يكون غير ذلك كالهندات فحكمه حكم واحده فلا يقال قام الهندات الا من يقول قال فلانة هذا هو الصحيح واليه
ذهب في التسهيل واجاز الكوفيون قام الهندات كجمع التكسير واختاره ابو علي واحتجوا بقوله تعالى اذا جاءكم
المومنات واجيب بان حذفها في الاية للفصل وكلامه هنا موافق لمذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين واما
جمع المذكر السالم فلا يجوز الحاق التاء معه الا في بنين ولو لم يستثنه خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة
ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم الجمع المكسر لتغيير واحده واعلم ان اسم الجمع كالجمع المكسر :: ثم نبه على القسم
الرابع اعني كونه غير مقصود به الجنس بقوله ص والحذف في نعم الفتاة استحسنوا :: لان قصد الجنس فيه بين ش
يعني استحسنوا الحذف في نعم وبيس فيقول نعم الفتاة من لا يقول قال فلانة لان المقصود به جنس الفتيات والتاء فيه
جنسية خلافا لمن زعم انها عهدية ولا يعني ان الحذف من الاثبات بل حسن هو والاثبات احسن منه ص والاصل

احسن

في الفاعل ان يتصلا :: والاصل في المفعول ان ينفصلا ش يعني ان الاصل في الفاعل ان يتصل بفعله لانه كالجزء منه
والاصل في المفعول ان ينفصل عنه بالفاعل نحو ضرب زيد عمرا ص وقد يجاء بخلاف الاصل ش اي بتقديم المفعول على الفاعل
نحو ضرب زيدا عمرو ونبه بتقديمه على الفاعل على انه اقسام جائز كما مثل وواجب وممتنع وقد نبه عليهما بقوله
ص وقد يجي المفعول قبل الفعل ش وهو على ثلاثة اقسام جائز نحو قوله تعالى فريقا هدى وواجب نحو من اكرمت لان اسم
الاستفهام له صدر الكلام وممتنع ويمتنع ما اوجب تاخيره او توسطه ص واخر المفعول ان لبس حذر :: او اضمر
الفاعل غير منحصر ش يجب تاخير المفعول في ثلاث مسائل الاولى اذا خيف التباسه بالفاعل لخفاء الاعراب فيهما
ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى فيتعين كون الاول فاعلا كذا قال ابن السراج ونازعه في ذلك بعض المتاخرين ... عليه
في ذلك ابن الحاج على في نقده على ابن عصفور وقال لا يوجد في كتاب سيبويه به شيء من هذه الاغراض الواهية ولا يبعد
ان يقصد ما حصر ضرب احدهما من غير تبيين فياتي باللفظ المحتمل ولا يمتنع ان يتكلم به لغة ويتاخر البيان الى وقت

الحاجة

تعويض المشار اليه بالبدا مع الظاهر

والضمير معناه يعود

الحاجة فقد يمكن او يقال ان الاجلا فينبغي ان يبقيا مع الظاهر من تقديم ضمير الفاعل لاكن ليس هذا قطعا على منعه قال الزجا
ج في معانيه في قوله سبحانه فما زالت تلك دعواهم يجوز ان تكون تلك في موضع رفع على اسم زالت وفي موضع نصب
على خبر زالت ولا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين انتهى مختصرا وبعضه بالمعنى ولا يلزم من اجازة الزجاج للوجهين
في الاية جواز مثله في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وقد تقدم واحتج
فلو زال الالتباس بقرينة معنوية نحو ولدت هذه هذه يشير بالاولى الى الصغرى او بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعد
ى جاز التقديم الثانية ان يكون الفاعل ضميرا غير محصور نحو اكرمت زيدا فلو كان محصورا وجب تاخيره نحو ما ضرب
زيدا الا انا الثالثة ان يحصر المفعول بالا او بانما نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا ويجب تقديم المفعو
ل على الفاعل لثلاثة اسباب الاول ان يحصر الفاعل بالا او بانما نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو الثا
ني ان يكون ضميرا متصلا والفاعل ظاهر نحو اكرمني زيد الثالث ان يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو ضرب زيدا
غلامه عند الاكثرين وقد نبه المصنف على وجوب تاخير ما حصر فاعلا كان او مفعولا بقوله م وما بالا او بانما انحصر اخر

أو بإنما

وقد يسبق ان قصد ظهر ش اما المحصور بانما فلا خلاف في وجوب تاخيره واما المحصور بالا فنقل المصنف انه يجب تاخير
ه خلافا للكسائي فانه اجاز تقديمه فاعلا كان او مفعولا ووافقه ابن الانباري على جواز تقديم المفعول دون الفاعل
والحاصل ثلاثة مذاهب الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور والتفصيل وهو مذهب
ابن الانباري ونقل غيره ان مذهب البصريين والكسائي اجازة تقديم المفعول المحصور بالا وكلام المصنف هنا يقتضي
موافقة مذهب الكسائي لقوله وقد يسبق ان قصد ظهر واحترز بقوله ان قصد ظهر من المحصور بانما فانه لا يظهر قصد
الحصر معها الا بالتاخير ولم ينبه على ثاني اسباب تقديم المفعول وهو مستفاد من قوله او اضمر الفاعل غير منحصر
لان العلة واحدة وهي ان لا ينفصل ما يجوز مع امكان الاتصال في غير المواضع المستثناة ثم قال م وشاع نحو خاف
ربه عمر ش اي كثر تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل عليه لان الفاعل في نية التقديم نحو خاف ربه عمر ثم
قال م وشذ نحو زان نوره الشجر ش اي شذ تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود ا
لضمير على متاخر لفظا ورتبة قال المصنف والنحويون الا ابا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه واستدل
على ذلك بالسماع وانشد ستة ابيات وانشد غيره ابياتا اخر وحكم بجوازه وجماعة من القياس وقد اجازه قبله

المصنف

وقبل ابي الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتاول المانعون بعض الابيات بما هو خلاف ظاهرها ومنع اجاز
بعضهم في الشعر دون النثر وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر والله اعلم

النائب عن الفاعل

م ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نائل ش قد يحذف الفاعل لغرض من الاغراض
لفظي كالايجاز والتقصير والتوافق والتقارب او معنوي كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه
او عليه وينوب عنه حينئذ احد خمسة اشياء مفعول به ومصدر وظرف زمان او مكان ومجرور خلافا لمن منع اقامة
المجرور ولا ينوب عن الفاعل خبر كان ولا تمييز ولا شبيه بالمفعول خلافا لمن اجاز ذلك وما قام مقام الفاعل فله في جميع
احكامه كالرفع ووجوب التاخير وامتناع الحذف وتنزيله منزلة الجزء والاغناء عن الخبر في نحو امضروب العبدان وانما
تلحق التانيث بفعله ان كان مؤنثا الا ان نيابته ما ذكر عن الفاعل مشروطة بتغيير الفعل عن صيغته الاصلية

الاصلية الى صيغة اخرى فنبه على ذلك وقد اشار الى كيفية التغيير بقوله ص واول الفعل اضمم ش يعني ما كان
ماضيا او مضارعا فان قلت منه ما يكسر اوله نحو قيل في الفصحى وبيع في لغة قلت لم يكسر الا بعد نقل ضمه
كما سيأتي في الاصل قول وبيع ص والمتصل بالاخر اكسره في مضي كوصل ش المتصل بالاخر هو الحرف الذي قبله كالصاد
في من وصل فان قلت فنحو قيل وبيع لم يكسر ما قبل اخره قلت بل كسر تقديرا كما سبق في ضم اوله ص واجعله من
مضارع منفتحا ش اي واجعل المتصل بالاخر منفتحا لفظا او تقديرا كما سبق ثم مثله بقوله ص كينتحي المقول فيه
ينتحى ش المقول فيه صفة للفظ ينتحي اي كينتحي الذي يقال فيه اذا بني للمفعول ينتحى بضم اوله وبفتح ما قبل
اخره وبهذا ان الفعل ان غير ضم اول الفعل وكسر ما قبل اخره في الماضي او فتحه في المضارع مطرد في كل فعل
مبني لما لم يسم فاعله وقد يضاف اليهما في بعض الافعال عمل اخر وقد نبه على ذلك بقوله ص والثاني التالي تا المطا
وعة كالاول اجعله بلا منازعة ش اي اجعل الحرف الثاني الذي يتلو تاء المطاوعة كالاول فتضمه كما تضم الاول
نحو تعلم فتقول تُعُلّم بضم اوله وثانيه وكذلك كل فعل اوله تاء مزيدة معتادة وان كانت لغير مطاوعة نحو تجبر وتكبر وتوانى
وتحكم فان قلت فتعبير المصنف بالمطاوعة ليس بجيد قلت هو كذلك والعذر له ان التاء فيما ذكرناه من الافعال شبيهة
بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها فان قلت في التسهيل ومع ثانيه ان كان ماضيا مزيدا في اوله تاء مزيدة عبارة صحيحة
لشمولها قلت لا لكنها اشملت غير المقصود كالتاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها مزيدة وهو لا يضم
ثانيه لكنها تاء زيادة لكنها غير معتادة فالاولى ان يقال من فعل في اوله تاء معتادة ص وثالث الذي بهمز الوصل الاول
اجعله كاستحلى ش اي ان الماضي اوله همزة وصل ضم اوله وثالثه فتقول في استحلى استحلي ونحو لها واحج فان
قلت ليس في كلامه ما على اطلاقه فان الاوجه في اختار وانقاد ان يقال اختير وانقيد ومثله كثير قلت الجواب عنه كالجواب
عن الكسر في قيل ونحوه تقدما ص واكسر او اشمم فاثلاثي اعل عينا وضم جاكبوع فاحتمل ش اي ان الماضي الثلاثي
معتل العين معلها نحو قال وباع وقد بناؤه للمفعول فعل به نحو مما يقتضيه القياس فيضم اوله ويكسر ما قبل
اخره فيقال قول وبيع الا ان العرب قصدوا تخفيفه فنقل الكسرة على حرف العلة فمنهم من حذف ضمة الفاء ونقل كسرة
العين الى مكانها فسلمت الياء من بيع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة فجاء اللفظ قيل وبيع فبقي في واو
الياء عملا وفي ذوات الواو ثلاثة وهذه افصح اللغات ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة الا انه
يشم الفاء للضم ومعنى الاشمام هنا شوب الكسرة شيئا من ضمة وهذا قيل ينبغي ان يسمى روما قلت
وقد عبر عنه بعض القراء بالروم فان قلت ما كيفية اللفظ بهذا الاشمام قلت ظاهر كلام كثير من النحويين
والقراء انه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع
والاقرب ما حرره بعض المتاخرين فقال كيفية اللفظ ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا
لا شيوعا وجزء الضمة مقدم وهو الاقل ويليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء وهذه اللغة تسمى
لغة الاشمام وهي فصيحة تلي لغة الكسر في الفصاحة ومنهم من حذف كسر العين انما منها استثقالا وابقى
الفاء على ضمها فتسلم الواو في قول وتقلب الياء واوا في بيع لانضمام ما قبلها وهذه اضعف اللغات
وعليها قول الراجز ليت شبابا بوع فاشتريت تنبيه انما قال اعل دون اعتل ليخرج ما عينه حرف علة

لم يعل

34

ولم يعل نحو عَوِرَ في المكان وصِيدَ فيه فإن حكمهما حكم الصحيح ص وإن بشكل خيف لبس يجتنب ش أي إذا خيف
التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل وهو ضم الفاء أو كسرها وجب اجتنابه تخليا إلى الشكل الذي
يسببه وقع اللبس فتقول في بيع العبد بعت يا عبد بإخلاص الضم أو بالإشمام وفي عقوت عقت بالزيد بإخلاص الكسرة
أو بالإشمام إذ لو أخلصت الكسرة في بعت والضم في عقت لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل وما ذكره من
اجتناب الشكل الملبس لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه الأوجه الثلاثة مطلقا ويؤيده ما حكاه في الارتشاف
عن ... بني فلان غنتنا ما شئنا لأنه يقال غنث القوم ص وما لباع قد يرى لنحو حب ش يعني أن الثلاثي المضعف
المبني للمفعول يجوز في فائه ما يجوز في فاء باع من إخلاص الكسر والضم والإشمام نحو حب ورد وقرئ في هذه بضاعتنا البنا
بالكسر والأفصح في المضاعف الضم وقال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح جوازه فإن قلت هل يعرض في المضعف من
الالتباس ما يعرض في نحو قيل وبيع قلت لا لأن المضاعف إذا بني للفاعل فتحت فاؤه إلا فيما كان على فعُل إذ انقلبت
ضمة عينه إلى الفاء نحو حب فيعرض اللبس بإخلاص الضم وقياس من علل لأن الإلباس يقول حب بالكسر أو بالإشمام
ص وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي ش يعني أن ما اعتلت عينه من الفعل الماضي الموزون
بافتعل نحو اختار أو بانفعل نحو انقاد يفعل بثالثه وهو الذي تليه العين ما يفعل بفاء باع من الكسر والضم والإشمام
فيقال اختير واختور وبالإشمام ومن كسر الثالث كسر الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة ومن أشم أشمها
واعلم أن ما لم تعل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق في الثلاثي نحو اعتور ولما فرغ من بيان الكيفية شرع في
الأشياء التي تنوب عن الفاعل فقال ص وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بنيابة حري ش أشار بقوله وقابل إلى
أن من الظرف والمصدر والمجرور ما لا يقبل النيابة أما الظرف فلا يقبلها إلا بشروط الأول أن يكون مختصا فلا يجوز
جلس وقت ولا جلس مكان والثاني أن يكون متصرفا فلا يجوز جلس عندك خلافا للأخفش والثالث أن يكون ملفوظا
به خلافا لابن السراج في إجازته نيابة الظرف المنوي وأما المصدر فلا يقبلها إلا بشروط الأول أن يكون متصرفا
فلا يجوز في نيابة سبحان ونحوه والثاني أن يكون مختصا أي لا للتوكيد فلا يجوز ضرب ضرب لعدم الفائدة والثالث أن يكون
ملفوظا به وهو لو دل عليه بغير العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير ... شديد للموضح ... عليه بالعامل لم ينب
خلافا لبعضهم وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشرطين الأول ألا يلزم من الحروف الجارة له وجها واحدا في الاستعمال كمذ
ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا يجوز نيابة شيء من ذلك لأنها لا تنوب في الظرف غير المصدر والثاني ألا يكون
للتعليل كاللام والباء ومن إذا دلت على التعليل وذكر له بعض النحويين وقد أجاز ذلك في قوله يغضي حياء
ويغضى من مهابته ونص ابن إياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تنوب عن الفاعل لأن الأصل الذي
ينوب عنه كذلك وكذلك المميز ... كقولك طبت من نفس فإنه لا تنوب مناب الفاعل أيضا قلت
من هذا المثال غير جار ... فإن قلت أو حرف جر يقتضي أن النائب هو حرف الجر ويكون
... كما نقل عن الفراء قلت مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع ولما كان الحرف
... للمجرور اكتفى بذكره وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معا ص ولا ينوب
بعض هذين إن وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد ش الإشارة بهذين إلى الظرف والمصدر وحرف الجر ومذهب

جواز

(رحت

جمهور البصريين انه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به ومذهب الكوفيين جواز ذلك مطلقا ونقله المصنف
عن الاخفش ونقل بعضهم عنه انه انما يجيز نيابة غير المفعول به اذا تقدم على المفعول به فالمذاهب على هذا ثلاثة
قال المصنف وبقول الكوفيين اقول اذ لا مانع من ذلك مع انه وارد عن العرب ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما
كانوا يكسبون والى هذا ونحوه الاشارة بقوله وقد يرد واذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء
قيل ولا اولوية لشيء منها وقيل المصدر اولى وقيل المجرور وقال الشيخ ابو حيان ظرف المكان ص وباتفاق قد ينوب الثاني من
باب كسا فيما التباسه امن ش التعدي الى مفعولين ثلاثة انواع باب كسى وباب ظن وباب اختار فباب كسى
كل فعل متعد بنفسه الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر وباب ظن كل فعل متعد بنفسه الى مفعولين اصلهما المبتدا
والخبر وباب اختار وكل فعل متعد الى اول بنفسه والى الآخر باسقاط حرف الجر ولا خلاف في جواز نيابة المفعول الاول
في الابواب الثلاثة واما الثاني فنقل المصنف على جواز نيابته في باب كسى بشرط امن اللبس فيقول اعطي زيدا
درهم ولا يجوز في نحو اعطي زيد عمرا الا نيابة الاول لانه يلبس وحكي عن العلوشي منع اقامة الثاني اذا كان نكرة
والاول معرفة وهو نقل غريب وسياتي الخلاف في باب ظن واما باب اختار فلم يتعرض له هنا وقال في التسهيل ولا تمنع
نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وهو مذهب الفراء ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب
بنفس الفعل ص في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر ش تقدم بيان باب ظن واما باب اعلم
فهو كل فعل متعد الى ثلاثة قال المصنف منع الاكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن واعلم والصحيح عندي جواز
نيابته ان امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا مجرورا انتهى واما الثالث من باب اعلم فلم يتعرض
له في التسهيل ولا تمنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا يقتضي جوازه ومنع نقل جوازه عن بعضهم في اعلم الا ان نحو
زيد فرسك مسرجا ونقل ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن المصنف منعه باتفاق ص وما سوى النائب
مما علقا بالرافع فالنصب له محققا ش يعني ان ما تعلق بالفعل ولم يكن نائبا عن الفاعل فهو منصوب لفظا كما
لمصدر والظرف والمفعول به او فيه او له او معه والتمييز والحال والمستثنى بشرطه او محلا ان كان مجرورا بحرف نحو
مررت بزيد فائدة ينبغي ان يقول وما سوى الفاعل او المشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاثة
مرفوعة قلت عنى بالرافع رافع النائب الا الفعل مطلقا ولم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المشبه به والله اعلم

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هاهنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل
الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب
الا ما يصلح للعمل فيما قبله ص ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل ش تقدم الكلام ان
شغل مضمر اسم سابق فعلا فقوله مضمر اسم سابق فاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر وقوله سابق صفة لاسم
وفعلا مفعول بشغل وقوله عنه عن الاسم السابق وقوله بنصب لفظه او المحل يحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد
بنصب لفظ الضمير او محله فنصب لفظه نحو زيدا ضربته ونصب محله نحو زيدا مررت به والثاني ان يكون المراد بنصب
لفظ الاسم السابق او محله وعلى هذا فالباء بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الهاء في عنه فالمعنى ان العامل ان
شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب زيدا او نصب

محله

محله نحو زيد مررت به فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل زيد فيقدر ان زيدا مررت فيكون محل المجرور نصبا فإن قلت
أي الاحتمالين الراجح قلت الأول وهو ظاهر لفظه ويوري هو لفظ التسهيل إذا انتصب لفظا أو محلا ضمير اسم سابق إلا
أنه يلزم منه تجوز في موضعين الأول قوله عنه فإنه إنما انتصب زيد من زيد مررت به لم يشتغله الضمير عن زيد فإنه فعل لازم لو
سلط عليه لم ينصبه ولكن قد يقال شغله الضمير عن زيد فيتجوز بمعنى شغله عن العمل في محله والآخر قوله ينصب لفظه
والضمير لا ينصب لفظه لأنه مبني ويلزم منه أيضا تكرار فإنه قال بعد وبعض مشغول بحرف جر أو بإضافة كوصل بحرف من كر
حرف الجر على هذا التقدير تكرار لأنه قد علم من قوله لفظا والمحل وأما الاحتمال الثاني فلا يلزم منه شيء من ذلك فيأوله
ويوري قوله في شرح الكافية إذا اشتغل اسم على فعل صالح لنصبه لفظا أو محلا قلت تجعل التفسير في الضمير بين ألا
سم السابق وهذا أوجه لظاهره ولولا ما فيه من استعمال الياء بمعنى عن في قوله عنه بنصب لفظه أو المحل عن أن الا
سم السابق بمعنى عن كثير في كلامه كما قيل نحو زيد ما أحسنه فإنه فعل لا يشتغل بضمير اسم مما
يعمل فيه ما قبله فإن قلت لا يرد لأن الضمير لم يشغله عن الاسم السابق وفعل التعجب لا يعمل فيما قبله
فهو لبعض من الباب بإجماع قلت لا يرد لأن الاسم السابق إذا نصب فالناصب له عند الجمهور
مخرج بقوله عنه م فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتما شر يعني أن الاسم السابق إذا نصب فالناصب له عند الجمهور
فعل مضمر لا يجوز إظهاره ولهذا قال حتما أي إضمارا حتما لأنه كالعوض منه فلا يجمع بينهما فإن قلت
مقتضى عبارته إيجاب نصبه وليس نصبه بواجب في كل صورة كما سيأتي قلت المراد نصبه بالمضمر حتما حيث
يصح النصب وليس المراد نصبه حتما وفي لفظه احتمال وقوله م موافق لما قد أظهرا شر يعني موافق له في المعنى واللفظ
إذا أمكن نحو زيدا ضربته والتقدير ضربت زيدا ضربته أو في المعنى دون اللفظ إن تعذر نحو زيد مررت به والتقدير جاوزت
زيدا واعلم أن الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام واجب النصب وواجب الرفع وراجح
النصب ومستو فيه الأمران وراجح الرفع وقد أشار إلى الأول بقوله ص والنصب حتما إن تلا السابق ما يختص بالفعل
كإن وحيثما شر يعني أن النصب واجب إذا ولي الاسم السابق شيئا يختص بالفعل كأدوات الشرط وأدوات
التحضيض وأدوات الاستفهام إلا الهمزة فإن النصب بعدها راجح لا واجب وقد مثل بإن نحو زيدا إن ضربته وحيثما
نحو حيثما زيدا لقيته فأكرمه ثم أشار إلى الثاني بقوله ص وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص فالرفع التزمه فيه كذا
إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبله معمولا لما بعد وجد شر يعني أن الرفع يجب للسببين أحدهما أن يقع على الاسم ما يختص
بالابتداء ومثل في الحال إذا الفجائية وليتما نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر كلمته فإذا الفجائية اسم لا يشتغل
بعدها من أهل جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه في وجوب رفعه لأنه لا يليها فعل ولا معمول فعل وإنما يليها
مبتدأ وخبر وإن المجرور حين مؤولة بمبتدأ والمنسوب لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر فعلى أن لا يلي غير في فعل
خالف كلام العرب قال في شرح التسهيل فلا يلتفت إليه ولو كان سيبويه رحمة الله عليه والتفصيل فإن كان الفعل مقرونا
بقد جاز النصب وإن لم يكن مقرونا بها وجب الرفع لأنه لا تحفظ حكمه عن العرب أبدا وأما الفعل المقرون بقد قليل وهو الصحيح
وأما ليتما فمذهب الجمهور أنه لا يليها فعل ولا معمول فعل وقد أجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها وعلى هذا لا يمتنع
النصب وحكم بعضهم مما يختص بالابتداء واو الحال نحو خرجت وزيد يضربه عمرو ولا يجوز أنصب به عمرو
والثاني أن يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول

وزيد

والموصول والموصوف والا الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء وما النافية واما لا فعلى المذاهب
في تقديم معمول ما بعدها عليها مثال ذلك زيد هل لقيته فالرفع في هذا المثال ونحوه واجب لان هل لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها لانها من ادوات الصدور وتمثيل سائرها سهل فلا نطيل بذكره وتقدير البيت كذا ان تلا الفعل شيئا لم يرد ما
قبله معمولا لما بعده وجد ثم اشار الى الثالث بقوله ص واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ش يعني
ان النصب يترجح على الرفع في ثلاثة اسباب فالاول ان يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب وهو الامر والنهي والدعاء
نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه والثاني ان يكون الاسم بعد شيء غلب ايلاؤه الفعل كالاستفهام
بالهمزة وحيثما وما ولا وان نحو ازيدا ضربته وحيث زيدا تلقاه وما زيدا لقيته والثالث ان يكون الاسم بعد عاطف
على جملة فعلية وهو المراد بقوله على معمول فعل مستقر اولا واحترز بقوله مستقر اولا من ذات الوجهين وسياتي مثال
ذلك لقيت زيدا وعمرا كلمته وانما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام
زيد واما عمرو فاكرمته ولا اثر للعاطف مع الفصل باما لانها من ادوات الصدور والكلام بعدها منقطع عما قبلها
فالرفع بعدها ارجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو اما زيدا فاكرمه تنبيهان الاول نحو المضيف في قوله على معمول
فعل وليس كل لعلى انما يعطف على الجملة الفعلية الثاني لترجيح النصب اسباب اخر لم يذكرها هنا احدها
ان يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالفعل العاطف على جملة فعلية نحو اثبت القوم حتى زيدا مررت به فحتى هنا
حرف ابتداء ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها اشبهت العاطفة فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين
رفع عمرو لزوال الشبه حتى الابتداء به بالعاطفة لانه لا تقع العاطفة الا بعد كل او بعض ذكره في شرح التسهيل
والثاني ان يجاب به استفهام بمفعول ما يليه او بمضاف اليه مفعول ما يليه مثال الاول قولك في جواب ايهم
ضربت زيدا ضربته ومثال الثاني قولك في جواب غلام ايهم ضربت غلام زيد ضربته والثالث ان يكون رفعه يوهم وصفا مخلا
كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فالنصب فيه ارجح لان الرفع يوهم ان يكون خلقناه صفة مخصصة والنصب
يرفع التوهم لان الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف فلا يكون مفسرا ناصبا لما قبلها وانما يكون صفة فيكون خبرا فيلزم عموم خلق الاشياء بقدر
وهو مذهب اهل السنة ومنع قوم الرفع ثم اشار الى الرابع بقوله ص وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم
فاعطفن مخيرا ش يعني انه اذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهي الابتدائية التي
خبرها فعل نحو زيد قام وعمرا اكرمته فيجوز الرفع مراعاة لصدرها والنصب مراعاة لعجزها ولا ترجيح لاحد
هما على الاخر لان في كل منهما مشاكلة فان قلت ينبغي ترجيح النصب لترتبه على اقرب المتشاكلين قلنا
قد رجحه بعضهم على الرفع بذلك ولا ينهض لان الرفع مترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا وقد
حكي عن العلاء تسوية ترجيح الرفع فان قلت كان ينبغي ان يقول بلا فصل كما قال في البيت السابق احترازا من نحو زيد
قام واما عمرو فاكرمته فالرفع فيه راجح ولا اثر للعاطف قلت استغنى بتقدم الاحتراز عنه فان قلت
ما المراد بقوله المعطوف قلت اراد اسم الاشتغال تسامحا في العبارة واراد جملة الاشتغال وهو صحيح
تنبيه حكم شبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف نحو زيد لقي القوم حتى عمرا مررت به وقوله فعلا مخبرا
به وحكم شبه الفعل ان وقع خبرا في هذه المسألة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرا يكرمه ثم اشار الى الخامس بقوله

ص والرفع في غير الذي مر رجح فما أبيح افعل ودع ما لم يبح ش مثاله زيد ضربته لأنه خلا من موجب النصب وموجب الرفع
ومرجح النصب ومستوي الأمرين وإنما رجح رفعه لأنه لا إضمار فيه ص وفصل مشغول بحرف جر أو بإضافة كوصل يجري ص
يعني أن الأقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل المباشر للضمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر وإضافة
فمثال ذي الرفع زيد وانتبه في وجوه النصب مثال زيد امررت به أو رأيت أخاه وقس على بقية المسائل فإن قلت كيف يجري في الحكم في جميع
المسائل وقد حكم أن النصب في نحو زيدا ضربته أحسن منه في نحو زيد ضربت أخاه وأن النصب في زيدا ضربت أخاه أ
حسن منه في زيد امررت بأخيه قلت كل هذه المسائل متساوية في ترجيح الرفع على النصب وتفاوت مراتب النصب
فيها لا ينافي ذلك ص وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل ش يعني حكم الوصف العامل في تفسير
ناصب الاسم السابق حكم الفعل والذي يستوي بالفعل في هذا الباب من الأوصاف اسم الفاعل واسم المفعول مثاله الدرهم
معطاه : واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كالمصدر المقدر بالفعل وحرف مصدري واسم الفعل فأما المصدر
فنائب عن فعله وعلى الخلاف في جواز تقديمه على معموله : وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى المضي فإنه لا يعمل : و
بقوله إن لم يك مانع من اسم الفاعل الواقع صلة لأل فإنه لا يعمل فيما قبل أل لأنها موصولة وما لا يعمل لا يفسر عاملا
في هذا الباب فإن قلت لم خرج عليه الصفة المشبهة فإنها لا تقع في باب الاشتغال قلت هي كاسم الفاعل
الواقع صلة لأل لأنها لا يتقدم معمولها عليها فالعلة واحدة ص وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم
الواقع ش يعني أن الشاغل إن كان أجنبيا وله تابع سببي فالحكم معه كالحكم مع السببي المحض والمراد بالتابع
وهو مقيد بالنعت نحو هندا ضربت رجلا يضربها وعطف البيان نحو زيدا ضربت عمرا أخاه فلو جعلنا أخاه بدلا لامتنع
عطف النسق بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه لأن الواو فيها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع

تعدي الفعل ولزومه

ص علامة الفعل المعدى أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل ش الفعل قسمان متعد
ولازم فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو عمل تقول الخير عملته زيد وإنما
احترز بغير هاء المصدر لأنها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما فإن قلت كان ينبغي
أن يستثني ظرفي الزمان والمكان فإنه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو يوم أشهدناه مجلسا وعامر أو المبل
سرته قلت لا يتصل بالفعل ضمير الزمان والمكان حتى يتسع فيه فينتصب في الضمير نصب المفعول به فإن قلت
يرد عليه نحو كنته فإن الضمير خبر كان وهو ضمير غير المصدر ولا ينطلق على كان وأخواتها أنها أفعال متعدية قلت
إنما لم ينبه على هذا لوضوحه وأيضا فكان وأخواتها مشبهة بالمتعدي وربما أطلق على خبرها المفعول قوله ص
فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب ش قوله فانصب به مفعوله تصريح بأن ناصب المفعول
به هو الفعل وهذا هو الصحيح واشترط في نصبه ألا ينوب عن فاعل نحو تدبرت الكتب فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم في بابه
ثم قال ص ولازم غير المعدى ش أن ما سوى المتعدي هو اللازم ولا ثالث لهما فإن قلت ثم قسم ثالث لا للمتعدي
واللازم كما ذكر في التسهيل قلت هو غير خارج على القسمين ثم أشار إلى أن من اللازم ما يستدل على لزومه
بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه فقال ص وحتم لزوم أفعال السجايا كنهم ش أفعال السجايا ما دل
على معنى قائم بالفاعل لازم له كنهم وجمق وقبح وحسن نهم الخ الحشر الكله ص كذا افعلل ش نحو اقشعر واشمأز

لو صرح بضربت بنفسه وعكس
ابن كيسان والنصب في زيدا امررت
به أحسن منه في زيدا امررت بأخيه اهـ

واطّراد ص والظاهر في افعنسسا ش يعني به ما كان على وزن افعنلل كاحرنجمت الابل اي اجتمعت وكذا ما الحق با
فعنلل كافعنسس البعير اذا امتنع ان يقاد واحرنبأ الديك اذا انتفش والمضاهي يعني المقاربة به قيل وينبغي ان يكون
ان افعنسس وافعلال فالمضاهي والمقيس محذوفا اي وكذا الفعل الذي ضاهاه افعنسس نحو احرنجم لان افعنسس
ملحق باحرنجم ص وما اقتضى نظافة او دنسا ش نحو نظف ووضؤ وطهر ونحو نجس ورجس وقذر ص او عرضا ش
وهو ما ليس من حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وحزن وفرح ص ومطاوعه
ص او طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا ش المراد بالمطاوع ما دل على قبول الاثر نحو مددت الثوب فامتد و
دحرجت الشيء فتدحرج واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي الى اثنين فانه متعد الى واحد ص وعد لازما
بحرف جر ش يعني ان الفعل اللازم يتعدى به معنى عدي بحرف الجر نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته ونحو
رغبت في الخير واعرضت عن الشر وقد جاء تعدي المتعدي الى واحد بالجار الى ثان كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس
بعضهم ببعض ص وان حذف فالنصب للمنجر ش يعني ان حرف الجر اذا حذف نصب المجرور ومن يحذف ويبقى عمله
وهو ضربان شاذ كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع ... ومطرد وقيل تموج البحر ... اي ورب ليل ونسبل
فيانه في باب حروف الجر واما حذفه ونصب المجرور فهو نوعان مقصور على السماع والمطرد والمقصور على السماع
مخصوص بالضرورة ووارد في السعة فالمخصوص بالضرورة كقوله ... اذا جنى الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى
علي والوارد في السعة كقولهم شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له في احرف قليلة وكقولهم ذهبت الشام اي الى الشام والمطرد
حذفه مع ان وان بشرط امن اللبس نحو عجبت انك ذاهب اي من انك ذاهب وعجبت ان يكرم وان يقم مقام العامل و
هذا معنى قوله ص نقلا وفي ان وان يطرد مع امن لبس كعجبت ان يدوا ش واحترز بامن اللبس من نحو رغبت
في ان تفعل فلا يجوز حذفه لئلا يتوهم ان المراد رغبت عن ان تفعل فان قلت فقد حذف في قوله تعالى وترغبون ان
تنكحوهن قلت عنه جوابان احدهما ان يكون حذفه اعتمادا على القرينة الرافعة للبس ومن اشار الى هذا
في منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن
لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المحققين ... والله اعلم ص والاصل سبق فاعل معنى كمن من البسن من
زاركم نسج اليمن ش الكلام هاهنا على المتعدي من غير باب ظن واعلم وهو ضربان متعد الى واحد نحو ضربت
زيدا ومتعد الى اثنين نحو اعطيت زيدا درهما فاشار الى ان الاصل في باب اعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى من
مفعوليه كزيد من اعطيت زيدا درهما ومن في قوله البسن من زاركم نسج اليمن ص ويلزم الاصل لموجب
عرا ش يعني ان الاصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى قد يكون واجبا وله ثلاثة اسباب منها خوف
اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا وحصر الثاني نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او كون الاول ضميرا متصلا والثاني
ظاهرا نحو اعطيتك درهما وقوله عرا اي وجد ص وترك ذاك الاصل حتما قد يرى ش يعني انه قد يجب تاخير
ما هو فاعل في المعنى على خلاف الاصل وله ثلاثة اسباب منها حصر الاول نحو ما اعطيت درهما الا زيدا او كون الثاني
ضميرا متصلا والاول ظاهرا نحو الدرهم اعطيته زيدا وانفصال ضمير الاول بوقوعه على الثاني نحو اعطيت الدابة
راكبها وما خلا من الموجب والمانع جاز بقاؤه على الاصل وجاز خروجه عن الاصل كما في كرتين الفاعل قوله ص

وحذف

وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **ش** المفعول من غير باب ظن فضلة فيجوز حذفه اختصارا
كما جاز ذلك في مفعول ظن ويجوز حذفه اقتصارا بخلاف باب ظن فتقول ضربت وتحذف المفعول للعلم به او نحو ذلك اعطيت
بحذف مفعوليه معا اقتصارا او حذف احدهما اختصارا وان كان ذلك ممتنعا في باب ظن ثم نبه على ان حذف
الفضلة مشروط بان لا يضر حذفه فان كان حذفه يضر امتنع ومثله بالمجاب له كقولك جوابا من ضربت
وبالمحصور كقولك ما ضربت الا زيدا ومما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو اياك والاسد **وقوله م** ويحذف النا
صبها ان علما **ش** يعني انه يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط ان يعلم جوازا في نحو قالوا خيرا ووجو
با في باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء بشرط ما كان مثلا او كالمثل والى هذا اشار بقوله **م** وقد يكون
حذفه ملتزما **ش** واحترز بقوله ان علم مما اذا لم يدل عليه دليل فلا يجوز حذفه والله اعلم **التنازع**

في العمل م ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل **ش** قوله ان عاملان يعني من الفعل
وشبهه كاسم الفاعل والمفعول واسم الفعل ولا مدخل للحرف في هذا الباب. وشمل قوله عاملان فعلين نحو قوله تعلى
آتوني افرغ عليه قطرا والاسمين نحو عهدت مغيثا مغنيا من اجرته والاسم والفعل نحو هاؤم اقرءوا
كتابيه وعكسه نحو لقيت فلم انكل عن الضرب مسمعا وقال في التسهيل ان عاملان فعلان فاعل فيشمل
تنازع اكثر من اثنين فيدل على جواز اكثر من ثلاثة كقوله ناف ولم اشعر به حين جاء في كتاب ابي علي الرقتين عجيب
فان قلت هل يشترط هنا كون العامل متصرفا قلت شرطه ابن عصفور ولم يشترطه المصنف واجاز في التسهيل
تنازع فعلي التعجب لكن بشرط اعمال الثاني حتى لا يفصل بين الاول ومعموله واجاز المبرد على اعمال كل منهما
وقوله اقتضيا يخرج نحو قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال على جعل الواو عاطفة فان الثاني لم يطلب
قليلا والمراد كفاني قليل من المال ولم اطلب الملك فليس في التنازع ويخرج به ايضا العاملان المؤكد احدهما بالآخر
نحو اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فان الثاني منهما لا يقتضي لانه للتوكيد فلا عمل له وانما العمل للاول واختار
المصنف مع هذا الوجه ان ينسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا او على التفريع من التنازع ان لم
[illegible] كان منه لقيل اتوني اتاك او اتاك اتوك واجاز بعضهم ان يكون منه ويكون فصل الضمير في احد الفعلين معين الحاكي
سيبويه في ضربني وضربت قومك وقوله في اسم يخرج به ضربت زيدا واكرمت عمرا فان كلا منهما متوجه الى غير
ما توجه اليه الآخر فلم يقتضيا في اسم واحد **فان قلت** ينبغي ان يقول في اسم فاكثر ليشمل تنازع المتعدي الى اثنين

قد منع

والثلاثة **قلت** بعض النحويين التنازع في المتعدي الى اثنين او الى ثلاثة والمختار في جوازه لسماعه في المتعدي
الى اثنين وبالقياس في المتعدي الى ثلاثة وعبارة المصنف لا تاباه لان المراد بقوله اقتضيا في اسم ان يتوجه كل
من العاملين الى الاسم الذي توجه اليه الآخر ولا يمتنع ان يتوجها بعد الى اسم آخر فيتنازعا الاسمين معا فان قلت
مشترك في التسهيل في الاسم المتنازع فيه ان يكون غير سببي مرفوع نحو وعزة ممطول معنى غريمها
لانه لو فصلت فيه التنازع لا سندت احدهما الى السببي والآخر الى ضمير فلا يرتبط رابع الضمير بها
وانما اجماع على ان المتأخر منهما مخبر عنه بالعاملين قبله قلت لم يذكر اكثرهم هذا الشرط بل ذكر انه
لم يذكره هنا واجاز بعض النحويين في البيت التنازع وقوله عمل يشمل الرفع والنصب فقد يكونان رفعا نحو قام وقعد

زيدا وقد يطلبان نصبا نحو رأيت وأكرمت زيدا وقد يطلب الأول رفعا والثاني نصبا نحو قام وأكرمت زيدا وقد يكون بالعكس
نحو أكرمت وأكرمني زيد فالصور أربعة وقوله قبل فنبه على أن أحد العاملين مطلوب بالتنازع غير أنه لا يجوز إلا متأخرا
عنهما ولو تقدم عليهما نحو زيد قام وقعد فلا تنازع لأن كلا منهما أخذ مطلوبه أعني ضمير الاسم السابق
فهذا معنى ما علل به الناظم وغيره وهي علة قاصرة ومقتضى كلام الابن منع تقدم المطلوب بهما إذا طلبا
نصبا وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول وأجازه بعضهم مع التقدم ص وقوله فالواحد منهما اعمل
يعني في لفظ المتنازع فيه لأن لا حد له العمل وللآخر في ضميره وفي مذهب الفراء في نحو قام وقعد زيد أن العامل يطلبهما
فزيد مرفوع بالفعلين معا والصحيح أنه لأحدهما ص والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم
ذا أسرة ش عمل كل واحد منهما مسموع والخلاف في الترجيح فقال البصريون إعمال الثاني أرجح وقال
الكوفيون إعمال الأول أرجح لسبقه وقال بعض النحويين يستويان لأن أبو علي الشلوبين وقال إن كان إعمال الثاني
يؤدي إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول وإلا فيختار إعمال الثاني والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني
هو الأكثر وإعمال الأول قليل نقل في لعل سيبويه عن العرب وقوله ص وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما
التزما ش المهمل هو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطلقا فقاله ثم إن كان الثاني أضمر
فيه المرفوع وجوبا والمنصوب على المختار ومن حذفه قول الشاعر بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه
أي لمحوه وقيل إن حذفه مخصوص بالضرورة والصحيح جوازه في الاختيار وإن كان الأول ففيه تفصيل سيأتي فإن
قلت ما معنى قوله والتزم ما التزما قلت يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المراد والتزم ما التزم من
مطابقة الضمير للظاهر وهو رأي الشارح والثاني أن يكون المراد والتزم ما التزم مما يستحق من وجوب أخذ
به من الأول في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها والثالث أن يكون المراد والتزم ما التزم وهو العمدة فلا تحذف
بخلاف الفضلة فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثاني وهو حسن وليس بهذا الكلام كما قيل حشو ص
كيحسنان ويسيء ابناكا ش هذا مثال إعمال الثاني ولذلك أضمر في الأول فقال يحسنان ص وقد بغى
واعتديا عبداكا ش هذا مثال لإعمال الأول ولذلك أضمر في الثاني فقال واعتديا وهذا المثال متفق على جوازه
ضمنه الكوفيون المثال الأول لأنه من مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر في هذا الباب وحاصل مذهبهم أن الأول إن طلب
مرفوعا لم يجز إعمال الثاني والإضمار في الأول سواء طلب الثاني مرفوعا نحو يحسنان ويسيء ابناك أو منصوبا نحو
ضربني وضربت الزيدين فإن قلت نقل عن كلام العرب جواز إعمال الأول وإعمال الثاني وإنما اختلفوا
في الترجيح وقد ذكرت أن الكوفيين منعوا إعمال الثاني إذا طلب الأول مرفوعا فلا يكون الخلاف في الترجيح إلا مع طلب
الأول منصوبا قلت إنما منعوه لما فيه ضمير المرفوع في الأول وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول
وأجاز الفراء إعماله بشرط تأخير فاعل الأول فتقول على مذهب الكسائي يحسن ويسيء ابناك وضربني وضربت
الزيدين وعلى مذهب الفراء يحسن ويسيء ابناك هما وضربني وضربت الزيدين هما وقد أجاز الفراء أيضا أن يرفع
الاسم بهما في نحو يحسن ويسيء ابناك وتقدم ذكر مذهبه أول الباب والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار
قبل الذكر في هذا الباب لسماعه حكى سيبويه ضربني وضربت قومك فإن قلت فقد قيل لم ينقله عن العرب

وفصل

بل هو مثال

بل هو مثال خرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر وايضا فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله جفوني
ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وليس هذا بضرورة لتمكنه ان يقول جفاني ولم اجف الاخلاء فيعمل الاول
ويحذف معمول الثاني لانه فضلة قوله ص ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن
غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر ش اذا اهمل الاول واعمل الثاني فاما ان يطلب مرفوعا او منصوبا فان طلب مرفوعا اضمر فيه
كما تقدم وان طلب منصوبا فاما ان يكون فضلة او غير فضلة فان كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور لانه
مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى ومن اثباته قول الشاعر
اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد وما هنا مذهب الجمهور وان كان غير فضلة كا
لمفعول من باب ظن جيء به مؤخرا فرارا من الاضمار قبل الذكر وحذف ما هو عمدة واما تقديمه فقال الشارح لا يجوز عند
الجميع قلت ظاهر كلامه في التسهيل جوازه وقد حكى ابن عصفور فيه ثلاث مذاهب احدها اضماره مقدما كالمرفوع
نحو ظننيه واياه وظننت زيدا قائما والثاني الاضمار مؤخرا وهو ما جزم به المصنف والثالث حذفه لدلالة
المعنى عليه قال وهذا احسن المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر والفصل تنبيهان الاول فهم كلامه انه ان كان
معه هنا خالف التسهيل من وجهين احدهما انه جزم هنا بحذف الفضلة وهو الراجح بقوله غير خبر والثاني
انه جزم هنا باخير الخبر وانه جزم بهما في التسهيل بل اجاز التقديم الثاني ان قوله غير خبر قد يوهم ان ضمير المتنازع
فيه اذا كان مفعولا اولا في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التاخير
ولذلك قال الشارح ولو قال بل حذفه الزم ان يكن غير مفعول حسب وان يكن ذاك فاخرنه لاجاد قلت
قوله مفعول حسب يوهم ان غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لانه خبر كان يجب ايضا
بل هو خبر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا منه رحمه تحت كلام المصنف خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضلة
حتم وغيرها اخره فيه التزم لاجاد قوله ص واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا ش يعني
ان الاضمار امتنع اذا خالف صاحب الضمير ومفسره كان يكون الضمير خبر المثنى ومفسره مفرد ومثل له بقوله
نحو اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا اخوين في الرخا ش زيدا وعمرا مفعولا اظن الاول واخوين مفعوله الثاني والياء
مفعول يظنان الاول واخا مفعوله الثاني وهو خبر في الاصل فلو اضمر فاما ان يجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي
اظن ولصاحبه وهو اول مفعولي يظناني فان جعل مطابقا للمفسر ثنى فيقال اياهما فيلزم الاخبار بمثنى عن مفرد
وان جعل مطابقا لصاحبه افرد فيقال اياه فيلزم عود الضمير مفردا على مثنى وكلاهما غير جائز فتعين الاظهار
خلافا للكوفيين في اجازة الاضمار مطابقا لصاحبه وان خالف المفسر وفي اجازة حذفه نحو اظن ويظناني زيدا وعمرا
اخوين وعلى الاظهار تخرج هذه المسالة من التنازع **المفعول المطلق** المفاعيل خمسة مفعول
به وقد تقدم منها كثير ومفعول مطلق ومفعول له وفيه ومعه وهذا اول الكلام على هذه الاربعة وبدا بالمطلق وسمى
مطلقا لانه لم يقيد بحرف جر بخلاف غيره قوله ص المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من امن ش مدلولا
الفعل هما الحدث والزمان والمصدر هو اسم الحدث وهو معنى قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فان ما سوى الزمان
من مدلوليه هو الحدث كامن من امن فان امن يدل على حدث وزمان والامن اسم لذلك الحدث فهو مصدر فان قلت هل الفعل

احفظ

المطلق والمصدر مترادفان قلت لا بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر بل جاريا
مجراه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك مما سيذكره وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبني ضربها
بما ص بمثله أو فعل أو وصف نصب ش مثال نصبه بمثله أي بمصدر قوله تعالى فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ومثال نصبه
بالفعل وكلم الله موسى تكليما ومثال نصبه بالوصف قوله تعالى والذاريات ذروا وينبغي أن يحمل قوله بمثله على المماثل في
في المعنى ليشمل نحو يعجبني إيمانك تصديقا ص وكونه أصلا لهذين انتخب ش أي وكون المصدر أصلا للفعل والوصف هو
المختار لأن الفعل والوصف مشتقان منه وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم في الوصف فجعله مشتقا من الفعل فهو
فرع الفرع ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما
مشتقا من الآخر والصحيح مذهب البصريين لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان
قوله ص توكيدا أو نوعا يبين أو عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد ش المصدر يؤتى به مع ناصبه لثلاثة أوجه الأول
توكيده نحو سرت سيرا ويسمى المبهم والثانية بيان عدده نحو سرت سيرتين ويسمى المعدود والثالثة
بيان نوعه ويسمى المختص واختصاصه إما بالإضافة نحو سير ذي رشد وإما بنعت نحو سيرا حسنا وإما بأل نحو
سرت السير الذي تعرف وهكذا قسم بعضهم والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص كما فعل في التسهيل فالمصدر على
قسمين مبهم ومختص والمختص قسمان معدود وغير معدود قوله ص وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافر
ح الجذل ش المصدر ضربان مؤكد ومبين فكما ينوب عن المؤكد ينوب عنه أحد ثلاثة أشياء الأول مرادفه نحو قعدت
جلوسا وظاهر كلام المصنف أن نصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازني ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر
الثاني ملاقيه في الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الأرض نباتا ذكره الشارح فعلى هذا ناصبه المذكور وهو مذهب المازني
أيضا ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه وفصل بعضهم بين المرادف
نحو قعدت جلوسا فينصبه بالظاهر وبين الملاقي نحو والله أنبتكم من الأرض نباتا فينصبه بالمقدر وهو من حسن الثا
لث اسم مصدر غير علم نحو اغتسلت غسلا وأما المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئا الأول نحو رجع ال
القهقرى والثاني وصف نحو اذكروا الله كثيرا ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال والثالث هيئته نحو يموت
الكافر ميتة سوء والرابع آلة نحو ضربته سوطا وهو مطرد في آلات الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته
خشبة والخامس كل نحو فلا تميلوا كل الميل والسادس بعض نحو ضربته بعض الضرب والسابع ضميره نحو لا
أعذبه أحدا من العالمين والثامن اسم الإشارة نحو ضربته ذلك الضرب قال في شرح التسهيل ولا بد من
جعل المصدر تابعا له وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط والتاسع وقت كقوله ألم تغتمض عيناك ليلة
أرمدا أي اغتماض ليلة أرمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس لأنه قليل والعاشر ما الاستفهامية نحو
ما تضرب زيدا والحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت فقم ذكر هذا الأخير في التسهيل الثاني عشر
المرادف نحو فرحت الجذل والخلاف في ناصبه كما تقدم الثالث عشر العدد نحو ضربته ثلاث ضربات وزاد بعض
المتأخرين اسم المصدر العلم نحو بره الله برة وفجرته فجار وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر العلم لا يستعمل
مؤكدا ولا مبينا ص وما لتوكيد فوحد أبدا ش لأنه بمنزلة توكيد الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع ص وثن واجمع غيره و

والمراد ش هو المختص معدودا كان او غير معدود اما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه قياسا واما غير المعدود من
المختص ففي تثنيته وجمعه خلاف فمنهم من قاسه لاختلاف انواعه ومنهم من لم يقسه وهو ظاهر مذهب
سيبويه ص وحذف العامل المؤكد امتنع ش قال في شرح الكافية لان المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه
وحذفه مناف لذلك وقد نوزع في هذا ص وفي سواه لدليل متسع ش لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص معدودا
كان او غير معدود اذا دل عليه دليل نحو ضربتين او ضرب الامير لمن قال ما ضربت وقد يجب الحذف وذلك في الآتي المصدر
بدلا من اللفظ بفعله وقد نبه على ذلك بقوله ص والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا ش اي حذف
العامل واجب مع مصدر اتى بدلا من فعله كقول الشاعر: على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب
فندلا نائب عن اندل وانما وجب حذفه لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه يقال ندل الشيء اذا اختطفه بسرعة
ص وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا ش اي اذا قصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله وجب حذف عامله
كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء ص كذا مكرر وذو حصر ورد نائب
فعل لاسم عين استند ش اي اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا او حصر نحو انما انت
سيرا وجب حذف عامله وجعل التكرير عوضا من اظهاره واقيم الحصر مقام التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز
الاضمار والاظهار نحو زيد سيرا او زيد يسير سيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو امرك سير سير فان
المصدر يرفع ويجعل خبره ص ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا ش اي من الواجب حذف عامله
قسم يسميه النحويون مؤكدا وهو نوعان مؤكد لنفسه وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه وسمي بذلك
لانه بمنزلة اعادة الجملة فكانه نفسها ومؤكد لغيره وهو الواقع بعد جملة محتملة له نصا وسمي بذلك
لانه اثر في الجملة فكان غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه ومثل المبتدا به وهو المؤكد لنفسه بقوله ص نحو له علي الف عرفا
والثان ش اي اعترافا ومثل الثاني بقوله كابني انت حقا صرفا ص كذاك ذو التشبيه بعد جملة ش من الملتزم اضمار
ناصب المصدر المشبه به بخمسة شروط الاول ان يكون بعد جملة: الثاني ان تكون حاوية معناه: الثالث ان تكون
حاوية فاعله: الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل: الخامس ان يكون المصدر مشعرا بالحدوث
وذلك قولهم مررت به فاذا له صوت صوت حمار فهذا قد استوفى الشروط لان له صوت جملة وقد اشتملت على معنى المصدر
وهو صوت وعلى فاعله وهو الهاء في له ولا صلاحية في المصدر الذي اشتملت عليه للعمل لان من شرط اعمال
المصدر غير الواقع بدلا من فعله ان يقدر بالفعل وحرف مصدري وقوله صوت حمار مشعر بالحدوث فالناصب له
فعل واجب الاضمار ومثله بقوله ص كلي بكا بكاء ذات عضلة ش فلو كان بعد مفرد لم يجز النصب نحو صوته صوت
حمار ولو لم تشتمل على معنى المصدر لم يجز ولو لم تشتمل على فاعله ضعف النصب نحو في الدار صوت او لم تمتنع لانه
اذا قلت فيها صوت علم ان فيها مصوتا ولو كان ما اشتملت عليه صالحا للعمل نحو هو مصوت صوت حمار فانه ينتصب
بمصوت لا بمحذوف ولو لم يكن المصدر مشعرا بالحدوث لم ينتصب نحو له ذكاء ذكاء الحكماء لان صوتا ونحوه انما انتصب
لكون ما قبله بمنزلة فعل مسند الى فاعل فقولهم له صوت بمنزلة هو يصوت وليس قولهم له ذكاء بمنزلة هو يفعل
وانما اخبرت بانه ذو ذكاء فقس عليه ما هو بمنزلة قولهم له يد يد الاسد والله اعلم

المفعول له

ص ينصب مفعولا

له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو ما يعمل فيه متحد وقتا وفاعل **ش** المفعول له هو علة الفعل ويجوز نصبه بشروط
الاول ان يكون مصدرا . والثاني ان يتحد وقته ووقت عامله وهو المعلل به . والثالث ان يتحد فاعلهما ولو تفقدا
بمثال ما استوفى الشروط ضربت ابني تاديبا وجد شكرا ومثال اتحاد فاعليهما فقط في قوله تعالى يريكم البرق خوفا
وطمعا اذ معنى يريكم يجعلكم ترون وفي بعض هذا الشرط خلاف ثم قال **ص** وان شرط فقد فاجرره باللام **ش** اي اذا
فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جر ما علل به بالحرف الدال على التعليل وهو اللام او ما يقوم مقامها وهو من
وفي والباء فتقول جئتك للسمن لانه ليس بمصدر وجئت امس لاكرامك غدا لاختلاف الزمان واحسنت اليك لاحسانك
الي لاختلاف الفاعل وقوله **ص** وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع **ش** ليس اجتماعها موجبا للنصب بل هو
مسوغ له ثم هو بعد ذلك على ثلاث مراتب راجح النصب وراجح الجر ومستو فيه الامران واشار الى الاول بقوله **ص** وقل
ان يصحبها المجرد **ش** يعني ان المجرد من ال والاضافة يترجح نصبه وقل ان يصحب الحرف فقولك ضربت ابني تاديبا ارجح
من قولك ضربت ابني لتاديب ومنع الجزولي جر المجرد قيل ولا يعرف لاحد غيره واشار الى الثاني بقوله **ص** والعكس في مصحوب
ال **ش** يعني ان الارجح في مصحوب ال جره بالحرف فقولك ضربت ابني للتاديب ارجح من قولك ضربت ابني التاديب ثم حكم
على نصب مصحوب ال من كلام العرب بما هو قوله **ص** لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء **ش** وسكت عن
المضاف فلم يعزه الى راجح النصب ولا الى راجح الجر فعلم انه يستوي فيه الامران نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير

تنبيه اذا دخلت ال على المفعول له او اضيف الى معرفة تعرف بال او بالاضافة خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم
انه لا يكون الا نكرة وان ال فيه زائدة واضافته غير محضة **فان قلت** هل يجوز تقديم المفعول له على عامله **قلت** هو
جائز سواء كان منصوبا او مجرورا وهو مستفاد من قوله كلزهد ذا قنع فانه مثل به مقدما والله اعلم

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث ازمنا
ش وقت او مكان جنس وضمنا في مخرج لوقت او مكان لم يضمنا معناها نحو يوم ما يوم ● مبارك ونحو في مكان حسن
وباطراد احترازا مما نصب بدخل من المكان المختص نحو دخلت الدار فهو منصوب نصب المفعول به بعد اسقاط الحا
فظ توسعا لا نصب الظرف اذ لو كان ظرفا لم يختص بدخل لان الظرف لا يختص بعامل دون عامل بل الظرف غير المشتق
من اسم الحدث يقبله كل فعل قال الشارح واذا كان كذلك فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد الاطراد لانه مخرج بقولنا
مضمن معنى في قلت وفي نصب المختص من المكان بعد دخل ثلاثة مذاهب احدها انه منصوب نصب المفعول به بعد اسقا
ط الخافض توسعا كما سبق وهو مذهب الفارسي والصفار ونسبه الى سيبويه والثاني انه منصوب على الظرفية
تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى الجمهور والثالث انه مفعول به وان دخل يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف
بحرف الجر وهو مذهب الاخفش وقوله هنا مثال الظرف المكان وازمنا مثال الظرف الزمان **ص** فانصبه بالواقع فيه مظهرا
كان والا فانوه مقدرا **ش** يعني ان حكمه النصب وان الناصب له هو الواقع فيه من فعل او ما في معناه وان الناصب له قد يكون
ظاهرا نحو جلست امام المسجد وسرت يوم الخميس وقد يكون مقدرا اما جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت واما و
جوبا كالواقع خبرا او صفة او حالا او صلة **ص** وكل وقت قابل ذاك **ش** يعني ان جميع اسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمها
ومختصها وهو المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين

ونحو

كحين والمختص المعدود ماله مقدار من الزمان معلوم نحو يومين والمختص المعرف كأعلام الأيام والشهور وما اختص بأل أو بالصفة
أو بالإضافة ص قوله وما يقبله المكان إلا مبهما ش يعني أن أسماء المكان لا تقبل الظرفية إلا إذا كانت مبهمة فإن
كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو الدار والمسجد ثم قال ص نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى
ش يعني أن المبهم يتناول ثلاثة أنواع الجهات نحو خلف وقدام وأمام والمقادير نحو فرسخ وميل وما صيغ من اسم
الحدث نحو مرمى ومذهب وظاهره أن هذه الأنواع الثلاثة للمبهم أما الجهات فلا إشكال في أنها مبهمة وأما
المقادير فظاهر كلام الفارسي أنها داخلة في المبهم وصححه بعض النحويين وقال الشلوبين ليست داخلة تحته
وصحح بعضهم أيضا تشبيهه بالمبهم لا مبهم وأما ما صيغ من اسم الحدث فالظاهر أنه من المختص لا من المبهم كما نص
عليه غيره وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية قال فيه وأما المكان فلا يجوز من أسمائه نصبه ظرفا هنا إلا ما كان مبهما
ومشتقا من اسم الحدث فجعله قسيمه قلت قد قسم المصنف الظرف إلى مبهم وإلى مختص وصرح بأن المعدود من المختص
وقياسه أن يجعل المعدود في الظرف من المختص أيضا فإن قلت ما يعني بالفعل في قوله وما صيغ من الفعل قلت ظاهر
كلامه أنه الفعل الصناعي لقوله كمرمى من رمى وليس كما يجب لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر وإن حمل
على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح ثم إن قوله كمرمى من رمى يقتضي ص وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما
أصله معه اجتمع ش الإشارة إلى ما اشتق من اسم الحدث يعني أن هذا النوع لا يكون ظرفا مقيسا إلا إذا كان العامل
فيه موافقا في أصله نحو قعدت مقعد زيد ورميت مرمى زيد فإن لم يوافقه فلا يجوز ذلك عند الشراح قولهم هو مني مقعد القابلة ونحوه
وتفتح في قوله لما أصله معه اجتمع لما مما اجتمع مع الظرف في أصله وهو اسم الحدث فإن قلت يخرج من كلامه نحو
سرت في جلوس مجلسه لأن العامل ليس أصله ليس اجتمع معه في أصله قلت هذا وأولى في نفسه عبارته فيقع
نفع من أن المصدر يعمل عمل فعله قوله ص وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف ش كل من ظرف الزمان و
ظرف المكان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف
أخرى نحو يوم وليلة من الزمان ويمين وشمال من المكان وغير المتصرف ما لا يخرج عن الظرفية أصلا كقط وعوض أو لا يخرج
عنها إلا إلى شبهها وهو المراد بشبهه الظرفية الجر بمن وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجر بغير من وكذلك
زيادة تنوينها فلا يعتبر بها فلذلك حكم على قبل وبعد وعند ولدن بعدم التصرف مع الجر بمن وإلى هذا أشار بقوله وغير ذي التصرف
الذي لزم ظرفية أو شبهها البيت ص وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر ش قد ينوب المصدر عن الظرف من باب
حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ويشترط إفهام تعيين مكان أو زمان أو مقدار وذلك قليل في المكان كقولهم جلست قرب
زيد وقصدت أي مكان قربه ومكان قصده وكثير في الزمان نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس أي وقت خفوق النجم ووقت
طلوع الشمس وكثرته تقتضي القياس عليه المفعول معه ص ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري
والطريق مسرعة ش المفعول معه هو الاسم المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع نحو سيري والطريق وهذا الباب
مقيس على الأصح وفي بعضهم أنه سماعي قوله ص بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق ش ناصب
المفعول معه إما فعل نحو استوى الماء والخشبة وإما اسم وإليه أشار بقوله بشبهه نحو زيد سائر والطريق وفي
مذهب سيبويه أنه لا يعمل العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التشبيه والظرف المخبر به وأجاز أبو علي في قول الشاعر

وجعل

هذا راحلي مطويا وسيرا بالا: ان يكون العامل فيه هذا وذهب الجرجاني الى ان ناصبه الواو نفسها لاختصاصها بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لاتصل الضمير بها ولم يشترط تقدمه ومشبهه واليه اشار بقوله بما بالواو في القول اللاحق ويفهم من قوله تسبق ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو متفق عليه وانما تقدم فيه على مصاحبه نحو استوى الماء والخشبة فمذهب الجمهور وهو الصحيح منعه واجازه ابن جني ص وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب ش من كلامهم كيف انت وقصعة من ثريد وما انت وزيد فيرفع ما بعد الواو على انها العاطفة وبعضهم ينصب على انها التي للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها تقديره كيف تكون وما تكون والصحيح ان كان المقدرة ناقصة وكيف خبر مقدم وكذلك ما: واعلم ان الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة اقسام قسم يجوز فيه العطف والنصب على المعية والعطف ارجح: وقسم يجوز فيه الامران والنصب على المعية ارجح: وقسم يمتنع فيه العطف فالاول هو ما امكن فيه العطف بلا ضعف لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى نحو قمت انا وزيد وان شئت نصبت: والثاني ما لا يمكن فيه العطف الا بضعف من جهة اللفظ نحو قمت وزيدا لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد او فصل ضعيف او من جهة المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها والتقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها او ترك فصيلها لرضاعها لرضعها وهذا تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف والوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها: والثالث هو ما لم يمكن فيه العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيدا فان العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور او معنوي نحو سرت والجبل مما لا يصلح للمشاركة فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية ويمتنع العطف وقد اشار الى الاول بقوله ص والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ش والى الثاني بقوله ص والنصب مختار لدى ضعف النسق ش والى الثالث بقوله ص والنصب ان لم يجز العطف يجب ش واما قوله ص او اعتقد اضمار عامل تصب ش فيحتمل وجهين احدهما ان يكون مخيرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية: وبين اضمار عامل حيث يصح اضماره كقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم فانه لا يصح جعله معطوفا لان اجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الامر والكيد ونحوهما ولك ان تجعل شركاءكم مفعولا معه ولك ان تجعله مفعولا به بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع لا من اجمع لان جمع بمعنى ضم ما افترق وينصب الشركاء ونحوه وقد حكي ان اجمع بمعنى جمع فعلى هذا يصح العطف: والثاني ان يكون تنويعا والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية ونوع يضمر له عامل لان المعية فيه ايضا ممتنعة كقوله علفتها تبنا وماء باردا فماء منصوب بفعل مضمر تقديره وسقيتها ماء ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة ويجوز ان يجعل قوله او اعتقد اضمار عامل تصب شاملا للناصب كما مثلنا به والجار كقوله ما لك وزيد فيجوز جره لا بالعطف بل باضمار الجار كما نص عليه في شرح الكافية وكلامه فيه يحتمل الاحتمال

الاستثناء

الاخراج بالا او احدى اخواتها تحقيقا او تقديرا فالاخراج جنس وبالا او احدى اخواتها مخرج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج تحقيقا المتصل وبالمخرج تقديرا المنقطع نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فان بعض

الشراح

قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا قد دل على ما يستثنى
فيه فانه يحذو انتهى وقولهم ما يستثنى الا مع فقام ينتصب ش يجوز ان يكون ما موصولة
وينتصب خبرها فهو من موضع رفع وان يكون شرطية وينتصب جوابها فهو مجزوم والمراد بالتام ان يكون
المخرج منه مذكورا ويقابله المفرغ يعني ان المستثنى بالا في غير المفرغ ينتصب متصلا كان او منقطعا
بعد موجب او غيره الا ان نصبه على ثلاثة اقسام واجب وجائز مرجوح وجائز راجح فالواجب النصب
هو المستثنى بعد الموجب متصلا او منقطعا مؤخرا او مقدما نحو قام القوم الا زيدا وخرج القوم الا بعيرا وقام الا
زيدا القوم وقام الا بعيرا القوم والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي صريح او شبه نفي والمراد به النهي
والاستفهام المؤول بالنفي فمثال النفي ما فعلوه الا قليل منهم ومثال النهي لا يقم احد الا زيد ومثال الاستفهام
ومن يغفر الذنوب الا الله واشترط ان يكون في الكلام [illegible] ومن صحيح هذا يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه
في اعرابه ونصبه وجره بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين والى هذا اشار بقوله م وبعد نفي او كنفي انتخب
اتباع ما اتصل ش والراجح النصب هو المنقطع بعد نفي او كنفي وان صح اغناؤه عن المستثنى منه فان بني
تميم يجيزون فيه النصب والاتباع ويفرقون الا انه [illegible] وفي ذكر بعض النحويين ان نصبه عندهم ارجح واما الحجازيون
فالنصب عندهم واجب فان لم يصح اغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع وهو كل استثناء منقطع
لا يجوز فيه التفريغ نعني بغير ما قبل الا للاسم الواقع بعدها نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وجعل المصنف
منه قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم والى هذا القسم الثالث اشار بقوله م وانصب ما انقطع
وعن تميم فيه ابدال وقع ش ولكنه اطلق ولم يفصل ما يصح اغناؤه وما لا يصح اغناؤه وقوله م وغير ناصب
سابق في النفي قد ياتي ولكن نصبه اختر ان ورد ش يعني ان المستثنى المتقدم على المستثنى منه بعد
نفي فيه وجهان احدهما وهو المختار نصبه على الاستثناء والثاني ان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى
منه بدلا قال سيبويه حدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لي الا ابوك ناصر فيجعلون ناصرا
بدلا من ابيك انتهى وهو قليل ونبه بقوله قد ياتي واحترز بقوله في النفي من ان يكون المقدم في الايجاب فانه واجب
النصب كما سبق ولما فرغ من بيان التام شرع في المفرغ فقال م وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو
الا عدما ش اي وان يفرغ ما يسبق الا لما بعدها فحكمه حكم ما لو وجد الا معه نحو ما قام الا زيد فقام مفرغ
لما بعد الا يعني زيدا فهو فاعل له كما لو عدمت الا وقيل ما قام زيد وقوله سابق الا من قوله في التسهيل العامل
الا ان السابق قد يكون عاملا كما مثلنا به وقد يكون غير عامل نحو ما في الدار الا زيد فان قلت على ما قال يعود
الضمير في يكن قلت يحتمل ان يعود على السابق اي يكون السابق في طلبه لما بعد الا كما لو عدم الا وان يعود على ما
من قوله لما بعد اي يكون ما بعد الا في تسليط ما قبل الا عليه كما لو عدم الا تنبيهان الاول لا يكون التفريغ في الا
بعد نفي او شبهه الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فاما قوله تعالى ان نظن الا ظنا ولما
كانت الا فيه تكرر للتوكيد وغير توكيد نبه على ذلك فقال م والغ الا ذات توكيد ش وهي التي يصح طرحها
والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الا الاولى فان صح اغناء الثاني عنه فعلى بدل الا وان لم يصح عطف بالواو

العوم

قف

في الأول نحو ص لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلى ش فإن العلى هو الفتى والثاني لا تمرر بهم إلا زيدا أم إلا عمرا وقد اجتمعا في
قوله ما لك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله فإن قلت ما المراد بالغائها قلت جعلها كأنها لم
تذكر فلا تؤثر في لفظ ولا معنى غير التوكيد ثم قال ص وإن تكرر لا لتوكيد ش يعني بل لقصد استثناء بعد استثناء
وحينئذ لا تخلو أن التي من أن يكون مع تفريغ ما قبل الأمر للعوامل أو مع تمامه فقط فإن كان الثاني أشار إلى الأول بقوله ص فمع
تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني ش المراد بالعامل إلا والتأثير للنصب
على الاستثناء فكأنه قال دع النصب على الاستثناء بالا في واحد من المستثنى أو المستثنيات وليس عن نصب سواه
مغن أي سوى ذلك الواحد والحاصل أن الا إذا كررت لغير توكيد وما قبلها من العوامل مفرغ شغل بواحد ونصب ما عداه
على الاستثناء نحو ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا خالدا ووقع وفهم من عبارته هو ابن الأدي أن الناصب للمستثنى هو إلا لقوله
بالعامل ونسبه في التسهيل إلى سيبويه والمبرد وزاعه في الشرح الجرجاني والخلاف في ذلك في مذاهب الثانية أن الاسم
الذي يشتغل به العامل المفرغ لا يلزم كونه الأول بل يجوز أن يكون المتوسط أو الآخر لقوله في واحد إلى أن شغله بالا
فراول الثالثة أن نصب ما سواه واجب لقوله وليس عن نصب سواه مغن فهذا أتم من قوله في التسهيل ونصب ما سواه
فإن قلت عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة أوجه أحدها أنه أمر بترك التأثير بالا في واحد وعلم أنه لا ينصب
على المستثنى ولم يعلم ما يفعل به والثاني أن الحكم الذي ذكره إنما يكون في الذي لم يمكن استثناء كل واحد من متلوه وإن أمكن
جعل كل واحد مخرجا مما قبله نحو ما قام إلا إخوتك إلا الزيدين والثالث أن قوله وليس عن نصب سواه مغن وليس
[illegible] ذلك الأول جاز رفع ما بعده في افصح بذلك البدل قلت الجواب عن الأول أنه قد علم أن العامل المفرغ يشتغل
به من قوله قبل [illegible] لا عدما وعن الثاني أن كلام المصنف بين إنما يكون إلا مع إخراج المستثنى منه وعن الثالث أنه
إنما جعل في [illegible] لا للتوكيد وليس من هذا القسم بل هو صنف ذكره في قوله والغ إلا ذا توكيد ثم أشار إلى الثانية بقوله
ص ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم ش مثال ذلك ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا القوم ثم قال ص
وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد ش يعني أن العامل في الذي لم يكن مفرغا وتأخر المستثنى عن المستثنى
منه نصب الجميع إلا واحدا منها فله معها ما له مفردا نحو ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا ويجوز رفع واحد منها على
البدل لأنه بعد نفي وهو الراجح فإن قلت هل يجوز رفع الجميع على البدل قلت قد أجاز ذلك الأبدي وظاهر كلام المصنف
أنه لا يبدل منها إلا واحد ثم مثل ذلك بقوله ص كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي ش فيجوز رفع امرئ على البدل ونصبه على الا
ستثناء كما لو أفرد ونصب علي ولكنه وقف على لغة ربيعة في حذف تنوين المنصوب والأصل إلا عليا وقوله ص و
حكمها في القصد حكم الأول ش يعني في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب وفي الخروج إن كان من موجب تنبيه إذا
كررت لا لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه وتارة يمكن ولم يتكلم المصنف على الثاني لوضوحه ووقع فيه
في الكافية والتسهيل ولما فرغ من ذكر المستثنى بالا شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء فقال ص واستثن مجرورا
بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا ش أصل غير أن تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما أضيف إليه وقد
تضمن معنى إلا فيستثنى بها ولم يكن بد من جر ما استثني به بالإضافة وأعربت بما يستحقه المستثنى بالا من نصب
واجب نحو قام القوم غير زيد أو راجح ما الزيد على غير [illegible] ومرجوح ما قام أحد غير زيد ومن تأثر بعامل مفرغ نحو

صح

قام غير

ما قام غير زيد فإن قلت قد تقدم أن إلا هي الناصبة للمستثنى عند المصنف فما ناصب غير قلت ناصبها العامل
الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء هذا اختيار المصنف قال في شرح التسهيل وهو الظاهر من قول سيبويه وفي
هذا القول سلامة من التكلف والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد إلا فإن قلت ظاهر قوله معربا بما للمستثنى بإلا
نسبا انحتام جهة النصب فيكون خلاف ما ذكر في شرح التسهيل قلت المفهوم من عبارته أن غيرا تعرب بالإعراب
المنسوب للمستثنى بإلا من نصب أو غيره كما سبق ولم يتعرض لحكم ما بعدها على انحتام جهة النصب تنبيهات الأول قد
تحمل إلا على غير فيوصف بها ما قبلها كما حملت غير على إلا فاستثني بها وللموصوف بإلا شرطان أحدهما أن يكون جمعا
أو شبهه وأن يكون نكرة أو معرفا بأل الجنسية فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة ونظيره غير من وجهين
أحدهما أن موصوفها لا يحذف وتقام مقامه فلا يقال جاءني إلا زيد بخلاف غير والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح
الاستثناء بخلاف غير قال في البسيط وهل يجوز فيه الحال كما جاز في غير فيه نظر والجواز من التسهيل الثاني
يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فتقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا بالجر
على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيدا وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو وعمرو بالجر والرفع لأنه على
معنى إلا زيد وظاهر كلام سيبويه أنه من المعطوف على الموضع وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم الثالث
لا يجوز جر المعطوف على المستثنى بإلا نحو قام القوم إلا زيدا على معنى غير خلافا لبعضهم وما استدل به متأول
وقوله ص ولسوى سوى سواء ش في هذه ثلاث لغات وزاد بعضهم لغة أخرى وهي المد مع الكسر وظاهر كلامه أنه
يستثنى بالثلاثة وهو ظاهر كلام لا جعلنا ولم يمثل سيبويه إلا بالكسرة وقال ابن عصفور في الشرح الصغير في غير
فيها معنى لا سوى المكسورة السين فإن استثني بما عداها فبالقياس عليها وقوله ص اجعلا على الأصح ما لغير جعلا
ش اجعل أي لسوى أعني جميع لغاتها ما جعل لغير من كونها تجر المستثنى وتعرب بإعراب ما بعد إلا على ما سبق في غير
من التفصيل والتمثيل لأنها بمعنى غير وأشار بقوله على الأصح إلى مذهب سيبويه وأكثر البصريين وهو أنها ظرف
لا تتصرف إلا في الشعر ونقل عن الفراء قال سيبويه بعد أن مثل بقوله أتاني القوم سواك زعم الخليل أن هذا كقولك أتاني
القوم مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء انتهى قال ابن عصفور ولما كانت الظرفية فيها مجازا لم يتصرف فيها
واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك واختار خلاف ما ذهبوا إليه قال في شرح الكافية
فيه لأمرين أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وأنه لا أحد منهم يقول
إن سوى عبارة عن مكان أو زمان وما لا يدل على زمان ولا مكان بمعزل عن الظرفية والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم
ذلك وأنها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك والكثير فيه وفي شرح التسهيل من لا يستطيع إلا على
نص فيما أجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بأنه لا يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفا وأجاز أن يكون موضعها
بعد الموصول رفعا على أنها خبر مبتدأ مضمر وأن يكون نصبا على أنه حال وقبله ثبت مضمرا قال ويقوي هذا الوجه قول من قال
رأيت الذي سواءك بالنصب قال وأما أن تجعل سواء بعد الموصول خبر مبتدأ مضمر على أن يكون مبنيا لإبهامه وإضا
فته إلى مبني كما فعل بغير في قوله لذ بقيس حين يأبى غيره تلقه بحرا مفيضا خيره قلت هذا خلاف ما ذكره المصنف
نصرة لمذهبه وهو منقول عن الزجاجي ولعل مراد من يقول إنها لا تستعمل إلا منصوبة أنه لا يطرد على ما إذا ما ذكر من إجماع أهل اللغة

قال المصنف ص

في شرح الكافية وفي شرح التسهيل

اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل ومن تقدم واما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه لان سيبويه ومن وا
فقه معترف بتصرفها في الشعر وقد نص سيبويه بعضها ولم يذكر من تصرفها في النثر الا جرها بفي في الحديث وقول بعض العرب
اتاني سواءك حكاه الفراء اما الجر بفي فقد تقدم انه لا يعتد به في اخراج الظرف عن عدم التصرف واما اتاني سواءك فهو
اقوى ما احتج به وقال في البسيط قال البصريون وهذا من الشواذ قلت وكلام حاكيه اعني الفراء يدل على قلته
فانه قال سواءك ومكانك وبدلك ونحوك وحدك نعم لا تستعمل اسماء مرفوعة الا في قال وجاء وبعضها قال ابو بشر وان اتاني
سواءك واما تجويزهم كون سواءك بعد الموصول خبر ابتداء عند الاسماء مضمر فضعيف لان فيه حذف صدر الصلة من غير
طول ولو كان كذلك لجاز في غير مع انه كما جاز في سوى فقولهم رايت الذي سواءك بالنصب يضعفه واما ما احتج ابنه
في بعضها فيه واضافته الى مبني فيبنى وقد ضعف في باب الاضافة من شرح التسهيل القول ببنائه مثل بدلك واما نفيه
ثبت فلا يخفى بعده وقد تقدم بذلك صحة القول بالظرفية الا ان الظاهر عندي ان منها لكثرة نصبها ظرفا في الشعر ولما
حكاه الفراء فهو من الظروف منصرف يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وهذا مذهب قوم منهم الرماني والعكبري
وقوله في الكافية وما نحو بعضهم بعده من عدم ظرفها وفي القول الذي ليل ربه فيوهم ان كل من قال بظرفيتها قال بعدم التصرف
وليس كذلك فالمذاهب ثلاثة والله اعلم فان قلت ظاهر قوله ما لغير جعلا مسا وتبيها لغير في جميع الاحكام وليس
كذلك فلا اعتراض فانه امرين احدهما ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى
الثاني ان سوى تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام قلت انما سوى بينهما فيما ذكره فيه من جر المستثنى
واعرابها باعراب ما بعد الا في جميع الاحكام فان قلت يلزم منه ان يجوز في المعطوف على كما جاز في غير قلت
لا يبعد ان يلتزم مثلها وقوله في التسهيل قوما ويقيا مطلقا سوى بعض ذكر جواز اعتبار المعنى في المعطوف على
مجرور غير ظاهر في اجازته قوله ص واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا ش اما ليس ولا يكون فالمستثنى
بهما خبرهما فلهذا وجب نصبه واسمها عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام والمعنى ليس هو
اي بعضهم زيدا وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ولذلك كان معنى قام القوم ليس زيدا ليس هو اي
ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ورد بانه لا يطرد في ان لا تشاء قال ابن مالك وصاحب البسيط هو محذوف حرف الا
سم لقوة دلالة الكلام عليه وهو مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من ان الفاعل مضمر محذوفا انتهى قلت
وقد صرح في شرح الكافية بان اسمها مضمر مستتر وقوله في التسهيل واسمها بعض مضاف الى ضمير المستثنى
منه لازم الحذف يقتضي ظاهره انه محذوف لا مضمر ويمكن ان يكون تجوز في التعبير عن الاضمار بالحذف فان قلت هل
لجملتي ليس ولا يكون في الاستثناء محل من الاعراب قلت في ذلك خلاف قيل هما في موضع نصب على الحال وقيل لا محل لهما
وصححه ابن عصفور واما خلا وعدا فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب انهما ينصبان المستثنى ويجرانه فيقول قام
القوم عدا زيدا وعدا زيد وخلا عمرا وخلا عمرو وقد اشار الى جواز جر المستثنى بهما بقوله ص واجرر بسابقي يكون ان ترد ش
يعني خلا وعدا فان قلت هل الارجح نصب المستثنى بهما او جره قلت لا اشكال في ان النصب بعدها ارجح
لان بعضهم الزم ولذلك التزم سيبويه فعليتهما ولم يحفظ حرفيتهما واما خلا فالنصب بها ارجح ايضا وقيل ولم يعرف
سيبويه الجر بها وليس كذلك بل ذكر سيبويه فيها الجر ايضا وقال الاخفش في الاوسط كل العرب يجرون بخلا وقد قدموا انه

بنصب

ينصب بها وفي لغة لا يعرف انتهى وهو خلاف المشهور وقوله ص وبعد ما انصب ش نحو ما عدا زيدا وما خلا عمرا وانما
تعين النصب بعد ما لانها مصدرية فتعينت فعليتها لانها لا يليها حرف جر وتعيين النصب مع ما هو مذهب الجمهور
وحكى الجرمي الجر مع ما في العدو خ عن بعض العرب والى ذلك الاشارة بقوله ص وانجرار قد يرد ش اجاز ذلك الكسائي والربعي
والفارسي في كتاب الشعر له وعلى هذا فما زائدة لا مصدرية وقوله ص وحيث جرا فهما حرفان ش يعني مجرورهما كمن من ما
او مغني تنبيه فان قلت فباي شيء يتعلقان اذا كانا حرفي جر قلت قيل بالفعل او معنى الفعل فموضعهما نصب
وقيل هما في موضع نصب عن تمام الكلام وقوله ص كما هما ان نصبا فعلان ش يعني محكوم بفعليتهما ايضا ومعنى فقيل
بها وهما فعلان متعديان والمستثنى بهما مفعول به وفاعلهما عند سيبويه واكثر البصريين مستكن عائد على
البعض المفهوم من الكلام ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وبه جزم في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي انه
محذوف كما تقدم في اسم ليس ولا يكون وقال في شرحه وفيه ضعف لان قولك قاموا عدا زيدا ان جعل تقديره عدا بعضهم
زيدا لم يستقم الا ان يراد بالبعض من سوى زيد وهذا وان صح اطلاق البعض على الكل الا واحدا فلا يحسن لقلته في الاستعمال
ولا يجوز ان يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه فيقدر في قاموا عدا زيدا جاوز فعلهم زيدا انتهى قيل
ولا يطرد انه يستقيم في نحو القوم اخوتك عدا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه وينبغي ان لا يجوز تقدير
جاوز بعضهم على مذهب الكسائي وهشام من ان البعض عندهما يقع على ما دون النصف والصحيح
جوازه ووقوعه على النصف وعلى اكثر منه لقوله: ثم انثنى أروى والذيول تقتفي فصلت بعضا وقضيت بعضا
وذهب المبرد الى ان فاعلهما ضمير عائد على من المفهوم من معنى الكلام والتقدير عدا من قام زيدا فان قلت هل
لجملتي عدا وخلا محل من الاعراب قلت ان وقعا صلة لما: فلا محل لهما والا: فقولان كما تقدم في ليس ولا يكون وصحح ابن عصفور
ان لهما لا محل لهما كما صححه في ليس ولا يكون قلت نصبها بلا خلاف وانما اختلفوا في وجه نصبه فقال الكسائي هي
هو مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح وذهب ابن خروف الى انتصابه على الاستثناء انتصاب
غير وقيل انتصابه على الظرف وما وقتية اي وقت مجاوزتهم وقوله ص وكخلا حاشا ولا تصحب ما: ش
يعني ان حاشا مثل خلا يجوز نصب المستثنى بها وجره فاذا انتصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة
كما في خلا واذا جرت كانت حرفا والكلام على ما يتعلق به كالكلام على خلا اذا جرت وبينهما فرق في ثلاثة اوجه الاول ان الفراء
ذهب الى ان حاشا فعل ولا فاعل له والنصب بعدها انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في عدا وخلا: قيل ونقل القول
فيهما بذلك: والثاني ان الجر بحاشا هو الاكثر بخلاف عدا وخلا ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ولم يجز النصب
بها لانه لم يحفظه وقد ثبت بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد
والزجاج: والثالث ان حاشا لا تصحب ما بخلاف عدا وخلا قال سيبويه لو قلت اتوني ما حاشا زيدا لم يكن
كلاما وقد اجازه بعضهم على قلة وقال في التسهيل وربما قيل ما حاشا وذكر في شرحه قوله صلى الله عليه وسلم
اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة وانشد بعضهم على ذلك قوله: رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن
افضلهم فعالا: وقوله ص وقيل حاش وحشا فاحفظهما ش ظاهره ان هاتين اللغتين في حاشا التي
يستثنى بها وكلامه في التسهيل كالصريح في انهما في حاشا التي للتبرئة وهي التي يليها المجرور باللام نحو حاشا لله.

بدل قلت ان او فعا صلة

ومرفوع في اللغات الثلاث واقلها حفضا وهي التي يليها المجرور وليست حرفا فان في التسهيل بلا خلاف بل هي اما فعل
وهو مذهب المبرد واما اسم منتصب انتصاب المصادر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود
حاشا الله بالاضافة مثل سبحان الله وقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين مثل رعيا لزيد والوجه في قراءة
من لم ينون ان تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى **الحال** الحال وصف فضلة منتصب
مفهم في حال كفردا اذهب ش الحال تذكر وتؤنث وقوله وصف كالجنس يشمل الحال وبعض الاخبار وبعض
النعوت ونحو لله دره فارسا من التمييز وقوله فضلة اخرج للخبر والفضلة ما يستغنى عنه لا لعارض فلا يعترض
بالحال في مثل ضربي زيدا قائما فان امتناع حذفها لسدها مسد الخبر وقوله منتصب اخراج للنعت لانه لازم
النصب والنعت تابع للمنعوت وقوله مفهم في حال كذا اخراج نحو لله دره فارسا فان التمييز تفسير لمن
لا يفي وقول الشارح ان هذا التعريف يطبق بما فيه لانه يشمل النعت غير مسلم لخروجه بقيد لزوم النصب
تنبيه ذكر في الكافية والتسهيل ان الحال قد تجر بباء زائدة بعد نفي عاملها كقوله: فما انبعثت بمزؤود
ولا وكل وذكر في الهمع وذكر في باب حروف الجر من شرح التسهيل ان من الزيادة ... رجعت على حال ومثله
بقراءة من قرا ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء مبينا للمفعول وفيه نظر وقوله كفردا اذهب مثال
وفهم منه جواز تقديم الحال على عاملها وسياتي وقوله ص وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا
ش نحو الحال منتقلا اي غير لازم لصاحبه ومشتقا اي مصوغا من مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب فمن
ورودها لازما قوله وخلق الانسان ضعيفا ومن ورودها غير مشتق قوله انفروا ثبات او انفروا جميعا وقد اجتمع اللزوم والجمود
في قولهم هذا خاتم حديدا وهذه جبتك خزا وهما من امثلة سيبويه وجعل بعضهم في الا تنقل ... الحال قسمان
مبينة ومؤكدة فالمبينة لا بد ان تكون منتقلة او مشبهة بالمنتقلة نحو خلق زيد ... لانه كان يمكن ان يخلق غير
... والمؤكدة يجوز ان تكون غير منتقلة ص ويكثر الجمود في سعر ش اعلم انه يكثر مجيء الحال جامدا مؤولا با
لمشتق لا غير متكلف وذلك بان يدل على سعر نحو بعه مدا بكذا اي مسعرا او مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي منا
جزة او تشبيه نحو كر زيد اسدا اي مثل اسد او ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وفي نصب الثاني اقوال احدها
انه وما قبله منتصبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر الرمان حلو حامض او اصالة
نحو أأسجد لمن خلقت طينا او فرعية نحو وتنحتون من الجبال بيوتا وهي حال مقدرة او تنويع نحو هذا مالك ذهبا
او ... فيه تفصيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او نعت نحو فتمثل لها بشرا سويا ...
تحت قوله ص ... **ش فان قلت** الدال على السعر ...
قلت هو من باب عطف العام على الخاص **قوله ص** والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد **ش**
لما كان الغالب ... والحال ... صاحبه التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا وقد جاء على صورة المعرف
بالاداة فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الاول فالاول او بالاضافة فيحكم بانه نكرة ولم يتعرف بها نحو طلبته جهدك
وطاقتك واجتهد وحدك اي منفردا واذا قلت في النعت ضربت زيدا وحده فمذهب سيبويه انه حال من الفاعل اي
ضربته في حال انفرادي له بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول ... مذهب سيبويه فان وضع المصدر موضع

اسم الفاعل كثير وعن ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول قال لانه اذا اراد الفاعل قال ضربته وهو قائم وفيه اقوال الا
ول مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ففي وحده في موضع ايحادا وايحاد موضوع
في موضع موحد. الثاني مصدر لا وحد له وهو محذوف الزوائد واليه ذهب ابو الفتح. الثالث انه مصدر لم يلفظ له
بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال. الرابع ذهب يونس الى انه منصوب على الظرف لقول العرب زيد
وحده والتقدير زيد في موضع التفرد واجاز هشام في قولهم زيد وحده وجهين احدهما ما قاله يونس والاخر
ان يكون مصدرا لفعل مقدر وهو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي يقبل اقبالا وقد حكى الاصمعي وحد يحد فعلى هذا هو مصدر
لفعل مستعمل. **تنبيه** ما تقدم من ان تشترط تنكير الحال هو مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون
ان تاتي معرفة وقد سووا على نحو خلطوا الاول فالاول واجاز الكوفيون على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط
وهي مع ذلك نكرة فاجازوا عبد الله المحسن افضل منه المسيء. **ص** ومصدر منكر حالا يقع :: بكثرة كبغتة زيد طلع
ش من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى ثم ادعهن ياتينك سعيا وادعوه خوفا وطمعا وقولهم قتلته
صبرا وطلع زيد بغتة وهو كثير ومع كثرته فنقل جماهير العربية على قصره على السماع واذا اختلفوا في التخريج
الا المبرد فانه اجاز القياس فقيل عنه مطلقا وقيل فيما هو نوع من الفعل نحو اتيته سرعة وهو المشهور عنه
واستثنى في التسهيل ثلاثة لا تقصر على السماع الاول قولهم انت الرجل علما فيجوز ان تقول انت الرجل ادبا ونبلا والمعنى
الكامل في حال علم وادب ونبل قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا. الثاني نحو فهيرا تشعر قال في الارتشاف
ولا يظهر ان يكون تمييزا. والثالث اما علما فعالم ان تقول لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه و
صفه بغير العلم والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر
انسان في حال علم فالذي وصفت عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على
هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبله نحو اما
علما فهو ذو علم تعين ان يكون العامل هو فعل الشرط فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول
له وذهب الاخفش الى ان المنكر والمعرف كليهما بعد اما مفعول مطلق ومذهب الكوفيين على ما نقله ابن هشام الى
ان القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصف عالم قال في شرح التسهيل وهذا القول عندي
اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب. **تنبيهان** الاول سيبويه في المصدر الواقع موقع الحال انه هو الحال وقد
ذهب الاخفش والمبرد الى انه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال وقد ذهب الكوفيون الى انه مفعول مطلق منصوب بالفعل
قبله وليس في موضع الحال وذهب بعضهم الى انها مصادر على حذف مضاف فقدر في اتيته ركضا اتيان ركض وكذا
سائرها وقيل هي احوال على حذف مضاف اي ذا ركض وكذا سائرها والثاني في قوله ومصدر منكرا حالا يقع
بكثرة تنبيه على ان وقوع المصدر المعرفة حالا قليل وهو ضربان علم جنس كقول العرب جاءت الخيل بداد فبداد نكرة
اي متبددة ومنه وذو ال كقوله فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال ونحوه ثلاثة مذاهب احدها
انه مصدر في موضع الحال وهذا مذهب سيبويه والثاني انه مفعول لفعل مقدر تعترك العراك وهو مذهب الفارسي
والثالث انه معمول الحال محذوف وهو اي معتركة العراك وذهب ابن الطراوة الى ان العراك نعت لمصدر محذوف ولبد

انه

مذهب

اي لا من سائر العراك انشد ثعلب فاوردها العراك وزعم ان العراك معمول لحال لا وردها ونقل
عن الكوفيين ان ارسلها مضمن معنى اوردها فانتقل الى صاحب الحال فقال م ولم ينكر في الباب نحو الحال
ش وخرج لانه شبيهه بالمبتدا والنثار بقوله في الباب الى انه قد ينكر في غير المواضع الاتية قليلا حكاه سيبويه
وجعله مقيسا بغير شرط وان كان الاتباع اقوى والعباس قول ابو نصر والخليل خلافا لمن قال لا يجوز في
الموصوف الا سماعا ما لم يتقدم عليه وقوله م ولم يتاخر ش يعني الحال نحو هذا قائما رجل مثل
سيبويه به واما نحو فيها قائما رجل فيفهم من كلام سيبويه ان ليس الحال من المبتدا الا من الضمير المستتر
في الخبر كما ذهب اليه بعضهم قال في شرح التسهيل وقول سيبويه هو الصحيح لان الحال خبر في المعنى
فجعله لظاهر الاسميين اولى من جعله لمضمرهما قيل وهذا يستقيم لو نصا وبابه التعريف وزعم من خرج
بان الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا الضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخرا وقوله م او يخصص
ش يعني بالاضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين او وصف نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا
لمن شرط وصفين ولو قيل ان الحال من الضمير في الوصف لكان اولى وقوله م او يبين ش اي يخصص من بعد نفي كقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم خلافا للزمخشري في جعله الجملة صفة لقرية م او مضاهيه
ش يعني مشابه النفي وهو النهي والاستفهام فالنهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا
لحمام والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا ومثل
النهي بقوله م لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا ش وهذه ست مسوغات على التفصيل وزاد في التسهيل
ثلاثة احدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو كالذي مر على قرية وهي خاوية لان الواو رفعت توهم النعتية
والثاني ان يكون الوصف به على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا والثالث اشتراك المعرفة مع النكرة في
الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين وقد جعل سيبويه لهذه المسئلة بابا م صاحب الحال مرفوع ومنصوب
ومجرور فيتقدم عليه المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم يمنع مانع كالحصر ومنع الكوفيون
تقديمها على المرفوع الظاهر وقيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر
ايضا وقيل مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا واما المجرور فان كان بالاضافة فقد لم يجز تقديم الحال عليه بالاجماع قال في شرح التسهيل
وان كانت الاضافة غير محضة جاز كقوله هذا شارب السويق ملتوتا الان وعمرا وان كان مجرورا بالحرف لم يجز
تقديم الحال عليه عند اكثر النحويين وقال المصنف والصحيح الجواز لثبوته سماعا ولضعف دليل المنع الا ان تقديمه
ضعيف مع جوازه وفصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها او كانت الحال فعلا نحو مررت
تضحك بهند جاز والا امتنع واستدل المصنف بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وبابيات كما هو في من
عاه فان قلت اطلق المصنف في قوله مجرور وينبغي ان يقيد بغير الزائد لانه موضع الخلاف قلت العذر له
ان الزائد لا يعتد به مثل لم اهمل التنبيه عليه لوضوحه فان قلت على ما يعود الضمير في قوله ابوا قلت
ظاهره عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك لان منهم من اجاز وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان
وابن برهان على ان ابن الانباري نقل الاجماع على المنع فتعين صرف الضمير على الاكثر فان قلت فقولهم لا اصنعه

بالواو

ومسوغ حال ... اخره ... اصل

هم

يوهم انفراجه بجوازه **قلت** لا يلزم من قوله لا ما يمنعها انفراجه والمراد لا ما يمنعه ووافق المراد جوازه فمن نقل الخلاف
في غير هذا الموضع **ولئن قلت** قوله فنقول في عود به حرف الجر ليس احد لم يبرح نص في الحال الآية التي استدل بها والابيات
محتملة للتاويل **قلت** ظاهرها الحال وحاوله ولا اضمار في بعضها بعيد جدا ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة
القياس وليس هذا موضع الكلام على الآية ولا على الابيات **ص** ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان
جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا **ش** حاصل هذين البيتين انه لا يجوز الحال من المضاف اليه الا في ثلاثة مواضع الاول
ان يكون المضاف عاملا في الحال نحو اليه مرجعكم جميعا وهذا جائز قال في شرح التسهيل بلا خلاف الثاني ان
يكون المضاف جزء المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فان اخوانا حال من الضمير المخفوض بالاضافة
الثالث ان يكون مثل جزء المضاف اليه في صحة الاستغناء به نحو فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا فلو لم يكن احد الثلاثة
فقد لا يجيز قال في شرح التسهيل بلا خلاف نحو ضربت غلام هند جالسة وحكى غيره عن بعض اجازته ونوزع المصنف
في اجازته الحال من المضاف اليه ان كان المضاف جزءا او كجزء لان ما استدل به لا حجة فيه لاحتمال كون اخوانا منصوبا
على المدح وحنيفا حالا من ملة وذكر على معنى الدين **فان قلت** على ما في ابتداء الضمير في قوله عمله **قلت** على
الحال اي لا في الا اقتضى المضاف عمل نصب الحال فقوله **ص** والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا فجائز
تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا **ش** يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان فعلا متصرفا نحو
مخلصا زيد دعا خلافا للجرمي في منع تقديمها عليه ولا خصوصية لنحو راكبا زيد جاء في البعد عن العامل وهو مثال
المصنف ولبعضهم في منع تقديم المؤكد ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو والشمس طالعة جاء زيد
يدوفع ابن اصبع على انه لا يمتنع عند الجمهور او صفة تشبه الفعل المتصرف بقبول العلامات الفرعية كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة نحو مسرعا ذا راحل ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل نحو ذا حزن
بقوله صرفا من غير المتصرف نحو ما احسن هندا متجردة فلا يجوز تقديم الحال عليه لضعفه من الفعل والتفضيل فانه لا يقبل علامات
الفرعية مطلقا فجعل موافقا للجامد في منع تقديم الحال عليه وفي جواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط
بعدم المانع كوقوعه صلة او حرف مصدري فوقه **ص** وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك ليت و
كان **ش** لا يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان جامدا ضمن معنى مشتق وذكر له انواع الاول اسم الاشارة نحو تلك
الثاني حرف التمني نحو ليت الثالث حرف التشبيه نحو كان الرابع حرف الترجي وهو لعل الخامس حرف
التنبيه نحو ها السادس اما في نحو اما علما فعالم السابع الاستفهام المقصود به التعظيم نحو يا جارة ما
انت جارة واجاز الفارسي فيه الحال والتمييز الثامن الجنس المقصود به الكمال نحو هذا الرجل علما التاسع
المشبه نحو هو زهير شعرا نص المصنف على ان جميع هذه تعمل في الحال خلافا للسهيلي في اسم الاشارة وله ولابن
ابي العافية في حروف التشبيه ولبعضهم في كان ووافقه الزمخشري وابن عصفور في ليت ولعل وحكي ان ليت ولعل وباقي الحروف
لا يعمل الا كان وكاف التشبيه ونقع في بيان العامل بعد اما في الحال وبنسبة العمل اليها مجازا وقد ابتعد رحمنا قوله
وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه نوع عاشر وهو الظرف والجار والمجرور اذا ضمنا معنى الاستقرار فانهما يعملان
في الحال في هذه ثلاثة احوال تأخر ولا اشكال في جوازه وتقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار وهو لا يجوز قال في شرح الكافية

وبقوله النسخة المصرفية مرصل نحو

ما الجنس وفيه تقدير لبرهما استدرك تنبيه جواز اصل

نحو زيد الجار ... بعض ان ...

بعضهم

بالاجماع تبعا لابن طاهر واجاز الاخفش في قولهم فداك ابي وامي ان يكون بابي حالا والعامل فيه فداك واجاز ابن بري هذا
لتقربه ان كانت الحال ظرفا او جارا في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر لله وهو
العامل في هنالك وتوسط وله صورتان احدهما ان يكون بين الخبر المقدم وبين المبتدأ المؤخر نحو في الدار قائما زيد ولا خلاف
في جوازها والاخرى بالعكس وهي المشار اليها بقوله ص نحو سعيد مستقرا في هجر ش وفيها مذاهب المنع مطلقا وبه
قال جمهور البصريين والجواز مطلقا واليه ذهب الفراء والاخفش في احد قوليه والجواز بقوة ان كان الحال ظرفا او حرف جر
وبضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل والجواز ان كانت من مضمر نحو انت قائما في الدار ومن نصب الحال
فتبين بهذا ان فيها مذاهب وقوله ونحو ظاهره انه لا يقاس عليه وصرح الشارح بذلك فقال وما جاء منه مسموع
لا يحفظ عليه وهو خلاف ما ذهب اليه في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه وقول ابن
عباس نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة وبأبيات منها قول النابغة رهط ابن كوز محقبي
ادراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار وتأول المانع ولتبيين هذا موضع بسطه قوله ص ونحو زيد مفردا انفع من عمرو
معانا مستجاز لن يهن ش لما كان افعل التفضيل مزية على الجامد بتضمن حروف الفعل جاز عليه في غيره توسطه
بين حالين نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستكن في انفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما
انفع على المختار وهو مذهب سيبويه والمازني وطائفة وقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد ش
تعدد الحال له صورتان مثال الاولى جاء زيد راكبا مسرعا فهما حالان من زيد خلافا لابن عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم
يكن العامل افعل التفضيل ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فمسرعا عندهم في المثال نعت لراكبا او حال من الضمير
في راكبا والثانية قد تكون بجمع نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وقد تكون بتفريق فيلي كل واحد منهما صاحبه نحو
كل حال صاحبه نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والثانية ان لا تولي كل حال صاحبه فان لم تكن قرينة تعين جعل الاول للثاني والثا
ني للاول ليتصل احدهما بصاحبه خلافا لمن عكس وان وجدت قرينة عمل بها نحو خرجت بها تمشي تجر وراءنا ص وعامل
الحال بها قد اكدا في نحو لا تعث في الارض مفسدا ش الحال نوعان مبينة ومؤكدة خلافا للفراء والمبرد والسهيلي في
انكار المؤكدة ثم المؤكدة ضربان مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون جملة فالمؤكدة لعاملها قد توافقه معنى لا لفظا وهو الغا
لب نحو لا تعثوا في الارض مفسدين وتوافقه معنى ولفظا وهو قليل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا والمؤكدة لمضمون
جملة شرطها ان تدل على معنى لازم او شبيه باللازم في تعين العلم بعد جملة جزآها معرفتان جامدان جمودا
محضا نحو قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي فان قلت الظاهر في قوله وان تؤكد جملة ولم يشترط تعريف جزئيها
ولا جمودهما قلت اما اشتراط التعريف فقد يفهم من تسميتها مؤكدة لانها انما تؤكد ما تبين من غيرها واما
اشتراط الجمود فمن قوله وان تؤكد جملة لانها اذا كان احد الجزئين مشتقا وفي حكمه كان عاملا فيها وكانت
مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة
لعاملها وهي موافقة معنى لا لفظا فان الاب والحق صالحان للعمل وقوله ص مضمرا عاملها ش يعني بعد الجملة وتقدير
احقه او اعرفه ان كان المخبر عنه غير انا وان كان انا فالتقدير احق او اعرف او اعرفني ويكون عاملها مقدرا هو الصحيح
وهو مذهب سيبويه خلافا للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولا بمسمى وخلافا لابن خروف في جعله عاملها

وفي بعض

مصعدا بصاحبها

هو المبتدأ

هو المثل مضمنا فتبعها فإن قلت هل اضمار عاملها واجب او جائز قلت بل واجب وقد خرج لها من جزمه بالاضمار
وقوله ص وبعضها يوهم ش يعني انه لا يجوز تقديمها على الجملة ولا على احد جزئيها لعدم تصرفها بالتوكيد ولانه تجوز
ان يجري عاملها فلا يقع اليه نحو اخرى بالتقديم فإن قلت قد تقدم ان الحال نوعان مبينة ومؤكدة وقد تقدم النحو
في ان انواعا اخر وهي المستصحبة نحو هذا زيد قد اتى والمحكية نحو رأيت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا والموطئة نحو لها لا اعرابيا قلت لا يخرج هذا عن النوعين الفائدة يعني ولما كان اصل الحال الافراد نبه
على انها قد تكون جملة بقوله ص وموضع الحال تجي جملة ش ولوقوع الجملة موقع الحال شرطان احدهما ان تكون
جملة خبرية فإن وقعت طلبية قدر القول كالنعت كقول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم اخبر
تقله وفي المقتضب جوز المبرد وقوع الامر ونحوه حالا نحو تركت عبد الله قم اليه الثاني لا تفتتح بدليل استقبال كالسين
وحروف التنفيس ثم مثل فقال ص كجاء زيد وهو ناو رحلة ش وهذا مثال مجمع على جوازه ثم شرع في التفصيل
فقال ص وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت ش يعني ان الجملة الحالية اذا صدرت بمضارع مثبت
وجب حينئذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال وخلوها من الواو نحو جاء زيد يضحك ولا يجوز ويضحك لان المضارع مشابه
للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم تنبيه يشترط في خلوها من الواو مع الاثبات شرط
آخر وهو ان يعرى من قد ذكره في التسهيل فإن قرن بقد قال الشارح لزمته الواو نحو وقد تعلمون اني رسول الله
اليكم ثم قال ص وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا ش يعني ان الجملة المصدرة بالمضارع المثبت
العاري من قد اذا وردت بالواو نوي على الاصح بعدها اي بعد الواو مبتدا وجعل المضارع خبرا عنه فيصير جملة اسمية
كقولهم قمت واصك عينه اي وانا اصك عينه ثم قال ص وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر او بهما ش الذي
قدمه هو الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت وسواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة او منفية والفعلية المصدرة
بالمضارع المنفي والماضي مثبتا ومنفيا ومعنى قوله بواو او بمضمر او بهما جواز الاوجه الثلاثة والبعض على اطلاقه فلا
بد من تفصيل اما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير والخلو من الواو نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وكذلك
اذا عطفت على حال كقوله تعالى بياتا او هم قائلون وان كانت غير مؤكدة ولا معطوفة جازت الاوجه الثلاثة الا ان الاكثر
مجيئها بالواو مع الضمير واقل منه انفرادها بالواو واقل منه انفراد الضمير ولبعض انفراد الضمير مع قلته نبا عن خلا
والزمخشري وقبله الفراء بل هو فصيح بصحيح ومن جعله في الكل شاذ ببعض لبعض عدوا لا معنى كلمة في موضع
نصب على الحال واما المصدرة بالمضارع المنفي فإن كان النفي بلا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن
الواو فإن ورد بالواو نوي على اضمار المبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على
ذلك في التسهيل ونقل الشارح وقد يجي بالواو والضمير كما نص عليه الناظم وان كان النافي غيرها جازت الاوجه الثلا
ثة والمسموع من ذلك مع لم ولما والقياس يقتضي ان ما وان كذلك لها هنا وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا
تقترن به الواو وعن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما تطلع الشمس واما المصدرة بالماضي المثبت فإن كان تاليا إلا
نحو الا كانوا به يستهزئون او متلوا باو نحو كن للخليل نصيرا جار او عدل او الجملة الشرط نحو لا نضربن زيدا ذهب او مكث لزم
الضمير والخلو عن الواو وامتنع نحو قوله متى ما أت هذا الموت لا يلف حاجة لنفسي الا قد قضيت قضاءها

ناصح وإن كانت الحال مؤكدة نحو أبو بكر الخليفة قد علمه الناس فتركت الواو أيضا وإن كانت غير مؤكدة جازت الأوجه الثلاثة فإن تجردت من الواو ولزمته نحو مجيئك وقد نكصت ليبوء بنا بدها. وإن تجرد من الضمير أو جمعا جاز إثبات قد وحذفها فهي أربع صور وقد تبينها في الكثرة جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم جاء زيد قام أبوه وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل وذهب قوم منهم الفراء والمبرد وأبو علي إلى اشتراط قد مع الماضي ظاهرة أو مقدرة والمختار أنه لا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ما ورد من دونها وأما المصدرة بالماضي المنفي فيجوز فيها الأوجه الثلاثة وقد تركت تمثيل أكثر هذه المسائل لوضوحها وخشية الإطالة. قوله ص والحال قد يحذف ما فيها عمل. وبعض ما يحذف ذكره حظل ش يعني أن عامل الحال قد يحذف وحذفه على ضربين جائز وواجب. فالجائز ما حذف لحضور معناه كقولك للراحل راشدا مهديا أو لتقدم ذكره في الاستفهام أو غيره كقولك راكبا لمن قال كيف جئت. والواجب إذا جرت مثلا كقولهم حظيين بنات صلفين كنات أي عرفتهم أو بينت أو غيره نحو تشبيها ... معروفة بالبناء أو بتبيين نحو بعته بدرهم فصاعدا أي فذهب الثمن صاعدا أو نائبا عن الخبر نحو ضربي زيدا قائما أو وقعا بدلا من اللفظ بالفعل نحو أتميميا مرة وقيسيا أخرى وإلى هذه المواضع أشار بقوله وبعض ما يحذف ذكره حظل والله أعلم

التمييز ص اسم بمعنى من مبين نكرة ش اسم جنس وبمعنى من يخرج ما سوى التمييز من فضلة والمستغنى عنه في نحو ... لا يتناوله التمييز لأنه على معنى من ومبين يخرج اسم لا والمنصوب باستغفرت ونكرة يخرج المشبه وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز وما أوهم ذلك مؤول عند البصريين ثم ذكر حكمه فقال ص ينصب تمييزا بما قد فسره ش وفهم من قوله بما قد فسره أن عامل التمييز هو ما قبله من المبهمات المفتقرة إليه وأقول التمييز نوعان الأول تمييز مفرد وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو رطل زيتا وعشرون درهما ولا خلاف في أن العامل في هذا النوع مميزه كما ذكر. والثاني تمييز الجملة وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة أو شبهها وعامل هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو الفعل أو ما جرى مجراه من مصدر ووصف واسم فعل نحو طاب زيد نفسا وعجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وسرعان ذا إهالة وذهب قوم إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عنها لا الفعل وما جرى مجراه واختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين فإن قلت ظاهر قوله بما قد فسره يقتضي موافقة من جعل العامل في هذا النوع هو الجملة لأن التمييز لم يفسر الفعل ولا ما جرى مجراه قلت لا يصح حمل كلامه على ذلك لنصه في غير هذا الموضع على أن عامله الفعل وقد صرح بذلك في آخر الباب فإن قلت كيف يندرج الفعل في قوله بما قد فسره قلت لما كان التمييز قد رفع إبهام نسبته إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه وبقوله فسره فاندرج بهذا الاعتبار ثم مثل تمييز المفرد بقوله فقال ص كشبر أرضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا ش المفرد الذي يفسره التمييز إما مقدار وهو الممسوح كشبر أرضا والمكيل نحو قفيز برا والموزون نحو منوين عسلا أو عدد نحو خمسة عشر رجلا وجعله بعضهم من المقادير أو غير مقدار نحو قولنا غيرها إبلا ومثليه نحو قولنا أمثالها شاء أو تعجبا نحو لله دره فارسا وإنما اقتصر في البيت على التمثيل بالمقدار لكثرة انتصاب التمييز عنه ثم قال ص وبعد ذي وشبهها اجرره إذا أضفتها كمد حنطة غذا ش يعني أن جر التمييز بالإضافة ... مشروط بخلو المميز من إضافته إلى غير التمييز فإن أضيف إلى غيره وجب النصب نحو ملء الأرض ذهبا فإن قلت

أعلم

ما جاز بدا

47

ما فائدة الشرط في قوله ان كان قلت التنبيه على ان تمييز المضاف له حالتان احدهما لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه فهذا
يجب نصبه كالمثال المذكور واخواته لو قيل فيه لله دره فارسا لم يستقم المعنى والاخرى يصح اغناؤه عنه فيجوز جره بالاضافة لان حذف
المضاف اليه غير ممتنع نحو زيد اشجع الناس رجلا فلك فيه هذا وتقول هو اشجع رجل قال ر فان قلت كيف جعل النصب
بعد المضاف المذكور واجبا وقد ذكر بعد جواز جره بمن قلت يعني بشرط خلوه من من ونحوها فيقصد من قوله ان كان مثل
ملء الارض ذهبا اي ان كان المثال المذكور مثل هذا في امتناع اغنائه عن المضاف اليه وجره بمن صح فان قلت لم يذكر هنا
تمييز العدد قلت لانه قد ذكر فيه ثم انتقل الى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال ص والفاعل المعنى انصبن بافعلا
مفضلا كانت اعلى منزلا ش النكرة الواقعة بعد افعل التفضيل نوعان احدهما فاعل في المعنى وهو السببي وعلامته
ان يصلح للفاعلية بعد جعل افعل فعلا نحو انت اعلا منزلا فانه يصلح ان يقال انت علا منزلك فهذا النوع يجب نصبه على التمييز
والاخر ان لا يكون فاعلا في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان يحسن وضع بعض موضع افعل ويضاف الى جمع
قائم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ان يقال فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة
الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا ص وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كاكرم
بابي بكر ابا ش يعني يجوز انتصاب التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو اكرم بابي بكر ابا وما اكرمه ابا وغير ذلك
من الصيغ الدالة على التعجب نحو لله دره فارسا وقال في شرح الكافية والمراد بابي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورضي عن ابي بكر صاحبه ولما كان منصوبه على التمييز فيه معنى من وبعضه يصلح لمباشرة من نصا وبعضه لا يصلح
بين ذلك بقوله ص واجرر بمن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تفد ش اي يجوز في كل تمييز ان يجر بمن
الا تمييز العدد وما كان فاعلا في المعنى فانهما لا يجران بمن فلا يجوز خمسة عشر من درهم ولا طاب زيد من نفس و
يجوز فيما سواهما نحو عشر قفيز من بر فان قلت هذا الضابط غير مستقيم من اوجه الاول ان تمييز العدد
لا يمتنع جره بمن مطلقا لكن بشرط ان لا يجمع نحو عندي عشرون من الدراهم الثاني انه اطلق فيما هو فاعل
في المعنى وهو مقيد قال الشارح لا يجوز جره بمن الا في تعجب او شبهه كقولهم لله دره من فارس وقول الشاعر
فنعم المرء من رجل تهامي الثالث ان اجازته جر غير هذين النوعين ليس على اطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان
منقولا من المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا قلت اما الاول فلا يرد لان تمييز العدد اذا جمع لم يبق تمييزا اصطلاحا
فيه بان شرحه لا مراد واما الثاني فهو على اطلاقه ولا نسلم صحة استشكال الشارح لان التمييز في نحو لله دره
فارسا ونعم المرء من رجل [illegible] تمييز مفرد لا تمييز جملة والمنقول عن الفاعل لا يكون الا تمييز جملة ويلزم الشار
ح جواز الجر بمن في نحو زيد احسن وجها لانه في تعجب وقد نص غير المصنف على منعه واما الثالث فالظاهر وروده
لا يقال نقل المصنف [illegible] المنقول من المفعول كالمنقول من الفاعل فان المصنف اثبته في شرح التسهيل
فان قلت ما معنى من الداخلة على التمييز قلت هي للتبعيض وقال الشلوبين يجوز ان تكون بعد المقادير وما
اشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت في ما جاءني من رجل قال الا ان المشهور من مذهب النحاة ما عدا الاخفش
انها لا تزاد الا في غير الواجب قال في الارتشاف ويدل على صحة ذلك يعني الزيادة انه عطف على موضعها نصبا
قال الحطيئة طافت امامة بالركبان اونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا ص وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل

كان

في المتصرف نزرا سبقا ش عامل التمييز إن لم يكن فعلا متصرفا لم يجز تقديم التمييز عليه قال المصنف بالإجماع وأما نحو
له ونارا لم يُر نارا مثلها فضرورة وتأوله بعضهم على الرواية علمية ونارا مفعول له وإن كان فعلا متصرفا فمذهب
سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه وذكروا لمنع تقديمه عليه عللا وذهب
الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك ووافقهم المصنف لورود السماع به كقوله أنفسا تطيب
بنيل المراد ... وما كان نفسا بالفراق تطيب وأبيات أخر وقلت ظاهر قوله نزرا سبقا أنه قليل [illegible] سمع عليه
قلت لا يلزم من تقليله لا يقاس عليه بل هو عنده مقيس ووافق من ذكر وأورد عليه أنما ذكره من التمييز قد يسبق
الفعل المتصرف ليس على إطلاقه إذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بالإجماع وهو كفى في نحو كفى بزيد ناصرا
فلا يجوز تقديم ناصرا على كفى وإن كان فعلا متصرفا لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك كفى
بزيد ناصرا ما أنصره رجلا وهو عند المصنف منتصب على تمام الجملة

حروف الجر

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والباء ولعل ومتى ش هذه
عشرون حرفا مشتركة في جر الاسم ولكل منها تفصيل يأتي إلا خلا وحاشا وعدا فإن حكمها تقدم في الاستثناء
ولا كي ولعل ومتى لغرابة الجر بهذه الثلاثة أما كي فتجر ثلاثة أشياء الأول ما الاستفهامية في السؤال عن علة الشيء
نحو كيمه بمعنى لمه الثاني ما المصدرية مع صلتها في قوله يراد الفتى كيما يضر وينفع وهو نادر الثالث أن
المضمرة وصلتها ومعناها حينئذ الأخراج مكسورة خلافا لمن أنكر الجر بها وأما متى فتجر في لغة هذيل وهي بمعنى من و
من كلامهم أخرجها متى كمه أي من كمه **تنبيه** عد بعضهم من حروف الجر هاء التنبيه وهمزة الاستفهام
وهمزة القطع إذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض
خلافا للأخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذ في لعمرو
وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو مُ الله وجعلها في التسهيل بقية أيمن قال وليست بدلا من
الواو ولا أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر العبدي الآن في نحو الزمان وفيه ولا يجيء منه ما بالجر وذهب الأ
خفش إلى أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير
متصل نحو لولاي ولولاك ومذهب الأخفش والكوفيين أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير الجر للر
فع قوله ص بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا ش حروف الجر نوعان نوع الظاهر يجر
فقط ونوع يجر الظاهر والمضمر فالأول هو الأحرف المذكورة في هذا البيت ولعل وكي ومتى والثاني ما عداها
قوله ص واخصص بمذ ومنذ وقتا ش يعني أن مذ ومنذ لا يجران إلا الزمان وسيأتي الكلام عليهما قوله ص
وبرب منكرا ش يعني أن رب لا تجر إلا النكرة وسيأتي دخولها على الضمير وأجاز بعضهم أن تجر المعرف بأل وأنشد
ربما الجامل المؤبل فيهم ... يحفظ الجامل وحقبته فإن صحت الرواية حمل على زيادة أل وندر ربه عبدا وربه أخيه
ورب واحدامه واختلف في معنى رب فقيل للتقليل وقيل للتكثير ونسب كل واحد منهما إلى سيبويه وقيل تكون
لهما وقيل هي حرف إثبات لم توضع للتقليل ولا للتكثير وفي التسهيل والتقليل بها نادر قوله ص والتاء لله و
رب ش يعني أن التاء مختصة باسم الله نحو تالله تفتؤ وحكى الأخفش دخولها على الرب قالوا ترب الكعبة

وقالوا

كان

قالوا ايضا تالرحمن وتحياتك وهو شاذ وقيل انها بدل من واو القسم **وقوله ص** وما رووا من نحو ربه فتى نزر

ش اشار الى انه قد ورد دخول رب على الضمير وانه قليل ومنه قول الشاعر وربه عطبا انقذت من عطبه

وروي وربه عطب بالجر على نية من وهو شاذ **فان قلت** انما اورد النحويون ذلك على انه قبيح فكيف

قال نزر **قلت** لعله اراد انه قليل بالنسبة الى الظاهر وبدليل قوله في الكافية وقس عليه انتهى **تنبيهان**

الاول مذهب البصريين ان الضمير المجرور برب يلزم مراعاة تذكيره استغناء بمطابقة التمييز للمراد وحكى

الكوفيون مطابقته ايضا **الثاني** اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثير وقيل

نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور **وقوله ص** كذا كها **نزر ش** اشار بهذا الى ان الكاف قد تجر ضمير الغائب قليلا كقوله

الراجز وام اوعال كها او اقربا وأشار بقوله كذا كها الى قلة دخولها وهو غير مختص من الضمائر وقد سمع دخول الكاف

على ضمير المتكلم والمخاطب في قول الحسن انا كك وانت كي وقول الشاعر وانما الكرب نشهم نسا لم تكن كي والكاف

في كي مكسورة وقد دخلت ايضا على ضمير الرفع والنصب كقولهم ما انا كانت ولا انت كانا والنصب قوله ولم يا

نشر كما يا ابيسر وجعله في التسهيل اقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل وفيه نظر لان ذلك لم يكن اكثر فهو

مساو **فان قلت** لم اشار بقوله ونحوه اتى **قلت** يحتمل وجهين احدهما ان يكون اشار الى ما ورد من دخول الكاف

على الضمير في غير البيت المشار اليه كقول الشاعر فلن ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا

ولا حجة في قوله كه ولا كهن الا حاظلا على الانفال ولا حتما الا صله كحصو والثاني ان يكون اشار الى انه قد نجم

دخول بعض الاحرف المختصة بالظاهر على الضمير كما ندر دخول الكاف عليه كقول الشاعر فلا والله لا يلفي اناس

فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو عند البصريين ضرورة **وقوله ص** بعض وبين وابتدي في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء

الازمنة **ش** شرع في بيان معاني حروف الجر وقد بدا بمن وذكر لها في هذا البيت ثلاثة معان الاول التبعيض نحو ومن

الناس من يقول آمنا بالله وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض الثاني بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس

من الاوثان وعلامتها صحة وضع الذي موضعها الثالث ابتداء الغاية في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام الى

المسجد الاقصى ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ومذهب الكوفيين والمبرد وابن درستويه

انها تكون لابتداء الغاية في الزمان وهو كثير نظما ونثرا وتاويل ما هو كثير تعسف واليه ذهب المصنف ولهذا قال

وقد تاتي لبدء الازمنة **تنبيه** لم يختلفوا في ان من تكون لابتداء الغاية واختلفوا في التبعيض والتبيين اما التبعيض

فذهب اليه الجمهور ومنعه ابن عصفور ونفاه المبرد والاخفش الاصغر وابن السراج وطائفة من الحذاق والسهيلي

وقالوا انما هي لابتداء الغاية وان سائر المعاني التي ذكروها راجعة الى هذا المعنى واما بيان الجنس فمشهور في

كتب المعربين وقال به جماعة من المتقدمين والمتاخرين وانكره المغاربة **ص** وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لبا

غ من مفر **ش** لزيادة من عند جمهور البصريين شرطان الاول ان تكون بعد نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام

والثاني ان يكون مجرورها نكرة مثال النفي ما لكم من اله غيره والنهي لا يقم من احد والاستفهام هل من خالق غير

ه ومثل النفي بقوله ما لباغ من مفر واجاز الكوفيون زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر

واجاز الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم في التسهيل فانه في شرحه لثبوت السماع بذلك

نصا ونثرا **تنبيهان** الاول قال في زيادة من لتنصيص العموم او مجرد التوكيد في الاول مع نكرة لا تختص بالنفي نحو
ما في الدار من رجل والثاني مع نكرة مختصة به **الثاني** لا اشكال في زيادتها بعد جميع حروف النفي واما الاستفهام
فلا يحفظ الا مع هل وقال في الارتشاف وفي الحاق الهمزة بها نظر وصرح بمنعه بعضهم ونحوها **وقوله ص**
للانتهاء حتى واللام والى **ش** فمثال حتى حتى مطلع الفجر ومثال الى فنظرة الى ميسرة ومثال اللام سقناه لبلد ميت وفي
دلالة اللام على الانتهاء قليل بخلاف حتى والى **فان قلت** ايهما امكن في الغاية **قلت** الى لدخولها فيما لا تدخل فيه
حتى فان المجرور بحتى يلزم ان يكون اخر جزء او ملاقيا لاخر جزء بخلاف الى لا تقول سرت النهار حتى نصفه
ولو قلت الى نصفه جاز نص على ذلك الزمخشري والمغاربة ووافقهم المصنف في شرح الكافية وخالف في التسهيل
فلم يشترط في مجرور حتى كونه اخر جزء ولا ملاقي اخر جزء واستدل بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا
فعدت يئوسا وفيه نظر **تنبيه** اختلف في المجرور بحتى للانتهاء فيدخل فيما قبلها الا بقرينة واليه ذهب
المغاربة وذهب المصنف الى ان الانتهاء قد يكون به فيدخل وقد يكون عنده ولابن خروف زعم ان سيبويه اشار الى ذلك وحكي
عن ثعلب ان حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج وقال في الايضاح وذهب المبرد وابو بكر وابو علي الى انه داخل وقال الفراء
والرماني يدخل ما لم يكن غير جزء نحو انه لينام الليل حتى الصباح وصرح سيبويه بان ما بعدها داخل لا بد ولكنه مثل
بما هو بعض ما قبله واختلف ايضا في المجرور بالى والذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل الا بقرينة وقال بعض النحاة يدخل
وقوله ص ومن وبا يفهمان بدلا **ش** علامة ذلك ان يحسن موضعها بدل مثال من ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة
ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ومثال البا ما يسرني بها حمر النعم وقول الشاعر فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا
الاغارة فرسانا وركبانا **وقوله ص** واللام للملك **ش** نحو المال لزيد **ص** وشبهه **ش** نحو ادوم لك ما تدوم لي وفي
وجه يليه لا تستخفا وانه مثله في شرح الكافية بنحو السرج للفرس وجعله في التسهيل مغايرا للتشبيه بالملك
ص وفي تعدية ايضا **ش** نحو فهب لي من لدنك وليا **ص** وتعليل **ش** نحو لتحكم بين الناس بما اراك الله **ص** وفي **ش** اي جيء
وقوله ص وزيد **ش** يعني اللام ولا تزاد الا مع معمول لتقوية ذي ... وزيادتها ضربان قياسية وهي ان تزاد معوية
لعامل ضعيف بالتأخر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بالفرعية نحو فعال لما يريد وغير قياسية وهي في غير ذلك نحو ردف
لكم وقد اولى على التضمين **ص** والظرفية استبن بيا **ش** نحو زيد بالبصرة **ص** وفي **ش** نحو زيد في المسجد وفي هي الاصل وبها
تعتبر الظرفية **وقوله ص** وقد يبينان السببا **ش** قال في شرح التسهيل باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغنا
به عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من كل الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الماء لصح وحسن لكنه مجاز ومنه كتبت
بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت
على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الى الله فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها
لا يجوز قال وباء التعليل هي التي يصلح غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فبظلم من الذين
هادوا انتهى وفيه اختصار وكان التعليل والسبب عنده غيرين واكثرهم لم يذكر الا التعليل وادرجه في الاستعا
نة في باء السببية مما انفرد به احترز بقوله غالبا من قولهم غضبت لفلان اذا غضبت من اجله وهو حي وغضبت
به اذا غضبت من اجله وهو ميت ومثل الشارح السببية بقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وتبع الشرح الكافية

ومثال

بفعل

ومثاله في السببية لمسكم فيما أخذتم وعبر عن هذا بالتعليل في الكافية والتسهيل وقوله ص بالباء استعن ش مثل باء
الاستعانة في شرح الكافية بقوله كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وأدرجها لذلك في السببية ص وعد ش نحو ذهب الله بنورهم وباء
التعدية هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به قاله المصنف وقد وجدت في المتعدي إلى واحد نحو
صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض ص عوض ش باء العوض هي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو اشتريت الفرس بألف و
كافأت الإحسان بضعف وتسمى باء المقابلة كما في التسهيل ص الصق ش الإلصاق هو معناها الأصلي ولم يذكر لها سيبويه
غيره وقال المغاربة إنها باء غير الزائدة لا تخلو من الإلصاق حقيقة أو مجازا وقد تجرد لهذا المعنى وقد يدخلها معنى آخر
ومن أمثلة معنى الإلصاق وصلت هذا بهذا ص ومثل مع ش نحو ونحن نسبح بحمدك وتسمى باء المصاحبة وعلامتها
أن يحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق أي مصاحبا مع الحق
ومعها ص ومن ش يعني التي للتبعيض نحو يشرب بها عباد الله وقيل وهو مذهب كوفي وذكره الفارسي في التذ
كرة وتبعه العتبي وروي نحوه عن الأصمعي في قوله شربن بماء البحر قال في شرح التسهيل والأحسن أن يضمن شربن
معنى روين ص وعن ش نحو ويوم تشقق السماء بالغمام وقوله يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم أي عن أيمانهم كذا
قال الأخفش ومثله فاسأل به خبيرا وكونها بمعنى عن بعد السؤال منقول عن الكوفيين وتأوله الشلوبين على أنها باء
السببية فاسأل بسببه خبيرا وتأوله غيره على التضمين أو اعتن أو اهتم به لأن السؤال عن الشيء اعتناء به
وقوله ص على للاستعلا ش هو أصل معانيها ولم يثبت لها كثير من البصريين غيره وأولوا ما أوهم خلافه ص
ومعنى في ش يعني الظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان أو على التضمين أي تقول ص وعن ش
أي في ملك سليمان
أي تكون للمجاوزة بمعنى عن كقوله إذا رضيت علي بنو قشير أي عني قال في شرح التسهيل وكل الواقعة بعد خفي و
تعذر واستحال وغضب وأشباهها قيل وهو مذهب كوفي وقال في الغنية وكذا قوله غيرهم وقوله بعن تجاوزا عنى من
قد فطن ش يعني أن الأكثر في استعمالها للمجاوزة ولم يعد غيرها صاحب العرض نحو رهاصا وقالوا رويت عن فلان لأن
المروي مجاوز لمن أخذ عنه وقوله ص وقد تجي موضع بعد ش يعني نحو لتركبن طبقا عن طبق أي بعد طبق ص
وعلى ش وقد تجي عن موضع على نحو قوله لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني أي علي
وجعل المصنف منه قوله تخلف عنه والأصل عليه وقوله ص كما على موضع عن قد جعلا ش يعني أن كلا منهما
صحت موضع الأخرى وقد صح تمثيله وقال بعض النحويين لو كانت لها معان هذه الحروف جاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف
في قال موجب تأويل ما ذكره مما خالف معنى المجاوزة وقوله ص شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى ش هذه أشهر
معاني الكاف وبها التعليل قد يعنى واذكروه كما هداكم قال في شرح الكافية وحملها على التعليل أكثر ص وزائدا
لتوكيد ورد ش مثل ليس كمثله شيء قيل ويحتمل أن تكون مثل بمعنى صفة فلا تكون زائدة ومثل قد يراد بها الصفة
وقوله ص واستعمل اسما ش استعمالها اسما مخصوص عند سيبويه بالشعر نحو ورحنا بكابن الماء يجنب و
يسكنا وأجازه الأخفش في الاختيار وإليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام الفارسي وتمثيل أبو جعفر بن مضا فقال إنها
اسم أبدا لأنها بمعنى مثل وتأول بعضهم ما ورد من دخول حرف الجر عليها والإضافة والإسناد على حذف الموصو
ف وقوله ص وكذا عن وعلى ش أما عن فتكون اسما إذا دخل عليها حرف الجر ولا تجر إلا بمن كقوله من عن يمين الحبيا

نكرة قبل ونعت جرها بعلى في قوله على عن يميني مرت الطير سنحا :: قال بعضهم وفي نحو من عن يمينه نصبها في مجاراته
واما على فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين الى انها اسم ولا تكون حرفا وزعموا ان ذلك مذهب سيبو
يه ومشهور مذهب البصريين انها حرف جر وتكون اسما اذا دخل عليها من نحو غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها قال
بعضهم وفي مثل هون عليك وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين ان عن وعلى اذا دخل عليهما من باقيتان على حرفيتهما
وزعموا ان من تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والباء وفي قوله م من اجل ذا عليهما من دخلا ش اي من
اجل ثبوت اسميتهما حكم بدخول حرف الجر عليهما وخص من بالذكر لانفرادها بذلك ونقل حكم عن بعلى تنبيه قال
في شرح التسهيل عن بعد من تدخل من بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق م ومذ ومنذ ش اعلم ان لمذ ومنذ ثلاثة احوال الاول ان
يليهما اسم مفرد مرفوع نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفي ذلك ثلاثة مذاهب الاول انهما مبتدآن
والمرفوع خبر واليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير في المعرفة اول او امد انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفي النكرة امد
انقطاع الرؤية يومان :: والثاني انهما ظرفان في موضع الخبر والمرفوع هو المبتدا والتقدير بيني وبين لقائه يومان واليه
ذهب الاخفش وطائفة من البصريين :: والثالث ان المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر اي مذ مضى يوم الجمعة او يومان وهما
ظرفان مضافان الى الجملة واليه ذهب محققو اهل الكوفة واختاره السهيلي والمصنف في التسهيل :: والثاني ان يليهما
جملة والكثير كونها فعلية نحو ما زال مذ عقدت يداه ازاره :: وقد تكون اسمية كقوله مذ انا يافع وفي ذلك مذهبان احد
هما ان مذ ومنذ ظرفان مضافان الى الجملة وهو المختار وصرح سيبويه به :: والثاني انهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف
يكون خبرا عنهما والتقدير مذ زمان عقدت ومنذ زمان انا يافع وهو مذهب الاخفش ولا يكونان الا مبنيين واختاره
ابن عصفور :: والثالث ان يليهما اسم مجرور كقوله وربع عفت اثاره منذ ازمان وفي ذلك مذهبان احدهما انهما حرفا
جر واليه ذهب الجمهور وهو الصحيح والاخر انهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما وقد اشار في النظم الى الاحوال الثلا
ثة فان قلت لا يؤخذ ذلك كله من عبارته قلت اما الاولى فالجمهور من قوله ورفعا انهما مبتدآن لانهما لا يرفعان
ما بعدهما الا اذا جعلا خبرهما لان المبتدا رافع للخبر على الاصح واما الثانية فيفهم من ظاهر قوله او اوليا الفعل انهما
ظرفان مضافان الى الجملة لان من جعلهما في ذلك مبتدأين قدر بعدهما زمانا وهو الخبر فلم يولهما الفعل الا لفظا
واما الثالثة فبذكرهما مع حروف الجر فيما تقدم والحاصل انهما قبل المرفوع مبتدآن وقبل الفعل ظرفان وقبل المجرور
حرفان والمختار ما اختاره في التسهيل فان قلت لو قال او اوليا الجملة نحو مذ دعا لتناول الاسمية لكان اولى قلت
هو كذلك والعذر له في الاقتصار على الفعل انه الكثير فان قلت شرط المرفوع بعدهما والمجرور بهما ان يكون اسم زمان
ولم ينبه عليه قلت بل نص عليه اول الباب ثم اشار الى معناهما بقوله م وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور
معنى في استبن ش يعني انهما لابتداء الغاية ان يجرا ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وللظرفية ان جرا حاضرا نحو ما رايته
مذ يومنا وزاد في التسهيل انهما يكونان بمعنى من والى معا فيجران المعدود على الابتداء والانتهاء وضابط ذلك انهما ان دخلا
على ماض معرفة فهما بمعنى من او على حاضر معرفة فهما بمعنى في او على نكرة فهما بمعنى من والى معا نحو ما رايته مذ اربعة
ايام وقوله م وبعد من وعن وباء زيد ما ش مثال زيادتها بعد من مما خطيئاتهم وبعد عن عما قليل وبعد الباء فبما رحمة
وقوله م فلم يعق عن عمل قد علما ش يعني ان ما لم تكفها عن العمل وهو الجر كما في الابيات وذكر في التسهيل ان ما فيه

بقي

تعدى الباء وتحدث فيها معنى التعليل نحو: لِمَا فرّ وانت خطيب وقال في الكافية ومن ترد الباء كفر بها وتوزع في العمل و
قوله ص وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف ش يعني ان ما قد تزاد بعد رب والكاف كافة وغير كافة
فمثالها كافة ربما يود الذين وقول الشاعر لعمرك انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم واجاز ابن عصفور
كون ما في ربما نكرة موصوفة اي رب شيء يود واجاز غيره في البيت كون ما مصدرية على مذهب من اجاز وصلها بالاسمية
ومثالها غير كافة ربما ضربة بسيف صقيل وقول الآخر كما الناس مجروم عليه وجارم بجر ضربة والناس فان قلت
ما الاغلب على ما بعد رب والكاف قلت يفهم من قوله وقد ان الكف هو الاغلب وصرح به في الكافية وقوله ص وحذف
رب مجرورة بعد بل والفا وبعد الواو وشاع ذا العمل ش مثاله بعد بل قول رؤبة بل بلد ملء الفجاج قتمه وبعد الفاء
قوله فحورٍ قد لهوت بهن عين وبعد الواو قول الشاعر وليل كموج البحر ارخى سدوله ومن جر محذوفة في ونص
نحو قوله رسم دار وقفت في طلله وفي التسهيل يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا و
مع التجرد اقل وتوزع في كونه كثيرا بعد الفاء الا ان اراد بالنسبة الى بل ولم يذكر الجر بالفاء وبل قال في التسهيل بل فقط
وحكى ابن عصفور الاتفاق وفي الا ان تنضاف وزعم بعض النحويين ان الخفض هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب واما الواو
فمذهب المبرد والكوفيين ان الجر بها والصحيح انه برب المضمرة وهو مذهب البصريين وقوله ص وقد يجر بسوى رب
لدى حذف وبعضه يرى مطردا ش الجر بسوى رب محذوفا ضربان مطرد وغير مطرد فالمطرد في مواضع الاول لفظ الجلالة
في القسم دون عوض الثاني المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا الثالث لا رجل جزاه الله خيرا في من يدل على محصلة تبيت الرابع بعد كم الاستفهامية
اذا جرت بالحرف نحو بكم درهم اشتريته خلافا للزجاج في قوله ان الجر باضافتها الخامس في جواب ما تضمن
مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت السادس في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل نحو وللكبير مجرى والجنوب
مصارع السابع في المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل بلا نحو ما لمحب جلد ان هجرا ولا حبيب رأفة فيجبرا
الثامن في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو نحو ذكره ابو الحسن في المسائل انه قال جئ بزيد او عمرو ولو كليهما
قال المصنف واجود من هذا المثال جئ بزيد وعمرو ولو احدهما لان المعتاد ان يكون ما بعد لو ادنى التاسع في المقرون
بالهمزة بعد ما تضمنه نحو مررت بزيد فتقول ازيد بن عمرو وحكاه الاخفش في المسائل العاشر في المقرون بهلا بعد
ما تضمنه كان يقال جئت بدرهم فتقول فهلا دينار قال الاخفش وهذا كثير الحادي عشر في المقرون بان بعد ما
تضمنه نحو امرر بايهم هو افضل ان زيد وان عمرو واجازه يونس وجعل سيبويه اضمار الباء بعد ان لتضمن ما قبلها
اياها اسهل من اضمار رب بعد الواو وجعله يونس من باب الحذف الثاني عشر في المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمنه حكى
يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح على تقدير ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح جميع هذه المواضع مطردة يقاس
عليها عند المصنف والثاني قوله في الغاية انه لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في القسم وفي باب كم على خلاف واما
غير المطرد فسمع منه ابيات منها قول الشاعر اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع قال
في التسهيل ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو اشارت كليب بالاكف الاصابع

باب الاضافة

ص نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا ش شمل قوله نونا تلي

لاعراب نون المثنى والمجموع على حده وما الحق بهما نحو رايت غلامي سعيد وضاربي سعيد واقبض اثنتيك وعشريك وا
حترز من نون لا تلي الاعراب نحو نون مسكين وسنين في لغة من اعربه بالحركات فانها لا تحذف للاضافة
او تنوينا الظاهر كقولك في طور سيناء طور سيناه والمقدر كقولك في الهمع قاله في شرح الكافية ؞ وتمم قوله
تنبيه فهم من اقتصاره على التنوين والنون ان غيرهما لا يحذف وقد تحذف تاء التانيث قال في الكافية شرعت فلا تنزع ومنه
قراءة بعضهم في عدوا انه عدة اي عدته وظاهر كلام العراقي انه قياس وجعل منه قوله تعالى واقام الصلوة وقوله ص
والثاني جر ش في المجرور به اقوال احدها انه المضاف ؞ والثاني انه الحرف المقدر المنوي ؞ والثالث انه معنى الاضافة والاول
مذهب سيبويه وهو الصحيح لاتصال الضمائر به ولا تتصل الا بعاملها وقوله ص وانواع من اخر الى بمعنى اللام
ش يعني ان الاضافة ثلاثة اقسام الاول مقدر بمن وضابطه ان يكون المضاف بعض المضاف
اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه نحو خاتم فضة قال في شرح التسهيل ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدود
ات والمقادير الى المقدرات انتهى وفي اضافة الاعداد الى المعدودات خلاف مذهب ابن السراج انها مقدرة بمن ومذ
هب الفارسي انها مقدرة باللام وان اضيفت عدد الى عدد نحو ثلاث مائة اتفقا على انها بمن وان لم يصح اطلاق اسمه
عليه نحو يد زيد فهي بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان الى انها بمعنى من الثاني مقدر بفي وضابطه
ان يكون المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو بل مكر الليل والنهار قال المصنف واغفل كثير من النحويين الاضافة بمعنى
في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح انتهى وعن عبد القاهر ان منه اضافة نفح ربعي وقيل قولنا فلان ثبت
الغدر والعنم والمكان بالصلب ومذهب الجمهور ان الاضافة لا تتقدر بغير من واللام ونحو بل مكر الليل والنهار مقدرة باللام
عندهم في التوسع ؞ الثالث مقدر باللام وما سوى النوعين المتقدمين ونقل ابن اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها
ونفيها مع غيرها نحو يد زيد ولذلك خصت بالاقحام في نحو يا بؤس للحرب وذهب ابن الضائع الى ان الاضافة بمعنى اللام
على كل حال وفي الارتشاف والزيادي ذهب اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص وانها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته
وقوله ص واختصاصا او تخفيفا ؞ او لا عطف النعت يف بالنكرة ش يعني ان المضاف يختص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعر
ف به ان كان معرفة نحو غلام زيد هذا ان كانت الاضافة معنوية وان كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله ص وان يشابه المضا
ف فعل يفعل وصفا فعن تنكره لا يعزل ش يعني بيفعل هو الفعل المضارع ؞ يعني ان المضاف ان كان وصفا يشابه الفعل المضارع
في كونه بمعنى الحال او الاستقبال لم يتعرف بالمضاف اليه ولا افادته غير محضة لا تفيد الا تخفيف اللفظ فان قلت
هل تفيد اللام في الاضافة اللفظية قلت لا ؞ اذ هي ليست على معنى حرف مما سبق خلافا لبعض المتاخرين
في زعمه ان اضافة اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول المضاف المنصوب على معنى اللام واستدل بان وصلها الى المفعول باللا
م شايع في فصيح الكلام ورد بانه لا يطرد في الصفة المشبهة ثم مثل فقال ص كرب راجينا عظيم الامل مروع القلب
قليل الحيل ش فرب راجينا اسم فاعل وعظيم الامل وقليل الحيل مثالان للصفة المشبهة ومروع القلب مثال لاسم
المفعول ثم قال ص وذي الاضافة اسمها لفظية ش سميت بذلك لان فائدتها في اللفظ وتسمى ايضا مجازية وغير
محضها محضة ثم قال ص وتلك محضة ومعنوية ش يعني التي تفيد التخصيص والتعريف تسمى محضة لانها خا
لصة من شائبة الانفصال ومعنوية لان فائدتها في المعنى تنبيهات الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى

ان الاضافة

وجدها في الثاني منه فحج
في ليال سعفة فلا زح

اضافة المصدر الى مرفوعه او منصوبه انها غير محضة والصحيح انها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة
كقوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا :: وقد ذهب ابن السراج والفارسي الى ان اضافة
افعل التفضيل غير محضة والصحيح انها محضة لانه ينعت بالمعرفة ونص سيبويه على ان اضافته
محضة وقد ذهب الفارسي ومن وافقه الى ان اضافة الاسم الى الصفة غير محضة وقد ذهب غيرهم الى انها
محضة :: وقد ذهب المصنف الى انها شبيهة بالمحضة **الثاني** المعروف ان الاضافة تنقسم الى محضة و
غير محضة وزاد في التسهيل ثالثا وهو الشبيهة بالمحضة وهي انواع الاول اضافة الاسم الى الصفة كما
تقدم :: الثاني اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان ويوم الخميس وسعيد كرز **الثالث** اضافة
الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة وقوله وان سقيت كرام الناس فاسقينا :: وقد ذهب ابن عصفور الى
انها غير محضة وقد ذهب غيره الى انها محضة **الرابع** اضافة الموصوف الى القائم مقام الوصف كقوله علا
زيدنا يوم النقا راس زيدكم :: اي علا زيد حينا راس زيد صاحبكم فحذف الصفتين فجعل الموصوف خلفا عنهما
في الاضافة **الخامس** اضافة المؤكد الى المؤكد واكثر ما يكون في اسماء الزمان نحو حينئذ ويومئذ وقد يكون في غيرها كقول
الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه :: اراد كشطا عنها
الجلد لان النجا هو الجلد **السادس** اضافة الملغى الى المعتبر نحو الى الحول ثم اسم السلام عليكما **السابع** اضافة
المعتبر الى الملغى كقول بعض الطائيين اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح ::
الثالث اهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالاضافة :: احدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب
رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو لا اباك نحو فيتني لا رب وكم ولا بجواز العارف في
والحال ان يكون معرفة ولا تعمل في المعرفة :: الثاني ما لا يقبل التعريف لشدة ابهامه كغير ومثل وحسب وزعم
المبرد ان غيرا لا تتعرف ابدا وقال السيرافي يتعرف اذا وقعت بين المتضادين وزعم ابن السراج انه اذا
كان المغاير واحدا كانت غير ومثل معرفتين قال في شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة
خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين متضادين واجاز بعض العلماء منهم السيرافي
ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس بلازم كقوله نعمل صالحا غير الذي كنا
نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى **وقوله ص** ووصل ال بذا المضاف مغتفر **ش** الاشارة الى الوصف
المشار اليه للمضارع يعني ان وصل ال بما اضافته لفظية مغتفر لا مطلقا بل بشرط كونه مضافا الى ما فيه ال نحو الجعد
الشعر او مضافا الى مضاف الى ما فيه الالف واللام نحو زيد الضارب راس الجاني **ص** وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او
جمعا **ش** اي مثنى او مجموع على حده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد والمكرموا عمرو واما جمع التكسير وجمع المؤنث
السالم فيمنعهما احترز بقوله **ص** سبيله اتبع **ش** اتبع سبيل المثنى في سلامة واحده واعرابه بالحرفين **فان قلت**
مفهوم الشرط ان وصل ال بذا المضاف فيما سوى هذه الصور الاربع غير معتبر وقد ذكر في التسهيل صورة خامسة
يغتفر فيها ذلك ايضا وهو ان يكون الثاني مضافا الى ضمير المعرف بال كقوله الود انت المستحقة صفوه **قلت**
انما اهمل هذه الصورة هنا لقلتها والخلاف في جوازها اجاز المبرد ومنع الجزولي خوفا لها واوجب النصب لكن الصحيح

جوازه لقبوله في المستحقة صفوه هكذا روي بالجر ص وربما اكسب ثانيا اولا ش تأنيثا ان كان لحذف موهلا ش يعني ان المضا
ف قد يؤنث لتأنيث المضاف اليه بشرط صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه فيشمل ذلك اربعة انواع
الاول ان يكون المضاف بعضا وهو مؤنث كقوله اذا بعض السنين تعرقتنا : لان بعض السنين سنة : والثاني ان يكون
بعضا وهو مذكر كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم : والثالث ان يكون وصفا للمؤنث كقوله مشين كما اهتزت
رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم : والرابع ان لا يكون بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه بالبعض في
صلاحيته للسقوط كقولهم اجتمعت اهل اليمامة وذكر الفارسي ذلك مقيسا ويجوز ان يكون المضاف كلا كقول عنترة
جادت عليه كل عين ثرة : ومنه يوم تجد كل نفس والتأنيث في هذا النوع ابصح لتحقق ما قبله تنبيه قد يسر
ى مثل ذلك في التذكير وهو قليل ومنه قول الشاعر رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التواني
ص ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى واول موهما اذا ورد ش لا بد من كون المضاف غير المضاف اليه بوجه ما لان
المضاف يتخصص او يتعرف بالمضاف اليه والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه وما اوهم ذلك اول فمما يوهم الاضافة
الى المرادف نحو سعيد كرز فيؤول الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت جاء مسمى هذا اللقب ومما يوهم اضافة
الصفة الى الموصوف قولهم سحق عمامة وجرد قطيفة فيؤول باضافة الشيء الى جنسه اي سحق من عمامة ومما
يوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم المسجد الجامع فيؤول بحذف المضاف اليه واقامة صفته مقامه اي مسجد
المكان الجامع وذهب الكوفيون الى ان الصفة قد يذهب بها مذهب الجنس ثم اضيف اليها كما يضاف بعض الجنس اليه
نحو خاتم حديد وعلى هذا فلا حذف واضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى صفته لا تنقاس واجاز الفراء اضافة الشيء
الى ما هو بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين قال الفراء ولما اختلف الاخرة اضيفت
الى الاخرة وهو الاخرة والعرب قد تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف لفظه كيوم الخميس وذكر مثلا منها حق اليقين
وحب الحصيد وحبل الوريد وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء وقوله ص وبعض الاسماء يضاف ابدا ش وانما
احتيج الى التنبيه على الاسماء التي لا تنفك عن الاضافة لخروجها عن الاصل اذ الاصل جواز افراد الاسم عن الاضافة ثم الا
سماء اللازمة للاضافة على قسمين قسم يلازمها لفظا ومعنى نحو لدى وعند وسوى وقصارى الشيء وحماداه ولدن وقسم يلازمها معنى
لا لفظا نحو كل وبعض واي والى هذا اشار بقوله ص وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا ش تنبيهات الاول لكل مواضع تتعين
في بعضها الاضافة لفظا ومعنى احدهما اذا وقع نعتا والاخر اذا وقع توكيدا خلافا للفراء والزمخشري في التوكيد الثاني
قد تنكر كل ونصبه على الحال فيما حكاه ابو الحسن وعلى هذا فلا يمتنع اخذا الحال : الثالث مذهب سيبويه والجمهور
ان كلا وبعضا معرفتان بنية الاضافة فلو امررت بكل قائما وببعض جالسا وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم من
قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وثلثا وسدسا معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرة بالاجماع وحكي ان العرب تحذف
المضاف وتنويه وقد لا تنويه وجاء مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادة تنكيرهما ثم ان الملازم للاضافة ثلاثة انواع : احدها ما التزم الاضا
فة الى المضمر : والثاني ما يضاف الى الظاهر والمضمر : والثالث ما التزم الاضافة الى الجملة وقد اشار الى الاول بقوله ص وبعض
ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع كوحدي لبي ودوالي سعدي وشذ ايلاء يدي للبي ش نبه بقوله
الكلام على نصب وحده في باب الحال وهو ملازم للاضافة الى المضمر ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وانما تعرض هنا

الى ضمير

الى ضمير مثنى حكى ابن سيده جلسا علي وحذريهما وعلى وحذريهما وجر منصوب بالحال بعدها ومن يجر باضافة نفسه
وحوالي وحنانيك وعنديك والاول للمصدر والاخيران للظرف وزاد بعضهم هذاذيك وحذاريك وهو للمصدر ومن يجعل على ما سبق واما التي
وحواليك وسعديك فهي مصادر مثناة تلزم من الاضافة الى المضمر فتقول لبيك ولبيه والبيه وسعديك وسعديه ونحوها هذا اخر ذلك
وحنانيك وهذاذيك وحذاريك فهي قال في التسهيل ومن المصادر المثناة حذار بمعنى حذار بفتح الحاء ولا معرفة له **تنبيهات**
الاول الناصب لهذه المصادر واجب الاضمار ويقدر في غير لبيك من لفظه والتقدير في لبيك اجبت اجابة بعد اجابة وكانه من الب بالمكان
اذا اقام به الثاني يجوز استعمال لبيك وحده واما سعديك فلا يستعمل الا تابعا للبيك قال سيبويه واما قوله لبيك وسعديك
بمعنى اجابة بعد اجابة **الثالث** هذه التثنية عند الجمهور للتكثير لا تقع على الواحد **الرابع** ذهب الاعلم الى ان الكاف
في لبيك واخواتها حرف خطاب لا موضع له من الاعراب وحذفت النون لشبه الاضافة **الخامس** حكى سيبويه عن بعض
العرب لبِّ على انه معرب لبيك غير انه مبني على الكسر لقلة تمكنه واختلف فيه فقيل ينصب نصب المصدر كانه قال اجابة
بعد اجابة وقال المصنف جعلوه اسم فعل **وقوله** وشذ ايلاء يدي للبي اشار به الى انه شذت اضافته الى الظاهر في قوله
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور **تنبيه** ذهب يونس الى ان لبيك اسم معرب واصله لبا قلبت الفه
ياء للاضافة الى الضمير كما في عليك ورد عليه سيبويه بقوله فلبي يدي مسور لثبات الياء مع الظاهر **فان قلت**
فقد حكم في شرح التسهيل ان اضافة لبي الى الضمير الغايب شاذة كاضافته الى الظاهر ومنه قول الراجز لقلت
لبيه لمن يدعوني وظاهر كلامه هنا جواز اضافته الى المضمر مطلقا **قلت** لا يلزم من قوله امتنع ايلاؤه
اسما ظاهرا جواز اضافته لكل مضمر وفي الارتشاف ويضاف الى الظاهر تقول لبي زيد وسعدي عمرو والى الضمير الغايب
قالوا لبيه وفي عزوه الشذوذ فيهما بالقلة ثم اشار الى الثالث بقوله **ص** والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ **ش**
يشمل قوله الى الجمل الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس واذ زيد جالس والفعلية حيث
جلس زيد واذ جلس زيد **فان قلت** كيف قال والزموا مع ان حيث قد ورد اضافتها الى المفرد في قوله اما ترى حيث سهيل
طالعا وقد جاءت غير مضافة في قوله اذا ريدة من حيث ما نفحت له **قلت** اضافتها الى المفرد ممنوع عند البصريين
الا في ضرورة وهو عند الكسائي قياس واما عدم اضافتها فهو نادر منه مع انه يشار هنا الى ان حكمها الظاهر فلندور ذلك
واختصاصه بالضرورة قال والزموا **وقوله ص** واذ ينون يحتمل ابدالا اثر **ش** يعني ان اذ يجوز ان يحذف بعدها الجملة عن الاضافة
لكثرتها ان يعوض من الجملة المحذوفة تنوين نحو يومئذ ولالتقائهما حيث لزم ذلك ولهذا قال يحتمل ابدالا
فان قلت لم كسرت الذال من يومئذ وحينئذ ونحوه **قلت** لالتقاء الساكنين خلافا للاخفش انه جعل كسرتها
بالجر بالاضافة ورد بوجوه منها انهم قالوا يومئذ بالفتح **تنبيه** قولهم ان ما ليس من الاضافة فهو لازم
المعرب بل الى جملة اسمية والفعلية بلا ابدال ذكر لها وقوله **ص** وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا نحو حين جانبذ **ش**
يعني ان ما شابه اذ في كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به المضي اضيف جوازا الى ما تضاف اليه اذ وجوبا
من الجملتين وذلك نحو يوم واوان فلو كان غير مبهم او محدودا لم يضف الى الجمل فلا يجوز اضافة اسبوع وشهر
وحين ونحوه من المثنى واجاز الفارسي اضافة اسبوع وشهر ونحوه واجاز ابن كيسان اضافة المثنى نحو يومي ولو
كان مرادا به الاستقبال لم يضف كاذ بل يضاف كاذا الى جملة فعلية لا الى اسمية ولا ما حمل عليها لا تضاف الى الا

لا تسمية هذا مقتضى مذهب سيبويه ولذلك قوله تعالى يوم هم بارزون على تنزيله منزلة الماضي قال المصنف والصحيح
جواز ذلك على قلة بعضي في الماضي وما حمل عليها تنبيهان الأول منع صاحب البسيط إضافة الظرف المتوسع
فيه إلى الجملة قال لأنه اسم حينئذ والأسماء لا تضاف إلى الجمل وليس بصحيح بل قد أضيف متوسعا فيه نحو هذا يوم
لا ينطقون الثاني الظاهر أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تكسبها التعريف وفي البسيط قد يقال إنها غير لأن
الجمل نكرات وقوله ص وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا شـ يعني أنه يجوز فيما أجري مجرى إذ من أسماء الزمان فأضيف إلى
جملة وجهان الإعراب وهو القياس والبناء وهو ضعيف وسببه عند البصريين افتقاره لتلك ولذلك لم يجيزوه إلا قبل
فعل مبني قال المصنف بل سببه شبهه الظرف حينئذ بحروف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره
وفي ذلك إن قمت من قولك حين قمت كان كلاما تاما فإذا جيء بحين عليه وبعدم خلوها حرف لذا افتقار بشبهه
حينئذ إياه بان وقوله ص واختر بنا متلو فعل بنيا شـ يشمل قوله فعل بني الماضي نحو على حين عاتبت المشيب
والمضارع المبني كقوله على حين يستصبين كل حليم يروى بفتح حين نص في شرح التسهيل فكلاهما يختار معه
البناء فعبارته هنا أحسن من قوله في الكافية وقبل فعل ماض البنا رجح والعكس قبل غيره أيضا وضح وقوله ص وقبل
فعل معرب أو مبتدا اعرب شـ مثال الفعل المعرب هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والمبتدإ ألم تعلمي يا عمرك الله
أنني كريم على حين الكرام قليل بالإعراب قبل هذين جائز باتفاق وأما البناء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون وقال
الفارسي إلى نحو هذا واختاره المصنف ولذلك قال ص ومن بنا فلن يفندا شـ لأن علة البناء ليست لطلب المضاف تلك بل لما تقرر
ع وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله على حين الكرام قليل فإنه يروى بالفتح ولما ثبت قبل الاسمية كان قبل
المضارع أولى لأن أصله البناء ص وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال كهن إذا اعتلى شـ مذهب الجمهور أن إذا لازمة للإضافة
إلى الجملة بعدها في موضع جر والعامل فيها جوابها وقيل ليست مضافة والعامل فيها الفعل الذي يليها لا جوابها لأن جوابها
أيضا من بعد زيدا لا يعمل ما بعد فيما قبله كالفاء وإذا الفجائية وما النافية ولأن جزئي الشرط والجواب قد يختلفان نحو
إذا جئتني غدا جئتك بعد غد ومذهب سيبويه أنها لا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو هن إذا اعتلى وأما نحو إذا السماء
انشقت فعلى تقدير الفعل قال في شرح التسهيل لا يجيز سيبويه غير ذلك وقال السهيلي عن سيبويه إنه يجيز
على ... لا بتداء بعد إذا الشرطية وإن أداة الشرط إذا كان الخبر فعلا وأجاز الأخفش مع ذا وجه سيبويه
جعل المرفوع بعدها مبتدأ وقال في شرح التسهيل وبقوله أقول وجزم هنا بمذهب سيبويه ثم قال ص لمفهم اثنين
معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا شـ كلتا وكلا من الأسماء اللازمة لفظا ومعنى لا يضافان إلا لمفهم اثنين فيشمل
المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وكلا ذا واسم الإشارة إلى المثنى ولفظ الإفراد نحو إن للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل واحترز بقوله معرف من المنكر فلا يضاف إليه وحكى الكوفيون إضافتهما إلى النكرة إذا كانت
محدودة نحو كلا رجلين عندك قائمان وقوله بلا تفرق من نحو كلا زيد وعمرو فإنه لا يجوز إلا في الضرورة كقوله كلا الضيفين
المشنوء والضيف نائل لدي المنى والأمن في العسر واليسر وفي كتاب ابن الأنباري إن كلا تضاف إلى مفرق بشرط أن يكرر
نحو كلاي وكلاك محسنان وأورد هذا على ذلك من كلام العرب ولم يذكر ذلك المصنف الأبيات ص ولا تضف لمفرد معرف أيا شـ
من الأسماء اللازمة للإضافة أي وتجوز إضافتها إلى النكرة بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية نحو أي الرجلين

أفضلهما

وابهما او جمع نحو اي الرجال وايهم ولا تضاف الى مفرد معرفة نحو اي زيد عندي لانها بمعنى بعض معرفة ولا يصح تبعيض هذا
المثال ونحوه ويستثنى من ذلك صورتان احدهما ان تكرر اما معطوفة بالواو كقوله ايي وايك فارس الاحزاب · او ان تقصد
الاجزاء نحو اي زيد احسن يعني اي اجزائه احسن واليهما اشار بقوله ص وان كررتها فاضف او تنو الاجزاء ش واخصص بالمعر
فة موصولة ايا ش يعني ان ايا الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة وهذا هو الاحسن واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة ونكره
ابن عصفور وغيره وقوله ص وبالعكس الصفة ش يعني ان ايا اذا وقعت صفة لم تضف الا الى نكرة بعكس الموصولة
والواقعة حالا كالواقعة صفة وقوله ص وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما ش يعني ان ايا اذا
وقعت شرطا او استفهاما جاز اضافتها الى النكرة والى المعرفة على التفصيل السابق فتلخص بهذا ان لاي ثلاثة احوال
قوله ص والزموا اضافة لدن فجر ش من الاسماء اللازمة للاضافة لدن وهو لاول غاية الزمان والمكان وتضاف الى المفرد والى
الجملة وقوله فجر يعني لفظا او محلا لتندرج الجملة ومن اضافتها الى الجملة جملة اسمية وتذكر نعماه لدن انت يافع
وفعلية قوله · صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ولم يضف الى الجمل من ظروف المكان الا حيث
ولدن وقال ابن الدهان الا حيث وحدها وقوله ص ونصب غدوة بها عنهم ندر ش سمع في غدوة بعد لدن الجر والنصب والرفع
اما الجر فهو الاصل واما النصب ففيه ثلاثة اوجه احدها ان لدن شبهت باسم الفاعل لثبات نونها تارة
وحذفها اخرى فنصب بها وضعف بسماع النصب بعد لد المحذوفة النون والثاني النصب على اضمار كان الناقصة والثالث
انه على التمييز قال سيبويه ولا تنصب لدن غير غدوة واما الرفع فرواه الكوفيون ووجه باضمار كان وقال ابن جني
تشبيها بالفاعل فيرفع وظاهره انها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا وذكره في التسهيل وقوله يقتضي ان نصب
غدوة بلدن لا بكان المقدرة وقوله ص ومع مع فيها قليل ش مع اسم لمكان الاصطحاب او وقته على ما يليق بالمصاحب
وهو ملازم للاضافة والظرفية وفتح العين حكى سيبويه ذهبت من معه واعرب في اكثر اللغات وبناؤه على السكون
لغة ربيعة وفي المحكم لغة ربيعة وغنم ولم يحفظ سيبويه انه لغة فزعم انه ضرورة وقوله قليل يعني بالنسبة الى
اللغة الاخرى وزعم ابو جعفر النحاس ان الاجماع منعقد على حرفيتها اذا كانت ساكنة وليس بصحيح والصحيح
انها باقية على اسميتها وهذا مفهوم من قوله فيها يعني ان الاسكان قليل في مع الاسمية ولو كانت الساكنة
حرفا لم يكن الاسكان لغة في الاسمية وقوله ص ونقل فتح وكسر لسكون يتصل ش فيها من بناها او من اعربها
فتح ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين وقوله ص واضمم بناء غيرا الى اخره ش يعني ان هذه الاسماء التي
تقدمت غير وقبل وما بعدهما الى اخر ما تقدم اذا حذف ما تضاف اليه لم يخل من ان ينوى معناه دون لفظه او ينوى لفظه او لا ينوى فان نوى
معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها بحروف الجواب في الاستغناء بها عن ما بعدها مع ما فيها من شبه
الحرف بالجمود ولا فيها وان نوى لفظه اعربت اعراب المضاف ولم تنون حكى الفراء في معانيه ان من العرب من يقول من قبل
بالخفض وحذف التنوين للاضافة وان لم ينو اعربت ونونت كقراءة من قرأ من قبل ومن بعد بالتنوين ومنه قوله فساغ
لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم · والى هذا اشار بقوله ص واعربوا نصبا اذا ما نكرا البيت ش فان قلت
لم ينبه على انه اذا نوى لفظه اعرب بل ظاهر قوله ناويا ما عدما يقتضي بناءه قلت اذا نوى لفظه صار كالمنطوق به
فكانه ما عدم فان قلت قوله واعربوا نصبا ليس بجيد لان هذه الاسماء تخرج التنكير كقراءة من قبل ومن بعد قلت

الغالب فيها النصب وجرها قليل وكأنه اقتصر على النصب لذلك فإن قلت قوله اما اما ذكر بعضهم معه ان همزة
الاسماء التي بنيت على الضم كانت معرفة قلت والامر كذلك وقال في البسيط قال بعضهم وهي نكرات وانما
يريد قبل شيء وجعل بعض النحويين التنوين في قوله وكنت قبلا تنوين عوض وقبلا معربة بنية الاضافة قال
في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وقوله م وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ش
يجوز حذف المضاف للعلم به والاكثر حينئذ ان يخلفه المضاف اليه في الاعراب نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل
وقد يخلفه في التذكير ان كان المضاف مثلا نحو مررت برجل وهيبير شعرا اي مثل وهيبير ولذلك انعت به النكرة وربما خلفه في
غير ذلك كالتذكير والتأنيث م وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما ش يعني ان المضاف اليه قد
يبقى بعد حذف المضاف مجرورا كما كان قبل حذفه ولذلك شرط قد ذكر في قوله م لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا
لما عليه قد عطف ش يعني انه يشترط في جر المضاف اليه بعد حذف المضاف ان يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا
ومعنى بعاطف متصل نحو اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا او منفصل بلا كقولهم ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة والجر في هذا النوع بالشروط المذكورة مقيس ولم يشترط في التسهيل [illegible] لاستبعادهم كما ظن بعضهم
وما خلا فيه مما به القياس فهو محفوظ لا يقاس عليه كقول العرب [illegible] حي قال المصنف
مجرور [illegible] وكقراءة ابن جماز والله يريد الآخرة بخفض والعاطف متصل [illegible] المصنف عن [illegible] م ويحذف الثاني فيبقى
الاول كحاله اذا به يتصل ش يعني ان المضاف اليه قد يحذف ويبقى لفظه فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا ينون ولا ترد
اليه النون ان كان مثنى او مجموعا ولذلك شرط ذكره في قوله م بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاول ش اي
بشرط عطف مضاف الى مثل المحذوف كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها وقول الشاعر بين ذراعي وجبهة الاسد
وجاء نظير هذا ابيات وقال الفراء لا يجوز ذلك الا في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد واما نحو دار وغلام
فلا يجوز ذلك فيهما تنبيهان الاول ذهب ابن عصفور في تخريج قولهم قطع الله يد ورجل من قالها ونحوه الى ان التقدير يد
من قالها ورجله فحذف الضمير واقحم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه الثاني قد يفعل ذلك دون عطف كقوله ومن
قبل نادى كل مولى قرابة كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين وقال المصنف استعمال هذا الحذف في الاسماء الناقصة قليل
وفي الاسماء التامة الدلالة كثير ومن ذلك قراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء عليهم وقد يفعل ذلك
مع عطف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول ومن شواهده قول ابي برزة الاسلمي رضي الله عنه غزوت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثماني هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري بفتح الياء دون تنوين والاصل ثماني
غزوات م فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين ش مذهب البصريين ان الفصل
بين المضاف والمضاف اليه ممتنع الا في الشعر وذهب المصنف الى انه يجوز في السعة بشيئين الاول ما نصبه المضاف لشبهه بالفعل
من مفعول به او ظرف فالفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وبالظرف قول الشاعر كناحت يوما
صخرة بعسيل وبالمجرور قول الآخر لانت معتاد في الهيجاء مصابرة قال في شرح التسهيل هذا من احسن الفصل لانه
فصل بمعمول المضاف ويدل على جوازه في الاختيار قوله صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركوا لي صاحبي وقول من يوثق بعربيته
ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها وقوله لشبه فعل يشمل المصدر واسم الفاعل ومن الفصل بالمفعول مع

مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقوله فصل مفعول مغنى لا جز
وقوله شبه فعل صفة المضاف وقوله ما نصب فاعل بالمصدر الذي هو فصل يعني قوله مفعولا او ظرفا
حال منهما والتقدير اجز ان يفصل المضاف المشابه للفعل عما اضيف اليه منصوبه حال كونه مفعولا به او
ظرفا وفي حكمه المجرور :: ثم انتقل الى القسم نحو ما حكى الكسائي من قولهم هذا غلام والله زيد واليه اشار
بقوله ولم يعب فصل يمين وزاد في الكافية الفصل باما قال اما معتبر كقوله هما خطتا اما اسار ومنة
في رواية من جر :: ثم نبه على ان الفصل بغير ذلك مختص بالضرورة فقال ص واضطرارا وجد باجنبي او بنعت
او نداء ش الاجنبي ما ليس معمولا للمضاف من مفعول به وظرف ومجرور وفاعل :: مثال المفعول قول الشاعر
عن يسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها :: والظرف كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي
يقارب او يزيل :: والمجرور كقوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له :: والفاعل كقوله انجب ايام والداه به اذ نجلاه
فنعم ما نجلا وكذا لو كان الفاعل مرفوعا بالمضاف فان الفصل به مخصوص بالضرورة كقوله :: ترى اسهما للموت تصمي
ولا تنصي ولا ترعوي عن نقض اهواؤنا العزم :: فان قلت لم نوخر هذه الصورة من كلامه هنا قلت من تقدم
من قوله ما نصب فيعلم ان المرفوع لا يسوغ به الفصل اختيارا :: ومثال النعت قول الشاعر نجوت وقد بل المرادي
سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب :: ومثال النداء قول الشاعر وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل
تهلكة والخلد في سقر :: وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغى انشد ابن السكيت باي تراهم الارضين حلوا
:: اراد باي الارضين تراهم وزاد غيره الفصل بالمفعول من اجله نحو معاود جرأة وقت الهواجر اي معاود وقت الهواجر
في جرأة وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك فصل بان شاء الله

المضاف الى ياء المتكلم

ص آخر ما يضاف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذا او يك كابنين وزيد
ش يجب كسر آخر المضاف الى ياء المتكلم ان لم يكن منقوصا او مقصورا او مثنى او مجموعا على حده كقولك في غلام
غلامي :: وفيه اربعة مذاهب :: احدها انه معرب بحركات مقدرات في الاحوال الثلاث :: والثاني معرب في الرفع والنصب
بحركة مقدرة وفي الجر بالكسرة الظاهرة واختاره في التسهيل :: والثالث انه مبني :: والرابع انه لا معرب ولا مبني واليه
ذهب ابن جني والاول مذهب الجمهور :: وتجوز في الياء بعد الكسرة وجهان الفتح والاسكان وقيل الفتح اصل وقيل الا
سكان اصل والجمع بينهما ان الاسكان اصل اول لانه اصل كل مبني والفتح اصل ثان لانه اصل ما هو على حرف واحد
واما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حده فاذا اضيف شيء منها الى ياء المتكلم وجب فتح الياء في اللغة
المشهورة فتقول في فتى وقاض فتاي وقاضي وفي رامين رامي وفي ابنين ابني وفي زيدين زيدي والى ذلك اشار بقوله ص وذي جميعها اليا
بعد فتحها احتذي ش الاشارة في ذي الى الانواع الاربعة واحتذي اتبع ثم بين حكم آخر المقصور والمنقوص والمثنى
والمجموع على حده نصبا وجرا فقال ص وتدغم اليا فيه ش وتدغم الياء من آخر المنقوص والمثنى والمجموع على حده نصبا
وجرا فيه اي في ياء المتكلم لا تغيير ما قبلها من فتح وكسر فتقول رايت رامي وابني وزيدي بفتح الياء كما سبق ثم قال
ص والواو ش اي وتدغم الواو ايضا في ياء المتكلم يعني بعد قلب الواو ياء وان كان ما قبلها فتحة لم يغير نحو مصطفون
فتقول فيه هؤلاء مصطفيّ وان كان قبلها ضمة قلبتها كسرة لتناسب الياء نحو مسلمون تقول فيه مسلميّ

يقلب الواو ياء والضمة كسرة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجيّ هم وإلى هذا أشار بقوله م وإن ما
قبل واو ضم فاكسره يهن ش ثم قال م والألف سلم ش أي تسلم الألف من الانقلاب .:. وتشمل ألف المثنى نحو
هذان غلاماي ولا خلاف فيه والألف المقصور نحو عصاي وفيه لغتان إثبات الألف وهي المشهورة وقلبها ياء وهي
لغة هذيل وحكاها عيسى بن عمر عن قريش وقرأ الحسن يا بشريّ وإليه أشار بقوله م وفي المقصور عن هذيل
انقلابها ياء حسن ش وينبغي أن يستثنى من ذلك ألف لدى وعلى الاسمية فإن الأكثر فيهما أن تقلب مع ياء المتكلم
فإن قلت هل يجوز قلب ألف المثنى في لغة من ألزمه الألف مطلقا قلت الظاهر لا لأنه يلتبس ويحتاج في جوازه إلى سماع

إعمال المصدر

بفعله المصدر ألحق في العمل ش أي ألحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل في التعدي
واللزوم فيتعدى بنفسه وبالحرف وحذف التمثيل لسهولته تنبيه يخالف المصدر الفعل في أمرين أحدهما أنه في رفعه نائبا
عن الفاعل خلافا ومذهب جمهور البصريين جوازه وإليه ذهب في التسهيل والثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف
الفعل وإذا حذف لم يتحمل ضميرا خلافا لبعضهم ثم قال م مضافا أو مجردا أو مع أل ش يعني أن له ثلاثة أحوال وإعماله مضافا
أكثر نحو ولولا دفاع الله ولا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف وإعماله مجردا من الإضافة ومن أل
أقيس من المضاف نحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيه خلاف أجازه البصريون ومنعه الكوفيون وإن وقع بعده
مرفوع أو منصوب فهو محمول على فعل مضمر وإعماله مع أل أقل من المجرد ومنه قول الشاعر: ضعيف النكاية
أعداءه وفيه خلاف أجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج وأجازه الفارسي
على قبح وفصل ابن طلحة بين أن تكون أل معاقبة للضمير فيجوز نحو إنك والضرب خالدا لمسيء إليه وإلا فلا يجوز نحو
عجبت من الضرب عمرا ثم نبه على شرط عمل المصدر بقوله م إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله ش شرط إعمال المصدر غير
الواقع بدلا من اللفظ بفعله أن يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدري فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر بأن وإن أريد به
الحال قدر بما ولم يقدر بأن لأن مصحوبها لا يكون حالا وقد ذكر بعضهم تقديره بأن المخففة كما فعل بعضهم فإن قلت من ذكر في التسهيل
مقدرا بأن المخففة ومثله بنحو قوله علمت ضربك زيدا فقدر علمت أن قد ضربت زيدا بأن مخففة لأنها وقعت بعد
العلم وهو موضع غير صالح لأن المصدرية قلت في كون أن المصدرية مخففة هنا نظر لأنها بعد العلم
يقدر سيبويه في الباب بغير أن الثقيلة مع ضمير الشأن فإن قلت ظاهر قوله إن كان وقوله في الكافية حيث يصح حرف
مصدري تمام أن هذا الشرط لازم وجعله في التسهيل غالبا وقال في شرحه ويعتبر تقديره بأحد الثلاثة شرط في عمله
للكثير الغالب أن يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب سمع أذني زيدا يقول ذلك وذكر مثلا آخر قلت
المشهور أن تقديره بالحرف شرط وما ذكره من المثل لا ينافي ذلك في النظر وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف في عدم
اشتراط ذلك تنبيه لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا الأول أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين في ضمير
المصدر وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور ونقل عن الفارسي وقياسه الظرف .:. الثاني
أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل الثالث أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل فلا يجوز حكم ضربة زيدا .:. فأما قوله
يحابي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ونصب نفس بيحابي ومعنى
يحابي نفس راكب فأما بالماء نفس راكب كان يرى عطشا .:. الرابع أن يكون غير

منعوت

منعوت قبل تمام عمله لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعت فإن ورد ما يوهم ذلك
قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمتنع والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن سائر
التوابع حكمها حكم النعت :: الخامس أن يكون مفردا ذكره في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه صاحب التسهيل
وقال إنه القياس وأهمل المضمر والمحدود .. ومصدر فقد التوحيد وهو مجموع ومجموع عمله بسماع لا قياس فيه
قيل وصرح بجوازه في شرح التسهيل ومن إعماله مجموعا قوله قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا
:: واختلف النحويون في جواز إعمال المجموع فأجازه قوم واختاره ابن عصفور ومنعه قوم منهم ابن السيد فإن قلت
هل يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال كاسم الفاعل قلت لا يشترط ذلك لأنه عمل لكونه
أصل الفعل فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل قاله المصنف وقال غيره لأنه عمل بالنيابة عن الفعل والفعل لا يشترط
فيه ذلك وحكي عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا وليس بصحيح وقوله ص ولاسم مصدر عمل ش يعني أن
اسم المصدر يعمل عمل فعله وهو قليل وإلى قلته أشار بتنكير عمل واختلف في إعمال اسم المصدر فأجازه الكوفيون ومنعه
البصريون قال بعضهم إلا في ضرورة الشعر وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل ومن إعماله قول عائشة رضي الله عنها
من قبلة الرجل امرأته الوضوء وظاهر كلامه في التسهيل أنه مقيس وقال الشارح ولم يرد الناظم بقوله اسم المصدر
ولا قياس تنبيهان الأول الحلولي في قوله ولاسم مصدر عمل وهو مقيد بغير العلم فإن العلم لا يعمل وهو ما دل على معنى المصدر
لا أنه معنية عن الألف واللام في متضمن الإشارة إلى حقيقة كسبحان وبرة وفجار الثاني عرف اسم المصدر في التسهيل
وقال ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله
مثال ذلك توضأ وضوءا وتكلم كلاما فالوضوء والكلام اسمان للمصدر لا مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلهما
وخرج المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضى توضيا أو بزيادة نحو أعلم إعلاما :: واحترز بقوله وتقديرا من نحو
قاتل قتالا فإنه مصدر لا اسم مصدر وإن لم يكن نقص ألف قاتل لفظا فقد ثبتت لفظا وبقوله دون عوض من نحو
عدة فإنه مصدر مع خلوه من الواو لأن التاء عوض منه ومن نحو كلم تكليما فإنه مصدر مع خلوه من التضعيف لأن التاء
عوض منه وقال الشارح اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب أو القائم به كالعلم ينقسم إلى مصدر و
اسم مصدر فإن كان أوله ميما مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة وكان لغير الثلاثي بوزن ما في الثلاثي كالغسل والوضوء
فهو اسم المصدر وإلا فهو المصدر قلت الذي أوله الميم المذكورة وإن أطلق بعضهم عليه اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله
وليس هو موضع الخلاف ولا المراد هنا والنوع الثاني وهو ما كان لغير الثلاثي بوزن الثلاثي هو المذكور في التسهيل قال
الشيخ أبو حيان وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر قال واسم المصدر يقال باصطلاحين أحدهما ما ينقاس بناؤه
من الثلاثي على مفعَل أو مفعِل وما زاد على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله :: والثاني ما كان علما موضوعا لغير المصدر
كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز فهي وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل المقولة ولما يدهن به ولما يختبز
في هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون وتحقيق الخلاف فيه بين العرب فيتبين هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازا على المصدر
ويعمل عمل المصدر أو لا :: فقال البصريون لا إلا أن يضطر شاعر وقال الكوفيون والبغداديون ينقاس ذلك قلت وهو
حق في شرح التسهيل بأن ثوابا وعطاء مصدران لغة ما بينهما وبين الأصل وهو أثاب وأعطى ص وبعد جره الذي أضيف

له كمل بنصب أو برفع عمله ش المصدر المضاف خمسة أحوال الأول أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو وما كان استغفار إبراهيم. الثانية أن يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله نحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير. الثالثة أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو ولولا دفع الله الناس. الرابعة أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه السلام وحج البيت من استطاع إليه سبيلا وهو قليل وقيل يختص بالشعر في القرآن إلا فيما روي عن ابن عامر أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء بضم الدال والهمزة وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح ولا كثير في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله. الخامسة أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو عجبت من انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمرا وقوله كمل يعني إن أردت لأن ذلك غير لازم كما تبين ص وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن ش التابع المضاف إليه المصدر إن كان فاعلا فمحله رفع وإن كان مفعولا فهو في موضع نصب إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل وفي موضع رفع إن قدر المصدر بأن وفعل المفعول خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول فلك في التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل إن كان فاعلا أو نائبه والنصب على المحل إن كان مفعولا له تقول عجبت من قيام هند بالرفع العاقلة بالجر والرفع وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم بالجر والنصب بالجر على اللفظ والنصب على المحل لأنه مفعول به والرفع على تقدير أن أكل الخبز واللحم تنبيه ظاهر كلام المصنف جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو فأجازه في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لوروده في السماع والقياس بخلاف الظاهر

إعمال اسم الفاعل: اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي فالصفة جنس والدالة على فاعل مخرج لاسم المفعول وما هو بمعناه وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها مخرج للجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وقوله في التذكير والتأنيث مخرج لما كان من الصفات على أفعل نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير قوله ولمعناه أي معنى المضارع مخرج لنحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة وقوله ص كفعله اسم فاعل في العمل ش يعني أن فعله إن كان لازما فهو لازم وإن فعله متعد إلى واحد أو اثنين فهو كذلك وقوله ص إن كان عن مضيه بمعزل ش يعني أن شرط إعمال اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال فإن كان بمعنى المضي لم يعمل خلافا للكسائي فإنه أجاز إعماله مستدلا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ورد بأنه حكاية حال ووافقه على إجازته في الظاهر هشام وابن مضاء تنبيه هذا الخلاف في عمل الماضي إنما هو بالنسبة إلى المفعول به وأما بالنسبة إلى الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه وهو بعيد وقوله ص وولي استفهاما أو حرف ندا أو نفيا أو جا صفة أو مسندا ش يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله حتى يعتمد على أحد الأشياء المذكورة فالاستفهام نحو أناوٍ رجالك قتل امرئ من العز في حبك اعتاض ذلا وحرف النداء نحو يا طالعا جبلا ولم يذكره في الكافية ولا في التسهيل وقال الشارح والمسوغ لإعمال طالع هنا اعتماده على موصوف محذوف تقديره يا رجلا طالعا جبلا وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل إذ النداء من خواص الأسماء والنفي نحو ما ضارب الزيدان

والرفع

عمرا

عمرا او مثال كونه صفة جاءني رجل مكرم عمرا او مسندا خبرا نحو زيد مكرم عمرا فالواقع صفة متعمد على الموصوف والو
اقع خبرا متعمد على المخبر عنه فان قلت اهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو جاءني زيد ضاربا عمرا
قلت استغنى عن ذكره بذكر الصفة لان الحال صفة في المعنى تنبيهان الاول اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر
شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط الثاني ذكر المصنف
هنا لعمله شرطين الاول ان يكون بمعنى غير الماضي والثاني الاعتماد وزاد في التسهيل شرطين احدهما ان يكون غير
مصغر خلافا للكسائي في اجازته اعماله مصغرا لقول بعض العرب اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا ولا حجة فيه لان فرسخا
ظرف والظرف يعمل فيه رائحة الفعل قيل والجواز مذهب الكوفيين الا الفراء وتابعهم ابو جعفر النحاس وقال بعض المتاخرين
ان لم يحفظ له مكبر جاز اعماله كقوله ترقرق في الايدي كميتا عصيرها في رواية من جر كميت والا فلا الثاني ان لا يكون موصوفا
خلافا للكسائي في اجازة اعماله مطلقا قال في شرح التسهيل ووافق بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة
لان ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي
وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا فالحاصل ثلاثة مذاهب ص وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي
وصف ش يعني ان اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف
مذكور ومن ذلك قوله تعلى ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه ص وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله
قد ارتضي ش ما تقدم من اشتراط ارادة الحال والاستقبال انما هو في المجرد من ال واما ما وقع صلة لها فهو صالح
للعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال الشارح باتفاق وفي شرح الكافية واما المتلبس بها فلا خلاف في اعماله
وحكى الخلاف في التسهيل والحاصل اربعة مذاهب الاول انه يعمل مطلقا لوقوعه موقع الفعل فيجب فيه تاويله بالفعل وهو
المشهور الثاني ان النصب بعده مشبه بالمفعول به لان ال ليست موصولة بل حرف تعريف وفي دخولها يبطل عمله
كما يبطله التصغير والوصف لانه يبعد عن الفعل وهذا مذهب الاخفش واجب الاخفش يقول ان فصل بال العهد فلا
ينصب على التشبيه وان قصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل والثالث انه لا عمل له والمنصوب بعده منصوب بفعل
مضمر الرابع انه يعمل بمعنى الماضي خاصة وهو مذهب الرماني ص فعال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بدل
ش اي اقصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حول الى فعال كغفار او مفعال كمنحار او فعول كضروب او فعيل
كعليم او فعل كحذر وفتح في كثير من نسخ البيت اللام فان قلت ما معنى قوله في كثرة قلت يعني ان هذه الامثلة
بدل عن فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة فان قلت من اين يفهم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثي
قلت من قوله عن فاعل بدل لان اسم الفاعل من غير الثلاثي لا يكون على فاعل وقد بني فعال او مفعال او فعيل من
افعل كقولهم دراك ومعطاء ومهوان وزهوق ونذير من ادرك واعطى واهان وازهق وانذر وهو مع ذلك قليل وقوله ص فيستحق ما له من
عمل ش يعني ان هذه الامثلة تستحق ما لاسم الفاعل من العمل بالشروط المذكورة على التفصيل السابق وقوله
وفي فعيل قل ذا وفعل ش الاشارة الى عمل اسم الفاعل اي قل في فعيل ان يعملا عمل اسم الفاعل ومذهب سيبويه جواز
اعمال هذه الامثلة الخمسة ومنع اكثر البصريين منهم المازني والمبرد اعمال فعل وفعيل وفصل الجرمي فاجاز اعمال فعل
لانه على وزن الفعل ومنع اعمال فعيل ومنع الكوفيون اعمال الخمسة لانها قد احيلت للمبالغة زادت على الفعل فلم

فلم تعمل عندهم لذلك والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع بذلك نحو انهما ونثرا مثال فعال قول من سمعه سيبويه وهو أما العسل فأنا شراب وقول الشاعر أخا الحرب لباسا إليها جلالها ومثال مفعال قول بعض العرب إنه لمنحار بوائكها أي سمانها وقول الشاعر شم مهاوين أبدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم فجمع مهوان ومثال فعول قول بعضهم إنه لضروب بنصل السيف سوق سمانها ومثال فعيل قول بعضهم إن الله سميع دعاء من دعاه وقال زيد هو حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار ومثال فعل ما أنشده سيبويه حذر أمورا لا تضير والفرح فيه من وضع الخمسة ومن إعمال فعل قول زيد الخيل أتاني أنهم مزقون عرضي فأعمل مزقون وهو جمع مزق وهو من أمثلة المبالغة من مازق م وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل ش ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع فحكمهما حكم المفرد في العمل والشروط المذكورة فيعمل ضاربان وضاربون مثل ضارب فيما ذكر وضروبان وضروبون مثل ضروب فيما ذكر وكذا الباقي م وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض ش احترز بذي الإعمال من المراد به المضي فإنه يضاف وجوبا كما في الحديث نحو هذا ضارب زيد أمس ويفهم من قوله وانصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه وقال الكسائي هما سواء في ذلك والذي يظهر أن الإضافة أولى وبالوجهين قرئ إن الله بالغ أمره وقيد بقوله تلوا المفعول الذي يليه فلو فصل تعين نصبه نحو إني جاعل في الأرض خليفة وقد أضيف مع الفصل في قراءة من قرأ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقد تقدم في الإضافة تنبيه ما ذكر من جواز الوجهين إنما هو في الظاهر وأما المضمر المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو هذا مكرمك وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من وافيكه وقد فهم من قوله تلوا أنه يجوز الوجهان في المفعول الذي يليه فلو اقتضى بدا تعين نصبه به ولكن لما قال م وهو لنصب ما سواه مقتضي ش مثال ذلك زيد معطي عمرو درهما ومعلم خالد عمرا فاضلا تنبيه إذا أضيف اسم الفاعل بمعنى الماضي واقتضى مفعولا ثانيا نحو معطي زيد درهما أمس نصب بفعل مضمر عند الجمهور وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي لأنه اكتسب بالإضافة شبها بالمصحوب بأل م واجرر أو انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ش فالجر على اللفظ والنصب على المحل ومن منع اتباع المحل في نحو هذا أضمر فعلا وهو قول سيبويه فإن قلت الذي انخفض لا يصح على إطلاقه لأن المخفوض بالإضافة بمعنى الماضي لا يصح في تابعه اعتبار المحل لأنه لا محل له فإن نصب تابعه فبفعل مقدر قلت إنما كلامه في المخفوض بإضافة ذي الإعمال لقوله وانصب بذي الإعمال وهذا البيت تتمة الكلام عليه م وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل ش أي فيعمل إن كان صلة لأل مطلقا وإن كان فيشترط إرادة الحال أو الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره م فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه ش يعني أن اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له في المعنى نحو مضروب فإنه يعمل عمل ضرب فيرفع نائب الفاعل فتقول زيد مضروب أبوه كما تقول ضرب أبوه فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه وقد مثل المتعدي إلى اثنين بقوله م كالمعطى كفافا يكتفي فال موصولة ومعطى صلتها وهي مبتدأ ويكتفي خبرها والمفعول الأول في المعطى ضمير الرفع النائب عنها كفافا واستتر لأن النائب عن الفاعل م وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى ش يعني أن اسم المفعول المنفرد عن اسم

فاعل فانه نصب اضافته الى مرفوعه في المعنى فتقول هذا مضروبُ العبدِ بالرفع نيابة عن الفاعل وبالجر لانك اسندت
الفعل الى ضمير المبتدا وبالنصب ايضا على التشبيه بالمفعول به وقد مثل بقوله ص كمحمود المقاصد الورع
ش اي الورع محمود المقاصد تنبيه اسم المفعول من المتعدي الى واحد يلحق بالصفة المشبهة في رفع ا
لسببي ونصبه وجره كما مثل ابنية المصادر اعلم ان الفعل ثلاثي مجرد ومزيد على الثلاثة فالثلاثي
المجرد له ثلاثة احوال فعَل وهو متعد نحو ضرب ولازم نحو قعد وفعِل وهو متعد نحو قبِل ولازم نحو فرِح وفعُل
وهو لازم ابدا الا بتضمين او تحويل نحو سَهُل واو ابنية مصادر الثلاثي كثيرة واقتصر هنا على الغالب فقال ص
فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة كرد ردا ش شمل المتعدي من ذي ثلاثة فعَل وفعِل فقياس مصدر
هما فعل بفتح الفاء واسكان العين نحو ضرب ضربا وفهم فهما وظاهره انه مقيس فيهما بلا قيد وقيد
فعِل المكسور العين في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما ولم يقيده سيبويه والاخفش
بل اطلقا تنبيه اختلف في معنى القياس هنا فقيل انما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره
فان سمع غيره وقف عنده وهو مذهب سيبويه والاخفش وقيل القياس يجوز مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر
قول الفراء ثم قال ص وفعِل اللازم بابه فعَل ش يعني قياس مصدر فعِل اللازم فعَل بفتح الفاء والعين لا فرق في
ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحا والمعتل نحو جوِي جوًى والمضعف نحو شلل شللا فان اصله شلِل بكسر اللام تنبيه
اطلق الناظم في فعِل اللازم وينبغي ان يقيد بان لا يكون لونا لان فُعلة هو الغالب كشهلة وسمرة ثم قال
ص وفعَل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كغدا ش تقول غدا غدوا ومثله قعد قعودا وجلس جلوسا والمراد
في فعَل اللازم مفتوحه بان لا يكون مستوجبا لاحد الاوزان المذكورة في قوله ص ما لم يكن مستوجبا فعالا
او فعلانا فادر او فعالا ش هذه ثلاثة اوزان وسيذكر رابعا متى استوجب فعل اللازم واحدا منها فان مصدر
ه على فعول لا ... ثم قال ص فاول لذي امتناع كابى ش الاول هو فعال بكسر الفاء وهو مقيس فيما دل على
امتناع نحو ابى اباء ونفر نفارا ص والثاني للذي اقتضى تقلبا ش الثاني هو فعلان بتحريك العين وهو مقيس فيما
دل على تقلب نحو جال جولانا ولمع لمعانا ص للدا فعال او لصوت ش يعني ان فُعالا بضم الفاء وهو الوزن الثالث
لنوعين احدهما ما دل على داء نحو زكم زكاما وسعل سعالا والاخر ما دل على صوت نحو نعق نعاقا ونبح نباحا
وذكر ابن عصفور انه مقيس فيهما ص وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل ش يعني ان فعيلا وهو
الوزن الرابع لنوعين ايضا احدهما ما دل على سير نحو ذمل ذميلا ورحل رحيلا والاخر ما دل على صوت نحو صهل صهيلا
ونهق نهيقا وذكر ابن عصفور انه يطرد في الاصوات والحاصل ان فعَل اللازم يطرد في مصدره فعول الا اذا دل على هذه
المعاني الخمسة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير فالغالب في الامتناع فِعال وفي التقلب فَعَلان وفي الدا
ء فُعال وفي الصوت فُعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فُعال نحو بغم بغاما وقد ينفرد فعيل نحو
صهل صهيلا واكثر الفعال في نحو رغا وفي السير فعيل تنبيه يستثنى ايضا من فعَل اللازم ما دل على حرفة
وشبهها فان الغالب في مصدره فِعالة نحو تجر تجارة وامر امارة وذكر ابن عصفور انه مقيس في الولايات والصنائع
وقوله ص فُعولة فَعالة لفعُلا كسهل الامر وزيد جزلا ش فعولة وفعالة مقيسان في مصدر فعُل نحو سهل

لامر سهولة وجزل جزالة وقال بعضهم فعولة غير مقيس ص وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل كسخط ورضى ش
فسخط مصدر سخط وقياسه سخط بالفتح والتحريك ورضى مصدر رضي وقياسه رضى بالفتح وكلامه مقيد بفعل
لفي الحركة وقد تشبهها كما نقل ولما فرغ من بيان مصدر الثلاثي شرع في بيان مصادر ما زاد عليه فقال ص وغير ذي ثلاثة
مقيس مصدره ش اي كل فعل زائد على ثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على سماع وقوله ص كقدس
التقديس ش يعني ان ما كان على فعّل صحيح اللام فمصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وكلم تكليما وقوله ص وزكه
تزكية ش يعني ان ما كان على فعّل معتل اللام فمصدره على تفعلة نحو زكى تزكية وغطى تغطية وقوله ص وا
جملا اجمالا من تجملا تجملا ش يعني ان مصدر افعل الصحيح العين افعال نحو اجمل اجمالا واكرم اكراما ومصدر
تفعّل تفعّلا بضم العين نحو تجمل تجملا وقوله ص واستعذ استعاذة ش اصل استعاذ استعوذ على وزن استفعل
فقياس مصدره استعواذا لكن اعلت الواو بنقل حركتها وقلبها الفا فاجتمع الفان فحذفت احداهما وهي الزائدة عند
الخليل وسيبويه وبدل العين عند الاخفش والفراء فصار استعاذا ثم اتي بالتاء عوضا من المحذوف وقوله ص ثم اقم
اقامة ش اصل اقم اقوم كاكرم فقياس مصدره اقوام فلما اعلت الواو بالنقل والقلب اجتمع الفان فحذفت احداهما
على الخلاف المتقدم فصار اقاما ثم اتي بالتاء عوضا وقوله ص وغالبا ذا التا لزم ش اشار الى ان التاء تحذف كقول بعضهم
أراه إراء واستعاذ استعاذا واستحسنها ما قال ابن عصفور لا يجوز حذفها الا حيث ورد وكلاهما كلام سيبويه جوازه قال وان شئت
لم تعوض قال الفراء لا يجوز الا مع الاضافة عوضا عن التاء نحو واقام الصلوة وقوله ص وما يلي الآخر مد وافتحا مع
كسر تلو الثاني مما افتتحا بهمز وصل ش يعني ان صوغ المصدر من كل فعل مبدو بهمزة الوصل بكسر ثالثه وهو
الذي يلي الثاني وزيادة الف قبل الآخر نحو اصطفى اصطفاء فان قلت لا يفهم من قوله مد ان المدة الف قلت يفهم
ذلك من قوله وافتحا وينبغي ان يقيد كلامه بان لا يكون اصله تفاعل ولا تفعّل نحو اطاهر واطّير اذ اصلهما تطاهر وتطير فا
ن مصدرهما لا بكسر ثالثه ولا زيادة الف قبل آخره وقوله ص وضم ما يربع في امثال قد تلملما ش يعني ان مصدر
تفعلل تفعللا بضم رابعه نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا وقوله ص فعلالا او فعللة لفعللا ش يعني ان مصدر
فعلل نحو دحرج وما الحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر ياتي على فعلال نحو دحراج وعلى فعللة نحو دحرجة والمقيس منهما
فعللة ولذلك قال ص واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ش وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر التسهيل وكثير فعلال في المضا
عف نحو الزلزال وفتح اول الزلزال ونحوه من المضاعف جائز وقوله ص لفاعل الفعال والمفاعلة ش يعني ان فاعل
مصدره فعال نحو خاصم خصاما ومفاعلة نحو مخاصمة واللازم له عند سيبويه مفاعلة وقد يستغنى عن الفعال ولا يستغنى
عن المفاعلة وانه ح المفاعلة بفاؤه ياء نحو ياسر مياسرة ونحو الفعال في قولهم ياوم مياومة و... حكاه
ابن سيده وقوله ص وغير ما مر السماع عادله ش اي كان له عديلا فلا يقدم عليه الا بسماع من ذلك مجيء
المصدر المعتل اللام على تفعيل نحو وهي تنزي دلوها تنزيا ومجيء مصدر فعّل الصحيح اللام على تفعلة نحو تكرمة وتجربة
وغلب فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وقد جاء مصدر فعّل على فعّال نحو كلّم كلّاما وقوله ص وفعلة
لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة ش يعني انه يدل على المرة في مصدر الثلاثي المجرد ببنائه على فعلة بفتح الفاء
وعلى الهيئة بفعلة بكسر الفاء وهو مقيد بان لا يكون المصدر على فعلة بفتح الفاء نحو رحمة او فعلة نحو ... فلا بد من ...

على المرة او على الهيئة الا بقرينة حالية او وصف وقوله ص في غير ذي الثلاث بالتا المرة شر يعني انه يستدل على
المرة في مصدر غير الثلاثي بزيادة التاء نحو انطلق انطلاقة فان بني على التاء دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما سبق في الثلاثي
وقوله ص وشذ فيه هيئة كالخمرة شر اي شذ في غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم هو حسن العِمّة [illegible]
والقِمْصة وهي حسنة الخِمرة والنِقبة من تعمّم وتقمّص وتخمّرت وتنقّبت ابنية اسماء الفاعلين والصفات
المشبهات بها تقدم حد اسم الفاعل ويأتي حد الصفة المشبهة ص كفاعل صغ اسم فاعل اذا من
ذي ثلاثة يكون كغذا شر يشمل قوله من ذي ثلاثة فعَل المتعدي نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب وفعِل
المتعدي نحو عَلِم فهو عالم واللازم نحو سَلِم فهو سالم وفعُل نحو فرُه فهو فاره وليس نصه فيها على السوا فهذا قال
ص وهو قليل في فعُلت وفعِل غير معدى شر يعني ان فاعلا قليل في فعُل المضموم العين وفعِل المكسور العين غير المتعدي
فيفهم منه كثرته في فعَل مطلقا وفي فعِل المتعدي وقوله ص بل قياسه فعِل وافعل فعلان شر يعني ان قياس فعِل اللازم
ان يكون اسم فاعله على احد الاوزان الثلاثة ففعِل للاعراض نحو اشِر وفرِح وافعل للالوان والخِلق نحو اخضر واجهر وهو الذي
لا يبصر في الشمس وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو ريان وصديان وقد نبه على ذلك بالتمثيل ص وفعل اولى وفعيل بفعُل شر
يعني ان هذين الوزنين اولى به من غيرهما نحو ضخُم فهو ضخم وجمُل فهو جميل فان قلت فهل يقاس عليهما قلت
اما فعيل فمقيس وقال في شرح التسهيل من استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب وقال الشارح الذي
كثر في اسم الفاعل من فعُل ضخم كان يفهم من ان يجيء على فعْل او فعيل مخالف ص وافعل فيه قليل وفعل شر الضمير في فعل
مثال افعل حرُش الكاف فهو اخرش ومثال فعل بطُل فهو بطل ولا يقاس عليهما لقلتهما ص وبسوى الفاعل قد يغني
فعَل شر قد يستغني فعَل المفتوح العين بمجيء اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ و
شاب فهو اشيب وعفّ فهو عفيف ولم يأتوا فيه بفاعل فان قلت كيف يطلق على هذه الاوزان اسم فاعل وانما هي
من الصفة المشبهة قلت يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في ما
في حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم حده في بابه ص وزنة المضارع اسم فاعل
من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا شر يبين في هذين البيتين كيفية
بناء اسم الفاعل من كل فعل زاد على ثلاثة احرف وهو واضح وقوله وزنة هو خبر مقدم وقوله اسم فاعل المبتدأ
من اسم الفاعل من غير ذي الثلاث نحو زنة المضارع وفهم من قوله مطلقا انه ان كان مكسورا قدر كسره فيكون الحركة غير
الحركة ص وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر شر ولا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما
زاد على الثلاثة الا بكسر ما قبل الاخر وفتحه ص وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد شر
كالمصوغ من قصد فيقول مقصود وان كان الثلاثي لازما فيصل مفعوله بالحرف الذي يتعدى به نحو مررت ممرور به ويعني بالثلا
ثي المتصرف ص وناب نقلا عنه ذو فعيل شر اي ناب فعيل بمعنى صاحب هذا الوزن عن مفعول سماعا لا قياسا نحو كحيل
بمعنى مكحول وقتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير قال الشارح وعلى كثرته لم يقس عليه بالاجماع وليس فيها
خلافا بل بعضهم نص على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل وقيل في الشرح والاطلاق
في الاصل فان قلت فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم المفعول قلت ذكر في التسهيل انه ينوب في الدلالة

لا العمل وعلى هذا لا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه وأجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع فإن قلت لم قال فتاة أو
فتى كحيل ومثل بالمؤنث والمذكر قلت لينبه على أن فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وسيأتي في موضعه
الصفة المشبهة باسم الفاعل م صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل ش تتميز الصفة
المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه نحو الحسن الوجه ونحوه بخلاف اسم الفاعل فإنه لا
يصلح لذلك فإن قلت يشعر قوله استحسن بأن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله ولكن لا يستحسن قلت قال الشار
ح إن ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل إلا إن أمن اللبس وقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو كاتب الأب بزيد كاتب أبوه انتهى
وليس على إطلاقه بل نقول إنه إذا قصد ثبوت اسم الفاعل فإن كان من غير متعد عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت إضا
فته إلى ما هو فاعل في المعنى فتقول زيد قائم الأب بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه وإن كان من متعد لواحد فكذلك
عند الأخفش وصححه ابن عصفور بدليل قولهم هو حديث عهد بوجع ونقل المنع على الجمهور وإن كان من متعد لواحد فذلك عند
المصنف بشرط أمن اللبس وهذا قال الفارسي وذهب كثير إلى منعه وبعضهم يقول إن حذف معموله اقتصارا جاز وإلا فلا
وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقهما كقوله ما الرَّاحِمُ القلبِ ظلّامًا وإن ظُلِمَا :: وإن كان من متعد
إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة قال بعضهم من غير خلاف فإن قلت لم قال فاعل معنى قلت لأنه لا تضاف
الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى وقوله المشبهة اسم الفاعل نعت
ويجوز أن يكون صفة مبتدأ أو صفة خبره وفي الكلام تقديم وتأخير ويجوز أن يكون صفةٌ مبتدأ وإن كان نكرة لوصفه والمشبهة
خبره والأول أظهر فإن قلت ما وجه الشبه بينهما وبين اسم الفاعل قلت من أوجه أحدها أنها تدل على حدث
ومن قام به الثاني أنها تذكر وتؤنث الثالث أنها تثنى وتجمع وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها لأنها لا تجري على المضارع
ولأنها معزولة عن الجاري عليه إلا أنها عملت لمشابهتها اسم الفاعل فيما ذكر ثم اعلم أن بين اسم الفاعل والصفة ا
لمشبهة فروقا الأول أن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من المتعدي واللازم وإلى هذا
أشار بقوله م وصوغها من لازم ش الثاني لا تكون للماضي المنقطع ولا المتوقع ولا توجد إلا للحاضر وهو الأصل في باب
الوصف لأنها لم توضع لإفادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل فإنه
كالفعل في إفادة معنى الحدث والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضي والحال والاستقبال ولذلك إذا قصد باسم الفاعل
الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق وإذا قصد بالصفة الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل كقوله فما أنا
من رُزْءٍ وإن جلّ جازعٌ ولا بسرورٍ بعد موتك فارحُ :: وإلى هذا أشار بقوله م لحاضر ش تنبيه قد يفهم من قوله
أن كونها للحاضر ليس شرطا في عملها ولكن وضعها كذلك لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال وعبارته
هنا أوضح من قوله في الكافية :: والاعتماد واقتضاء الحال :: شرطان في تصحيح ذي الإعمال :: الثالث
أنها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل نص على ذلك الزمخشري وهو ظاهر كلام ابن علي في الإيضاح ورده المصنف
وقال في شرح التسهيل وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت من غيره ولذلك مثل هنا بطاهر القلب
وهو جار على المضارع وبجميل الظاهر وهو غير جار تنبيها على مجيئها بالوجهين ومثالها من غير الثلاثي مطمئن القلب
ومنطلق اللسان قلت ولقائل أن يقول إن طاهرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجري على المضارع اسم فاعل قصد

بها الثبوت

فيها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة فإن قلت فقد رجح ما ذهب إليه من قال إنها لا تكون
جارية يكون نعتا منصوبا على أن هنا حكاية قوله من صيغ فعلٍ أو أفعلٍ أو فعيلٍ أو غيرها ونشأ خطأ أن صفة مشبهة قلت إن صح لا تعدو
فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة لأنه قصد به الثبوت كما تقدم فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة الرابع أن معمو
لها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل الخامس أن معمولها لا يكون إلا سببيا بخلاف اسم الفاعل فإنه
يعمل في السببي والأجنبي والمراد هنا بالسببي المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظا ومعنى وإلى هذا أشار بقوله م وسبق ما
تعمل فيه مجتنب البيت ش فإن قلت قد ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله
له حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر ولا يطلق عليه سببي قلت إنما احترز بالسببي عن الأجنبي
فإنها لا تعمل فيه وأما عملها في ضمير الموصوف فلا إشكال فيه وأما قوله م وعمل اسم الفاعل المعدى ش يعني به
أنها تنصب وإن علتها في المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله فإن قلت كيف قال وعمل اسم الفاعل المعدى لها وبينهما
فرق وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول فعملهما إذن مختلف قلت هو متحد صورة وهو
المراد وقوله م على الحد الذي قد حدا ش يعني أن عملها مشروط بالاعتماد على ما ذكر في اسم الفاعل فإن قلت لم
أخر قوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب عن قوله وعمل اسم الفاعل المعدى وكان ينبغي العكس لأن الأمر تقتضيه العرف قلت
فإن شرط معمولها من توابع فإن عملها فلذلك أخره عنه وقوله م فارفع بها وانصب وجر ش الرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة وقيل يجوز فيه أيضا التشبيه وأجاز بعض البصريين
كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزا وهي نزعة كوفية والجر على الإضافة وهل هي من رفع أو من نصب قولان وكلام
كلام المصنف أنها من رفع وإليه ذهب السهيلي ومذهب الشلوبين وأكثر أصحابه كابن عصفور إلى أنها من نصب وقو
له م مع أل ودون أل ش يعني أن الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر في السببي مقرونة بأل ومجردة منها
ثم قسم معمولها إلى ثلاثة أقسام الأول معرف بأل وإليه أشار بقوله م مصحوب أل ش والثاني المضاف وهو المراد بقو
له م وما اتصل بها مضافا ش أي ما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بأل والثالث المجرد من أل والإضافة وهو المراد بقوله
أو مجردا ثم اعلم أن المضاف أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف
والثالث مضاف إلى المعرف بأل والرابع مضاف إلى المجرد والخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف
ذكره في التسهيل ويحتاج إلى السماع والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ذكره في شرح التسهيل
والسابع مضاف إلى موصول والثامن مضاف إلى موصوف والمجرد من أل والإضافة يشمل ثلاثة أنواع الموصول
والموصوف وما سواهما فجملة أنواع معمولها السببي أحد عشر نوعا وهذه أمثلتها على الترتيب مثال المصحوب
الحسن الوجه ومثال المضاف إلى ضمير الموصوف الحسن وجهه ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضميره الحسن وجه أبيه
ومثال المضاف إلى المعرف بأل الحسن وجه الأب ومثال المضاف إلى المجرد الحسن وجه أب ومثال المضاف إلى ضمير مضاف
إلى ضمير الموصوف مررت بامرأة حسنة وجهِ جارية جميلة أنفه فأنفه مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف
إلى جارية والجارية مضافة إلى ضمير الموصوف ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى مررت برجل حسن الوجه
جميل خالُه وهو تركيب نادر ومن شاهده قول الشاعر سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه

وما خلت أن أسبا. ومثال المضاف إلى الموصول قوله فعجتها قبل الأخيار منزلة والطيبي كل ما التاثت به. ومثال المضاف
إلى الموصوف رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به. ومثال الموصول قوله ونيرات ما التفت عليه المآزر. ومثال
الموصوف قوله أزور امرأ جما نوالا أعده لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر وهذان القسمان غريبان. ومثال المجرد
قولهم الحسن وجه. انتهى. إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع أل ودونها فلها ستة
أحوال وكل منها على أحد عشر تقديرا في المعمول فهذه ستة وستون صورة كلها جائزة إلا أربعة منها إضافة ما فيه
أل إلى الخالي من أل ومن الإضافة إلى المعرف بها أو إلى ضمير المعرف بها فيمتنع الحسن وجهه والحسن وجه أبيه أو
الحسن وجه أب ونحوها ويجوز الحسن الوجه لأنه معرف بأل والحسن وجه الأب لأنه مضاف إلى المعرف بها والكريم
الآباء الغامر جودهم لأن جودهم مضاف إلى ضمير المعرف بها كما ذكر في التسهيل وإلى هذا أشار بقوله ص ولا تجرر بها
مع أل سما من أل خلا. ومن إضافة لتاليها ش وما لم يخل فهو بالجواز وسما ش يعني وما لم يخل من أل ومن الإضافة لتاليها
فهو موسوم بالجواز فإن قلت كان ينبغي أن يقول أو من إضافة إلى ضمير المعرف بها كما ذكر في التسهيل
قلت إنما تركه لأنه تركيب نادر كما مر تنبيهان الأول لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز وهو
ينقسم إلى قبيح وحسن ومتوسط وقد بسطته في غير هذا المختصر. الثاني ما ذكره من الحكم إنما هو في السببي
وقد تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن
الوجه جميله ونصب إن فصلت أو قرنت بأل والموصولة نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها والمقرون بأل نحو
زيد الحسن الوجه الجميله. التعجب استعظام فعل ظاهر المزية ويدل عليه بألفاظ كثيرة غير ما ذكر
في هذا الباب نحو سبحان الله ولله دره فارسا ولم يبوب لها في النحو لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينة والمبوب له
من ألفاظه أفعل وأفعل وقد أشار إلى الأول بقوله ص بأفعل انطق بعد ما تعجبا ش انطق أي جئ بأفعل بعد ما [illegible]
التعجب أو في حال تعجبك فقوله تعجبا مفعول له أو حال وأشار إلى الثاني بقوله ص أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا ش
يعني أو جئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر ثم قال ص وتلو أفعل انصبنه ش مذهب البصريين أنه مفعول به
وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب في نحو زيد كريم الأب فإن قلت شرط المجرور بعد
أفعل والمنصوب بعد ما أفعل أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة ولم ينبه على ذلك قلت في تمثيله [illegible] ثم
مثل الصيغة الأولى بقوله ص ما أوفى خليلينا ش وهو نحو ما أحسن زيدا فما اسم لعود الضمير عليها
مبتدأ قيل بلا خلاف وقد روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب وهو خلاف شاذ وبعد ثبوت اسميتها
اسميتها وأنها مبتدأ ففي معناها خلاف مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة والفعل بعد
ها خبرها وهو الصحيح لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص
خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام فإن
قلت كيف ساغ الابتداء بها وهي نكرة لا مسوغ لها قلت مسوغها قصد الإبهام وقد ذكر في التسهيل
من المسوغات وقال المصنف رحمه الله لأنها في تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم أحسن زيدا أي جعله حسنا
فهو كقولهم شيء عظيم جاء بك وشر أهر ذا ناب وفيه نظر وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها مو

صولة والفعل صلتها

موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره الذي أحسن زيدا شيء عظيم ورد بأنه يلزم
عليه مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقدم الإبهام وتأخر الإيضاح والغالب فيما تضمن من
الكلام إبهاما وإيضاحا تقدم الإيضاح والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وقد ذهب
الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ورد بأن الاستفهام
المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ما أصحاب الميمنة وما القارعة والقصة مخصوصة بالأفعال وبأنه
لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن يجاب وبأن فعل التعجب فاعله مجمع عليه والاستفهام
زيادة لا دليل عليها فلا ينبغي القول بها قلت وفي الأول نظر لأن مذهب الكوفيين أن أفعل اسم وصيغة
نعم وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنها نكرة موصوفة والفعل صفتها والخبر محذوف وثاني قوليه أنها
موصولة ومن تقدم ... لقول سيبويه ثم مثل الصيغة الثانية بقوله م وأصدق بهما ش
وهو نظير أحسن بزيد ومذهب البصريين أن أفعل لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر بمعنى أحسن
زيد أي صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده والباء زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا و
ذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند إلى ضميره واستحسنه
الزمخشري وابن خروف وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن كأنه قيل يا حسن أحسن بزيد أي دم
به ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال ابن طلحة وهو حسن وعلى القولين فالباء زائدة مع المفعول
لأن من جعل أفعل أمرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدية لا زائدة
والهمزة للصيرورة وردتها للتعدية وهو أمر للسبب أو للشخص على القولين والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين
لسلامته مما يرد على غيره ورد المصنف قول الفراء بأربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمرا لم يكن الناطق
به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثاني أنه لو كان أمرا لزم إبراز ضميره
الثالث أنه لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يليه ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع أنه لو كان أمرا لوجب
له من الإعلال ما وجب لأقم وقول ابن كيسان باطل من ... وما لا يكون الأمر ... لسهولة والمجانبة
ولو كان الأمر على ما تقدمه لقيل في أسهل به أسهلي به وفي أنجب به أنجبي وقد أجيب عما رد به ولنتم
هذا الموضع بذكر تنبيهات الأول الباء بعد أفعل لازمة عند الجمهور إلا إذا كان المتعجب منه أن وصلتها:
كقول الشاعر: وأحبب إلينا أن يكون المقدما. الثاني قال في شرح التسهيل لو اضطر شاعر
إلى حذف الباء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع وعلى قول الفراء يلزم النصب م وحذف ما منه تعجب
استبح إن كان عند الحذف معناه يضح ش بمعنى أنه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء
بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول علي رضي الله عنه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا
ما أعف وأكرما: أي ما أعفهم وأكرمهم. ومثاله بعد أفعل قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم وإنما حذف
مع كونه فاعلا للزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي ومن ... ذهبوا إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر

في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين احدهما ان فيه لزوم ابراز الضمير حينئذ في التثنية والجمع والآخر ان من الضمائر ما لا يقبل
الاستتار كنا من كرم بنا قاله في شرح الكافية ولا تحذف الباء بعد افعل الا مع مجرورها بشرط كون الفعل مسبوقا
بآخر معه الباء على الذكر كقوله تعالى اسمع بهم وابصر وقد تحذف الباء ومجرورها بعد افعل مجردا كقول الشاعر
عن فى لحاق بالمنية يلقها ** حميدا وان يستغن يوما فاجدر ** فان قلت اطلق المصنف على الاسم
متعجبا منه في قوله وحذف ما منه تعجبت والمتعجب منه انما هو وصفه لا نفسه قلت اجاب الشارح
بانه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقوله ان كان عند الحذف معناه يضح شرط في استباحة حذف
المتعجب منه بعد ما افعل وافعل يعني ان جواز حذفه مشروط بان يكون المراد واضحا عند الحذف للعلم به فلو
كان مجهولا لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة م وفي كلا الفعلين قدما لزما ** منع تصرف بحكم حتما ش قال في
شرح التسهيل لا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب انتهى ومن اجاز من هشام من الاتيان بمضارع ما احسن فقال ما
يحسن زيدا او هو قياس ولم يسمع فوجب اطراحه فان قلت فهلا جعلوا افعل امرا من افعل قلت المانع من
ذلك كون الهمزة في افعل للصيرورة وفيما افعل للنقل هذا تفريع على مذهب الجمهور تنبيه صرح المصنف
في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجب اما ما افعل ففيه خلاف فذهب البصريون والكسائي الى فعليته وذهب
الكوفيون غيره الى اسميته ولم يستثنه بعضهم فللعلماء قولين والصحيح انه فعل لبنائه على الفتح ولنصبه المفعول
به ولتعيين من الاسماء التي تنصبه وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله ذكره المصنف
قلت قد حكى الكوفيون عن العرب حذف هذه النون فجعلوها لازمة واستدلوا على الاسمية بعدم تصرفه
وتصغيره وتصحيح عينه والجواب ان امتناع تصرفه لانه لزم طريقة واحدة وباب تصغيره وصحة عينه لشبهه
بافعل التفضيل واما افعل به فقال المصنف وغيره لا خلاف في فعليته وفي كلام ابن الانباري ما يدل على اسميته فانه
حسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم انتهى قلت ما اعراب ما احسن زيدا عند القائلين بفعلية افعل
قلت نقل عن الفراء ان الاصل في ما اظرف زيدا ما اظرف زيد على الاستفهام ثم نقلوا الصفة من زيد واسندوها الى ضمير
ما وانتصب زيد اذا ظرف فرقا بين الخبر والاستفهام والمعجمة في افعل ونحوه الاعراب وهو خبر عنها وانما نصب لكو
نه خلاف الذي هو ما [illegible] والحقيقة خبر عن زيد وزعم بعض الكوفيين ان افعل مبني وان كان اسما لانه متضمن معنى التعجب
واصله ان يكون بالحرف م وصغهما من ذي ثلاث صرفا ** قابل فضل تم غير ذي انتفا ** وغير ذي وصف يضاهي
اشهلا ** وغير سالك سبيل فعلا ش اشتملت هذه الابيات على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب
فيما سماه وهي ثمانية الاول ان يكون فعلا فلا يصاغان من غيره وبذلك ظهر خطا من يقول من الكلب ما اكلبه ومن الحمار
ما احمره وشذ من ذلك قولهم اقمن به اشتقوه من قمن اي حقيق وذكر المصنف منه قولهم ما اذرعها اي معنى ما
اخفها في الغزل وهو من قولهم امراة ذراع فاولى ان يجعل منه فعل وقد حكى ابن القطاع ذرعت المراة خفت يداها في
العمل فهي ذراع وعلى هذا فليس بشاذ فان قلت لم ينص الناظم هنا على هذا الشرط قلت هو مفهوم من قوله
من ذي ثلاثة لان التقدير من فعل ذي ثلاث فحذف الموصوف للعلم به الثاني ان يكون ثلاثيا ويعني به ثلاثي الفعل فلا

يصاغان

فلا يصاغ من الرباعي المجرد باتفاق نحو دحرج ولم يشذ منه شيء، واما الثلاثي المزيد فان كان افعل ففيه مذاهب احد
ها جواز صوغهما منه قياسا مطلقا وهو اختيار المصنف قال وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه :: والثاني
منعه الا ان يكون شذ منه شيء فيحفظ وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم :: الثا
لث التفصيل فان كانت همزته للنقل لم يجز وان كانت لغيره جاز وحمله ابن عصفور ونسبه الى سيبويه والظاهر ان مذهب
سيبويه هو الاول والتفصيل بالعطي والهمزة فيه للنقل يقال عطوت بمعنى تناولت واعطيت بمعنى ناولت قلت والقا
ئل بهذا التفصيل جاز صوغ مشتركه بفعل مما نحو اخرجا وحرما فانه لم يجز نحوا ومن بمعنى هلك فانه غير قابل للتفاضل
ونحوا جاب فانهم استغنوا فيه بما افعل فعله فلا يقال ما اجوبه بل ما اجود جوابه وفي كرم سيبويه وان كان غير افعل
فقد شذ منه الفاظ منها ما اشده من اشتد وما اشتفه من اشتفا وما اخوله من اختفا واما حضر من اختصر وفيه
شذوذ ان لانه مزيد ومبني للمفعول وابتيس من التباس ما اتقاه وما اشهاه وما احياه خلافا للاكثر في كثيرة فقد بمعنى
اتقى ونشهى بمعنى اشتهى وحيي بمعنى استحيا ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره ونقل عن الاخفش انه اجا
ز التعجب من كل فعل مزيد على استكراه كانه وعو اصله :: الثالث ان يكون متصرفا فلا يصاغ من غير المتصرف
كنعم وبئس وشذ من نحو قولهم ما عساه واعسر به فان قلت ينبغي ان يقول كامل التصرف احترازا من نحو يذر ويدع
قلت انما اطلق التصرف فهو محمول على كامل التصرف :: الرابع ان يكون قابلا للتفاضل فلا يصاغ من فعل لا يقبل التفا
ضل مات وفني وحدث لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض :: الخامس ان يكون تاما فلا يصاغ من الافعال الناقصة
خلافا للكوفيين في صوغهما من كان الناقصة :: السادس ان يكون مثبتا فلا يصاغ من فعل منفي نفيه لازم
كما يعج او جائز كما ضرب قال في شرح التسهيل بمعنى ان ما عاج بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج
يعوج بمعنى مال استعمل منفيا ومثبتا ونوزع في تخصيصه بالنفي فانه ورد مثبتا فيما انشد ابو علي
القالي في نوادره قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي : ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا منظرا ازوي به فاعيج
:: السابع ان لا يكون معبرا عن فاعله بافعل فعلاء فلا يصاغ من شهل وحور ولا عرج فيتعين ان يكون من المحاسن كالاول
او من العيوب كالثاني وعلة المنع عند الجمهور ان حقهما ان يصاغ منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل في هذا النوع
على افعل او فعل عند المصنف انه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على افعل لم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر
فلما امتنع صوغ افعل التفضيل امتنع من هذا النوع افعل التعجب لتساويهما في الوزن والمعنى وجريانهما مجرى
واحد في امور كثيرة قال وهذا الاعتبار يقتضي ان يكون متعينا وشذ من هذا النوع قولهم ما احمقه وما ارعنه وما
اهوجه وما انوكه وما الده من لدد كان على ضمير الخصومة وبناء الوصف في كل هذه على افعل في التذكير وفعلاء في التانيث
وكلا مذهبي الكافية والتسهيل يقتضي ظاهره ان صوغهما من فعل افعال انما ابهم جهلا وعسر مقيس :: الثا
من ان يكون مبنيا للمفعول فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تتعجب من الضرب الذي وقع به وعلته عند قوم خوف اللبس واليه
ذهب المصنف فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند امن اللبس كقولهم ما اشغله من شغل وما اجنه من جن وما
اولعه من اولع وما ازهاه من زهي قال المصنف وهذا الاستعمال في افعل التفضيل اكثر منه في التعجب وعلته عند قوم
ان الفعل المتعجب منه لا يكون قبل دخول همزة النقل على فعل اصلا او تحويلا وفعل لا يكون الا فعل مفعول واليه ذهب

ابن عصفور ولذلك جعل ما ورد منه شاذا فينبغي ان يبنى اول على انه متعجب فيه من فعل واعل في معنى فعل مفعول لم ينطق به
قلت وفي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله
استغناء بقولهم ما اكثر قايلته وما افقره مع صحة كلا كما قالوا ما اتركه ولم يقولوا ما [illegible] نص على ذلك سيبويه وفي
التسهيل قال ويغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره وذكر في شرحه من ذلك سكر
وقعد وجلس ضد قام وقال من القايلة وراح غير قام وغضب وقام ومما ذكر الشيخ ابن عصفور وعن قال فيها
غير صحيح لان سيبويه حكى ما اقيله فان قلت ذكر بعضهم في الشروط ان يكون على فعل اصلا او نحو فلا وذكر بعضهم
ان يكون وافعل وذكر بعضهم ان يكون دايما فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم قلت اما اشتراط كونه
على فعل فقد ذهب اليه كثير والصحيح ان صيغتي التعجب من فعل وفعل لا يجيئان جائزان نحو بدل وهذا اختار المصنف وظاهر
كلام سيبويه قال وهو مبني من فعل وفعل وفعل واما اشتراط الوقوع والدوام فليس بصحيح بل يجوز ما احسن ما يكون
هذا الطفل ويجبر [illegible] وما اشد [illegible] البرق وليس بدايم م واشترا واشترا ونشبههما فيخلف ما بعض الشروط
عدما :: ومصدر العادم من بعد ينتصب :: وبعد افعل جره بالبا يجب ش يعني انه اذا قصد التعجب من فعل عدم
بعض الشروط المذكورة لم يجز صوغ صيغتي التعجب منه بل يتوصل الى التعجب منه بصوغهما مما جمع الشروط
ويوتى بمصدر الفعل الذي عدم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم المتعجب منه فينصب بعد ما افعل ويجر بعد افعل
بالبا الاسم المتعجب منه فيقال في التعجب من استخرج ونحوه ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ومن نحو
مات ما افجع موته وافجع بموته هذا حاصل البيتين تنبيه هذا العمل يجري في كل فعل متصرف مثبت مصوغ
للفاعل غير مصدر مشهور اذا لم يستوف بعض الشروط فان كان غير متصرف لم يمكن فيه العمل لانه لا مصدر له وان
كان منفيا او مبنيا للمفعول لم يصح ذلك فيه الا بان يوتى به صلة لحرف مصدري معمولا للمتعجب منه فيقال ما اقرب
ان لا يفعل واقرب بان لا يفعل وما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب وانما يفعل ذلك ليبقى لفظ النفي ولفظ المبني للمفعو
ل قال الشارح ولو امن اللبس جاز ايلاء المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند وما اسرع بنفاس هند وان لم يكن للفعل
مصدر مشهور فالحكم فيه ان يجعل صلة لما ايضا نحو ما اكثر ما يذر زيد الشر م وبالندور احكم لغير ما ذكر :: ولا
تقس على الذي منه اثر ش لا اشارة بهذا البيت الى انه قد ورد بناء التعجب مما لم يستوف الشروط على وجه الشذوذ
فيحفظ ولا يقاس عليه وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك م وفعل هذا الباب لن يقدما :: معموله ووصله به
الزما ش قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير
ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي الخلاف عن غير الظرف والجار والمجرور قال كالحال والمنادى وليس الامر كما زعما
بل في الحال خلاف اجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال وفي [illegible] الكلام الفصيح ما يدل على جواز
الفصل بالمنادى وفي ذلك قول علي ابن ابي طالب رضي الله عنه :: اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا ::
قال في شرح التسهيل بعد ذكر قول علي رضي الله عنه وهذا مصحح للفصل بالنداء واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما
احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومعمولها نحو ما احسن لولا بخله
زيدا ولا حجة له على ذلك واما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور قال في شرح الكافية والصحيح الجواز لثبوت ذلك

عن العرب

عن العرب وقال في شرح التسهيل إنه ممتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نظما ونثرا وقياسا فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب لله
در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها وما أكثر في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها ومن النظم قول
بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن يكون المقدما: وقال الآخر أقيم بدار الحزم ما
دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا: ومن القياس أن الفصل بالظرف والمجرور مغتفر بين المضاف والمضاف إليه فهذا أولى
جاز بعضهم الفصل بهما على قبح والحاصل ثلاثة مذاهب: الجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن
خروف والشلوبين وإلى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين ونسبه الصيمري إلى سيبويه والحق أنه ليس لسيبويه
فيه نص قال الشلوبين الصواب أن ذلك جائز وهو المشهور والمنصور قلت وقد أشار في النظم إلى ترجيح الجواز بقوله و
مستعمل لأن استعماله دليل على جوازه. تنبيه جواز الفصل بالظرف والمجرور عند من أجازه مشروط بكو
نهما متعلقين بفعل التعجب فإن لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا
وذكر في شرح التسهيل أنه لا خلاف في ذلك **نعم وبئس وما جرى مجراهما** ص فعلان غير متصرفين ش
قوله فعلان خبر مقدم لنعم وبئس وفي ذلك خلاف وفي نقله عن بعض أن مذهبهما أن البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليتهما
واستدلوا بأوجه أحدها اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب: وثانيها اتصال ضمير الرفع البارز بهما
في لغة قوم حكاها الكسائي والأخفش والثالث بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى
أنهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر في نحو قوله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وتؤول على تقدير مقول
فيه نعم الولد وعلى مقول فيه بئس العير والآخر حكاها ابن عصفور في نصا نبه المتأخرين فقال لم يختلف أحد من النحو
يين البصريين في أن نعم وبئس فعلان وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل
جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا
بمنزلة تأبط شرا وبرق نحره فنعم الرجل عنده اسم الممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الأصل نقلتا
عن أصلهما وسمي بهما وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس
الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل فقامت الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها مقامه فحكم
لها بحكمه فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل من قولك بئس الرجل عمرو عنده اسمان رافعان لزيد
وعمرو كما أنك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوع بمذموم والذي حملهما على
ذلك أنهما رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الاسم في بعض الأحوال المواضع فجعلاهما على ذلك اسما
ابن المولى صح وقوله غير متصرفين لسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم: وفي نعم أربع لغات نَعِم
وهي الأصل ونَعْم بالتخفيف ونِعِم بالإتباع ونِعْم بالتخفيف بعد الإتباع قيل وأفصحها نِعْم وهي لغة القرآن ثم نِعِم
بالإتباع ثم نَعِم وهي الأصلية ومن في بئس فبعدها هي ثم نَعْم في المرتبة الرابعة وحكى بعضهم نَعِيم الرجل واستدل
به على الاسمية لأن فعيلا من أوزان الأسماء ورد بأن ذلك من باب الإشباع على سبيل الشذوذ فلا تثبت به لغة وأما بئس
فنص كثير على أن فيها اللغات الأربعة وقال بعضهم لم يسمع فيها إلا لغتان بئس بالتخفيف بعد الإتباع وبَئِس على الأ
صل والآخران بالقياس قال ابن عصفور والتخفيف للكسرة فيجعلون منها ياء فيقولون بيس وحكى الأخفش وأبو علي وبَئِيس

بفتح الباء وتسكين الباء وقوله م ويعدان اسمين ش يعني ان كلا منهما يقتضي مرفوعا على الفاعلية لانهما
فعلان لما سبق فان قلت كون المرفوع بعدهما فاعلا على مذهب البصريين فما وجه رفعه على مذهب الكو
فيين قلت اما الطريقة الاولى فقال البسيط ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطفا ونعم اسم
يراد به الممدوح فكانه الممدوح الرجل زيد واما على الثانية فواضح وقوله م مقارني ال ش نعت لقوله
اسمين وحاصل كلامه ان فاعل نعم وبئس يكون على قسمين ظاهر او مضمر فالظاهر شرطه ان يكون معرفا
بال نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافا الى المعرف نحو ولنعم دار المتقين او مضافا الى مضاف الى معرف بها نحو قول
الشاعر فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل . وقد اشار الى الاول بقوله مقارني
ال والى الثاني بقوله م او مضافين لما ش فان بها ش ومثله بقوله م فنعم عقبى الكرما ش ولم ينبه على الثالثة لكو
نه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في التسهيل تنبيهات الاول اشتراطه كون الظاهر معرفا بال او مضافا الى المعرف
بها او الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وقد جاز بعضهم ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله فنعم اخو الهيجا
ونعم شهابها والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته وقد جاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم
لا سلاح لهم ونقل اجازته على الكوفيين وابن السراج وخصه عامة النحويين بالضرورة وزعم صاحب البسيط
انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كما زعم بل ورد ولكنه اقل من المضاف وحكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفع
ون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه قولهم نعم بنيّ وقد جاء ما ظاهره ان الفاعل علم او مضافا الى علم كقول بعض
العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقول النبي صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد ابن الوليد وكقول سهيل
بن حنيف تشهد صفين وبئست صفون وقال ابن عصفور واجاز الجرمي ان يقال نعم عبد الله هذا والصحيح ان
في الحديث ان عبد الله ليس معرفا بالالف واللام ولا مضاف الى ما عرف بهما واما قول الشاعر بئس قوم الله
قوم طرقوا فقروا جارهم لحما وحر . فضرورة وكان الذي سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا
بالالف واللام وهو مع ذلك مضاف الى ما فيه الالف واللام وان لم يكن تعريفه بهما واجاز المبرد والفارسي اسناد
نعم وبئس الى الذي الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وابو عمر في الفرخ قا
ل لم يرد به سماع والقياس المنع لان كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه ال يعقب الضمير المستتر فيهما اذا نزعت
منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي للضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذي ليس كذلك
قال في شرح التسهيل ولا ينبغي ان يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به الثاني اعلم ان
ما ورد مما ظاهره يوهم ان الفاعل علم او مضاف الى علم يمكن تاويله بان الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره والعلم او المضا
ف اليه هو المخصوص ذكر هذا التاويل في شرح التسهيل وهو مبني على جواز حذف التمييز وفي ذلك خلاف سياتي بيانه ويمكن
ان يحمل على هذا ايضا ما اوهم كون فاعلهما نكرة الا ان حكاية الاخفش ان ذلك لغة قوم يمنع التاويل . الثالث
الذي فاعل نعم في مذهب الاكثرين ان ال فيه جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقية فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله هو
الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس فانه اقلت لانه فرد من افراده ولهذا لا في تقديره قولان احدهما انه لما كان الغر
ض المبالغة في اثبات المدح المخصوص جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذ الابلغ في اثبات شيء جعله للجنس حتى

لا يشذ منهم

لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص الثاني انه لما قصد المبالغة حولوا المدح الى جنس الممدوح بسببه داخلا فكانه قيل
بمدح جنسه لاجله وقيل مجاز افراد فاذا قلت نعم الرجل زيد جعل زيد جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدح زيد وذهب قوم
الى انها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وا اجيز
لم ان يقع ابهاما ثم ياتي بالتفسير بعد تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل
فكانك قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد اجيب
عن تثنيته وجمعه على القول بانها للاستغراق او للعهد ان هذا المخصوص بفضل افراد هذا الجنس اذا ميز
ان جليلين جليلين او رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس
فاجتمع جنسان فثنيا وقد بسطت الكلام على هذه المسالة في غير هذا الموضع :: الرابع لا يجوز اتباع فاعل
نعم وبئس بتوكيد معنوي قاله في شرح التسهيل باتفاق واما التوكيد اللفظي فلا يمتنع واما النعت فمنعه
الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله بئس الفتى المدعو بالليل حاتم قال في شرح التسهيل واما النعت فلا ينبغي ان يمنع
على الاطلاق بل يمنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد
واما اذا تؤول بالجمع لا بمعنى الخصال فلا مانع من نعته حينئذ اذ ينوى بالنعت ما ينوى في المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر
نعم الفتى المري انت اذا هم ... وحمل ابن السراج وابو علي مثل هذا على البدل وابيا على النعت ولا حجة لهما انتهى
واما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل جوازهما وينبغي لا يجوز منهما الا ما يباشر نعم
ولما بين الظاهر شرع في احكام المضمر فقال ص ويرفعان مضمرا يفسره مميز كنعم قوما معشره ش فاعل نعم في
المثال ضمير مبهم يفسره التمييز بعده ومعشره هو المخصوص بالمدح وسياتي اعرابه ولهذا الضمير
احكام :: احدها انه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه عن تثنيته وجمعه واجاز قوم من الكوفيين
تثنيته وجمعه وحكاه الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر :: والثاني
لا يتبع لشبهه بضمير الامر والشان واما نحو نعم هم قوما انتم فهو تابع للضمير المستتر وفي لا اتباع لا يعرج عليه
:: الثالث انه اذا فسر بمؤنث لحقته تاء التانيث فيقول نعمت امرأة هند كذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي
الربيع لا تلحقوا انما يقال نعم امرأة هند كذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي استغناء بتانيث المفسر ونص كلا
في على جواز الامرين الاول قوله فبها ونعمت :: الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى ان المضمر كذا
لهم واما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمر للشخص
قال لان المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب الا شخصا وللمفسر هذا المضمر شروط :: الاول ان يكون موخرا عنه فلا
يجوز تقديمه على نعم وبئس :: الثاني ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز تاخيره عنه عند جميع البصريين واما
قولهم نعم زيد رجلا فنادر :: الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص في الافراد وضده وفي التذكير وضده :: الرابع ان
يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل غير واي وافعل التفضيل لانه خلف من فاعل معرف بال واشترط هذا حينئذ لهذا
وسياتي الكلام على التمييز فيها :: الخامس ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز
لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور انتبهان

الاول نص سيبويه على لزوم هذا التمييز وصحح بعضهم انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها
ونعمت قال في التسهيل لازم غالبا استغناء على نحو فبها ونعمت ومن اجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور الثاني
ما ذكر من ان فاعل نعم يضمر فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل
نعم والنكرة المنصوبة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان يتاخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم المرفوع
فاعل كقول الكسائي الا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل
الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويمتنع عنده تاخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع والفاعل لا يتقدم والصحيح
ما ذهب اليه الجمهور لوجهين احدهما قولهم زيد نعم رجلا هو انت وبئس رجلا هو لو كان فاعلا لانفصل بالفعل والثاني قو
لهم نعم رجلا كان زيد فاعملوا فيها الناسخ ص وجمع تمييز وفاعل ظاهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر ش ....
في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب المنع وهو مذهب سيبويه اذ لا ابهام يرفعه التمييز والجواز وهو
مذهب المبرد وابن السراج والفارسي قال المصنف وهو الصحيح واستدل بالقياس والسماع فالقياس ان التمييز قد يجيء
مؤكدا لا لرفع الابهام في نحو قوله ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد
لا لرفع الابهام والسماع قوله فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقول الاخر والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقول الاخر
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء وحكي من كلام العرب نعم القتيل قتيلا اصلح بين بكر وتغلب وهذا
دليل الاختيار وقال المانع السماع اما نعت فحلا وفتاة وقتيلا فحال مؤكدة وما زاد فمصدر محذوف الزوائد ومفعول به وقيل
حال وقال ابو حيان وعندي تاويل اقرب من ذلك ان يجعل في نعم وبئس ضميرا وفحلا وفتاة وزادا التمييز تاخر عن المخصو
ص وفحلهم وزاد ابيك وهند والمذهب الثالث التفصيل فان افاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صا
لحا ومنه في الاثر فنعم الرجل من رجل لم يطا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ اتينا ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهامي وقوله
وقائلة نعم الفتى انت من فتى اذا المعنى من مبتغ اي كرم فان افاد ما لا يفيده الفاعل والا لم يجز وصححه ابن عصفور تنبيه ما نقل
عن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه وتاول الفارسي كلامه على انه انما عنى انه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث
يلزم التمييز بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمر لا غير وفيه بعد ص وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل
ش اذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل نحو نعم ما صنعت وتارة يليها اسم نحو فنعما هي فان وليها فعل ففيها
عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز الثاني انها في موضع رفع على الفا
علية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القايلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقو
ال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجي والفارسي في احد قوليه
والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز
والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي واما القايلون بانها الفاعل فاختلفوا
على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعده صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء
صنعت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والكسائي الثاني انها موصولة والفعل صلتها
والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها وهي فاعلة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص

ونقله

ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي :: الرابع انها مصدرية ولا حذف وتاويله بيعم صنيعك وان كان لا يحسن
في الكلام بيعم صنعك حتى يقول بيعم الصنيع صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول الظن قيامك :: الخامس انها نكرة موصو
فة في موضع رفع واما القايل بانها المخصوص فقالوا انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى محذوفة والاصل نعم ما ما
صنعت والتقدير نعم الشيء الذي صنعته وهذا قول الفراء واما القايل بانها كافة فيجعلها مثل قل في قلما اذ ما كفت
نعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية انتهى وان وليها اسم ففيها ثلاثة اقوال الاول انها نكرة في موضع نصب
على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت لعل هذا النقل على اطلاقه
لا يستكثر والثالث انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفا
رسي وهو قول الفراء :: الثالث ما مركبة مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم واجا
زه الفراء تنبيهات الاول قد تحصر بما ذكرت ان قوله وما مميز صادق على ثلاثة اقوال وان قوله وقيل فاعل صادق
على خمسة اقوال الا ان الظاهر انه انما اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية :: الثا
ني يندرج في كلامه الصور كلها اعني ما وليها الفعل وما وليها الاسم فان القول بان ما مميز او فاعل جار فيهما :: الثالث
ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدا به وهو ان ما مميز وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها
معرفة تامة وانها فاعل ونقله عن سيبويه والكسائي واستدل بما وجه احدها ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يكون
تمييزا والثاني انه كثير الاقتصار عليها نحو غسلته غسلا نعما والنكرة اللازمة لنعم لا يقتصر عليها الا نادرا والثالث
ان التمييز في هذا الباب وفي غيره ايضا لابد ان يكون قابلا لال ونص ابن عصفور وغيره على ان التمييز لا يكون بالاسماء المتوغلة في
البناء ولا بالمتوغلة في الابهام كشيء ولا احد في الابهام والبناء معا :: الرابع في جزم المصنف بنقل هذا المذهب عن
سيبويه نظر لان مستنده قول سيبويه فقيل دققته دقا نعما اي نعم الدق وفي فنعما هي نعم الشيء ابدا وهذا وهو محتمل
لان يكون تفسير معنى لا تفسير اعراب وقوله في الكافية :: والرفع بعضهم نما لسيبويه واحتمال التعريف مع تمام ما وكذا
هو قد تبع .. ظاهره في عدم الجزم م ويذكر المخصوص بعد مبتدا :: او خبر اسم ليس يبدو ابدا شم المخصوص هو ا
لمقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بيس وله ثلاثة احوال ان يذكر بعد فاعلهما نحو نعم الرجل زيد وفي اعرابه حينئذ
ثلاثة اوجه :: احدها ان يكون مبتدا والجملة قبله خبر :: والثاني خبر مبتدا واجب الاضمار وهذا معنى قوله ليس يبدو ابدا :: و
الثالث ان يكون مبتدا محذوف خبره هو الصحيح وبه جزم سيبويه قال ابن الباذش لا يجوز سيبويه ان يكون المخصوص بالمد
ح والذم الا مبتدا واجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وابو علي والصيمري وذكر في شرح التسهيل ان سيبويه اجاز
وعبارة سيبويه فيه لا تحتمل ومن تامل كلامه لم يجد فيه ما ذكره قال في شرح التسهيل والاول باطل لانه متعين للمختص
بالمعنى وسلامته من مخالفة الاصل بخلاف الثاني فانه يلزم منه ان ينصب الناسخ كان عليه واما الثالث فقد اجازه قوم منهم
ابن عصفور وقال في شرح التسهيل هو غير صحيح لان هذا الحذف ملتزم ولم يعهد خبر يلتزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء
سد مسده وقد يعتذر عن جعله الجملة والمخصوص مع الفاعل كجزء واحد بانه لا ان مع ليس
الحال لازم بانه لا يصلح لمباشرة الناسخة الثانية ان يذكر قبل نعم وبيس وهو حينئذ مبتدا والجملة بعده

خبره سواء قيل بفعلية نعم وبئس او باسميتهما وجوزوا على القول بالاسمية ان يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر
والعكس فان قلت لم لا جعل اسم المخصوص مبتدأ والجملة خبره فما هو الرابط قلت الرابط عند الجمهور هو
العموم الذي في الفاعل ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر اما ان سلمى عن نعيم حاجة امامي بشر و
كقول الاخر ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة :: الثالثة ان يحذف للدلالة عليه كقوله نعم انا وحرزته حاجي
نعم العبد والى هذا اشار بقوله م وان يقدم مشعر به كفى ش فان قلت فكلامه هنا مناف لان المخصوص لا يجب له
خبره وقوله وبذكر المخصوص بعد يقتضي ان يكون متأخرا قلت ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور وا
لمصنف في التسهيل وعبارته هنا وفي الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بدليل قوله م وان يقدم مشعر به كفى
في العلم نعم المقتنى والمقتفى ش نصرح بان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به والظاهر ان هذا المثال مما تقدم
فيه المخصوص لا مما حذف لدلالة ما قبله عليه فان قلت كيف خير المصنف بين جعله مبتدأ وجعله خبرا وليسا
سواء لان الاول متفق عليه والثاني قد منعه بعضهم ومن اجازه فهو عنده اضعف من الاول قلت التخيير بينهما يقتضي
جوازهما لا استواءهما في القوة مع انه يحتمل ان لا يكون تخييرا بل حكاية خلاف وقد جرت عادة كثير من المصنفين بعطف
الاقوال باو فان قلت يحتمل قوله مبتدأ القولين الصادقين فاينما يحمل كلامه عليه قلت الاول على انه خبر ما قبله
او نوادر الاخر ليبين ان الخبر محذوف تنبيه للمخصوص شرطان احدهما ان يختص وهو شرط غالب لقولهم
نعم البعير جمل والثاني ان يكون اخص من الفاعل وقوله م واجعل كبئس ساء ش يعني معنى وحكما فتقول ساء
الرجل ابو جهل وساء رجلا هو فساق قلت ما وزن ساء قلنا فعل بضم العين بدليل انها للمبالغة في الذم
وقيل لا حاجة الى ادعاء هذا لان هذا من افراد النوع الثاني والفعلا عندوا وهي فعل لا يتصرف وقوله م واجعل
فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ش يجوز بناء فعل بضم العين من كل فعل ثلاثي وتجعل مثل نعم وبئس في عدم التصرف
وافادة المدح والذم واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس فيكون ظاهرا مصاحبا لال او مضافا الى مصاحبها وضميرا
مفسرا بتمييز على ما تقدم من التفصيل وسواء في ذلك ما وضع على فعل كقوله تعالى كبرت كلمة او وضع على فعل او فعل
ثم حول نحو لقضوا الرجل وللاز وعلم الرجل زيد وقوله مسجلا قال الشارح اي بلا قيد يقال سجلت الشيء اذا امكنت منه
نتعاع به مطلقا فان قلت كيف قال مسجلا وبناء فعل من الثلاثي لقصد المدح والذم مشروط بان يكون مما يجب
منه بقياس نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش قلت لعل قوله مسجلا يعني به ان فعل المذكور يجعل
مثل نعم مطلقا اي في جميع احكامها ويحتمل ان يكون قال مسجلا ليشمل المصوغ على فعل والمصوغ على فعل او فعل
فان قلت مقتضى كلامه ان معنى فعل المذكور اذا قصد به المدح كمعنى نعم واذا قصد به الذم كمعنى بئس وليسا سواء
لان العرب لا تبني فعل المذكور وتضمنه المدح والذم الا واراد معنى التعجب نص على ذلك ابن عصفور وهو
اذا بدل على المدح او الذم زائدة معنى التعجب قلت لا نسلم ان مقتضى كلامه ان فعل المذكور بمعنى نعم وبئس
بل يكون قوله واجعل فعلا كنعم يعني في الحكم لا في المعنى ويوضح ذلك انه ذكر في النظم بئس وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل
مثل نعم في المعنى وقد ذكر في التسهيل ان الفعل المذكور مضمن معنى التعجب فان قلت في جعل فعل المذكور بمعنى

نعم وبئس

نعم وبئس في جميع احكامهما نظرا الى احكامهما ان فاعلهما لا يكون الا معرفا بال او مضافا الى المعرف بها او مضمرا
يفسره التمييز الا ما ندر وبعض المتاخرين ذهب اليه بكثير الجمهور فاعله بالبناء واستغناؤه عن الاضمار على وجود ما قبله كما
ذكره في التسهيل بخلاف نعم قلت ذكر ابو الحسن الاخفش ان من العرب من يجري فعل المدح مجرى نعم وبئس
فيجعل فاعله كفاعلهما عيا لما تضمنه من معنى المدح والذم ومنهم من لا يجريه مجراهما فلا يلتزم ما التزم ان يكون
فاعله كفاعل نعم وبئس عيا لما فيه من معنى التعجب وقاصرا هذا انه فعل المتاخرين فتنبيه مثله في شرح الكافية
وشرح التسهيل بعلم الرجل وذكر ابن عصفور ان العرب تشذ في ثلاثة افعال فلم تحولها الى فعل بل استعملتها
استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع وقوله ص ومثل نعم حبذا ش يعني ان حبذا بمنزلة نعم
وفاعلها في افادة المدح فان قلت مقتضى عبارته ان حبذا مجموعها مثل نعم وليس كذلك بل حب بمنزلة
نعم وذا بمنزلة فاعل نعم قلت كانه قصد التنبيه على ان حب التي بمنزلة نعم هي المقرونة بذا فلذلك لم يقل ومثل نعم
حب فان قلت ليست حبذا مثل نعم كما ذكر لان حبذا تشعر مع ذلك بتفضيل على المدح العام بان الممدوح محبوب و
قريب من النفس بخلاف نعم قاله في شرح التسهيل والصحيح ان حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل
على الحضور في القلب قلت انما جعلها مثلها في افادة المدح العام ولا ينافي ذلك اشعارها بما ذكر وقوله
ص الفاعل ذا ش هو كذا هو مذهب سيبويه وهو المختار وقال ابن خروف يجعل ان مثل حبذا زيد حب فعل وذا فاعلها
وزيد مبتدا او خبر حذف المبتدا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم غير ذلك وفي قوله الفاعل ذا ان نعم يقع بالمدح على الغائبين
بنيت حب مع ذا وليس مذهبهما ان حذف هما ان التركيب ان فاعلية ذا باق مع حبذا اسما واحدا مرفوعا
بالابتداء او خبره وخبره ما بعده وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه واجاز
بعضهم كون حبذا خبرا مقدما ولا خلاف ان التركيب ان الاسمية في ذا مع حب بعدما فاعله زيد وقوله ص وان ترد
في ما فقل لا حبذا ش يعني انه اذا اريد الذم ادخلت لا النافية لا ونفي المدح ذم قال في التسهيل ونحو لا تعمل
الا بفعل يقصد معنى ومن نقلها فيما فيما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم وبئس وقوله ص واول ذا المخصوص ش يعني
ان جعل المخصوص بالمدح والذم تالي ذا بعد الا يفهم من ذلك انه لا يتقدم وهذا فرق بينه وبين نعم فان مخصوصها لا يمتنع
تقديمه قال في شرح التسهيل جعل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب فان قلت ما
سبب امتناعه قلت ذكر ابن بابشاذ ان سببه في ذلك خوف توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال في شرح
التسهيل ونحو هم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله بل المنع من اجل جعل حبذا مجرى المثل وقوله ص ايا كان
ش يعني اي شيء كان المخصوص من كونه مذكرا او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا فيقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وقوله ص ولا تعدل بذا ش يعني ان لفظ ذا لا يتغير في تانيث
ولا تثنية ولا جمع فلا يقال حبذه هند ولا حبذان الزيدان ولا حبذا ولاء الزيدون واختلف في علة ذلك فقيل لانه جرى مجرى
المثل والامثال لا تغير واليه اشار بقوله ص فهو يضاهي المثلا ش قال الفارسي في الاجناس هنا يقع فلا يختلف كما لا
تختلف الفاعل في نعم يعني اذا كان ضميرا وقال ابن كيسان انما لم يختلف لانه اشارة الى مذكر محذوف والتقدير حبذا
حسن هند وكذلك في الامثلة ووجه بانه دعوى لا دليل عليها تنبيهات الاول انما احتاج الى الاعتذار عن عدم مطابقته

على قول من جعله فاعلا واما على القول بالتركيب فلا يحتاج الى الاعتذار الثاني لم يذكر هنا
اعراب المخصوص بعد حبذا واجاز في التسهيل ان يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وان يكون خبر مبتدأ او
خبر الحذف وانما لم يذكره هنا استغناء باتفاق الوجهين في مخصوص نعم وقال ابن كيسان هو بدل من
ذا ورد فلزم منه هذا على القول بان ذا فاعل واما على القول بالتركيب فيتفق اعرابه فان قلت انما كان اعراب
المخصوص مبتدأ والجملة قبلها خبر فما الرابط **قلت** الرابط الاشارة او العموم في قلنا في الرابط
الجنس الثالث بين مخصوص حبذا ومخصوص نعم فروق واولها ان مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم
وقد سبق بيانه . وثانيها لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم . وثالثها اعرابه خبر مبتدأ محذوف
في المسهل منه في باب نعم لان ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي هنا لا تدخل قال في
شرح التسهيل ورابعها انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال في شر
ح التسهيل وكلاهما سهل واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز اولى واكثر انتهى وفي نعم بخلاف المخصو
ص بنعم فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق وقوله **ص** وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا **ش** بمعنى ان
حب فعل تعجب وعن ذلك مع ارادة المدح فيجيء الفاعل بعدها مرفوعا نحو حب زيد او مجرورا بالباء زائدة نحو حب بزيد
قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال جار في كل فعل ثلاثي مضمن معنى التعجب وقوله **ص** ودون ذا انضمام
الحا كثر **ش** بمعنى كثر ضم الحاء في حب اذا وليها غير ذا فيقال حب زيد بنقل حركة العين الى الفاء جائز وبالوجهين
ينشد قوله وحب بها مقتولة حين تقتل واما مع ذا فلا يجوز الا الفتح **تنبيهات** الاول قال في شرح
الكافية وهذا النحو مطرد في كل فعل ثلاثي يقصد به المدح وقال في التسهيل وكذا كل فعل حلقي العين مراد به
المدح او التعجب **الثاني** قوله كثر يدل على انه اكثر من الفتح وقال الشارح اكثر ما يجيء حب مع غير ذا مضموم
الحاء **ص افعل التفضيل** صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وأب اللذ ابي **ش** سوت العرب بين افعل
التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغ منه لما بينهما من المناسبة فما جاز صوغ فعل التعجب منه جاز صوغ
افعل التفضيل منه ولهذا قال وأب اللذ ابي واعلم ان ما شذ في التعجب لكونه من غير فعل او من فعل لم يستوف الشر
وط جاز استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما
عليه بشذوذه ايضا فيقول ما الصه واللص به وان كان من غير فعل وهم يقولون هذا الحم من شظاظ **ص** وما به
الى التعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل **ش** بمعنى انه يتوصل الى التفضيل فيما لا يتوصل الى بناء افعل من لفظه بمثل
ما يتوصل به الى التعجب من اشد وما جرى مجراه ولكن اشد في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل
المتوصل اليه تمييزا فيقول زيد اشد استخراجا من عمرو ونحو ذلك **ص** وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا
بمن ان جردا **ش** افعل التفضيل مجرد ومضاف ومعرف بال فالمجرد يلزم ان يقترن به من جارة للمفضول لفظا نحو زيد افضل
من عمرو او تقديرا نحو والآخرة خير وابقى واما المضاف والمعرف بال فيمتنع اقتران من بهما **تنبيهات** الاول اختلف
في معنى من المصاحبة لافعل التفضيل فذهب المبرد ومن وافقه الى انها لابتداء الغاية ايضا واشار الى انها مع ذلك
تفيد معنى التبعيض فقال في هذا افضل من زيد فضل على بعض ولم يعم وذهب في شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة

فكان

بكان القايل زيد افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى قال وبطل
كونه للتبعيض امران احدهما عدم صلاحية بعض موضعها والاخر كون المجرور بها عاما نحو الله اعظم من كل عظيم
واقول الظاهر كونها لابتداء الغاية ولا يجيء معنى التبعيض كقول المبرد وما رد به المصنف من الابتداء لو كان مقصودا
لجاز ان تقع بعدها الى فمردود به ابن ولاد قبله وليس بلازم لان [illegible] فتحها فمن يترك لكونه لا يعلم او لكونه لا يتعلق بغرض الاخبار
به ويكون [illegible] التبعيض [illegible] مع على معنى الانتهاء **الثاني** اذا وقع افعل التفضيل خبرا كثر حذف من
ومجرورها بعده نحو [illegible] انفسكم عند الله وان تكن خبرا قل الحذف كالحال والصفة **الثالث** قوله فيه يقتضي انه لا يفصل
بين افعل وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول افعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل به كقوله ولفوه
في الخبيث لو بدلت لنا من ماء موهبة على خمر ولا يجوز بغير ذلك **الرابع** اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز
الجمع بينهما وبين من الداخلة على المفضول مقدمة ومؤخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير واقرب من كل خير من عمرو
الخامس قد تقدم ان المضاف والمعرف بال يمتنع اقترانهما بمن الذكورة فاما قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض
الجياد في السدف فانه اراد اعلم منا فاضاف ثم [illegible] المضاف اليه كما توصل الالف واللام في بعض الامكنة وبقي
[illegible] فان في شرح التسهيل واما قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فاول على ثلاثة
اوجه احدها ان ال زايدة والثاني انها متعلقة باكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود والثالث انها للتبيين لا لابتداء
الغاية كانه قال ولست بالاكثر من بينهم **وقوله** وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا **ش** قد تقدم ان افعل
التفضيل مجرد او معرف بال او مضاف فاما المجرد فيلزم فيه الافراد والتذكير فتقول زيد افضل منك والزيدان افضل منك وهند
افضل منك والهندان افضل منك والهندات افضل منك واما المعرف بال فيثنى ويجمع ويؤنث فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون والافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات والفضل واما المضاف فنوعان
مضاف الى نكرة ومضاف الى معرفة فالمضاف الى النكرة كالمجرد يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد افضل رجل والزيدان افضل
رجلين والزيدون افضل رجال وكذلك في المؤنث والمضاف الى المعرفة ثلاثة اقسام قسم تقصد به زيادة على ما اضيف اليه
وقسم تقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم الفاعل او صفة فالاول ينوى فيه معنى من وفيه
قولان احدهما انه يلزم الافراد والتذكير كالمجرد وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه والثاني انه يجوز الامران المطا
بقة لشبهه بالمعرف بال وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من واليه ذهب المصنف واستدل بقوله عليه
السلام الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا فافرد اقرب واحب وجمع احاسن قال
المصنف ومعنى من مراد في الثلاثة وجعل الزمخشري في احاسنكم من القسم الثاني الذي قصد به زيادة مطلقة فلذلك جمع
بخلاف احب واقرب فانهما مما نوي فيهما معنى من فلذلك افرد والثاني والثالث لا ينوى فيهما معنى من وتلزم فيهما المطا
بقة لشبههما بالمعرف في الاخلاء من لفظ من ومعناها ومما يجمعهما قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان
[illegible] الخصيص كما لا يضاف ما لا تفضيل فيه ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الى ما ليس هو بعضه
بخلاف المنوي فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك لا يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد الاحسن من
بينهم او قصد احسنهم ويمتنع ان قصد احسن منهم **تنبيه** قد يرد افعل التفضيل مجردا عاريا عن معنى التفضيل

كقوله تعالى هو اعلم بكم وان جاز ان يرد استعمال افعل التفضيل مجردا عن التفضيل فيما لا تفضيل فيه فقال في التسهيل والاصح
قصره على السماع وحكى ابن الانباري عن ابي عبيدة القول بورود افعل التفضيل فيما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم
له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو افعل التفضيل من التفضيل وتاولوا ما استدل به قال في شرح التسهيل والاصح
سمع منه والمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع ان كان ما هو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم اسود
العين كنتم كراما ؞ وانتم ما اقام لايم قال والصحيح انه جمع افعل العاري لتجرده من معنى التفضيل جاز ان يؤ
نث فيكون من قول ابن هاني كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب فاعلم ان الناظم اشار الى حكم المجر
د والمضاف الى نكرة بقوله وان لمنكور يضف او جردا البيت والى المعرف بال بقوله **ص** وتلو ال طبق **ش** والى المضاف الى المعر
فة بقوله **ص** وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة **ش** ولما كان من احد القسمين الذي ينوى فيه من قيد بقوله **ص** هذا
اذا نويت معنى من **ش** وقوله **ص** وان لم تنو فهو طبق ما به قرن **ش** يشمل القسمين الاخيرين من اقسام المضاف الى
المعرفة لان حكمهما واحد ولو قال لهما واحد والله اعلم **تنبيه** افعل التفضيل بمعنى بعض ان اضيف الى معرفة
وبمعنى كل ان اضيف الى نكرة ولهذا يقال افضل الرجلين زيد وافضل رجلين الزيدان **ص** وان تكن بتلو من مستفهما
فلهما كن ابدا مقدما **ش** لا يخلو المجرور بمن بعد افعل من ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه او غيرهما
فان كان اسم استفهام او مضافا اليه وجب تقديمه نحو ممن انت اكرم ومن غلام ايهم انت اجمل لان الاستفهام
له صدر الكلام وذكر هذه المسالة الفارسي في التذكرة قال المصنف وهي من المسائل التي يغفل عنها قال الشيخ ابو حيان
وينبغي ان ينبه على انه يصح ايضا ما كان فعل خبر افعل خبر له كما مثل ولم يذكر هنا المضاف الى الاسم الاستفهام لوضو
حه ومثل الاسم الاستفهام بقوله **ص** كمثل ممن انت خير **ش** وان كان المجرور غيرهما فالاصل تاخيره وقد نبه على انه
قد يرد التقديم بقوله **ص** ولدى اخبار التقديم نزرا وردا **ش** وقد جاء منه ابيات منها قوله ما زود منه اطيب وقوله
ص ورفعه الظاهر نزر **ش** اعلم ان افعل التفضيل يرفع الضمير واما الظاهر ففي رفعه لغتان احدهما انه يرفع الظاهر مطلقا
فيقول مررت برجل اكرم منه ابوه حكاه سيبويه واليه اشار بقوله ورفعه الظاهر والاخرى وهي لغة جمهور العرب انه لا ير
فع الظاهر الا اذا ولي نفيا وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد وفي هذه الصورة ونحوها رفع الظاهر عند جميع العرب وعلة ذلك ان افعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر
لانه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال ونحوه يصح ان يقع موقعه فعل بمعناه فتقول ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل
كما يحسن في عين زيد والى هذا اشار بقوله **ص** ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا **ش** وايضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب
كونه مبتدا فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي ثم مثل بقوله **ص** كلن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق **ش**
والاصل اولى به الفضل منه بالصديق فاختصر **تنبيهان** الاول قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن رفعا
ع الظاهر بافعل الا بعد نفي ولا باس باستعماله بعد نهي او استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك احب
اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل احق به الحمد منه بمحسن لا يمن **الثاني** لا ينصب افعل التفضيل مفعولا به و
ما اوهم ذلك اول بفعل فان لم يكن تفضيل فيه جاز على راي من ينصبه ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته

رفيق صح

النعت ص يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد

وعطف وبدل ش التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فيخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا
والمفعول الثاني وحال المنصوب ونحو ذلك ولكن يرد عليه حامض ونحوه من قولهم هذا حلو حامض مخرج بزيادة غير خبر والتا
بع جنس يشمل خمسة انواع وهي النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل ودليل الحصر الاستقراء فان
قلت كيف قال يتبع في الاعراب الاسماء الاول وبعض التوابع قد تتبع غير الاسم قلت لا دليل في كلامه على اختصا
صها بالاسماء وسيتبين ان التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم فان قلت ما معنى قوله الاول قلت
فيه اشارة الى وجوب تقديم المتبوع على التابع واجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او جما
عة وقد تقدم احدهما نحو قولك قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قول الشاعر ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا
واجاز الكوفيون تقديم المعطوف باربعة شروط الاول ان يكون بالواو وقال هشام من تقديم الفاء وثم واو ولا جيم الثاني الا
يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا الثالث ان لا يؤدي الى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف ولا يجوز وزيدا عمرا
في اضرب الرابع ان لا يكون المعطوف مخفوضا ولا يجوز ذلك عند البصريين الا في الشعر بشرطه تنبيهان الاول
اختلف في العامل في التابع فمذهب الجمهور ان العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره المصنف وهو ظاهر مذهب سيبو
يه ونص صاحب البسيط على انه مذهب الجمهور في النعت وان مذهب الخليل والاخفش والجرمي ان العامل فيه هو تبعيته
واما البدل فمذهب الجمهور ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه واختاره المصنف وهو ظاهر مذهب سيبويه الثاني
لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع وقال في التسهيل ويبدا عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد
ثم بالبدل ثم بالنسق واجاز بعضهم تقديم التاكيد على الصفة نقله صاحب البديع ص فالنعت تابع مشتق او مؤول به
بسمة او وسم ما تعلق به ش قوله تابع جنس يشمل الخمسة وقوله مشتق او مؤول مخرج للبدل وعطف النسق وقو
له بسمة او وسم ما تعلق به مخرج لعطف البيان والتوكيد لكن انهما شاركا النعت في نفي ما سبق لان الثلاثة
تكمل ما قبله ومع اشتراكه واحتماله لان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت او متعلقه والتوكيد
وعطف البيان ليسا كذلك فان قلت انما يشمل قوله مشتق ما سبق ما جيء به من النعوت للتوضيح وتخصيص واما ما
جيء به لمدح او ذم او توكيد او ترحم فلا قلت لما كان اصل النعت ان يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه ص ويتبعه
في التعريف والتنكير ما لم تكن اقام مررت بقوم كرام ش يجب تبعية النعت للمنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير فينعت
المعرفة بالمعرفة نحو مررت بالقوم الكرماء والنكرة بالنكرة نحو مررت بقوم كرام ولا تنعت المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة
لان في النكرة ابهاما وفي المعرفة ايضاحا فتدافعا تنبيهات الاول لم يتعرض هنا لموافقة النعت للمنعوت في الاعراب
استغناء بقوله اول يتبع في الاعراب الثاني استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس فانه لقرب مشابهته
من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة وكلامه يقتضي تسمية النحويين يعني نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثم اقول لا يعنيني ان يسبني جملة حالية لان المعنى ولقد امر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه
النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا انتهى قلت اما مجيء نعته بالجملة فقد نص عليه
في التسهيل وغيره ونسبه الفارسي واما قولهم ما يحسن بالرجل خير منك فمذهب الخليل في هذا المثال الحكم بتعريف النعت
والمنعوت على نية الالف واللام في خير ومذهب الاخفش الحكم بتنكيرهما على زيادة الالف في الرجل قال المصنف وعن ابن السهل

ومذهب ابي الحسن الحكم بالبدلية ونفي كون التابع والمتبوع على ظاهرهما. الثالث ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف
والتنكير هو مذهب الجمهور جمهور النحويين واجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الاوليان صفة في
قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان واجاز بعض النحويين نعت المعرفة بالنكرة واجازه
ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة في انيابها السم ناقع. والصحيح مذهب الجمهور وما اوهم
خلافه متأول. الرابع لا يمتنع الوصف بالاخص في النكرات نحو رجل فصيح وغلام يافع واما في المعارف فلا يكون النعت
اخص عند البصريين بل مساويا او اعم قيل وسبب ذلك ان الاختصار مؤثر يوجب لمن اراد الوصف بالاخص ليقع الاكتفاء به
فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا المساوي وقال الشلوبين والفراء ينعت الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال
بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة. ص وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما
كالفعل فاقف ما قفوا. ش يعني ان النعت ان رفع ضمير المنعوت طابقه في الافراد والتذكير واضدادهما سواء كان معناه له
او لسببيه نحو مررت برجل حسن او حسن الوجه وان رفع سببيه اجري مطلقا في رفعه الظاهر ووافقه في التذكير والتانيث
مرفوعه لا متبوعه نحو مررت برجلين حسنة جاريتهما فحكم النعت في ذلك كحكم الفعل الواقع موقعه وهذا معنى
قوله كالفعل. فان قلت كيف تسوي بينه وبين الفعل وهو يخالفه في امرين احدهما ان الوصف يجوز تكسيره مسندا الى
السببي المجموع نحو مررت برجل كرام غلمانه. والثاني ان الوصف الرافع ضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرافع السببي
اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنة عينه حكى ذلك الفراء ولا يكون في الفعل. قلت اما الا
ول فكذا هو وارد على الناظم وقد ذكر في التسهيل ان الجمع فيه اولى من الافراد ونص على ذلك سيبويه في بعض نسخ
الكتاب وهو مذهب المبرد وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور وفصل بعضهم فقال الجمع اولى ان تبع جمعا والمفرد اولى
ان تبع مفردا او مثنى. واما الثاني فهو وجه ضعيف وقد ذهب كثير منهم الجرمي الى منعه. تنبيهان الاول يجوز تثنية
الوصف الرافع للسببي وجمعه جمع المذكر السالم على لغة طيء فيقول مررت برجلين حسنين غلاماهما وبرجال حسنين
غلمانهم وقد يعبر بذلك من منع ذلك كالفعل اي على اللغتين. الثاني ما ذكر من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا
يمنع مانع منها كما في جريح ونحوه وافعل من. ص وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب. ش
المنعوت به قسمان مفرد وجملة فالجملة ستاتي والمفرد قسمان مشتق وشبهه قال في شرح الكافية والمراد بالمشتق
هنا ما كان اسم فاعل او اسم مفعول او امثلة المبالغة او صفة مشبهة باسم الفاعل او افعل التفضيل وكذا ذكر في
غيره بما سيأتي ذكره وجمعها كلها ان تقول المشتق الموصوف به ما دل على فاعل او مفعول به متضمن معنى فعل وحروفه
انتهى وانما كان مراده بالمشتق ذلك لان اسمي الزمان والمكان والآلة لا ينعت بها وان كانت مشتقة في الاصطلاح والمراد بشبه المشتق
ما اقيم مقامه من الاسماء العارية من الاشتقاق وهو قسمان مطرد وغير مطرد فالمطرد ضربان احدهما جار
مجرى المشتق بلا واسطة والآخر جار مجراه بواسطة فالاول ذو بمعنى صاحب واسماء النسب المقصودة والجارية
مجراه كاسماء الاشارة غير المكانية وذو الموصولة في لغة طيء واخواتها المبدوءة بهمزة وصل وذهب الكو
فيون وتبعهم السهيلي الى ان اسماء الاشارة لا ينعت بها. وغير المطرد المصدر والعدد والقائم بمسماه
معنى لازم ينزله منزلة المشتق كاسد وللمصدر مزية عليهما وسيأتي. ثم ذكر الجملة فقال ص ونعتوا بجملة منكرا ش

الجملة

الجملة مأولة بمعرف ح نكرة فلذلك لا ينعت بها الا نكرة قال في التسهيل او معرفا بال الجنسية وقال في الشرح لانه معرفة
في اللفظ ونكرة في المعنى وفي الارتشاف ولا ينعت بها المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى اشار بقوله ص وما
عطيته ما اعطيته خبرا ش اشار الى ان الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت وان حكمه
في جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية ومن حذفه قوله وما شيء حميت بمستباح تنبيهات الاول ليس حذف العا
يد من النعتية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير الثاني
قال في شرح التسهيل وقد يغني عنه الالف واللام كقوله كان حفيف النبل من فوق عجسها عوازب نحل اخطا الغا
ر مطيف اي غارها وقد منع ذلك الاول البيت على الحذف اي الغار منها الثالث اذا نعت بالجملة اسم زمان جاز حذف
عائدها المجرور بفي نحو يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي فيه فحذف ح دفعة عند سيبويه وبالتدريج عند الكسائي والا
خفش الرابع ذكر في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية اقوى منه بالجملة الاسمية الخامس وفهم من قوله ما
عطيته خبرا انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك يقال ما اعطيته حالا خلافا لمن اجاز اقترانها بالواو كالزمخشري
السادس ش لما كان اطلاق قوله ما اعطيته خبرا يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية اذ يجوز الاخبار بها ازال الايهام
بقوله ص وامنع هنا ايقاع ذات الطلب ش وسبب ذلك انها لا تدل على معنى محصل فلا يفيد النعت بها ثم اشار الى تاويل
ما يوهم وقوعها نعتية بقوله ص وان اتت فالقول اضمر تصب ش فيكون القول المقدر هو النعت والجملة محكية به
ومن ذلك قول الراجز جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عند رؤيته هذا القول ثم انتقل الى النعت بالمصدر
فقال ص ونعتوا بمصدر كثيرا ش وكان حقه في الاصل الا ينعت به لجموده ولكنه من اجراء مجرى المشتق فان قلت هل يؤ
خذ من قوله كثيرا ان النعت بالمصدر به مطرد قلت لا كما قال في الحال بكثرة وقد صرح بعضهم باطراده وفرعه نعتا وحالا
فان قلت فهل هما في الكثرة سواء قلت لا بل جعل المصدر حالا اكثر من جعله نعتا ذكر ذلك في شرح التسهيل قلت
والظاهر في قوله بمصدر وهو مقيد بان لا يكون في اوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره وقوله ص
فالتزموا الافراد والتذكيرا ش قال المصنف كانهم قصدوا التشبيه على ان الاصل ذو عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه
على ما كان عليه قلت في النعت بالمصدر طريقان احدهما ان يقصد المبالغة فلا يقدر مضاف والاخر ان يقدر فيقدر والكو
فيون يجعلون ظرفا وعدلا واقعين موقع ظارب وعادل ص ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف ش
مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المتفق مررت برجلين كريمين والمختلف يفرق بالعطف والمتفق يستغني عن
تفريقه بتثنيته وجمعه قلت واورد على اطلاقه اسم الاشارة فانه لا يجوز تفريق نعته فلا يجوز مررت بهذين الطو
يل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والمبرد والزجاج قال الزيادي وقد يجوز ذلك على البدل او عطف البيان
تنبيهات الاول يفرق في غير الواحد ما هو مفرق لفظا مجموع معنى كقول حسان فوقفت وسطهم مثنى جمع كا
سير الغداة مرجح ويشيب الثاني قال في الارتشاف ولا اختيار في مررت برجل كريم وبخيل القطع الثالث قال في التسهيل
يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا ص ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير
استثنا ش اذا نعت معمولين فاما ان يكون العاملان واحدا او عاملين فان كان العاملان واحدا فثلاث صور الاولى ان يتحد
العمل نحو قام زيد وعمرو العاقلان فهذا يجوز فيه الاتباع والقطع في اماكنه من غير اشكال والثانية ان يختلف العمل

والنسبة نحو ضرب زيد عمرا العاقلين فالقطع في هذه واجب عند البصريين . والثالثة ان يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة
المعنى نحو خاصم زيد عمرا فالقطع في هذه واجب عند البصريين واجاز الفراء وابن سعدان الاتباع ونص على الفراء انه اذا اتبع
غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع اي شئت لان كلا منهما مخاصِم ومخاصَم
والصحيح مذهب البصريين قيل ويدل له انه لا يجوز ضارب زيد هند العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند قلت ذكر في باب ابنية
الفعل من شرح التسهيل ان لا سيما في نحو ضارب زيد عمرو الفعل لاحدهما او من الاخر بالرفع ولا بالنصب فان نويت منصو
بهما بمرفوع امرء عنهما لمنصوب جاز ومنه قول الراجز : قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما
فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا ومنصوب معنى لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان هذا التو
جيه اسهل من ان يكون النعت [illegible] قد سالم الحيات منه القدم الافعوان فقوله انتهى وان كان العاملين يختلف العاملان من
ان يتحدا في المعنى والعمل او يختلفا فيهما او في احدهما فان اتحدا نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان او ذهب زيد وانطلق
عمرو العاقلان فالاتباع فيهما جائز وهذا مفهوم من النظم اعني تشترط اتحاد العامل وذهب ابن السراج الى منع
الاتباع في الثاني [illegible] الاول [illegible] الثاني على القطع او توكيدا او [illegible] هو العامل جاز الاتباع وان اختلف العا
ملان في المعنى والعمل او في احدهما وجب القطع فيرفع على اضمار مبتدإ وينصب على اضمار فعل فمثال المختلفين في المعنى والعمل
جاء زيد ورأيت عمرا العاقلين ومثال المختلفين في المعنى دون العمل جاء زيد وذهب عمرو العاقلان ومثال المختلفين في المعنى
دون العمل نحو جاء زيد وذهب عمرو العاقلان ومثال المختلفين في العمل دون المعنى مررت بزيد وجاوزت عمرا العاقلين يجوز في
كله العاقلان على تقدير هما والعاقلين على تقدير امدح ولا اتباع في كله ممتنع عند الجمهور اذ العمل الواحد لا
تمكن نسبته الى عاملين من شأن كل واحد منهما ان يستقل **فان قلت** قوله وحيث صفة لما اذا **قلت** لمحذوف تقدير
ه ونعت معمولي عاملين وحيث معنى وعمل **فان قلت** هل يعني بقوله اتبع ايجاب الاتباع او الاعلام بجوازه **قلت** لا يصح
حمله على الايجاب فان القطع في كله منصوص على جوازه فان قلت ما معنى قوله بغير استثنا قلت يعني في الرفع والنصب
والجر كما قال الشارح وكأنه يشير بذلك الى مذهب من خص جواز الاتباع بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتدأين ولا و
جه للتخصيص **ص** وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت **ش** اذا كثرت نعوت الاسم فله ثلاثة احوال احدها
ان يكون مفتقرا الى جميعها لا يتبين بدونها . الثانية ان يكون مستغنيا عنها مبينا بدونها . الثالثة ان يكون مفتقرا
الى بعضها دون بعض فان كان مفتقرا الى جميعها وجب اتباع الجميع . وان كان مستغنيا بدونها جاز فيه ثلاثة اوجه اتباع الجميع
وقطع الجميع . واتباع بعض وقطع بعض . وان كان مفتقرا الى بعض دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع
والاتباع هذا ما ذكر المصنف فان قلت كيف يفهم ذلك من النظم قلت اما الاولى ففاهمة من قوله **ص** وان نعوت كثرت البيت
ش واما الثانية فمن قوله **ص** واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها **ش** واما الثالثة فمن قوله **ص** او بعضها اقطع معلنا
ش قال الشارح يعني ان ذكر الصورة الثانية والى هذا اشار بقوله اقطع معلنا اي وان يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه وفيه
نظر **تنبيه** اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبوع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن ابي الربيع و
الصحيح المنع قاله صاحب البسيط والصحيح جوازه ثم بين وجهي القطع بقوله **ص** وارفع او انصب ان قطعت مضمرا
مبتدأ او ناصبا لن يظهرا **ش** يعني انه يجوز القطع الى الرفع والى النصب فاذا رفع فهو خبر مبتدإ واجب الحذف واذا نصب

فباضمار

فيما اضمار معمولا واجب الحذف والى وجوب اضمار المبتدا والفعل الناصب ايضا بقوله لن يظهرا **تنبيه** قد يتوهم
كلام الناظم ان القطع مشروط بتكرار النعوت كما اوهمه كلام غيره وليس كذلك لا يشترط وانما ذكر مسئلة
كثرة النعوت لما فيها من التقسيم والاوجه المتفرقة ولتخيير الكلام على القطع ان يقال المنعوت فثمان
معرفة ونكرة فالمعرفة ان كان نعتها لمدح او ذم او ترحم جاز القطع بالرفع على اضمار مبتدا وبالنصب على
اضمار فعل لائق فيقدر في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم ولا يجوز اظهار المبتدا والفعل كما سبق
لا يؤتى في الترحم فلا يجيز القطع وان كان للتوكيد كقوله نفخة واحدة ومثل ما نحو الشعرى العبور او جاريا
على مشاربه نحو هذا العالم لم يجز القطع وان كان للتخصيص وليس احد الثلاثة نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه
الى الرفع على اضمار هو والى النصب على اضمار اعني ويجوز اظهارهما بخلاف نعت المدح والذم والترحم واما النكرة
فيشترط في جواز قطع نعتها تاخيره عن اخر كقول ابي الدرداء انزل على خال الناس ... وهيئته فان لم يتقدمه
ذكر لم يجز القطع الا في ضرورة الشعر وما ذكرناه من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور نص عليه ابن ابي الربيع
وهو مفهوم من التسهيل **ص** وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل **ش** يعني انه اذا علم
النعت او المنعوت جاز حذفه ويكثر ذلك في المنعوت ويقل في النعت فمن الاول وعندهم قاصرات الطرف ومن الثاني قول
العباس بن مرداس فلم اعط شيئا ولم امنع **تنبيه** انما يكثر حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه بشرطين
احدهما ان يعلم جنس المنعوت اما باختصاص النعت به نحو مررت بكاتب واما بمصاحبة ما يعينه نحو ان اعمل سابغات
بغت والاخر ان يكون صالحا لمباشرة العامل فلو كان جملة او شبهها لم يقع مقامه في الاختيار لكونه غير صالح لها
الا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن حكى سيبويه ما منهما مات حتى رايته يفعل كذا بهذا مثال الجملة
ومثال شبهها قوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته وقوله تعالى ومنا دون ذلك التقدير احد مات وان
احد من اهل الكتاب وقوم دون ذلك فهذا ونحوه كثير مطرد وقول الشارح وهو مطرد في النفي يفهم منه انه غير
مطرد في الايجاب وليس كذلك واما قوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فاجازه المصنف في
الاختيار وجعل الجر بفي كالجر بمن وجعله ابن عصفور ضرورة فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعضا مما قبله من مجرور
بمن او في لم تقم الجملة وشبهها مقامه الا في الضرورة كقوله لكم قبضة من بين اثرى واقترا

التوكيد

مصدر سمي به التابع لانه يقوي ويقال التاكيد تاكيدا ووكد توكيدا وهو معنوي ولفظي فالمعنوي تابع بالفاظ مخصوصة
يرفع لها يستغني عن حرف يذكرها ثم المعنوي نوعان احدهما رفع توهم الاضافة الى المتبوع والثاني رفع توهم
ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول بالنفس والعين والثاني بكل واخواته وبدا بالاول فقال **ص** بالنفس او
بالعين الاسم اكد **ش** فتقول جاء زيد نفسه او عينه والمراد بهما حقيقته ويفهم منه ان سائر الفاظ التوكيد يجوز
جرهما بباء زائدة **فان قلت** فهل يجوز الجمع بينهما **قلت** نعم وانما عطف باو تنبيها على ان كلا منهما يجوز
التوكيد به وحده **فان قلت** فبايهما يبدا به عند الاجتماع **قلت** بالنفس لانها عبارة عن جملة الشيء والعين
مستعارة في التعبير عن الجملة **فان قلت** فهل هذا الترتيب لازم ام على سبيل الاولوية **قلت** الظاهر انه لازم

وقيل على طريقة الاحتسابية ثم قال ص مع ضمير طابق المؤكدا ش فنبه على انه لا بد من اضافة النفس والعين الى ضمير
المؤكد مطابقا له في الافراد والتذكير وفرعيهما وتشترط كما سيأتي ثم قال ص واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا
تكن متبعا ش وانما قال بافعل احترازا من جمع الكثرة فانه لا يؤكد بنفوس ولا عيون وهو اولى من قوله في التسهيل
جمع قلة فان عينا يجمع على اعيان ولا يؤكد به وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى نحو قام الزيدان انفسهما والهندان
انفسهما والجمع نحو قام الزيدون انفسهم والهندات انفسهن وترك الاصل في المثنى كراهة الجمع بين تثنيتين
وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى تنبيه قال الشارح بعد ذكره ان الجمع في المثنى هو المختار ويجوز فيها ايضا
الافراد والتثنية قال ابو حيان وهم في ذلك اذ لم يقل احد من النحويين به قلت واجاز ابن اياز في شرح الفصول
التثنية فقال لو قلت نفساهما لجاز وكان الناظم اشار الى منع الافراد والتثنية بقوله تكن متبعا ثم انتقل الى النو
ع الثاني من نوعي التوكيد المعنوي فقال ص وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا ش اما كل فلما
يؤكد بها لذي اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى واما كلا وكلتا فللمثنى واما جميع فبمنزلة كل ثم اشار
الى وجوب اضافة كل وما بعدها الى ضمير المؤكد بقوله بالضمير موصلا فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيد
ون كلهم والرجال كلهم او كلها او كله على قياس هو احسن الفتيان واجمله وهو ضعيف وجاء الهندات كلهن
او كلها وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب وكذلك تقول في جميع وتقول في المثنى جاء الزيدان كلاهما وجا
ءت المرأتان كلتاهما وفهم من قوله بالضمير موصلا فوائد الاول انه ضمير مطابق للمؤكد لانه يشبه ما سبق
في النفس والعين الثانية انه لا يجوز الاستغناء بنيته خلافا للفراء والزمخشري ونقله بعضهم عن الكوفيين وجعلوا
منه قراءة من قرا انا كلا فيها اي انا كلنا وخرج على وجهين احدهما انه حال من الضمير المرفوع في فيها والاخر انه بدل
من اسم ان الثالثة ان كلا لا تضاف في التوكيد الى ظاهر وعلى ذلك جمهور النحويين وذكر في التسهيل انه قد يستغنى
عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير يا اشبه الناس كل الناس بالقمر ونحوه
قيل لا حجة فيه لاحتمال كون كل الناس نعتا بمعنى الكاملين فلم يفضله الا على الناس الكاملين وهو امدح تنبيهان
الاول ما ذكر من ان كلا للمذكر وكلتا للمؤنث هو المشهور وقال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما
وقول الشاعر يمت بقربى الزينبين كليهما وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة
كانه قال بقرب الشخصين الثاني ذكر في التسهيل ايضا انه قد يستغنى بكلهما عن كليهما وكلتيهما في تا
كيد المثنى فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والمرأتان كلهما ثم قال ص واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد
مثل النافلة ش اي واستعملت العرب في التوكيد وزن فاعلة من عم يعني عامة ونبه على ذكرها لان كثيرا من النحويين
لها في النظم واشار بقوله ككل الى انها يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل وانها تضاف الى ضمير المؤكد فيقال جاء الجيش
عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن قال في شرح التسهيل وذكر مع كل وجميع عامة كما
فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر النحويين سهوا او جهلا والى ذلك اشار بقوله مثل النافلة قال الشارح يعني ان ذكر عامة في
باب التوكيد مثل النافلة اي الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفلها وليس هو في حقيقة الامر
نافلة

تأويله على ما ذكر لأن من أجلهم سيبويه لم يفعله انتهى قلت خالف المبرد في عامة وقال انما هي بمعنى أكثرهم
ثم ذكر توابع كل فقال ص وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جمعا ش يقال جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها
جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جُمَع وقد فهم من قوله بعد كل أمران أحدهما واجب وهو أن أجمع
وفروعه لا يتقدم على كل وفي الارتشاف يدل أن أجمع مرتبا وقيل على طريق الأولوية والثاني غالب لا واجب وهو
أنها لا تستعمل دون كل وقد أشار الى جوازه بقوله ص ودون كل قد يجي أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع ش وهو معنى
قوله في التسهيل وقد يغني عن كل قال الشارح وهو قليل وفي الارتشاف كثير وورد أجمعين في القرآن دون كل فهو يؤ
كد به كما يؤكد بكل وليس من باب الاستغناء عن كل كما ذكر ابن مالك تنبيهات الأول زعم الفراء أن أجمعين يفيد ا
تحاد الوقت والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لأغوينهم أجمعين الثاني قد يتبع أ
جمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع وزا
د الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع وإنما لم يتعرض في النظم لذلك لقلة استعماله الثالث قال الفرا
ء لا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب انتهى وقال في شرح الكافية ولا يجاء بأكتع وأخواته إلا بعد أجمع وأخواته على الترتيب
انتهى ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور وأجاز ابن كيسان أن يبدأ بأي الثلاثة شئت بعد أجمع وهو ظاهر قوله
في التسهيل بهذا الترتيب ودونه وقال ابن عصفور وأما أبصع وأبتع فلا تبالي أيهما قدمت على الآخر وأجاز الكوفيون
تقديم أكتع على أجمع ومذهب الجمهور أنه لا يتقدم وأجاز الكوفيون وابن كيسان الاستغناء بأكتع وأخواته عن أجمع وأخو
اته ومذهب الجمهور المنع وقوله حولا كتعا ونحوه من الضرورة وشذ قول بعضهم أجمع أبصع وإنما حق أبصع أن يجيء بعد
أكتع والمشهور منه قولهم جمع بتع وأخواته أن يجاء بهن أخرا توابع أبصع الرابع إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع و
ليس الثاني تأكيد التأكيد الخامس لا يجوز في ألفاظ التأكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب السادس لا يجوز عطف
الألفاظ بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجاز العطف بعضهم وهو قول
ابن الطراوة السابع ألفاظ التوكيد معارف أما ما أضيف الى الضمير فظاهر وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان
أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب الى سيبويه والثاني بالعلمية على معنى الإحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في
البديع وتعريفها تعريف علم الجنس كتعريف أسامة انتهى ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحا
ل ص وإن يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل ش مذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت
موقتة نحو صمت شهرا كله وأجاز بعض الكوفيين مطلقا موقتة كانت أو غير موقتة ومنع ذلك البصريون مطلقا
وإلى الجواز ذهب المصنف لإفادته ولوروده في السماع به فإن قلت على أي المذهبين الأولين يحمل كلامه قلت ظاهر النظم
موافقة الثاني إذ لم يشترط في الجواز غير الإفادة وقوله في التسهيل إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش والكوفيين
يقتضي موافقة الأول إذ الأخفش ومن قال بقوله من الكوفيين خصوا ذلك بالموقتة على ما نقل عنهم وقوله المنع شمل
يعني شمل المفيد وغيره ص واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا ش أي استغني في تثنية المثنى بكلا
وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف في إجازته تثنيتهما قياسا معتبرين
بعدم السماع فإن قلت هل يجري خلافهم في توابع أجمع وجمعاء قلت في كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الخلاف فيهما والقياس

بنفسي أجرا أو. ص وإن تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع ش يعني أنه إذا أكد الضمير المرفوع
المتصل بالنفس والعين فلا بد من توكيده قبلهما بضمير مرفوع منفصل فتقول قمت أنت نفسك وقمت أنت عينك فإن قلت
هل توكيده بذلك واجب قلت قال في شرح الكافية لم يجز إلا بعد توكيده بضمير منفصل فلو قلت قوموا أنفسكم لم يجز وهو موافق
لنص غيره من النحويين وقال في شرح التسهيل ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل وأشار بقوله
غالبا إلى ما حكى الأخفش في المسائل من أنه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم وفي عبارة الفارسي لا يحسن فرع إذا قلت هلم
لكم أنفسكم جاز جعله توكيدا للفاعل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف ولا يتوهم أنه لا بد فيه من التوكيد لذكره في الأول تنضاف وفهم
من قوله المتصل أن المنفصل يؤكد بهما بلا شرط ومن قوله عنيت ذا الرفع أن المجرور والمنصوب يؤكدان بهما بلا شرط فتقول
رأيتك نفسك ومررت بك نفسك وإن شئت أكدتهما بالمنفصل ص واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما ش يعني أن ما
سوى النفس والعين من ألفاظ التوكيد إذا أكد بها ضمير الرفع المتصل لا يلزم توكيده بمنفصل وهو المعني بالقيد ولكن يجوز
فتقول قاموا كلهم ولو قلت أنتم كلكم لكان حسنا ولما فرغ من التوكيد المعنوي انتقل إلى التوكيد اللفظي فقال ص وما من التو
كيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرجي ادرجي ش التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى فالأول كقوله ادرجي
ادرجي ويكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد جاء زيد وأتاك أتاك اللاحقون ونعم نعم
وحتى وحتى العناء المطول ولا الله لا الله قال الشارح وأكثر ما يكون مع كون الجملة والثاني نحو إن قال صحبي لما تعلمت بيوم
صمام ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ومنه قوله وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره
فإن قلت عبارته ظاهرة في تناول الأول دون الثاني لقوله مكررا قلت إذا حمل على تكرير معنى المؤكد ولفظه يتكرر لفظه كما
ذكره الشارح تناولهما فإن قلت ما إعراب صدر البيت قلت ما موصولة ولفظي خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ويجي خبر
الموصول والذي هو من التوكيد لفظي يجيء مكررا ص ولا تعد لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل ش فتقول قمت قمت
ونحوه ولا عاد له مجردا لخروجه عن الاتصال ثم قال ص كذا الحروف ش يعني أن الحروف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولا لكونه كالجزء
منه نحو إن زيدا إن زيدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يعاد وحده إلا في ضرورة نص عليه ابن السراج كقوله ولا للما بهم أبدا دواء
وأجاز الزمخشري إن إن زيدا قائم وتبعه ابن هشام قال في شرح التسهيل وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع
يعتمد عليه ولا حجة له في قول الشاعر إن إن الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد ضيما فإنه من الضرورة تنبيه قال في شرح
التسهيل في غير الضرورة لا مفصول المثل على حد لا ولا أو مفصولا ومثل المفصل بقوله حتى تراها وكأن وكأن أعناقها
مشددات في قرون ويقوله ليت شعري هل ثم هل آتينهم أو يحولن من دون ذاك حمامي قال وهو من الفصل المسموع والفصل
بالوقف كقوله لا ينسيك الأسى تأسيا فما من حمام أحد معتصما فظاهره ومثل لم يجز في الاختيار وصرح في الكافية
وشرحها بقلته حتى تراها وكأن وكأن ولم يجعل الفصل فيه إذن ثم استثنى من الحروف الجوابية فقال ص غير ما تحصلا به جو
اب كنعم وكبلى ش فيجوز أن يؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصاله بغيره فتقول نعم نعم وبلى بلى وفي لا معان الحرف الجوابي كالفعل
لصحة الاستغناء به عن ذكر المجاب به ص ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل ش فيؤكد به المرفوع نحو
قمت أنت والمنصوب نحو رأيتك أنت والمجرور نحو مررت بك أنت وهذا من قبيل التوكيد اللفظي تنبيه إذا اتبعت المتصل
المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد قال المصنف وقولهم عندي

اجمع لا نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع
لا تجيء بإجماع قيل وكأنه يعني بقوله بإجماع انه يجوز الا انه يتعين بانهم قد اعربوا انت بعد قمت بدلا قلت قوله في التسهيل
ولا يبدل مضمر من مضمر يمنع من اعرابه بدلا **عطف البيان** العطف إما ذو بيان او نسق ش يعني
او ذو نسق والعطف كما ذكر قسمان عطف بيان وعطف نسق والنسق لغة النظم وقد يستعمل بمعنى المنسوق م والغرض
الآن بيان ما سبق ش يعني عطف البيان م فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة ش تابع جنس
يشمل وقوله شبه الصفة اي في التوضيح والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وقوله حقيقة القصد به منكشفة
يعني ان ايضاحه المتبوع انما هو شرح وتبيين والحقيقة المقصود لا بدلا لانه على معنى المتبوع او في سببه وبذلك فارق النعت
م فأولينه من وفاق الأول ما من وفاق الأول النعت ولي ش لما كان عطف البيان بمنزلة النعت وجب ان يوافق متبوعه في اربعة
من عشرة النعت الخالص فيوافق في الرفع او النصب او الجر والتعريف او التنكير والإفراد او الجمع او التثنية او التذكير
او التأنيث ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعا لنكرة خلاف نبه عليه بقوله م وقد يكونان منكرين كما يكونان معرَّ
فين ش ذهب الفارسي والكوفيون وابن جني والزمخشري وابن عصفور الى جواز تنكيرهما واليه ذهب المصنف وقال
الشارح اجازه اكثرهم قال وليس قول من منع بشيء لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به كقولك
لبست ثوبا جبة ونظيره من كتاب الله يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقال ابن عصفور وذهب اكثر النحويين الى امتناعه
وزعم الشلوبين انه مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان قال المصنف ولم اجد هذا النقل من
غير جهته ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسما او كنية او لقبا **تنبيهان** الأول فهم من كلامه ان تخالفهما
في التعريف والتنكير ممتنع واجازه الزمخشري فجعل قوله تعالى مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات قيل وهو
مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت اليه **الثاني** اشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على
متبوعه قال في شرح الكافية وليس بصحيح لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت وقد جعل سيبويه ذا الجمة
من يا هذا الجمة عطف بيان مع ان تخصيص هذا زائد على تخصيصه وقال في شرح التسهيل زعم اكثر المتأخرين ان
متبوع عطف البيان لا يكون دونه في الاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز الأوجه الثلاثة قال وهذا
مذهب سيبويه قلت فيتحصل ثلاثة مذاهب م وصالحا لبدلية يرى ش يعني ان ما حكم عليه بانه عطف بيان يجوز
ان جعله بدلا الا في موضعين اشار الى احدهما بقوله م في غير نحو يا غلام يعمرا ش ويعني ما كان مفردا معرفة معربا والمتبو
ع منادى فانه ينصب بعد منصوب نحو يا اخانا زيدا او يرفع وينصب بعد مضموم نحو يا غلام زيد او زيدا ومثله
يا غلام يعمر او هذا ونحوه عطف البيان لا بدل اذ لو جعل بدلا لتعين بناؤه على الضم لأن البدل في نية تكرار العامل فيلزم تقدير
حرف النداء معه بخلاف عطف البيان ثم اشار الى الآخر بقوله م ونحو بشر تابع البكري ش ويعني به ما كان تابعا لمجر
ور بإضافة صفة مقرونة بأل وهي غير صالحة لإضافتها اليه كقول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير
ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لما يلزم من تقدير إضافة التارك اليه لأن البدل في نية تكرار العامل
وهو غير صالح لأن الألف واللام لا يضاف ما فيه الى عار منها ونقل المبرد لا يجوز في بشر الا النصب ولا يجوز جره على البدل
ولا على عطف البيان واجاز الفراء في بشر ان يكون بدلا ومذهبه جواز إضافة ما فيه أل الى جميع المعارف والى تضعيف مذهبه

اشار بقوله م وليس ان يبدل بالمرضي ش وقد نقل جواز البدل في بعض عن الفارسي ايضا تنبيه استدرك على المصنف مسا
يل اخر يفترق بها عطف البيان لم يتعرض لها: الاول ان يفتقر الكلام الى رابط ولا رابط الا في التابع نحو هند ضربت الرجل
اخاها: الثانية ان يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والر
جال: الثالثة ان يتبع موصوف صفة ايها مضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد: الرابعة ان يتبع مجرورا اي بمفصل نحو باي الرجلين
زيد وعمرو مررت: الخامسة ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا الرجلين زيد وعمرو قال الاخ لي: ومسائل اخر من باب النداء
وهي مفهومة من تعليل ما علل به فلا حاجة الى ذكرها **عطف النسق** تال بحرف متبع عطف ال
النسق ش تال اي تابع جنس يشمل الخمسة: وقوله بحرف متبع خرج عطف النسق خرج الاربعة فان قلت قوله
بحرف يخرج غير المعطوف فما فائدة قوله متبع قلت لو اقتصر على قوله بحرف لدخل نحو مررت بغضنفر اي اسد فانه تابع
بحرف وليس بمتبع خرج لان اي ليس بمتبع خلافا لمن عدها من حروف العطف فان قلت فما اي وما اعراب تاليها
قلت اما اي فحرف تفسير على الصحيح واما تاليها فعطف بيان لا بدل على الاصح ويوافق ما قبلها في التعريف والتنكير
ثم مثل فقال م كاخصص بود وثناء من صدق ش ثم شرع في ذكر حروف العطف فقال م فالعطف مطلقا بواو ثم فا: حتى
ام او كفيك صدق ووفا ش بهذه ستة احرف تشرك لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا وقد مثل بقوله فيك صدق ووفا وهو كما
هو فان قلت كيف جعل ام واو مشتركين في اللفظ والمعنى والذي يخصهما خلاف ذلك قلت قال المصنف اكثر النحويين
جعل ام واو مشتركين في اللفظ لا المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار
ام عمرو عالم بان في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدا
ر وانتفائه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما جيء بها لاجله من شك او غيره
فان قلت اطلق في ام واو وينبغي ان يقيدهما بان لا يقتضيا اضرابا فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما في
في التسهيل قلت لعله لم يقيدهما لان دلالتهما على الاضراب قليلة فلذلك لم يتعرض لهما وسياتي بيان ذلك ثم قال م واتبعت لفظا
فحسب بل ولا لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا ش الطلا بفتح الطاء مقصور ولد ذوات الظلف وهو المراد هنا: بهذه ثلاثة
احرف تشرك لفظا لا معنى وقد مثل بقوله لم يبد امرؤ لكن طلا وهو واضح والحاصل ان حروف العطف على ما ذكر تسعة
المتفق عليها منها ستة الواو والفاء وثم واو وبل ولا: والمختلف فيه ثلاثة حتى وام ولكن: اما حتى فمذهب الكوفيين انها
ليست بحرف عطف وانما يعرب ما بعدها باضمار واما ام فذكر النحاس فيها خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى
الهمزة فاذا قال اقام زيد ام عمرو فالمعنى اعمرو قام فيصير على مذهبه استفهاما مبتدأ وقال العز في البديع اما ام
فبعد همزة الاستفهام وليست بحرف عطف واما لكن فذهب كثير من النحويين الى انها من حروف العطف ثم اختلفوا
على ثلاثة اقوال: احدها انها لا تكون عاطفة الا ان لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين: والثاني
انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو: والواو مع ذلك زائدة وحكيه ابن عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والا
خفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا العطف بها مثلاه مع الواو: والثالث ان العطف بها وانت مخير في الاتيان بال
واو: وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف
مفرد على مفرد تنبيهان الاول وافق المصنف هنا الاكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن

وما قبله
نقص

وما قاله ابو نصر وهو ظاهر كلامه في الشرح انه غير مراد قوله من كل وجه لانه جعل الواو وما قبلها عاطفة جملة على جملة
ويضمر لها بعدها عاملا ياخذ انت ما قام سعد ولكن سعيد والتقدير ولكن قام سعيد وانما جعلها من عطف
الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها وحقه انه يوافقه واستدل من قال انها
ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل العاطف قال في شرح التسهيل وما يوجد في كلام النحويين من نحو ما قام
سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بولا لكن وهذا من شواهد
هذا ما قاله وكمال علم انه لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل بها لئلا يعتقد انه مما يستعمل
العرب قلت وفي قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما ذكره ابن عصفور الثا
نى اختلف في تسعة الفاظ اخر وهي اما والا وليس واي ولولا وهلا وكيف ومتى وابن والصحيح انها ليست من حروف
العطف وسياتي الكلام على اما ثم شرع في ذكر معاني حروف العطف وبدا بالواو فقال ص فاعطف بواو لاحقا او سابقا
في الحكم او مصاحبا موافقا ش يعني ان الواو لمطلق الجمع كما ذهب اليه الجمهور فيصح ان يعطف بها لاحقا في الحكم نحو جاء
زيد وعمرو بعده او سابقا نحو جاء زيد وعمرو قبله او مصاحبا نحو جاء زيد وعمرو معه وذهب بعض اهل الكوفة الى ان الواو تر
تب وحكي عن قطرب وثعلب وغلامه والربعي وبذلك يعلم ان ما ذكره السيرافي والسهيلي من اجماع النحاة بصر
يهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتب غير صحيح تنبيه قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا
للمعية برجحان وللتاخر بكثرة وللتقدم بقلة وهذا التفصيل مذهب البصريين والكوفيين فهو قول ثالث ص واخصص بها عطف
الذي لا يغني متبوعه كاصطف هذا وابني ش يعني ان الواو تنفرد بعطف ما لا يستغني عنه متبوعه كما على الافعال
او التفاعل نحو اصطف هذا وابني وتخاصم زيد وعمرو وكذلك جلست بين زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو واجاز الكسائي
ظننت زيدا وعمرا مختصمين بالفاء وثم ومنع ذلك الفراء والبصريون ثم انتقل الى الفاء فقال ص والفاء للترتيب باتصال
ش اي بلا مهلة وهي للتعقيب وهذا مذهب الجمهور وما اوهم خلافه تاول وفي كثرة التسهيل ان الفاء قد تقع موقع
ثم كقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة ثم انتقل الى ثم فقال ص وثم للترتيب بانفصال ش اي بمهلة وهذا مذهب الجمهور
وما اوهم خلافه تاول وفي كثرة التسهيل انها تقع موقع الفاء كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب وفي كم ايضا انها قد
تقع في عطف المتقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ وقد نسب الفراء الى كم قال ابن عصفور وما ذكره الفراء من ان المعطوف
بثم ترتيب الاخبار يعني في نحو ان من ساد ثم ساد ابوه لا يصح بعضها ثم تقتضي تاخير الثاني بمهلة ولا مهلة بين الاخبا
ر وفي كم الحاشية ان الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر وهو الذي عناه في التسهيل بترتيب اللفظ تنبيه في ثم
اربع لغات ثم وفم وثمت وثمت ص واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة ش يعني ان الفاء تختص
بعطف ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من الضمير العائد على ما هو صلة كقوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولو عطف
بغير الفاء لم يجز وفي ذلك لما فيها من معنى السببية قلت وما ذكره في التسهيل من انها تنفرد بتسويغ الاكتفاء
بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة او صفة او خبر اعم لشموله ست مسائل تنفرد بها الفاء هذا وحرفها
ثم انتقل الى حتى فقال ص بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا ش لا يكون المعطوف بحتى الا بعض متبوعه
نحو قدم الحجاج حتى المشاة وقال في التسهيل او كبعضه وفي الكافية بعضا او شبهه ومثله في شرحها بقوله

اعجبتني الجارية حتى حديثها بلا حديثها ليس بعضا منها او لشبهه كالبعض لانه معنى من معانيها فان قيل يكون
المعطوف بحتى مباينا فتقدر بعضيته كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فعطف
النعل وليس ببعض لما قبلها صريحة لكنه بالتاويل لان المعنى القى ما يثقله حتى نعله والكثير ولا يكون
المعطوف بها الا غاية لما قبلها في نقص او زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة تنبيها
ت الاول حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم انها للترتيب كالزمخشري الثاني اذا عطف بحتى
على مجرور قال ابن عصفور لا يحسن اعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم اعادة الجار
للفرق وقال في التسهيل تلزم اعادة الجار ما لم يتعين العطف الثالث حيث جاز الجر والعطف فالجر احسن الا في
باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب احسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيدا او على تقدير جعلها
ابتدائية وضربته مفسرا الرابع قد فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا انها لا تعطف جملة على جملة
وانما تعطف مفردا على مفرد ثم انتقل الى ام فقال ص وام بها اعطف اثر همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية
ش ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المعادلة لهمزة التسوية او همزة يطلب بها وبام ما يطلب باي
وعلامة الهمزة الاولى ان تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها وعلامة الثانية ان يصلح الاستغناء عنها
مثال الاول سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ومثال الثانية ازيد في الدار ام عمرو وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم
بها وامن اللبس كقراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وهو في الشعر كثير والى ذلك اشار بقوله ص وربما
اسقطت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن ش فان قلت هل يطرد ذلك قلت ظاهر قوله في شرح الكافية
بهذا وامثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مقرون بها بام جائز اطرادا وقد جاز الاخفش حذف الهمزة في الا
ختيار وان لم يكن بعدها ام وجعل من ذلك قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي والمنقطعة ما سوى المتصلة والى ذلك اشار بقوله
ص وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت ش الذي قبلها من ان تكون بعد احدى الهمزتين لفظا او تقديرا فان خلت
من ذلك فهي المنقطعة واختلف في المنقطعة فمذهب البصريين انها تقدر ببل والهمزة مطلقا ومذهب الكسائي وهشام
انها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها فاذا قلت قام زيد ام عمرو فالمعنى بل عمرو وقال في التسهيل وتقتضي اضرابا مع
استفهام ودونه وذكر في غيره ان الاكثر اقتضاؤها مع الاضراب استفهاما فان قلت قوله وبمعنى بل يقتضي
موافقة الكسائي وهشام اذ لم يذكر الاستفهام قلت انما اقتصر على ذكر بل لان اقتضاء المنقطعة للاضراب لازم وليس
اقتضاؤها بلازم تنبيهات الاول حصر ام في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب ابو زيد الى ان تكون زائدة
فهو قسم ثالث الثاني سميت المتصلة متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني احدهما عن الاخر ولذلك لا تقع
الا بين مفردين او جملتين في تقدير مفردين او مفرد وجملة في تقدير مفرد وسميت المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين الثالث اذا عادلت المتصلة بين جملتين فقد تكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين وقيل الا في التسوية فا
نه لا يذكر بعدها الا الفعلية ولا يجوز سواء علي ازيد قائم ام عمرو منطلق وهذا لا تقوله العرب واجاز الاخفش قياسا على الفعلية
ومن عادلته بين مفرد وجملة في قوله سواء عليك النفر ام بت ليلة ويجري مجرى التسوية ما ادري وليت شعري وتقع بعدهما الجملتان
وما ابالي وتقع بعدها الجملتان ايضا خلافا لمن زعم انه لا يكون بعدها الا الفعلية الرابع يحذف ام مع ما عطفت عليه ازيد في الدار ام عمرو

او من وصلها

أو من صلتها وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وقال في شرح التسهيل ومن ادعى الامتناع ... صلتها أو صفته فمخطئ لأن ذلك
مخالف للاستعمال المقطوع بصحته ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه. الخامس قد يكتفى بذكر لا عن ذكر الفعل نحو انفعل
هذا أم لا. السادس مذهب ابن كيسان أن أم ... بدل من الواو ... صلتها أو هي حرف ... عن الوليد. السابع ذكر
في التسهيل أن عطف المنقطعة للمفرد قليل ومثل في الشرح بقولهم إنها لإبل أم شاء قال وأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة
ما بعدها على ما قبلها كما تكون بعد بل فإنها بمعناها ومذهب الفارسي وابن جني أنها في ذلك بمنزلة بل والهمزة والتقدير
بل أهي شاء وبه جزم في شرح الكافية. قال في شرح التسهيل بعد حكاية هذا القول وهذا حكم لا دليل عليه ولا ألجأ
إليه ومن قال بعض العرب إن هناك إبلا أم شاء فنصب ما بعدها حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح مفرد على مفرد والإضمار
قبل المرفوع قبلها ولا حجة في قول بعضهم إن هناك لإبلا أم شاء لاحتمال كونها منفصلة والهمزة قبلها محذوفة ويحتمل أن تنصب
شاء على إضمار فعل تقديره أم ترى شاء. الثامن قد ظهر من كلام المصنف أن أم المنقطعة تكون عاطفة وقال في شرح
الكافية وأما أم المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة والمعادلة يقولون إن أم المنقطعة ليست للعطف لأنه ... ولا في
جملة. التاسع ترد أم المنقطعة على هل وأسماء الاستفهام نحو هل تستوي الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون
وهو فصيح كثير في اللغات لمن زعم أنه من الجمع بين أداتي معنى وأنه قليل جدا ولذلك رد على من قال إنها بمعنى بل والهمزة
في كل موضع. ثم انتقل إلى أو فقال: ص خير أبح قسم بأو وأبهم إلى آخره. ش ذكر لها سبعة معان الأول التخيير نحو خذ من مالي دينارا
أو ثوبا. والثاني الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين. فإن قلت ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين
في الإباحة ومنعه في التخيير. فإن قلت هل يستفاد جواز الجمع في الإباحة من لفظ أو قلت ذكر بعضهم أن ذلك ليس بأمر راجع
إلى اللفظ بل بأمر خارج وهو قرينة انضمت إلى اللفظ وذكر أن التخيير يرد فيما أصله الحظر والإباحة ترد فيما ليس أصله
الحظر. تنبيه قال المصنف من علامة الإباحة استحسان الواو موقعها فلو جيء بالواو مكان أو لم يختلف المعنى وبين
وغيره بين الواو وأو في ذلك فقال إذا قلت جالس الحسن أو ابن سيرين جاز له مجالستهما أو مجالسة أحدهما وإن عطفت بالواو
لم يجز مجالسة أحدهما دون الآخر. الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وقال في التسهيل بدل التقسيم
أو التفريق المجرد يعني من الشك والإبهام والتخيير ومثله بقوله وقالوا كونوا هودا أو نصارى قال والتعبير عن هذا بالتفريق
أولى من التعبير عنه بالتقسيم لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال أو نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وعبر
بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل. الرابع الإبهام نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالما ويبهم على
المخاطب. الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينهما أن الشك للمتكلم والإبهام للسامع. السادس
الإضراب كقوله تعالى وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون قال الفراء أو هنا بمعنى بل وأشار بقوله وإضراب بها أيضا نمي إلى
نقل إلى أن ورودها للإضراب غير متفق عليها وقال في شرح الكافية أجاز الكوفيون موافقتها بل في الإضراب ووافقهم
أبو علي وابن برهان. قلت وابن جني قال في قراءة ابن السماك أو كلما عاهدوا عهدا أو هنا بمعنى بل وقال ابن عصفور والإضراب
ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعيد العامل كقولك لست بشرا أو لست عمرا ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا
قال وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق واستدلوا بقوله تعالى وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون وبقوله فهي
كالحجارة أو أشد قسوة قال وما ذهبوا إليه فاسد. السابع معنى الواو كقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا ... وافق

عرّف

او مكان الواو لا من اللبس والى هذا اشار بقوله ص وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا ش اي قد تاتي او بمعنى الو
او وهو مذهب الاخفش والجرمي واستدلوا بقوله تعالى او يزيدون وهو مذهب جماعة من الكوفيين وذكر في التسهيل ان او تعاقب الواو
في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والموكد قليلا مثال الاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وقد تقدم الكلام عليه ومثال المصا
حب قوله عليه السلام اسكن حرا فانما عليك نبي او صديق او شهيد ومثال الموكد ومن يكسب خطيئة او اثما تنبيهان
الاول مذهب الجمهور ان او لاحد الشيئين او الاشياء فاذا عطفت في باب الطلب فهي للتخيير والاباحة واذا عطفت في باب الخبر
فهي للشك او الابهام او التفصيل والتقسيم الثاني اذا دخل النهي في الاباحة استوعب ما كان مباحا باتفاق النحويين ومنه قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فهذه هي التي تقع في الاباحة لان النهي وقع عن الجميع والتحريم واذا دخل النهي في التخيير
ففيه خلاف ذهب السيرافي الى انه يستوعب الجميع كالنهي عن المباح وذهب ابن كيسان الى جواز ان يكون النهي عن كل وا
حد وان يكون عن الجميع ص ومثل او في القصد اما الثانية في نحو اما ذي واما النائي ش يعني ان اما مثل او فيما يقصد بها فتكون للتخيير
والاباحة والتقسيم والشك والابهام ولم يذكر الاباحة في التسهيل فان قلت ظاهر قوله مثل او انها موافقة في المعاني
السبعة قلت لا يصح حمله على ظاهره لان اما لا ترد بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعلة ... العينين فليس مختلف
فيه فالاحالة انما هي على المعاني المتفق عليها وقد فهم من البيت قوله في الاول ان اما الثانية عاطفة اذ لم يجعلها مثل او
مطلقا بل في القصد فقط ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف اولا ونقل المصنف عن اكثر النحويين انها عاطفة ونقل عن يونس
وابن كيسان وابي علي انها ليست بعاطفة ووافقهم المصنف وهو الصحيح لدخول الواو عليها واستدل الرماني على انها
عاطفة فان الواو للجمع وليست هنا كذلك لانا نجد الكلام لاحد الشيئين فعلم ان العطف لاما ونقل ابن عصفور اتفاق
النحويين على انها ليست بعاطفة انما اوردها في حروف العطف لمصاحبتها لها وقد عد سيبويه واما من حروف العطف
فحمل بعضهم كلامه على ظاهره فقال ان الواو عطفت اما الثانية على اما الاولى واما الثانية عطفت الاسم الذي بعدها
على الاسم الذي بعد اما الاولى وتاوله بعضهم بان اما لما كانت مصاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع والتابع يليها سماها
عاطفة مجازا الثانية ان المشبهة باو انما هي الثانية وهي المختلف فيها واما الاولى فليست بعاطفة اتفاقا
الثالثة فهم من قوله الثانية ان اما لابد من تكرارها وهذا بخلاف او وهذا احد الفرقين بينهما والثاني ان الكلام مع اما مبني
من اوله على ما جيء بها لاجله بخلاف او الرابعة فهم من تمثيله انه لابد من اقترانها بالواو فان قلت الذي في الواو هنا
هو عند من لم يجعل اما عاطفة فما يقول من يجعلها عاطفة قلت من يرى انها عاطفة لم ير اخلاءها من الواو الا ... نحو اما الى
جنة اما الى نار فان قلت فهل يحسن الاحتجاج بهذا البيت لمن قال انها عاطفة قلت لا لندوره فيجعل من حذف العاطف
ضرورة تنبيهان الاول ما ذكر من ان اما لابد من تكرارها هو الكثير وقد يستغنى عن الثانية باو كقراءة ابي وانا او اياكم لاما
على هدى او في ضلال مبين ونحوه في الشعر كثير وبان الشرطية مع لا النافية كقوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من
سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وقد يستغنى عن الاولى كقول العرب ... تلم بدار قد تقادم عهدها
واما باموات الم خيالها الثاني اختلف في اما المذكورة فقيل بسيطة وقيل مركبة من ان وما وهذا مذهب سيبويه والدليل عليه
اقتصارهم على ان في الضرورة كقوله فان جزعا وان اجمال صبر وقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما واجيب
يحتمل ان تكون ان شرطية حذف جوابها والتقدير فان كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت تجمل صبرا فاجمل وان سقته من خريف

بلن يعدم

وبلد بعض الروم فرع لو سميت بإما على القول بتركيبها حكيت الثالثة في اما المكسورة لغتان كسر همزتها وهي لغة اهل
الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى وفتح همزتها وهي لغة قيس واسد وتميم وحكى ابن الانباري ابدال ميمها الاولى ياء مع الكسر للهمزة
وفتحها الرابع تفترق اما المكسورة في العطف اما التركيبية وهي مركبة من ان وما بغير اشكال كقوله تعالى واما تخافن
من قوم وزعم الكسائي ان اصلها فسمها ثالثا تكون فيه حرفا نحو اما زيد فقائم قريبا ان زيد فقائم وما صلة اي زائدة ثم انتقل الى لا
لكن فقال ص واول لكن نفيا او نهيا ش بلا النهي للنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو والنهي لا تضرب زيدا لكن عمرا فالمعطوف بلكن
محكوم له بالثبوت بعدهما وبهم خرج لها انها لا تقع في الايجاب وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون ان يعطف بها في
الايجاب نحو اتاني زيد لكن عمرو تنبيه انما يشترط النفي او النهي في الواقعة قبل المفرد ونقل الخلاف في كونها عاطفة
وان وليها جملة فتكون حينئذ بعدها ايجاب او نفي او نهي او امر لا استفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم فان قلت
اذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة جملة على جملة او غير عاطفة قلت الذي ذهب اليه اكثر المغاربة انها حينئذ حرف
ابتداء لا حرف عطف وقيل انها تكون عاطفة جملة على جملة اذا لم تقترن بالواو وقال ابن ابي الربيع وهو ظاهر كلام سيبويه
به فان قلت فالمفهوم من كلام الناظم قلت المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ان الواقعة بعدها
الجملة غير عاطفة اذ لا يشترط فيها ذلك لانه انتقل الى لا فقال ص ولا نداء او امرا او اثباتا تلا ش اي وان لا نداء نحو يا ابن
لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او اثباتا نحو زيد كاتب لا شاعر وزعم ابن سعدان ان العطف بلا على المنفي ليس من كلام
العرب وقد نص على جوازه سيبويه وصنع ابو القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف ان يعطف بها بعد الفعل الماضي وليس
منع ذلك بصحيح لثبوته في كلام العرب تنبيهات الاول في معنى الامر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا لبكر والتحضيض نحو هلا
تضرب زيدا لا عمرا الثاني اجاز الفراء بها العطف على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق الثا
لث وافاد العطف بلا قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد انه كاتب وشاعر او
ما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد انه جاهل الرابع شرط السهيلي في العطف بلا ان يكون ما بعدها
غير صادق لا طلاق ما قبلها عليه فلا يجوز جاءني رجل لا زيد الخامس من حق المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا
لتظلم اي لتعدل لا لتظلم السادس لا يعطف بلا الا على مفرد او جملة لها موضع من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد وان كان الجملة
موضع لم تكن عاطفة ولذلك لا يجوز ان يتوالى بها وفي النهاية انه قد تعطف لا الجملة على الجملة نحو زيد قائم لا عمرو جالس ثم انتقل الى بل
فقال ص وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها ش مصحوبا لكن هما النفي والنهي فاذا عطفت ببل بعد
هما فهي كلكن يعني تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو وتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته
لعمرو ومثله بقوله كلم اكن في مربع بل تيها والمربع منزل الربيع والتيهاء الارض التي لا يهتدى فيها وتقول لا تضرب
زيدا بل عمرا فيقرر النهي عن ضرب زيد وتثبته الامر بضرب عمرو ووافق المبرد على هذا الحكم واجاز مع ذلك ان تكون بل ناقلة
لحكم النفي والنهي لما بعدها ووافقه على ذلك ابو الحسن عبد الوارث قال المصنف وما جوزه مخالف لاستعمال العرب ثم
قال ص وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي ش مثال الخبر المثبت جاء زيد بل عمرو والامر نحو اضرب
زيدا بل عمرا ومعنى ذلك ازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها وذهب الكوفيون الى ان بل
لا تكون نسقا الا بعد النفي او ما جرى مجراه ولا تكون نسقا بعد الايجاب وجملة القول في بل انها ان وقع بعدها جملة كانت اضرا
با

اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الترك من غير ابطال نحو
ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا فكلهم بعدها وقوله في شرح الكافية فان كان
الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستيناف غيره ولا يكون في القرآن الا على هذا الوجه وفيه نظر
وان وقع بعدها مفرد او ليس قبله نفي او نهي فهي لازالة حكم ما قبلها لما بعدها وان كان قبل المفرد نفي او نهي فهي لتقرير
حكمه وجعل ضده لما بعدها **تنبيهات** الاول لا يعطف ببل بعد الاستفهام لا يقال اضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه
الثاني ظاهر كلام المصنف ان بل تعطف الجملة كما تعطف المفرد وقد صرح به الشارح في قوله فان كان المعطوف بها
جملة وذكر غيره انها لا تكون قبل الجملة عاطفة **الثالث** قال في التسهيل وتزاد لا قبل بل لتاكيد الاضراب وغيره انتهى
فان زيدت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فهي لتاكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول وان زيدت
بعد نفي او نهي نحو ما قام زيد لا بل عمرو ولا تضرب خالدا لا بل بشرا فهي لتاكيد تقرير ما قبلها النفي وذهب الجزولي الى انها
بعد الايجاب والامر نفي وبعد النفي والنهي تاكيد ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وقال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال
بزيادتها مع بل في النفي والنهي الا ان يشهد له سماع قيل وهو مسموع من كلام العرب **الرابع** قد تتكرر بل في الجمل رجوعا
عما اولى المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر وتنبيها على [illegible] ما ولي المتاخرة بل ادارك
علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون ولما ذكر معاني حروف العطف شرع في ذكر احكام تتعلق
بالباب فقال **ص** وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما **ش** يعني انه اذا قصد العطف
على ضمير الرفع المتصل لم يحسن الا بعد توكيده بضمير رفع منفصل كقوله وعلمتم ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم او فصل يقوم
مقام التوكيد كقوله تعالى يدخلونها ومن صلح من اباءهم وهو المعنى بقوله او فاصل ما على انه يكتفي بما يفصل عليه فاصل ولو قل
واجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى اذا كنا ترابا واباؤنا ان يكون اباؤنا معطوفا على الضمير في كنا للفصل بالهمزة
واعترض ما ذهب اليه الزمخشري بانه يلزم منه ان يتقدم على المعطوف وهو لا يجوز في كلام العرب ومن صور الفصل
الفصل بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباؤنا وفهم من قوله منفصل ان المنفصل يعطف عليه بلا شرط فحكم المنفصلين
في العطف والعطف عليهما حكم الظاهر وفهم [illegible] ثم نبه على ورود العطف على الضمير بغير
توكيد ولا فصل فقال **ص** وبلا فصل يرد في النظم فاشيا **ش** كقول عمر بن ابي ربيعة: قلت اذ اقبلت وزهر تهادى ... وهو
في كثير في الشعر ومع كثرته فهو ضعيف ولذلك قال **ص** وضعفه اعتقد **ش** وان قلت فهل يطرد مع ضعفه او يختص
بالضرورة قلت نص المصنف على انه يجوز في الاختيار مع ضعفه لقول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم حكاه سيبويه
ولان العطف في البيت السابق ونحوه ليس بفصل مضطر اليه لامكان النصب ومذهب الكوفيين وابن الانباري جوازه في الاختيار
ونقل الجواز عن علي قيل ومذهب البصريين انه لا يجوز بغير فصل او توكيد او غيره الا في الضرورة ونص سيبويه والخليل على قبحه
وفي كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر [illegible] **تنبيه** تشترك في التسهيل
في صحة العطف صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا
يصح قام انا ولكن يصح قمت والتاء بمعنى انا فان لم يصح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل مدلول عليه بما قبله
وجعل من عطف الجمل قال وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون وتاء المخاطب او بفعل الامر نحو

وجعله

اسكن انت

اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اي ولتسكن زوجك قال وكذلك لا فيهما قال وكذلك المضا
رع المفتتح بتاء التانيث نحو لا تقام هند والذي يولى هذا ولا مولود له بولي قال الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف لما نصا
فيه عليه نصوص النحويين والمعربين من ان وزوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بانت ولا نعلم خلافا في جواز
قوله تقوم هند وزيد لانه من عطف المفردات انتهى ص وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا ش هذا
مذهب البصريين ان اعادة الخافض لازمة في غير الضرورة وذهب الكوفيون والاخفش ويونس الى جواز العطف عليه بدون اعادة
الخافض واختاره الشلوبين والمصنف والى هذا اشار ص وليس عندي لازما ش قد اتى في النثر كقراءة حمزة واتقوا الله الذي
تساءلون به والارحام والنظم كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب انشده سيبويه وهو كثير في الشعر وفي المسالة مذ
هب ثالث وهو انه ان اكد الضمير جاز نحو مررت بك انت وزيد وهو مذهب الجرمي والزجاج قلت وهو حاصل كلام الفراء فا
نه اجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد قال وكذلك العطف اجمعين وقضهم بقضيضهم وخمستهم اذا خفضت فان
نصبت خمستهم لم يجز العطف بغير اعادة الجار وقال الشلوبين لا يبعد ان يقال في هذه المسالة ان العطف على الضمير المجرور
بغير اعادة الجار غير جائز في القياس وما ورد في السماع محمول على شذوذ او اضمار الجار تنبيهان الاول قيل ينبغي ان
يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون بغير حرف غير مختص بالضمير احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه
فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر ولو رفع على توهم انه نطقت بالضمير مرفوعا ففي جوازه نظر الثاني فهم من سكو
ته عن ضمير المنصوب المتصل انه يجوز العطف عليه بلا شرط وقوله والفاء قد تحذف مع ما عطفت يعني ان من المجمع
عليه ان اضرب بعصاك البحر فانفلق زعم ابن عصفور انه انما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت
به الفاء الاولى من المعطوف عليه بالمعطوف فبقي من كل منهما ما يدل على المحذوف ورد بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر
فعدة من ايام اخر اي فافطر فعدة لان فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء وقوله ص والواو ش يعني ان الواو ايضا قد تحذف مع ما عطفت
ومنه سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وانما يجوز ذلك اذا اجاز دليل عليه فان قلت ظاهر كلامه ان هذا مختص بالفاء والواو وقد
جاء في ام المتصلة مع معطوفها كقوله فما ادري ارشد طلابها [...] غي قلت هو في الفاء والواو اكثر منه
فيها وبلغتنه لم يذكره هنا وقوله وهي يعني الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله مثال ذلك قول الشاعر وعلفتها تبنا
وماء باردا اي وسقيتها ماء فحذف العامل المعطوف واستغني بمعموله وامثلته كثيرة نظما ونثرا وهذا مذهب جماعة من
الكوفيين والبصريين منهم الفراء والفارسي وذهب قوم منهم ابو عبيدة والجرمي والمازني والمبرد الى ان تالي الواو في ذلك معطو
ف على الاول عطف مفرد على مفرد لا عطف جملة على جملة وان العامل ضمن معنى ينتظم المعطوف والمعطوف عليه واختا
ره بعض المتاخرين واحتج الاولون بانه لو كان على التضمين لساغ علفتها ماء وتبنا ورد بانه مسموع من كلام العرب كقوله
لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف ايضا في هذا التضمين والاكثرون على انه ينقاس وضابطه عندهم ان يكون الا
ول والثاني يجتمعان في معنى عام قال الشيخ ابو حيان والذي اختاره التفصيل فان كان العامل الاول تصح نسبته الى الاسم
الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولا على الاضمار فان الاضمار اكثر من التضمين نحو جدع الله انفه وعينيه اي وفقا عينيه فنسبة
الجدع الى الانف حقيقة وان كان لا يصح كان العامل مضمنا معنى ما تصح نسبته اليه حقيقة لا يكون الاضمار نحو قول العرب علفت الدابة
ماء وتبنا اي اطعمتها او غذوتها وقوله ص دفعا لوهم اتقي ش يعني ان اضمار العامل في ذلك دفع توهم انه معطوف او مفعول معه

فان قلت ولما كان تحمله على العطف او على المعية وهما قلت اما العطف فلان العامل لا يصلح للعمل فيه
واما المعية فلانها غير مرادة هنا وهذا واضح وقوله ص وحذف متبوع بدا هنا استبح ش يعني انه يجوز
حذف المعطوف عليه لظهوره ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو بلى وزيدا لمن قال لم تضرب عمرا ومنه قول العرب
وبك واهلا وسهلا لمن قال مرحبا فنصبهما ... الاول كثر حذف المتبوع مع الواو كما مثل وقل مع الفاء ومنه
ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق اي فضرب فانفلق ونحو قد نزع او كقول الشاعر امية الهذلي فهل لك او من والد لك قبلنا
ها: اي فهل لك من اخ او من والد الثاني جعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى او لم يسيروا افلم يسيروا
ونحوهما فقدر بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه والذي ذهب اليه محمد بن مسعود في الغر
نى ومذهب الجمهور ان حرف العطف عطف ما بعده على الجملة ولكنه اعتنا بالهمزة فقدمت وقوله ص
وعطفك الفعل على الفعل يصح ش يعني ان الافعال يجوز عطف بعضها على بعض كالاسماء تقول زيد
قام وقعد ويقوم ويقعد تنبيه اهمل المصنف شرط في عطف الفعل على الفعل وهو اتحاد زمانهما
فلا يعطف الماضي على المستقبل ولا المستقبل على الماضي فان قلت هل يشترط اتحاد اللفظ اعني
ان يكون بصيغة الماضي او بصيغة المضارع قلت لا بل يجوز عطف الماضي على المضارع نحو يقدم
قومه يوم القيامة فاوردهم النار وعكسه تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من
تحتها الانهار ويجعل لك قصورا وانما ساغ من ذلك لاتحاد الزمان فان قلت ليست هذه الامثلة من
عطف الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما هو عطف
الفعل لان ما عدا الفعل لا اثر هو فاعل الفعل الثاني صح ان يقال انها من عطف الفعل على الفعل وقوله ص وا
عطف على اسم شبه فعل فعلا ش مثاله ان المصدقين والمصدقات واقرضوا اولى والى الطير فوقهم صافات
ويقبضن فان قلت كيف جاز ذلك وحروف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز لان احدهما
ماول بالاخر فالحق الجنس بالتاويل فان قلت فايهما الماول قلت الذي فاول هو الذي يحل محل الاخر فيكون الاول
كالمثال الاول لان المصدقين صلة ومن حق الصلة ان تكون جملة فان ماولة بالذي والمصدقين يتصدقوا وتارة يكون الثا
ني كالمثال الثاني لان صافات حال واصل الحال ان يكون اسما فيقبضن ماول بقابضات وقوله ص وعكسا استعمل
تجده سهلا ش يعني بالعكس ان تعطف الاسم المشابه الفعل على الفعل كقوله تعالى يخرج الحي من الميت
ومخرج الميت من الحي: وقول الراجز بات يعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر: فعطف جائر
على يقصد قال في شرح الكافية لان جائر بمعنى يجور قلت كلامه هذا ونحوه ان الاسم في البيت ونحوه ماول
بفعل وليس بجيد لان الظاهر ان يقصد ماول بجائر لانه جملة في محل النعت واصل الاسم النعت ان يكون اسما
ص البدل هذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال
ابن كيسان يسمونه بالتكرير ص التابع المقصود بالحكم بلا: واسطة هو المسمى بدلا: ش التابع
جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لانهن مكملات للمقصود بالحكم وبلا واسطة
مخرج لعطف النسق وتخصيص الشارح المعطوف ببل ولكن كما في شرح الكافية يقتضي حمل المقصود على

المستقل

على المستقل بالقصد والا فلا وجه للتخصيص ولما عرفه اخذ في ذكر اقسامه فقال ص مطابقا او بعضا او ما يشتمل
عليه يلفى او كمعطوف ببل ش وهذه اربعة الاول المطابق كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
انعمت عليهم وهو المسمى بدل الكل من كل قال في شرح الكافية وذكر المطابقة اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل
يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك لا يعتبر مقصود لما جاء
على جهة البدلية في اسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله الثاني بدل البعض من كل
نحو قبضت المال نصفه والبعض عند البصريين يقع على اكثر الشيء وعلى نصفه واقله وعن الكسائي وهشام ان البعض
الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه ولذلك امتنعا ان يقال بعض الرجلين لاحدهما الثالث بدل الاشتمال وهو ما دل
لا استغناء عنه بالاول وليس مطابقا له ولا بعضا قيل هو ما لا يدل الاول يقبل الكلية والجزئية وهو ما دل على معنى في
متبوعه نحو اعجبني زيد حسنه او مستلزم معنى فيه نحو اعجبني زيد ثوبه والاول هو الكثير الرابع بدل مباين مطلقا
يحسن لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ولهذا اشبه المعطوف ببل وهو قسمان سياتي ذكرهما **تنبيهات**
الاول لا بد في بدل الاشتمال من مراعات امرين احدهما امكان فهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو اعجبني زيد اخوه
بدل اضراب لا بدل اشتمال الثاني لا يجب لا استغناء عنه بالاول وللاخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت
زيدا فرسه لانه وان فهم معناه مع الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط الثاني
في اشتراط اكثر النحويين في بدل البعض وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه قال المصنف والصحيح عدم
اشتراطه لكثرة وجوده اكثر من عدمه وذكر من الشواهد عن الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وفي بدل الاشتمال قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار قلت
وتاولت الاثبات على حذف الضمير اي منهم وفيه وظاهر التسهيل انه لا بد من ضمير او ما يقوم مقامه ومثل القائم مقامه
في قتل اصحاب الاخدود بالالف واللام تقوم مقام الضمير وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة الى ان النار بدل كل من كل عبر
بالاخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم عجيب الا زاد وقال ابن هشام لا والا ان يكون على حذف مضاف اي اخدود
النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب **الثالث** اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل هو الثاني
وقيل العامل **فان قلت** فما المفهوم من كلامه **قلت** قوله او ما يشتمل عليه يحتمل العود الى الاول والثالث والى الاول
ذهب في التسهيل **الرابع** رد السهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقال العرب تتكلم بالعام
وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم تبينت ذلك
البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم **الخامس** زاد بعضهم بدل الكل
من بعض كقول امرئ القيس كاني غداة البين يوم تحملوا ونفاه الجمهور وتاولوا البيت وقوله ص وذا للاضراب
اعز ان قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب ش الاشارة الى القسم الرابع اعني بدل المباين مطلقا فذكر انه نوعان
احدهما بدل الاضراب ويدل البدا ايضا وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك اعطه السائل رغيفا درهما ومنه قوله
له عليه السلام ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها ولم يثبت بعضهم بدل البدا والاخر
يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري على لسان المتكلم من غير قصد وهذا النوع قال المبرد وغيره لا يو

لا يوجد في كلام العرب لا نظمها ولا نثرها وانما يقع في لفظ الغلاط وزعم قوم منهم ابن السيد انه وجد
في شعر العرب كقول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس . قال اللعس بدل غلط لان الحوة السواد
واللعس سواد تشبه حمرة وغيره يثبتونه اخر ولا حجة فيما ذكر لامكان تأويله وبلله مجاز قلت ما معنى
قوله به سلب . قلت يعني بدل الغلط به سلب الحكم عن الاول واثبت للثاني مجاز فان قلت كيف
قال ان قصده لا بد من قصد الثاني في النوعين اعني بدل الاضراب وبدل الغلط . قلت انما يعني نفي القصد
في بدل الغلط عن الاول فانه ما انتهى في بدل الاضراب مقصودا وفي بدل الغلط بقصد الثاني لا الاول
تنبيه زاد ابن عصفور وغيره بدل النسيان نحو مررت برجل امرأة اذا توهمت ان المرور به رجل
ثم تذكرت انه امرأة وقد رده الشارح في بدل الغلط وارجعه بعض الى الاضراب اقرب . ولما ذكر اقسام البدل
مثلها بقوله ص كزيد خالدا وقبله اليدا : واعرف به حقه وخذ نبلا مدا ش وزيد خالدا بدل كل وقبله اليدا
بدل البعض من بعض واعرف به حقه بدل اشتمال وخذ نبلا مدا بدل اضراب ان قصد الاول وبدل الغلط ان لم يقصد
فان قلت قد فهم من كون البدل تابعا انه يوافق متبوعه في الاعراب فما حاله في التعريف والتذكير
والافراد واضدادها قلت اما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته للمتبوع فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة
نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة من جر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة
نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة واشترط
الكوفيون في بدل النكرة من النكرة ان تكون موصوفة واشترط ايضا في بدل النكرة من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ
وكونها موصوفة وكذا نقل المصنف ونقل غيره اشتراط الاول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكو
فة وكلام اهل الكوفة يدل على اشتراطه ووافقهم على اشتراط الثاني طائفة من المتاخرين وحكي عن الكوفيين
ايضا اشتراط اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة والصحيح انه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع
به قال في الارتشاف وقد سمع ابدال النكرة من المعرفة وليست من لفظ الاول ولا موصوفة وهو مذهب البصريين . واما
التذكير والافراد واضدادها فان كان بدل كل وافق متبوعه فيهما ما لم يمنع مانع من التثنية او الجمع لكون احد
هما مصدرا نحو مفازا حدائق وقصد التفصيل نحو وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
وان كان غيره من انواع البدل الثلاثة فموافقته فيما ذكر ص ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطت
جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا كانك ابتهاجك استمالا ش اعلم انه يجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مثل
وابدال الظاهر من المضمر على تفصيل وهو ان الضمير ان كان لغائب ابدل منه مطلقا نحو ضربته زيدا وان كان لحاضر ابدل
منه بدل البعض نحو اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم . وبدل الاشتمال وما اقتضى حكمه
مضاعا ومثله قوله كانك ابتهاجك استمالا اما بدل الكل فان افاد معنى الاحاطة كالتوكيد او لا بان افاد
معنى الاحاطة جاز نحو جئتم صغيركم وكبيركم ومنه تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وان لا ففيه مذاهب احدها المنع وهو قول
جمهور البصريين . والثاني الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين وسمع الكسائي اني عبد الله وقال الكرم ربيعي بجفينا الكل
معضلة . والثالث يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم الا زيدا وهو قول قطرب . واما بدل المضمر من المضمر نحو رايتك اياك

ونقول الخلاف

ونفوه الخلاف فيه في باب التوكيد واما بدل المضمر من الظاهر فنحو رايت زيدا اياه قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر
ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا وقال في شرحه والصحيح عندي ان نحو رايت زيدا اياه لم يستعمل
في كلام العرب نثره ولا نظمه ولو استعمل لكان توكيدا واشار بقوله ان لم يفد اضرابا الى نحو اياك اياي قصد زيد بل اياي قصد
اياي فانه بدل **ص** وبدل المضمن الهمز يلي همزا كمن ذا اسعيد ام علي **ش** يعني ان البدل من اسم الاستفهام لا بد من ان
يقترن بالهمزة كما مثله **تنبيه** نظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط فانه يقترن بان نحو متى تقم ان ليلا وان نهارا
اقم **ص** ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل الينا يستعن بنا يعن **ش** يجوز ابدال الفعل من الفعل في الكل قال في البسيط باتفاق
ومنه متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا وفي الاشتمال نحو يلق اثاما يضاعف له العذاب ومن يصل الينا يستعن بنا يعن
وحكي في البسيط فيه خلافا ولا يبدل بدل البعض واما بدل الغلط فقال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحو
يين والقياس يقتضيه **تنبيهان الاول** ذكر بعض النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح بقول الشاعر
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا وكقوله تعالى قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ءاذا متنا وبقوله تعالى امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وبقوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون وفي الان نستاق وما اشبه
ذلك مما احتمله التفسير فقوي به حجة **الثاني** اجاز ابن جني والزمخشري والمصنف ان تبدل الجملة من المفرد وجعل
المصنف منه الى اعرفت زيدا ابو من هو وجعل الزمخشري منه قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر وانتم تبصرون
بدلا من النجوى وجعل ابن جني كيف يلتقيان بدلا من حاجة واخرى في قول الشاعر الى الله اشكو بالمدينة حاجة
واخرى بنجد كيف يلتقيان كانه قال اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما **النداء** النداء فيه لغتان
كسر النون وضمها ومعناه لغة الدعاء واصطلاحا دعاء بحروف مخصوصة وهي يا واي وايا وهيا والهمزة ووا في
الندبة وزاد الكوفيون آ وآي بالمد واخبر سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب المصغي اليه وان ما سواها
للبعيد مسافة او حكما وعلى مذهب سيبويه اختصر في النظم فقال **ص** وللمنادى الناء او كالناء يا وأي وآ كذا ايا ثم هيا
والهمز للداني ووا لمن ندب **ش** والناء هو البعيد مسافة او كالناء هو البعيد حكما كالساهي والداني هو القريب ولا
حجة لذكر المذاهب لانها يلتبس بعضها الا على الراي والرواية لا تعارض بالراي كما قال المصنف وقوله ووا لمن ندب
يعني انها مختصة بالندبة وهذا مذهب سيبويه والجمهور واجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة قليلا وقوله
ص او يا **ش** يعني ان يا تستعمل في الندبة بشرط امن اللبس فان خيف التباس المندوب بغيره تعينت وا ولم تجز
ص وغير وا لدى اللبس اجتنب **ش تنبيهات** الاول اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى
منع العكس **الثاني** ذهب بعض النحاة الى ان هذه الاحرف اسماء افعال متحملة لضمائر مستترة **الثالث**
ذهب ابن كيسان الى ان ياء هيا بدل من همزة ايا وتبعه ابن الخشاب **الرابع** قال في شرح التسهيل لم يذكر آ وآي
بالمد الا الكوفيون وهما عن العرب الذين يوثق بعربيتهم ورواية العدل مقبولة قلت وذكر غيره ان الاخفش
حكى في الكبير وجعلها ابن عصفور للقريب كالهمزة **ص** وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما
ش اعلم ان المنادى قسمان قسم لا يجوز حذف النداء معه وهو المندوب نحو وازيداه والمضمر نحو يا انت ويا اياك
والمستغاث به كيا لزيد **فان قلت** ما سبب منع الحذف مع هذه الثلاثة قلت اما المندوب والمستغاث فلان المطلوب

فيهما من الصوت والحذف ينافيه واما المضمر فلان الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء. **تنبيه** يفهم
من كلامه جواز نداء المضمر وفيه تفصيل فان كان لمتكلم او لغائب لم يجز فلا يقال يا انا ويا هو وان كان لمخا
طب ففيه خلاف قال في الارتشاف والصحيح انه لا ينادى انتهى وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب
كقوله يا اياك قد كفيتك وهو القياس وبصيغة الرفع كقوله يا ابجر بن ابجر يا انتا. وهو من نيابة بعض الضما
ئر عن بعض وتاول بعضهم يا اياك على ان يا للتنبيه واياك منصوب بفعل مضمر يدل عليه الظاهر بعده ويا انت
على ان يا للتنبيه وانت وانت الثاني يجوز فيه حذف حرف النداء وهو ما عدا القسم الاول لكن منه ما يقل الحذ
ف معه ومنه ما يكثر وقد نبه على ما يقل بقوله **ص** وذاك في اسم الجنس والمشار له : قل ومن يمنعه فانصر
عاذله **ش** الاشارة التي تعريفها من الحروف ومن حذفه من اسم الجنس قوله ثوبي حجر وجاء منه الفاظ في النثر
والنظم ومذهب البصريين ان حذف حرف النداء منه لا يجوز الا شذوذا او ضرورة وهو عند الكوفيين قياس
مطرد. ومن حذفه من اسم الاشارة بمثلك هذا لوعة وغرام. وسمع منه ابيات اخر ومذهب اهل البصرة
لا يجوز ولذلك لحنوا ابا الطيب في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا. ومذهب الكوفيين جوازه وجعلوا
منه قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم **تنبيه** ظاهر كلامه هنا موافقة الكوفيين على الجواز وقال الشارح
الشيخ ومن يمنعه فانصر عاذله يوهم اختيار مذهب الكوفيين هذا الذي يحمل المنع على غير قبول ما جاء من ذلك
قلت قد صرح بذا يعني في اسم الجنس في شرح الكافية فقال وقولهم في هذا صحيح انتهى. والانصاف القياس على
اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول **فان**
قلت يفهم من كلامه ان ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء وليس على اطلاقه فقد ذكر في التسهيل
ان مما يلزم معه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه ولم يذكرهما هنا وقد ذكر الاول في الكافية دون الثاني **قلت** لما كان
الاكثر في لفظ الجلالة تعويض الميم عن حرف النداء لم يذكره مع ما يلزم معه الحرف واما المتعجب منه فلما كان كالمستغا
ث لفظا وحكما بالكلية استغنى بذكره عنه **فان قلت** اذا كان حرف النداء غير لازم مع لفظ الجلالة لكونه يعوض
الميم عوضه فما وجه ذكره في التسهيل والكافية مع ما يلزم الحرف **قلت** وجهه انه مما يلزم معه الحرف ان لم يعوض
فان قلت اطلق المصنف في اسم الجنس والمراد انما هو اسم الجنس المبني للنداء فانه محل الخلاف واما اسم الجنس
المفرد غير المعين فقد نص في الكافية وشرحها على الحرف يلزم معه **قلت** قد اجاز بعضهم حذف الحرف منه ايضا نحو
جاريا خذ بيدي فلعله ذهب هنا الى ذلك فيكون اطلاقه مرادا **فان قلت** واطلق ايضا في اسم الاشارة وهو مقيد بان لا يتصل
به كاف الخطاب فان اتصلت بها فلا يجوز نداؤه مع ثبوت الحرف خلافا وممن منع السيرافي بان الكاف فيه حرف اي حرف الخطا
ب فلا خلاف في جواز ندائه ذكره في الارتشاف **قلت** لانه اعتمد على تقييده بالواقع لقلته **تنبيه** قال في الكافية بعد
ذكر الجلالة والمصدر والمستغاث واسم الاشارة وغير في الخمسة ناسخا فيا او غيره اوله تعريفا وذكر في شرحها
ان ذلك بالاجماع وقد يقال يرد عليه المندوب والمتعجب منه. والجواب انه ذكرهما قبل ذلك فقال والزم المندوب
واو لفظا يا. وقد تقدم الجواب عن المتعجب منه والحاصل ان حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو يوسف اعرض
عن هذا والمضاف نحو ربنا اغفر لي ولاخي والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واي نحو ايها المؤمنون والمطول نحو خيرا

من زيد اقبل

من زيدا قيل وتختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء واسم الاشارة والنكرة غير المقصودة وتمنع من
الاشياء المتقدم ذكرها ص وابن المعرف المنادى والمعرب على الذي في رفعه قد عهدا ش المعرف يشمل ما له تعريف
قبل النداء نحو يا زيد وما حدث له تعريف في النداء نحو يا رجل اما نحو يا زيد فقيل باق على علميته وهو مذهب ابن السراج
وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي والى الاول اشار المصنف واحتج بان
ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الاشارة واما نحو يا رجل فقيل تعرف بالاقبال والقصد واليه ذهب
المصنف وقيل بال محذوفة والمراد بالمعرب هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به كما في باب لا فيشمل المثنى والمجموع والمركب
تركيب مزج وقوله على الذي في رفعه قد عهدا يعني انه يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو يا
زيد ويا رجال ويا مسلمات او مقدرة نحو يا فتى ويا قاضي او الف نحو يا زيدان او واو نحو يا زيدون فان قلت ما علة بناء
المنادى المعرب قلت تشبهه بالمضمر في نحو يا انت في التعريف والافراد وتضمين معنى الخطاب وقيل اجراؤه مجرى
الاصوات ونسب الى سيبويه تنبيهات الاول قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرب بقصد واقبال وحكاه
في شرحه عن الفراء واتى بما روي من قوله عليه السلام في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه اعرابا
يجزوي بجنا للعين عبرة وقفا هو مذهب البصريين ان النصب في البيت هذا ونحوه لقصد التنكير الثاني الكسائي والفراء
يريان ان ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الانباري عن الكوفيين الثالث ذهب بعض الكوفيين الى نداء المثنى و
المجموع جمع سلامة بالياء تشبيها بالمضاف قال في البسيط وهو فاسد لانه ليس من كلامهم الرابع اذا ناديت اثني عشر
ثم قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء اجراء لهما
مجرى المضاف واشار بقوله ص وانوا انضمام ما بنوا قبل الندا ش الى ان ما كان مبنيا قبل النداء يقدر بناؤه على الضم نحو يا سيبويه
ويا رقاش ويا خمسة عشر ويا برق نحره ويظهر اثر هذا التقدير في التابع فيجوز يا سيبويه الظريف بالنصب اتباعا على
المحل وبالرفع اتباعا على البناء المقدر والى هذا اشار بقوله ص وليجر مجرى ذي بناء جددا ش ثم قال ص والمفرد المنكور
والمضاف وشبهه انصب عادما خلافا ش مثال المفرد المنكور يعني الذي لم يقصد به معين قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله فيا
راكبا اما عرضت فبلغن والمضاف نحو يا غلام زيد والمشبه بالمضاف ويسمى المطول والممطول هو ما كان بعده معمول او عطف
نحو يا عظيما فضله ويا رحيما بعبده ويا لطيفا بعباده ونحو يا ثلاثة وثلاثين اسم رجل فلو ناديت جماعة
هذه عدتها لقلت يا ثلاثة والثلاثون فيمن قال يا زيد والحارث والثلاثين فيمن قال يا زيد والحارث بالنصب ومنع الاخفش فقال
ان اردت بهما جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين لانهما اخذا اسما واحدا على مسمى واحد وان كان الثلاثة
على حدة والثلاثون على حدة حكمت لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي ان يفصل فيما اذا كان كل واحد منهما
على حدة بين ان يكون كل واحد منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا تنبيه
لا يكون المنادى معمولا الا اذا كان ملفوظا به فلا يعتبر بالضمير المستتر فرعان على ذلك لو قلت يا ذا الذاهب
لبنيت على الضم لعدم الاعتداد بالضمير ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت على ذاهب فبالبناء او على الضمير نصبت
لعطفه بان زيد بواسطة الحرف ومن ثم وجب يا منتشرا وزيدا بالنصب عطفا على الضمير لعدم استغنائه به بواحد
فان قلت كيف قال عادما خلافا مع ان فيه خلافا فان مذهب المازني الى انه لا ينصب وجوه النكرة غير المقبل عليها

والمنادى منونا نحو احارا بجروي صحيفة للعبيد عنترة ضرورة وذهب ثعلب الى جواز ضم المضاف الصالح للالف واللام نحو يا حسن
الوجه قلت اما الاول فخلاف بوجوه فهم لا يحكمه. واما الثاني فجوابه ان مراده على ما حكاه في ضمة النصب ولم
يختلف في منعه واجاز بعضهم الضم في بعض المواضع ص ويجوز بضم وافتح من نحو زيد بن سعيد لا نهر ش يجوز في المنادى
المضموم يفتح بخمسة شروط الاول ان يكون علما. والثاني ان ينعت بابن. والثالث ان يضاف الابن الى علم. والرابع
ان لا يفصل بين ابن وموصوفه. والخامس ان يكون المنادى مما يضم لفظا فان كان غير علم نحو يا غلام ابن زيد او منعوتا
بغير ابن نحو يا زيد الكريم. او اضيف الابن الى غير علم نحو يا زيد ابن اخينا او فصل بين ابن وموصوفه او كان المنادى لا يظهر
الحركة فيه نحو يا عيسى ابن مريم تعين الضم وقد جمع هذه الشروط قوله ان بزيد سعيد فيجوز في زيد ضمه على الاصل
وفتحه اتباعا لفتح ابن ولا بعتد بفصل الساكن وقد نص على اشتراط علمية المنادى والمضاف اليه ابن واتصاله. بقوله
ص والضم اولى بالابن علما. او بالابن على قد حتما ش فان قلت من اين يفهم اشتراط الاتصال قلت من قوله
يلي فان قلت فما خل بالشرط الخامس قلت هو شرط مختلف فيه فان الفراء اجاز فيه نحو يا عيسى ابن مريم
تقدير الضمة والفتحة والصحيح تقدير الضمة اذ لا فائدة في تقدير الفتحة فان قلت كان ينبغي ان ينص على ان اشتراط
الفتح في لما جعل الابن صفة لانه لو جعل بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ولا يغني تمثيله
عن ذلك لان المثال يحتمل هذه الاوجه قلت هذه احتمالات مرجوحة وكونه نعتا هو الظاهر ولو نص على ذلك لكان
اولى فان قلت لم يبين احد الوجهين ارجح قلت ذهب المبرد الى ان الضم اجود وقال ابن كيسان الفتح اكثر في
كلام العرب فيلزم الفتح اختيار البصريين تنبيهات الاول لا اشكال في ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا هو تابع موصوف
به واما فتح المتبع فذهب الجمهور الى انها ايضا فتحة اعراب وقال عبد القاهر هي حركة بناء لانه ركبته مع ابن الثاني
حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الضم والفتح في نحو يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم واما بالنعت ببنت فلا اثر
له في المنادى الثالث يلحق بالعلم نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن السيد ذكره في التسهيل وهو مذهب
الكوفيين ومذهب البصريين في ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام الضم الرابع اجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير ابن
اذا كان النعت مفردا نحو يا زيد الكريم وانشدوا عليه فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا
بالفتح وخرج على وجهين احدهما ان اصله يا عمرا بالالف على من يجيز الحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب
والاخر ان اصله عمرا بالتنوين ضرورة وحذف لالتقاء الساكنين الخامس حكى الاخفش عن بعض العرب يا زيد بن عمرو
بضم النون اتباعا لضمة الدال ص واضمم او انصب ما اضطرارا نونا. مما له استحقاق ضم بينا ش الذي يستحق البناء
على الضم هو المفرد المعرفة فاذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز له فيه وجهان احدهما الضم تشبيها بمرفوع اضطر الى تنوينه
وهو مستحق لمنع الصرف والثاني النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب والضم
اختيار الخليل وسيبويه والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد قال المصنف وعندي ان يختار
الضم في العلم بخلاف النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر اضعف ص وباضطرار خص جمع يا وال الا مع الله
ومحكي الجمل ش يعني ان الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة كقوله فيا الغلامان اللذان فرا
كما. لا في موضعين احدهما مع الله فيجوز يا الله بوصل الهمزة وقطعها للزوم ال لهذا الاسم حتى صار بمنزلة

يا

في الحروف الاصلية والاخر ما سمي به من الجمل المصدرة بال نحو يا المنطلق زيد في رجل مسمى بذلك نص عليه سيبويه
به تنبيه قاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر بال على الجملة المحكية نحو يا الذي قام قال في شرح
التسهيل وهو قياس صحيح انتهى ونص سيبويه على منعه فان قلت اهمل هنا موضعا ثالثا ذكره
في التسهيل وهو اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد شدة قلت انما لم يذكره هنا لان مذهب الجمهور منعه
والجواز مذهب ابن سعدان قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقدير قولنا مثل الاسد محسن لتقدير
دخول يا على غير الالف واللام واجاز الكوفيون والبغداديون دخول حرف النداء على ما فيه ال مطلقا ولا حجة لهم
في نحو قول الغلمان لانه ضرورة ص والاكثر اللهم بالتعويض ش يعني ان الاكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم
المشددة في اخره من حرف النداء فيقال اللهم وهذا من خصائصه ثم قال ص وشذ يا اللهم في قريض ش وجه شذوذه
ان فيه الجمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله : اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما : تنبيهات
الاول مذهب الكوفيين ان الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي امنا بخير وليست عوضا من حرف النداء فلذلك اجا
زوا الجمع بينهما في الاختيار : الثاني شذ ايضا حذف ال منه كقولهم لاهم ان كنت قبلت حجتج وهو في الشعر
كثير : الثالث قال في الارتشاف لا يستعمل اللهم الا في النداء وشذ استعماله في غير النداء : الرابع اذا قلت اللهم
ففي جواز وصفه خلاف منعه سيبويه والخليل واجازه المبرد والزجاج : الخامس قال في النهاية يستعمل اللهم
على ثلاثة انحاء : احدها ان يراد به النداء المحض كقولهم اللهم اثبنا : والثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب
في نفس السامع كان يقول لك القائل ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا : الثالث ان يستعمل دليلا على الندر
ة وقلة وقوع المذكور كقولك انا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل انتهى
فصل ص تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا كازيد ذا الحيل ش اعلم ان المنادى اذا كان معربا فتابعه منصو
ب لا غير نحو يا خادم القاضي مالك بكر بكرا او عطف بيان فحكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد المبني على الضم وسيا
تي وان كان مبنيا على الضم نحو يا زيد ويا رجل ويا سيبويه فتابعه ان كان بدلا او عطف نسق فسياتي الكلام عليهما
واما غيرهما فان كان مضافا غير مقرون بال لزم نصبه مطلقا مثال النعت يا زيد ذا الحيل والتوكيد يا زيد نفسه
وعطف البيان يا زيد عائذ الكلب وان كان مضافا مقرونا بال او مفردا ففيه وجهان الرفع اتباعا للفظ المنادى و
النصب اتباعا لمحله والى هذا اشار بقوله ص وما سواه ارفع او انصب ش فشمل قوله وما سواه المضاف المقرون بال
نحو يا زيد الحسن الوجه والمفرد نحو يا زيد الظريف ويا تميم اجمعون ويا سعيد كرز فيجوز في جميع ذلك الرفع والنصب
على ما تقدم فان قلت اما النصب اتباعا للمحل فواضح لان المنادى مفعول بفعل مقدر واما الرفع اتباعا للفظ المنادى
فمشكل لان ضمة المنادى بناء وحركة البناء لا تتبع على اللفظ قلت لما كان باب النداء مطردا اشبه الاعراب في اطراد حر
كته جاز اتباعه فان قلت فهلا جاز ايضا الرفع في المضاف العاري من ال قلت لانه يستلزم تفضيل فرع على
اصل اذ لو كان منادى لوجب نصبه فان قلت فلم الحق المضاف المقرون بال بالمفرد في جواز الوجهين قلت لان اضافته
غير محضة فلم يعتد بها فان قلت فهل الرفع والنصب سيان قلت لم ينبه المصنف على تسوية ولا ترجيح وللحكم النصب
والمبرد في العرج اكثر قول العرب الرفع في يا زيد العاقل انتهى تنبيهات الاول شمل قوله تابع الخمسة ومراتبه النعت

والتوكيد وعطف البيان على خلاف ما يعرف : الثاني يشمل قوله في الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لانه يقدر
ضمه وفتح نعته ونقل التسهيل الثلاثة اجاز الكسائي والفراء والطوال وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضا
فته محضة واجاز الفراء رفع التوكيد والنسق والمضافين قياسا على النعت وقد سمع الرفع في يا تميم كلهم وحمل على
القطع اي كلهم يدعى ثم قال ص واجعلا كمستقل نسقا وبدلا ش يعني ان حكم النسق والبدل في الاتباع حكمهما في الا
ستقلال لانه في نية تكرار العامل فيعطى الواقع بعد مضموم والواقع بعد منصوب فما كان منهما مفردا غير معين او مضافا او مشبها به نصب
نحو يا زيد رجلا صالحا ويا زيد غلاما ويا زيد اخانا ويا زيد واخانا ويا زيد خيرا من عمرو ويا زيد وخيرا من عمرو وما كان منهما
مفردا علما او معينا بني على الضم نحو يا زيد عمرو ويا زيد ورجل وانما جعل البدل والنسق كالمستقل لان البدل في
نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تنبيهان الاول اجاز المازني والكوفيون النصب في نحو يا زيد
وعمرو قال في شرح التسهيل وما رواه عيسى بعض من الصحة اذ لم تنوا اعادة حرف النداء فان المتكلم قد يقصد
ايقاع نداء واحد على الاسمين فلا يجوز عنده ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل و
هو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب لتنزيله فيها بالتوكيد والنعت وعطف
البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصحة لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء : الثا
ني ما ذكر من ان النسق كالمستقل انما هو في غير المقرون بال فيتعين ذكر حكمه في قوله ص وان يكن مصحوب ال ما نسقا
ففيه وجهان ورفع ينتقى ش اي ان كان المنسوق مقرونا بال جاز فيه وجهان الرفع والنصب نحو يا زيد والحارث و
انما لم يجعل كالمستقل لامتناع مباشرته لحرف النداء واختلف المختار من الوجهين فقال الخليل وسيبويه
والمازني الرفع ووجهه مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه اكثر واليه ذهب الناظم وقال ابو عمرو ويونس
وعيسى بن عمر والجرمي النصب ووجهه ان ما فيه ال لم يل حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما يليه واجماع القراء
ما عدا الاعرج على النصب في قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير وقال المبرد ان كانت معرفة فالنصب والا فالرفع
ووجهه ان المعرف بال يشبه المضاف تنبيه محل الاختلاف في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما
لا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه على مذهب المبرد ومن تبعه الا الرفع
ص وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة ش اي قد تقدمت اي وهي نكرة مقصودة مبنية على
الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة الهاء وضمها في الم يكن بعدها اسم اشارة لغة بعض بني مالك من
بني اسد وقرئ بها فان قلت لم لزمتها ها التنبيه قلت لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة ويلزم
ها وصفها باحد ثلاثة اشياء الاول مصحوب ال نحو يا ايها الرجل والثاني اسم الاشارة نحو ايهذان كان زاعما
وحجازية واغلا بيمن وعل والثالث الموصول المصدر بال نحو يا ايها الذي وقد اشار الى هذين الاخيرين بقوله ص وايهذا ايها
الذي ورد ش ثم اشار الى ان نعت اي بغير هذه الثلاثة مردود بقوله ص ووصف اي بسوى هذا يرد ش فلا يقال يا
ايها صاحب عمرو وقد وهم من النضم هو ابن [illegible] فهذا تلى [illegible] الا النطق بهما معا : الثالث انه ان تابع اي صفة لها
وقيل هو عطف بيان قال ابن الضائع وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا ايها الفاضل وان كان جا
مدا فهو عطف بيان : والثالثة ان وصف اي باحد هذه الثلاثة لازم لقوله تلزم فان قلت ولم لزم

عبر

نعتها

نعتها باحد هذه الثلاثة الاشياء لازم لقوله فتلخص **قلت** لان ايا مبهم فلابد من تخصيصه ولانه و
صلة الى نداء ما فيه ال وكان المقصود بالنداء وصفه . والرابعة ان صفة اي ترفع ولا يجوز فيها النصب
بخلاف صفة غيرها فانها مستثنيات مما تقدم هذا مذهب الجمهور وذهب المازني الى جواز نصب صفتها
جائز قياسا على صفة غيرها من المنادى بان المضمومات قال الزجاج لم يجز هذا المذهب احد قبله ولا
تابعه احد بعده وعلته ان المقصود بالنداء هو نعتها واي وصلة الى ندائه قالوا والنصب مخالف لكلام
العرب قلت ذكر ابن الباذش ان النصب فيه مسموع من كلام العرب والى التفريع لم يذهب المازني الا متاولا
بقوله ثم اراد المعرفة **تنبيه** نسبه الجزولي في شرح الكافية الى المازني والزجاج وتبعه الشارح ونسبته
الى الزجاج مستغربة وقد نقل عنه في شرح التسهيل الكلام المتقدم . والخامسة ان اسم الاشارة
اذا نعت به اي فليس من شرطه ان يكون منعوتا بذي ال وفاقا لابن عصفور وهذا هو البيت السابق وقد حكى
غيرهما انه لم يشترط بعض صحة النعت به قبل وما ذهب اليه ابن عصفور وابن مالك تبعا له على قبيح
ناظم هذا ذلك لا تبنى على مثله القواعد وهو قول الشاعر ايهذان كلا زادكما . والصاحب منه ان
اسم الاشارة المنعوت به اي شرطه ان لا يصحبه كاف الخطاب لقوله واي هذا خلافا لابن كيسان فانه
اجاز يا ايها ذاك الرجل وبالمنع قال السيرافي **فان قلت** اطلق في قوله مصحوب ال وشرط في التسهيل
ان تكون جنسية فاذا قلت يا ايها الرجل فال جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم
الاشارة **قلت** اشتراط الجنسية لم يصح وليس في كلامه ما يشير اليه وقد اجاز الفراء والجرمي اتباع اي
بمصحوب ال التي للمح الصفة نحو يا ايها الحارث والمنع مذهب الجمهور وينبغي ان يجعل ذلك لا عطف بيان عند
من اجازه **تنبيهات** الاول تؤنث اي لتانيث صفتها نحو يا ايتها المراة وقال في البديع ولا اختيار اثبات
التاء ولا تثنى ولا تجمع **الثاني** ذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعدها خبر لمبتدا محذوف واي مع
موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز وصلها بالفعلية فلم والظرف
الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قال يا ايها الرجل
فانه يريد يا ايهذا الرجل وحذف ذا استغناء بها **الرابع** يجوز ان توصف صفة اي ولا تكون مرفوعة معرفة
ذكر نعتا ومضافة كقول الراجز يا ايها الجاهل ذو التنزي **ص** وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت
المعرفة **ش** لاسم الاشارة في النداء حالتان احداهما ان يجعل وصلة لنداء ما فيه ال فيساوي اي في احد لزوم
نعته ووجوب رفعه وانه لا ينعت الا بمصحوب ال الجنسية او بموصول مصدر بال باتفاق فتقول يا هذا الرجل ويا هذا
الذي فعل وهو في هذه الحالة غير مكتفى به اذ لو قدر الوقف عليه لفات المراد لانه وصلة لنداء غيره . والا
خرى ان يقدر مكتفى به لا وصلة لغيره فيكون اذ ذاك كغيره اي فلا يلزم نعته ويجوز رفعه ونصبه وينعت
بمصحوب ال وبالمضاف فتقول يا هذا الطويل بالرفع والنصب ويا هذا الجمة وذلك مفهوم من قوله ان كان تركها
يفيت المعرفة **فان قلت** مقتضى قوله كاي في الصفة انه ينعت بما تنعت به اي واي تنعت باسم الا
شارة واسم الاشارة لا ينعت بمثله **قلت** ترك التنبيه عليه لوضوحه **تنبيه** مذهب [illegible]
ابي

ان اسم الاشارة في الصفة كباب الخطاب لم يجز نداؤه ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز وحكى فيه ابن كيسان
سماعا عن العرب عن بعض النحويين ص نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب
ش اذا تكرر لفظ المنادى مضافا نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم فلا بد من نصب الثاني واما الاول ففيه وجهان
ضمه وفتحه فان ضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف او توكيد او عطف
بيان او بدل او باضمار اعني في كلام المصنف ونوزع في التوكيد واجاز السيرافي ان ينصب على النعت وتأوله
بالاشتقاق وان فتح الاول ففيه ثلاثة اوجه احدها انه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضا
ف والمضاف اليه فان قلت فما وجه نصب الثاني اذا جعل مقحما قلت قال بعضهم ان نصبه على التوكيد الثا
ني ان الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الى الاخر ونصبه من خمسة اوجه كما سبق
الثالث ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسما واحدا وفتحتهما فتحة بناء ومجموعهما منا
دى مضاف اضافة لزوما وفعلت معه خمسة عشر ونحو هو مذهب الاعلم فان قلت اي الوجهين ارجح ضم
الاول او فتحه قلت ضمه لوضوح وجهه وقد صرح في الكافية بانه المختار لا اشكال فان قلت هل يشترط
في ذلك ان يكون الاسم هو علما كما مثل قلت مذهب البصريين انه لا يشترط بل الاسم الجنس نحو يا رجل رجل
القوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم في جواز ضم الاول وفتحه بلا تنوين وخالف الكوفيون في اسم
الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب الا منونا فيقولوا يا صاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز
الضم في جميع ذلك

المنادى المضاف الى يا المتكلم

ص واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد
عبدي عبد عبدا عبديا ش حكم المضاف الى يا المتكلم اذا كان معتل الاخر في النداء كحكمه في غير النداء
وقد تقدم فاحترز منه بقوله صح واما الصحيح الاخر فيجوز فيه في النداء ستة اوجه وقد اشار في النظم
الى خمسة والسادس سيأتي بعد ضم احدها بنية الاضافة نحو يا عبد وافصحها حذف الياء وابقاء الكسرة
ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف وابقاء الفتحة واقلها الضم وقد قرئ
قال رب السجن احب الي وقرئ رب احكم بالحق بالضم وحكي عن يونس يا ام لا تفعلي قال الشلوبين وهذا في الم يتبين
يعني بالمنادى المقبل عليه قلت فان قيل فتعريف المقصود على هذه اللغة بالاضافة فيدا او بالاقبال والقصد قلت
كلاهما محتمل وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معربا بالقصد فبنوه على الضمة وهذه الضمة
كالضمة في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى وكلام المصنف الاظهر لثلاثة اوجه احدها انهم
جعلوه لغة في المضاف ولو كان تعريفه بالقصد والاقبال لم يكن فيه لغة الثاني لو لم يجعل من قبيل المضاف لكان مثل
افتد مخنوق واصبح ليل في حذف حرف النداء منه الا قليلا الثالث انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل
صفة لاي والضمير الله تعالى لا يوصف بها فيتعين ان الاصل يا ربي ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبقي على الضم
لتشبيهه حينئذ بالنكرة المقصودة وهذا اختيار المصنف **تنبيهان** الاول نقل عن الاكثرين حذف الالف والا
كتفاء بالفتحة نحو يا عبد واجازه الاخفش والمازني والفارسي الثاني اطلق هنا جواز هذه الاوجه كما اطلقه
اكثرهم وقيده في التسهيل باضافة التخصيص احترازا من اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال نحو يا مكرمي فان

اضافته

فإن أضيف إضافة تخفيف والياء في نية الانفصال لم تخرج عما اتصلت به فتثبت بياء فاضي فتنشأ كقوله في
الحذف ولا تحذف ولا تقلب ولا حظ لها في غير الفتح والسكون قاله في شرحه وهو موافق لقول ثعلب في المجالس
نحو يا غلامي أقبل تسقط منه الياء ويا ضاربي أقبل لا تسقط منه الياء ونحوه لم يفرق بين الاسم والفعل انتهى ونحو
في التسهيل أنه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال **الثالث** إنما كثر تخفيف الياء من
المضاف في النداء لكثرة إضافة المنادى إلى الياء والكثرة تستتبع التخفيف وأما في غير النداء فلا يجوز إلا
في الشعر ساكنة ومتحركة وقد سمع حذفها استغناء بالكسرة نحو فبشر عباد وقلبها ألفا كقوله إلى أمّا و
يُرويني النقيعُ وأجاز المازني قام غلاما وقال ابن عصفور هذا في الضرورة وحذف الألف استغناء بالفتحة كقوله
بلهف ولا بليت ولا لو أني وأما الضم في غير النداء نحو جاء غلامُ وأنت تريد الإضافة فأجازه أبو عمرو وغيره على
قلة واستدلوا بقوله والما انفككت ما لي بربي مالي ونحو أبو زيد لا أنصار في ونأول ما استدل به أبو عمرو **الرابع** قال
في شرح الكافية إذا كان في آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يا بنيِّ أو يا بنيَّ لا غير فالكسر على التز
ام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياءات ثم إن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود هذا الياء فزوال سببه بعد اختيار الثنوي
لا التزامه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم حذفت الألف ثم حذفها لأنها بدل مستثقل والثاني أن تكون
ثانية ياءي بني حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم فبقيت لا أن أصلها الفتح **ص** والفتح والكسر وحذف اليا
استمر في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر **ش** إذا نودي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم كان حكم الياء معه كحكمها في غير
النداء نحو يا ابن أخي لا يا ابن أم وابن عم فإنهما لما كثر استعمالهما في النداء خُصّا بالتخفيف فيقال يا ابن أمَّ بفتح الميم
وكسرها أما الفتح ففيه قولان أحدهما أن الأصل أمّا وعمّا بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا
عليها والثاني أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح فالأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي
عن الأخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر قول الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ
فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب قال في الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابن عم وا
بنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضفته انتهى **فإن**
قلت ما معنى قوله استمر **قلت** يشير إلى أن هذين الوجهين المشهورين في كلامهم والكثير أنه لا يكادون
يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة وقد رُوي بقصائي التسبيح **فإن قلت** فأيهما أجود **قلت** نص بعضهم
على أن الكسر أجود وهو ظاهر **فإن قلت** لم ذكر ابنة أم وابنة عم وحكمهما حكم ابن أم وابن عم **قلت** كأنه
استغنى بذكر المذكر عن ذكر المؤنث **فإن قلت** من أين يفهم اقتصاره على الفتح والكسر أن غيرهما
ممتنع وقد قال في التسهيل وربما ثبتت أو قلبت ألفا يعني الياء **قلت** الذي يفهم من قوله استمر أن غيرهما
لم يستمر في الكلام ولم يصرح كما صرح هنا وهذان الوجهان ضعيفان ولذلك قال في الكافية ونزر وفي شرحها
ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في ضرورة وقال غيره هما لغتان قليلتان فمن إثبات الياء قوله يا ابن أمي ويا شقيق نفسي
ومن إثبات الألف قوله يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي وأما قوله كن لي لا علي يا ابن عمّا نعش عزيزين ونكفي الهمّا فيحتمل
أن تكون الألف فيه للإطلاق **فإن قلت** فأي هذين الوجهين أجود **قلت** قال بعضهم قلب الياء ألفا أجود من إثباتها

قلت اذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح والحاصل خمسة اوجه نص بعضهم على ان الخمسة لغات

ص وفي الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض **ش** اذا نودي الاب والام مضافين الى ياء المتكلم

جاز فيهما الاوجه الستة المتقدمة في نحو يا عبد وجاز ايضا تعويض تاء التانيث من الياء مكسورة او مفتوحة

وبالفتح قرا ابن عامر وبالكسر قرا غيره من السبعة ووجه الكسر ان الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما

عوض عنها التاء ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا جعلت الكسرة على التاء لتكون كالعوض عنه في مجامعة الكسرة

بالجملة وعن الفراء ان الكسر نايب عن الياء لا ان الياء في النية ورده ابو اسحاق وقال كيف تكون الياء في النية ولا يقال يا

بني ووجه الفتح ان التاء حركت بحركة الياء لكونها عوضا عنها وقيل لان الاصل يا ابتا فحذفت الالف ورده ما رد به قو

ل الفراء **فان قلت** اي الوجهين اكثر **قلت** نص المصنف وغيره على ان الكسر اكثر وذكر الشارح ان الفتح اقيس

قال الا ان الكسر اكثر وفهم من كلام الناظم فوايد الاولى ان تعويض التاء من ياء المتكلم في اب وام لا تكون الا في النداء لقوله وفي الندا

الثانية ان ذلك مختص بالاب والام الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الاوجه

السابقة وهي فهم ذلك من قوله عرض الرابعة انه لا يجوز الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها ولا بين الياء والالف

بدل الالف بدل الياء واما قوله يا ابتا لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عايشا فضرورة واجاز كثير من الكوفيين

الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة ابي جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض منه واما قوله يا ابتا علك او عساكا

فجعله ابن جني من نوع ذلك وهو اهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف

فيه هي الالف التي يوصل بها اخر المنادى اذا كان بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز ذ

لك الشارح لامرين **تنبيهات** الاول اختلف في ضم التاء في ابت وامت فاجازه الفراء وابو جعفر النحاس ومنعه الزجا

ج وحكي عن الخليل انه سمع من العرب من يقول يا ابة يا امة بالضم **الثاني** مذهب البصريين ان الوقف على هذه التاء با

لهاء ومذهب الفراء بالتاء وفي التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقرئ في السبع ورسمت في المصحف

بالتاء **الثالث** قال في شرح التسهيل وقالوا في يا ابت المقصور يا ابات قال الشاعر كأنك فينا يا ابات غريب ولو

لم يعوض لقال يا ابي انتهى وزعم بعضهم انه اراد يا ابتا فقلب وهو بعيد وقيل تخرج على ان الالف اشباع **اسماء**

لازمة النداء معنى ملازمة النداء انها لا تستعمل في غيره الا في الضرورة وهي ضربان مسموع ومقيس فمن

المسموع يا ابت ويا امت واللهم وهناه بالضم والكسر كقولك يا هناه واختلفوا في ماهية هذه الكلمة على قولين

احدهما ان اصل هناه هنو ثم اختلف القايلون على اربعة مذاهب الاول ان الهاء في هناه بدل من لام الكلمة والاصل هناو

وهو مذهب اكثر البصريين والثاني انها مبدلة من همزة مبدلة من الواو فهي بدل من اللام وهو مذهب ابن جني

الثالث ان اللام محذوفة والالف والهاء زيدتا في بعض النداء على حد زيادة الهمزة في حمراء الرابع ان اللام محذوفة والالف

هي التي تلحق المنادى في البعيد والمندوب والهاء للسكت وهو مذهب الفراء واختاره المصنف وابن عصفور ورد على مجيئه

ثبوتها مكسورة لا تتغاير الهاء ساكنة والقول الاخير اصل هناه هن فهو من باب سلس وهو مذهب ابي زيد قال الشيخ ابو

حيان ولو ذهب ذاهب الى ان الاصل هنّ مشددا لما حكى ابو الخطاب من قولهم يا هناه نان في التثنية يا هنانان لكان مذهبا

ومن المسموع فل وقد اشار اليه بقوله **ص** وفل بعض ما يخص بالندا **ش** يقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة واختلف فيهما

مذهب

فمذهب سيبويه الى انهما كنايتان عن نكرة فيا فل كناية عن رجل ويا فلة كناية عن امرأة ، وفي مذهب الكوفيين
ان اصلهما فلان وفلانة ثم رخما ورد بانه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل في التانيث فلة ، وفي
مذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى ان فل كناية عن العلم بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى
يا فلانة قال في شرح التسهيل وهما الاصل ولا يستعملان منقوصين في غير نداء الا في الضرورة قلت وهو
موافق لمذهب الكوفيين في انهما بمعنى فلان وفلانة مخالف لهم في الترخيم فان قلت وهذا الاصل يقتضي
كما قيل موافقة الكوفيين في الترخيم قلت قد رد المصنف مذهب الكوفيين في انهما ترخيم فلان وفلا
نة بالوجهين السابقين فعلم انه غير موافق لهم على ان لمن ذهب الى ما عندي من قبل ما حذف منه بعني رخم
ومن المسموع لؤمان ونومان وقد نبه عليهما بقوله ص لؤمان نومان كذا ش اي مختصان بالنداء اما
لؤمان بالهمزة وضم اللام فمعناه يا عظيم اللؤم ومثله يا ملأم ويا ملأمان واما نومان بفتح النون
فمعناه يا كثير النوم تنبيهان الاول لا ينقاس في بناء مفعلان نحو ملأمان في نحو الذم وقد جاء في المدح
نحو يا مكرمان حكاه سيبويه ولا خبثان ويا مطيبان وزعم ابن السيد انه مختص بالذم وان مكرمان
تصحيف مكرمان وليس بشيء :: الثاني قال في شرح الكافية بعد ان ذكر ملأمان ولؤمان ونومان و
مكرمان وهذه الصفات مقصورة على السماع باجماع انتهى وتبعه الشارح وهو صحيح في غير مفعلان
فان فيه خلافا اجاز بعضهم القياس عليه فيقول يا مخبثان وفي الانثى يا مخبثانة ثم انتقل الى المقيس فقال ص
واطرد في سب الانثى وزن يا خباث ش اطراده مشروط بشرطين احدهما ان يكون في السب :: والثاني ان يكون
من ثلاثي والنوع الذي يليه وسب بناؤه على الكسر شبهه بنزال عدلا ووزنا وتانيثا قلت
كلام المصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح يوهم ان في القياس عليه خلافا والقصر على سيبويه
وحده قال الشيخ ابو حيان ولا اعلم فيه خلافا وفي الارتشاف في باب ما لا ينصرف قال بعضهم لا يقاس فلا يقال
يا فلاج قياسا على فساق ثم استطرد فقال ص والامر هكذا من الثلاثي ش يعني ان بناء فعال للامر
مطرد من كل فعل ثلاثي نحو نزال ونزال وهذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال لا يقال منه الا ما سمع فان
قلت اهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع اربعة شروط الاول ان يكون مجردا فاما غير
المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من ادرك :: الثاني ان يكون تاما فلا يبنى من الناقص :: الثالث ان
يكون متصرفا :: الرابع ان يكون تام التصرف فلا يبنى من نحو يذر ويدع قلت اشتراط بعض هذه الشروط
واضح فلم يتعرض له وقوله ثلاثي محمول على المجرد كما تقدم في التعجب ثم رجع الى المسموع فقال ص وشاع
في سب الذكور فعل ولا تقس ش يعني ان ما عدل الى فعل في سب الذكور نحو يا خبث ويا فسق ويا غدر ويا
لكع شايع ومع شياعه لا يقاس عليه فيقتصر على المسموع منه وهذه الاربعة ونص المغاربة على انه يقاس ونقله
في التسهيل عن سيبويه ومن قاس عليه فبالشروط السابقة ثم نبه على ان هذه الالفاظ قد تستعمل
في غير النداء ضرورة :: بقوله ص وجر في الشعر فل ش يعني قول الراجز في لجة امسك فلانا عن فل تنبيه
لا دليل للحاصل من كلام سيبويه ان فل في الرجز مخفوف من فلان لضرورة الشعر وليس المختص بالنداء بل هو

عفيرة ومعناه مختلف لأن المختص كناية عن اسم جنس وهذا كناية عن علم وما في نفسهما مختلفة فالمختص مادته فلي وهو محذوف اللام فلو صغرت لقلت فيه فليّ وهذا مادته فلن ولو صغرت لقلت فيه فلين ونقح ما ذهب إليه المصنف الثاني يختص من أسماء النداء بتسبيغ في غير النداء من الألفاظ المختصة بالنداء بل يأتي في ضرورة تسبيغها على ورع نظيره ومنه قوله فعيّت لكاع وخرجه بعضهم على تقدير قيل للصابر لكاع محذوف القول وحرف النداء.

الاستغاثة: هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وللمستغاث ثلاثة أحوال: أحدها أن يجر باللام مفتوحة وهذا أكثر أحواله: الثانية أن يجاء في آخره بالألف معاقبة اللام: الثالثة أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المطلق نحو يا زيد لعمرو وهذا أقلها ومنه قوله ألا يا قوم للعجب العجيب وقد ذكر في الكافية الثلاثة واقتصر هنا على الأول ولم يذكر في التسهيل الثالثة فأشار إلى الأول بقوله ص إذا استغيث اسم منادى خفضا: باللام مفتوحا كيا للمرتضى ش إنما جر المستغاث باللام للتنصيص على الاستغاثة وفتحت لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى ولتحصل به الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وإنما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد الأولى أن المستغاث متعد بنفسه لقوله إذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال في شرح الكافية وكلام العرب بخلاف قولهم والمعروف في اللغة تعديه بنفسه قال الله تعالى إذ تستغيثون ربكم فقيل بل هو يتعدى بوجهين وقد جاء تعديه بالباء في أبيات: الثانية أن المستغاث معرب لقوله خفضا ونصبه في بيانه: الثالثة يجوز أن يكون بأي وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها وفهم في كلامه من تمثيله وهو مجمع عليه.

فإن قلت يرد على عبارته ثلاثة أشياء: الأول أنه قال اسم منادى والمطلق قد وهم أنه يجوز بغير يا وفي كلامه في حاتين فإن المستغاث لا ينادى إلا بيا: والثاني أنه قال خفضا باللام بصيغة الجزم وفتح يقتضي أنه ليس بلازم بل هو الأكثر: والثالث أنه قال مفتوحا فأطلق وثم موضع يكسر فيه وهو يا المتكلم في نحو يا لي وقد أجاز أبو الفتح في قوله فيا شوقَ ما أبقى ويا لي من النوى أن يكون مستغاثا بنفسه وأن يكون مستغاثا لنفسه.

قلت الجواب عن الأول أن قوله بعد إن كررت يا يشير إلى أنه لم يقل إن كررت حرف النداء: وعن الثاني أن قوله بعد ولام ما استغيث عاقبت ألف يوضح أن جره باللام ليس بلازم: وعن الثالث أن كسر اللام مع يا المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو يعني الإطلاق وعلى أن ابن عصفور قال الصحيح عندي أن يا لي حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف وعلى قولهم بأن العامل في المستغاث به فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا أدعو لي وفي كلامه غير جار على غير لحننت وما حمل عليه الأرج لزوم وهذا لابن جني بنظر لأن اللام تتعلق عنده بحرف النداء.

تنبيهان الأول اختلف في اللام الداخلة على المستغاث به فقيل هي بقية بآل والأصل يا آل زيد وزيد مخفوض بالإضافة ونقله المصنف عن الكوفيين ونقله صاحب النهاية عن الفراء وفي نسبته إلى الفراء نظر لأن الفراء حكى أن من الناس من زعم أنها بقية من آل فكأنه حكى أنه ليس من مذهبه وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة فلا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف: وقيل ليست زائدة فتتعلق وفيما تتعلق به على هذا قولان أحدهما أنها تتعلق بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختيار ابن عصفور الثاني أنها تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني: الثاني

اذا وصف المستغاث صرفت صفته نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم وفي النهاية فيما يبعد نصب الصفة حملا
على الموضع لان الجار والمجرور فيما بدله من شيء يتعلق به قوله ص وافتح مع المعطوف ان كررت يا . وفي سوى ذلك
فاكسر اعتبارا ش اي اذا عطفت على المستغاث فاما ان تكرر يا او لا . فان كررت فتحت اللام كقوله يا
لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد . وان لم تكرر كسرت نحو يا للكهول وللشبان للعجب
وانما كسرت لأمن اللبس فان قلت فهل هي زائدة في المعطوف قلت لا . لقوله يا لعطافنا ويا لرياح
وابي الحشرج الفتى النفاح . فجمع بين الامرين واعلم ان قوله وفي سوى ذلك يعني به سوى ما ذكر
من المستغاث والمعطوف المعاد معه يا كما تقدم ولام المستغاث من اجله تنبيهات الاول علة كسر من
كسر اللام مع المستغاث من اجله انما هو في الاسماء الظاهرة فاما في المضمر فتفتح اللام معه الا مع الياء نحو
يا لزيد له وانما قلت يا لي احتمل الامرين وقيل في قوله فيا للناس من ليل كأن نجومه ان اللام فيه للاستغاثة الثاني
اختلف فيما يتعلق به اللام الجارة المستغاث من اجله فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف اي ادعو لزيد وقيل
بحال محذوفة اي مدعوا لزيد وقد علم من هنا ان قول ابن عصفور انها تتعلق بفعل مضمر تقديره ادعو واحد
ليس كما قال الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن لانها قد تأتي للتعليل بمعنى اللام كقوله يا للرجال ذوي
الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا الرابع قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من اجله
لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله يا لاناس ابوا الا مثابرة على التوغل في بغي وفي عدوان الخامس قد
يكون المستغاث مستغاثا من اجله نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنصف من نفسك ثم اشار الى ثاني احوال المستغاث
بقوله ص ولام ما استغيث عاقبت الف ش يعني ان الالف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان تقول يا زيدا لعمرو ولا
يجوز يا لزيدا ومن ورود مثله قوله يا يزيدا لآمل نيل عز ص ومثله اسم ذو تعجب الف ش يعني ان المتعجب منه اذا نودي
عومل معاملة المستغاث من جره باللام مفتوحة نحو يا للماء ويا للعجب ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف
نحو يا عجبا وقد يخلو منهما نحو يا عجب تنبيهات الاول جاء عن العرب نحو يا للعجب بفتح اللام باعتبار الا
ستغاثة وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا الثاني التعجب بالنداء على وجهين
احدهما ان ترى امرا عظيما فتنادي جنسه نحو يا للماء . والآخر ان ترى امرا تستعظمه فتنادي من له نسبة
اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء . الثالث اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه حالة الحاق الالف جاز ا
لحوق ها السكت الندبة هي نداء المتفجع عليه او المتوجع منه وهو من كلام النساء غالبا والمندوب هو
المذكور بعد يا او وا تفجعا لفقده حقيقة كقول جرير ينعى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وقمت فينا بامر الله
يا عمرا . او حكما كقول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وا عمراه وا عمراه حين اعلم بجدب شديد اصاب قوما من العرب
او توجعا لكونه محل الم نحو فوا كبدا من حب من لا يحبني . ومن عبرات ما لهن فناء . او سببه كقوله وا رزيتاه وحكم المندوب
في حكم المنادى ولذا قال ص ما للمنادى اجعل لمندوب ش يعني انه يضم ان كان مفردا نحو وا زيداه وينصب ان كان مضافا
او مطولا نحو وا عبد الله ووا ضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وا فقعسا وابن مني
بفقعس ثم نبه على ما تميز به بقوله ص وما نكر لم يندب ولا ما ابهما ش الغرض من الندبة الاعلام بعظمة

المضاف فلذلك لم تندب الا المعرفة السالمة من ابهام فلا تندب النكرة واجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد و
منه جاء في الاثر وا جبلاه وهو نادر ولا يندب المبهم كاسم الاشارة والموصول بصلة لا تعينه فلا يقال وا هذاه ولا وا من
ذهباه لان ذلك لا يقع به العذر للمتفجع ويجوز ان يندب الموصول بصلة تعينه لشهرتها والى هذا اشار بقوله ص ويندب
الموصول بالذي اشتهر كبير زمزم ش ومن حفر بير زمزم فيقول وا من حفر بير زمزماه لانه في الشهرة كالعلم ثم نبه على ما يلحق
اخر المندوب فقال ص ومنتهى المندوب صله بالالف ش يتصل منتهى المندوب اخر المفرد نحو وا زيداه والمضاف نحو وا عبد
الملكاه وما طول به نحو وا ثلاثة وثلاثيناه والصلة نحو وا من حفر بير زمزماه وعجز المركب نحو وا معدي كرباه وقوله
صله يعني جواز لان المندوب له استعمالان احدهما ان يجري مجرى غيره من المناديات كما تقدم والاخر ان يوصل بالالف
المذكورة فان قلت الملوح وصف المندوب بالالف وقد قيل في التسهيل بانه لا يكون في اخر الالف والهاء فلا يقال وا عبد
اللهاه ولا وا جمجمتاه في جمجمة قلت الكلام قد نقلنا موافق النحويين وصرح بعض المغاربة بجوازه في البقية ابن معط
وفي المضاف نحو وا عبيد اللهاه ولا يخلو ما قبل الالف المزيدة من ان يكون ساكنا او مفتوحا او مكسورا او مضموما فان كان
ساكنا فتح للالف نحو وا من يغزواه وا من يرمياه ما لم يكن الفا او تنوينا او ياء ساكنة مضافا اليها المندوب او واوا وياء
لا يقبلان الحركة فان كانت الفا حذفت لتعذر تحريكها نحو وا موساه والى ذا اشار بقوله ص متلوها ان كان مثلها احذ
ف ش اي متلو الالف المندوبة يعني الحرف الذي قبلها ان كان الفا مثلها حذف لما تقدم واجاز الكوفيون فيما قلب
الالف ياء فقالوا وا موسياه وان كان تنوينا حذف ايضا لانه لا حظ له في الحركة وفتح ما قبله فيقول وا غلام زيداه هذا مذهب
سيبويه والبصريين واجاز الكوفيون فيه مع عدم الحذف وجهين فتحه فيقول وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الالف ياء
وا غلام زيدنيه قال المصنف وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع لم يثبت وقال ابن عصفور واهل الكوفة يجي
زون التنوين فيقولون وا غلام زيدناه وزعموا انه سمع الثقفي واجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع بقاء الكسرة وقلب
الالف ياء فيقول وا غلام زيديه ولا يجيز البصريون غير الاول وان كان الياء المضاف اليها فسياتي الكلام عليها وان كان واوا
او ياء لا تقبل الحركة كواو الصلة في نحو غلامهو او ياء كذلك نحو غلامهي مع حذفها وقلبت الالف الى مجانس ما قبلها وان كان
ما قبل الالف مفتوحا استصحب فتحه نحو وا عمر وعمراناه وان كان ما قبلها مضموما او مكسورا فاما ان يوقع فتحه
في لبس او لا فان لم يقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولهم في عبد الملك وا عبد الملكاه وفي من اسمه قام الرجل وا قام الرجلا
ه وانما فتح لتسلم الالف وان اوقع في لبس قلبت الالف المزيدة ياء بعد الكسرة وواوا بعد الضمة فيقول في غلامك مضاف
الى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي غلامه مضافا الى ضمير الغائب وا غلامهوه اذ لو قلت وا غلامكاه لالتبس بالمذكر
ولو قلت وا غلامهاه لالتبس بالغائبة وفي لهما وغلامهم فمن قوله ص والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا
ش والشكل الحركة ومجانس الكسرة الياء ومجانس الضم الواو واشار بقوله حتما الى وجوب ذلك لما يلزم بعدمه اللبس وفهم
من الشرط ان الالف لا تقلب الا حال الفتح لا يلبس كما تقدم وهذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون اتباع الالف الكسرة في
المثنى نحو وا زيدانيه وفي المعرب نحو وا عبد الملكيه وفي نحو رقاشي وا رقاشيه ص وا قفا زد هاء سكت ان ترد
وان تشا فالمد والها لا تزد ش اي او قف على المندوب زد بعد الالف او بدلها هاء سكت وليست بلازمة بل غالبة
لانه يجوز الاقتصار على الالف فيقال وا زيدا وهذا معنى قوله وان تشا فالمد والها لا تزد اي وان تشا لا تزد الهاء فالمد كاف

وهو كالتنبيه

وهو كالتنصيص على ما فهم من قوله ان يرد او قبل والمعرب بالنصب لا يمنع جواز تجرده من ال ايضا وان تقضا ولا في
مع المنون لا الهاء بل يجعله كالمنادى وعين المنون وقد تبين بيانه اول الباب. وقد يفهم من قوله وافتحا ان هذه الهاء
لا تثبت وصلا وانما تثبت في الضرورة مضمومة او مكسورة واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين قوله
ص وقائل وا عبديا وا عبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدا ش تقدم ان المضاف الى ياء المتكلم نحو يا عبدي ست
لغات فاذا ندبته على لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالفتح او يا عبد بالضم او يا عبدا بالالف قلت
وا عبدا لا غير. واذا ندبته على لغة من اثبت الياء مفتوحة قلت وا عبديا واذا ندبته على لغة من اثبتها
ساكنة وهو المشار اليه في البيت ففيه وجهان احدهما ان تحذفها لالتقاء الساكنين وتفتح ما قبلها
فتقول وا عبدا. والثاني ان تفتحها لتقبل الحركة فتقول وا عبديا والاول مذهب المبرد والثاني مذهب سيبويه

الترخيم

:: الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق وفي الاصطلاح حذف
بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على ثلاثة اقسام ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم التصغير والمذكور
في هذا الباب الاول والثاني وسياتي الثالث في بابه :: اما ترخيم النداء فهو حذف اخر المنادى تخفيفا وقد اشار اليه بقوله م
ترخيما احذف اخر المنادي ش ثم مثله بقوله م كيا سعا فيمن دعا سعادا ش اي قول من دعا سعاد يا سعا بحذف
المضاف فان قلت ما وجه نصبه ترخيما قلت اجاز فيه الشارح ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال
او ظرفا على حذف مضاف ففيه ثلاثة اوجه ويحتمل وجها رابعا وهو ان يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه
بلا في معنى رخم اخر ثم بين ما يجوز ترخيمه فقال م وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها ش المنادى ضربان
مؤنث بالهاء ومجرد منها فالمؤنث بالهاء يجوز ترخيمه مطلقا اي بلا شرط فيرخم علما وغير علم وثلاثيا
او زائدا عليه كقوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل :: وقوله جاري لا تستنكري عذيري :: وتقول في ثبة [illegible]
[illegible] اي اقبل به فان قلت كيف قال مطلقا ولترخيمه خمسة شروط الاول ان يكون معرفا فلا يجوز تر
خيم النكرة غير المقصودة كقول الاعمى يا امراة خذي بيدي. والثاني ان لا يكون مضافا فلا يجوز ترخيم نحو يا طلحة
الخير وما قوله يا علقم الخير قد طالت اقامتنا فشاذ. والثالث ان لا يكون مختصا بالنداء فلا ترخم فلة. الرابع ان لا يكون
مندوبا لان المندوب لا يجوز ترخيمه لحذفه علامة الندبة او لالحاقه نص عليه سيبويه. الخامس ان لا يكون مستغاثا
فانه لا يجوز ترخيمه قلت قد يجاب بان معنى قوله مطلقا اي بلا شرط من الشروط التي تخص المجرد كالعلمية
وما هي الشروط فانه يشترط فيها النوعان لان اشتراط عدم الاضافة في المجرد يرد على الشارح اطلاقه في المؤنث
بالهاء فيقوي السؤال وقد استغنى عن الاول في التسهيل باشتراط البناء ولم يذكر الثلاثة تنبيهات الاول
لم يشترط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية ومنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه لما نقل الثاني
منع ابن عصفور ترخيم صلمعة بن قلمعة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف والعلماء والنحاة بخلافه و
ليس كونه عن المجهول بمانع لانه علم جنس الثالث لطلحة ونحوه وجهان قلت يا طلح ويا طلح بال
فتح والضم كما سياتي وان لم ترخم قلت يا طلحة بضم التاء. وقد سمع وجه رابع يا طلحة بفتح التاء. ومنه
قول النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب :: وليل اقاسيه بطيء الكواكب : فاختلف النحويون فيه فقال

فقيل ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل هو مبني على الفتح
لانه منقطع من بني المنادى والمبني على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعراب لو اعرب فهو نظير لا رجل في الدار
وانتقض هذا القائل بان نحو من نحو الشمال يبني بالفتح وذهب اكثرهم الى انه مرخم ثم اختلفوا في [illegible] بالضم بعد
التاء غير معتد بها وفتحتها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحض وهذا ظاهر
مذهب سيبويه قلت فعلى هذا تكون مقحمة بين التاء والهاء المحذوفة المنوية وللفارسي قولان احدهما انها
زيدت ثم فتحت اتباعا لحركة الحاء والثاني انها اقحمت بين الحاء وفتحتها فالفتحة التي هي في التاء هي
فتحة الحاء ثم فتحت الحاء اتباعا لحركة التاء وقال في شرح التسهيل بعد ذكر مذهب سيبويه والاسهل من
هذا عندي ان تكون فتحة التاء اتباعا للفتح ما قبلها قلت وهذا يوافق احد قولي ابي علي في الاتباع للحركة
هكذا معه في الشرح ان التاء هي الاولى ... حركت بعد حذف الاول فهو قول احد **الرابع** اجاز قوم منهم الفراء الحاق
الف التانيث المفروع ثابا به في الفتح فاجازوا يا سماء اقبلي وليس بصحيح لانه غير مسموع ومقيس على ما
ثم ما فيه مقتضى التوليد **الخامس** اذا وقف على المرخم حذف الهاء فالغالب ان يلحقوها ساكنة فتقول في
المرخم يا طلحة واختلف في هذه الهاء فقيل هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة
اعيدت لبيان الحركة والى مذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها
عن اعادتها او تعويض الف منها واشار بالتعويض الى قوله فقفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك
الوداع :: اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا :: فجعل الالف لاطلاق عوضا من الهاء ونص سيبويه
به وابن عصفور على ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة واشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى
سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء وقال الشيخ ابو حيان ظاهر قوله في الحاق هذه الهاء ويقول ان كان المرخم على
لغة من لا ينتظر او تحوز فاله **ص** والعجز احذف من مركب وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل **ش** اي لا يحذف منه شيئا بعد حذف الهاء فعلم
ان قوله ومع الاخر احذف الذي تلا خاص بما تجرد منها :: وما ذكره هو مذهب عامة النحويين واجاز سيبويه ان
يرخم ثانيا بعد حذف التاء على لغة من لا يراعي المحذوف ومنه قوله احار بن بدر قد وليت ولاية فكن جرذا فيها تخون وتسرق :: وقوله الا
خر يا رط ... فانما على ما قلته ... بن سلمية قال الشيخ ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان المرخم يجوز
فيه ترخيمه وجهان احدهما حذف التاء وهو الكثير والاخر حذفها مع ما قبلها اذ الحذف في منصور لكان قولا ونقول ان
الشاعر في البيت الواحد نوى المرخم اولا ثم نوى المرخم ثانيا في الكلمة الواحدة حال النطق بها يحتاج الى وحي
يسمع عن هذا التعويض ينتهي بنا النقل الى المجمع من الثقات فقال **ص** واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا
الرباعي فما فوق العلم دون اضافة واسناد متم **ش** اي امنع ترخيم ما خلا من الهاء الا ان اجتمعت فيه اربعة
شروط :: الاول ان يكون زائدا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم ثلاثي ساكن الوسط نحو بكر او محرك نحو حكم هذا مذهب
سيبويه والجمهور واجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط ونقل عن الكوفيين وفيه نظر لانه نقل عن الكسائي
المنع الا ان يثبت له قولان واما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم
نحو بكر احد وليس كذا فالابد فيه خلاف حكي عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ونقل الخلاف فيه ابو البقاء

العكبري

للعبدي وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام قلت وفصل بعض المتأخرين بين لازم السكون وعا
رضه فقال لو سمي ببعض المبني للمفعول ثم سكن لما امتنع ترخيمه ولو سمي به بعد الاسكان لم يجز ترخيمه
الثاني ان يكون علما واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياسا على قولهم
اطرق كرا ويا صاح :: الثالث ان لا يكون في الاستغاثة فلا يجوز ترخيم يا لبكر ونحوه وسياتي الكلام عليه :: الرابع
الا يكون في اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه فيقولون في حمزة اخوكم يا آل عكرم وانظروا
وهذا عند البصريين نادر واندر منه حذف المضاف اليه بأسره كقوله يا عنتر هل تذكرني ساعة :: يريد يا عبد
عمرو وعبد عمرو علم له ونقل ترخيم المضاف نادر ايضا في قوله يا علقم الخير ق قلت اهمل المصنف
من شروط ترخيم المجرد ثلاثة :: احدها ان يكون مختصا بالنداء والثاني ان لا يكون منقولا والثالث ان لا يكون
مستغاثا قلت اما الاول فلم يتنبه عليه واما الثاني والثالث فقد تقدم ما يشير اليهما وهو نصه على الندا
في النداء حرف معهما لان علة التزامه هي علة منع ترخيمهما وجاز بالحذف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه
اللام كقوله اعلى ذي لما ابن صعصعة بن سعد قال ابن الضائع وهذا ضرورة ومن ذلك بعض يا وتحله ممنوع وفتح
يمنع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يالمال :: تنبيه اعلم ان الغالب من ذا
التأنيث انما اشترط في شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم اما حرف واما حرفان واما الكلمة فالذي يحذف
منه حرف نحو حارث ومالك فيقول يا حار ويا مال واما الذي يحذف حرفان فقد اشار اليه بقوله ص ومع الآخر
احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا ش اي احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط
الاول ان يكون حرف لين فلو كان حرفا صحيحا حذف الآخر وحده فتقول في سفرجل وقمطر يا سفرج ويا قمط خلافا
للفراء في نحو قمطر فانه يقول يا قم بحذف حرفين :: الثاني ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف فتقول في هبيخ
وقنور يا هبي ويا قنو بحذف الآخر وحده :: الثالث ان يكون زائدا فلو كان اصليا لم يحذف فتقول في مختار يا مختا
لا تحذف الالف لانها بدل العين وعن الاخفش انه يحذف مع الآخر واجاز الجرمي في منقاد يا منق :: الرابع
ان يكون رابعا فصاعدا فلو كان ثالثا نحو عماد وسعيد وثمود لم يحذف البصريون الا حرفا واحدا فقط
ونقل المصنف عن الفراء انه اجاز في عماد وسعيد وثمود حذفهما حرف الآخر وحرف المد وحكى البصريون
حذفه مع الالف والياء فيقولون يا عم ويا سع واما ثمود فيحذف الحرفين ولا يجوز يا ثمو لان بقاء الواو
او يستثقل التضعيف ونقل غيره عن الفراء انه يحذف الحرفين في ثمود ويحذف الآخر فقط في عماد وسعيد
الخامس ان يكون قبله حركة مجانسة فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو غرنيق وفرعون فمذهب
الجرمي والفراء انه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة لا يفرقان بين النوعين قال في شرح
الكافية وغيرهما لا يرى لعلهما لم يفرقوا يا فرعو ويا غرني قلت وذكر الجرمي ان ما ذهب اليه هو مذ
هب الاكثرين والى هذا الخلاف اشار بقوله ص والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ش ان قلت الخلا
ف فيه يوهم اجراء الخلاف في نحو مصطفون علما لان واوه فتحت ما قبلها فتحة وليس كذلك بل يتعين ترخيمه بيا
مصطف وجها واحدا وقد نبه في شرح الكافية على ذلك قلت الواو التي في مصطفون ونحوه

من الجمع بعد صفة مفردة نحو ان اصله مصطفيون فاعل على ما اقتضاه التصريف فبقيت الواو في التصغير
بعد فتح والى هذا اشار بقوله منسوبة بحركة مجانسة لما بعده ظاهرة او مقدرة . ومثال ما يحذف منه حرفان ما اجتمع
فيه الشروط المذكورة عمران وعماد واسماء وزيدان مسلمات علما المين وحمدون ومنصور وزيدون ومسكين علمين
وصنفيون وعفريت وعنكبوت علما ثم اشار الى ما يحذف منه كلمة بقوله **ص** والعجز احذف من مركب
ش اي ارخم المركب حذف عجزه نحو يا بعل في بعلبك ويا سيبو في سيبويه وفي خمسة عشر علما يا خمسة
ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما اخره ويه وذهب الفراء الى انه
لا يحذف منه الا الهاء فتقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف والحرفين
فقلت يا بعلب ويا حضرمو اربعة يا ... والمنقول ان العرب لم ترخم المركب وانما اجازه النحويون قياسا فلنب واما
رخمت اثني عشر واثنتي عشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبلها فتقول يا اثن ويا ثنت كما يقال في نبر
ضمهما الواحد بركتا نص على ذلك سيبويه وعلته ان عجزهما بمنزلة النون وقد لحق اعرابا وقوله **ص** وقل ترخيم
جملة وذا عمرو نقل **ش** قال المصنف اكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتابط شرا وهو
جائز لان سيبويه ذكر ذلك في بعض ابواب النسب فقال تقول في النسب الى تابط شرا تابطي لان من العرب من
يقول يا تابط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح وعلم
ان جوازه على لغة قليلة والى هذا اشار بقوله وذا عمرو نقل وهو مذهب سيبويه قال الشيخ ابو حيان وليس بصحيح
لان سيبويه لم ينص على ترخيمه بل قال من العرب من يقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مجردا والمبهم منا فظنها قوى من
ان المحكي لا يرخم بل اراد ان من العرب من يقول هذا على جهة الترخيم ولذلك قال من يقول ولم يقل من رخم ولا نعلم خلافا عن
احد من النحويين ان المحكي لا يرخم **وامثلة** ان في ترخيم الستامي لغتين الاولى ان ينوى المحذوف . الثانية ان لا ينوى
وقد اشار الى الاولى بقوله **ص** وان نويت بعد حذف ما حذف . فالباقي استعمل بما فيه الف **ش** اي ان نويت المحذوف
بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من الحركة نحو يا حار ويا جعف ويا
منصو في حارث وجعفر ومنصور او السكون نحو يا قمط في قمطر خلافا للكوفيين في انهم لا يرخمون قمطرا ونحوه
مما قبل اخره ساكن الا على لغة من لا ينوي ونقل مذهب الفراء في حذفه **تنبيه** مقتضى قوله فالباقي استعمل بما فيه الف
ان لا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف وزيد على اطلاقه مسئلتان الاولى ما كان مدغما في المحذوف
وهو بعد الف فانه ان كانت له حركة في الاصل حرك بها نحو مضار وتحاج تقول فيهما يا مضار بالكسر ان كان
اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول ويا تحاج بالضم لان اصله تحاجج وان كان اصلي السكون حرك بالفتحة
لانها اقرب الحركات اليه نحو اسحار اسم نبت تقول فيه يا اسحار بفتح الراء هذا مذهب سيبويه
ثم اختلف عنه فقال السيرافي يحتم الفتح وقال الشلوبين يختار ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء
انه يكسر على التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل عنه صاحب رؤوس المسائل انه يسقط كل ساكن
يبقى بعد الاخر حتى ينتهي الى متحرك فيقول على هذا يا اسح . الثانية ما حذف لواو الجمع نحو قاضون فانه
اذا رخم بحذف الواو والنون رد اليه ما حذف منه لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين واختار

في التسهيل

في التسهيل عمي في الرخ ثم أشار إليه بقوله ص واجعله إن لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا
تمما ش أي إن لم تنو المحذوف فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى
آخره من البناء على الضم وغيره ما له من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخره في أصل الوضع فتقول يا حار
ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء إذ ما لم يحذف منها شيء تنبيها
إن الأول لو كان ما قبل المحذوف معتلا فتح ربما فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي
بالإسكان وهو علامة تغني ضمها الثاني يجوز في نحو يا حار بن عمرو على هذه اللغة ضم الراء وفتحها
كما جاز في الحارث يا حار بن عمرو ثم فرع على الوجهين فقال ص بقل على الأول في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثا
ني بيا ش يعني بالأول لغة من ينوي والثاني لغة من لا ينوي فتقول في ترخيم ثمود على الأول يا ثمو بإثبات الوا
و محكوما لها بحكم الحشو فلم يغير ومع لغة التضييم وعلى الثاني يا ثمي بقلب الواو ياء لتطرفها
بعد ضمة كما يفعل في أدل وتحوه [illegible] لعدم نظيرها على هذا التقدير وتستثنى في عدم النظير الى لعبس
في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة وإن رخمت صميان وقطوان قلت على الأول يا صمي ويا قطو
وعلى الثاني يا صما ويا قطا بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا مانع وإن رخمت
سقاية وشقاوة قلت على الأول يا سقاي ويا شقاو وعلى الثاني يا سقاء ويا شقاء بإبدال الياء والواو همزة
لتطرفهما بعد ألف زائدة وأما نحو غاو فتقول فيه على الأول يا غاو وعلى الثاني يا غاو ولا تبدل همزة
لوجهين أحدهما لا ينوى الإعلال لأنه لا مما أعلت والثاني أنه يصير كاسم ثلاثي على ثلاثة أحرف وما كان كذلك
لا تقلب واوه همزة نحو واو ومن ذكر لي الشيخ أبو حيان وإن رخمت شاة قلت على الأول يا شا وعلى الثا
ني يا شاه برد اللام لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة ولا يكون كذلك اسم متمكن وإن رخمت ثاة قلت
على الأول يا ثا وعلى الثاني يا ثاء وأرد المحذوف لما ذكر تثنية شاة وإن رخمت لات قلت على الأول يا لا وعلى الثاني يا لاء
بتضعيف اللام لأنه لا يعلم له ثالث فيرد إليه وإن رخمت سعيد تصغير سفرجل قلت على الأول يا سعيف
وعلى الثاني يا سعيف عند الأكثر وقال الأخفش يا سعيفج برد الام المحذوفة لأجل التصغير وفروع هذا الباب
كثيرة وفيما ذكرناه كفاية ثم أشار إلى ما يلتزم فيه الأول بقوله ص والتزم الأول في كمسلمه وجوز الوجهين في كمسلمة
ش يعني أن الوجه الأول وهو الترخيم على لغة من ينوي يلتزم في الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث
نحو مسلمة فيقال فيه يا مسلم بالفتح ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني لأنه لو قيل فيه يا مسلم بالضم لا
لتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة فإنه يجوز ترخيمه على الوجهين لأن التاء فيه ليست للفرق قبل وكلامه
هنا في التسهيل يدل على اعتبار اللبس في العلم وفيه فهو من نحو مرخمه يجوز ترخيمه على الوجهين وإن كان
صفة لأن التاء فيه ليست للفرق تنبيه لا يلتزم الوجه الأول سببان أحدهما ما ذكر والثاني لزوم عدم
النظير بتقدير التمام فيمتنع الوجه الأول إن نحو طيلسان بكسر اللام إن لو رخم على لغة من لم ينو لكن
في وجوه فيعل بكسر العين في الصحيح وهو مفقود إلا نادرا من صيقل اسم امرأة وبيئس في قراءة ومنها حبلوى
وحمراوي فإنهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما يا حبلا ويا حمراء فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو

لحاف

وهو كون الف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من واو وهما لا يكونان الا للتانيث ومنها عرقوة وحذرية فلو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما يا عرقي ويا حذري فيلتبس وجوه بفعلى وفعلى وهما بناءان مهملان

فان قلت اهمل هنا ذكر السبب الثاني وذكره في الكافية والتسهيل قلت هو سبب مختلف فيه وممن ذهب الى اعتباره الاخفش والمازني والمبرد نقل عنهم في ترخيم حبلوى ونقل عن الاخفش في طيلسان ونقله ابن اصبغ عن كثير من النحويين وذهب السيرافي الى اعتباره فاجاز ان ترخم جميع المسائل المتقدمة وبعلة تتمته كلامه وقوله

ص ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو احمدا

ش يجوز ترخيم في الضرورة ما ليس بمنادى بشرط ان يكون صالحا للنداء نحو احمد فيقول احم وقد يفهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين اما ترخيمه على نية من ينتظر فمجمع على جوازه كقوله لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر يعني ابن مالك واما ترخيمه على نية المحذوف فاجازه سيبويه ومنعه المبرد وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله إن ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا وقوله واضحت منك شاسعة اماما :: انشدهما سيبويه وانشد المبرد وما عهد كعهدك يا اماما :: قال في شرح الكافية ولا انصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترجيح احدهما بالاخرى :: ويفهم من الشرط المذكور ان المعرف بال لا يرخم في غير النداء لعدم صلاحيته للنداء ولهذا خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج :: قواطنا مكة من ورق الحمي

فان قلت فهل يشترط في ترخيم الضرورة علمية او تانيث بالهاء قلت لا :: ونص على ذلك في التسهيل وهو المفهوم من اطلاقه هنا ومن ترخيم النكرة قوله ليس حي على المنون بخال يعني بخالد

الاختصاص

ص الاختصاص كنداء دون يا

ش الاختصاص ما جيء به على صورة هي لغيره توسعا كما يرد الخبر بصيغة الامر والامر بصيغة الخبر والباعث على الاختصاص فخر او تواضع او زيادة بيان والمختص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه او يشاركه فيه وذلك الاسم ثلاثة انواع الاول ايها وايتها نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة واي هنا مبنية على الضم وتليها ها ووصفها باسم جنس معرف بال واجب الرفع على ما تقرر في النداء :: الثاني العلم بال والاضافة كقوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث قال سيبويه واكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعاشر مضافة واهل البيت وال فلان :: الثالث المعرف بال كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وقد يكون علما كقوله بنا تميما يكشف الضباب :: ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة قال سيبويه ولا يجوز ان تذكر الا اسما معروفا ولم يقع المختص مبنيا الا ايها وايتها واما غيرهما فمنصوب والناصب له فعل واجب الحذف تقديره اخص واما ايها وايتها فمذهب الجمهور انهما في موضع نصب باخص مضمرا ايضا وذهب الاخفش الى انه منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب المبرد السيرافي الى ان ايها في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون خبرا لمبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل المخصوص انا به :: والثاني ان يكون المحذوف مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور والاكثر في الاختصاص ان يلي ضمير متكلم كما سبق وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم

ولا يكون

ولا يكون بعده ضمير غائب واما ما وقع في الكتب على المضارب الوضيعة ايها البائع فقال الفارسي لا علم لي
بوجه في لحاوي في كتب الصفار ان هذا جاء سهو وقع في الكتاب وقد اول بانه وضع الظاهر موضع المضمر ويحرف
المعنى على ان الوضيعة ايها البائع وقد روي بكلتا ولما كان الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على انه قد
خالف النداء من ثلاثة اوجه الاول انما تستعمل معه يا ولا غيرها من حروف النداء والى هذا اشار بقوله ص ولا
يا ش والثاني انه لا يستعمل مبتدأ به وقد وهم هذا من قوله ص باثر ارجو ش الثالث انه استعمل معرفا
بال والى هذا اشار بقوله ص ومن يراع الحذر ان يقول الحذر العرب اسخى من بذل ش انما قال ذلك لان استعمال
المعرف بال صفة لاي مشترك بين النداء والاختصاص ونحو يا ايها الرجل قلت ووجه رابع وهو ان اي توصف
في النداء باسم الاشارة وههنا لا توصف باسم الاشارة ووجه خامس وهو ان المازني اجاز نصب صفة
اي في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفع صفتها وفي ان نشاء ولا خلاف في نا بعضنا انه مرفوع التحذير
والاغراء ص اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ش انما ذكر التحذير والاغراء بعد باب
النداء لان الاسم في التحذير والاغراء مفعول به بفعل لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل سياتي والتحذير
تنبيه المخاطب على محذور يجب الاحتراز منه ويكون بثلاثة اشياء باياك واخواتها وبما ناب عنها
من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب وبذكر المحذور منه فان كان باياك واخواتها وجب اضمار ناصبه مطلقا
اعني في افراده وتكراره والعطف عليه وقد مثل المصنف بقوله اياك والشر فاياك مفعول بفعل واجب الاضمار
تقديره اتق او نحوه فان قلت فهل يقدر قبل اياك او بعده قلت قيل يجب تقديره بعده لانه لو قدر قبله لاتصل
به فيلزم فصل الضمير المتصل الى ضمير المنفصل وهو خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل كان الاصل اتق
نفسك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف
على اياك والتقدير اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو منك وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرا
في واختاره ابن عصفور فان قلت كيف جاز عطفه على اياك وهما مختلفان في الحكم لان الاول محذر والثاني محذور منه
قلت الجواب انه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه الا في المعنى الذي كان اعرابه بسببه والمعنى السابق
يوجد في كليهما وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل
واختار في شرح التسهيل مع هذا ثالثا وهو ان الثاني معطوف عطف مفرد على التقدير لا الاول على تقدير
اتق تلاقي نفسك والشر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك ان هذا اقل تكلفا فكان اولى ومثال
التكرار اياك اياك من الشر ومثال الافراد اياك من الشر ونبه على وجوب اضمار ناصبه اياك في الافراد والتكرار
بقوله ص ودون عطف ذا لايا انسب ش وان كان المحذر بغير اياك لم يلزم الاضمار الا مع العطف نحو مازن راسك
والسيف والشيطان وكيده او التكرار نحو راسك راسك والاسد الاسد فان عدم العطف والتكرار جاز الاظهار
والاضمار نحو راسك وان شئت قلت ق راسك والاسد وان شئت احذر الاسد والى هذا اشار بقوله ص وما سواه
ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار كالضيغم الضيغم يا ذا الساري ش الضيغم الاسد فان قلت ما
علة التزام الاضمار مع اياك مطلقا ومع غيرها في العطف والتكرار قلت علة التزامه مع اياك كثرة الاستعمال

وشبهنا نعت بدليل الامثال وعبر بها ليشمل كلا لما الا ان العطف والتكرار جعلا بدلا من اللفظ بالفعل فلذلك وجب
اضماره معهما **تنبيهات** الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي وبعضهم ولا يمتنع **الثا**
ني يشمل قوله وما سواه يعني اياك النوعين المتقدمين في كرهما اعني ما ناب عن اياك من الاسماء المضافة الى ضمير المخا
طب والحذر منه وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار في الاول من هذين النوعين فانه
قال ونحو راسك كاياك جعل اذا الذي يحذر معطوفا او مكررا فقال في الشرح فلولا تكرر المعطوف جاز الاظهار والا
ضمار ومن صرح الشارح بوجوب الاضمار في نحو راسك راسك لاجل التكرار **الثالث** لا يعطف في هذا الباب الا با
لواو **الرابع** لا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذور مجرور بمن نحو اياك من الشر وتقديرها مع ان كاف نحو اياك ان تف
عل اي من ان تفعل فاما بيت الكتاب وهو فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فقيل هو على
حذف الجار للضرورة وقيل على حذف العاطف للضرورة ايضا وقيل انه بدل من اياك وقيل اضمر له ناصب اخر بعد اياك
فقوله اياك اياك مستقل بنفسه ثم اضمر بعد اياك فعل تقديره اتق المراء وعلى هذا حمله سيبويه وقال في شرح
التسهيل وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا الا في الشعر انتهى وقوله في باب التحذير من التسهيل ولا يحذف
العاطف بعد اياك الا والمحذور منصوب باضمار فعل او مجرور بمن يقتضي جواز اياك المراء ونحوه على اضمار فعل يتعدى
بنفسه بين الجر بمن وقال ابو البقاء العكبري في نحو اياك الشر المختار عندي ان يضمر له فعل يتعدى الى مفعولين نحو جنب
نفسك الشر ومثل الشارح احذر اياك بعد له الشر وقال تقديره احذر الشر وهو نظير اياك المراء وظاهر تقديره
ان الناصب لهما فعل واحد متعد الى اثنين وهو نحو مما قاله ابو البقاء **فان قلت** اذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا
بعد اياك فهل يجوز اظهاره واجيب بانه جائز **قلت** قال ابن عصفور ان حذفت الواو لم يلزم اضمار الفعل نحو
اياك المراء ولو كان في الكلام لجاز اظهار هذا الفعل انتهى **ص** وشذ اياي واياه اشذ **ش** الشائع في التحذير ان يراد
به المخاطب وقد ورد للمتكلم كقول من قال اياي وان يحذف احدكم الارنب اي اياي نح عن حذف الارنب ونح حذف الارنب
عن حضرتي وعلى هذا هو جملة واحدة وقال الزجاج ان فيه جملتين والتقدير اياي وحذف الارنب واياكم وحذف احدكم
الارنب فحذف من الاول ما اثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما اثبت نظيره في الاول وقال بعضهم اياي ليس على معنى
معاهم بل على معنى اياي باعد فجعله تحذيرا وقد ورد للغائب في قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب
واليه اشار بقوله واياه اشذ اي اشذ من اياي وفي هذا المثال شذوذ من وجه اخر وهو اضافة ايا الى الظاهر وقوله
ص وعن سبيل القصد من قاس انتبذ **ش** يقتضي منع القياس على المتكلم لانه قال يحفظه اياي وعلى اياه ولا
يستعمل الا حيث سمع قلت وظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس على المتكلم لانه قال ينصب تحذيرا اياي
واياك معطوفا عليه المحذور ولم يصرح بشذوذ في ذكر اياك معه **ص** وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد
فصلا **ش** الاغراء الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه والمغرى منصوب بفعل مضمر وحكم ناصبه في وجوب الاضما
ر وجوازه كحكم ناصب المحذر به فيجب اضماره مع العطف نحو الاهل والولد والتكرار نحو اخاك اخاك ولا يجب مع الافراد
بل يجوز اظهاره نحو الزم اخاك الا ان الاغراء لا يكون بلفظ اياك واخواته فلهذا قال بلا ايا **تنبيه** قد يرفع المكرر في التحذير والاغراء
كقوله: لجديرون بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح واجاز الفراء الرفع في قوله تعالى ناقة الله وسقياها على اضمار هذه

السماء

اسماء الافعال والاصوات

الكلام على اسماء الافعال يحتاج الى مقدمة تشتمل على ثلاثة مسائل الاولى مذهب جمهور البصريين انها اسماء. وقال بعض البصريين انها افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة والصحيح انها اسماء لقبولها بعض علامات الاسماء كالتنوين والتعريف ولعدم قبولها علامات الافعال ولورودها على اوزان تخالف اوزان الافعال. الثانية اختلف القائلون باسميتها في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان وقيل مدلولها المصادر الا انها دخلها معنى الامر ومعنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال على غير الامر فتبعه الزمان وقيل انها دالة على ما تدل عليه الافعال من حدث والزمان الا انه لا دلالة لها على الزمان بالوضع لا بالصيغة قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وابي علي وجماعة فهذه ثلاثة مذاهب. فصه مثلا هو على الاول اسم للفظ اسكت. وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل الا انه لا دلالة للفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان بالوضع. الثالثة ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه الى انها في موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحويين الى انها في موضع رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر كما اغنى في قولك في موضع نصب الظاهر فيه نظر لانه لم يوجد لها عامل يعمل فيها في افانين التريان وقد عرفها بقوله

م ما ناب عن فعل كشتان وصه. هو اسم فعل وكذا اوه ومه

ش قوله ما ناب عن فعل جنس يشتمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل وقوله كشتان وصه يعني في كونه غير معمول ولا فضلة وهو فصل تميز به الحد فخرج ما ناب عن فعل وهو معمول كالمصدر العامل او فضلة كالحرف العامل فانهما ليسا كشتان وصه وهذا كقوله في الكافية. نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل

تنبيه اسم الفعل نوعان احدهما ما كان في الاصل ظرفا او مجرورا او حرف جر مجرورا وسياتي والاخر ما ليس كذلك وهو ضربان ضرب يختلف في القياس عليه وضرب مقصور على السماع. فالمختلف في قياسه ثلاثة انواع الاول فعال من الثلاثي المجرد ومذهب سيبويه والاخفش انه مقيس ومذهب المبرد انه لا يقاس عليه. الثاني فعال من افعل اجاز ابن طلحة القياس عليه كما اجاز البناء منه في التعجب وقد سمع منه دراك من ادرك. الثالث فعلال من الرباعي اجازه الاخفش قياسا على ما سمع من قولهم قرقار وعرعار ومذهب سيبويه انه لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته وانكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت واما المقصور على السماع فما عدا هذه الانواع وهي الفاظ كثيرة وانا اشرح منها ما اشتمل عليه النظم ان شاء الله تعالى وقد اشتمل هذا البيت على اربعة الفاظ منها وهي شتان وصه واوه ومه. اما شتان فهو اسم فعل بمعنى تباعد وافترق وذهب ابو حاتم والزجاج الى ان شتان مصدر جاء على فعلان وهو واقع موقع الفعل ويقال شتان زيد وعمرو وشتان ما بين زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو وشتان ما بين زيد وعمرو ونقل ابن عصفور وغيره ان الاصمعي منع شتان ما بين زيد وعمرو ورد عليه بانه مسموع ونقل صاحب البسيط ان الاصمعي جوز ان يكون بمعنى بعد فيقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره منع من ذلك واما

صه فاسم فعل بمعنى اسكت ويقال صهِ بكسر الهاء لا غير منونة وصهٍ بالتنوين وسيأتي ان ما نون فهو
نكرة وما لم ينون فهو معرفة وقد يقال صاه بالمد قبل الهاء الساكنة: واما اوّه فاسم فعل بمعنى اتوجع وفيها
لغات اخر اوّهْ أوْهِ أوّهِ أوّهُ أوّاه أوتاه أوياه آهٍ آهِ أوْ: آقا أو آه أووّه او كاوّه اوّا وانما امر في الفعل قبل
اوّه وتاوّه: واما مه فاسم فعل بمعنى انكفف بمعنى اكفف لانه متعد ومه لا يتعدى ويقال مهٍ بالكسر ومهٍ
بالتنوين كما تقدم في صه ﴿ص﴾ وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر ﴿ش﴾ اسم الفعل ثلاثة اضرب
بمعنى الامر وهو كثير: وضرب بمعنى المضارع: وضرب بمعنى الماضي وكلا هذين الضربين قليل ومن الذي بمعنى الامر
مقيس كما تقدم ولم يبق الا الذي بمعنى المضارع نسمي بقياس عليه ومثال الامر بآمين والمضارع بوي والماضي بهيهات
آمين فاسم فعل بمعنى استجب وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه في تخصيصه المد بالضرورة وانما
من فعيل وزنه فاعيل وهو اعجمي وقيل اصله القصر ووزنه فعيل والمد اشباع لانه ليس في كلام العرب افعيل ولا
فاعيل ولا فعيل حكي في لغة عن ابي علي وحكى عن القاضي عياض عن الداودي امين بالمد والتشديد وقيل انها
لغة شاذة وانكر ثعلب وغيره ان تشديد الميم خطأ: واما وي فهي اسم فعل بمعنى اعجب ومثلها واها وا
ها قال في شرح الكافية ووي ووا وواها بمعنى اعجب وقال غيره وي بمعنى اعجب وفيها تندم ووا بمعنى التعجب
التعجب والا استحسان قال ابو علي انه وفي محل الانتساب وتلحق كاف الخطاب كقول عنترة قيل الفوارس ويك
ويك عنتر اقدم وزعم الكسائي ان ويك محذوفة من ويلك فالكاف على قوله ضمير مجرور واما قوله تعالى ويكأن الله
يبسط الرزق لمن يشاء فقال الخليل وسيبويه هي وي ثم قال كأن الله يبسط وقال ابو الحسن هي ويك بمعنى
اعجب لان الله واما هيهات فاسم فعل بعد خلافا لابي اسحاق في جعلها بمعنى البعد وزعم انها في موضع
رفع نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وخلافا للمبرد في زعم انها ظرف غير متمكن وبني لابهامه
تاويله عندي في البعد ويفتح الحجاز بوزنها هيهات ويقفون بالهاء وبكسرها تميم واسد ويقفون بالتاء
وبعضهم يضمها وانما اختلف بمذهب ابي علي انها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني انها تكتب بالهاء وحكى الصغاني
في هيهات ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات وهايهان كل واحدة من هذه الستة
مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وجها وحكى غيره
هيهاه وايهاه والكاف للخطاب وايها وايها وهيهاه وهيها وقرا عيسى ابن عمر الثقفي هيهاتَ هيهاتًا
على نية الوقف ﴿ص﴾ والفعل من اسمائه عليكا: وهكذا دونك مع اليكا ﴿ش﴾ يعني ان من اسماء الفعل ما هو
في الاصل جار ومجرور او ظرف ومجرور: فالاول عليك واليك وكذاك وكما انت: والثاني عندك ولديك ودونك
وامامك ومكانك وبعدك هذا هو المسموع: فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه قال عز وجل عليكم
انفسكم وبالباء تقول عليك بزيد واليك بمعنى تنح وهو لازم عند البصريين وزعم ابن السكيت والكوفيون
انها تتعدى فيقول اليك زيدا اي امسك زيدا وكذاك بمعنى امسك كقوله كذاك القول ان عليك عينا وكما انت بمعنى
انتظر حكى الكسائي كما انت زيدا اي انتظر زيدا وكما انتني انتظرني وعندك بمعنى خذ وهي متعدية وزيد بمعنى توقف
فيكون لازما ولديك بمعنى خذ وهي متعدية تقول لديك زيدا ودونك بمعنى خذ فيتعدى وبمعنى تاخر فيقال دونك اي
تاخر [illegible]

[illegible]

ووراءك بمعنى تأخر، وأمامك بمعنى تقدم، ومكانك بمعنى اثبت، وسمع الفراء مكانكني أي انتظرني فيكون
زع انفعيه للزوم، وبعدك بمعنى تأخر، وحكى الكسائي فيهن وسمع من كلامهم بينكما البعير فخذاه ولا حجة فيه
لجواز أن يكون من باب الاشتغال **تنبيهات** الأول لا يستعمل هذا النوع في الغالب إلا جار الضمير المخاطب
وشذ علي بمعنى أولني وإلي بمعنى أتنحى وعليه بمعنى الزمه **الثاني** أجاز الكسائي في بقية الظرف القياس
على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك ونقله بعضهم عن الكوفيين ومذهب البصريين قصره
على السماع **الثالث** اختلف في كاف عليك وأخواته فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب ومذهب
الفراء أنها في موضع رفع ومذهب البصريين أنها في موضع جر وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن فصحاء
العرب علي عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين أن الضمير مجرور الموضع وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف
خطاب ولا موضع لها من الإعراب **الرابع** في كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير المجرور ضمير رفع مستتر
هو الفاعل فلذلك يجوز أن تؤكد الكاف بالمجرور فتقول عليكم أنفسكم وأن تؤكد المستتر بالرفع فتقول عليكم
أنتم أنفسكم ولا بد من تأكيده بالمرفوع المنفصل قوله **ص** كرويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين **ش**
رويد يستعمل أمرا وغير أمر فأما المستعمل أمرا فله حالان أحدهما أن يكون مبنيا على الفتح وأن يليه مفعو
نصب نحو رويد زيدا فهو ههنا اسم فعل بمعنى أمهل لأنه لو كان مصدرا لكان معربا وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى دع
ومنه لو أردت الدراهم لأعطيتك فرويد الشعر أي فدع الشعر وما زائدة ويجوز أن لا تقدر لها كما قال ورويد بني
شيئا أي بعض وعيد حسن. والآخر أن يكون معربا منصوبا إما مضافا نحو رويد زيد وإما منونا منصوبا نحو رويدا زيدا
فهو ههنا مصدر لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيا وإن أضيف فإنه يضاف إلى فاعله نحو رويد زيد عمرا
وإلى مفعوله نحو رويد زيد عمر وقيل ومن الإضافة إلى فاعله قولهم رويدك ويحتمل أن يكون اسم فعل والكاف
للخطاب وإن نون نصب المفعول ومنع المبرد النصب به لكونه مصغرا ورويد تصغير إرواد إذا كان مصدرا وذكر ابن
مالك أنه تصغير ترخيم وذهب الفراء إلى أنه تصغير رود بمعنى المهل وحكى هو رود بالقوم وأما المستعمل غير
أمر فله حالان أحدهما أن يكون حالا كقولهم ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل أي مرودين وقيل من ضمير
المصدر المحذوف أي ساروه رويدا والآخر أن يكون نعتا إما لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا رويدا وإما لمصدر محذو
نحو ساروا رويدا أي سيرا رويدا وضعف كونه نعتا لمصدر محذوف لأنه صفة غير خاصة بالموصوف واختلف في
رويد الواقع نعتا فقيل هو الذي يستعمل مصدرا وصف به كما وصف بعدل وقيل هو تصغير مرود وهو تصغير الترخيم
ويفسر بمصدر وأما بله فيكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية بله زيدا وتكون مصدرا بمعنى ترك النائب عن اترك
فيستعمل مضافة بله زيد هو مضاف إلى المفعول وقال أبو علي إلى الفاعل وروي أيضا فيه القلب أي إن كان مصدرا
تقول بهل زيد وحكى أبو الحسن الهيثم فيه فتح الهاء واللام فتقول بهل زيدا وأجاز قطرب وأبو الحسن أن تكون
بمعنى كيف فتقول بله زيد وجوز في قوله: بله الأكف كأنها لم تخلق: بالنصب على أنها اسم فعل والجر على أنها
مصدر وبالرفع فقيل هي بعض اسم فعل بمعنى دع وقيل بمعنى كيف وأنكر أبو علي الرفع بعدها وذهب بعض الكو
فيين إلى أن بله بمعنى غير فمعنى بله الأكف غير الأكف وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر وعدها الكوفيون

والتقديم اجوز من اخوات الاستثناء فاجازوا النصب بعدها على الاستثناء وقوله م وما لما تنوب عنه
من عمل لها ش يعني ان اسماء الافعال تعمل عمل الافعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهرا نحو هيهات
زيد او مضمرا نحو نزال وتنصب المفعول ان نابت عن متعد وتتعدى اليه بحرف الجر ان نابت عما يتعدى به وينبغي ان يقول
رعاك الله كما قال في التسهيل احترازا من امين فانه لم يحفظ لها معمول وبعلها ينقل وقوله م واخر ما الذي
فيه العمل ش يعني انه يجب تاخير معمول اسماء الافعال ولا يسوا بينها وبين افعالها في جواز التقديم
فلا يقال زيدا دراك قال الشارح هذا مذهب جميع النحويين الا الكسائي فانه اجاز فيه ما جاز في الفعل من
التقديم والتاخير انتهى ونقله بعضهم عن الكوفيين تنبيه مذهب المصنف جواز اعمال اسم الفعل
مضمرا وقال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما لدلالة ما تاخر عليه جائز عند سيبويه
انتهى ومنع كثير من النحويين حذفه وابقاء معموله وتاولوا كلام سيبويه م واحكم بتنكير الذي
ينون منها وتعريف سواه بين ش ما نون من اسماء الافعال فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وهي ثلاثة اقسام
لازم التعريف كنزال وامين ولازم التنكير كواها بمعنى اتعجب وويها بمعنى اغر وجائز نحو صه وصه وايه
هذا قول من ذهب الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس والاول هو المشهور
ولما فرغ من اسماء الافعال انتقل الى اسماء الاصوات وهي الالفاظ التي اشبهت اسماء الافعال في الاكتفاء بها
وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل اما للزجر كهلا للخيل وعدس للبغل وعد للحمار واما للدعاء
كجاء للفرس ودوه للربع والربع الفصيل الذي يولد في الربيع والى هذا اشار بقوله م وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه
اسم الفعل صوتا يجعل ش الثاني ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو غاق للغراب وماء للظبية او غير حيوان
نحو قب لوقع السيف وطق لوقع الحجر والى هذا النوع اشار بقوله م كذا الذي اجدى حكاية كقب ش اي اجدى
حكاية ثم قال م والزم بنا النوعين فهو قد وجب ش يحتمل ان يعني اسماء الافعال ويحتمل ان يكون يعني نوعي
الاصوات وعلة بناء اسماء الافعال شبهها بالحروف في انها عاملة غير معمولة كما تقدم اول الكتاب وعلة
بناء الاصوات انها ليست عاملة ولا معمولة فاشبهت الحروف المهملة فهي احق بالبناء من اسماء الافعال
تنبيه هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف اسماء الافعال فهي من قبيل المفردات واسماء الافعال من قبيل
المركبات

نونا التوكيد

م للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبن واقصدنهما ش للتوكيد
نون ثقيلة كنون اذهبن وخفيفة كنون اقصدنهما وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما ومذهب
الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من الخفيفة وفهم من قوله للفعل
اختصاصه بهما وندر توكيد اسم الفاعل في قوله اقائلن احضروا الشهودا م يؤكدان افعل ويفعل اتيا
الى اخره ش نونا التوكيد يؤكدان الامر والمضارع دون الماضي وقد جاء توكيد الماضي لكونه مستقبل المعنى في قوله
دامن سعدك ان رحمت متيما فاما الامر فيؤكد انه بلا شرط نحو اضربن وكذلك الدعاء نحو فانزلن سكينة علينا
وتوكيد الامر بالنون جائز لا واجب واما المضارع فان كان حالا لم تدخل النون وهذا قال الابناء وان كان مستقبلا اكد بهما
لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة اولها ان يكون بعد ما يقتضي طلبا من لام امر او لا نهي واداة تحضيض وعرض وتمن

او مستفهما

او استفهاما بحرف او باسم خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل وقد اشار الى ذلك بقوله ذا
طلب :: الثاني ان يكون شرطا بان مقرونة بما الزائدة نحو فاما تخافن والى هذا اشار بقوله او شرطا اما
تاليا واحترز من الواقع شرطا لغير اما الجازمة فانه قليل كما سياتي :: الثالث ان يكون جوابا لقسم
بخمسة شروط الاول ان يكون مستقبلا فان الحال لا يؤكد لما سبق وان القسم على فعل الحال صرح با
للام وحدها كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة ومن منع لاقسم على فعل الحال اول الاية على اضمار
مبتدا اي لانا اقسم ومذهب البصريين المنع :: الثاني ان يكون مثبتا فان كان منفيا لم تدخله النون نحو والله
لا يقوم زيد وقد جاء توكيد المنفي في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا :: فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا :: الثالث
ان يكون غير مقرون بحرف تنفيس فانه لا تدخله النون نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى :: الرابع الا يكون
معمولا لمعمول نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فانه لا تدخله النون :: الخامس ان لا يفصل بينه
نحو والله لقد ظن زيدا منطلقا فانه لا يجوز توكيده والى هذا اشار بقوله ص او مثبتا في قسم مستقبلا
ش لكنه اخل باشتراط الثلاثة المتاخرة وقد نبه في الكافية والتسهيل على الثالث والرابع تنبيه
توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا واما بعد اما فمذهب سيبويه انه ليس بلازم ولكنه احسن
ولهذا لم يجئ في القرآن بعدها الا مؤكدا والى هذا ذهب الفارسي واكثر المتاخرين وهو الصحيح وقد كثر
في الشعر مجيئه غير مؤكد وذهب المبرد والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعما ان حذفها ض
رورة واما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة فلا بد عندهم من اللام والنون واجا
ز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وقوله ص وقل بعد ما ولم الى آخره ش يعني ان التوكيد بالنون
قل بعد هذه الاشياء الاربعة الاول ما والمراد بها الزائدة كقولهم بعين ما ارينك وبجهد ما تبلغن
وفي عضة ما ينبتن شكيرها وقليلا به ما يحمدنك وارث وجعل بعضهم ما في قوله ما يحمدنك وارث نا
فية وقيل هو شاذ وضرورة ويندرج في الملاقية ما الكافة لرب حكى سيبويه ربما تقولن ذلك واما قوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فيعد جدا فان قلت ذكر في الكافية ان التوكيد بعد ما الزائدة
شائع وقال في شرحها وانما كثر هذا التوكيد بعد ما الزائدة لتشبيهها بلام القسم قال سيبويه
لا تقع بعد هذه الحروف الا وما زائدة فاشبهت لام القسم عندهم انتهى فكيف قال هنا قل قلت
قلته انما هي بالنسبة الى المواضع السابقة فلا ينافي كونه شائعا فان قلت هل هو مطرد
قلت ظاهر كلامه في المصنف الاطراد وقال ابن عصفور يقتصر على هذه الامثال المذكورة فان قلت هل يطرد بعد
ربما قلت قال في الكافية وشذ بعد ربما وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم على ان لحاق
النون بعدها ضرورة وكذا ظاهر كلام سيبويه يشعر بانه لا يختص بالضرورة وهو ظاهر التسهيل
ومثاله بعد لم قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وهو قليل ونص سيبويه على انه ضرورة لان الفعل بعد
لم ماضي المعنى كما كان بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما احسن ومثاله بعد لا والمراد به النفي
قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وذلك لشبهها بالنهي ومذهب الجمهور منع التوكيد

بالنون بعد لا النافية إلا في الضرورة وأجازه المصنف وابن جني وتأول المانعون الآية فقيل لا ناهية والجملة محكية
بقول هو صفة فتنة فيكون نظير جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط . وقيل لا ناهية أيضا وتم الكلام عند
قوله واتقوا فتنة ثم ابتدأ النهي عن الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهي
عن إسناده للفتنة فهو نهي محول كما قالوا لا أرينك هاهنا وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج وقال
الأخفش الصغير هو لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل لا تصيبن جواب قسم والجملة موجبة والأصل
لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ومطلت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع باب الشعر وقيل جواب قسم
ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله تالله لا يحمد المرء مجتنبا وقال الفراء
الجملة جواب الأمر نحو قوله ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم وجاز دخول النون لأن الجواب مبني على الشرط
الشرط جواب الأمر نحو قولهم انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع
أنها لا تطرحنك ويرد على ما ذهب إليه المصنف وورود النون بعد النافية وقد فصل بينها وبين الفعل
بمعموله كقوله فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه ... ولا يبغضن معسر كقوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ... ولا
الضيف عنها إن أناخ محول قلت لا تصيبن أحق بالجواز لا تفاله بلا فإن قلت فهل يطرد التوكيد بعد لا مع الفصل قلت ثم غير المصنف
على أنه لا يطرد وقوله وغير إما من طوالب الجزا يشمل أن ومن وغيرهما ويشمل كلا من الشرط كقوله
من تثقفن منهم فليس بآيب أبدا والجواب كقوله متى تثقفن الخير يتبعنا وقد حولها غير الشرط فأما جواب
الشرط مطلقا فضرورة قال سيبويه بعد إنشاده وقد قصما تشنا منه وإن تمنعا وهو قليل في الشعر شبهوه
بالنهي حين كان مجزوما غير واجب ولا تحققه جواب الشرط اختيار النهي ولم يخص لحاقها لجواب الشرط بالضرورة تنبيه
جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر لضرورة الشعر وهو في غاية من الندور فلذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت
شعري وأشعرن إذا ما قربوها منشورة ودعيت ولما فرغ من ذكر ما يرتبط بالنون أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها
من التغيير فقال ص وآخر المؤكد افتح كابرزا ش أي يفتح آخر المؤكد إن كان أمرا أو مضارعا نحو ابرزن ولا تبرزن
ويشمل كلامه الصحيح كما مثل والمعتل بالواو نحو اغزون وبالياء نحو ارمين وبالألف نحو اسعين بعد قلب الألف ياء
فإن قلت من أين يؤخذ من كلامه قلت مما سيذكره فتحصلت ولا المقولات في قوله آخر المؤكد ومراده
المجرد من الضمير البارز على أنه لم يذكر معناه الثاني ذهب قوم إلى أن فتحته آخر المؤكد عارضة لالتقاء
الساكنين ونسبه الزجاج إلى سيبويه وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء
ونسب إلى سيبويه أيضا وهو ظاهر مذهب المصنف وقال في الفرة هو الصحيح الثالث لغة فزارة حذف
الآخر إذا كان ياء تلي كسرة نحو ابكن يا زيد منه ولا تقاض بعد اليوم وانجلين ثم انتقل إلى رابع ضمير البارز
بقوله فقال ص واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما ش أي اشكل آخر المؤكد قبل المضمر اللين بحركة تجانسه
والمضمر اللين هو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء وأما حكم
المضمر في نفسه فإن كان الفعل قبله مختصا إن كان واوا أو ياء حذف وتركت الحركة المجانسة تدل عليها والتي
هي الألف ويقوله ص والمضمر احذفنه إلا الألف ش فعلم أن الألف تثبت نحو هل تنصران يا زيدان والواو والياء يحذفان نحو هل
تنصرن يا زيدون وهل تنصرن يا هند وهذا حكم الصحيح وأما المعتل بالواو والياء فيبقى الأمر كذلك من حذف الواو

وابتغاء الضمة

والياء. الضمة مع ثبوتها عليها او عن واو ومن حذف الياء. والياء. الكسرة عليها كما فعلته في الصحيح
فان قلت ليس المعتل بالواو والياء. كالصحيح لان المعتل يتقيهما بحذف آخره ويجعل الحركة التي
حذفت قبله على ما قبله بخلاف الصحيح قلت حذف آخر المعتل انما هو لاسناده الى الواو والواو
لا للتوكيد فهو مستو والصحيح في التغيير الناشئ للتوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم اما المعتل بالـ
الف فليس كالصحيح فيما ذكر وله حكم آخر بينه بقوله ص وان يكن في آخر الفعل الف الى آخره ش
الضمير في اجعله للالف التي هي آخر الفعل المعتل والضمير في منه للفعل وياء ثاني مفعولي اجعل اي
اجعل الالف التي هي آخر الفعل ياء ان كان رافعا غير الياء والواو فيشمل ثلاثة انواع رافع الالف
نحو اسعيان والمجرد من الضمير البارز نحو اسعين يا زيد والمسند الى نون الاناث نحو اسعينان ثم
ذكر حكم رافع الياء والواو فقال ص واحذفه من رافع هاتين ش اي واحذف الالف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة
قبلها دليلا عليها ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الالف فقال ص وفي واو وياء شكل مجانس قفي ش يعني ان الواو
تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم تحذفا لانه ليس قبلهما حركة تجانسهما اعني فتحة الالف المحذوفة
فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما ثم مثل فقال ص نحو اخشين يا هند بالكسر الى آخره ش قوله والضم يعني الى
او تنبيهها ان لا ولا اجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين فيقولون اخشن يا هند وحكى الفراء انها
لغة طيء الثاني من المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة كحكم الضمير وهذا واضح ص
ولم تقع خفيفة بعد الالف الى آخره ش وقال في شرح الكافية لو كان المسند الى الف العامل مجردا يؤتى بالنون لا مثقلة هذا
مذهب سيبويه وغيره من البصريين الا يونس فانه يجوز ان يؤتى بعد الالف بالنون الخفيفة مكسورة وبعض قوله
بعضهم في مرافقتهم نحو ميرا وهي حكاها ابن جني ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين وكذ
هب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الالف انتهى قلت وفي كلام بعضهم ما يدل على انهم يلحقونها ساكنة
لا مكسورة ومنه كما هو في كلام سيبويه قال واما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا واضربنان زيدا فهذا
لم تقله العرب وليس له نظير في كلامهم اذ لا يقع بعد الالف ساكن الا ان يدغم انتهى فان قلت اذا كان بعد
ها مدغم فيه فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين نحو الرافع نحو اضربان نعمان قلت قال الشيخ ابو حيان
نص بعضهم على المنع ويمكن ان يقال يجوز انتهى وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وقوله وكسرها الف يعني النون
الشديدة اذا وقعت بعد الالف كسرت وان كانت في غير ذلك مفتوحة وانما كسرت مع الالف فرارا من اجتماع
الامثال ص والفا زد قبلها موكدا الى آخره ش فتقول اضربنان وانما زيدت الالف للفصل بين الامثال والخلاف في
لحوق الخفيفة بعد الالف الفاصلة كالخلاف بعد الف الاثنين ص واحذف خفيفة لساكن ردف الى آخره ش يعني ان
الخفيفة تحذف وهي مرادة لامرين احدهما ان يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله: لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه لانها لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد تنبيه اذا وليها
ساكن وهي بعد الف على مذهب المجيز فزعم يونس انها تبدل همزة وتفتح فيقول اضربان الغلام واضربنان الغلام
قال سيبويه وهذا لم تقله العرب قالوا والقياس اضربا الغلام واضربنا الرجل بحذف النون والالف والثاني ان يوقف

عليها بعد غير فتحة يعني بعد ضمة او كسرة فانها تحذف كما يحذف التنوين ويرد ما حذف لاجلها اعني واو
الضمير وياءه ونون الرفع ايضا في المعرب وقد نبه على رد المحذوف بقوله ص واردد اذا حذفتها في الوقف ما من
اجلها في الوصل كان عدما ش يعني انه يرد في الوقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الاصل لاجلها فيقول اضربن
يا زيدون واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير ويائه وتقول في هل تضربن وفي هل
تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع بزوال سبب الحذف ثم نبه على
حكمها فقال ص وابدلنها بعد فتح الفا ش وقفا لشبهها بالتنوين وقد تحذف بعد الفتحة ساكنا وقفا كقوله
لا اضرب عنك الهموم طارقها . وقوله كما تقول في قفن قفا فان قلت ما ذكر من حذف الخفيفة
للوقف بعد غير الفتحة مناف معنى التوكيد الذي جاءت لاجله اذ لا تبدل عليها بعد الفتح فينبغي ان يقال
ان التوكيد بها انما يكون في الوصل خاصة كما اشار اليه بعضهم قلت يرد هذا قلبها بعد الفتحة الفا في الوقف
فعلم بذلك ان التوكيد بها لا يختص بالوصل تنبيهات الاول اختلف في الفعل المضارع اذا اكد بالنون على ثلاثة
اقوال احدها انه مبني والثاني انه معرب والثالث التفصيل ان باشر فيكون مبنيا او لا يباشر فيكون معربا وهو
الصحيح كما تقدم اول الكتاب وبني على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد في الوقف فدل على انها معدومة
في الوصل الثاني اجاز يونس للواقف ابدالها ياء او واوا في نحو اخشون واخشين فيقول اخشوو واخشيي وغيره
يقول اخشوا واخشي وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا قلت وكلام سيبويه
يدل على ان يونس انما قال ذلك في المعتل فانه قال واما يونس فيقول اخشيي واخشووا يزيد الياء والواو بدلا من
النون الخفيفة من اجل الضمة والكسرة وقال الخليل لا ارى ذلك الا على قول من قال هذا عمرو ومررت بعمرو ثم قال وينبغي
لمن قال بقول يونس اخشوا واخشي اذا اراد الخفيفة ان يقول هل تضربوا فيجعل الواو مكان الخفيفة الثالث اذا
وقع على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت الفا نص سيبويه على ذلك عن يونس
ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد مقدارهما وقيل بل ينبغي ان تحذف احدهما ويقدر بقاء المبدلة من النون
وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت الفا عوض النون فاجتمع الفان فهمزت
الثانية فقلت اضرباء وفي اضربنان اضربناء . ما لا ينصرف الاصل في الاسم ان يكون معربا
منصرفا وانما يخرجه عن اصله تشبهه بالفعل او بالحرف فان شابه الحرف بلا معارض بني وان شابه الفعل بكو
نه فرعا من وجهين على ما بين من الوجوه الاتية منع الصرف ولما اراد بيان ما يمنع الاسم بدا بتعريف الصرف فقال
ص الصرف تنوين اتى مبينا ش فقوله تنوين جنس يشمل اقسام التنوين وقد تقدمت اول الكتاب وقوله
اتى مبينا الى اخره مخرج لسائر اقسام التنوين غير المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي له يكون معنى الاسم
امكن بقاؤه على اصالته ومعنى بقائه على اصالته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل فكانه يقول الصرف
تنوين يبين كون الاسم باقيا على اصالته اي غير مشابه فعلا ولا حرفا فان هذا هو المعنى الذي يكون به الاسم امكن
اي زائدا في التمكن قيل وهذا اجمل التفصيل من نظر وهو شائع تنبيهات الاول مذهب المحققين ان الصرف هو
التنوين المذكور اعني تنوين التمكين وحده وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا الثاني تخصيص التمكين بالصرف

هو المشهور

هو المشهور وقد يطلق على غيره من تنوين التمكين والعوض والمقابلة ضربا الثالث فمنهم من نعر
يف الصرف بأن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف وأن غير المنصرف لا يدخله في لغة التنو
ين قال الشارح وفي هذا التعريف مسامحة فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الجاري على الأمكنية
نا مسلمات قبل التسمية وليس من المتمكن أن يقال الله غير منصرف الرابع اختلف في اشتقا
ق المنصرف فقيل هو من التصريف وهو الصوت لأن في آخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف
في جهة الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل وقال في شر
ح الكافية يسمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه من وجوه الإ
عراب وغيره الخامس جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا منها خمسة لا تنصرف في معرفة
ولا نكرة وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير وستأتي مفصلة إن شاء الله ولما
شرع في بيان موانع الصرف بدأ بما يمنع في الحالتين فقال ص فألف التأنيث مطلقا منع ش يعني
أن ألف التأنيث أي مقصورة كانت أو ممدودة تمنع صرف ما هي فيه كيف ما وقع من كونه نكرة أو معرفة
مفردا أو جمعا أو صفة فالمقصورة نحو ذكرى ومرضى وسلمى وسكرى والممدودة نحو صحراء وزكرياء و
أشياء وحمراء وفي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء
فرعان الأول إذا سميت بكلتا من قولهم قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لأن الألف للتأنيث وإ
ن سميت بها من قولهم رأيت كلتيهما وكلتي المرأتين في لغة كنانة صرفته لأن الألف فيها حينئذ منقلبة
وليست للتأنيث الثاني إذا رخمت حبلوي على لغة من لا يستعمل غير مجاز فقلت يا حبلى ثم
سميت به صرفته لما مر ذكره في كلتا ثم قال ص وزائدا فعلان في وصف سلم إلى آخره ش أي ويمنع صرف الاسم
أيضا زائدا فعلان وهما الألف والنون في مثال فعلان صفة لا تختم بتاء التأنيث وعلم بتفسير غير أحدهما
ما مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وهو متفق على منع صرفه والآخر ما لا مؤنث له نحو لحيان للكبير اللحية
وفيه خلاف والصحيح منع صرفه لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لأنا لو فرضنا له مؤ
نثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب سكران أوسع من باب ندمان والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على
منع صرف أكثر واحد مع أنه لا مؤنث له واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان و
ندمانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصيحانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وأتبعهن نصرانا
واستدرك عليه ليحيانا وهما خمصانا لغة في خمصان وأليانا في نحو كبش أليان وقد نظمت الأبيات بقولي وزد
فيهن خمصانا على لغة وأليانا ولابد من شرح هذه الألفاظ فالحبلان العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان
اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل الممشوق والصحيان اليوم الذي لا غيم والصوجان البعير
اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم
والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى قال فلت وأصرف ما مؤنثه فعلانة

مع أن فيه ما في سكران من الزيادتين والوصف قلت لم يمنع الصرف زيادتي فعلان لذاتهما بل لشبههما
بزيادتي نحو حمراء في وجوه: منها أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث وهذا مفقود فيما مؤنثه فعلانة فلذلك
صرف. تنبيهات: الأول فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان كفعلان بضم الفاء
نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بألفي التأنيث. الثاني لغة بني أسد صرف سكران ونحوه لأنهم يقولون
في مؤنثه فعلانة فهو عندهم كندمان. الثالث ما نقل من أن المنع بزيادتي فعلان لشبههما بألفي التأنيث
في نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث
والقولان عن أبي علي ومذهب الكوفيين أنهما منعتا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفي التأنيث
ص ووصف أصلي ووزن أفعلا إلى آخره ش أي ويمنع أيضا الصرف اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعل بشرط
أن يمنع من التأنيث بالتاء وشمل ذلك ثلاثة أنواع: أحدها ما مؤنثه فعلاء نحو أشهل وشهلاء. والثاني
ما مؤنثه فعلى نحو أفضل وفضلى. والثالث ما لا مؤنث له نحو أكمر للعظيم الكمرة فهذه الثلاثة أنواع
ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل فإن وزن الفعل به أولى لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون
الاسم وكان ذلك لطي أصالته في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى فإن أنث بالتاء انصرف نحو
أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة خلافا للأخفش فإنه يمنع صرف أرمل بمعنى فقير يجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى
وزنه وأما قولهم أرمل فغير منصرف لأن يعقوب حكى فيه عنشة رملاء. واحترز بالأصلي من العارض فإنه لا يعتبر به
كما سيأتي. تنبيهان: الأول مثل الشارح ما لحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه وأداح وهو الذي
لا يقبل نصحا فإن مؤنثهما بالتاء أباترة وأداحة أما أرمل فواضح وأما أباتر وأداح فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما لأنه لم يشملهما
كلام الناظم فإنه علق المنع على وزن أفعل وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع بوزن الفعل ولم يخصه بأفعل
ولذلك احترز أيضا من يعمل وهو الجمل السريع. الثاني تعليق الحكم على وزن الفعل فهو أولى لا على وزن أفعل ليشمل
نحو أجيد وأبيطر من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو أبيطر وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل نص
ح بعضهم قوله أصلي بقوله ص وألغين عارض الوصفية إلى آخره ش فالأقسام ثلاثة: الأول ما وصفيته أصلية فاعتبرت
نحو أشهل ولا إشكال في منعه. والثاني ما وصفيته عارضة نحو مررت برجال أرنب أي ذليل ونسوة أربع فهذا
مصروف لعدم الوصفية العارضة وأربع أحق بالصرف لأن فيه قبول التاء. والثالث ما وصفيته أصلية ثم
غلبت عليه الاسمية فهذا يمنع إلغاء للاسمية العارضة اعتبارا للأصل وقد مثله بقوله ص فالأدهم
القيد إلى آخره ش الأدهم للقيد وأسود للحية وأرقم لحية فيها نقط كالرقم أوصاف في الأصل غلبت عليها الاسمية
وهي منصرفة نظرا إلى أصلها وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرف أبطح وأبرقا وأجرع وأن العرب لم تختلف في منع هذه
الصفة من الصرف وإن استعملت استعمال الأسماء وحكى غيره أن من العرب من يصرف أبطح وأبرقا وأجرع
ملاحظة للاسمية وقد نبه على ذلك في التسهيل وذكر ابن جني أنها لما سميت كلها قد تصرف ثم قال ص وأجدل
وأخيل وأفعى إلى آخره ش أكثر العرب تصرف أجدلا وهو الصقر وأخيلا وهو طائر عليه نقط كالخيلان وأفعى لأنها
أسماء بالوضع ولحظ بعض العرب فيها معنى الوصفية فمنعها من الصرف وقد يلحظ في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل

لأنهما من الجدل

لا تنصرف من الجمع وهو اشنع ومن الجنون وهو الخبل الجبان واما افعا فلاماثلته لعين الاشتقاق والكرع كرى بها فيه نصور
اغا ايتها فاشبهت المشتق تنبيه اختلف في وزن افعا فقيل افعل والهمزة زائدة لقولهم معفاة والفها عن واو لقو
لهم افعوان وقال الفارسي هو مقلوب واصله ايفع وهو من يافع وقال ابو الفتح مقلوب واصله افوع وهو من فوعة الا
لسم ص ومنع وصف مع عدل الى اخره ش العدل صرف لفظ اولا بالمسمى الى لفظ اخر وهو يمنع الصرف مع الوصف
في موضعين احدهما العدل في العدد الى مفعل نحو مثنى او فعال نحو ثناء الثاني اخر المقابل لآخرين اما المعدول الى مفعل او فعال و
المانع عند سيبويه والجمهور العدل والوصف اما العدل فعن اسماء العدد فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى
معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ تستعمل الاكثر نحو اولي اجنحة مثنى واما حالا
نحو فجاءت خيلهم احاد احاد بالكم من النهار مثنى وما جاء نحو صلوة الليل مثنى مثنى ولا يرجلها الا في الا بقفا ب واذا فتها قبيلة
وذهب الزجاج الى ان المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى واما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلانها معها ما لها تضعيف
اصولها فصار فيها عدلان واما اخر المعدول فهي جمع اخرى انثى اخر بفتح الخاء فالمانع له ايضا العدل والوصف اما الو
صف فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل فحقه الا يجمع الا مقرو
نا بال كالصغر والكبر والتحقيق انه معدول عن اخر مرادا به جمع المؤنث لان حقه ان يستغنى فيه بافعل عن فعل لتجرده
من ال كما يستغنى باكبر عن كبر في نحو قولهم رايتها مع نسوة اكبر منها تنبيه فهو يكون اخر جمع اخرى بمعنى اخرة
فينصرف لانتفاء العدل والفرق بين اخرى انثى اخر واخرى بمعنى اخرة ان تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها
من جنس واحد نحو جاءت امراة واخرى واخرى واخرى واما اخرى بمعنى اخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها
من جنس واحد وهي المقابلة لاولى في قوله تعالى وقالت اولاهم لاخراهم وكان ينبغي ان يحترز عنها كما احترز في الكافية وال
والتسهيل بقوله مقابلا اخرين ص ووزن مثنى وثلاث الى اخره ش يعني ان ما وازن مثنى وثلاث من العدد المعدول الى واحد فهو
مثلهما في امتناعه من الصرف للعدل والوصف فهذه ثمانية الفاظ متفق على سماعها وهي احاد وموحد وثناء ومثنى
وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولذلك اقتصر عليها في شرح الكافية وروي فيها عن بعض العرب مخمس وعشار ومع
معشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه قد سمع خماس ايضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب
احدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها و الثاني
انه لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين و الثالث انه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال
الشيخ ابو حيان والصحيح ان البناء مسموع من واحد الى عشرة حكى البناءين ابو عمرو والشيباني وحكى ابو حاتم وابن
السكيت من احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ تنبيه اجاز الفراء صرف هذه الالفاظ مذهوبا بها
مذهب الاسماء قال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاث ثلاثا والصحيح انه لا يجوز انتهى ومنع في لحاجتين ص وكن لجمع
مشبه مفاعلا الى اخره ش الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل هو الجمع الذي لا نظير له في الاحاد وهو كالف التانيث في
انه يستقل بمنع الصرف وحده لقيامه مقام شيئين فان فيه فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير ويعني
بالمشبه ان يكون اوله مفتوحا وثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسور لفظا او تقديرا ولا يشتر
ط ان يكون اوله ميما بل يجوز ما يدخل فيه مبدوءا ما اوله نحو مساجد ومصابيح وما اوله غير ميم نحو دراهم ودنانير فان المعتبر

موافقته لفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن ويفهم من تقييده اوسط الثلاثة بالسكون ان نحو صيافلة منصرف
لتحركه وانما كان منصرفا لانه كذي الاجاح نظير وفي لفظ نحو عيقة وكراهية ونحوهما. ويفهم من تقييد الالف بان يكون ما بعد
ها مكسورا ان ما ليس كذلك منصرف نحو عبال جمع عبالة على حد تمرة وتمر ان الساكن الذي يلي الالف في عبال ما حكم له في
الحركة والعبالة الثقل ويقال القى عليه عبالته اي ثقله هذا مذهب سيبويه والجمهور اعني اشتراط حركة ما بعد الا
لف فان في الارتشاف وذهب الزجاج الى انه لا يشترط في ذلك فاجاز في تكسير هجمع ان يقال هجامع بالادغام قال واصل الباء عند
السكون ولا اعلم لهم فيها نصا انتهى. ويفهم من التقييد ان نحو عوارف غير منصرف لان اصله عواريف وهو على مثال مفاعيل تقديرا

ص وذا اعتلال منه كالجواري ... ش ما كان من الجموع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان احدهما ان يكون اخره يا قبلها
كسرة نحو جوار والاخرى ان تقلب ياؤه الفا نحو عذارى فان كان اخره يا قبلها كسرة اجري في رفعه وجره مجرى سار ونحوه
من المنقوص فهو لا جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء كما تقول هو سار ومررت بسار واما في نصبه فيجرى مجرى نظيره الصحيح
فتقول رايت جواري بفتح اخره من غير تنوين كما تقول رايت مساجد وان قلبت ياؤه الفا فقدر اعرابه ولم ينون بحال ولا خلاف في ذلك
فان قلت بيتيه في النظم على هذا ابن الهلوي في قوله وذا اعتلال قلت قد قيد بقوله كالجواري. تنبيهات الاول اختلف
في تنوين جوار ونحوه رفعا وجرا فمذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى
انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت
صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه واما جعله عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة
لكان مع الالف اولى منه مع الياء لان حاجة المعتل الى التعويض اشد ولحق مع الالف واللام كما لحق معهما تنوين الترنم واما كونه
للصرف فضعيف لان الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوي ولو لم يكن كذلك بقيت الكسرة دليلا عليها ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها
حرف اعراب فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها اولا قلنا قال في شرح الكافية لما كانت يا المنقوص
قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل التزم مواقيه من الحذف ما كان جائزا في الاخف ثم
نقلا لتكون لزيادة الثقل زيادة اثر في ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى قال الشارح وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوين معتو ابدا
بدل من الرجوع الى البنا في الشعر لتحصوا الله يجوار ونحوه بحكم الموجوع وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا
عما حذفوا التنوين وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ان يكاب مثله انتهى قلت
والمشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه
من الجمع المعتل في رفعه وجره متفق عليه نص على ذلك المصنف وغيره وما ذكره ابو علي من ان يونس ومن وافقه ذهبوا
الى انه لا ينون ولا يحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في باب العلم وسياتي بيانه الثالث اذا قلت
مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فا
ستثقلت لنيابتها عن المستثقل الرابع اعلم ان باب جوار وان اجري مجرى سار في الرفع والجر فهو مخالف له من وجهين
احدهما ان جره بفتحة مقدرة وجر سار بكسرة مقدرة والاخر ان تنوين جوار تنوين عوض وتنوين سار تنوين صرف وتقدم
بيانه فان قلت قوله اجري كسار يوهم ان علامة جرهما واحدة وان تنوينهما واحد قلنا وانما اراد اجري كسار في
اللفظ فقط وان كان النقص منتهيا ص ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع ش اعلم ان سراويل اسم مفرد اعجمي

جليه على مثال

السر
المو

جاء على مثال مفاعيل لا يكون في كلام العرب إلا جمعا أو منقولا من جمع محكوما بأنهما أي منع الصرف
وإن فقدت الجمعية وللتنزيل ثلاثة شروط الأول أن لا يكون الهاء عوضا من أحد حرفي ياء النسب تحقيقا نحو يمان
وشآم فإن أصلهما يمني وشامي حذفت إحدى الياءين وعوض منها الألف لفظا أو تقديرا مثل تهام
وثمان لأن ألفهما وجدتا قبل فكأنهم نسبوا إلى فعل وفعل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا الألف فيقال لأن
لفظا مصروفة وإن كانت على أمثال مفاعيل لأن ألفهما عوض ففارقت الجمع بذلك [illegible] أن الهاء لا تكون عوضا الثاني
في الآخر كسرة ما يلي الألف عارضة نحو تواني وتدان فإن [illegible] في الأصل تفاعل بالضم فجعل مكان الضمة
كسرة لتصح الياء فهذا أيضا منصرف فإنه خالف الجمع لعروض الكسرة :: الثالث أن لا يكون بعد الألف
ياء مشددة عارضة نحو حواري وهو الناصر وطباوي فإن ياء النسبة فيه ليست لا تفصل فجمالف بخلاف
الجمع لأن ما بعد ألفه غير مفرد لا تفصل وما جاء في جمع نحو بخاتي وغير منصرف لأن ما بعد الألف ليس بعارض ولو نسب
إليه لانصرف لعروض ياء النسب وضابط ذلك أن الياء إن تقدم وجودها على وجود الألف وجب المنع وإلا صرف
ف سواء سبق وجود الألف كطباوي أو كان غير سابق نحو حواري فإذا تقرر هذا فاعلم أن سراويل اسم أعجمي
جاء على مثال مفاعيل فمنع من الصرف لوجود صيغة الجمع فيه ولهذا أشار بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه
وقيد بقوله اقتضى عموم المنع إلى أنه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين المنع والصرف
ف وقال المصنف إن صرفه لم يثبت عن العرب قلت نقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعله
اسما مفردا **تنبيهات** الأول ذهب بعضهم إلى أن سراويل عربي وأنه جمع سروالة في التقدير ثم أطلق
اسم جنس على هذه الآلة المعروفة ورد بأن سروالة لم يسمع وأما قوله عليه من اللؤم سروالة فمصنوع لا حجة فيه
قلت في الأخفش أنه سمع من العرب سروالة قال أبو حاتم من العرب من يقول سروال والذي رجح به هذا العزو وجهان
أحدهما أن سروالا لغة في سراويل لا أنها بمعناها فليس جمعا لها كما ذكره في شرح الكافية :: والآخر أن النقل لم يثبت
في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام **الثاني** سراويل مؤنث فلو سمي به مذكر امتنع صرفه للعلمية
والوزن صيغة الجمع بالتصغير **الثالث** شمل منع صرف ثمان تشبيها له بجوار في قوله :: بجر ثماني مع لغا
بلغاتها :: والمعروف فيه الصرف وقيل هما لغتان **ص** وإن به سمي أو بما لحق به أحره **ش** يعني ما سمي به من
الجمع الذي هو مفاعل ومفاعيل أو بما لحق به كسراويل فحقه أن يمنع من الصرف سواء كان منقولا عن جمع محقق
كمساجد اسم رجل أو مقدر كشراحيل قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية
أو قيام العلمية مقامها فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى تعليل الثاني دون الأول انتهى قلت مذهب سيبويه
فيه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لزوال الجمعية وعن الأخفش القولان والصحيح
قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح **ص** والعلم امنع صرفه مركبا
إلى آخره **ش** قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين أحدهما ما لا ينصرف في تنكير ولا تعريف :: والثاني ما لا ينصرف
في التعريف وينصرف في التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول :: وشرع في الكلام على الثاني وهو سبعة أقسام
الأول المركب تركيب المزج والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بل بتنزيل ثانيهما من الأول

منزلة تاء التانيث وهو نوعان احدهما ما ختم بويه فهذا مبني على الاشهر فان قلت فلم لم يحترز عنه هنا قلنا
عن ذلك اجوبة احدها ان قوله معد يكرب يفهم اطلاقه . والثاني انه اشار الى انه مبني في باب العلم فاكتفى بذلك . و
الثالث ان يكون اطلق ليدخل في اطلاقه ما ختم بويه على لغة من اعربه ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع
للمعربات وتقدم ذكره في باب العلم . والنوع الثاني ما ختم بغير ويه فهذا فيه ثلاثة اوجه احدها وهو الافصح ان يعرب
اعراب ما لا ينصرف ويبنى صدره على الفتح نحو بعلبك الا ان يكون ياء نحو معدي كرب فانها تسكن قبلها او نونا نحو بادي رخا
نه وانما بني على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التانيث والمثال نقطع الباء وان كانت تفتح قبل تاء التانيث لان التركيب
من بعد ثقل فخفف بالسكون . والوجه الثاني ان يضاف صدره الى عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل ويعرب عجزه
بالجر بالاضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فان كان فيه مع العلمية سبب موثر منع الصرف كهرمز
من رام هرمز فانه فيه العجمية والا صرف نحو موتا من حضرموت واما كرب من معدي كرب فمصروف في اللغة المشهو
رة وبعض العرب لا يصرفه ويجعله مونثا **تنبيه** اذا كان اخر الصدر ياء نحو معدي واضيف صدره الى عجزه على هذه
اللغة فالمشهور تسكن ياؤه في الاحوال الثلاثة قال المصنف لان من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الافراد
تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد انتهى وقال بعضهم تفتح في النصب و
تسكن في الرفع والجر . والوجه الثالث ان يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة
عشر وانكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات **تنبيه** احترز بقوله تركيب مزج من تركيب الاضافة وتركيب
الاسناد وقد تقدم حكمهما في العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فحكمه البناء عند البصريين واجاز فيه
الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسياتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة اوجه احدها ان يبقى على حاله . والثاني ان يعر
به اعراب ما لا ينصرف . والثالث ان يضاف صدره الى عجزه واما مركب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت
وصباح مساء اذا سمي به اذا اضيف صدره الى عجزه فان التركيب هذا راي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبنا
ص كذاك حاوي زائدي فعلانا كغطفان وكاصبهانا **ش** يعني ان زائدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثما
ن وعمران وغطفان واصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل **تنبيهان** الاول قد يكون في النون اعتباران فان
قدرت النون زائدة منع الصرف وان قدرت النون اصلية صرف نحو حسان ان جعل من الحس امتنع وان جعل من الحسن
انصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط امتنع او من شطن انصرف ولو سميت برمان فمذهب سيبويه والخليل
الى منع الصرف لكثرة زيادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا في النبات اكثر ويويده قول بعضهم
ارض مرمنة وباقي الكلام على زيادة النون في التصريف ان شاء الله تعالى **الثاني** اذا ابدل من النون الزائدة لام منع
الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل مثال ذلك اصيلال فان اصله اصيلان فلو سمي به منع الصرف ولو ابدل من حرف
اصلي نون انصرف بعكس اصيلال مثال ذلك حنان في حناء ابدلت همزته نونا **الثالث** ذهب الفراء الى منع الصرف
للعلمية وزيادة الالف قبل نون اصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك **ص** كذا مونث
بهاء مطلقا الى اخره **ش** من موانع الصرف التانيث وهو ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي ان كان بالالف فقد تقدم
وان كان بالتاء منع . منع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة . والمعنوي يمنع مع العلمية ولكن بشرط

بزائد

في حتم منعه ان يكون زائدا على ثلاثة احرف نحو زينب لان الرابع تنزل منزلة تاء التانيث او محرك الوسط
نحو سقر لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من ان
سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك او يكون اعجميا نحو جور اسم بلد لان العجمة لما انضمت الى التانيث
والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنالك تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتم
المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فجعل جور مثل هند في جواز الوجهين او منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امر
أة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن
عمر وابو زيد والجرمي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس ثم نبه على ان الثلاثي الساكن الو
سط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله ص وجهان في العادم تذكيرا الى اخره
ش من صرفه نظر الى خفة السكون ومن لم يصرفه نظر الى وجود السببين وفي بعض النسخ وقد صرح بان منعه احق
من صرفه وهذا مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف افصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قبله والاخفش
الى انه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما اوجبه علة اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى
ان ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو فيد وجمل لانهم لا يطلقون اسم البلدة على غيرها فلم تكثر في الكلام بخلاف
هند تنبيهات الاول فرق بعضهم بين ما كان سكونه اصليا كهند او عارضا بعد التسمية كفخذ واعلا لا يحكم
فيه كل الوجهان اجودهما المنع الثاني ان كان المؤنث ثنائيا نحو يد جاز فيه الوجهان ذكرهما سيبويه وظاهر
كلام التسهيل ان المنع اجود كما في هند وقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح الثالث اذا صغر
نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي الفاظ مسموعة انصرف الرابع
اذا سمي مذكر بمؤنث فان كان ثلاثيا انصرف مطلقا خلافا للفراء والمبرد اذ ذهبا الى انه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو
فخذ او سكن نحو رجل ولابن خروف في متحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد او تقديرا كاللفظ نحو جيل
تخفيف جيأل بالنقل منع الصرف فان قلت مذهب سيبويه والبصريين ان علامة التانيث تاء وان الهاء عند
هم بدل من التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالتاء في قوله كذا مؤنث بهاء مطلقا قلت كانه عدل الى الهاء
احترازا من تاء بنت واخت فانهما تاء الحاق وبنيت الكلمة عليها فليس حكمها حكم الهاء وقد نص سيبويه على ان بنتا
واختا اذا سمي بهما رجل صرفا وقياس قوله انهما اذا سمي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند وذ
هب قوم الى ان تاء بنت واخت للتانيث فيمنعون بهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء فان قلت قد يمنع
المؤنث بلا علامة كما مر فيه تاء مقدرة ولذلك ترجع في التصغير فيقال هنيدة فكيف سماه عاريا في قوله وشرط منع
العار قلت يعني العاري من العلامة لفظا وهو واضح ص والعجمي الوضع الى اخره ش من موانع الصرف العجمة مع العلمية
فاذا كان الاسم من اوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين احدهما ان يكون عجمي التعريف ايضا اعني يكون علما
في لغتهم والثاني ان يكون زائدا على ثلاثة احرف وقد مثل لهما بابراهيم واسماعيل واسحاق فاحترز بالشرط الاول عن نو
عين احدهما ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام فلا اثر للعجمة فيه لان عجميته جنسية فالحق بالامثلة العربية
والاخر ما كان في لسان العجم نكرة ثم نقل فيه او احاله علما نحو بندار وهذا فيه خلاف وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى انه

لا ينصرف فانهم لا يشترطون ان يكون علما في لغة العجم وذهب قوم الى انه منصرف لانهم يشترطون ان يكون علما
في لغة العجم واليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام سيبويه. واحترز بالشرط الثاني عن الثلاثي فانه ينصرف فان العجمة
سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي بخلاف التانيث قال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من
جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتما مع الحركة قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن
خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا قلت قد نقل عن عيسى ابن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف
في الثلاثي الساكن الوسط فتحصل في الثلاثي ثلاثة اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح. الثاني
ان ما تحرك وسطه نحو لمك اسم رجل لا ينصرف وما سكن وسطه فيه وجهان وقد نقل في الغاء بلون به والثالث ان ما تحرك
وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف وبه جزم ابن الحاجب تنبيهات الاول قوله زيد وهو مصدر زاد زيدا
وزيادة ووزن الثاني المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس الثالث اذا كان الاعجمي رباعيا
واحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة. والثاني خروجه
عن اوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي فان كان في الرباعي السين فقد
يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولهم مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا
يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو السكرجة
وتبعية الراء النون اول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز ص كذاك ذو وزن يخص الفعل الخ ش مما يمنع
الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط ان يكون مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غيره الا
نادرا كلاما او علما او عجميا كصيغة الماضي المفتتح بتاء مطاوعة او همزة وصل وما سلم من المصوغ للمفعول وبناء
فعل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي ما سوى افعل ونفعل وتفعل ويفعل من اوزان المضارع. واحترز بالنادر من نحو دئل
للدويبة وينجلب لخرزة وتنشر للطائر وبالعلم من نحو خضم لرجل وشمر لفرس وبالعجمي من بقم واستبرق فلا
تمنع وجواز هذه اختصاصا او انها بالفعل لان النادر والعجمي لا حكم لهما والعلم منقول من فعل ولا اختصاص باوزان
اسم والغالب ما كان الفعل به اولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وابلم فان اوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما
لان في اوله زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كافكل واكلب فان نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن
الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح
بهما من الاسماء. وقد يجتمع الامران في نحو يرمع وتنضب فانهما كاثمد في كونه على وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء
وكافكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم تنبيه قد اتضح بما ذكر ان التعبير عن هذا النوع
بان يقال ما اصله للفعل كما ذكر في الكافية او ما هو به اولى كما فعل في التسهيل اجود من التعبير عنه بالغالب تنبيه
ثان قد فهم من قوله يخص الفعل او غالب ان الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى
بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه متمسكا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا. ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون فيه
ضمير الفاعل فيكون محكيا لانه منقول من جملة ويكون حذف الموصوف واقام صفته مقامه اي انا ابن رجل جلا وقد ذهب
بعضهم الى ان الفعل فيه محكي مسمى وان ذكر غير مستتر الى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يقرب من مذ

هب عيسى

ومن مذهب عيسى فان الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت للفعل فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان
سمي باللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو اشهر للفعل وان غلب في الاسم فاجره في المعرفة والنكرة نحو رجل
مسمى بحجر فانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي ولكنها اشهر في الاسم **تنبيه** قال ثم يشترط في الوزن المانع للصرف
شرطان احدهما ان يكون لازما والثاني ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمي به انصرف
وان كان في النصب تشبيها بالامر من علم وفي الجر تشبيها بالامر من ضرب وفي الرفع تشبيها بالامر من خرج لانه خالف
الافعال بان عينه لا تلزم حركة واحدة بل تتغير فيه المواد ثم وخرج بالثاني نحو رد وقيل فان اصلهما ردد وقول وبكسر
الادغام والاعلال اخرجهما الى مثال قفل وفيل فبطل فيهما الوزن الاصلي ويشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين
احدهما ما خرج الى مثال [illegible] نحو [illegible] وقيل الاخر ما خرج الى مثال [illegible] نحو انطلقوا اذا اسكنت
لامه فانه خرج الى بناء [illegible] وفيه خلاف وجوز بن خروف فيه الصرف والمنع وفرق قوم بين ان [illegible]
اعلال او بخرجه الى وزن الاسم نحو رد او لا يخرجه فيمتنع صرفه **تنبيه** رابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد الاسمية نحو
ضرب فمذهب سيبويه انه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما الى انه يمنع من
الصرف قبل التسمية قولا واحدا **ص** وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف **ش** الف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية
لشبهها بالف التانيث من وجهين لا يوجدان في الف الالحاق الممدودة فلذلك لا تمنع الصرف احدهما انها زائدة ليست مبدلة
من شيء بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء والثاني انها تقع مثالا صالحا لالف التانيث نحو ارطى فهو على مثال سكرى بخلاف
الممدودة **تنبيه** حكم الف التكثير حكم الالحاق فانها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى اذا سمي به **ص** والعلم امنع صرفه ان عدلا
الى اخره **ش** العدل المانع للصرف مع العلمية في اربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين منها الاول فعل التوكيد
والمراد به جمع وتوابعه كقولك مررت بالهندات جمع والمانع له من الصرف التعريف والعدل اما تعريفه فبالاضافة المنوية فشابه
بذلك العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية هذا الظاهر قول سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وذهب بعضهم الى انه علم وهو
المفهوم من كلام الناظم هنا قلت والى الاول ذهب ابن الحاجب وقال في شرحها لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص
ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل
وقال في التسهيل والمانع معه شبه العلمية او الوصفية في فعل توكيد قال الشيخ ابو حيان ونحن [illegible] ان العدل
يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا اعرف له سلفا فيه واما عدله فقيل انه معدول عن فعلاوات لانه جمع
فعلاء مونث افعل وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المونث ان يجمع مذكره ومونثه على فعل نحو حمر في حمراء واحمر
وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالى لان جمعاء اسم كصحراء الثاني علم المذكر
المعدول الى فعل نحو عمر وطريق العلم بهذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه زفر ومضر
وثعل وهبل وزحل وعصم وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف وبلع وبلغ بعض من قلما عد فان وجد فعل مصروفا وهو
علم علمنا انه ليس بمعدول نحو ادد وهو عند سيبويه من الود في فعل مانع مع العلمية فعل معه
لا نحو طوى فان منعه للتانيث والعلمية نحو تتل اسم اعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى
منع الثلاثي العجمي **تنبيهات** فعل الذي معدول عن افعل وهو قول الناظم عن فاعل

وبعضهم معدول عن عامر وكذا سائر بابها قيل وبعضها معدول عن فاعل وهو قول الثاني انما جعل هذا النوع
معدولا لما مر من ان حرمها انه لو لم يقدر عدله لزم تركيب المنع من علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير
العلمية ولان الاصل في الاعلام ان يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة وانما جعل
مرتجلا الثالث ذكر بعضهم لعدله فائدتين احدهما لفظية وهي التخفيف والاخرى معنوية وهي تمحيض
العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة الثالث الرابع ذكر بعضهم ان فعل علم جنس فالواجب بعد فعلو
وبكونه لا ينصرف وهو غريب الخامس من الممنوع الصرف للعدل والتعريف ما جعل علما من المعدول الى فعل في النداء
كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال المصنف وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل عمر غير محقق انتهى وهو
مذهب سيبويه وفي مذهب الاخفش وتبعه ابن السيد انه مصروف ثم انتقل الى الموضع الثالث فقال ص والعدل والتعريف
مانعا سحر الى اخره ش اي اذا قصد بسحر سحر يوم بعينه فالاصل فيه ان يعرف بال او بالاضافة فان تجرد منهما مع
قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا ينصرف ولا يتصرف نحو جئتك يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتع
ريف اما العدل فعن اللفظ بال وكان الاصل ان يعرف بها واما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا
الوقت وصرح به في التسهيل وقيل لشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور
وقوله هنا والتعريف يرمي اليه اذ لم يقل والعلمية وفي مذهب صدر الافاضل وهو ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطر
زي الى انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كامس وفي مذهب ابن الطراوة الى انه مبني لا لتضمنه معنى
الحرف بل لعدم التمكن وفي مذهب السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وفي مذهب الشلوبين
الصغير الى انه معرب ايضا وانما حذف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين هو من قبيل المنصرف والصحيح ما في مذهب اليه
الجمهور تنبيه نظير سحر في امتناعه من الصرف امس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف
ويبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة خلافا لمن انكر
له وعند بني تميم يبنيه على الكسر وحكى ابن الربيع ان بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف في الرفع اوجه
بعد مذ ومنذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز: لقد رأيت عجبا مذ امسا
قال في شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على
ان الفتح في مذ امسا فتحة اعراب وابو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه
واستحق ان لا يعول عليه انتهى واجاز الخليل في لقيته امس ان يكون التقدير بالامس فحذف الباء وال فتكون الكسرة
كسرة اعراب ولا امس حكاه اخر ... هذا مع موضع ذكرها ثم انتقل الى الموضع الرابع فقال ص وابن على الكسر فعال
علما الى اخره ش لغة الحجاز بناء فعال علما لمؤنث نحو حذام على الكسر مطلقا وفي سبب بنائه اقوال احدها
شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنيثا الثاني تضمنه معنى هاء التانيث واليه ذهب الربعي الثالث توالي
العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور واما بنو تميم فبعضهم يبني ما اخره
راء نحو حضار وظفار على الكسر ويمنع ما ليس اخره راء من الصرف وبعضهم اعرب النوعين اعراب ما لا ينصرف والحاوي
اكثرهم فيما اخره راء لان من لغتهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوا الصرف لامتنعت وقد جمع الاعشى بين اللغتين

بقوله

في قوله ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار ويحتمل أن يكون وبارو فعلا ماضيا والواو ضمير جمع واختلف في علة
منع الصرف عند تميم فمذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن فاعلة والعلمية وذهب المبرد إلى أن المانع له
التأنيث والعلمية وليس معدولا واتفق على أنها معدولة إذا بنيت فإن قلت مذهب المبرد هو الظاهر
لأن التأنيث محقق والعدل مقدر وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها لأن تقدير العدل في باب عمر إنما تكلف لأنه لولم
يقدر لزم ترتب المنع عن العلمية وحدها ولا يلزم من ذلك هاهنا قلت قال بعضهم الظاهر مذهب سيبويه لأن
الغالب عن الأعلام أن تكون منقولة فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقول في عمر وعلى مذهب
المبرد تكون مرتجلة تنبيهات الأول الضمير في قوله عند تميم وإنما هو عند بعضهم الثاني فهم من قوله وهو
نظير جشم أن المانع له العدل والعلمية وفاقا لسيبويه الثالث أفهم قوله مؤنثا أن حذام وبابه لو سمي به مذكر
كان ينصرف ولكنه يمنع الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لأنه أريد به ما عدل عنه
فيها أن العدل في التأنيث بني والله الرابع فعال يكون معدولا وغير معدول أما المعدول فإما علم مؤنث نحو حذام وتقدم حكمه
وإما أمر نحو نزال وإما مصدر نحو فجار وإما حال نحو والخيل تعدو في الصعيد بداد وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق
للمنية وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث فهذه خمسة أنواع كلها مبني على الكسر وكلها معدول عن
مؤنث فإن سمي بها مذكر ففيه وجهان أحدهما منع الصرف كعناق وهو الأشهر والآخر الصرف فيجعل كصباح
ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا
نحو سحاب فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا فلو سمي به مؤنث لم ينصرف وقوله ثم واصرف ما نكرا إلى آخره
ش يعني أن ما امتنع صرفه للتعريف إذا نكر انصرف لذهاب جزء العلة والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي
ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الألف أو وزن الفعل أو الألف للإلحاق أو العدل
فتقول رب معدي كرب وعمران وطلحة وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم فتصرف لذهاب العلمية وأما الأنواع الخمسة
المتقدمة وهي ما امتنع لألف التأنيث أو الوصف والزائدتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع أ
لشبهه مفاعل أو مفاعيل فهذه لا تنصرف وهي نكرة فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف
التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف ووهم من قال إذا سمي بها امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع
زيادتي فعلان أو وزن الفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن
الفعل وأما ما فيه الوصف والعدل وهو أخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها
امتنعت من الصرف للعلمية والعدل وكل معدول سمي به فعدله باق إلا سحر وأمس في لغة تميم هذا مذهب
سيبويه وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف النوع المعدول مسمى به قالوا لأن العدل
يزول بالتسمية والصحيح مذهب سيبويه لأن العدل باق وإنما أثر لزوال معناه وأما الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل فقد
تقدم الكلام على التسمية وأنه إذا سمي بشيء من هذه الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذو ألف التأنيث فلا
شك وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل أو العدل إلى مفعل أو فعال فإنها لما نكرت أشبهت حالها قبل التسمية
فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه وأما باب

احمر ونحوه اربعة اقوال مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح، والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش
في احد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر
موافقته اولى لانه اخر قوليه والثالث ان سمي باحمر رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمي به اسود او احمر ونحوه انصرف
وهو مذهب الفراء وابن الانباري. والرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى
مفعل او فعال فمن صرف احمر بعد التسمية صرفه ويقع الخلاف في الجمع الا انه بعد التسمية **تنبيه**
انما سمي بافعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لا
يستعمل صفة الا بمن ظاهرة او مقدرة فان سمي به مع من ثم نكر امتنع الصرف قولا واحدا وسقط خلاف الاخفش
لانه ان لم تحذف اصله خرجت عن كلام العرب قلت وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف فيه
فانه قال وذو التفضيل منعه رجح ان قارنته من. وقال في شرحها بحكمه حكم احمر **ص** وما يكون منه منقوصا
ففي اعرابه الى اخره **ش** نعم ان الجمع الموازن لفاعل او افاعل ان كان منقوصا اجري في الرفع والجر مجرى سار وفي النصب
مجرى نظيره الصحيح ولا خلاف في هذا وقد نسب تغليط من حكى فيه الخلاف واما غير الجمع من المنقوص
الذي نظيره من الصحيح غير منصرف فان كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف نحو اعيم
تصغير اعمى تقول هذا اعيم ومررت باعيم ورايت اعيمي وتنوينه في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق وان كان
علما وهو المشار اليه بالبيت ففيه خلاف مذهب الخليل وسيبويه وابي عمرو وابن اسحاق انه كذلك فتقول
في يعلى مصغرا هذا يعيل ومررت بيعيل ورايت يعيلي ومذهب يونس وابي زيد وعيسى والكسائي انه يجري
مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة واحتجوا بقوله قد عجبت مني ومن يعيليا والصحيح
الاول لانه نظير جوار واما قوله ومن يعيليا فهو عندهم ضرورة **ص** ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف
قد لا ينصرف **ش** اما صرف ما يستحق المنع في الضرورة فمتفق على جوازه ومنه قوله فاتاها احيمر كاخي السهم
بعضب فقال كوني عقيرا وهو كثير وقد اختلف في نوعين احدهما ما فيه الف التانيث المقصورة فمنع بعضهم
صرفه للضرورة وقال لانه لا فائدة فيه لانه يزيد بقدر ما ينقص ورد بقول المثلم بن رباح المري اني مقسم ما ملكت فجاعل
اجرا لاخرتي ودنيا تنفع انشده ابن الاعرابي بتنوين دنيا وقال بعضهم في رد هذا القول ان الالف قد تلتقي
بساكن بعدها فيحتاج الشاعر الى كسره لاقامة الوزن فينون ثم يكسر قلت ومقتضى هذا انه ان لم يحتج
الى تنوينه لم يجز وهو تفصيل حسن. والثاني افعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه
انما هو لاجل من فلا يجمع بينها وبينه ومذهب البصريين جوازه لانه انما منع للوزن والوصف كاحمر لا يجمع لبل
صرفه غير منع وشرط منعه لزوال الوزن مثال صرفه للتناسب قوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا وقراءة ابن
مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا واجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف ما
لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم
على ذلك في الكلام واما منع المصروف للضرورة ففي جوازه خلاف مذهب اكثر البصريين منعه
ومذهب الكوفيين والاخفش والفارسي جوازه واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه فما كان حصن

ولا حابس

ولا حاجة بعد فان صلاحيته صحيح واثبات آخر وفصل بعض المتأخرين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود
احدى العلتين وبين ما فيه مجرد الصفة فمنعه وبوبين ان في لعل بتسع الآي العلم واجاز قوم احمد بن يحيى منع صرف
المنصرف اختيارا

اعراب الفعل

ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب الى آخره ش يعني ان
المضارع الذي لم يباشره نون توكيد ولا نون اناث والذي يقبل استعماله بنفسه وفي لعل في باب الاعراب وقد علم من كلامه
انه يجب رفع المضارع المعرب اذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو انت تسعد ولم ينص هنا على رافعه وفيه اقوال
احدها ان رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين والثاني ان رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو
مذهب الفراء والثالث ان رافعه نفس المضارعة وهو قول ثعلب والرابع ان رافعه حروف المضارعة ونسب
الى الكسائي واختار المصنف الثاني قال للسلامة منه من النقض بخلاف مذهب البصريين فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وفي
مذهب الفراء بان النفي عدمي فلا يكون عاملا واجاب الشارح بانا لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي
لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على
صفة ما ليس بعدمي انتهى ولما فرغ من رفعه مشروطا بتجرده من الناصب والجازم اخذ في تبيينهما فقال ص وبلن
انصبه وكي كذا بان لا بعد علم الخ ش واما التي تنصب المضارع بنفسها وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت فاولها لن وهي
حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال وما يلزم من ان يكون مستقبلا خلافا للزمخشري في دعوى التأبيد
وقال غيره ان لن لنا كيدما تقتضيه لا من نفي المستقبل قاله ابن عصفور وما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل
قد يكون النفي بلا آكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون جوابا للقسم ونفي الفعل
اذا اقسم عليه آكد تنبيهات الاول مذهب سيبويه والجمهور ان لن بسيطة وذهب الخليل والكسائي
الى انها مركبة واصلها لا ان حذفت همزة ان تخفيفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ورد بان سيبويه يجيز تقديم
معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب واجيب بانه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقديم
معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى ان اصلها لا ابدلت الالف نونا وهو ضعيف الثاني ذهب قوم منهم ابن
السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور وجعلوا منه قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين
والصحيح انه لا يستعمل من حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة الثالث حكى بعضهم ان الجزم بلن لغة لبعض العرب
واما كي فلفظ مشترك يكون اسما مختصرا من كيف فيليها اسم او فعل ماض او مضارع كقوله كي تجنحون الى سلم وما
ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وتكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام وحرفا مصدريا فتتعين الاولى في ثلاثة مواضع احدها
ان تدخل على ما الاستفهامية كقولهم كيمه والثاني ان تدخل على ما المصدرية في قوله كيما تضر وتنفع والثالث
ان تقع اللام بعدها كقوله فاوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها فهي هنا حرف جر واللام تأكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز كونها
مصدرية لفصل اللام وهذا التركيب نادر وتتعين الثانية اذا وقعت بعد اللام ولم تقع ان بعدها نحو جئت لكي اقرأ ولا
يجوز ان تكون جارة لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعدها ان ولا يكون في غير الضرورة كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
ترجح كونها جارة لاوجه احدها ان ان ام الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت هي الناصبة والثاني ان ما كان اصلا في بابه
لا يجعل مؤكدا لغيره والثالث ان ان وليت الفعل فترجح ان تكون العاملة وتجوز الامران في نحو جئت كي تفعل فان جعلت

فان جعلت جارة كانت ان مضمرة بعدها وان جعلت ناصبة فاللام مقدرة قبلها **تنبيهات** الاول ما ذكره من ان كي
تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى ان كي ناصبة للفعل دائما وتاولوا كيمه
على تقدير كي تفعل ماذا وذهب قوم الى انها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش **الثاني** اذا كانت كي حرف جر ودخلت
على الاسم فهي بمعنى لام التعليل واذا دخلت على الفعل دلت على العلة الغائية فقط فهي اخص من اللام **الثا
لث** اجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي اتعلم ومذهب الجمهور منع ذلك **الرا
بع** اذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو جئت كي فيك ارغب والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب
قيل والصحيح ان الفصل بينهما وبين الفعل لا يجوز الا في الاختيار **الخامس** زعم الفارسي ان اصل كما في قوله وطرفك اما جئتنا
فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف الى انها كاف التشبيه
كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل مرفوعا في قوله لا تشتم الناس كما لا تشتم واما ان
فتكون زائدة ومفسرة ومصدرية فالزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها وتطرد زيادتها بعد لما نحو ولما ان جاء
البشير وبين القسم ولو كقوله فاما والله ان لو كنت حرا وزعم بعضهم ان هذه رابطة والجواب لو وما دخلت عليه وشذ
زيادتها بعد كاف الجر في قوله كان ظبية على رواية من جر وفائدة زيادتها التوكيد وزعم الزمخشري والشلوبين انه
يحصل مع التوكيد معنى اخر وهو ان الجواب يكون بعقب الفعل الذي يليها فتشبه على السببية والاتصال وليست مثالثة في
لا مرحبا الان اعمه والمفسرة هي التي يصلح في موضعها اي وعلامتها ان تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه
ومنه فاوحينا اليه ان اصنع الفلك فلو كان الذي قبلها غير جملة حكم عليها بانها المصدرية نحو اشارتي اليه بان
اصبر ولا تقع المفسرة بعد صريح القول خلافا لبعضهم ومذهب الكوفيين ان التفسير ليس من معاني ان وهي عندهم
الناصبة للفعل والمصدرية هي التي تؤول مع صلتها بمصدر وتنقسم الى مخففة من ان وناصبة للمضارع فان كان العامل
فيها فعل علم وجب ان تكون المخففة نحو علم ان سيكون وتقدم ذكرها في بابها وان كان فعل ظن جاز فيها الامران وجاز
في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب باعتبارين الا ان النصب هو الاكثر ولذلك اجمع عليه في قوله تعالى احسب الناس
ان يتركوا وقرئ بالوجهين وحسبوا الا تكون فتنة وان كان العامل فيها غير العلم والظن وجب ان تكون الناصبة للفعل نحو
اريد ان افعل والى هذا التقسيم اشار بقوله **ص** لا بعد علم والتي من بعد ظن الى اخره **ش** اي واعتقد تخفيفها من ان اذا
وقعت بعد العلم بعدها **تنبيهات** الاول اذا اول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز سيبويه ما علمت
الا ان يقوم زيد بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم وعن ابي العباس ان الناصبة لا تقع
بعد لفظ العلم اصلا **الثاني** اجاز سيبويه والاخفش اجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت الا تفعل
وخشيت الا تقوم بالرفع ومنعه المبرد **الثالث** اجاز الفراء وابن الانباري ان تنصب بعد العلم غير المؤول ومذهب الجمهور
المنع **الرابع** اجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله ربيته حتى اذا تمعددا كان جزائي بالعصا
ان اجلدا فالعصا متعلق باجلد ولا حجة فيه لاستشهد به لندوره او امكان تقدير عامل مضمر **الخامس** اجاز
الاخفش ان تعمل وهي زائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا الا نقاتل وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة في ذلك
لانها في الاية ونحوها مصدرية دخلت ما لنا تاويله ما منعنا والفرق بينها وبين حرف الجر ان اختصاصه باق مع الزيادة

بخلاف ان

بخلاف ان فانها قد وليها الاسم في كان خبيثة **الخامس** انها توصل بالماضي والامر وهي التي تنصب المضارع
في خلاف الاخرى كما هو فانه جعلها غيرها **السابع** جملة ما في ان من كونها عشرة اقسام ناصبة للفعل ومخففة
من الثقيلة وزائدة ومفسرة وشرطية وبمعنى لا وبمعنى لئلا وبمعنى اذ وبمعنى ان المخففة وجازمة وقد تقدم في الكلام
على اربعة الاول في ثبت ما سواها والجازمة وقال في التسهيل بها خلافا لبعض الكوفيين انتهى ووافقهم ابو
عبيدة وحكى اللحياني انه لغة بني صباح وقال الرواسي فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل وبعضهم يرفع
بها وفي ونحوهم قوم يجزمون بها وقد انشدوا على ذلك ابياتا **م** وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها الى اخره **ش** يعني
ان بعض العرب اهمل ان الناصبة حيث استحقت العمل وذلك لان لم يتقدمها علم او ظن كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما
مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد اعملت احديهما واهملت الاخرى
ومنه قراءة بعضهم لمن اراد ان يتم الرضاعة ووجه اهمالها حملها على اختها اعني ما المصدرية هذا مذهب
البصريين واما الكوفيون فهي عندهم مخففة وقوله في التسهيل كونها المخففة او محمولة عليها اولى
ما المصدرية يقتضي قولا ثالثا **فان قلت** هل يقاس على ذلك **قلت** ظاهر كلام المصنف ان اهمالها مقيس قال في
شرح الكافية ثم نبهت على ان من العرب من يرفع بعد ان الناصبة المسلمة من سبق علم او ظن **ص** ونصبوا
باذن المستقبلا الى اخره **ش** اذن احرف ينصب المضارع بثلاثة شروط الاول ان يكون مستقبلا فان كان حالا رفع لان النو
اصب تخلص للاستقبال الثاني ان يكون مصدرة فان تأخرت الغيت نحو اكرمك اذن وان توسطت وافتقر ما قبلها لما
بعدها فكذلك قال في شرح الكافية وشذ المصنف بنصبها في خبر قول الراجز لا تتركني فيهم شطيرا انى اذا
اهلك او اطيرا وقلت نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين وتاوله البصريون على حذف الخبر والتقدير اني لا اقدر
على ذلك اني اذن استانف باذن فنصب وان تقدمها حرف عطف فسيأتي **و** الثالث الا يفصل بينها وبين الفعل
بغير القسم فان فصل بينهما بغيره الغيت نحو اذن زيد يكرمك وان فصل بلا بعدها جاز نحو اذن والله اكرمك **تنبيه**
اجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذن غدا اكرمك واجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء نحو اذن يا زيد احسن
اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل وفي الفعل حينئذ وجهان الاختيار عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وقول
البيت على الشروط الثلاثة ثم اشار الى ان الفصل بالقسم مغتفر بقوله **ص** وقبله اليمين **ش** ثم نبه على حكمها
بعد العاطفة فقال **ص** وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا **ش** الرفع اجود الوجهين وبه قرأ السبعة
وفي الشواذ الا يلبثوا خلفك على الاعمال **تنبيهات** الاول اطلق الناظم في العطف وفصل بعضهم فقال ان كان
العطف على ماله محل الغيت نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك بجزم احسن عطفا على جواب الشرط وان كان
على ما لا محل له فالاكثر الالغاء كالاية **الثاني** الغاء اذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى
وسيبويه ولا يقبل من ذكرها **الثالث** مذهب الجمهور ان اذن حرف وذهب الكوفيون الى انها اسم واصلها اذ او اذا
هل ان نقول اذن جئتني اكرمك فحذف ما يضاف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور ثم اختلف القا
ئلون بحرفيتها فقال الاكثرون انها بسيطة وذهب الخليل في احد قوليه الى انها مركبة من اذ وان ثم اختلف

القائلون بانها بسيطة فمذهب الاكثرين الى انها ناصبة بنفسها وقيل ان مضمرة بعدها واليه ذهب الزجاج
والفارسي **الرابع** ان وقع بعدها الماضي مصحوبا باللام كقوله تعالى اذا الآية فتلك فالظاهر ان اللام جواب قسم
مقدر قبل اذن وقال الفراء لو مقدرة قبل اذن واللام في جواب لو كنت لان قمت وقد ذكر في كل موضع ما يليق **الخامس** قال
سيبويه معناها الجواب والجزاء فحمله الشلوبين على ظاهره وانها للجواب والجزاء في كل موضع وتكلف
تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد تتجرد لهما وهو الاكثر وقد تكون للجواب وحده نحو ان يقول القائل احبك
فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء وحمل كلام سيبويه على ذلك كما قال في نعم انها عدة وتصديق فاعتبا
رها لين وقال بعضهم اذن تدل على ان ما بعدها متسبب عما قبلها على وجهين احدهما ان تدل على انشاء الار
تباط بحيث لا يفهم من غيرها والثاني ان يكون مؤكدة جواب ارتبط بغيرها او متنبهة على سبب حصل في الحال
نحو ان تقول اذن تقتني اذن اظنك صادقا فما نقول له لم يكن نصب وبين لا ولا جزاء الشرط والى اخره **ثم** اعلم ان اقوى نواصب
الفعل ان لاختصاصها وتشبيهها بان الناصبة للاسم فلذلك عملت مضمرة ومظهرة بخلاف اخواتها واضمارها
على ثلاثة اضرب واجب وجائز وشاذ فالواجب بعد ستة اشياء اولها كي الجارة وثانيها لام الجحود و
ثالثها او بمعنى الى او الا ورابعها حتى وخامسها فاء الجواب وسادسها واو المصاحبة والجائز بعد شيئين
الاول بعد لام كي اذا لم يكن معها لا والثاني العاطف على اسم خالص والشاذ اعمالها مضمرة في غير هذه المواضع
والحاصل انها لا تعمل مضمرة باطراد الا بعد حرف جر او حرف عطف على ما سياتي بيانه فاما كي الجارة فلم
ينبه في النظم عليها بذكر اعدكنا مع هنا موافقة من يقول بانها ناصبة بنفسها هي المصدرية لانه ذكرها مع النوا
صب ولم يذكرها غيره ذلك وقد ذكرها في الكافية وغيرها كالتسهيل وقد تشمل هذا البيت على حكم ان بعد لام كي
ولام الجحود فاما لام كي وهي لام التعليل فلان بعدها حالان حال يجب فيه اظهارها وهي مع الفعل المقرون بلا النافية
والزائدة كقوله لئلا يعلم اهل الكتاب وحال يجوز فيه اظهارها واضمارها وهي مع الفعل غير المقرون بلا
نحو جئت لتكرمني ولو اظهرتها فقلت لان تكرمني لجاز **فان قلت** فهل يجوز ان يكون النصب بعدها باضمار كي **قلت**
اجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي ومذهب الجمهور ان كي لا تضمر لانه لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع
فان قلت لم سميت لام كي قلت لانها للتسبب كما ان كي للتسبب واما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية
الناقصة الماضية لفظا او معنى نحو وما كان الله ليطلعكم ولم يكن الله ليغفر لهم والفعل بعدها منصوب بان واجبة الا
ضمار وعلة ذلك بان الجواب ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان
والسين كذلك لا يجمع بين ان واللام **فان قلت** حاصل كلام الناظم ان لان بعد لام الجر ثلاثة احوال وجوب اظهارها
مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك وهذا غير محرر من ثلاثة اوجه احدها انه
لم يقيد كان بالناقصة فاوهم انه يجب الاضمار ايضا بعد التامة وليس كذلك لان اللام بعدها ليست لام جحود
الثاني انه يوهم اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا وقد تقدم ان الماضية معنى كالماضية لفظا والثالث انه
اطلق فيشمل ما كان فيه النفي بكن او بما ولم يختص كذلك لان النفي بها هنا لا يكون الا بما او بلم فلا يكون بان ولا بلما ولا بلا
ولا بلن نص على ذلك الا ابن الشاط **قلت** يجاب عن الاول بان استعمال الناقصة اكثر وقد ذكر في باب ابواب النحو الشهير

كلامه فيه

فيتوجه كلامه البحث ويتعين حمله عليها عند عدم التعقيب وعلى الثاني بأن لم يكن مندرجا · قوله بعد كان لا في
المراد نفي الماضي ولم تنفي الماضي على زعم النحويين من يرى أنها تصرف لفظ الماضي دون معناه · وعلى الثالث أن
قوله نفيا كان لا تستعمل كان ذاك بل يستعمل كل ما ينفي الماضي فيخرج حينئذ لا لأنها تختص بالمستقبل ويخرج لم لا
بأن نفي غير المستقبل قليل وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم وأما إن فهي
بمعنى ما · فإطلاقه يشملهما وفي استثنائها نظر بل الظاهر أن لام الجحود تقع بعد المنفي بها وبلم على ما
لعل قراءة غير الكسائي وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ونص بعضهم على أن اللام في قراءته لام الجحود وفي هذه
الآية رد على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الضمير لا يقال وقع بعدها من الكلم فوائد الأولى أن في المثال بلم يكن
في أخوات كان لتخصيص الحكم بها خلافا لمن أجاز في ظننت وأخواتها ولمن أجازه في كنت · والثانية أن الفعل
لا يكون معها موجبا ولا بغير ما كان ولم يكن إلا لفعل لأنها إنما تقع بعد إيجاب لا بعد نفي كان · والثالثة أن إظهار
أن بعد لام الجحود ممتنع لقوله حتما وضمرا وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فحكى ابن الأنباري عنهم
منع ذلك وحكي عن بعضهم جواز إظهارها بعدها توكيدا تنبيهات الأول أجاز بعض النحويين حذف
لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى وأخطأ ابن عصفور فيه إذ أجاز ومن منع
والصحيح المنع ولا حجة له في الآية لأن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر · الثاني قد علم مما تقدم أن لام الجحود
التي تنصب الفعل بعدها قسمان لام كي ولام الجحود أما لام الجحود فقد تقدم ضابطها وأما لام كي فهي ما عدا
ها وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود على ثلاثة أقسام كما فعل الشارح لام كي نحو جئت لتحسن ولام العاقبة
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم ولام زائدة نحو يريد الله ليبين لكم وأن بعد الثلاثة يجوز إظهارها وإضمارها
قلت أما لام العاقبة فتسمى لام الصيرورة ولام المآل وقد أثبتها الكوفيون والأخفش ومن ذكرها في التسهيل
وتأول الجمهور البصريين ما أوهم ذلك ورده إلى لام كي وأما الزائدة فذهب قوم إلى أن اللام في نحو يريدون ليطفئوا نور الله
وأمرنا لنسلم زائدة وأن مقدرة بعدها وقال الفراء العرب تجعل لام كي في موضع أن مع أردت وأمرت والمختار أنها لام كي
والمفعول محذوف أي يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا نور الله وأمرنا بما أمرنا لنسلم · الثالث ما ذكر من أن اللام التي
تنصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة
بنفسها وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن والخلاف في اللامين أعني لام كي ولام الجحود
الرابع اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون إلى
أن الخبر محذوف واللام معلقة بذلك المحذوف وقدروه ما كان مريدا ليفعل والمانع ذهبوا إلى أن اللام جارة
عندهم وما بعدها في تأويل المصدر وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر وظاهره موافقة الكوفيين إلا أن الناصب
عنده أن مضمرة فهو قول ثالث · قال الشيخ أبو حيان ليس بقول لبصري ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وصرح
به الشارح وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة إذ لو
كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وإنما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد
مقدرا أو هاما أو مستعدا لأن يفعل قلت ما نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر يقتضي أنها ليست

ذلك ونقل عن بعضهم من يقتضي نصّ ذلك معونة للعامل في الفعل **الخامس** في كلام التسهيل ومنع اللام الجارة
الداخلة على الفعل لغة عُكْلٍ وبَلْعَنْبَر وقال ابو زيد سمعت اعرابيا يقول وما كان الله ليعذبهم ثم اشتغل الى او فقال
ص كذا لا بعد او والى اذا يصلح في موضعها الى آخره **ش** يعني انه تجب اضمار ان بعد او اذا صلح في موضعها حتى والا
كما وجب اضمارها بعد لام الجحود **فان قلت** حتى تكون بمعنى الى او بمعنى كي فبايهما اراد **قلت** قال الشارح يريد
حتى التي بمعنى الى لا بمعنى كي فان كان ما قبلها مما لا ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والا فهي بمعنى الا انتهى
ويحتمل ان يريد المعنيين معا وفي كلام ان بعضهم قدرها بكي وبعضهم قدرها بالى واما سيبويه فقدرها بالا فكانه اشار
الى الا وليس بعد كي حتى ويصح للتقديرات الثلاث لالزمنك او تقضي حقي فانه يصح للتعليل وللغاية وللاستثناء
من اللازمان ويتعين الاول في نحو لاطيعن الله او يغفر لي والثاني لانتظرنه او يجي والثالث لاقتلن الكافر او يسلم وبذلك
يعلم ضعف قول من قال ان تقديرها بكي او الى غير مطرد ويؤيد الاحتمال الثاني انه لو اراد حتى التي بمعنى الى فقط
لصرح بالى والوزن موات له على فرضه **تنبيهات** الاول احترز بقوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا من التي
لا يصلح في موضعها احد الحرفين فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اضمار ان كقوله ولولا رجال من رزام اعزة
وآل سبيع او يسوءك علقما **الثاني** ما ذكر من تقدير حتى او الا في مكان او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب وا
لتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف با و
على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يفي ليكونن انتظار او قدوم **الثالث** ذهب البصريون الى ان الناصبة للفعل
في تاويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء
ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بان مضمرة بعدها **الرابع** قوله اذا يصلح
في موضعها حتى او الا احسن من قول الشارح بعد ان بمعنى الى او الا فانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي
العاطفة التي لاحد الشيئين ثم اشتغل الى حتى فقال **ص** وبعد حتى هكذا اضمار ان الى آخره **ش** حتى في الكلام على ثلاثة
اقسام عاطفة وابتدائية وجارة فالعاطفة تعطف بعضا على كل وتقدم منه في حروف العطف والابتدائية تد
خل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله حتى ماء دجلة اشكل ولا يشترط ان يكون بعدها المبتدأ
والخبر بل المعتبر على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو حتى عفوا او مضارع مرفوع كقوله
فشربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه اطلق عليها حرف ابتداء والجارة تدخل على الاسم الصريح بمعنى الى وتقدمت
في حروف الجر وتدخل على المضارع ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ناصبة له لتكون مع الفعل في تاويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز
اظهارها بعدها **تنبيهات** الاول قال في شرح التسهيل علامة حتى الجارة ومجرورها اما اسم صريح نحو حتى
حين او مصدر مؤول من ان وفعل ماض نحو حتى عفوا او مضارع نحو حتى يقول او في زمن الماضي فان حتى قبله ابتدائية وان بعده
مضمرة **الثاني** ذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها توكيدا كما اجازوا ذلك
بعد لام الجحود **الثالث** اذا انتصب المضارع بعد حتى فالغالب ان تكون للغاية كقوله تعالى لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها ان يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل انها تكون بمعنى الا ان
كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وهذا معنى غريب وممن ذكره ابن هشام وحكاه

١٢٠ البسط

في البسيط عن بعضهم ولا حجة في البيت لامكان جعلها فيه بمعنى الى ثم نبه على ان الفعل لا يكون بعدها الا مستقبلا
حقيقة او حكما بقوله ص وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن ش مثال الاول قولهم مسالة عنه حتى اضاع ان سواك و
مثال الثاني بالحال قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول والمراد بالحال ان يكون الفعل قد وقع فيقصد انما فيه بالماضي و
وقوعه فيرتفع لانه حال بالنسبة الى تلك الحال وقوله ص وانصب المستقبلا ش يعني حقيقة او مؤولا به
ان المستقبل حقيقة نحو لاسيرن حتى ادخل المدينة والماول كقراءة غير نافع وزلزلوا حتى يقول فيبين لك انه لا
والا اذا كان حالا او مؤولا به فهي ابتدائية وان كان مستقبلا او مؤولا به فهي الجارة وان مضمرة بعدها كما تقدم
الثاني علامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ رفع ما بعدها مسببا
عما قبلها الثالث فهم مما ذكر ان الرفع يمتنع من نحو كان سيري حتى ادخلها اذا جعلت ناقصة لانه لم
مع لكونه حتى ابتدائية فيبقى كان بلا خبر وفي نحو سرت حتى تطلع الشمس لانتفاء السببية خلافا
للكوفيين في نحو ما سرت او اسرت حتى تدخل المدينة مما يدل على حدث غير واجب لانه لو رفع لزم ان يكون
مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وفي لم يصلح لان ما قبلها منفي فيما سرت مشكوك في
وقوعه في اسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه واجاز الاخفش في نحو ما سرت حتى اد
خل المدينة فقيل هي مسالة خلاف بينه وبين سيبويه قبل الماجاه على ان يكون اصل الكلام واجبا ثم اد
خلت اداة النفي على الكلام باسره فنفيت ان يكون عندي سير كان عنه دخول قال ابن عصفور وهذا الذي
قاله جيد وينبغي ان لا يقع خلاف الرابع ذهب ابو الحسن الى ان حتى اذا كانت بمعنى الفاء فهي العاطفة وتعطف
الفعل على الفعل وفي لحم انها داخلة على الماضي او المستقبل على جهة السبب نحو ضربت زيدا حتى بكى ولا ضربنه
حتى يبكي ومذهب الجمهور انها ابتدائية كما سبق لانها انما تعطف المفردات وثمرة الخلاف ان الاخفش يجيز الرفع
في يبكي على العطف والجمهور لا يجيز الا النصب ثم انتقل الى فاء الجواب فقال ص وبعد فا جواب نفي او طلب الى اخره
ش يعني ان تنصب الفعل بان مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا او طلب وهو امر او نهي او دعاء
او استفهام او عرض او تحضيض او تمن فالامر نحو اضرب زيدا فيستقيم والنهي لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم
والدعاء ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا والاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
والعرض قول بعض العرب الا تقع الماء فتسبح برد الماء والتحضيض قولهم هلا امرت فتطاع والتمني يا ليتني
كنت معهم فافوز والتمني يكون بليت كما مثل وبالا نحو الا رسول لنا منا فيخبرنا ولو كقوله لو نعان فنقرا
ومنع المصنف كونها للتمني وقال التحقيق في الوقعان وهو جواب تمن لا نفسا الا بجواب ليت وقد فهم من كلامه
انه لا يجب النصب بعد شيء من ذلك الا بشرطين احدهما ان تكون الفاء مقصودا بها الجزاء لا انا فهما الى الجواب
احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما
او بمعنى ما تاتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدأ فيكون المقصود نفي الاتيان واثبات الحديث وان قصد بها
معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها الا منصوبا على معنى ما تاتينا محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما
او على ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الاول الشرط الثاني ان يكون النفي والطلب

محضين واحترز بقوله عن النفي الذي ليس بمحض نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا . ومن الطلب الذي
ليس بمحض والمراد بالطلب المحض ان يكون بفعل اصيل في ذلك واحترز من ان يكون من مصدر نحو سقيا لك او بفعل نحو صه او بلفظ
الخبر نحو رحم الله زيدا فلا يكون للتمني من ذلك جواب منصوب وسياتي التنبيه على الخلاف في بعض ذلك **تنبيهات**
الاول مثل في شرح الكافية النفي الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس بمحض باربعة امثلة ما انت الا تاتينا
فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما قام فيا كل الا طعامه وقول الشاعر وما قام منا قائم في ندينا فينطق
الا بالتي هي اعرف . وتبعه الشارح في التمثيل فاما الاولان فالتمثيل بهما صحيح واما الاخران فالنصب فيهما
جائز فان النفي فيهما انتقض بالا بعد الفاء . جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب انشد فينطق الا بالتي هي
عرف **الثاني** ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في
او والصحيح مذهب البصريين بان الفاء عاطفة فلا عمل لها الا انها في ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم
والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فحديث وكذلك تقدير في جميع المواضع **الثالث** شرح في
التسهيل في نصب جواب الاستفهام الا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب
قد وقع فلم يكن سبك مصدر مستقبل منه هذا مذهب ابو علي ولم يشترط ذلك المغاربة وحكي ابن كيسان ان في
زيد فتتبعه بالنصب والفعل في ذلك محقق الوجود وانه لم يكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها والتقدير
ليكون منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا ثم انتقل الى الواو فقال **ص** والواو كالفا ان تفد مفهوم الى اخره **ش** يعني ان الواو تنصب
ان بعدها او جوب بعد النفي والطلب بشرطهما كما انصبت بعد الفاء بشرط ان تفيد المعية كقوله لا تكن وتصم الجزع
اي لا تجمع بين الامرين وهي حينئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم في الفاء واحترز من ان يقصد الى
التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وان يقصد الاستئناف نحو لا تا
كل السمك وتشرب اللبن بالرفع وامثلة النصب بعد الواو معلومة من امثلة الفاء فلا نطول بذكرها قال الشيخ ابو
حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع
تنبيهان الاول الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم **الثاني** قد علم ان النصب بعد الواو ليس بمعنى النصب
بعد الفاء وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وزعم بعضهم ان النصب بعد الواو وهو على معنى الجواب وليس بصحيح
ص وبعد غير النفي جزما اعتمد الى اخره **ش** اذا سقطت الفاء بان الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط ان يقصد الجزاء
نحو فيما تبعه من ذكر وفي ذلك انما يكون بعد الطلب والامثلة ظاهرة واما النفي فليس له جواب مجزوم لانه يقتضي
تحقيق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقيق الوقوع فلا يجزم بعده لا يجزم بل رفع اما مقصود به الوصف نحو
ليتني مالا انفق منه او الحال او الاستئناف وتحتملهما قوله تعلى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا
تنبيه في جزم الفعل بعد سقوط الفاء يعني جازمه اقوال الاول ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم
واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه . والثاني ان الامر والنهي وباقيها نائب
عن الشرط اي حرفه جملة الشرط وانيبت هذه في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي
وابن عصفور . والثالث ان الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب اكثر المتاخرين . والرابع ان الجزم

بلاغ مقابلة

بلا نون مفردة فجاز اقبل الا تشر ان تقف جرا فمعناه لا النصب جبرا وهو ضعيف ولا يظهر في الا بتجوز وتكلف
والمختار القول الثالث ولهذا اختاره المصنف لاربعة اوجه احدها ان ما ذهب اليه فيستلزم من ان يكون الفعل
من جملة وفي نحو لا يوجد في موضع. والثاني ان الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين زيادة بتغيير
الموضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل. الثالث ان التضمين لا يكون الا لفائدة ولا فائدة لتضمين
الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام. الرابع ان الشرط لا بد له من فعل ولا يجوز ان يكون هو
الطلب بنفسه ولا مضمنا معنى فعل الشرط لما في ذلك من التعسف ولا مقدرا لقبح الاظهار بدون
حرف الشرط بخلاف اظهاره معه **ص** وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا **ش** يعني ان شرط
جزم الجواب بعد النهي ان يصح اقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك ان يصح المعنى بتقدير ان قبل
لا النافية نحو لا تدن من الاسد تسلم فهذا يصح جزمه لان المعنى ان لا تدن من الاسد تسلم بخلاف لا تدن من الا
سد يأكلك فان هذا لا يصح جزمه لصحة المعنى بتقدير ان لا تدن هذا مذهب الجمهور واجاز الكسائي جزم
جواب الشرط مطلقا ولا يشترط تقدير ان قبلها بل تقدر ان تدن من الاسد يأكلك وفي شرح الكافية ان جزم
الكسائي لا يجوز في ذلك قلنا وقد تمسك في ذلك الكوفيون واستدل الكسائي بالقياس على النصب لان المنصو
ب بعد الفاء جائز فيه في ذلك كقوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا وبالسماع كقول النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقرب مسا
جدنا يؤذنا بريح الثوم وقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقول ابي طلحة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم واجيب بان القياس على المنصوب لا يحسن لان النصب بعد
الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه واما السماع فمحمول على ابدال الفعل مع الرواية المشهورة يؤذنا ويضرب
بالرفع ويحتمل ان يكون يضرب بعضكم من الاسكان نحو ويجعل لكم **تنبيه** شرط الجزم بعد الامر تقدير ان تفعل
كما ان شرطه بعد النهي ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو احسن الي لا احسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الي لا احسن
اليك لكونه غير مناسب وكلام النحويين يؤذن بجوازه خلافا للكسائي فيه **ص** والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب
الى اخره **ش** اي اذا دل على الامر بغير فعل كما ماض او مضارع او باسم فعل او باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا كقوله
اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم
ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم وقول الشاعر مكانك تحمدي او تستريحي وقولهم حسبك ينم الناس فان
المعنى ليتق وآمنوا وجاهدوا واثبتي واكفف واجاز الكسائي النصب نحو صه فاحدثك وحسبك فينام الناس ومذهب الجمهو
ر منع ذلك لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوهما لا تدل على المصدر
لانها غير مشتقة ولذلك قال فلا تنصب جوابه **تنبيهات** الاول في كلام شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجوا
ز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم امر نحو صه او خبر بمعنى الامر نحو حسبك قلت وافقه ابن عصفور في نصب جواب
نزال ونحوه من الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك **الثاني** اجاز الكسا
ئي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة **الثالث** حسبك في قولهم حسبك
ينم الناس مبتدأ وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يحتاج والجملة متضمنة معنى اكفف وزعم ا

ينم

جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه وقال بعضهم لو قيل انه اسم فعل بمعنى ولا
في الخطاب وهو لانه قد جاز معربا محمولا على البناء على قبل وبعد اي بعد م والفعل بعد الفاء الى اخره ش قال في شرح

اقول

الكافية الحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابا منصوبا وبقوله لثبوت ذلك سماعا ومنه قراءة حفص عن
عاصم لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع انتهى وكقوله تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه
ومذهب البصريين ان الرجاء ليس له جواب منصوب وتاولوا ما ليس يدل بعد وقال الشيخ في ... من اشربها معنى
ليت من قرا فاطلع نصبا يقتضي نصبا فان قلت فهل يجوز جزم جواب الترجي او في اسقطت الفاء عند
من اجاز نصبه قلت نعم وفي الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي فدل على انه جيء من مذهب الكوفيين م
وان على اسم خالص فعل عطف الى اخره ش قد تقدم ان ان تضمر جوازا في موضعين احدهما ان تقع بعد لام كي اذا لم
يسبق معها لا وقد سبق بيانه والاخر بعد العاطف على اسم خالص وهو المذكور في البيت والعاطف المذكور
هو الواو والفاء وثم واو فالواو كقوله ... للبس عباءة وتقر عيني ... والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه
... ما كنت اوثر اترابا على ترب ... وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله ... ونص بعضهم على ان ذلك لا
يجوز في غير هذه الاحرف تنبيهات الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير
المصدر فان ذلك لا يختص به فيقول لولا زيد ويحسن الي لهلكت الثاني المراد بالخالص ما ليس مأولا بالفعل واحترز
به من نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فانه معطوف على اسم ولا ينصب لان الطائر بمعنى الذي يطير ايضا ويخرج
ايضا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم فانه يجب اضمار ان كما تقدم الثالث تجوز في قوله فعل عطف
فان المعطوف على التحقيق انما هو المصدر الرابع اشار بقوله ثابتا او منحذف الى جواز اظهار ان واضمارها
بعد العطف المذكور الخامس اطلق في العاطف ولم يبين في غير الاحرف الاربعة كما تقدم م وشذ حذف ان ونصب
في سوى الى اخره ش يعني ان حذف ان مع النصب في غير المواضع المذكورة شاذ لا يقبل منه الا ما نقله العدول كقول
بعض العرب خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها وقوله قل افغير الله تامروني اعبد ومنه قول الشاعر ونهنهت نفسي
بعدما كدت افعله تنبيهات الاول فهم من قوله فاقبل منه ما عدل روى انه مقصور على السماع فلا يقاس عليه
ونص على ذلك في غير هذا الموضع وقال في التسهيل وفي القياس عليه خلاف انتهى والجواز مذهب الكوفيين ومن
وافقهم والصحيح قصره على السماع لقلته الثاني فهم بعضهم من قوله وشذ حذف ان ونصب ان حذفها ورفع
الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق
وقال ابن بكر حذفت ان وبقي يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله انتهى
وهذا مذهب ابي الحسن اجاز حذف ان ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل افغير الله تامروني اعبد
وذهب قوم الى ان حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب هنا
من المغاربة قيل وهو الصحيح الثالث ما ذكر من ان حذف ان والنصب في غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه
بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء وسياتي.

عوامل الجزم

هي ضربان احدهما يجزم فعلا واحدا والاخر يجزم فعلين فالاول اربعة احرف ذكرها في قوله م بلا ولام طالبا ضع

جزما الى اخره

جزما في الفعل هكذا ابلم ولما **ش** اما لا فتكون للنهي نحو لا تحزن وتكون للدعا نحو لا تؤاخذنا واما اللام فتكون
للامر نحو لينفق ذو سعة وللدعا نحو ليقض علينا ربك ولذلك قال طالبا فيشمل الامر والنهي والدعاء واحترز به من لا غير
الطلبية وهي النافية والزايدة ومن لام غير طلبية كاللام التي ينتصب المضارع بعدها فاما لا فقال في التسهيل
قد تجزم فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد تجزم فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغايب في الكثرة ولم يفصل
في المتكلم بين فعل الفاعل والمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وفصل بعضهم فقال ان بني الفعل
للمفعول جاز دخولها عليه سواء كان لمتكلم او لمخاطب او لغايب وان بني للفاعل فالاكثر ان يكون للمخاطب
و يضعف للمتكلم نحو لا اعرف ربربا حورا مدامعها والغايب نحو لا يخرج زيد واما اللام فتدخل على فعل المفعول
مطلقا نحو لاعن بحاجتي ولتعن بحاجتي وليعن زيد بالامر وتدخل على فعل الفاعل مسندا الى الغايب نحو لينفق
ذو سعة والى المتكلم مفردا كان نحو ولنحمل خطاياكم او مفردا او في الحديث قوموا فلاصل لكم وفي شرح الكافية
ان دخولها على المضارع الغايب والمتكلم كثير وفي شرح الكافية ان دخولها على مضارع المتكلم قليل لكنه اكثر
من دخولها على مضارع المخاطب المبني فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة افعل فانه او هو لغة رديية
وقال الزجاج انها لغة جيدة ومن دخولها عليه قراءة عثمان وابي وانس فبذلك فلتفرحوا وقوله في الحديث لتاخذوا
مصافكم **تنبيهات** الاول زعم بعضهم ان اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت وزعم
السهيلي انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما
زعمان ضعيفان **الثاني** لا يفصل بين لا ومجزومها وجاء في الضرورة كقوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم ولا
يكلم ... قال في شرح الكافية وهذا رديء وهو شبيه بالفصل بين الجار والمجرور وقال في التسهيل
وقد يليها معمول مجزومها ولا يقاس عليه على اختصاصه بالضرورة وقد اجازه بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب
الثالث في كلام ابن عصفور ولا يبقى ما يدل على جواز حذف مجزومها اذا دل عليه دليل بالا كقولك اضرب زيدا
ان شاء الله والا فلا اي والا فلا تضربه فانه الا ينتفي ويحتاج الى سماع **الرابع** حركة لام الطلب الكسر قال
في التسهيل وفتحها لغة قلت وفتحها حكاها الفراء عن بني سليم ويحكى عنه مطلقا كما في التسهيل وعنه
تفتح لفتحة اليا بعدها فقط اذ هو دخلانه لا تفتح اذا انضم ما بعدها نحو ليكرم او انكسر نحو ليتبين وعنه ايضا
ما انضم عليه في سورة النسا وهو قوله وينوا سليم يفتحونها في الاستو نقف بين انهم ا يفتحونها الا
الى يكن ما قبلها واوا او فا او ثم **الخامس** يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفا وثم وتسكينها بعد الواو
والفا اكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك ومذهب الاكثر ان تسكينها
حملا على عين فعل وراى المصنف بانه لما اجراه المنفصل مجرى المتصل ومثله لا يكاد لم يوجد مع فلينه الا في الاضطرار
وهو عندي رجوع الى الاصل لان اصل اللام الاصالة في السكون من وجهين احدهما مشترك وهو كون السكون مقدما
على الحركة والثاني مختصا وهو ان يجوز لفظها مفتوحا كلا لعملها كما يعمل با الجر **السابع** مذهب
الجمهور ان لام لا تحذف الا في الشعر ومنع المبرد حذفها في الشعر ايضا وان كان النحويون انشدوا محمد تفد
نفسك كل نفس فانه لا يعرف قايله ويحتمل ان يكون خبرا وحذفت الياء استغناء بالكسرة واجاز الكسائي حذفها

بعد الامر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وذكر في شرح الكافية ان حذف لام الامر وابقاء
عملها على ثلاثة اضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد امر بقول كالآية وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول
غير امر كقوله: قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها. قال وليس مضطرا لتمكنه من ان يقول ايذن
وليس لقائل ان يقول هذا من تسكين المتحرك على ان يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل
اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول ايذن فاني وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة امر
ولا بخلافه كقول الشاعر: فلا تستطل مني بقاي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وقال
في التسهيل وتلزم في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب وبعض النحويين مطلقا خلافا لمن اجاز حذفها في قوله
تبغ فعل وهو خلاف ما في الكافية وشرحها واما لم ولما اختها فيستقبلان المضارع ويصرفان معناه الى الماضي وفاقا
للمبرد ولاكثر المتأخرين لا لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ومن وافقه وهذا القول ينسب الى سيبويه
وتفارقها في امور الاول ان النفي بلم لا يلزم استمرار نفيه الى الحال بل قد يكون منقطعا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر
لم يكن شيئا مذكورا وقد يكون متصلا نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال. الثاني
ان الفعل بعد لما يجوز حذفه وبعد لم لا يجوز حذفه بعدها الا في ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم
الاعراب ان وصلت وان لم. الثالث ان لم تصاحب ادوات الشرط نحو ان لم ولو لم بخلاف لما. الرابع ان لم يفصل بينها
وبين مجزومها اضطرارا كقوله كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قال في التسهيل وقد يلي لم معمول مجزومها اضطرارا
ولم يذكر في التسهيل لما وقال في شرح الكافية وانفردت باشياء منها ان يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا
وهو تصريح بانه لا يكون في لما وفي الارتشاف فلا يفصل بينها وبين معمولها الا في الشعر قلت ذكر المصنف
في باب الاشتغال من شرح التسهيل ان لم ولما الجازمة لا يليها الاسم وانه متى وليها الا في الضرورة وحكمه حينئذ ان
يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره كما قال: ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب:
فلا يجزم بها قال في التسهيل حملا على لا وفي شرح الكافية حملا على ما وهو احسن لان ما ينفي بها الماضي كثيرا بخلاف
لا. والشاهد لا خفش على اهمالها لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ولم يذكر في لما
فان قلت فهل اهمالها لغة او ضرورة قلت نص بعض النحويين على انه ضرورة وقال في الكافية وشرحها وفي التسهيل
فالا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة وصرح في اول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم. تنبيهات الاول قال في
شرح التسهيل ومنها لم ولما اختها يعني من الجوازم وقيد لما بقوله اختها احترازا من لما بمعنى الا التي هي حرف
وجوب لوجوب وكذا فعل الشارح وقال احترزت بقولي اختها من لما الحينية وهو على مذهب الفارسي فان
قلت فهلا قيد في النظم قلت لا يحتاج اليه لان التي بمعنى الا يليها ماضي اللفظ مستقبل المعنى والتي هي
حرف وجوب لوجوب يليها ماضي اللفظ والمعنى وقد ذكر لما في شرح التسهيل فلا يحتاج الى التقييد لانهما
لا يليهما مضارع. الثاني حكى اللحياني عن بعض العرب انه ينصب بلم قال في شرح الكافية زعم بعض الناس
لغة اغترارا بقراءة بعض السلف الم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز من اي يومي من الموت افر ايوم
لم يقدر ام يوم قدر وهو عند العلماء محمول على ان الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت

الثالث

الثالث في اذما فقيل مركبة من اذ وما وهو مذهب الجمهور وقيل بسيطة ثم اختلفوا لما يطلب من الجوا
زم بعلتين فقال **ص** واجزم باذ ومن وما ومهما اي متى ايان اين اذ ما **ش** وحيثما ان وحرف اذ ما
كان وباقي الاسما **ش** هذه ادوات الشرط الجازمة وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة
تكون الاولى سببا والثانية مسببا وهذه الكلم حرف واسم فالحرف ان وهي ام الباب واذ ما عند سيبو
يه وذهب المبرد في احد قوليه وابن السراج والفارسي الى انها ظرف زمان وبنى عليها ما فقال في شرح الكا
فية والصحيح ما ذهب اليه سيبويه فعلى مذهب سيبويه تكون اذ ما كان فيما وضع للتعليق الذي هو من غير
اشعار بامر اخر وعلى مذهب القائلين بانها ظرفية تكون مشعرة بالزمان وتجري مجراها في الاضمار خلافا لمن
خص ذلك بالشعر والاسم ظرف وغير ظرف فغير من وما ومهما فمن لتعميم اولي العلم فيصح على الانفصا
ل والمكلم والمستملل وما لتعميم ما يدل عليه وهي موصولة وكلتا هما مبهمة في الزمان الزهب ومهما بمعنى ما
ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما ولا
تخرج باضافة ولا حرف بخلاف من وما وقيل وهو من عصفور وقال يجوز ان يدخل عليها حرف الجر وفي شرح الكافية وا
لتسهيل ان ما ومهما قد يرد ان ظرفين وفي التسهيل وقال في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل
من في لزوم التجرد عن الظرفية مع ان استعمالها ثابت في اشعار الفصحاء من العرب وانشد ابياتا ثم قال انه يعني
الذي لا ابي هذه الابيات حجة لانه يحتمل تقديرها بالمصدر وقال الزمخشري في هذه الكلمة في عداد الكلمات التي
يحرفها من لا يد له في علم العربية ويضعها في غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما ويقول مهما جئتني
اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم يذهب فيفسر مهما قد تنابه من ابه بمعنى
الوقت فيلحد في ايات الله وهذا وامثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه انتهى واختلف
مهما فقيل انها بسيطة ووزنها فعلى والفها اما للتانيث واما للالحاق وزال التنوين للبناء وهي على هذا من با
ب سلس وقال ابن ابان لو قيل انها مفعل لكان مذهبا الزمها له به باسا وقال الخليل مركبة من ما ما الاولى للجزاء والثانية التي
تزاد بعد الجزاء فابدلوا من الالف الاولى هاء كراهية التكرير وقال الاخفش والزجاج ومن وافقهما مركبة من مه بمعنى
اسكت وما الشرطية واجازه سيبويه واما اي فانها عامة في من وفي العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه
وان اضيفت الى ظرف مكان كانت ظرف مكان والى ظرف زمان والى غيرهما لم تكن ظرفا والظرف زماني متى وايان فمتى لتعميم
الازمنة وايان كمتى وقيل تستعمل في الازمنة التي تقع فيها الامور العظام وكسر همزتها لغة سليم وقرئ بها
شاذا والجزم بها محفوظ خلافا لمن انكره ولم يحفظه سيبويه لقلته والمكاني اين وحيثما وهي لتعميم الامكنة
واي في حروفها في ظروف المكان للعموم لتعمل اين وقال بعضهم هي لتعميم الاحوال **تنبيهات** الاول وقع في
من كلامه ان حيث واذ لا يجزم بهما الا مقرونتين بما وكان لعكس بهما واجاز الفراء الجزم بهما وحيث دون ما واما غيرهما
فقسمان قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما واني وقسم تجوز فيه الامران وهو ان واي واين وايان واجاز
الكوفيون فيمن بدخول ما بعد من واني ومنع بعض النحويين دخولها بعد ايان والصحيح ما نقله **الثاني** في شرح الكافية والتـ
لتسهيل بان ان قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وان متى قد تهمل حملا

على اخذ او شك او الحدوث ان بابكر رجلا من سبب وانه مثنى يقول معا معا لما يجمع الناس والان نفشاف لا نفصل حملا
على ان اخلا بالزاعم انه لم يعني من الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذما وكيف ولو واما اذا فالمشهور انها
لا يجزم بها الا في الشعر لا في قليل من الكلام وفي الكلام اذ ان يذكر ها اما خلافا للزاعم انه لم وقوله في التسهيل ومع
يجزم باذا الاستقبالية حملا على متى يقتضي ظاهره جواز ذلك في قليل من الكلام وقال في الكافية وفي ابن الشرين
يستعملا واما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا وقد وافقهم قطرب
واما لو فذهب قوم منهم ابن الشجري الى انها يجزم بها في الشعر وذكر المصنف في شرح الكافية وقال في التسهيل
في اخر عوامل الجزم ولا يمتنع امتناع حمل لو على ان وقال فيصل لو لم يجزم بها الا اضطرارا وزعم الطرابلسي انه على لغة
فظاهره موافقة ابن الشجري ويتحصل فيها ثلاثة مذاهب وذهب بعضهم الى ان من الجواز من حكى وقال قطرب لا يحفظ
بها عن فصيح ص وفعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما ش يعني ان كلا من ادوات الشرط يقتضي
جملتين الاولى تسمى شرطا والثانية جوابا وجزاء ايضا ويجب كون الاولى فعلية واما الثانية فحقها ان تكون فعلية و
قد تكون اسمية وسياتي فان قلت لم قال فعلين ولم يقل جملتين قلت للتنبيه على كون الشرط والجزاء ان يكونا
فعلين وان كان ذلك لم يلزم في الجزاء تنبيهان الاول فهم من قوله يتلو الجزاء انه لا يتقدم فان تقدم على ادوات الشر
ط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه
هو الجواب بعينه والصحيح الاول الثاني فهم من قوله يقتضين ان ادوات الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا
لاقتضائها لهما اما الشرط فبلا خلاف على ان الادوات جازمة له وشذ المازني فعنه في قول انه مبني فهو فعل الجزاء و
عنه في قول انه معرب وفعل الجزاء مبني واما الجزاء ففيه اربعة اقوال الاول ان الادوات هي الجازمة له وقيل هو مذهب المحققين
من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وذهب الاخفش الى ان الجزم بفعل الشرط واختاره في التسهيل وقيل بالادو
ات والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين ص وماضيين او مضارعين تلفيهما
او متخالفين ش ادوات الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال ان يكون ماضي اللفظ
او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة منها ثمانية يجوز في
الاختيار وواحد مختلف فيه وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم فمذهب الجمهور انه لا يجوز
الا في الشعر ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار واستدل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وبورود ذلك في ابيات لم يضطر قائلها اليه ثم تلك الثمانية الجائزة في الا
ختيار منها راجح ومرجوح فان كونهما ماضيين معا او مضارعين احسنها وكلاهما مضارعين في ذلك اولى من تسوي
ذلك ص وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن ش يعني ان كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا جاز
جزمه ورفعه ومن الجزم قوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ومن الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم ونص لا ينبغي على جوازه في الاختيار مطلقا وزعم بعضهم انه لا يجيء في الكلام الفصيح الا مع
كان وقال بعض المتاخرين لا اعلمه جاء في الكلام وقد صرح الناظم بان الرفع حسن فان قلت فاي الوجهين احسن قلت
زعم بعض المتاخرين ان الرفع احسن من الجزم والصواب عكسه وقال في شرح الكافية الجزم مختار والرفع جائز

تنبيه: اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم، وجواب الشرط محذوف. وذهب الكو
فيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء، وهو الجواب. وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر
لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب. وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما
نحو وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله. ومن مجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم قوله: يا أقرع
بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع. والبيت للإنشاد بقوله ورفعه بعد مضارع وهذا ضعيف. فإن قلت هل يطرد
أو يختص بالضرورة؟ قلت: نصوا على أنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال: وقد جاء في الشعر. وقال ابن الأنباري في إن تزرني
أزرك الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن كقولهم طعاما مع إن تزرنا تأكل، تقديره طعاما
مع ما تأكل إن تزرنا. انتهى. وصرح في بعض نسخ التسهيل أنه ضرورة، وفي بعضها بقلته ولم يخصه بالضرورة. وقال في شرح الكافية
ومن مجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم قراءة طلحة ابن سليمان أينما تكونوا يدرككم الموت. تنبيهات:
الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله
ما يمكن أن يطلبه نحو أنتجا في البيت فالأولى أن يحمل على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون قبله ما يمكن أن يطلبه فالأولى أن يكون على
حذف الفاء، وجوز العكس. وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير. الثاني: أطلق
في قوله بعد مضارع، وقيد في بعض نسخ التسهيل بأن لا يكون منفيا بلم، وجعل رفع الجزاء بعد المنفي بلم كرفعه بعد الماضي.
الثالث: قد يفهم من قوله وبعد الجزاء حسن أنه موافق المبرد في أنه على تقدير الفاء لتسميته جزاء، ويحتمل أن يكون
سماه جزاء باعتبار حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع. م واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل
ش: أصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء تقترن بها، ويحتمل إذا كان
ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم. قال الشارح: يجوز اقترانه بها فإن كان مضارعا
رفع ونحو قوله تعالى إن كان قميصه قد من قبل فصدقت، وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف. انتهى. وهو معترض من ثلاثة
أوجه: الأول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء، والتحقيق أن الفعل خبر
مبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية. قال في شرح الكافية: فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغي أن يكون الفعل
خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعا. وقال الشيخ أبو حيان: ولو قيل بربط الجملة الشرطية
بالفعل لصح فإن أحدهما يجزمه والآخر بالفاء. وفيه لكان قولا. الثاني أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء
مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا
ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو إن قام زيد قام عمرو. وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو إن كان
قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة. وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا وقصد به وعد أو وعيد كقوله
تعالى ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم. وقد نص المصنف على هذا التفصيل في شرح الكافية. الثالث أنه مثل بجو
از اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب. وإذا كان الجواب لا يصلح أن يجعل شرطا وجب
اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطها بالأداة. وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا
بالسين أو سوف أو قد أو منفيا بما أو لن أو إن أو مقرونا بقسم أو رب. فهذه الأجوبة تلزمها الفاء لأنها لا يصلح جعلها

شرطها وخطب التمثيل سهل وقد تحذف الفاء الواجبة في كثرها للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقال
الشارح لا يجوز تركها إلا في الضرورة أو ندور كلام ومثال الندور ما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي
ابن كعب فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله
بني ثعل من ينكع العنز ظالم (فإن قلت) ما هذه الفاء التي في جواب الشرط (قلت) هي فاء السببية الداخلة في نحو
يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة فلم تخرج على العطف وهو
بعيد (ص) وتخلف الفاء إذا المفاجأة كإن تجد إذا لنا مكافأة (ش) يعني أن إذا المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها
في الربط ولا يكون ذلك إلا في الجملة الاسمية وقد فهم من قوله وتخلف الفاء ما بينا لأن الربط بإذا نفسها
خلافا لمن ذهب إلى الربط بالفاء مقدرة قبلها لكونها نائبة عنها كما نص عليه بعض النحويين (فإن قلنا) الحاصل
في قوله تخلف الفاء وإنما يكون ذلك في الجملة الاسمية لا مطلقا بل بثلاثة شروط الأول ألا تكون طلبية نحو إن عصى
زيد فويل عليه والثاني ألا يدخل عليها أداة نفي نحو إن قام زيد فما عمرو قائم الثالث ألا يدخل عليها إن نحو إن قام
زيد فإن عمرا قائم فكل ذلك لا بد فيه من الفاء وفي ذكر المصنف الأداة تعريض (قلت) مثاله يرشد إلى أن في كلامه الجملة الاسمية
وأيضا فقد تقرر أن إذا المفاجأة لا يليها غالبا إلا الجملة الاسمية فلم يحتج إلى التنبيه عليه لوضوحه وأما
الشروط فمثاله قد جاز بها إلا أنه لم يبين كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الأول في التسهيل (فإن قلت)
ظاهر كلامه أن إذا يربط بها بعد إن وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد
إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصصه بإن (قلت) نصوص النحويين على الإطلاق قال الشيخ أبو حيان ووقع في السماع
أن وقد جاءت بعد إذا الشرطية كقوله تعالى فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون (ص) والفعل
من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن (ش) إذا أخذت أداة الشرط جوابها وأتي بعدها بالمضارع
مقرون بالفاء أو بالواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على الاستئناف ونصبه على إضمار أن وقرئ بالثلاثة
قوله تعالى يحاسبكم به الله فيغفر والنصب مروي عن ابن عباس وإنما جاز بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه
فأشبه الواقع بعد الاستفهام (تنبيه) قوله من بعد الجزا يشمل المجزوم وغيره وقول الشارح
إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم قد يوهم أن الجزم مشترط في جواز الأوجه الثلاثة وقرئ بالثلاثة قوله تعالى وإن
تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر (ص) وجزم أو نصب لفعل إثر فا أو واو إن بالجملتين اكتنفا (ش) إذا
وقع المضارع المقرون بالفاء بين الشرط وجزائه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن وامتنع
الرفع إذ لا يصلح للاستئناف قبل الجزاء (تنبيه) ألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا فيه النصب بعدها واستدلوا
لو بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم أو (ص) والشرط يغني عن
جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم (ش) مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى [illegible]
[illegible] والله أعلم وهو كثير ومثال عكسه قول الشاعر فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك
الحسام أي وإلا تطلقها (تنبيه) فهم من النظم فوائد الأولى أن ما لا يعلم من شرط وجواب لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه
وفي ذلك وضح الثانية أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب لقوله قد يأتي وقد هنا للتقليل وقد نص على ذلك في شرح

الكافية

الكافية والثالثة لا يشترط في حذف الشرط أن يكون مع أو في الأمر انقضاء بل إذا جعلته الآن وحدها
وقال الشاعر فحذفه بل أو فليراجع معها شيئا والفعل على حذفهما مع غيرها متى ما تحذوا فهو قليلة عا
ميروى ينبع في الكافي الصحاح بن يزيد إذا متى تغفوا توخروا. الرابعة انه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض
لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والابدي فانهما قالا لا يجوز حذف فعل الشرط في كلام إلا بشرط
تعويض لا من الفعل المحذوف فان في الآن انقضاء وقولهما البحر يعني انتهى وهو فرحوا فيها وهو مشتبه في
قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك قلت وفي بعض نسخ التسهيل وحذف الشرط المنفي بلا وإنما لبه
أن يظاهره اشتراك الأمرين **تنبيهان** الأول قال في التسهيل ويجوز بعد أن في الضرورة يعني فعل الشرط
والجزاء كقوله قالت وإن في كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار على قلة **الثاني** لا يجوز حذف أن وعن
لا غيرها من أدوات الشرط خلافا لمن جوزه في لعلها إن قال وبن تقع بحذفها وجعل منه قوله وانسان عيني
يحسر الماء تارة فيبدو وهو ضعيف **ص** واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم **ش**
القسم مثل الشرط في احتياجه إلى جواب الآن جوابه مؤكدا باللام أو إن منفيا فإذا اجتمع الشرط والقسم
حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم ومثال تقدم الشرط إن قام زيد والله أكرمه ومثال تقدم القسم
والله إن قام زيد لا أكرمه هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب
القسم تقدم أو تأخر وقد نبه على ذلك بقوله **ص** وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر **ش**
نحو زيد والله إن يقم أكرمه وزيد إن يقم والله أكرمه فجواب القسم محذوف في المثالين استغناء بجواب الشر
ط وإنما جعل للشرط مع تأخره في هذا لأن سقوطه يخل بمعنى الجملة التي هي منها بخلاف القسم فإنه مسو
ق لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب الخبر من مبتدأ أو اسم كان ونحوه **تنبيه** قوله رجح يقتضي أن في لها
لغير على سبيل التحتم وعلى هذا لا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذي خبر في جميع ما ذكر ابن عصفور
وغيره ونص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس في كلام العرب شيء يعتد به ما يدل على تحتم
ثم قال **ص** وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم **ش** هذا مذهب الفراء أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم
يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الأعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم
تنتفل وبأبيات أخر ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة وجعل إن بمعنى لو قوله تعالى ما أنا
بباسط يدي إليك جواب للشرط في قوله لئن قال في شرح الكافية فثبتت المزية للشرط من ثلاثة أوجه
أحدها لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه والثاني لزوم الاستغناء بجوابه عند تأخره وعدم تقدم
ذي خبر والثالث جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وعدم تقدم ذي خبر **تنبيهان** الأول أطلق في قوله
أو حذف لدى اجتماع شرط وقسم وقيد في التسهيل بغير الامتناع احترازا من نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء
بجوابهما تقدما على القسم أو تأخرا كقوله فأقسم لو أن الندي سوع لما سمعت تلك المسالات عام
وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا وقد نص على ذلك في شرح الكافية أيضا وهو الصحيح وذهب ابن عصفور إلى الجو
اب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لأنه مغن عن الجواب لكن ولو ولولا جوابهما لا يكون إلا ماضيا وقوله بباب القسم

من التسهيل ونصه ويغني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو ولولا ويقتضي ان لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم
وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي ان جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم
التنبيه هنا على لو ولولا ان الباب موضوع للشرط غير الامتناعي فلم يتناولهما كلامه والمغاربة لا يسمون
لو ولولا شرطا ولا لو الا اذا كانت بمعنى ان. الثاني اذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية
حينئذ هي الجواب وقوله في الكافية وبجواب القسم اغن ان وصل بالفاء وفي التسهيل ايضا فيغني جوابه يوهم ان
جواب الشرط محذوف وليس كذلك. الثالث اجاز ابن السراج ان تقرن الفاء فيعطى القسم المتأخر مع تبيينها
ما اعطي مع الفعل بعدها فاجاز ان يقم فعلم الله لازورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي الا يجوز
الا حيث جاء حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور الا في الضرورة. الرابع اذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط
حينئذ الا ماضيا او مقرونا بلم قال في التسهيل الا قليلا انتهى وقد وقع في الشعر مضارعا مجردا من لم ومنه
ولم يعارض هو بستر ... جاز في ... الا في ... . الخامس لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين وقد ذكر
مختصرا اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله
ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وان توالى بعطف فالجواب لهما معا قال المصنف ومثل بقوله
تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم ان يسألكموها فيحفكم تبخلوا. وقال غيره ان
توالى الشرطان بعطف الواو فالجواب لهما نحو ان تأتني وان تحسن الي احسن اليك او باو فالجواب لاحدهما نحو ان
جاء زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها او بالفاء فنصوا على ان الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول
على هذا فاطلاق المصنف محمول على ما اذا تعدد الا اذا اتى بالشرط كما مثل.

فصل لو على ثلاثة

اضرب شرطية ومصدرية وللتمني فالشرطية هي المذكورة في هذا الفصل وهي قسمان امتناعية وهي
للتعليق في الماضي وبمعنى ان وهي للتعليق في المستقبل وسيأتي الكلام على القسمين واما المصدرية فلم يذكرها الجمهور
وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن المتأخرين التبريزي وابو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها ان يصلح في موضعها
ان كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة ومن ذكر كونها مصدرية قال الآية ونحوها على حذف مفعول يود
وجواب لو اي يود احدهم طول العمر لو يعمر الف سنة لسر بذلك واما التي للتمني فذكرها كثير من النحويين
وجعل الزمخشري منه لو في قوله تعالى لو يعمر للتمني وهي حكاية لودادتهم ولا يتأتى الا على في معنى التمني
ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما ينصب في جواب ليت كقوله تعالى فلو ان لنا كرة فنكون من
هل هي قسم برأسه او راجعة الى القسمين السابقين فيه خلاف نص ابن الضائع وابن هشام الخضراوي
على انها قسم برأسه فلا تحتاج بجواب الامتناعية وذكر غيرهما انها الامتناعية اشربت معنى
التمني قيل وهو الصحيح وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء كقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر
بالذنائب اي زير بشوم السعنصين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور وذهب المصنف الى انها المصدرية
اغنت عن التمني لكونها لا تقع غالبا الا بعد مفهم تمن قال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني عن التمني
فينتصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه اشرت الى نحو قول الشاعر سرينا اليهم في جموع كأنها

جبال شرورى

حبا لسرور لو نعمان فتبصرا ان فللذ لعاب نصب فتبصر وان نقول نصب لانه جواب تمن انشاء كجواب ليت لان لو
ها هنا فاجزم وجعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها
جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك ان تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر
لان لو والفعل في تاويل المصدر انتهى ونص على ان لو في قوله لو ان لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين ان المصدرية
بوجهين احدهما ان التقدير لو ثبت ان والاخر ان يكون من باب التوكيد ومن بسط الكلام على هذه المسئلة
في غير هذا الكتب والغرض هنا شرح النظم ، وقوله لو حرف شرط في مضي ، هذا هو القسم الاول من قسمي
الشرطية وهو الامتناعية او لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها
حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ولم يكن التعليق
في الماضي بل للايجاب فتخرج عن معناها واما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا
مع امتناع الشرط كقوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولكن الاكثر ان يكون ممتنعا فلذلك كان قول
بعضهم لو حرف امتناع لامتناع عبارة كما صرح بها الفصحاء لانها تقتضي كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس
كذلك والحاصل ان لو تدل على امتناع شرطها وعلى كونه مستلزما لجوابها ولا تتعرض لامتناع الجواب في نفس
الامر ولا لثبوته قاله في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم من ثبوته ثبوت تاليه
فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو
قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل
لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه وفي بعض النسخ لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم
لثبوته ثبوت غيره ، وعبارته الثلاثة بمعنى واحد قال ابن المصنف ولا شك ان ما قاله بمعنى ما قاله ابوه في تفسير
لو احسن واجمع على معنى لو غير ما قاله عندي تفسير صحيح واف بشرح معنى لو وهو الذي نص سيبويه من قوله
لما كان سيقع لوقوع غيره يقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال
لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو مما قاله غيره فليرجع الى الحجة بيان صحته
فنقول قولهم يدل على امتناع الثاني لامتناع الاول يحتمل على وجهين الاول ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لا
امتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل والثاني
ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه وقد يكون ثابتا لثبوت غيره لانها اذا كانت تقتضي نفي
تاليها واستلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الاول لانه متى انتفى شيء انتفى مساويه
في اللزوم مع احتمال ان يكون ثابتا لثبوت امر اخر انتهى مختصرا وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في شرح الالفية
ثم اشار الى القسم الثاني من قسمي الشرطية بقوله ص ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل شرح او يقل
ايلاؤها فعلا مستقبلا المعنى وما كان من حقها ان يليها لكن قبل لو ورود السماع به كقوله تعالى وليخش
الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين ان لو قد ترد بمعنى ان وتعقب ذلك
ابن الحاجب على ابن عصفور وقال هذا خطأ قال الشارح وعندي ان لو لا تكون لتعليق الشرط في الماضي وما

وما تمسكوا به من قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا وقول الشاعر لو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة
فيه لصحة حمله على الماضي ثم نبه بقوله ص وتفيد الاختصاص بالفعل قال ش على ان لو لا يليها الا فعل
او معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقا
ل ابن عصفور لا يليها اسم الا على فعل مضمر الا في الضرورة كقوله اخلاي لو غير الحمام اصابكم او ذائع وكلام
كقول حاتم لو ذات سوار لطمتني والظاهر انه لا يختص بالضرورة بل يكون في فصيح الكلام
كقوله تعالى قل لو انتم تملكون حذف الفعل فانفصل الضمير ثم نبه على ما تشعر به لو من معنى الشرط وقال ص
لكن لو ان بعدها فقد تقرر ش وهو كثير كقوله تعالى ولو انهم صبروا واختلف في موضعها بعد لو فمذهب سيبويه
الى انها في موضع رفع بالابتداء وشبهه شذوذ في لغة بانتصاب غدوة بعد لدن وذهب الكوفيون والمبرد وجما
عة الى انها فاعل بثبت مقدرا وهو اقيس ابقاء للاختصاص وقوله في شرح الكافية وزعم الزمخشري
ان خبر لو ان ثبت مقدرا قبل بدليل ابرازه بل لعل فان قلت اذا جعلته مبتدا فاين الخبر قلت قال ابن هشام الخبر
او من مذهب سيبويه والبصريين ان الخبر محذوف وقال غيره من مذهب سيبويه انها لا تحتاج الى خبر لاشتمال المخبر
عنه والخبر بعد ان فان قلت هل يفهم من قوله لكن لو ان موافقة سيبويه قلت ظاهره موافقته في جعلها مبتدا
اذ لو كان الفعل مقدرا لكان الاختصاص باقيا ولم تكن حاجة الى الاستدراك ويحتمل ان يكون الاستدراك للتنبيه
على انها تقع في بعض الاحيان او غيره فيحتمل المذهبين فان قلت ان ظاهر كلامه ان لو لا يليها غير ما ذكر وقد
ذكر في غير هذا المواضع انها قد يليها مبتدا وخبر في قول الشاعر لو بغير الماء حلقي شرق فقلت انما ساغ
ذلك للضرورة ولعله تقدم ذكره هنا وقال ابن خروف البيت على اضمار كان الشانية وقال الفارسي على ان حلقي
فاعل بفعل مقدر وشرق خبر مبتدا محذوف وفيه تكلف **تنبيه** قال في شرح الكافية ومن حمل الزمخشري اذ علوه
اخصار قبيحا بين لو وان على التزام كون الخبر فعلا ومنعه ان يكون اسما ولو كان بمعنى فعل نحو لو ان زيدا حاضر وما منعه
شائع ذائع في كلام العرب كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقال الراجز لو ان حيا مدرك الفلاح قلت وقد
نقل عن السيرافي في ذلك ايضا والقول الذي ينبغي ان يحمل عليه كلام الزمخشري انه يمتنع ان يكون خبرها اسما مشتقا وتلي
الفعل حيث لا يمكن صوغها فعلا نحو ظاهر للفعل وما ذكر ان كان الاسم جامدا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما
قال الشيخ ابو عمرو والامر في قوله في المفصل لو قلت لو ان زيدا حاضر لم تجز ولم يتعرض لغير المشتق منه وان
احمل عليه هذا اليه يدل عليه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولا نحو ولو انها عصفورة والراجز عليه
لو ان حيا مدرك الفلاح ولذا ان يجيب بانه قليل ص وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يفي كفى ش ومثله
لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعا وسجودا **تنبيه** لو الصارفة الى المضي هي الامتناعية
واما التي بمعنى ان فتصرف الماضي الى الاستقبال اذا وقع بعدها مضارع وهي مستقبلة المعنى كقوله لا يلفك الراجوك
الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما **تنبيه** لا يكون جواب لو الا فعلا ماضيا مثبتا او منفيا او مضارعا مجزوما
بلم والاكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام وقد يحذف كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا وقد يصحب المنفي بما كقول الشاعر
كم ثبت وبيت الله لو كنت عاشقا لما سبقتني بالبكاء الحمائم وقد ورد ما ظاهره خلاف ذلك لعل جعل الجواب محذوفا اما

ولولا ولوما

اما ولولا ولوما ص اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا ش اما حرف بسيط
وفيه معنى الشرط يأول بمهما يكن من شيء لانه قائم مقام اداة الشرط وفعل الشرط ولابد بعده من جملة
هي جواب له فالاصل في قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف فعل الشرط واداته وابقيت
اما مقامهما فكان ذلك اما فزيد منطلق فجعل الفاء في صدر الجواب وانما اخرت لضرب من اصلاح اللفظ والى
هذا اشار بقوله وفا لتلو تلوها تنبيهات الاول يؤخذ من قوله لتلو تلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر
من اسم واحد لو قلت اما زيد فطعامه فلا تاكل لم يجز كما نص عليه غيره الثاني لا يفصل بين الفاء واما بجملة تامة
الا ان كانت دعاء بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا الثالث قول الشارح يفصل
بين اما والفاء بجزء من الجواب فان كان الجواب شرطا فصل بجملة الشرط وان كان غير الشرط فصل بمبتدا او خبر او معمول
لفعل وشبهه او معمول مفسر به يقتضي ظاهره انه لا يفصل بغير ذلك وليس كذلك بل قد يفصل بالظرف والمجرور
والحال والمفعول له معمولا لاما او لفعل شرط محذوف الرابع ما ذكره من قوله اما كمهما يك من شيء لا
يعني به ان معنى اما كمعنى مهما وشرطها لان اما حرف فيمتنع ان تكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد ان موقعها
صالح لهما وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط الخامس تقرير ما كمهما يك ما ذكر قول الجمهور وقال
بعض النحويين اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق فحذف فعل الشرط واثبت
اما مكانه في ذلك السادس قال في التسهيل اما حرف تفصيل وكذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها
غير هذا المعنى وقال بعضهم حرف اخبار مضمن معنى الشرط وقوله وجوبا يعني في غير ما سيذكر في قوله و
حذف ذي الفا قل في نثر حذف ذي الفاء قليل وكثير في الشعر ان يحذف مع قول استغني بمحكيه كقوله تعالى فاما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم والقليل ان يحذف لا مع قول نحو ما خرج البخاري من قوله
صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال وقد يفهم من قوله في نثر انها تحذف للضرورة فاما القتال لا قتال لديكم
والحاصل ان حذفها على ثلاثة اقسام كثير وقليل وضرورة تنبيه لم ينبه في الكافية والتسهيل على
ندور حذفها في النثر وقد نبه عليه في شرح الكافية ص لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا
ش لولا ولوما لهما حالان احدهما ان يختصا فيه بالاسماء وذلك اذا دلا على امتناع شيء لوجود غيره ويقال
ايضا لوجوب غيره وهذا معنى قوله امتناعا بوجود عقدا واذا امتنع شيء بوجود غيره وفهم من قوله يلزمان الا
بتدا وفي ذلك امران الاول انهما لا يليهما الفعل والثاني ان الاسم بعدهما مرفوع بالابتدا وتقدم الكلام على خبره
في باب المبتدا فان قلت فقد ولي لولا الفعل في قوله لولا حسبنا زعمتم شغلي قلت تاول على وجهين احدهما ان
لولا هاهنا ليست مركبة بل لو على حالها ولا نافية للماضي والاخر ان تكون المختصة بالابتدا وان مصدرية
مقدرة وموضعها رفع بالابتدا وثاني الحالين ان يختصا فيه بالافعال وذلك اذا دلا على التحضيض ص وبهما
التحضيض ميز وهلا الا الا واولينها الفعلا ش المشهور ان حروف التحضيض اربعة وهي لولا ولوما وهلا
والا بالتشديد واما الا بالتخفيف فهي حرف عرض وذكرها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين احدهما ان
يريد بها انها تكون للتحضيض بمعنى هلا في بعض المواضع لا مطلقا لانه ذكر في غير هذا الموضع انها تكون

للعرض والثاني أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل إلا أن المقصود بها
العرض نحو ألا تزورنا ثم قال ص وقد يليها اسم بفعل مضمر علق وبظاهر مؤخر ش مثال الأول هلا زيدا ضر
بته فزيدا علق بفعل مضمر بمعنى أنه معمول للفعل المضمر ومثال الثاني هلا زيدا ضربته فهذا علق بفعل
ظاهر مؤخر بمعنى معمول للفعل الذي بعده لأنه مفرغ له **فإن قلت** ظاهر كلامه أن حروف التحضيض
لا يليها إلا فعل أو معمول بفعل مضمر أو مؤخر **تنبيه** قال في شرح الكافية وربما ولي حرف التحضيض مبتدأ
وخبر كقول الشاعر: فهلا نفس ليلى شفيعها قال ولا حجة أن يضمر بعدها كان الشأنية **قلت** وعلى هذا خر
جه ابن طاهر وخرجه بعضهم على جعل نفس ليلى فاعلا بفعل مقدر تقديره فهلا تشفعت ليلى وشفيعها خبر
مبتدأ محذوف أي هي شفيعها وفيه تكلف **الإخبار بالذي وبالألف واللام** الباء في قوله الإخبار
بالذي باء السببية لا باء التعدية لأن الذي يجعل في هذا الإخبار إنما يستعمل عليه وهو في الحقيقة مخبر عنه وباب
الإخبار وضع للامتحان كمسائل التمرين في التصريف وقال الشارح وكثيرا ما يجاء إلى هذا الإخبار لقصد الاختصا
ص أو تقوية الحكم وتشويق السامع أو إجابة الممتحن ولما شرع في هذا الباب بدأ بكيفية الإخبار فقال ص
ما قيل أخبر عنه بالذي خبر ش أي أعني لما الاسم من جملة وقيل لك أخبر عنه بالذي فصدر الجملة بالموصول
مبتدأ وأخر في آخر الاسم واجعله خبرا عن الموصول المتقدم وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فيكون صلة
للموصول واجعل في موضع الاسم الذي أخرته وجعلته خبرا ضميرا عائدا على الموصول وقد علم بما ذكر أن المخبر
عنه في هذا الباب هو المجعول خبرا قال ابن السراج وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو في اللفظ خبر لأنه في المعنى
مخبر عنه وما في قوله ما قيل موصولة وهو مبتدأ وقوله خبر هو خبرها وقوله مبتدأ حال من الذي وقوله عائدها
خلف معطي التكملة معناه عائد الصلة هو الضمير الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو معطي التكملة
ثم مثل فقال ص نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادر المأخذا ش أي إذا أخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت
الذي ضربته زيد فصدرت الجملة بالذي وهو مبتدأ وأخرت زيدا وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذي وجعلت
ما بينهما صلة للذي وجعلت موضع زيد الذي أخرته ضميرا غائبا عائدا على الموصول وإن أخبرت عن التاء من قولك
ضربت زيدا قلت الذي ضربه زيدا أنا فجعلت فيه ما في الأول إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيره مع بقاء الاتصال فجعلت
الضمير وأخرته منفصلا قلت أنا **فإن قلت** كان ينبغي أن يقول ما قيل أخبر عنه بالذي خبر هو أو خلفه كما قال في التسهيل
وتأخير الاسم أو خلفه خبرا ليشمل الضمير المتصل **قلت** لا يخفى أن الضمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله
فلم يحتج هنا إلى التنبيه عليه لوضوحه واستشكل الضمير الغائب الذي جعلته موضع التاء في ضربه ومنع
بعضهم الإخبار عن التاء على أنه إن كان ضمير متكلم أو مخاطب والصحيح الجواز ثم قال ص وباللذين والذين والتي أخبر
مراعيا وفاقا المثبت ش يعني أن المخبر عنه في هذا الباب إن كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جيء بالموصول مطا
بقا له لأنه خبر فإذا أخبرت عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان
وعن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون وعن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة
وقد فهم من النظم قيدا بل أولى أن حكم باب الإخبار تقديم المبتدأ على الخبر لقوله قبل استقر **فإن قلت** فقد في لك على سبيل

الوجه

الوجوب **قلت** الذي يدل عليه كلام النحويين ان ذلك على سبيل الوجوب لا استحسانا فظاهره المخبر عنه قبل
التأخير ونص بعضهم على جواز تأخير الخبر في الباب ومن نص عليه الشارح في البسيط ان ذلك على جهة
الاولى والاحسن وانه يصح ان يقال في الذي ضربه عمرو فيجعل في الاخبار عن الذي اما متقدما او متأخرا وجوزه المبرد
في الثانية ان الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد له من مطابقته للموصول لكونه عائدا ويلزم من كونه
غائبا ولو خلف الضمير لمتكلم او مخاطبة واجاز ابو الحسن جعله مطابقا للمخبر عنه في الخطاب والتكلم فيقول
في الاخبار عن التاء في ضربت الذي ضربت انت وعن التاء في ضربت الذي ضربت انا ومذهب الجمهور منع ذلك والثا
لثة ان هذا الضمير ينوب عن الاسم المتأخر في اعرابه الذي كان له لكونه خلفه في موضعه فاستحق اعرابه
ولما بين كيفية الاخبار شرع في ذكر شروط المخبر عنه فقال **ص** قبول تأخير وتعريف لما اخبر عنه هاهنا قد حتما ::
كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط فراع ما رعوا **ش** هذه بعض شروط الاول قبول التأخير فلا يخبر عن
الاسم يلزم الصدر كضمير الشأن واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية :: الثاني قبول التعر
يف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانهما ملازمان للتنكير الثالث جواز الاستغناء عنه باجنبي ضميرا كان او
ظاهرا فالضمير كالهاء من قولك زيد ضربته فانها عائدة فتلزم الموصول على بعض الجملة فلو اخبرت عنها
لخلفها مثلها في العود الى ما كانت تعود عليه فيلزم من ذلك بقاء الموصول بلا عائد واما عود الضمير الى واحد
الى شيئين وكلاهما محال والظاهر كاسم الاشارة في نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه
لو اخبر عنه لزم المحذور السابق **تنبيه** فهم من قوله كذا الغنا عنه باجنبي امتناع الاخبار عن العائد وعن
صورتان احدهما ان يكون عائدا الى الاسم من جملة اخرى نحو زيد ان يكرم انسان فيقول الفتية فيجوز الاخبار عن الهاء فيقول الذي
لقيته هو صرح المصنف بجواز الاخبار في هذه الصورة وفاقا للشلوبين وابن عصفور وذهب الشلوبين الصغير الى منع
ذلك وهو ظاهر كلام الجزولي قال الشيخ ابو حيان ونكتة الخلاف هل يشترط في هذا الضمير ان يكون عائدا على شيء مما قبله
او يشترط ان لا يكون رابطا والاخرى ان يكون عائدا على بعض الجملة لا انه غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع
على مقتضى كلام الناظم الاخبار عن الهاء في المثال فيقول الذي ضرب زيد غلامه هو الهاء في المثال يجوز ان يخلفها اجنبي فيقول
ضرب زيد غلام عمرو فلا يلزم من الاخبار عنها المحذور المتقدم ذكره ونقل بعض الشارح لا يمتنع الاخبار عنه لكونه
لا يستغنى عنه بالاجنبي ولم يذكر ذلك **فان قلت** ظاهر كلامه في شرح الكافية منعها فانه قال وباشتراط
جواز الاستغناء عنه باجنبي على امتناع الاخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة يعني ويتعلق باشتراط
قلت لا حجة فيه لان الظاهر ان مراده ما كان متعينا للربط لان تعليله يشعر به وتمثيله بما عرفته
فان قلت وهل يجري فيها خلاف من تقدم **قلت** لا اشكال ان من منع الاول فامتناع هذه عنده اولى الرابع جواز الا
ستغناء عنه بضمير فلا يخبر عن مصدر عامل ولا موصوف دون صفته ولا صفة دون موصوفها ولا مضاف دون المضاف اليه
لانه لا يجوز الاستغناء عن هذه الاشياء بضمير **فان قلت** هذا الشرط الثالث مغن عن اشتراط هذا الثاني لان ما لا يقبل
التعريف لا يقبل الاضمار **قلت** هو كذلك وقد نبه في شرح الكافية على انه ذكره زيادة في البيان **فان قلت** كلام الناظم
يقتضي ان الشروط اربعة لانه قبول التأخير وقبول التعريف والغنا عنه باحد امرين باجنبي ان كان ضميرا او بمضمر ان كان

كان ظاهرا فيه لا فائدة في اشتراط ألا يستغنى بالاستغناء بالأجنبي في الظاهر ولا اشتراط الاستغناء في المضمر
وتبع ابن علي فيه ابن مالك بقوله بلا وقلت بل يظهر في بعضه ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت لأن اشتراط ألا يستغنى بالأ
جنبي معتبر في الضمير والظاهر كما تعرف ولو كان المشترط أمرا نفعا جاز الإخبار عن الظاهر إذا جاز الاستغناء عنه
بالضمير وإن لم يجز الاستغناء بأجنبي وليس كذلك **تنبيهان** الأول علة اشتراط هذا الشرط على حسبان الأ
جملة أن كيفية الإخبار المذكورة لا تتأتى بدونها **الثاني** بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط
أهملها هنا وقد ذكرها في غير هذا الكتاب أولها جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم الرفع نحو أيمن الله
ولا عن لازم النصب نحو سبحان الله ومكان متعينا. وثانيها جواز استعماله مثبتا فلا يخبر عن أحد وديار ونحوهما
من الأسماء اللازمة للنفي. وثالثها أن يكون بعض ما يوصل به من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء فلا
يخبر عن اسم في جملة طلبية لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة فيشترط أن تكون صالحة لأن يوصل بها. ورابعها إمكان
الاستغناء فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثواني الأعلام نحو بكر من أبي بكر لأن المخبر به يكون خبرا عن شيء، ثم
هذا الشرط وفيه خلاف أجاز المازني الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى مستدلا بقول الشاعر كأنا نظر
وإلى قصر أو جبت على مؤنسه قزح ورعي بأن قزح اسم للشيطان **ص** وأخبروا بالذي عن بعض ما يكون فيه الفعل فيه
من فعل ما **ش** يجوز الإخبار بالذي في جزء من الجملتين الاسمية والفعلية ويجوز بالألف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا
بل بشرطين أحدهما أن يكون الفعل متصرفا فيمكن صوغ صلة منه للألف واللام فلا يجوز الإخبار بأل في جملة مصدرة بليس
ونحوها. والثاني أن يكون الفعل مثبتا فإن كان منفيا لم يجز الإخبار لتعذر صلتها من النفي وقد أشار إلى الأول بقوله **ص** إن صح
صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل **ش** فإنك أخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله وعن المفعول
الواقيه الله البطل ونبه على الثاني في التسهيل **ص** وإن يكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين وانفصل **ش** إذا وقعت
صلة أل ظاهرا كالمثال السابق فلا إشكال فيه وإن رفعت ضميرا فإن كان لها وجب استتاره وإن كان لغيرها وجب إبرازه
فإذا أخبرت عن التاء من قولك ضربت زيدا قلت الضاربه زيدا أنا فيستتر مرفوع الصلة لكونه لها وإذا أخبرت عن زيد
من المثال قلت الضاربه أنا زيد فيبرز لكونه لغيرها لأن الصفة متى جرت على غير من هي له لم يستتر مرفوعها **تنبيه**
حكى الأخفش مسألتين يخبر فيهما بأل ولا يخبر فيهما بالذي الأولى قامت جاريتا زيد لا قعدتا فإذا أخبرت عن زيد قلت
القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو أخبرت بالذي فقلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا لم يجز لأنه لا ضمير يعود من الجملة
المعطوفة وقد أجاز بعض النحويين مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا وعلى هذا يجوز الإخبار بالذي في المسألة أيضا. الثانية
المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد قلت وينبغي أن يجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي واعلم
أن باب الإخبار طويل الذيل وقد اكتفى بما ذكر

العدد

ص ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذكره
ش للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال الأولى أن يقصد بها العدد المطلق الثانية أن يقصد بها معدود ويذكر
الثالثة أن يقصد بها معدود ولا يذكر فإن قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لأنها أعلام
خلافا لبعضهم وإن قصد بها معدود وذكر في اللفظ استعملت بالتاء إن كان واحد المعدود مذكرا أو جردت من التاء إن كان واحده مؤ
نثا حقيقيا أو مجازيا كقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام وإن قصد معدود ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن يكون با

لتاء المذكر

بالتاء للمذكر وبعدمها للمؤنث كما في ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسرت خمسا
تريد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر حكى الكسائي عن أبي الجراح صمنا من الشهر خمسا وحكى الفراء
أفطرنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان وتظافرت الروايات على حذف التاء من قوله صلى الله عليه وسلم
ثم أتبعه بست من شوال وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه
وقيل إنما يستمر في التاريخ لا سيما بالليالي عن الأيام التي مع غيره بشرط أمن اللبس كقوله تعالى يتر
بصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ومنه وأتبعه بست من شوال وقال الزمخشري تقول صمنا عشرا
ولو ذكرت لخرجت من كلامهم وفي باب الكفل حسن لا كثر لفصيح واختلف إثبات التاء في عدد المذكر وإسقاطها
في عدد المؤنث فقال في شرح التسهيل ما معناه أن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وفرقة
وأمة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا
لتأخر رتبته وفي ذكر هذا المعنى غيره من النحويين وهو حسن للنكت **تنبيهات** الأول شمل كلام الناظم
الصورتين لأن الأخير يبين أي يشترط اللفظ بالمعدود وخرجت منه الصورة الأولى لقوله في عدما آحاده مذكرة **الثاني**
يفهم من قوله آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه فلا يعتبر لفظ الجمع ثلاثة بحمامات هذا قال أهل بغداد
فإنهم يقولون حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كا
ن مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء **الثالث** اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسما فبلفظه
فتقول ثلاثة أشخص قاصدا نسوة وثلاث أعين قاصدا رجالا لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ما لم يتصل بالكلام
ما يقوي المعنى أو يكثر قصد المعنى فيجوز حينئذ اعتباره فالأول كقوله ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فيقوى المعنى كاعبان
ومعصر والثاني كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فغلب المعنى لأن النفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان وإن كا
ن صفة فبموصوفها لا بها كقوله تعالى فله عشر أمثالها أي تقول ثلاثة ربعات إن قصدت ذكورا وقال بعض العرب ثلاثة
دواب لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة **الرابع** ما اعتبر من تذكير الواحد وتأنيثه إنما هو في الجمع وأما اسم الجنس
نحو غنم واسم الجمع نحو قوم فيعتبر في لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكون نائبا عن
الجمع مذكر فالأول كقوله عندي ثلاثة ذكور من البط اسم طائر وقال بعض المتأخرين يجوز حذف التاء فلا يلحظ
الوصف وللكثير لا ... لم يلحظ والثاني كقولهم ثلاثة أشياء لأنه نائب عن جمع شيء على أفعال ولا أثر للوصف المتأخر نحو ثلا
ث من البط ذكور **الخامس** لا يعتبر أيضا تأنيث المفرد إلا إن كان علما نحو طلحة ثم ذكر حكم المميز فقال **ص** والمميز اجرر
جمعا بلفظ قلة في الأكثر **ش** اعلم أن مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو فخذ أربعة من الطير
وقد أضيف إليه في قوله تعالى تسعة رهط وقوله عليه السلام خمس ذود **فإن قلت** فهل يقاس على الأمر
ين **قلت** أما جره بمن فمتفق عليه وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب أحدها جوازه على قلة وهو ظاهر كلام ابن
عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنف في التسهيل وإن ندر مضافا لم يقس
عليه وصرح سيبويه بأنه لا يقال ثلاث غنم والثالث التفصيل فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط
وذود جاز وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه وحكاه الفارسي عن أبي عثمان

وان كان غيرهما اضيف العدد اليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو ثلاثة اعبد وثلاثة اثواب هذا ان وجد
للاسم جمع قلة وجمع كثرة فان اهمل احدهما اضيف الى الموجود نحو ثلاثة ارجل وثلاثة رجال وانما يعدل في الاكثر الى انه قد
يؤتى بمثال كثرة عن مثال قلة اما لقلة استعمال مثال القلة او لخروجه عن القياس فالاول نحو قوله ثلاثة شسوع فاوثر على اشسا
ع لقلة استعماله والثاني نحو ثلاثة قروء فاوثر على اقراء واحده قرء كفلس وجمع مثله على افعال شاذ قال المصنف وفي كو
غيره انه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا او لان جمع كثرة على جمع قلة في غير الاضافة واجاز المبرد ثلاث كلاب و
نحوه اي ثلاثة من كلاب وجعل من ذلك ثلاثة قروء وقال في شرح التسهيل ولو صح هذا لم يكن في التمييز بجمع القلة لان
كل جمع كثرة صالح لان يراد به مثل هذا **تنبيهان** الاول قوله بلفظ قلة يعني من امثلة التكسير التي هي افعل وافعال
وافعلة وفعلة واما جمع التصحيح فلا يضاف اليه غالبا الا اذا اهمل غيره او جاور ما اهمل او قل استعمال غيره فالا
ول نحو سبع بقرات وفي هذا ونحوه يتعين التصحيح لاهمال غيره والثاني نحو سنبلات وفي هذا ونحوه يجوز اضافته الى
التصحيح لمجاورته ما اهمل تكسيره وهو بقرات **والثالث** نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد وعلى هذا يجوز
ثلاث سعائد ايضا ويختار التصحيح في هذين الوضعين وان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما اهمل تكسيره لم يضف اليه
الا قليلا نحو ثلاثة احمدين وثلاثة زينبات والى هذا اشرت بقولي غالبا قال ابن عصفور وكذلك ايضا يضاف الى جموع القلة
مفردة الى نكرة صفات تقول ثلاثة زيدين واربع نسوة انتهى والاضافة الى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة صالحين والاحسن الاتباع
على النعت ثم النصب على الحال الثاني اذا كان تمييز الثلاثة واخواته مائة لم يجمع الا في ضرورة كقوله ثلاث مئين للملو
ك وفى بها قليل ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة وتمييز المائة بثلاثة وتسعة وما بينهما ولا يقال عشر مائة
استغناء بالالف ذكره في شرح التسهيل وحكى الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة وان من اهل هذه اللغة من الذين
يقولون ثلاث مئين فيجمعون وفي كتاب الصفار عن الفراء لا يقول ثلاث مئين من لا يقول الف وانما يقول عشر مئين ص ومائة
والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف ش يعني ان المائة والالف يضافان الى المعدود نحو مائة رجل والف درهم
وتثنيتهما وجمعهما كذلك وقوله ومائة بالجمع اشار به الى قراءة حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين وانما يقل
الى تقليله وقال بجوازه الفراء وقال المبرد فهو خطأ في الكلام وانما يجوز في الشعر مردود بالقراءة المتواترة **تنبيه** قد
شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع اذا عاش الفتى مائتين عاما ولا يقاس عليه عند الجمهور واجاز الكسائي
نصب تمييز المائة والالف فيقول المائة دينارا والالف درهما ثم شرع في بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال ص
واحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر ش فتقول عندي احد عشر درهما بتجريد عشر من
العلامة وهمزة احد هذا مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على اصل
العدد ثم قال ص وقل لدا التانيث احدى عشره ش فتقول احدى عشرة امراة باثبات التاء في عشرة
وقد يقال واحدة عشرة وقوله ص والشين فيها عن تميم كسره ش يعني في التانيث فيقولون احدى عشرة
واثنتا عشرة وكذا سائرها وبلغتهم قرا بعضهم اثنتي عشرة عينا قال في التسهيل وقد تفتح يعني في المونث
وبالفتح قرا الاعمش قال الزمخشري وهي لغة انتهى والفتح هو الاصل الا ان الافصح التسكين وهي لغة الحجازيين واما
في التذكير فالشين مفتوحة وقد تسكن عين عشرة فيقال احد عشر وكذلك اخواته لتوالي الحركات وبها قرا ابو جعفر

والاعمش

وقرأ هبيرة صاحب حفص اثنا عْشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين وقوله ص ومع غير أحد وإحدى ما
معهما فعلت فافعل قصدا ش يشير الى جعل ثاني جزأي المركب عشر في التذكير وعشرة في التأنيث والحا
صار للعشرة في التركيب عكس ما لها قبل فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث وقوله ص ولثلاثة
وتسعة وما بينهما إن ركبا ما قدما ش يشير به الى أن حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما إذا ركبا
أن تثبت التاء في التذكير وتحذف في التأنيث كما كان يفعل بهما في الإفراد وقوله ص وأول عشرة اثنتي وعشرا
واثني إذا أنثى تشا أو ذكرا ش يعني أنه يقال في تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر في المذكر فتحذف نون اثنين
وتوليه عشرا واثنتا عشرة في المؤنث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة وقوله ص واليا لغير الرفع وارفع
بالألف ش يعني أنه يقال اثنا عشر واثنتا عشرة بالألف في الرفع واثني عشر واثنتي عشرة بالياء في الجر
والنصب بإعراب الصدر إعراب المثنى وبناء العجز ثم نبه على أن غيرهما لا حظ له في الإعراب بقوله ص والفتح
في جزأي سواهما ألف ش أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف وأما الصدر فعلة بنائه وقوع
العجز منه موقع تاء التأنيث ولم يعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون
وما قبل النون محل إعراب لا بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشر
ك ولا يقال اثني عشرك ومذهب ابن درستويه وابن كيسان الى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما ورد بتغيرهما
بالألف والياء تنبيهات الأول بناء أحد عشر وغيره من المركب لازم وأجاز الكوفيون إضافة صدره الى عجزه
فيقولون هذا خمسة عشر واستحسنوا في كلها إلا أضيف نحو خمسة عشرك الثاني قال في التسهيل
وتجعل العشرة مع النيف اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى يعني فإن ظهر منع التر
كيب والبناء نحو خمسة وعشر قال الشيخ أبو حيان ولا يحتاج في إثبات نحو عشر في خمسة عشرة وخمس
وعشر اسما الى سماع من العرب ص ومميز العشرين فاتمما بواحد كأربعين حينا ش العقود الثانية يستوي فيه
المذكر والمؤنث ويعطف على النيف كقوله ثلاثة وعشرون في التذكير وثلاث وعشرون في التأنيث وتمييزها
في منصوب نحو قولك عشرون رجلا وعشرون امرأة وقد فهم من كلامه فأتمل أن الأولى مميز العشرين وأخواته
لا يجمع وهو مذهب الجمهور وأجاز الفراء جمعه فيقول عشرين رجالا وكذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخو
اته وأجاز بعضهم أن يقال عندي عشرون رجالا إذا أراد أن لكل رجل منهم عشرين قال في شرح
التسهيل وهذا الذي عنى الحاجة إليه بأن يستعمل حسن ولكن تستعمله العرب لا فإن استعمل لا يعلم
معناه بغيره ولا يجمع مميز عشرين وما بعده في غير هذا النوع فإن وقع تمييز شيء منها جمعا فهو حال أو تابع
انتهى الثالثة أن تمييز العشرين وبابه لا يكون منصوبا كما مثل به وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف
العشرين الى المفسر منكرا ومعرفا فيقول عشرو درهم وعشرو ثوب وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي
لا تبنى عليه القواعد ص وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما ش يعني بواحد منصوب وتقدم خلاف
الفراء وأجاز بعضهم أن يميز بجمع صادق على الواحد منه وجعل الزمخشري منه قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
أسباطا أمما والمراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة أسباطا لا سبطا فوقع أسباطا موقع قبيلة قال في شرح

التسهيل ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال رأيت أحد عشر أنعاما لأن الإبل أحد عشر جماعة كل جماعة منها إبل
ولا بأس بمذهبه في هذا لو ساعده استعمال العرب فقوله إن كل قبيلة أسباطا لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة أن
السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب وعلى هذا فأسباطا واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزا بل هو
بدل والتمييز محذوف انتهى قلت وكلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكر هنا فإنه ذكر عند ذكر تذكير التمييز
وتأنيثه فإن اتصل بها ما يرجح المعنى كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما فذكر أمم رجح حكم
التأنيث ولولا ذلك لقيل اثنا عشر أسباطا لأن السبط مذكر انتهى وقال الحوفي يجوز أن يكون أسباطا نعتا لفرقة
ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعت لأسباطا وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر
لأنه بمعنى فرقة أو أمة كما قال ثلاثة أنفس يعني رجالا وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة انتهى **تنبيه** إذا اتفق
تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندي عشرون [illegible] وإناثا والحمل على المعنى فتقول وإنه
ومنه قول عنترة فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم وهذا المعنى لحظ الحوفي في جعله
أسباطا نعتا لفرقة **ص** وإن أضيف عدد مركب يبق البنا وعجز قد يعرب **ش** إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة
أوجه الأول أن يبقى بناؤه وهو الأكثر كما يبقى مع الألف واللام بالإجماع. والثاني أن يعرب عجزه مع بناء التركيب
كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب فيقول أحد عشر مع أحد عشر زيد واستحسنه الأخفش واختاره
ابن عصفور وزعم أنه الأفصح ووجه ذلك بأنه بالإضافة ترجع الأسماء إلى أصولها من الإعراب ومنع في التسهيل
القياس عليه وقال في الشرح ولا وجه لاستحسانه لأنه قال بعضهم وهي لغة ضعيفة عند سيبويه وإذا ثبت
كونها لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة. والثالث أن يضاف صدره إلى عجزه من الإبناء وهذا حكى الفراء
أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك وذكر في التسهيل أنه لا يقاس عليه
خلافا للفراء وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين وفي بعضها عن الفراء ورده بأنه لم يسمع وهذا الرد
مردود لما تقدم **تنبيه** قال في التسهيل لا يجوز بإجماع ثماني عشرة إلا في الشعر يعني بإضافة صدره إلى عجزه
دون إضافة كقول الراجز كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وحكى غيره عن الكوفيين إجازته
ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثماني عشرة وغيرها فليس نقل الإجماع بصحيح **ص** وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة
كفاعل من فعلا **ش** يعني أنه يصاغ من اثنين فما فوقه إلى العشرة موازن فاعل نحو ثان إلى عاشر
كما يصاغ اسم الفاعل المشتق من الفعل **فإن قلت** لم يذكروا حاديا **قلت** والمراد واحد من أسماء العدد وليس
المراد العدد فيذكر وإنما المراد الصفة وهو وإن كان على صيغة الفاعل لا يمكن أن يراد به التصيير لأنه لا عدد أقل منه
بخلاف الثاني وما فوقه **ص** واختمه في التأنيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا **ش** فيقول في التأنيث ثانية
إلى عاشرة وفي التذكير ثان إلى عاشر كما يفعل في اسم الفاعل نحو ضارب وضاربة وإنما نبه على هذا مع وضوحه
لئلا يتوهم أن يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه **ص** وإن ترد بعض الذي منه بني تضف إليه مثل بعض بين
ش لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال الأول أن يستعمل مفردا ولا إشكال فيه. والثاني أن يستعمل مع
موافقه كثاني اثنين فتجب إضافته عند الجمهور فيقول في التذكير ثاني اثنين إلى عاشر عشرة وفي التأنيث

ثالث

ثاني اثنين الى عاشرة وانما لم ينصب لانه ليس في معنى ما يعمل ولا صيغ على فعل فالتزمت اضافته لكو
نه واحدا من العدد كما تلتزم اضافة البعض الى كله واشار بقوله مثل بعض بين وهذا مذهب الجمهور و
ذهب الاخفش في احد قوليه والكسائي وقطرب وثعلب الى جواز اعماله فتقول ثان اثنين وثالث ثلاثة
وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده واليه ذهب في التسهيل لان العرب تقول ثنيت الرجلين اي
كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له
وهو ثلاثة تنبيه قال في الكافية وثعلب اجاز نحو رابع اربعة وماله من ناصر قال في شرح الكافية ولا يجو
ز تنوينه والنصب به واجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له في ذلك انتهى وعمم المنع في التسهيل وخص
بثعلب وفي نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم والثالث ان يستعمل
مع ما قبله ولا يكون الا للعدد الذي تحته فيجوز ان يضاف وان ينون وينصب لانه اسم فاعل حقيقة فانه يقال
ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرت ثلاثة وكذلك رابع الثلاثة الى عاشر التسعة واشار الى
ذلك بقوله م وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما ش يعني ان حكمه حكم اسم الفاعل فان كان
بمعنى المضي وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله كما يفعل
بجاعل وغيره من اسماء الفاعلين فان قلت هل لاختصاص فاعل بالتشبيه به فائدة قلت نعم وهو التنبيه على
ان معنى اسم فاعل العدد في الاستعمال مع ما تحته معنى جاعل فانك اذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصير
هم اربعة تنبيهان الاول قال الشارح في بيت معناه وان ترد بالصوغ من اثنين فما فوقه انه جعل ما هو فاعل
في معنا ما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل انتهى وفيه تصريح بان ثاني يستعمل فاعلا فيقال ثاني
في واحد وهو خلاف التسهيل لانه خص المصوغ من اثنين بالاضافة الى الموافق بمعنى بعض اصله ونص سيبويه على
انه لا يقال ثاني واحد وقال الكسائي بعض العرب تقول ثاني واحد وحكاه الجوهري ايضا وقال ثالي واحد والمعنى هذا
ثان واحدا الثاني قال في التسهيل وان تمرها بفاعل المصوغ من ثلاثة الى عشرة وهذه العبارة كما قال في شرحه
تقريب على المتعلم والتحقيق انه من الثلاثة الى العشر وهي مصاحبة تلك لا اثنين الى عشرة التسعة م وان ترد
مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين ش انما افصح صوغ الفاعل من المركب بمعنى بعض اصله كثاني اثني عشر ففيه استعما
له ثلاثة اوجه الاول ان تجيء بتركيبين صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث وصدر ثانيهما الاسم
المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التانيث فتقول في التذكير ثاني عشر اثني عشر الى تاسع
عشر تسعة عشر وفي التانيث ثانية عشرة اثنتي عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة فالاربع
كلمات مبنية واول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثان الى اثنين الثاني ان يقتصر على صدر الاول فيعرب
لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا على بنائه والى هذا اشار بقوله م او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب بما تنوي
يفي ش حالتاه هما التذكير والتانيث فتقول في التذكير ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التانيث
ثانية اثنتي عشرة الى تاسعة تسع عشرة الثالث ان يقتصر على التركيب الاول واليه اشار بقوله م
وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه وقبل عشرين اذكرا ش وفيه حينئذ ثلاثة اوجه الاول ان يبني صدره

وعجزه وهو الأعرف. والثاني أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أنه
حذف عجز الأول وأعرب لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه. والثالث أن يعربهما معا مفردا حذف عجز الأول وصدر
الثاني وهذا الوجه أجازه بعض النحويين تنبيهان الأول مثل في النظم بحادي عشر ولم يمثل بثاني عشر قال الشا
رح يتضمن التمثيل فائدتين التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحد وواحد على فاعل وفاعلة من القلب وتجعل الفاء
بعد اللام فقالوا حادي عشر وحادية عشرة والأصل واحد وواحدة قلت وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر
على الأصل وهي تلين من القلب كلام العرب. الثاني لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع إلا
أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا فيقولون على هذا رابع عشر ثلاثة عشر والذين أجازوه يشترط
لا إضافة ولا يجوز أن ينصب ما بعده وأجاز بعض النحويين هذا ثاني أحد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وذهب
الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى وقوله ص وقل قبل عشرين اذكرا. وبابه الفاعل من لفظ العدد
بحالتيه قبل واو ويعني ش يعني أن العشرين وبابه يعني بقية العقود يعطف على اسم الفاعل بحالتيه يعني
التذكير والتأنيث فتقول الحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين والحادية والعشرون إلى التاسعة
والتسعين ولا يستعمل الحادي والحادية إلا في تنييف تنبيه لم يسمع اسم الفاعل من العقود الثمانية
أعني عشرين وبابه إلا أن بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الكسائي إلى التسعين وقال سيبويه
والفراء هذا الجزء والعشرون على معنى تمام العشرين بحرف وقال بعضهم تقول هذا متمم العشرين ومكمل
العشرين ورد بأنه يلزم أن يتمم بنفسه وقال أبو علي هو الموفي عشرين وقال بعضهم والصحيح أن يقال هو كمال
العشرين أو يأتي بألفاظ العقود فيقول العشرون إلى التسعين والله أعلم كم وكأين وكذا هذه
ألفاظ يكنى بها عن العدد أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وليست مركبة خلافا للفراء والكسائي فإنها
مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية فحذفت ألف ما وسكنت ميمها لكثرة الا
ستعمال وهي قسمان استفهامية وخبرية وكل منهما مفتقر إلى تمييز وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله
ص ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصا سما ش يعني أن مميز الاستفهامية
كمميز عشرين في الإفراد والنصب نحو كم شخصا سما أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه
نحو كم شهودا لك ولو سمع مثل هذا لم يكن فيه حجة لصحة حمله على الحال وجعل التمييز محذوفا وأجازه بعضهم
إن كان السؤال عن الجماعة نحو كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان وهو مذهب الأخفش فيتحصل في
جمعه ثلاثة مذاهب وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب أحدها أنه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب
بعض النحويين والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرا
في وعليه حمل أكثرهم كم عمة لك يا جرير وخالة. والثالث أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر وراجح
على الجر إن دخل عليها حرف جر وهو المشهور ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر وإلى هذا أشا
ر بقوله ص وأجز أن تجره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا ش يجوز في نحو بكم درهم اشتريت النصب على الأصل وهو
الأجود والأكثر والجر أيضا وفيه قولان أحدهما أنه بمن مقدرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة

والثاني

والثاني أنه منصوب بإضافة كم إليه وهو قول الزجاج وزعم ابن أبي الربيع أن الأول ليس مذهب المحققين وأنه مذهب
الزجاج بوجهين أحدهما أنه بمنزلة عدد ما ينصب ما بعده قولا واحدا فلا يكن الخفض بها قاله ابن خروف
والآخر أن الجر لو كان بالإضافة لم يشترط فيه دخول حرف الجر على كم ليكون عوضا من الخفض قلت وفي نقله عن
الزجاج نظر لأنه نقل عنه أنه يجيز الجر مطلقا كما تقدم ثم أشار إلى الخبرية بقوله ص واستعملها
مخبرا كعشرة أو مائة ككم رجال أو مرة ش يعني أن كم الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرة فيكون
تمييزها جمعا مجرورا نحو كم رجال وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا نحو كم مرة ومن الجمع قول الشاعر
كم ملوك باد ملكهم ومن الإفراد قول الآخر وكم ليلة قد بتها غير آثم تنبيهات الأول إفراد تمييز
الخبرية أكثر وأفصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم وقيل الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى
كم جماعة من الرجال الثاني ذهب الفراء إلى أن تمييز الخبرية قد يكون معرفة ونقل عن الكوفيين والصحيح أنه
بإضافة كم إليه لأنه مضاف فيتعرف الثالث شرط جر تمييز الخبرية الاتصال فإن فصل نصب حملا على الاستفهامية
وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف وبجار ومجرور فالأول نحو كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت
ذو العلم والثاني نحو كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه وفيه مذاهب أحدها أنه لا يجوز إلا في الشعر
وهو مذهب البصريين وإليه ذهب المصنف والثاني أنه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين والثالث يجوز
إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جاءني رجل وقبح بعد ما حكى الثاني إن كان بتام وهو مذهب يونس
فإن كان الفصل بجملة نحو كم نالني فضلا على عدم أو بظرف وجار ومجرور معا نحو … وكم لديه من
الأرض مجهولة بأعرازها تعين النصب قال المصنف وهذا مذهب سيبويه وظاهر كلام المبرد جواز
الفصل بالجملة في الشعر وحكي عن الكوفيين جوازه في الكلام وضعف رواية حفص فضل من قوله كم نالني منهم فضلا الر
ابع حكى سيبويه أن بعض العرب ينصب تمييز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفهامية وحكاه المصنف
في غير هذا الكتاب عن تميم وجزم هنا بأنها اللغة الفصحى الخامس إذا نصب مع الاتصال على هذه اللغة فقال
الشلوبين لا يكون إلا مفردا والصحيح أنه يجوز فيه الإفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكر في شرح الكافية نص على
ذلك السيرافي السادس قد علم مما تقدم أن لكم الاستفهامية والخبرية اتفاقا في أحكام وبعضهم قال
في أحكام فلنذكر طرفا من ذلك فنقول يتفقان في ستة أشياء أولها أنهما اسمان خلافا لمن قال إن الخبرية
حرف ودليل اسميتهما دخول حرف الجر عليهما وثانيها أنهما مبنيان أما الاستفهامية فلتضمن معنى
حرف الاستفهام وأما الخبرية فقيل لشبهها بها وقيل لمناسبة رب التي للتكثير وقيل حملا على رب وإن كانت
للتقليل قلت والتعليل بالشبه أولى كما فيه بقا بها وثالثها أنهما يفتقران إلى مميز لأنهما مبهمان
ورابعها أن مميزهما قد يحذف إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية إلا أن يقع منصوبا قال في
الارتشاف وينبغي أن يقال إن وقع تمييز الخبرية منصوبا أو مجرورا بمن جاز حذفه وبالإضافة فلا يجوز وخا
مسها أنهما يليهما أن لهما الصدر أما الاستفهامية فواضح وأما الخبرية فللحمل على رب فلا يعمل فيهما ما قبلها
إلا المضاف وحرف الجر وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فيقول على هذا ملكت كم

غلام فهو من القلة بحيث لا يقاس عليها والصحيح انه يجوز القياس عليها لانها لغة ٭ وساغ معها ان تقع بتفسير
حال في وجوه الاعراب وهذا تفسير في اعراب كم ان تقدم عليها حرف جر او مضاف فهي مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر
او ظرف فهي منصوبة على المصدر والظرف والا فان لم يليها فعل او وليها وهو لازم او متعد رافع ضميرها او سببيها
فهي مبتدأ وان وليها فعل متعد لم ياخذ مفعوله فهي مفعوله وان اخذه فهي مبتدأ الا ان يكون ضميرا يعود عليها
فيجوز الابتداء والنصب على الاشتغال ٭ ويعتبران في خمسة اشيا اولها ان تمييز الاستفهامية مفرد ونصبه وتمييز
الخبرية يكون مفردا وجمعا وثانيها وثالثها ان الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين
الخبرية ومميزها الا في ضرورة ثم المصنف على [illegible] ونقول ما يقتضي الخلاف ورابعها ان الاستفهامية مبنية لانها
على تمييز خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر ونصبه ابن خروف ٭ وخامسها ان الاستفهامية
تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية لا حرج في جوابها ان يكون على حسب موضعها في الاعراب ولو مع مطلقها لجاز ٭
وسادسها ان الاستفهامية لا يعطف عليها بخلاف الخبرية فتقول كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلان ثم انتقل
الى كأين وكذا فقال ص ككم كأين وكذا وينتصب تمييز ذين او به صل من تفيد ش يعني ان كأين وكذا مثل كم الخبرية في
الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والنوع الا ان تمييزها منصوب بخلاف كم الخبرية فتقول كأين رجلا رأيت
ورأيت كذا رجلا ولا كثر بعد كأين جره بمن كقوله جل وعلا وكأين من نبي وكأين من قرية وحكي ابن عصفور في قوله
ان من تلزم تمييز كأين فتنبيهات الاول المشبه به في قوله ككم هو الخبرية لان كأين وكذا لا يستفهم بهما
اما كذا فبالاتفاق واما كأين فذهب المصنف الى انها قد يستفهم بها مستدلا بقول ابي بن كعب لعبد الله بن
مسعود رضي الله عنهما كأين تقرا وبعض سورة الاحزاب ونص من النحويين على انها لا تكون الا خبرية فان قلت
فاي قرينة تمنع ان [illegible] الخبرية قلت القرينة انها الا ضرورة ثابتا الثاني وجه التشبيه انما هو الد
لالة على تكثير عدد مبهم لا في جميع الاحكام لا يحفظ كون مميزها جمعا بخلاف كم ولان كذا لا يليها من العوامل و[illegible]
لا تجر بحرف ولا باضافة واجاز ابن قتيبة وابن عصفور جرها بالحرف الثالث يفهم من تشبيهه كأين وكذا بكم الخبرية
انها للتكثير وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الموضع ونوزع في كذا وان كان بعضهم انها لم توضع للتكثير
الرابع قد يفهم من قوله وينتصب ان تمييزهما لا يجوز جره باضافتهما اليه بخلاف كم فان قلت كان بعضهم
ان يقال لما تضاف صح لكونهما بمعناها قلت منع من ذلك ان الحكي لا يضاف ولان في اخر كأين تنوينا وفي اخر كذا
اسم اشارة وهما معا مانعان من الاضافة الخامس حكى الفارسي والزجاج وابن ابي الربيع وابن عصفور من جر
التمييز بعد كذا في نحو كذا درهم وقد جاز بعضهم على الاضافة وبعضهم على البدل والصحيح انه لا يجوز ولم يسمع
قال ابن العلج واما الرفع فيه بعد كذا فخطا لانه لم يسمع السادس ظاهر قوله او به صل من تفيد جواز جر
تمييز كذا بمن وكلامه في غير هذا الموضع يقتضي وجوب نصبه السابع ظاهر قوله وكذا انها تستعمل
كناية عن العدد مفردة وغير مفردة قال بعضهم ولم يحفظ فيها الا كانت كناية عن العدد الا كونها مكررة
بالعطف عن النحويين نعما نعد نسبوا [illegible] كذا وكذا [illegible] نسب الجمهور وقال في التسهيل وقل ورودها
مفردة او مكررة بلا واو [illegible] ورود الامرين ولم يذكر لهما شاهدا [illegible] ابن خروف [illegible] عنه

مستعمل

مستعمل الثامن مذهب البصريين أن تمييز كذا لا يكون إلا مفردا منصوبا سواء كانت مفردة أو مكررة كما نقل
وفي مذهب الكوفيين أنها تعامل معاملة ما تكنى به عنه فكذا أعبد كناية عن ثلاثة إلى عشرة وكذا عبد
كناية عن مائة فما علا وكذا كذا عبدا كناية عن أحد عشر وأخواته وكذا وكذا عبدا عن واحد وعشرين
إلى تسعة وتسعين وكذا عبدا عن عشرين وأخواتها ووافقهم على ذلك ابن الدهان والمبرد وابن عصفور ونقله
صاحب البسيط عن الأخفش قال في شرح التسهيل ومستند هذا التفصيل الرأي لا الرواية وفي مذهب ابن عصفور
وإلى مذهب ثالث وهو موافقتهم في المركب والعقد والمعطوف ويجيز الخفض في المضاف وهو من الثلاثة إلى العشرة
فيميز بجمع معرف بالألف واللام مجرور بمن وعزي أنه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن المصنف من أن البصريين
والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ونص كما نقل
التاسع كأين مركبة من كاف التشبيه وأي قيل الاستفهامية وحكيت فجازت كأين منونة به محكي وحكم على مو
ضعه بالإعراب وقال ابن عصفور والكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التي هي
اسم ومن أي اسم على وزن فيعل ولم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبا مع الكاف وهو مبني على السكون من حيث
استعماله بمعنى كم وقال بعض المغاربة ويحتمل أن تكون بسيطة العاشر في كأين خمس لغات إحداها كأين
وبها قرأ أكثر القراء وثانيها كائن بوزن فاعل قرأ ابن كثير والثالثة كيئ حكاها المبرد والرابعة كاء وبها قرأ ابن
محيصن والأشهب العقيلي والخامسة كيء الحادي عشر اختلف في الوقف على كأين في اللغة الأولى فذهب الفارسي
والسيرافي وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف التنوين وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه يوقف بالنون والوجهان عن
أبي عمرو والكسائي قلت ووقف أكثر القراء بالنون اتباعا للرسم ووقف أبو عمرو بالياء واختلف أيضا في الوقف
على كائن وهو الذي قرأ بها ابن كثير فوقف المبرد وابن كيسان بالنون ووقف جماعة بحذفها وفي إعراب من جعلها
اسم فاعل من كاء ومن جعلها من كاء يكيء كيئا إذا رجع وانخدع الثاني عشر كذا مركبة من كاف التشبيه
وذا الإشارية وتكون كناية عن العدد كما تقدم وعن غيره وإذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مفردة ومعطوفة
ويكنى بها عن المعرفة والنكرة **الحكاية** هذا الباب للحكاية بمن وأي في الاستثبات لا لمطلق الحكاية **ص** احك
بأي ما لمنكور سئل عنه بها في الوقف أو حين تصل **ش** أي إذا سئل بأي حكي بها ما للمسئول عنه ويشترط شرطين أحد
هما أن يكون المسئول عنه منكورا والثاني أن يكون مذكورا وفي الحكاية بها بعد استيفاء الشرطين لغتان الأولى أن يحكى
بها ما للمسئول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما فيقول لمن قال قام رجل أي أو رجلا أيا أو برجل أي أو امرأة
أية أو امرأتان أيتان أو نساء أيات ولا يحكى بها إلا جمع تصحيح موجود في المسئول عنه أو صالح لأن يوصف به نحو رجال
فإنه صالح للوصف بجمع التصحيح فيقول رجال مسلمون وهذه اللغة الفصحى وبها جزم هنا والثانية أن يحكى
بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقول أي لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال وأية لمن قال قامت
امرأة أو امرأتان أو نساء. وقوله في الوقف أو حين تصل يعني أن أيا يحكى بها في الحالتين بخلاف من **تنبيه** اختلف في
الحركات اللاحقة لأي فقيل هي حركات حكاية وأي منزلة منزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر ولا يبعد أن تكون مفعولة
محلا وقيل هي حركات إعراب وهي في الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف تقديره أي قام والمالم بقوله

بالحكم لأن الأ تستعملها لا يستعمل فيما قبله واجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر قبلها ولو ظهر لجاز واما في
النصب والجر فهي محمولة على فعل مضمر بعدها تقديرها ايا ضربت وباي مررت ويجوز نحوك من جرها واجاز بعضهم
ان يصح في به فنبه واعترض من قال انها اعراب بانه يلزم منه اضمار حرف الجر في نحو اي والتزم بعضهم اضمار
حرف الجر فيقولون باي في انتقال من فقال ص ووقفا احك ما لمنكور بمن ش والنون حرك مطلقا واشبعن ش اذا سيل
بمن عن مذكور منكور حكي بها في الوقف ما للمسؤول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما وتشبع
الحركات التي نو نقطها حال الافراد فيقول لمن قال قام رجل منو او لمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني فمنها
ش الاول الحكاية بمن مشروط بالشرطين المذكورين في الحكاية باي اعني كون المسؤول عنه مذكورا منكورا الثاني
فهم من كلامه ان باب الحكاية من بابين احدهما ان لا يحكي بها وصلا ووقفا ولا يحكي بها الا وقفا لان بابها
تشبع حركتها في الوقف بخلاف من الثالث اختلف في هذه الاحرف اللاحقة لمن فقال ابو علي الحقت علامات
الحكاية وحركة النون اتباعا ونحو هذا الحسن ... ان الحكاية وقعت بالحركات ثم اشبعت فنشأت عنها
الحروف ليوقف عليها وهذا التشعر قول الناظم واشبعن ونحا هذا قول من ان هذه الاحرف مبدلة من التنوين ثم علم
ان المحكي بمنا قسمان لانه اما مذكر واما مؤنث وكل منهما مفرد ومثنى ومجموع وقد تقدمت حكاية المفرد
ثم انتقل الى المفرد المثنى المذكر فقال ص وقل منان ومنين بعد لي الفان بابنين وسكن تعدل ش اي وتقول في رفع مثال
ومنين في النصب والجر والنون فيهما ساكنة وانما كسرها لاقامة الوزن اضطرارا وانما نبه على ما يلزم من عين
الضرورة بقوله وسكن تعدل ثم انتقل الى المؤنث المفرد فقال ص وقل لمن قال اتت بنت منه والنون قبل تا المثنى مسكنه
ش اي تقول في حكاية المؤنث منه بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامة التاء ثم انتقل
الى المثنى فقال ص والنون قبل تا المثنى مسكنه ش اي تقول في حكاية المثنى منتان باسكان النون التي قبل التاء والنون
التي بعد الالف في الجر والنصب باسكان النونين وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول التثنية والبدا منتان بقوله ص
والفتح نزر ش فان قلت لم كان الفتح في المفرد انتقص ولا سكان في التثنية اشهر قلت لان التاء في
منت متطرفة فهي ساكنة في الوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك منتان ثم انتقل الى الجمع المو
نث فقال ص وصل التا والالف بمن باثر ذا بنسوة كلف ش اي تقول في حكاية جمع المؤنث منات باسكان النون بعد
الاقتصار لجمع المذكر فقال ص وقل منون ومنين مسكنا ان قيل جا قوم لقوم فطنا ش اي تقول في حكاية جمع المذكر
منون رفعا ومنين نصبا وجرا والنون ساكنة كما سبق تنبيه في الحكاية بمن لغتان احدهما وهي الفصحى ان يحكى
بها ما للمسؤول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم من التفصيل ولم يذكر المصنف غيرها ولا
خرى ان يحكي بها اعراب المسؤول عنه فقط فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نساء منو
وفي النصب منا وفي الجر مني وقوله ص وان تصل فلفظ من لا يختلف ش تعريج لمفهوم قوله ووقفا احك فيقول
من يا فتى في الاحوال كلها واجاز يونس اثبات الزوائد وصلا فيقول منو يا فتى وتشير الى الحركات في منت ولا يبق
ويكسر نون المثنى ويفتح نون الجمع ويبق منات وكسا وكسل وهو مذهب حكاه عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر
اتوا ناري فقلت منون انتم ... هذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين احدهما اثبات العلامة وصلا والاخر

الله حكيم

انه حكي معربا عن من ذو والى البيت اشار بقوله ص ونادرا منون في نظم عرف ش وهو لتابط شرا ويقال
لشمر الغساني وتمامه فقالوا الجن قلت عموا ظلاما . . . وبعضهم قلت عموا صباحا وغلط الزجاجي من رواه
كذلك لان القصيدة ميمية وقال ابن القيسي لبعض ما انشده بحكم قافية لشعر اخر منسوب الى جذع ابن سنان الغسا
ني في قصيدة حائية ثم ذكر حكاية العلم فقال ص والعلم احكينه من بعد من ان عريت عن عاطف بها اقترن
ش اي اذا سئل بمن عن علم مذكر لمن يتيقن نفي الاشتراك فيه ففيه لغتان احدهما ان يحكي فيه بعد من اعراب
الاول فتقول لمن قال جاء في زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد وهذه لغة الحجاز وبنو تميم لا
يحكون بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد من مرفوعا لانه مبتدأ خبره من او خبر مبتدؤه من فان اقترنت بعاطف
نحو ومن زيد تعين عند جميع العرب تنبيهات الاول اجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم
الثاني جزم المصنف في التسهيل عن الحجاز بين بالحكاية بشرطها وحكى غيره عنهم جواز الاعراب ايضا الثالث
فهم من قوله احكينه ان حركاته حركات حكاية وان اعرابه مقدر كما صرح به في غير هذا الموضع ومذهب الجمهور ان من
مبتدأ وزيد خبره كانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال اخره بحركات الحكاية
وقيل الحركة في حال الرفع اعراب بخلاف النصب والجر وذهب كثير من النحويين الى انه محمولة على عامل مقدر بل
عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من منصوبا وقيل غير ذلك والصحيح الاول

التانيث

ص علامة التانيث تاء والف ش التذكير هو الاصل فلم يفتقر الى علامة بخلاف التانيث وللتانيث كما ذكر علامتان
التاء والالف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكوفيون والزجاجي الى التانيث فلا فيه التاء والالف والهمزة
في حمراء ونحوه وذهب بعضهم الى ان الالف قبلها معا علامة التانيث ومذهب الجمهور ان الهمزة في حمراء ونحوه
بدل من الف التانيث وعلة ذلك انهم لما ارادوا تانيث ما اخره الف بالف التانيث لم يمكنهم الجمع من الالفين فابدلت
المتطرفة همزة تنبيه انما قال تاء ولم يقل هاء لان مذهب البصريين ان التاء هي الاصل والهاء المبدلة في الوقف
فرعها وعكس الكوفيون وقوله ص وفي اسام قدروا التاء كالكتف ش يعني ان المؤنث بالتاء نوعان نوع ظهرت
فيه التاء ونوع قدرت فيه فالاول ثلاثة اقسام مؤنث المعنى نحو عزا بثينة فهذا لا يذكر الا ضرورة ومن حيث
المعنى نحو حمزة فهذا لا يؤنث الا ضرورة ابوك خليفة ولدته اخرى وما لبعض معناه مذكرا حقيقة نحو خشبة فهذا
يؤنث نظرا الى لفظه نحو خشبة واحدة تنبيه هذا التقسيم انما هو فيما يميز ان مذكره من مؤنثه فان لم يتميز
نحو نملة انث مطلقا ولهذا وهم من استدل على نملة سليمان عليه السلام بقوله تعالى قالت نملة .. واما الثاني وهو
ما تاؤه مقدرة نحو كتف ويد وعين وما كان من السماع فان قلت ما الدليل على ان فيه تاء مقدرة قلنا رجوعها
في التصغير نحو كتيفة ويدية وعيينة ثم اشار الى ما يعرف به التقدير بقوله ص ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كا
لرد في التصغير ش فالضمير نحو الكتف نهشتها والرد في التصغير نحو كتيفة ونحو ذلك كتانيث خبره
او نعته او حاله او عدده او الاشارة اليه او جمعه على مثال جمع المؤنث نحو هندات ويغلب فيه نحو عقاب واعقب
ثم اعلم ان التاء تاتي لعوامل كثيرة لا حاجة هنا لذكرها فان الناظم لم يتعرض هنا للتنبيه عليها والغرض لا
جلي من ذلك ان تاتي للفرق بين المؤنث والمذكر ويكثر ذلك في الصفات نحو ضارب وضاربة ويقل ذلك في الاسماء نحو رجل

ورجلة وهذا قليل في صفات فلم تلحقها تاء. الفرق وهي خمسة الأول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور واليه اشار بقوله

م ولا تلي فارقة فعولا اصلا ولا المفعال والمفعيلا ش اي بمعنى فاعل لان بنية الفاعل اصل وقال الشارح لانه اكثر من فعول بمعنى

مفعول فجعلوا اصلا واحترز بقوله اصلا من فعول بمعنى مفعول لانه قد تلحقه التاء نحو اكولة بمعنى ماكولة وركوبة بمعنى مركوبة

وحلوبة بمعنى محلوبة وربما حذفوها فقالوا ركوب وحلوب والثاني مفعال نحو مكثار ومهذار والثالث مفعيل نحو معطير

ومنطيق والرابع مفعل نحو مغشم تنبيهان الاول فهم من قوله ولا تلي فارقة انها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة

وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تلحق المؤنث والمذكر الثاني اشار بقوله م كذا مفعل وما تليه تا الفرق

من ذي فشذوذ فيه ش الى ان تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الاوزان شذوذا كقولهم عدو وعدوة ومعطار وميقانة ومسكين

ومسكينة وحكى سيبويه عن بعض العرب امراة مسكين على القياس الخامس فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح

فتقول رايت رجلا قتيلا وامراة قتيلا اي مقتولة واليه اشار بقوله كقتيل واحترز من فعيل بمعنى فاعل نحو

ظريف وشريف فانه بالتاء وقد تشبه بالذي بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله نعلي وهي رميم وقوله م ان تبع مو

صوفه ش بشرط ان يجرد فعيل من التاء الفارقة واحترز بقوله ان تبع موصوفه فانه تلحقه التاء نحو رايت قتيلا وقتيلة

مرادا عن المبهم فانه لا يستعمل الا مع حذف موصوف فعيل فلا تلحقه تنبيه ذكر ابو حاتم انه اذا جيء بما تبين انه

مونث لم تلحقه التاء لا من اللبس نحو رايت قتيلا من النساء. فدل على ان المصنف ليس بمجيز قلت ينبغي ان يجعل

كلامه على ان المراد بقوله لم يحذف موصوف فعيل ان يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي

لم يلزم تحسين تلحقه التاء نحو رايت قتيلة والكيلة السبع وقد اشار الى هذا المعنى في شرح الكافية وقوله غالبا اشارة

الى انه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذي بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة وقد حمل كل منهما

على الاخر ثم انتقل الى الف التانيث فقال م والف التانيث ذات قصر وذات مد نحو انثى الغر ش تقدم ان المقصورة اصل

الممدودة وانثى الغر غراء ثم قال م والاشتهار في مباني الاولى يبديه وزن اربى والطولى ش يعني بالاولى المقصورة وذكر

لها من الابنية المشتهرة اثنى عشر بناء. وهي ضربان ضرب يختص بها وضرب يشترك فيها الممدودة وسانبه

على ذلك ان شاء الله تعالى الاول فعلى نحو اربى للداهية ولم يات في الاسماء. وهي بناء مشترك ومثال الممدود خنفساء

[illegible] الثاني فعلى وهو مختص بالمقصورة ويكون اسما غير مصدر كبهمى ومصدرا كرجعى

وصفة كحبلى واما قولهم بهماة فشاذ وقيل جعلت الالف للتكثير والالحاق عند من ينصبها بناء مفعلا [illegible]

ذكره ابن الاعرابي من صرفه فيكون شاذا الثالث فعلى وهو مشترك فمثال المقصورة اسما بردى وصفة ناقة

زلجى ومصدرا مرطى ومثال الممدودة قرماء وجلفاء وهما موضعان وابن جاء وهي الامة ولا يحفظ غير هذا.

الرابع فعلى اذا كان جمعا نحو جرحى او مصدرا نحو دعوى او صفة نحو شبعى فان كان اسما فيتعين كون الفه للتانيث

بل الفه صالحة للتانيث والالحاق وما فيه الوجهان ارطى وعلقى وتترى الخامس فعالى وهو مختص بالمقصورة

نحو حبارى لطائر ولم يجي صفة الا جمعا نحو سكارى وزعم الزبيدي انه جاء صفة وحكى قولهم جملا علادى

السادس فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو السمهى للباطل السابع فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو

بستهجرى [illegible] الثامن فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى تنبيه اطلق في فعلى فشمل

ينبغي ان يجعل

ينبغي ان يفصل فيه كما فعل في فعلى وفي لعلان فعلى بكسر الفاء ان كان مصدرا نحو ذكرى وجمعا نحو حجلى وظربى ولا ثالث
لهما فالالف للتانيث وان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يلزم كون الالف للتانيث بل ان لم ينون في التنكير فهي للتانيث نحو
ضيزى بالقسمة وهي القسمة الجائرة وان نون فالالف للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وان كان ينون في لغة دون لغة
ففي الالف نحو ذفرى خلاف والاكثر في ذفرى منع الصرف :: التاسع فعيلى وهو مشترك في المقصورة نحو حثيثى
وخليفى ولم يجي الا مقصورا والممدود نحو كثيراء وخصيصاء ومكيثاء وهي اسماء ثلاثة نقلها [illegible] ولا رابع لها والكسائي
يقيس على ما سمع من فعيلى فيمن جميع الباب وغيره يقصره على السماع :: العاشر فعلى وهو مختص بالمقصورة
نحو كفرى وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها وحكى الفراء سلحفاة فظاهره ان الف السلحفاة لتانيث للتانيث
الا ان يجعل شاذا نحو بهماة وحكي في التسهيل سلحفاء بالمد وحكاه ابن القطاع وعلى هذا يكون من الابنية
المشتركة :: الحادي عشر فعيلى وهو مشترك في المقصورة نحو خليطى والممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه
بحاء اي بباطن امره ولا يجعل غيره :: الثاني عشر فعالى وهو مختص بالمقصورة نحو شقارى وهو نبت قوله ص
واعز غير ذا استنادا انتهى يعني ان ما لم يذكر هنا من ابنية الف التانيث مستندر وفيه نظر ثم شرع في ابنية
الممدودة مقتصرا على الاوزان المشهورة كما فعل في المقصورة وجملة ما ذكر سبعة عشر وزنا وهو ايضا ضربان
مختص بالممدودة ومشترك وبدا في التفصيل الاول بفعلاء كيف اتى اسما كصحراء او مصدرا كرغباء او جمعا
في المعنى كطرفاء او صفة انثى كحمراء او غيره كديمة هطلاء وهو قليل الثاني والثالث والرابع افعلاء بفتح العين
وكسرها وضمها والبدء امثاله بقوله ص وافعلاء مثلث العين شر ومثالها قولهم لليوم الاربع من ايام الا
سبوع اربعاء واربعاء واربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها والعلاء بفتح العين مشترك ومثال المقصور قو
لهم الاجفلى دعوة الجماعة الخامس فعللاء وهو مشترك في الممدودة نحو عقرباء وحرملاء لما ابن ذكرهما سيبو
يه والمقصورة قرقرى اسم امراة وقرقرى اسم موضع ولا يكون هو الوزن الا اسما او قصرا السادس فعالا وهو مختص
بالممدودة وهو القاصعاء حكاه ابن بري ولا يحفظ غيره السابع فعللاء نحو قعد القرفصاء ولم يجي الا اسما وهو قليل
وحكي ابن القطاع انه يقال قعد القرفصاء بالقصر وعلى هذا يكون مشتركا الثامن فاعولاء نحو عاشوراء وهو مشترك
ومثال المقصورة بادولى اسم موضع التاسع فاعلاء نحو قاصعاء وهو مختص بالممدودة :: العاشر فعلياء
نحو كبرياء وهو مختص بالممدودة :: الحادي عشر مفعولاء نحو مشيوخاء وهو جماعة المشيوخ وهو مختص
بالممدودة :: الثاني عشر فعالاء نحو براساء يقال ما ادري اي البرنساء هو اي الناس هو وقرا فيه ابن القطاع
في فعالى مقصورا في الفاظ منها حزازى اسم جبل وعلى هذا يكون مشتركا :: الثالث عشر نحو فعيلاء نحو كثيراء وهو
مشترك ومثال المقصورة كثيرا ابطا :: الرابع عشر فعولاء نحو دبوقاء وحروراء وجعله في التسهيل من الابنية المختصة
بالف التانيث والى هذا ذهب ابن عصفور وذهب القرطبية وابن القطاع الى اثبات فعولا وزعم ابو عبيد
ان [illegible] اسم [illegible] وخصورا موضع [illegible] قبيلة في جرهم وفي شعر امرئ
القيس عقاب تنوفا وعلى هذا مشترك وهو الصحيح وقد اشار الى هذه الاوزان الثلاثة بقوله ص وطلوا العين فعلا
لا شر يعني بالاطلاق تحريكها بالفتح مع الالف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء :: الخامس عشر فعلاء نحو

بفعلاء اسم موضع وهو مختص كما تقدم في الأبنية المقصورة الثالث عشر فعلاء نحو سيراء وهو ثوب مخطط
يعمل من القز وهو مختص بالممدودة الرابع فعلاء نحو عشراء ونفساء وهو مشترك كما تقدم في المقصورة وقد
أشار إلى هذه الثلاثة بقوله وكذا مطلقا فاء فعلاء أخذ **المقصور والممدود** المقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه
ألف لازمة والممدود الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة وكلاهما مقيس ومسموع وقد أشار إلى طائفة المقيس
والقياسي بقوله **م** إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالأسف فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر
بقياس ظاهر **ش** اعلم أن القصر والمد لا يكونان إلا في المعتل الآخر فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد فتح
ما قبل آخره فهو مقصور كقولهم جوي جوى فإن نظيره من الصحيح أسف أسفا وهو يطرد فتح ما قبل آخره لأن
فعل اللازم قياس مصدره فعل فقوله إذا اسم يعني من الصحيح قوله وكان ذا نظير يعني من المعتل وقوله كالأسف
مثال من الصحيح الذي استوجب من قبل الطرف فتحا **فإن قلت** قوله استوجب لم يعبر بيجب لأنه يقتضي اشتراط
في أن يكون مفتوحا فلا يكفي غلبة الفتح وليس كذلك بل يكفي كل فيه فإن في التسهيل كل معتل الآخر فتح ما قبل
آخره نظيره من الصحيح لزوما أو غلبة فقصره مقيس انتهى فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة
ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم فإنه قد جاء على فعالة نحو نشط نشاطا سفه وعلى فعل وفعولة نحو صهب
صهوبة وعلى فعل نحو سكر سكرا قلت معنى قوله استوجب استحق في القياس ويشمل القسمين لأن
أن مصدر فعل اللازم يستوجب فتح ما قبل آخره في القياس وإن كان السماع قد ورد في بعضه بخلاف ذلك والذي
ظهر لي أن هذا معنى كلامه فتمثيله بالأسف إلى موجب الفتح وهو واضح وقوله **م** كفعل وفعل في جمع ما كفعلة
وفعلة نحو الدمى **ش** هذا من أمثلة المقصور المقيس ففعل جمع فعلة نحو مرية ومرى وفعل جمع فعلة نحو دمية
ودمى وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قرب جمع قربة ثم شرع في ضابط الممدود فقال **م**
وما استحق قبل آخر ألف فالمد في نظيره حتما عرف **ش** يعني أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة ألف قبل آخره فإن
نظيره المعتل واجب المد قياسا فالممدود المقيس هو المعتل الآخر له نظير من الصحيح مطرد زيادة ألف قبل آخره وقوله
استحق يعني في القياس سواء لزم في كل المصدر ما أوله همزة وصل كانتصر وغلب ولم يلزم كفعال صفة مصدر
فإن نظيره من الصحيح مصدر وقد جاء منه شيء على فعل نحو مرض عدو وقوله **م** كمصدر الفعل الخ إلى آخره
ش هذا مما يجب مده قياسا لأن نظيره من الصحيح يجب زيادة الألف قبل آخره فتقول ارعوى ارعواء وارتأى ارتئاء بالمد لأن نظير
هما احمرار وافتراق ثم قال **م** والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل إلى آخره **ش** يعني أن ما كان معتل الآخر ولا نظير له
من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره ولا زيادة ألف قبله فقصره ومده لا يكون إلا من السماع فمن المقصور سماعا الحجى وهو العقل
ومن الممدود سماعا الحذاء وهو النعل وقد صنف الناس في ذلك كتبا فلا نطيل بذكر الأمثلة **تنبيه** كلامه
مختص كما قيل بما تقدم ذكره من الحي الثانية ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال **م**
وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع **ش** قصر الممدود للضرورة تشبيه بصرف ما لا ينصرف ولذلك مجمع
على جوازه ومد المقصور تشبيه بمنع ما يستحق الصرف ولذلك اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا
وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فأجاز مد ما لا موجب لقصره كالغنى ومنع مد ما له موجب قصر

كسكرى

117

سكرا والظاهر جوازه لوروده كقول العجاج والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الاهلال بعد الاهلال. وقول الاخر وقد
علمت اخت بني السعلاء. وعلمت ما فيها من الجراء ان نعم مأكول على الخواء. يا لك من تمر ومن شيشاء. ينشب في المسعل
واللهاء. فمد السعلاء والخواء واللهاء وهي مقصورة وقال ابن عرفة لها وجه ملفقة في ابيات اسرة وكقنعهما في بنقص لهوا
بها الحبل. ومنع اكثر البصريين على جوازه في لكن ابن ولاد وابن خروف وزعما ان سيبويه حمل على جوازه في الشعر بقوله:
ويا مروا كقالوا صنا هر فقال ابن ولاد فمد بيانه الالف فيما قبل الفه المقصور كبر بابه هذه البناء. واما قراءة طلحة بن مصرف بسنا
برقه فشاذ فقد بالمد فيشاء ان لم يثبت لغة ويجوز ان يكون اراد العلو لا الضوء. فان قلت حكى الاجماع على قصر الممدود
في ولبيس كن لم يمنز مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده كجو معطاء. فقل قلت وهو مجمع على جوازه في الجملة
وان وقع الخلاف في بعض المواضع والصحيح جوازه مطلقا وهو مذهب الفراء بقول الشاعر وانت لو باكرت مشمولة
صفراء كلون الفرس الاشقر **كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا** تعرض لحكم القصر
والممدود وانما نص عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه قال في شرح الكافية اذا قصد تثنية الاسم
ولم يكن مقصورا ولا ممدودا الحق باخره علامة التثنية دون تغيير وقد تقدم في باب الاعراب **م** اخر مقصور تثني اجعله
يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا **ش** يشمل الالف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو مثنى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان
ومثنيان ومستدعيان فتقلب الالف ياء في جميع ذلك ولا تنظر الى اصلها ثم قال **م** كذا الذي اليا اصله نحو الفتى
الى اخره **ش** اذا وقعت الف المقصور ثالثة فلها اربعة احوال منقلبة عن ياء نحو الفتى ومنقلبة عن واو نحو العصا
واصلية نحو اذا ومتى والمراد به كل الف في حرف او شبهه او مجهولة الاصل نحو الددا وهو اللهو فان الفه لا يدرى اهي
عن ياء او واو لانه ثلاثي المعرب لا يكون الا منقلبة عن احدهما فاما المنقلبة عن الياء فتقلب في التثنية ياء
رد الى اصلها نحو فتيان واما المنقلبة عن الواو فتقلب واوا ردا الى اصلها ايضا نحو عصوان واما الاصلية وا
لمجهولة ففيهما ثلاثة مذاهب الاول وهو المشهور ان يعتبر حالهما بالامالة فان اميلا ثنيا بالياء نحو بلى ومتى
فتقول بليان ومتيان وان لم يمالا فبالواو نحو على والى واذا مسمى بها فتقول علوان والوان واذوان وهذا مذهب سيبويه
وبه جزم هنا والثاني ان الفهما ان اميلتا او قلبتا ياء في موضع ما ثنيتا بالياء والا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور
وبه جزم في الكافية وعلى هذا تثنى على ولدى بالياء لانقلاب الفهما ياء مع المضمر وعلى الاول تثنيا بالواو والقول
الثالث ان الالف الاصلية والمجهولة تقلب ياء مطلقا **فتنبيهان** قوله الجامع يشمل الاصلية
فان الجامع هاهنا ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة. الثاني مثل في شرح التسهيل
المجهولة بخسا بمعنى قرح ولغا بمعنى ملغى لا يعبا به وتوقع في المثالين اما خسا ففيه خصايص بحسب بالالف
لانه من خسا مهموزا واما لغا فنص ابن جني على ان الفه عن ياء. وهو بمعنى ملغى فهو فعل بمعنى مفعول والمعنى
انه لخسا سنه وكونه ناقصا يلغيه عن احد وبا اخره وقوله **م** في غير ذا تقلب واوا الالف **ش** الاشارة الى الانواع
التي تقلب الفها ياء. وهي ما كانت الفه رابعة فصاعدا او ثالثة منقلبة عن ياء او اصلية او مجهولة واميلت
وما عدا ذلك تقلب الفه واوا وهو نوعان احدهما ما الفه ثالثة منقلبة عن واو والاخر ما الفه اصلية او مجهولة
ولم تمل وقد تقدم تمثيل ذلك وقوله **م** واولها ما كان قبل قد الف **ش** يعني من العلامة المذكورة في باب الاعراب ثم انتقل

الى الممدود فقال ص وما صحيح الباء واو نسبا الى اخره ش يعني ان ما كانت همزته بدلا من الف التانيث فانها تقلب
واوا فيقال في حمراء حمراوان وكذلك ما اشبهه وقوله ص ونحو علباء كساء وحياء بواو او همزة ش يعني ان
ما همزته للالحاق نحو علباء او منقلبة عن اصل نحو كساء وحياء فهمزة كساء عن واو واصله كساو وهمزة
حياء عن ياء واصله حياي فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان قلبها واوا وتصحيحها فتقول على الاول علباوان
وكساوان وحياوان وعلى الثاني علباءان وكساءان وحياءان قال ولكن الوجهين اجود قلت في كلام المصنف
وما قاله بعضهم ان قلب التي للالحاق اولى من تصحيحها والمنقلبة عن اصل بالعكس ونص سيبويه والاخفش على ان
امرار الهمزة فيهما احسن لان سيبويه ذكر ان القلب في التي للالحاق اكثر منه في المنقلبة عن اصل مع استحسانه
الخصائص الثلاثة وقوله ص وغير ما ذكر صحح ش يعني ان غير ما ذكر من اقسام الممدود تصحح همزته في التثنية
ويعني بذلك ما همزته اصلية نحو قراء ووضاء فانه لم يبق من اقسام الممدود غيره فتقول فيه قراءان ووضاءان
والحاصل ان الممدود اربعة اقسام لان همزته اما اصلية او مبدلة من اصل او مبدلة من ياء الالحاق او مبدلة من الف
التانيث ومن عرفت احكامها تنبيه قال الشارح الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما اصلية واما
زائدة والتي زائدة اما للتانيث نحو صحراء وحمراء واما للالحاق كعلباء وقوباء والاصلية اما بدل نحو كساء ورداء وحياء
واما غير بدل نحو قراء ووضاء انتهى وفيه نظر لان الهمزة في حمراء ليست زائدة للتانيث بل مبدلة من الالف الزائدة
للتانيث عند الجمهور وكذلك الهمزة في علباء ونحوه انما هي مبدلة من الياء الزائدة للالحاق وتسميته الهمزة
في كساء ورداء ونحوهما اصلية انما هو باعتبار ما نشات عنه وقوله ص وما شذ على نقل قصر ش يشير به الى
ان الذي يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه
اما الذي شذ في المقصور فثلاثة اشياء الاول قولهم مذروان لان الالف رابعة وهما طرفا الالية ويطلقان على جانبي
الراس ونحوه والقياس مذريان لان الالف رابعة وعلة تصحيحها انه لم يستعمل الا مثنى قال ابو علي القالي يعرج البنت
وحكى ابو عبيدة عن ابي عمرو مذروي ومذريا وحكى عن ابي عبيدة مذروي ومذريان على القياس الثاني حذف الف المقصور
خامسة فصاعدا كقولهم خوزلان وضغطران في خوزلى وضغطرى وهو لا حجة ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين
الثالث قول بعضهم رضيان في رضى وقياسه رضوان لانه من الرضوان وقياس الكسائي على ذلك ما اوله مضموم او
تثنية رضى وعلى من ذوات الواو والكسرة للاول والمضمومة بالياء واما الذي شذ في الممدود فخمسة اشياء الاول
همزة التانيث كقولهم حمراان والثاني قلبها ياء كقولهم حمريان قال المصنف وكلاهما رديء انتهى وحكى النحاس
ان الكوفيين اجازوا فيهما الامرين وحكى غيره ان قلبها ياء لغة فزارة الثالث حذف الالف والهمزة من قاصعاء
قاصعاء ونحوه قالوا قاصعان وقاس عليه الكوفيون الرابع قلب همزة كساء ونحوه ياء وفي التسهيل ولا يقاس
عليه خلافا للكسائي انتهى ونقله ابو زيد عن فزارة والخامس قلب الاصلية واوا قال في التسهيل وربما قلبت
الاصلية واوا انتهى وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع وقال في شرح التسهيل والحاصل ان المنصوص عنه
قلب المبدلة من الف التانيث واوا وسلامة الاصلية واجازة الوجهين في الملحقة مع ترجيح القلب واجازة
الوجهين في المبدلة من اصل مع ترجيح السلامة وما سوى ذلك شاذ لا يقاس عليه الا عند الكسائي وفي

بيتين في الجمع له

وقد يبين في الواو قوله ص وما حذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا ش الجمع الذي على حد المثنى هو جمع المذكر
السالم فإذا جمع الاسم هذا الجمع وكان مقصورا حذف آخره لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة التي قبل
الألف لتشعر بالألف المحذوفة فتقول جاء الأعلون ورأيت الأعلين وأشار إلى إبقاء الفتحة وعلة إبقائها بقوله
ص والفتح أبق مشعرا بما حذف ش ومفهوم من كلامه أنه لا فرق في ذلك بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة
وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فنقل عن بعضهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا
ونقله المصنف عن بعضهم في ذي الألف الزائدة نحو حبلى مسمى بها قال في شرح التسهيل فإن كان أعجميا
نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها تنبيه ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه أن
الكوفيين يخصون في ذي الألف الزائدة لما ذكر من الضم والكسر وقال في شرح الكافية وأجاز الكوفيون ضم ما قبل
الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة فظاهره أنهم يجيزون الوجهين وهو الظاهر من نقل غيره
فإن قلت لم يذكر هنا حكم غير المقصور قلت قد تقدم أول الباب عن الاعتذار على اقتصاره هنا على المقصور
والممدود وما كان حكم همزة الممدود في جمع التصحيح كحكمها في التثنية لم يعرج في الجمع إحالة على التثنية
وكان ينبغي أن ينبه على باب المنقوص لأنها تحذف في الجمع على حد المثنى فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتقول
جاء القاضون ورأيت القاضين والحاصل أن حكم المجموع على حد التثنية في الصحة والتغيير كحكم المثنى إلا المقصور
والمنقوص فإن آخرهما يحذف ثم انتقل إلى الجمع بالألف والتاء فقال ص وإن جمعته بتاء وألف فالألف قد قلبها قلبت
للتثنية ش الضمير في قوله وإن جمعته بتاء وألف للمقصور ومعنى قوله في التثنية أنها إن كانت رابعة فصاعدا قلبت
ياء وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم فإن قلت ما حكم الممدود والمنقوص إذا جمعا بالألف والتاء قلت حكمهما
إذا ثنيا والحاصل أن حكم المجموع بالألف والتاء كحكم المثنى مطلقا إلا في حذف التأنيث مما هي فيه كما سيأتي فإن قلت
لم ذكر حكم المقصور إذا جمع بالألف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية فكان حقه أن يشرح في حكمهما
استغناء بما تقدم في التثنية أو يذكرهما معا قلت لما كان الممدود في جمع التصحيح وحكم الذي ذكره استغناء
بذكره في التثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية في أحد الجمعين ووافقها في الآخر وقوله ص وتاء ذي التا ألزمن
تنحية ش يعني أن تاء التأنيث يجب حذفها في تصحيح ما هي فيه لئلا يجمع بين علامتي تأنيث ويبقى على الاسم
بعد حذفها ما كان له قبل حذفها منها فيقول في مسلمة مسلمات وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها
في التثنية فيقول في فتاة فتيات لأنها عن ياء وفي قناة قنوات لأنها عن واو وفي معطاة معطيات لأنها رابعة
وإن كان قبلها همزة تلي ألفا زائدة صحت إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات وجاز فيها القلب والتصحيح
إن كانت بدلا من أصل نحو نباءة فيقول نباءات كما تفعل في التثنية ص والسالم العين الثلاثي اسما أنل إتباع عين
فاءه بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا مختتما بالتاء أو مجردا ش يعني أن ما جمع بالألف والتاء وحاز الشروط
المذكورة في هذين البيتين تتبع عينه فاءه في الحركة فتفتح إن كانت الفاء مفتوحة وتضم إن كانت الفاء مضمومة و
تكسر إن كانت الفاء مكسورة والشروط المذكورة خمسة وأنا أذكرها على ترتيبها الأول أن يكون سالم العين
واحترز به من نحو عين وجوزة فإن حكمها التسكين وفي نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه إلا التسكين ولا خرما عينه حرف

علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو عادة وجولة فهذا يبقى على حاله ونقل ابن الخباز في سورة
الفتح ونسب الى الوهم وفي الافصاح وفي الافصاح هذيل تقول جيبات بالفتح في جميع الباب، وحرف قبل حرف العلة فيه فتحة
نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسيأتي ذكره عند اشارة الناظم اليه :. ا
لثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جيئل علم الضبع فانه يبقى على حاله :. الثالث ان يكون اسما :. واحترز به
من الصفة نحو ضخمة وحلقة وحلوة فليس فيها الا الاسكان :. الرابع ان يكون ساكن العين :. واحترز به من متحرك العين
نحو شجرة ونبقة فانه لا يغير. الخامس ان يكون مؤنثا :. واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع بالالف والتاء فلا يكون فيه
الاتباع المذكور ولا يشترط ان يكون فيه تاء التانيث فلذلك سوى بين المختتم بتاء التانيث والمجرد منها :. بقوله
مختتما بالتاء او مجردا :. فمثال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثال المجرد منها دعد وهند وجمل فاذا جمعت
هذه المثل ونحوها بالالف والتاء اتبعت عينها فاءها لجمعها الشروط المذكورة فتقول جفنات وسدرات وغرفات
وفي دعدات وهندات وجملات **تنبيه** منع الفراء اتباع الكسرة الا في سماع فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته ان فعلات
تنقص فعلا وهو قليل وزاد هذا الا ما نوركا باب ورد بانه اخف من فعل واي نص والحمل على استعماله فلا ينبغي ان يجتنب
وسكن التالي غير الفتح او خففه بالفتح فكلا قد رووا **ش** يعني انه يجوز في العين بعد الفاء المضمومة او المكسورة
وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح فاتضح بذلك ان في نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة وجمل من مضموم
الفاء ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح واما نحو جفنة وفي دعد فلا يجوز فيه الا الاتباع ولا يسكن الا ضرورة وذكر
في التسهيل انه يجوز فيه التسكين اختيارا لامرين احدهما اعتلال لامه نحو ظبيات والاخر شبه الصفة نحو
اهل واهلات ولم يستثن اكثرهم هذين الامرين والاول حكاه ابن جني عن قوم من العرب فان صح النقل وجب قبوله
تنبيهان الاول اشار بقوله فكلا قد رووا الى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب خلافا لمن زعم ان غرفات انما هو جمع
غرف وان العدول الى الفتح تخفيفا اسهل من ادعاء جمع الجمع وفي ... السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح
الثاني مذهب ابي علي والجماعة ان السكون في نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الاصل واستدل ابو علي
ان السكون لم يجئ في المفتوح على الاصل الا في ضرورة الشعر فلا يحمل عليه التتابع الكثير ... الفتح عندهم تخفيف
عن الضم عدلوا عن الضم اليه وذهب بعض النحويين الى ان الفتح اتباعا لما بعده وان التسكين تسليم للمجموع
واستدل بقول سيبويه ومن العرب من يدع العين ساكنة فهذا يدل على انه سكون الاصل وظاهر قوله وسكن التالي
غير الفتح او خففه بالفتح موافقة ابي علي والجماعة وقوله **م** ومنعوا اتباع نحو ذروة وزبية **ش** يعني ان العرب
منعوا اتباع الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء استثقالا للكسرة قبل الواو والضمة
قبل الياء. ولا خلاف في ذلك وشذ كسر جروة تنبيها اشارة الى قوله جروات بكسر الراء حكاه يونس وهو في غاية من
الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو **تنبيهات** الاول فهم من كلامه ان اتباع الضمة والكسرة بشرطه اخر
عين الشروط المقدمة **الثاني** فهم ايضا من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو ذروة وزبية اذ لم يتعرض لمنع
غير الاتباع **الثالث** فهم ايضا من كلامه جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين
الاتباع في نحو لحية لان فيها توالي كسرتين قبل الياء. قال ابن عصفور ولم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو

مستثقل

كراهة أن يجعلوا باجتماع كسرتين قبل الياء وقوله ص ونادر أو نحو الظهرات وعيرات أو ما قرر منه أولا قياسا فيه ش
يعني أن ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو شاذ وأما ضرورة وأما لغة فهو من العرب فمن الشاذ قول
بعضهم كهلات بالفتح وقياسه الإسكان لأنه صفة ولا يقاس عليه خلافا للفراء ومنه قول جميع
العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهو الإبل التي تحمل عليها والعير مؤنث ومذهب المبرد
والزجاج أنه عيرات بفتح العين قال المبرد جمع عير وهو الحمار وقال الزجاج جمع عير الذي في الكتف
والقدم وهو مؤنث ومنه جروات كما تقدم ومن الضرورة قوله فتستريح النفس من زفراتها وقياسه
الفتح ومن المنتمي إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو جوزة وبيضة فإنها لغة هذيل
قال شاعرهم أخو بيضات رائح متأوب . وبالفتح قرئ ثلاث عورات لكم ومنه إسكان العين في نحو ظبية
لا عقلا لما مر عند قوم كما تقدم

جمع التكسير

ش جمع التكسير هو الاسم الدال
على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام لأنه إما بزيادة
نحو صنو وصنوان أو بنقص نحو تخمة وتخم أو بتبديل شكل نحو أسد وأسد أو بزيادة وتبديل شكل
نحو رجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب أو بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو غلام وغلمان والمقدر
ما لا يظهر فيه لأن صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لأن الحركات التي في الجمع
غير التي كانت في المفرد والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخليقة قيل وزاد في غير هذا
بعقه قلت ولبعض كذلك بلا غير في شرح الكافية من ذلك قولهم جمل عفنان وهو القوي الجافي ورجال عفنان
ونوق حكى ابن سيده ناقة كنان ونوق كنان فيكون منها من مذهب سيبويه أن فلكا وبابه جموع تكسير فيقدر
في فلك زوال الحركة الكائنة في الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع فيقدر أن لكان واحده قفل وإن كان جمعا
كبدن ونحوه تقول في سائرها ومذهب الأخفش أنها أسماء جموع قالوا في تثنيته فلكان فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا
بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب فالعبارة وعدم تبين
ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجواز التثنية وعدمها وقال المصنف في باب أمثلة الجمع من التسهيل
والأصح كونه يعني فلكا اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير فإن قلت يرد على حد جمع التكسير
جفنات ومصطفين فإن واحدهما قد تغير للجمع قلت ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفنات
وحذف ألف مصطفى فإن تقديرا السلامة فيهما لأجل الجمعية . وجمع التكسير على ضربين جمع قلة
وجمع كثرة فصل أول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة وصل أول الكثرة بطريق الحقيقة ما
فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وبدأ بأبنية القلة فقال ص أفعلة أفعل ثم فعلة ثم أفعال جموع قلة
ش أمثلتها في الترتيب أرغفة أحرف فتية أحمال وفهم من هذا أن ما بقي من أبنية جمع التكسير وهو للكثرة
وليس من أبنية القلة فُعَل نحو ظُلَم ولا فِعَل نحو نِعَم ولا فِعَلة نحو قِرَدة خلافا للفراء ولا فَعَلة نحو بَرَرة خلافا
لبعضهم نقل عنه ابن الدهان ولا أفعلاء نحو أصدقاء خلافا لأبي زيد ولا أنصار نقله عنه أبو بكر بن الشنتمري والصحيح
أن ذلك من جموع الكثرة تنبيهات الأول مذهب ابن السراج أن فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته

أي المذكور وهو عفنان وكنان منها أي ... ط

ط كعفرة ورهط

ط والموجود

واسيافنا جمع قلة وجلها اضيف الى ما اراد الكثرة

الله لم يطرد. الثاني بمثال ما افعلة وافعلة واخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث. ونقل ابن
ابان عن خروف انه قال في شرح الجمل انه مشترك بينهما وظاهر كلامه انه مستعمل فيهما والاصل الحقيقة فلا
بن ابان واستضعفه بعض الاشياخ لان العطف اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز اولى. الثالث
اذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق او اضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة كقوله تعالى
ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامرين قول حسان: لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة
دما. قوله ص وبعض ذي بكثرة وضعا يفي. كارجل والعكس جاء كالصفي ش قد يستغنى بوضع مثال القلة
عن مثال الكثرة كقولهم في رجل ارجل ولم يجمعوه على كثرة ونظيره عنق واعناق وفؤاد وافئدة وقد يستغنى
بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صفاة صفي ولم يجمعوه على مثال قلة ونظيره قلب
وقلوب ورجل ورجال وقد يستغنى باحدهما عن الاخر في الاستعمال لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء. واعلم
ان الكلام على جمع التكسير طريقتين الاولى وهي طريقة سيبويه واكثر النحويين ان يتكلم على بنية المفرد مثلا
فيقال مثلا فعل يجمع في القلة على كذا وفي الكثرة على كذا. والثانية وهي طريقة المصنف ان يتكلم على بنية الجمع
فيقول مثلا افعل يطرد في كذا ويحفظ في كذا. ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة قال ص لفعل اسما صح
عينا افعل. وللرباعي اسما ايضا يجعل ش يعني ان افعلا من جموع القلة يطرد في نوعين من المفرد الاول ما كان
على فعل بشرطين ان يكون اسما وان يكون صحيح العين فيشمل نحو فلس وكعب ودلو وظبي ووجه فتقول في هذه
افلس واكعب وادل واظب واوجه واحترز بقوله اسما من الصفة فلا تجمع على افعل وندر اعبد في عبد لانه صفة و
استقلت غلبة الاسمية واحترز بقوله صح عينا من المعتل العين فلا يجمع على افعل الا نادرا كقولهم اعين واثوب والثاني
ان يكون رباعيا بان بعده شروط الاول ان يكون اسما وان يكون مؤنثا وان يكون مع مدة وان يكون بلا علامة نحو عناق وذ
راع وعقاب ويمين فتقول فيها اعنق واذرع واعقب وايمن فان كان صفة نحو شجاع ولا مدة فيه نحو خنصر او مذكر
نحو حمار او بعلامة تانيث نحو سحابة لم يجمع على افعل وشذ من المذكر طحال واطحل وغراب واغرب وعتاد واعتد
ونحوها وقد اشار الى هذه الشروط بقوله ص ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف تنبيهات
الاول فهم من تمثيله ان حركة الاول لا يشترط كونها فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور. الثاني فهم
من اطلاقه في قوله مد ان الالف وغيرها من حروف المد في ذلك سواء. الثالث في قوله وعد الاحرف التنبيه
على الشرط الرابع وهو التعري من العلامة ولولا التنبيه على هذا لم يذكره فانه لو صرح اولا بالرباعي قوله ص
وغير ما افعل فيه مطرد. من الثلاثي اسما بافعال يرد ش يعني ان افعالا مطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد
فيه افعل وهو فعل الصحيح العين فانه خرج بذلك فعل المعتل العين نحو ثوب وسيف وغير فعل نحو جمل واجمال
وفعل نحو وعل واوعال وفعل نحو عضد واعضاد وفعل نحو عنق واعناق وفعل نحو رطب وارطاب. وفعل نحو ابل
وآبال وفعل نحو ضلع واضلاع واما فعل الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه افعل فلا يجمع على افعال الا شاذ
ا نحو فرخ وافراخ وزند وازناد وسمع منه لفظ شيء حتى قيل لو كان شاذا ... الى قياسه لذهب من ذهب
وذهب الفراء الى انه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وهم واوهام او همزة نحو الف وآلاف ومذهب الجمهور انه لا ينقاس

الجفنات جمع قلة لانه حلي بالالف واللام اراد الكثرة

اصله صفو تحرك الواو والياء لسكونها وادغمت في الياء فصار صفي

النجدة الباس والشدة

فيهما او غيرهما

120

فيه ما او لا في غير فهما ونحو في شرح الكافية ان افعالا الاكثر من افعل الفاء واوا او نحو وقت واوقات ووهم
واوهام والمضاعف نحو عم واعمام وجد واجداد وجرو واجراء ونحو ذكر ان جمع الذي فاؤه واو على افعل شاذ نحو وجه واوجه
وان المضاعف على افعل يستمع فيه افعل الا الاجماع قلت ونقل ابو بكر من مذهب الفراء فيما فاؤه واو او ياء يقتضي
الا يكون افعل مطرد في هذين النوعين ومن صرح في التسهيل بمخالفة الفراء م وغالبا اغناهم فعلان
في فعل كقولهم صردان ش يعني ان الغالب في فعل ان يجمع على فعلان بكسر الفاء فقولهم في صرد صردان
وفي نغر نغران ومرجان وجاء بعضه على افعل نحو رطب وارطاب والفه الاستاذ بقوله غالبا ونص في التسهيل
على ان افعالا فيه نادر قلت فلا ينبغي ان يمثل به فيما يطرد فيه افعال وقوله م في اسم مذكر رباعي
بمد ثالث افعلة عنهم اطرد ش يعني ان افعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمد ثالثة نحو طعام و
اطعمة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة قال الشارح وربما استغني في شيء من هذا فلم يستعملوا فيه
افعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا اكتبة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي
من الثلاثي وبالمدة الثالثة من العاري منها ولا يجمع شيء مما عدا ذلك على افعلة الا ما ندر كقولهم شحيح
واشحة وعقاب واعقبة وهو مؤنث وانما قياسه افعل وقدح واقدحة وهي بلا مد وجائز واجوزة و
ليست مدته ثالثة والجائز الخشبة المعترضة في اعلى السقف في قوله م والزمه في فعال او فعال مصاحبي
الى اخره ش يعني ان افعلة ملتزم في جمع فعال بفتح الفاء او فعال بكسرها مضاعفين نحو بتات وابتة
وزمام وازمة ومعتلي اللام نحو قباء واقبية واناء وآنية فان قلت فمن شذ قولهم عنان وعنن وحجاج
وحجج وقالوا في جمع سماء بمعنى المطر سمي والقياس اسمية وهو مسموع ايضا فكان ينبغي
ان يقول والزمه في غير شذوذ قلت فمن شأن الناظم ان يقول ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف ومساغ
قوله م وفعل لنحو احمر وحمرا ش امثلة جمع التكسير فعل وهو مطرد في افعل وفعلاء وصفين متقا
بلين نحو احمر وحمراء فتقول فيهما حمر ومنع بعضهم في الخلقة نحو رجل آدر للعظيم الكمرة وامرأة عفلاء
فتقول فيهما ادر وعفل فان كانا متعارضين في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء ولم يقولوا
رجل اعجز ولا امرأة الياء في المشهور اللغات ففي اطراده هو تبعه الشارح ونص في التسهيل وعلى هذا القول
خلاف ونص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على ان فعلا فيه محفوظ فان قلت
فما المفهوم من كلامه هنا قلت موافقة شرح الكافية لانه احال على التمثيل باحمر وحمراء فكل ما يشا
بههما في الوصف والوزن جمع جمعهما وان حمل كلامه بالمتقابلين بخصوصية التمثيل يستغنى بحمر وحمر
لمانع فيعين التعميم تنبيهان الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما يذكر
في التصريف الثاني يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بشرط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف
كقوله: وانكر تنم ... لا عين النجل وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود او لامه نحو عمي
وعشو او ضاعف نحو غر جمع اغر لم يجز الضم قوله م وفعلة جمعا بنقل يدرى ش هذا هو رابع جموع
القلة ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى

وفِعلة وفِعْل نحو شيخ وشيخة وفُعال نحو غلام وغِلمة وفَعال نحو غزال وغِزلة وفَعَل قالوا فتى وفتية
عطفا على احكام [illegible] نحو الثاني في التسهيل فإن قلت ما فائدة قوله وفِعلة جمعا بنقل
وقع على جماعة كما ادعى انه جمع قلت التعريض بقول ابن السراج ولم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة

ص وفُعُل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ش من امثلة جمع الكثرة فُعُل وهو مطرد في اسم رباعي بمدة قبل
اللام ان كانت مدته الفا او واوا او ياء ويشترط فيه عند [illegible] نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كان الفا اشترط فيه
مع صحة اللام الا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم من الصفة فانها لا تجمع على فُعُل وشذ
في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز ونوق كنز وذهب بعضهم الى انه ينقاس وبالرباعي من غيره
ونشف نحو [illegible] وقيل يجوز ان [illegible]
وبالمد من العاري منها وبصحة اللام من معتلها نحو سقاء فانه لا يجمع على فعل وسبب ذلك انه لو جمع
عليه لادى الى قلب الياء واوا فيصير الى سقو وقياسه حينئذ قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير الى سقي
وهو بناء تستثقله اي تجتنبه العرب ونبه بالتضعيف في ذي الالف من نحو بنان وزمام فان قياسه افعلة وانما
اجيز في الى سقو قولهم عنان وعنن وحجاج وحجج وبعضهم من نحو [illegible] من ذي الالف المضاعف من ذي الياء
نحو سرير وسرر وفي ذي الواو نحو ذلول وذلل لا يجمع على فعل نحو سرر وذلل تنبيهات الاول الاول في الاسم الرباعي
الجامع للشروط بين ان يكون مذكرا كما مثل او مؤنثا نحو اتان واتن وقلوص وقلص فكلاهما يطرد فيه فعل الثاني
ما مدته الف ثلاثة اقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه اما الاول والثاني فيطرد فيهما كما صرح به في
مصرح ونفع في تمثيلهما واما الثالث فظاهر كلامه انه اطرد فعل فيه وصرح بذلك في شرح الكافية فانه مثل
بغراب وقراد وكراع وكرع بالمطرد ونبه الشارح وفي شرح التسهيل ان ذلك في فعال وهو الصحيح ولا يقال
في غراب غرب ولا في عقاب عقب وان قلنا باطراده فيشترك الا يكون مضاعفا كما تشترك في ذلك في اخواته
الثالث يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واو نحو سوار وسور ومن ضمها في الضرورة
قوله اغر الثنايا احم اللثات يحسنها سوك الاسحل قال العرب وربما قالوا عون جمع نسل فعلوا ذلك فرقا
بين العوان والعافة اي بين جمعهما والبصريون لا يجيزون ضم عين الواو الا في الشعر ويجوز تسكين عينه ان لم
تكن واوا نحو قذال وقذل وحمر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فيقول في سيال سيل وسيل فان
كان مضاعفا جاز تسكينه لما يودي اليه من الادغام ونحو قولهم في باب وعب والاصل ذبب الرابع اطرد
عند بعض بني تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاعف تخفيفا فقيل في الاسم فتح فيقال في ذبب ذباب
الا الضم وقيل مطلقا والى الاول ذهب ابن قتيبة وغيره من ائمة اللغة واختاره ابن الضائع والى الثاني ذهب
ابو الفتح والعسكري بيرو المصنف الخامس في شرح الكافية والتسهيل ان فعلا يطرد في نحو عنز احدهما
المنفرع والاخر فعول بمعنى فاعل نحو صبور وصبر وان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فاما
انه غير مقيس وليس كذلك قوله ص وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى ش من امثلة جمع الكثرة
فعل وهو مطرد في نوعين الاول فعلة اسم نحو غرفة وغرف وان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل الثاني الفعلى

انتهى الاصل

فُعلى يجمع على فُعَل **تنبيهات** الاول جعله فعلى يجمع على فعل نحو بهمى فان لم تكن انثى الاكبر انثى الافعل نحو الحسنى انثى الافعل
ونحو كبرى معطوف على فعلة اي ونحو **الثاني** فهم من تمثيله بكبرى ان مواضع انثى الافعل احترازا من غير
هما كما سبق **الثالث** اخرجها باشتراط الاسمية في فعلة وهو شرط كما تقدم وفعل الفعلة اسما عرف **الم**
بع اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين اعني فعلة اسما والفعلى انثى الافعل وقال في شرح الكافية بعدما ذكر
هما وشذ فيما سوى ذلك بعينه فعلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو
امراة تشلة وهي السمينة لم يجمع على فعل ونفعح الرابع يطرد فيه فعل عند بعض بني تميم وكلب **الخامس**
اختلف في ثلاثة انواع الاول فعلى مصدر نحو رجعى والثاني فعلة بفتح الفاء مما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة فقد
سمع الفراء في هذين النوعين فيقولون رُجَع وجُوَز كما قالوا في رؤيا رؤى وفي نوبة نُوَب وعيرى يجعل رؤا ونوبا مما يحفظ
ولا يقاس عليه الثالث فَعْل صفة بغير تاء نحو جَحْل ونقل الجمع على فعل قياسا عند المبرد وخص بعضهم ان جاء على
السماع وقوله في الكافية وجمل مثل برمة في فعل يقتضي موافقة المبرد وقوله **ص** ولفعلة فعل **ش** من امثلة جمع
الكثرة فعل وهو مطرد في فعلة قال في التسهيل اسما تاما نحو غرفة وغرف واحترز بالاسم من الصفة كقولهم
صغرة وكبرة وعمرة في العاطف كتاب المخصص وذكر انها تكون بهكذا للمفرد والمثنى والمجموع والتام من نحو رؤية
فان اصله رؤية ولكن حذفت واوه **فان قلت** فلم اخرجها بالتمام هنا قلت اما اشتراط الاسمية فانه اخرجها فعلة
ولو قال ولفعلة فعل اسما وجاء بعضه على فعل لاوضح واما الثاني فقد يجاب عنه بان نحو رؤية بعد الحذف لم يبق على
فعلة والنابغ لي باعتبار اصله **فان قلت** فقد زعم بعض النحويين ان فعلة لم يجمع جيئة فعلة التام بفتح في الاسمية
بناء على هذا قلت تقييده بالاسمية في التسهيل مرجع لكي وايضا فقد ثبت وروده فعلة صفة كما تقدم فلينظر
نقيه بصحيح **فان قلت** ما حكم فعلة بضم الفاء اذا حذفت واوه قلت لم يشترط في التسهيل التمام لاي فعلة
بكسر الفاء والقياس يقتضي تساويهما وكلامه التام بذكره لكي في فعلة بضم الفاء لانه قليل جدا قالوا في وعلة صلة
تنبيه قاس الفراء فِعَلا في فِعلى اسما نحو ذكرى وذكر وفعلة بياء في العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو رؤى ونؤبة
وقاسه المبرد في نحو جفن كما قاس فعلا في نحو جمل ومذهب الجمهور انه ان ورد لم يقس عليه في هذه الانواع وقوله في الكافية
فيه وهند مثل كسرة في فعل يقتضي موافقة المبرد كما في نحو جمل وقوله **ص** وقد يجي جمعه على فعل **ش** يعني ان فعلة
بكسر الفاء قد يجمع على فعل بضمها كقولهم حلية وحلى ولحية ولحى وهو شاذ وقال بعضهم حلى ولحى بالكسر على
القياس **تنبيه** كما ناب فعل عن فعل في لحية وحلية ناب فِعَل عن فُعَل في صورة وقوة قالوا صِوَر وقِوى بكسر اولهما
شذوذا وقوله **ص** في نحو رام ذا اطراد فعلة **ش** من امثلة جمع الكثرة فُعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر
عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة والى هذا التمثيل اشار بالتمثيل برام واحترز بفاعل من وصف على غير فا
عل وبالصفة من نحو واد وبالمذكر من نحو رامية وبالعاقل من نحو ساع ضار وبالمعتل من نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك
على فعلة وشذ في وصف على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجهين اخر انه غير
عاقل وفي وصف على فاعل صحيح اللام قالوا هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به **تنبيه** اختلف
في وزن رماة ونحوه فذهب الجمهور الى انه فعلة وهو مما التزم به المعتل لا ما تقدم اعني هدرة وذهب الفراء الى ان وزنه

فُعَل نحو سُنا هو وسنعهما في اللام مجى . ففعل في بعض لغتهم كقولهم غُزًّى جمع غاز والتاء فيه عوض من ذهاب التضعيف
وفي مذهب بعضهم الى ان وزنه فعلة بفتح الفاء نحو كملة وصفه فاوه فرقا بين الصحيح والمعتل م وشاع نحو كامل وكملة
ش من امثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد لفاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار
وبررة واشار بالمثال ايضا الى الوصف والمذكر واحترز من غير فاعل ومن فاعل اسما او مؤنثا او غير عاقل نحو سيد وسادة
وقال في غير العاقل نحو ناعق ونعقة وهي الغربان تنبيه لو قال كذا نحو كامل وكملة لكان اتم لان الشياع
لا يلزم منه الاطراد اه قوله م فعلى لوصف كقتيل وزمن الى اخره ش من امثلة الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف
على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك او توجع قال في شرح الكافية او تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى
واسير واسرى ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فعيل كمريض ومرضى وما على فعل كهلك وهلكى و فيعل كميت
وموتى وذا في الكافية والتسهيل وفعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى وفعل كزمن وزمنى وفعلان كسكران
وسكرى وما روي عن حمزة والكسائي وترى الناس سكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى وانه
ليس فيه في المعنى م لفعل اسما صح لاما فعلة الى اخره ش من امثلة الكثرة فعلة وهو لاسم
صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة وفي دب ودببة وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو قرد وقردة
وزوج وزوجة والثاني نحو قرط وقرطة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غيرهما
نحو هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وبالصحيح اللام من معتل نحو ظبي وجرو ولا يجمع شيء من ذلك على
فعلة وشذ في علج علجة لانه صفة م وفعل لفاعل وفاعلة الى اخره ش من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد
في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو صائم وصائمة واحترز بالوصفين من الاسمين نحو حاجب والعين [?]
وجاء في البيت فلا يجمعان على فعل م ومثله الفعال فيما ذكر الى اخره ش من امثلة جمع الكثرة فعّال وهو
مثل فعل في الذكر خلاصة اي يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو صائم [?] وندر في المؤنث كقوله ابصارهن
الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد وتاوله بعضهم على ان صداد في البيت جمع صادّ وجعل الضمير للابصار
لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد تنبيه قال بعض النحويين ينحصر ما سمع من فعل وفعال في فاعل المذكر فينبغي ان
لا يقاس جمعا تصحيحا بان يفقد بعض شروط التصحيح جمعت بهما نسبة [?] وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف
وقوله وذان في المعل اي فعل وفعال يعني انهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غاز وغزى وعلم ان شرط اطرادهما صحة
اللام م فعل وفعلة فعال لهما الى اخره ش من امثلة جمع الكثرة فعال وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين او وصفين
نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع وخولة وخوال بشرط ان لا تكون عينهما ياء وفهم ذلك من قوله وقل فيما عينه
اليا منهما ومن القليل ضيف ضياف تنبيه بقي شرط اخر وهو ان لا تكون فاؤهما ياء ونذر قولهم يعار جمع يعر وهو
الجدي ولم يذكر هذا في غير هذا الكتاب م وفعل ايضا له فعال الى اخره ش يعني ان فعالا يطرد ايضا في فعل نحو جبل وجبال
بثلاثة شروط الاول ان لا تكون لامه معتلة احترازا من نحو فتى والثاني ان لا تكون مضاعفة احترازا من نحو طلل والثا
لث ان يكون اسما لا صفة ونص على الثاني بقوله م او يك مضعفا ش واما الثالث فذكره في التسهيل وقوله م ومثل فعل
ش يعني ان فعلة يجمع على فعال باطراد كفعل نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما اشترط في فعل وقوله م وفعل مع

فُعل فاقبل

مع فُعلٍ وأفعل ش يعني أن في هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف فعلا لا يطرد فيهما أيضا نحو فرح
وأفراح ورحم وأرحام تنبيه فيشترط في هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو خلف وحلوف ويشترط في ثانيهما
ألا يكون واوي العين نحو حوت وبابه واللام كضحى م وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في أنثاه أيضا اطرد ش يعني يطرد فعال أيضا في فعيل بمعنى
فاعل وفعيلة مؤنثه نحو ظريف وظريفة وظراف يجمعان على ظراف واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة
فلا يقال فيهما جراح تنبيهات الأول يشترط في فعيل بمعنى فاعل وأنثاه أن يكونا صحيحي اللام كما في التسهيل
الثاني زعم المبرد أن فعالا يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ بل يشترك فيه المؤنث والمذكر الثالث قد انضم لما
تقدم أن فعالا اطرد في ستة بل في ثمانية أوزان فَعْل وفَعْلة وفَعَل وفَعَلة وفِعْل وفُعْل وفعيل وفعيلة بالمذكور م وشاع
في وصف على فعلان أو أنثييه أو على فُعلانة ش أي كثر فعال في وصف على فَعْلان نحو غضبان وغضاب وندمان وندام أو على فعلى نحو غضبى
وغضاب أيضا أو على فعلانة نحو ندمانة وندام وهما أنثى فعلان لأن مؤنثه يجوز على فعلى وعلى فعلانة أو فُعلانا بضم الفاء نحو
خمصان وخماص وخمصانة أنثاه نحو خمصانة وخماص أيضا والثلاثة أنشاه بقوله م ومثله فعلانة ش فهذه
خمسة أوزان فعلان وفعلى وفعلانة وفُعلان وفُعلانة كثر فيهما فعال فإن قلت فهل يطرد فيهما قلت صرح في شرح الكافية بعدم
اطراده فيهما فقال وشاع دون اطراد فظاهر التسهيل اطراده وقوله م والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ش أي
الزم فعالا فيما عينه واو لامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثاه نحو طويل وطويلة فيقول فيهما طوال ولا يجوز
فيهما إلا التصحيح م وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا ش من أمثلة الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فَعِل
نحو كبد وكبود ونمر ونمور ولم يجاوزوا فعولا في جمع فعل إلى غيره من جموع الكثرة غالبا وإلى هذا أشار بقوله غالبا إلى أنه قد
يجمع على غير فعول [illegible] نحو نمر ونمر ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول وقال الشارح وما بكاه دون يجاوز في الكثرة
جمع فعل على فعول إلى جمعه على فعال فإن جاء منه شيء حفظ [illegible] إنه لم يقف شيئا منه وسمع نمار ونمر وأنشد
في التسهيل وقوله م كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا ش يعني أن فعولا يطرد في فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب
وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جند وجنود ويشترط أن يكون اسما فإن كان وصفا نحو صعب وجلف وحلو لم يجمع على
فعول إلا ما شذ كضيف وضيوف تنبيهات الأول اطراد فعول في فعل مشروط بألا تكون عينه واوا كحوض وقد شذ
فوج في فوج ومشروط في فعل أيضا بألا تكون عينه واوا كحوت وقد شذ نوء ونؤوء وألا يكون مضاعفا نحو خف وخفاف
وخص وخصوص الثاني صرح المصنف بأن فعالا وفعولا مقيسان في هذه الأوزان الثلاثة بشروطها وقال بعض النحويين
فعل يجمع في الكثرة على فعال وعلى فعول وهو بالنسبة إليهما على ثلاثة أضرب ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب وضرب
ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب وضرب ينفرد به فعول نحو فلس وفلوس دون فلاس وقال غيره فعول وفعال
كثيران في جمع فعل الصحيح العين فعلى أيهما جمعته العرب اتبع فإن لم يحفظ منهما واحد نظر في أمر أبنية الجموع
فإن جمع واحد أو أكثر منهما اتبع فإن لم يوجد جمع على واحد منهما على التعيين قال ابن [illegible] وينبغي أن تعلم أن أكثر
الجموع سماعي للكثير منها ما يغلب فيه كثرة الغالب فيحمل عليه ما لم يسمع جمعه الثالث قال في التسهيل و
قد تلحقهما التاء يعني فعالا وفعولا نحو حجارة وفحولة وهو قليل لأنه لا يطرد وذكر في التسهيل أيضا أن من أمثلة
اسم الجمع فعالة نحو جمل وجمالة [illegible] أن فعالا تلحقه التاء فيكون فعالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله م وفعلة

ش من تتمة الكلام على فعول ان فعلا ايضا جمع على فعول نحو اسد واسود ونمر ونمور وشجن وشجون **فان قلت** وهل يطرد جمعه
على فعول **قلت** لم يذكره في التسهيل مع ما يقاس عليه فعول للكثرة فيشبه ان يكون سماعا وان لا يكون مقيسا
واما نحو فعول في طلل فمقصور على السماع وقال في الكافية وفي فعل بفتح العين وصرح في شرحها انه مقصور فيه على
السماع وفي الاول نشاف يعرض ذكره فيما يطرد فيه فعول وفيما يقتصر فيه على السماع وبه جزم الشارح **فان قلت**
ما المفهوم من قوله وفعله **قلت** ظاهره ان فعلا مقيسا وفاقا لما في التسهيل فانه ذكره عقيب المطرد
ولم يصرح بعدم الاطراد ايضا فانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا للمطرد ومن شذ فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود
في وحال وحلول ولم يتعرض لذكره فعلة مكسور الفاء في الطرد وقال الشارح وتحفظ فعول في فعل ولذلك قال وفعله
له ايضا فعول ولم يقيده بالاطراد فعلم انه محفوظ فيه انتهى وفيه نظر لان مثل هذه العبارة قد استعملها الناظم
فيما هو مطرد كقوله وفعل لنحو احمر وحمرا وفعلة فعالة **فان قلت** وما اعراب وفعله على هذا **قلت** يحتمل وجهين احدهما
ان يكون فعل مبتدا وله خبر مبتدا محذوف تقديره له فعول والضمير عائد على فعل والجملة خبر الاول وهذا ظاهر كلام الشا
رح والثاني ان يكون فعل مبتدا وله خبره والضمير لفعول او فعل لفعول يعني انه من المفردات التي تجمع على فعول **فان قلت**
فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله فعل فيكون نصا في اطراد فعول فيه ويكون قوله له ابتداء كلام يتعلق بما بعد
ه والضمير للمعتل كحوت وحيتان وهو ذكر الحباري وقنو وقنوان واخ واخوان وتاج وتيجان وهو مطرد في واوي العين
صرح بذلك في شرح الكافية قال ومن جمع عليه فعل الصحيح العين نحو حرب وحربان ظاهره انه لا يطرد في الصحيح العين
فلو جعل قوله له ابتداء كلام لاقتضى الكلام جمع فعل على فعلان في الواوي العين وغيره وقوله فعل وشاع في حوت وقا
ع يدل على الاطراد مخصوص بنحو قاع من الواوي العين **فان قلت** يحتمل ان يكون اراد ان فعلانا مطرد في فعل مطلقا
ولا ينافيه لكم ما ذكر من شيوعه في قاع ونحوه اكثر منه في غيره مع الاطراد في النوعين ويدل على صحة هذا قوله
في التسهيل ومنها فعلان لاسم على فعل وفعال وفعل مطلقا او فعل واوي العين فلم يقيد بواوي العين الا فعلا وقال في
فعل مطلقا قلت هذا احتمال يعضده ظاهر اللفظ والله اعلم وقوله **ص** وللفعال فعلان حصل **ش** يعني ان من امثلة
جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان ونفعى او الباب التنبيه
على اطراده في فعل نحو صرد وصردان قوله **ص** وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما **ش** يعني ان فعلان كثير فيما عينه واو
من فعل وفعل فالاول كحوت وحيتان وكوز وكيزان والثاني كقاع وقيعان وتاج وتيجان قلت وصرح في شرح الكافية
باطراده فيما عينه واو من الوزنين واشار بقوله وقل في غيرهما الى ورود فعلان في غير ما ذكر قليلا كقولهم خرب وخربان
بان وبيان واخ واخوان وغزال وغزلان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وخروف
وخرفان وحائط وحيطان وفتى وفتيان قال الشارح بعد ذكره هذا المثال فهذه وامثالها مما يحفظ ولا يقاس عليها
قلت وفيه تصريح بان فعلان في نحو خرب لا يقاس عليه وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره ونقيض
ما ذكره في التسهيل قوله **ص** وفعلا اسما الى اخره **ش** جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو في اسم على فعل نحو
بطن وبطنان وظهر وظهران وسقب وسقبان السقب بالسين الذكر من ولد الناقة وفعيل نحو قضيب وقضبان
ورغيف ورغفان وفعل صحيح اللام نحو ذكر وذكران **تنبيهات** الاول قال في شرح الكافية فعلان يطرد فيما

كان من الاسماء

123

كان من الاسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل ومثال الجارية مجرى فاعل جمع فعيل او فعلان **الثاني** في كلام الشارح في
امثلة فعلان وفعلان نحو جرذ وجرذان ونحو في التسهيل ان فعلان يحفظ في جزء ولا يقاس عليه لانه صفة **الثالث** ظاهر
كلامه ان فعلان شاذ في غير صالح كما قال في التسهيل ومنها فعلان لاسم لا اسم على فعيل فقل مجرى العين او فعل
فراح فعلا نحو حرب وحربان وثور وثيران ونحو في شرح الكافية ان فعلا في فعل قليل **ص** ولكرماء وبخيل فعلاء الى اخره **ثم** من امثلة
جمع الكثرة وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء **فان قلت**
هل لم يذكر مثالين قابل قلت التنبيه على استواء وصف المدح والذم في ذلك **تنبيهات** الاول قيد فعيلا المذكور في شرح
الكافية بان يكون بمعنى فاعل واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول فانه لا يجمع على فعلاء الا نادرا كقولهم قتيل وقتلاء وسجين
وسجناء وقال في التسهيل ومنها فعلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل او مفعل او مفعل مراد به معنى فعل مراد تشبيهه بمعنى فسميع
وسمعاء نحو جليس بمعنى مجالس فيقال سمعاء وجلساء فينبغي ان يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على ان المراد معنى
اسم الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثي وغيره **الثاني** يحتمل قوله لما ضاهاهما وجهين احدهما ان المراد ما شابه كريما
وبخيلا بالفتح وطال المذكور نحو ظريف وشريف واراد بذلك التنبيه على تعميم الحكم والاخر ان يكون المراد ما شابه
به كريما وبخيلا في المعنى وبهذا جزم الشارح قال وتنبيه فيما دل على مدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر
وشعراء والى هذا الاشارة بقوله لما ضاهاهما يعني ان نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو كريم وبخيل في الدلالة
على معنى هو الغريزة فجعل النائب عن فعيل وبهذا جرى مجراه انتهى واما ما في كلام الشارح هو معنى قوله في الكافية
جبلة وشبه فعيل في الجمع فاعلا في فصل مدح نحو جمعي عاقل وظاهر كلامه ان المراد ذلك لا انه فيهم ذلك من قوله
هما كذا لما ضاهاهما عندي واضح لانه لم يخصه بوافيه فيه ان دل وصف على مدح او ذم يجمع على فعلاء والمشهور ذلك
اعلم ان في اقتصار الشارح تبعا للكافية على فاعل وعلى معنى منع الذم نظر لانه ذكر في التسهيل انه حمل على فعيل المذ
كور ما دل على سجية مدح او ذم من فعال او فاعل فزاد فاعلا ولم يقتصر على المدح ومثال فعال شجاع وشجعاء وفعل
في وفعل او ذكر في الكافية ان ذلك مقصور على السماع فعلى هذا لا ينبغي ان يذكر مع فاعل **ص** ونائب عنه في المعتل الى اخره
ثم من امثلة جمع الكثرة افعلاء وهو ينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره فالمضاعف نحو شديد
واشداء وخليل واخلاء والمعتل نحو غني واغنياء وولي واولياء استغنوا به عن فعلاء في هذين النوعين من المعتل الا نادرا
في المعتل كقولهم سري وسرواء ونقي ونقواء وسخي وسخواء واشار بقوله وغير ذلك قل الى ورود افعلاء في غير المضاعف
والمعتل فقليلا نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء ونحو ذلك **ص** فواعل لفوعل وفاعل الى اخره **ثم** من
امثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه الانواع السبعة اولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح
العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع ورابعها فاعل اسما علما او غير علم نحو كاهل وكوا
هل وخاتم وخواتم وخامسها فاعل صفة مؤنث نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل
وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواصي **تنبيهات** الاول زاد
في الكافية نوعا ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع **الثاني** ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال فواعل
لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثالثه الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي واحترز بقوله غير ملحقة بخما
سي

واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي نحو حوقل فإنه تقول في جمعه حواقل بحذف الواو. الثالث نص سيبويه
على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو جمل طالع وطوالع وجبال شوامخ قال في شرح الكافية
وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ وأما الشائع جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو
فارس وفوارس والى هذا اشار بقوله ص وشذ في الفارس مع ما ماثله ش والذي شذ من ذلك هالك وهوالك ونا
سخ ونواسخ وغائب وغوائب وشاهد وشواهد وناكس ونواكس وقد جاء في صفات المذكر العاقل وانه جائز فشائع
في الشعر وتأول بعضهم نحو فوارس على انه صفة لطوائف فوارس فيكون على القياس إلا أن يقال انهم قالوا رجال هوالك
وقال في الارتشاف والذي ماثله نواسخ وهوالك وغوائب وشواهد ونواكس وكلها في صفة المذكر العاقل قيل و
تخصيصه في فوارس أمن اللبس لاختصاص معناه بالذكر فإنه لا يقال امرأة فارسة وأما هوالك فورد في مثل فهو
هالك في الهوالك ونواسخ وغوائب وورد في الشعر. تنبيهان الأول تأول بعضهم ما ورد من ذلك على انه صفة لطوا
ئف فيكون على القياس فيقدر في قولهم هالك في الهوالك وفي الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك
الثاني قال في الارتشاف وتحكم المبرد انه الأصل وانه جائز فشائع في الشعر قلت يعني انه جائز مطلقا كما نقل غيره
قال في الارتشاف واجاز الأصمعي ان تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه ص وبفعائل اجمع فعالة وشبهه
ذا تاء او مزاله ش من امثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء او مجردا منها
والى هذا الضابط اشار بقوله وشبهه فاندرج فيه خمسة اوزان بالتاء ومثلها بلا تاء. فعالة نحو سحابة وسحائب
وفِعالة نحو رسالة ورسائل وفُعالة نحو ذؤابة وذوائب وفَعولة نحو حمولة وحمائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف
والتي بلا تاء فَعال نحو شمال وشمائل وفِعال نحو شمال وشمائل وفُعال نحو عقاب وعقائب وفَعول نحو عجوز وعجائز
وفعيل نحو سعيد علم امرأة قال في شرح الكافية واما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت في الاسم فيما اعلم
لكنه مقتضى القياس لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة. تنبيهات الأول شرط هذه الأمثلة
المجردة من التاء ان تكون مع تأنيثها فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل الا نادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء وسمائي قال
سماء الاله فوق سبع سمائيا ووصيد ووصائد الثاني قال في التسهيل وفَعولة وفِعالة وفَعالة اسماء فيشترط
الاسمية في فعيلة وفعيلة واخل باشتراطها هنا. واما فعيلة فيشترط ألا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة
وقتيلة ونحوهما فلا يقال جرائح وقتائل وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحو هذا. الثالث الظاهر من كلامه اطراد
فعائل في هذه الاوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية وقال في التسهيل بعد ذكر فعولة
وفَعالة وفِعالة وان خلون من التاء حفظ في بعضهن حفظه في فعول انتهى واما فعيل فلم يذكره في التسهيل فيما تحفظ
فيه فعائل كما تقدم وهذا يدل على ان فعائل غير مطرد في هذه الاوزان المجردة وتبعه في الارتشاف. الرابع ذكر في ال
التسهيل ان فعائل ايضا لنحو جرائض ومرئاة وبركاء وحلولاء وحبارى وجزائية ان حذف ما زيد بعد لامهما بقي حبارى
وحزابية واحترز من ان يحذف اول الزائدين فيجمعان حينئذ على الفعالى فيقال ان حذف الثاني حباير وحزايب وان حذف الاول
حبار وحزاب ص وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والى آخره ش من امثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالى بالفتح
وهما مشتركان وانفرد فيشتركان في انواع الأول فعلاء اسما نحو صحراء وصحارى وصحار. والثاني في فعلى اسما نحو علقى

وعلاقا وعلاق

وعلا فاو علاوو الثالث فعلى اسما نحو جروى وجا روو جار . والرابع فُعلى وصفا لانثى نحو حبلى وحبالى وحبال والخامس نحو عذراء
وعذارا وعذارى وهذا هو قوله والعَيس فعلاء وفعالي وفعالى مقيسان في نحو عذراء كما انهما مقيسان في نحو صحراء وبوبنح في
شرح الكافية وكلامه ما استحقهما ثم حملها او بيد بنحو عذراء ما كان على فعلى صفة مطلقا او صفة خاصة بالمؤنث
وهذا اقرب وقال الشارح ويشترك فعال وفعالى فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء او صفة نحو عذراء وفيما ومسهما
ولم يقيد الصفة ثم الظاهر بعد ما في كلامه في التسهيل وهو ان فعال يحفظ في نحو عذراء وان الفعالى لا يقتاس كه قبله فانه جعلهما
عند مقيسين في فعلاء صفة ويشترك ان لا يلي جمع مهرى قالوا مهارا ومهاري ولا يقاس عليهما وسوى في التسهيل
بين عذراء ومهرى وصحراء وتنفرد فعالى بالكسر نحو حذرية وسعلاة ومرماة والمافي وما حذف اول زائديه نحو حبنطى وعر
ناو علو او وقهوقات وبلهنية وقلنسوة وحبارى وقرب اهل وعنتريس وبللة وكحكنة وهي السيفنة وتنفرد فعالا
في الغالب بوصف على فعلان او فعلى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فيقول سكارى وغضابى ولا يقال سكاري وغضابي
بالكسر وربع محفوظات الفاظ اخر نحو حبط وحباطى واعلم ان جمع فعلان وفعلى على فعالى بضم الفاء راجح على فعالى بفتح
الفاء **تنبيهات** الاول الناظم لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لانه يستفاد من قوله بعد و
بفعالل وشبهه انطقا وسياتي بيانه ولكنه اخل بفعالى بضم الفاء فلم يذكرها **الثاني** قالوا في جمع صحراء وعذراء
صحاري وعذاري ايضا بالتشديد وصار لكل واحد منهما ثلاثة جموع فعالا وفعالي وفعاليّ **الثالث** اعلم ان فعاليّ بالتشديد
بل هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان مجموعها لا يقاس عليه وانما يجيء على الباب في الشعر وانما قلنا انه الاصل لانه اصل
جمعت صحراء اي خلت بين الحاء والراء الفا وكسرت ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد فينقلب الالف التي بعد الراء
ياء لانكسار ما قبلها وتنقلب الالف الثانية التي هي للتانيث ايضا ياء ثم تدغم الاولى في الثانية ثم انهم اثروا التخفيف فحذفوا احدى
الياءين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الاولى قال الصحارى بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء الفا لتسلم من
حذف التنوين وكلهم يقول ان الاصل الصحاريّ ثم الصحاري ثم الصحارى **ص** واجعل فعاليّ لغير ذي نسب جدد الى اخره **ش** من امثلة
جمع الكثرة فعاليّ والثلاثي ساكن العين من بعد اخره ياء مشددة لغير تجدد نسب نحو كرسي وكراسي وبختي وبخاتي واحترز
بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو رضي وبصري وبخاري فلا يقال فيها رضاي وبصاري وعلامة التجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة
على معنى ما كان يدل عليه قبل سقوطها **تنبيهات** الاول قد تكون الياء في الاصل للنسب ثم يكثر استعمال ما هي
فيه حتى يصير النسب منسيا او كان لا نسب فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري والاصل المهري
بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل **الثاني** في كلام التسهيل
ان هذا الجمع ايضا لنحو علباء وحرباء وحولايا فيقول فيها علابي وحرابي وحوالي وقال ويحفظ في نحو عذراء وصحراء وانسان و
ظربان قلت اما صحراء وعذراء فقالوا فيهما صحاريّ وعذاريّ بالتشديد ونص في التسهيل على انه الاصل مع انه لا يقاس عليه واما
انسان وظربان فقالوا فيهما اناسيّ وظرابيّ واصلهما اناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون ومن زعم ان قول
العرب اناسي جمع انسي فقد اخطا لانهم قالوا اناسين على الاصل قال الشاعر : اهلا باهل وبيتا مثل بيتكم وبالاناسي ابدال الاناسي
[illegible] في الشعر بدوا للتكميل ولو كان كما ذهب اليه لقالوا في الجمع اناسي لسبقت الالف اناسي جمع انسي وانا سين جمع انسان وكان
[illegible] ذهب الى قول حسن والمشراح سرح عوى البوائح العرب نقول نحيتة معنى انسان قال الشاعر وليست ما انسي ولكن لملك

قالوا تخنثي وقمري ومجانين وقماري. وقيل لهم قالوا انسي واناسي قلت الحاصل ان اهل التصريف على جمع اناسي جمع انسان لا جمع انسي
اوياء تنسب قلبت كما. الحرسي قال في شرح الكافية ولو كان اناسي جمع انسي لقيل حتى جاني ونحو جمع تركي تراكي انسهي
حكي في جمع انسان اناسية بتعويض تاء التانيث من الياء المحذوفة كما قالوا زنادقة وحكى اهل التصريف ابدال نونه لا ونون ياء لا
جل … الجمع فقالوا انابيس وجمعه اناسيس واما ضرابي فحكى بعض اهل التصريف ان الياء فيه لازم وليس كذلك لما … عن العرب من يقول
ضرابين على الاصل كما في شرح الكافية وحكى ابو القاسم السعدي وعبد الله يقال ضربا. لغة في ضرب بان قيل فيمكن ان يكون ضرابي
جمع الضرباء وتكون الياء بدلا من همزة التانيث كما قالوا في صحراء صحاري. **الثالث** هذا اخر ما ذكر في هذا النظم من امثلة تكسير
الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والمشبه به وجملتها احد وعشرون بناء فُعُل كحُمُر وفُعْل كحُمْر وفُعَل كغُرَف وفِعَل
كقِرَب وفُعَلة كرماة وفَعَلة كبررة وفَعْلى كقتلى وفِعَلة كدرجة وفُعَّل كرُكَّع وفُعَّال كعُذَّال وفِعال ككِعاب
وفُعول كقلوب وفِعلان كغلمان وفُعلان كقضبان وفُعلاء كشعراء وأفعلاء كأولياء وفواعل كجواهر وفعائل
كسحائب وفعالي كصحار وفعالى كحبالى وفعالي ككراسي وزاد في الكافية ثلاثة ابنية فعالى وفعيل وفعال اما فعالى فنحو سكارى
وهو نص على فعلان وفعلا وفعلى … وانه يجمع على فعالى بفتح الفاء في هذين الموضعين واما فعيل وفعال بضم الفاء فنحو … وتوام
وقيل فلا وعند بعضهم انهما اسما جمع على الصحيح وقال ابن … انهما … لا من تكسير اسماء جمع وان … فعيل
… فهو اسم جمع قال في شرح الكافية وما كان على وزن فعيل فهو جمع ان انث كعبيد وحمير واسم جمع ان ذكر ككليب وحجيج فلذلك
وفي فعال قولان منعا ثلاث وفي فعيل قولان انه اسم جمع مطلقا والثاني التفصيل وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا
قال ابن الخباز من كسر على فعيل ثلاثة ابنية فَعْل كعبد وعبيد وكلب وكليب و… و… وفعل كمعز ومعيز وفعل … بعض
وهو قليل لانه اشبه لا صاح انتهى ولم يعرف في عبيد وكليب كذلك وهكذا قال في الصحاح … والجمع عبيد مثل كلب وكليب
وهو جمع عزيز وذكر في الكافية ايضا من جموع التكسير فعلى ولم يسمع منه الا لفظان حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان قال و
مذهب ابن السراج انه جمع وقال الاصمعي الحجلى لغة في الحجل … الاخفش … وكلاهما جمع تكسير ومذهب سيبويه انه
جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى ان كل ما له واحد موافق في اصل اللفظ نحو تمر وتمرة جمع تكسير وليس
بصحيح **ص** وبفعالل وشبهه انطقا الى اخره **ش** من امثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله في
العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وفياعل اما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة احرف واما شبهه فيجمع
عليه كل ثلاثي مزيد الا ما اخرجه بقوله من غير ما مضى وهو باب كبرى وسكرى واحمر وحمراء و… وكاهل ونحوها لان هذه قد
استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه **تنبيه** شمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه اما الرباعي فان كان
مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر و… وان كان مزيدا جمع على ما يشبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو صيرف
وصيارف وعلقى وعلاق او لغيره نحو اصبع واصابع ومسجد ومساجد ما لم يكن مما تقدم استثناؤه واما الخماسي فهو
اما مجرد واما ذو زيادة فان كان مجردا فقد نبه عليه بقوله **ص** ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس **ش** اي ان جمع
الخماسي المجرد يحذف اخره ليتوصل بذلك الى بناء فعالل فيقولون في سفرجل سفارج ثم ان كان رابعه يشبه الزائد جاز حذفه
وابقاء الخامس كما نبه عليه بقوله **ص** والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد **ش** يجوز حذف الرابع ان كان يشبه
بالمزيد لفظا او مخرجا فالاول نحو خورنق فان النون من حروف الزيادة والثاني نحو فرزدق فان الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة

فقلت او نقول

فلك ان تقول فيهما خوارق وفرازد بحذف النون والدال ولك ان تقول خوارن وفرازق بحذف الخامس كما تقدم وهو الاجود هذا
مذهب سيبويه وقال المبرد ما يحذف به مثل فرزدق وخورنق الا الخامس فخوارن وفرازد غلط تنبيهان اجاز الكو
فيون والاخفش حذف ما قبل الرابع كانهم رووا حذف الثالث اسهل لان الف الجمع تحل محله الثاني منع ابن ولاد
تكسير الخماسي البتة وقال سيبويه لا يكسرونه الا على استكراه وفي التسهيل ويغني غالبا التصحيح
عن تكسير الخماسي الاصول واما الخماسي بزيادة فانه يحذف زائده ان كان اخرا او غير اخر نحو سبطرى وسباطر
وقبعثرى وقباعث ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل الاخر فانه لا يحذف بل يجمع على فعاليل وتحركه نحو عصفور و
عصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وهو مفهوم من قوله ص وزائد العادي الرباعي الى اخره ش فان قلت
فهل من استثنائه حرف اللين انه لا يحذف ولا كذا من ابن بعضهم زوائد عصفور عصافير والف قرطاس ونحوهما بقلبا في
ياء فهذا مفهوم من قاعدة من صورة في التصريف لا يحتاج النص اليها تنبيهان الاول يشمل قوله وزائد العادي الر
باعي نحو قبعثرى مما اصوله خمسة جحمرش فتقول فيه ونحوه احذف حرف منه حرفان الزائد وخامس الاصول فتقول
قباعث الثاني يشمل قوله حرف اللين ما قبله حركة مجانسة كما مر مثاله وما قبله حركة غير مجانسة نحو
غرنيق وفردوس فتقول فيهما غرانيق وفراديس وخرج منه ننقوه مما تحرك فيه حرف العلة فانه لا ينقلب بل
بل يحذف فتقول كناهر ص والسين والتا من كمستدع الى اخره ش اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يخل بقا
ؤه ببنا الجمع اعني فعالل وفعاليل توصلا اليها بحذفه فان تاتى احد الثلاثين بحذف بعض وابقاء بعض ابقى ماله مزية
في المعنى او اللفظ فلذلك تقول في جمع مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع والبقاء
الميم لان لها مزية عليهما لكونها تدل على معنى يختص بالاسماء ولهذا اشار بقوله ص والميم اولى من سواه بالبقا
ش يشمل قوله من سواه صورتين احدهما وفاقية وهي ان يكون ثاني الزائدين غير ملحق كنون منطلق وتاء مقتلم
والاخرى خلافية وهي ان يكون الزائد ملحقا نحو مقعنسس فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه ابقاء الميم فتقول
مقاعس ومذهب المبرد بقاء الملحق فتقول قعاسس ورجح مذهب سيبويه بان لها مزية وهو لمعنى يختص بالاسم
وفائدته اولى بالبقا وقوله ص والهمز والياء مثله ان سبقا ش يعني ان الهمزة والياء قبل الفاء في كونهما اولى بالبقاء
اي ان تصدرا نحو الندد ويلندد فتقول في جمعهما الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولا
نهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى اصلا وانما اتي بها للالحاق وبلا
د في الجمع رجوعا الى القياس تنبيه تقدم ان المزية تكون في المعنى وفي اللفظ وما تقدم من ابقاء الميم والهمزة والياء
في المثل السابقة من المزية المعنوية ولهذا امثلة اخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر ومثال المزية اللفظية قولك في جمع ا
ستخراج تخاريج لانه نظير [illegible] ولا تقول سخاريج لان سفاعيل [illegible] وكذلك مثله من مرمريس تقول فيه مراريس بحذف
الميم الثانية وابقاء الراء لانه لو حذفها مع كون الاسم ثلاثيا باصوله حذفت الراء وابقيت الميم فقلت مرامس لاوهم
كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطائط بحذف الهمزة فيه اولى بالبقاء من الالف لتحركها ولتشبيهها بحرف اصلي لان [illegible]
نها وسطا سائغة بخلاف الالف [illegible] بالبقاء لانها ابعد من [illegible] فتقلب همزة فتقول حطائط على
القولين والتعبير مختلف ومسائل هذا الفصل كثيرة فليكتف بما ذكرناه ومن المزية ايضا ما اشار اليه بقوله ص والياء لا الواو

اخره ان جمعت ما [شرح] معاقبا الياء بالياء او حيزبون وعيطموس ونحوهما فان تكسيرهما حزابين
وعطاميس بحذف الياء والف الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالحذف لان الياء
لان الحرفين اغنى حذفهما عن حذف الواو ولبقائها رابعة لا فيفعل بها ما يفعل بواو عصفور ولو حذفت الواو
اولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لان بقاءها مفوت لصيغة الجمع [ش] وخيروا في زائدي سرندى اخره [شرح] زائدا سرندى هما
النون والالف فان حذفت النون قلت سراد وان حذفت الالف قلت سراند ولك ان تفعل بنحو العلندى والحبنطى والقبعثرى والخ
خيروا في حذف احد الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما اذ لا مزية لاحدهما على الاخر والحاصل انه اذا كان احد الزائدين اولى بالبقاء وان ثبت التكافؤ
فالحاكم مخير وتتميم الباب بذكر مسائل الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف فيما حذف منه كان زائدا او اصليا فتقول في سفرجل سفاريج
ومنطلق مطاليق وفي نحو هذا والتصغير وسياتي :: الثانية اجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل
مفاعيل فيجيزون في جعافر جعافير وفي عصافير عصافر فروى عنهم جاز في الكلام وجعلوا من الاول ولو القى معاذيره
ومن الثاني وعنده مفاتح الغيب ووافقهم في التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل للاعلال فقالوا عيائيل لا شذوذ في الكلم
له :: سوابغ بيض لا تخرقها النبل ووافقهم الجرمي على زيادة الياء فيما ليس فيه ياء نحو طوابيق وخواتيم وكل ما جمع على فواعل
وقال ابو حاتم في نحو اثفية كل ما جاء من هذا النوع واخره مشدد ففي جمعه التشديد والتخفيف كاثافي وكل ما جمع على فعالل
هذا يقال في جمع معاليق معاليق وقال النحاس بالحذف في المعتل اكثر ومذهب البصريين زيادة الياء في مثل معاول قال الاخفش
مثل معاول ومثل معايل لا يجوز الا للضرورة :: الثالثة قد ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم واشار اليه في التسهيل
بقوله وربما قدر تجريد المزيد فيه نحو معاملة الجرمي ومثاله قولهم في ظريف وخبيث ظروف وخبوث قال الجرمي
والعلماء مستكرهون على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد وكان يقول فيه جمع الترخيم ومذهب الخليل وسيبويه رحمه الله انه جمع
على غير واحده المستعمل كلمحة وملامح واجاز السيرافي ان يكون اسم جمع :: الرابعة قال في التسهيل يجمع اسم الجمع وجمع
التكسير على غير الموازن لمفاعل او مفاعيل بقلة او بقلة لما يشبههما من جمع تشبيههما في الاحاد انتهى قال في جمع الاسم
الجمع قوم واقوام وظاهر كلام سيبويه انه لا يقاس ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما يقال سرحان وسراحين ومعنى قوله لما يستبان
له المعنى الذي يستبان له جمع ان المراد تجمعها هو الاول عن ان تشبيههما وظاهر كلامه جوازه لكن في جمع الكثرة وجمع القلة و
نقل غيره ان جمع جمع الكثرة لا يقاس باتفاق واختلف في القلة فقيل يقاس جمعه وهو مذهب الاكثرين وقيل لا يقاس ولا يجمع
من الجموع الا ما جمعوه وهو مذهب الجرمي واختاره ابن عصفور وبه يشعر كلام السيرافي من كلام سيبويه :: الخامسة اختلف
في اصائل فقيل هو جمع جمع جمع لانه اصال واصال جمع اصل واصل جمع اصيل قاله الشجري ورده ابن الخشاب وهو ضعيف لانه وقيل هو
جمع جمع لانه جمع اصال جمع اصل واصل مفرد لا جمع وقيل اصال جمع اصيل كيمين وايمان واصائل جمع اصيلة كسفينة وسفائن
ذكره ابن الباذش وقاله ايضا الحسن ابن فارس وقال ابن الخشاب اصائل جمع اصيل كافيل وافائل وقيل الصحيح من هذه الاقوال عندي ان
القولين فليس بجمع جمع :: السادسة في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس وانما اخرته الى هذا الموضع لان معرفته متوقفة
على معرفة امثلة التكسير والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين احدهما معنوي والاخر لفظي اما المعنوي فقال الشارح في
صدر الشرح لا اسم الدال على اكثر من اثنين بشهادة التامل اما ان يكون موضوعا للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة
تكرار الواحد بالعطف واما ان يكون موضوعا لمجموع الاحاد دالا عليها دلالة مفرد على اجزاء مسماه واما ان يكون موضوعا

لحقيقة

اصله سارد في مقلوب [illegible]
يا ثم حذفت بعد حذف [illegible]
[illegible]
مزيد
وعدم [illegible] الشرب
والله اعلم

لحقيقة ملغى فيها اعتبار الفردية لأن الواحد يتبع بتعيينه. والمجموع للآحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد
مستعمل كرجال او اسوم او لم كأبابيل. والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب او لم يكن
كقوم ورهط. والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور وهو اسم الجنس وهو الغالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمرة وتمر
وعكسه كماة وجباة نادر فقط يعني أن الكمء والكماة للجنس وهو قليل وبعضهم يقول للواحد كماة وللجنس
كمء على القياس وقوله وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء يشير الى أن اسم الجنس الجمعي قد لا يفرق بينه وبين
واحده بياء النسب كروم وروم وزنج وزنجي واعلم أن ما عرف به اسم الجنس يظهر أنه مقتضاه كلام كثير وغيره
على القليل والكثير كالعسل والماء لأن الواحد إنما يتبع بتعيينه الخ إلا كان صادقا عليه وقد صرح بذلك الشيخ ابو عمرو في شرح
الكافية والمفصل من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو جوزة وجوز ونخلة ونخل لا ينطلق
على أقل من ثلاثة وانما يقال نحو [illegible] من الطعام فإنه صالح للقليل والكثير فالتاء للتنصيص على الواحد واما غير الطعام فلا يقال فيها
[illegible] وقد صرح المصنف بذلك في شرح التسهيل الكلم اسم جنس جمعي لا يتنوع للمنوع فلا يقال إلا لثلاث كلمات بل
مقتضى قوله في التسهيل تكسير الواحد المميز بالتاء مجعول استغناء بتجريده في الكثرة وتصحيحه في القلة أن يقال ونحوه
إنما هو لما فوق العشرة حتى قيل ما فوق كذا معه لأول. واما الثاني فاعلم أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه
فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع او غالب فيه او لا فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عبابيد او غالب فيه نحو اعراب فهو جمع واحد
مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا أن اعرابا على وزن غالب لأن افعالا ثابت في المفردات كقولهم برمة اعشار وهذا مذهب
بعض النحويين وأكثرهم يرى أن افعالا وزن خاص ويقولون في قولهم برمة اعشار من وصف المفرد بالجمع ولعلهم لم يذكروا في الكافية غير الخاص
بالجمع وليس الأعراب جمع عرب بل هو اسم جمع بين الخاص بين والبادي بين وأعرابي تخص البادي بين فلا ما يزعم أنه جمعه وإن كان له واحد من لفظه
فإما أن يوافقه في أصل اللفظ من دون الهيئة او فيهما فإن وافقه فيهما او يثنى فهو جمع بتقدير تغييره نحو فلك وان لم يثن فليس بجمع
نحو جنب والمصدر الذي يوصف به وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فإما أن يمتاز من واحده بياء النسب نحو روم ورومي او بتاء التأنيث
ولم يلتزم فيه تأنيثه نحو تمر او لا فإن امتاز بأحدهما ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم جنس وإن التزم فهو جمع نحو تخم وتخمة وحكم
سيبويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما فإن الغالب على اسم الجنس المميز واحده بالتاء التذكير وقال ابن سيد التذكير
والتأنيث سواء في الاستعمال والكثرة وإن لم يمتز فإما أن يوافق وزن الجموع الماضية او لا فإن وافقها فهو جمع على بعض التصوير
الواحد في التذكير والنسب اليه دون ما قبله فيكون جمعا فلذلك حكم على عزى بأنه اسم جمع لغاز لأنه يصح في الواحد في التذكير
كالاب كليب فإنه جمع لأنه مؤنث وحكم ايضا على ركب بأنه اسم جمع لراكب لأنهم نسبوا اليه فقالوا راكبي والجموع لا ينسب
اليها الا إذا غلبت او اهملوا واحدها وإنما قلنا دون ما قبله لأن الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر بعض فيقال الرجال قام وإن خالف أوزان
الجموع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لأن فعلا ليس من ابنية الجمع خلافا للأخفش ولما كان اسم الجنس
هو ما يتميز واحده بالتاء والياء ولم يلتزم فيه تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب
فيه او له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع او غير مخالف لكنه مساو للواحد في التذكير والنسب والحكم
فما عدا ذلك جمع فتنبه لما ذكر بعد التكسير لأنه كما قال سيبويه من واد واحد **التصغير** فلنذكر فوائده

وعلامته وشروط المصغر اما فوائده عند البصريين فالتحقير والتقليل والتقريب والتحقير ما للذات التي نحو جحيرة

اي جحيش صغير واما الفنا انه نحو جبيل والتقليل الحقيقة الشي نحو دريهمات والتقريب اما الزمان الشي نحو قبيل العصر واما المكا
ن فنحو دوين واما المنزلة نحو صديقي وزاد الكوفيون في فوايد التصغير التعظيم كقول لبيد وبهية تصغر منها الانامل يعني الموت واجيب
بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول والتصغير لتقريب وبان المراد ان صغر الانفاس من بعضهن لا من ذي العظام واما
علامته فهي الياء. وانما جعلوها ياء لان اول الحروف بالزيادة حروف المد واللين والالف قد استبد بها الجمع فعدلوا الى الياء لانها
اقرب الى الالف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الفرق ان الالف قد تجعل علامة للتصغير واستدل بقول العرب في دابة دوابة وشابة شوابة
وشوابة وفي هدهد هداهد بضم الهاء وفتح الدال. والصحيح ان فعالل لغة في هدهد واما دوابة وشوابة فالهمزة بدل عن ياء التصغير
والاصل دويبة وشويبة لان التصغير تجعل اليا التي يليها حرف مشدد. واما شروط المصغر فاربعة الاول ان يكون اسما فلا
يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وفي كونه مقيسا خلاف تقدم في بابه. الثا
ني ان يكون غير متوغل في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها وشذ تصغير بعض اسماء الاشارة والموصول وسياتي.
الثالث ان يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الاسماء المعظمة شرعا وفي اسماء الشهور والاسبوع
وايام الاسبوع خلاف والمنع مذهب. والرابع ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت **ص** فعيلا
اجعل الثلاثي اذا ما صغرته الى اخره **ش** ابنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل. ففعيل للثلاثي مطلقا نحو فلس في تصغير
فم او فليس في تصغير فلس وفعيعل وفعيعيل لما زاد على الثلاثة اما فعيعل فللرباعي نحو جعيفر في جعفر ودريهم في درهم وجعيفر
الخماسي المجرد اذا حذف اخره ولم يعوض نحو سفيرج في سفرجل واما فعيعيل فللخماسي وما فوقه اذا كان قبل اخره
حرف لين نحو عصيفير او حذف منه ثم عوض نحو سفيريج **تنبيهات** الاول هذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل
رحمه الله فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثلة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار **الثاني**
وزن المصغر بهذه الاسماء اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكراهة لتكثير الابنية وليس جاريا على
اصطلاح التصريف الا ترى ان وزن احيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها في التصريف افيعل ومفيعل وفعيلل
الثالث فهم من قوله فعيلا اجعل الثلاثي ان اصغر له ثلاثة اعمال ضم اوله وفتح ثانيه والحاق ياء ساكنة ثالثة.
وفهم من قوله فعيعل مع فعيعيل لما فاق ان ما فوق الثلاثة يفعل به ما فعل بالثلاثي من الاعمال الثلاثة وزيد رابعا وهو كسر ما بعد
الياء الا فيما يستثنيه **الرابع** هذه الصيغ الثلاث انما هي في المتمكن واما غير المتمكن فانه يخالف في بعضها
وسياتي اخر الباب **الخامس** ذكر ضم اول المصغر علماء كثيرها ظاهر الضعف منها انهم لما فتحوا في التكسير اول الر
باعي والخماسي نحو الا الحسن والضم فكان الضم اولى لمكان الياء. قال معناه المبرد في وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير
والف التكسير في نحو معا على منقلبا وحمل ما قبل الياء على ما قبل الالف **السادس** قال بعضهم ضم اول المصغر وفتح ثا
نيه انما هو فيما لم يكن اوله نحو صريح فيقول الفتحة والضمة في الكسر غيرها في المصغر كما في فلك ونحوه جرى ابن بابشاذ في
قبال الوكاز اول المكبر مضموما كغراب وغلام ثم صغرته تحكم بان الضمة في التصغير غيرها في التكبير وقال بعضهم في نحو زبرج
مما قبل اخره مكسورا اذا صغر لا يغير قال ولو قيل ان الكسرة في التصغير غيرها في التكبير لكان وجها **السابع** لو كان المكبر
على هيئة المصغر كسيطر ومهيمن ونحوهما من اسماء الفاعلين فقال بعضهم ان تصغيرها يكون بالتقدير وظاهر التسهيل
ان مثل هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها **ص** وما به لمنتهى الجمع وصل الى اخره **ش** يعني

انتهى

الله يتوصل الى بناء فعيعل وفعيعيل فيما زاد على اربعة احرف بما يتوصل به فيه الى منتهى الجمع يعني بناء مفاعل ومفاعيل
والمحذوف هنا من ترخيم وتخيير ما اليه في التكسير فتقول في تصغير فرزدق وقبعثرى بحذف الخامس فريزد وقبيعث ويجوز فريزق
الرابع لانه يشبه بالزائد وتقول في منطلق مطيلق بحذف النون والفاء الميم لانها مزيدة كما تقول ونقول في استخراج تخيرج
السين والتاء اولى بالحذف كما تقول ونقول في حيزبون حزيبين بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء كما مر ونقول في علندى
عليند او عليد الا ان مرتبة من زاد به على الاخر وقد تقدم بيان ذلك في التكسير واغنى عن اعادته هنا تنبيه
يستثنى من ذلك هاء التأنيث والف الممدود وياء النسب والالف والنون بعد اربعة احرف فما فوقها فانهن لا يحذفن
في التصغير ولا يعتد بهن كما سيأتي ص وجائز تعويض يا قبل الطرف ش يعني انه يجوز ان يعوض مما حذف في التكسير
والتصغير ياء قبل الاخر وسواء في ذلك ما حذف منه اصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج
وفي التصغير سفيرج وان عوضت قلت سفيريج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطاليق
وفي تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله جائز ان التعويض لا يلزم تنبيه قال في التسهيل وجائز
ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر ما لم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز جمع
لغيزى فانه حذفت الفه ولم يحتج فيه الى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد ص وحائد عن القياس كل ما الى
اخره ش مما خولف به القياس في التصغير قولهم في المغرب مغيربان كانه تصغير مغربان وفيه خلاف مذهب البصريين
انه فعلان من الانس وقال القتيبي هو فعلان ايضا للكثرة من الايناس من الابصار وقال بعض الكوفيين انه افعلان من النسيان
فهو على الاولين من هذا النوع وفي بنون ابينون تصغير ابناء وفي ليلة لييلية كانه تصغير ليلات وفي رجل رجيل كانه
تصغير راجل وفي صبية غلمة اصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وهذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير
مهمل عن تصغير مستعمل وقد سمع في بعضها القياس ايضا قالوا في صبية صبية على القياس انشد سيبويه
صبية على الدخان رمكا ما ان عدا اصغرهم [illegible] والصواب ما ان عدا اكبرهم ومما خولف فيه القياس
في الجمع قولهم رهط واراهط وباطل واباطيل وحديث واحاديث وكراع واكارع وعروض واعاريض وقطيع واقاطيع وبعض ذلك
جموع لواحد مهمل استغنى عن جمع مستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى انها جموع لكلمة
وبه على غير قياس وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى هيئة اخرى ثم يجمع فيرى ان اباطيل الاسم غير الى ابطيل وكذلك
جمع ويذهب المبرد الى ان اراهط جمع ارهط واباطيل جمع ابطال مصدر ابطل واستغنى به عن جمع الاسم واعاريض تكسير
اعراض مصدر اعرض وذهب الفراء الى ان احاديث جمع احدوثة بمعنى حديث وقال ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل في
المعايب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به وعد بعضهم من هذا النوع قولهم [illegible] في جمع [illegible] وليالي جمع ليلة
وليس منه بل هما استغني عنه بجمع مستعمل فليلاة [illegible] قالوا [illegible] وليلات وان كان الا [illegible] قلت ولذلك لا
ينبغي ان يعد قولهم في التصغير لييلية مما استغنى عنه بتصغير مهمل ص لتلو يا التصغير من قبل علم الى اخره ش اعلم
ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب جرى بوجوه الاعراب على مقتضى العوامل نحو زييد وان لم يكن حرف اعراب وجب كسره
كما كسر ما بعد الف التكسير الا خمسة اشياء الاول ما قبل علامة التأنيث وهي التاء والالف نحو طلحة وسكرى فتقول طليحة
وسكيرى بالفتح لوجوب فتح ما قبل الف التأنيث ومما يشتمل على بقاء الالف ويعني بقوله من قبل علم ما كان متصلا بها

مثال لو انفصل من التاء كسر نحو حبيرجة :: الثاني ما قبل مدة التأنيث وهي الالف التي قبل الهمزة في حمراء ونحوه فانها ليست
علامة التأنيث عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الالف التي انقلبت همزة وتقدم بيان ذلك في التذكير والتأنيث
فتقول في تصغير حمراء حميراء بالفتح محافظة على سلامة الالف فان قلت فلعله احترز بعلم التأنيث التاء وحدها
وبالمدة الالف المقصورة والممدودة قلت لا يصلح ذلك لان المقصورة علم تأنيث فتخصيصه بالتاء لا وجه له وانما عطف
المدة الممدودة على علم التأنيث لعدم اندراجها فيه وهو كذلك في التسهيل والف التأنيث او الالف قبلها فان قلت
قوله في شرح الكافية فان اتصل بما ولي التاء علامة تأنيث فتح كتميرة وحبيلى وحميراء يقتضي ان الهمزة في حمراء مندرجة
في قوله علامة تأنيث ولذلك اقتصر في الكافية على قوله لتأنيث علم قلت تجوز في ذلك والتحقيق ما تقدم :: الثالث
ما قبل افعال نحو اجمال فتقول فيه اجيمال محافظة على بقاء الف الجمع تنبيه اطلق المصنف افعالا ولم يقيده بان يكون
جمعا فيشمل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل او الف افعال جمعا او مفردا فمثال الجمع ما ذكر واما المفرد فلا يتصور تمثيله
على قول الاكثرين الا فيما سمي به من الجمع لان افعالا عندهم لم يثبت في المفرد انما قال سيبويه فاذا حقرت افعالا اسم رجل
قلت افيعال كما تحقرها قبل ان تكون اسما فتحقير افعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين افعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون
افعال الا جمعا انتهى وقد اثبت بعض النحويين افعالا في المفرد ايضا وجعل منه قولهم برمة اعشار وثوب اخلاق واسمال
وهذا عند الاكثرين من الوصف بالجمع وتصغير افعال كما سبق فان قلت اذا فرعنا على مذهب من اثبته في المفردات
فهل يصغر على افيعال او على افيعيل قلت مقتضى كلام الناظم وقوله في التسهيل جمعا او مفردا انه يصغر على افيعال بالفتح
ومقتضى من قال من النحويين او الف افعال جمعا كابي موسى وابن الحاجب انه يصغر على افيعيل بالكسر وقال بعض
شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا مما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعيشير انتهى وقال الشارح
او الف افعال جمعا وعلى هذا نبه بقوله سبق انتهى بقيد وحمل كلام الناظم على التكسير وكانه جعل سبق قيدا لافعال
اي او الف افعال السابق في باب التكسير وهو الجمع اما تصغيره فتبع فيه ابا موسى ومن وافقه وقال الشلوبين هذا تغيير
اي قول ابي موسى هذا خطأ لان سيبويه قال اذا حقرت افعالا اسم رجل قلت فيه افيعال كما تحقرها قبل ان يكون اسما وما
حمل كلام الناظم على التكسير فلا يستقيم لان قوله سبق ليس حالا من افعال فيكون معينا به بل ما موصولة ومن معمول
لسبق مقدم عليه والتقدير كالذي سبق من افعال وايضا فان المصنف اطلق في غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم
في بعض نسخ التسهيل كما تقدم الكلام عليه :: الرابع ما قبل الف سكران ونحوه مما آخره الف ونون زائدتان بشرط ان لا يجمع
فيه على فعالين دون تغيير ولهذا مثل الناظم بسكران فتقول فيه سكيران لانهم لم يقولوا فيه سكارين وكذلك مثله
نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون تغيير صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين فانه جمع على سراحين
وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثال ذلك عثمان وانسان فانهم قالوا في جمعهما عثامين
واناسين على جهة الشذوذ ومع ذلك صغر فقيل فيهما عثيمان وانيسان فان لم يعلم هل جمع مما آخره الف ونون نحو ... ولم يعرف
هل تقلب العرب الفه ياء حمل على باب سكران لانه الاكثر :: الخامس ما كان قبل اسم نزل منزلة تاء التأنيث والمراد به
عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك ولم يذكره هنا ص والف التأنيث حيث مدا الى آخره ش يعني انه لا يعتد في
التصغير بهذه الاشياء التأنيثية لانها تعد منفصلة اي تنزل منزلة كلمة مستقلة بنفسها ومعنى عدم الاعتداد

بها انها تبقى

128

بها او ما قبلها بعض كما بعض غير متصل بها الاول الف التانيث الممدودة وهمزة الثاني تاء التانيث نحو حنظلة
الثالث ياء النسب نحو عبقري والرابع عجز المضاف نحو عبد الله الخامس عجز المركب يعني غير المركب
المتضمن ... كرد نحو بعلبك السادس الالف والنون الزائدتان بعد اربعة احرف فصاعدا نحو زعفران وعبوثران
... او نحوه بعد ثلاثة احرف نحو سكران وفيه نفع ... السابع علامة التثنية نحو مسلمين الثامن
علامة الجمع الصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها فتقول في تصغيرها حنيظلة وحنيظلة و
عبيقري وعبيد الله وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمين ومسيلمات فتفتح بنية التصغير قبل الا
لف والتاء وشبهها بسائرها **تنبيهات** الاول هذا تفسير لا طلاق قوله وما به لمنتهى الجمع ومن نحو التشبيه
عليه **الثاني** ليست الا الف الممدودة عند سيبويه كتاء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لان
مذهب سيبويه في نحو جلولاء وبرداء وقريثاء مما ثالثه حرف لين حذف الواو والالف والياء فتقول في تصغير
ها جليلاء وبريداء وقريثاء بالتخفيف بخلاف نحو مروءة فانه يقول في تصغيرها مريئة بالتشديد ولا يحذف
فظهر ان الالف عنده يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء في جلولاء واخواته
ويقول في تصغيرها جليلاء وبريداء وقريثاء بالادغام على مساواة بين الف التانيث وتائه وحجة سيبويه ان الالف
التانيث الممدودة تشبهها بتاء التانيث وتشبهها بالالف المقصورة واعتبار التشبيهين اولى من الغاء احدهما وفتحا
عتبر التشبيه بالهاء من قبل مثنا ولكن الالف الممدودة لها في عدم السقوط ونفع في الانفصال بوجه ما فاغنى عن اعتبا
ر التشبيه بالالف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها فانها غالب حباري لاولى بسقوطها في التصغير فتعين عن بقا
ء الف التانيث فلذلك تعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير واعلم ان تسوية المصنف هنا بين الف التانيث المم
دودة وتائه يقتضي موافقة المبرد ولكنه صرح في غير هذا النظم بمذهب سيبويه **الثالث** اختلف ايضا في نحو ثلاثين علما
وعيين علم وفي نحو ضاربين وضاربين وضربات اعلاما فمذهب سيبويه الحذف فيقول ثليثون بالتخفيف لان ياءه غير طارئة
على لفظ صحيح فعومل معاملة جلولاء وكذا يفعل بما جعل علما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح نص على ذلك
ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك ولا حذف كما يفعل في جلولاء وانفقا في ضويربين وضويربين وضويربات انهم جعلن اعلاما
على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل **ص** والف التانيث ذو القصر متى زاد على اربعة لن يثبتا **ش** الف التانيث المقصورة ابعد من تقدير
الانفصال من الممدودة لعدم امكان استقلال النطق بها فلذلك تحذف في التصغير خامسة فصاعدا عن ابقائها فاجمعوا على البناء
على مثال فعيعل او فعيعيل كقولك في قرقرى قريقر وفي لغيزى لغيغيز وان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وابقاء
الف التانيث وجاز عكسه واليهما اشار بقوله **ص** وعند تصغير حباري خير بين الحبيرى فادر والحبير **ش** وان حذفت المدة قلت الحبيرى وان
حذفت الف التانيث قلت الحبير فقلبت الالف ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها **ص** واردد لاصل ثانيا لينا قلب فقيمة صير قويمة تصب **ش** اعلم
ان الثاني يرد الى اصله في التصغير بشرطين الاول ان يكون لينا الثاني ان لا يكون بدلا من همزة فاندرج في ذلك ثلاثة انواع اولها
ما كان منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وصوف فتقول في تصغير باب بويب لان الفه عن واو وفي ميزان مويزين لان ياءه
عن واو وكذا تقول في قيمة وفي قويمة لان الياء فيهما منقلبة عن واو وفي ناب وهو المسن نييب لان الفه منقلبة عن ياء وفي موقن
مييقن لان واوه عن ياء والنوع الثاني يرد فيه الى اصله لزوال سبب الانقلاب وثانيهما ما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير

همزة نحو ميناء وميراط فان اصلهما مِنّاء ومِرّاط والياء فيهما مبدل من اول المثلين فيقول في تصغيرهما مُنَيْنِي ومُرَيْرِيط
لزوال سبب الابدال وفي التسهيل ما كان لينا مبدلا من همزة تالي همزة نحو ذيب فان اصله الهمزة والياء فيه بدل الهمزة فاذا
صغرت قلت فيه ذُؤَيْب بالهمزة رجوعا الى اصله لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وخرج بالشرط الاول
ما ليس بلين فانه لا يرد الى اصله ولو كان مبدلا من لين فيقول في قائم قُوَيْئِم بالهمزة وفي متعد متيعد خلافا للزجاج في متعد
فانه يرده الى اصله فيقول مويعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه ان قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد
وموعد ومتيعد لا يحصل فيه وخرج بالشرط الثاني ما كان لينا بدلا من همزة تلي همزة كالف ءادم وياء ايمة فانهما لا يردان
الى اصلهما اعاءادم فتقلب الفه واوا واما ايمة فيصغر على لفظه **تنبيهات** الاول ظاهر هذا الفصل وما في
لعله ما هو نزوله للتصغير فانه لا يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير رد الى اصله **الثاني** ظاهر كلامه وقوله في شرح
الكافية وهو يقتضي الرد مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغي ان يقول مبدلا من غير همزة
تلي همزة كما ذكر في التسهيل **الثالث** ظاهر قوله قلبه لينا ان شرطه ان يقلب عن لين كما في الكافية وان يرجع لاصل
ما صار لينا قلب ونحو لان القلب في اصطلاح اهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على
ابدال حرف علة من حرف علة اخرى وانما ذكر لم يقتصر عليه اشتراط كونه بدلا من لين كما صرح به في شرح الكافية **فان قلت**
يحمل مراده بالقلب مطلق الابدال فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره **قلت** ان حمل على هذا ورد عليه ما كان
مبدلا من همزة تلي همزة فانه لم يستثنه **الرابع** اجاز الكوفيون في نحو باب مما العين ياء تويب بالواو وبيبا بابدال الياء في نحو
شيخ واوا ووافقهم في التسهيل على جواز ذلك فيهما جوازا مرجوحا وبويت ابدلا في بييت بيوت وهو عند البصريين شاذ
وقوله ص وشذ في عيد عُيَيْد **ش** وجه شذوذه انهم صغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد لانه من عاد
يعود فلم يرد الياء الى الاصل قال الشارح حملا على قولهم في الجمع اعياد قلت وقاله غيره وفيه نظر لانهم قالوا
جمعوه على اعياد فرقا بينه وبين عود جمع عود فينبغي ان يقال وصغروه على عييد فرقا بينه وبين تصغير عود ولا حاجة الى جعل
احدهما محمولا على الاخر وقوله **ص** وحتم للجمع من ذا ما للتصغير علم **ش** يعني يجب لجمع التكسير من رد الثاني الى
اصله ما وجب للتصغير كقولك في باب وناب وميزان ابواب وانياب وموازين **ص** والالف الثاني المزيد يجعل واوا **ش** للالف الثانية اقسام
خمسة اقسام الاول مبدل من ياء كناب والثاني مبدل من واو كباب والثالث مجهول الاصل كعاج وصاب والرابع زائد كضارب والخامس
مبدل من همزة كءادم فاما الاولان فتقدم انهما يردان الى الاصل واما الثالث والرابع فيقلبان واوا واليهما الاشارة
بالبيت فتقول عويج وضويرب واما الخامس فيقلب واوا ايضا نحو اويدم ولم ينبه عليه واعلم ان حكم التكسير في ابدال الالف
الثاني حكم التصغير فتقول ضوارب واوادم **ص** وكمل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التا ثالثا كما **ش** المنقوص هنا هو العادم ما حذف
منه اصل لا المنقوص وهو ما اعرابه بياء لازمة قبلها كسرة فاذا صغر المنقوص المذكور رد اليه ما حذف منه ان كان على حرفين
نحو خذ مسمى به وسه ويد فتقول فيه اخيذ وستيهة ويدية برد فاء الاول وعين الثاني ولام الثالث وان كان على ثلاثة احرف والثالث
تاء التانيث لم يعتد بها وكمل ايضا ليصير الثاني نحو عدة وسنة فتقول فيهما وعيدة وسنيهة او سنية
برد فاء الاول ولام الثاني **فان قلت** فهل يرد من هذا النوع محذوف العين **قلت** لا اعرف له مثالا الا المذ واحرا فيه
خلاف وهو ثبة في مذهب الزجاج الى انها محذوفة العين من ثاب يثوب وذهب غيره الى انها محذوفة اللام من ثبا يثبو اذا

جمعها

ان اجمع وهو الاولى وهذا الخلاف انما هو في النبت الذي هو مجتمع الماء في وسط الحوض واما النبت التي هي الجما
عة من الناس فهي من محذوف اللام لانه من ثبيت لعل خلا ما وان كان المنقوص ثلاثيا غير التاء لم يرد اليه ما حذف نحو الحا
جة اليه لان بنية فعيل قد تاتي بدونه فتقول في هار وشاك وميت هوير وشويك ومييت والى هذا اشار بقوله كما
نحو غير التاء ثالثا فيه ما ضمنه انه ان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف وان كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد اليه
المحذوف **تنبيهات** الاول نبه في شرح التسهيل على ان بعض العرب يقول في هار هوير برد المحذوف ولا يقاس عليه خلافا لابي عمرو ونقل
ايضا عن يونس والمازني لان ابا عمرو ويونس يردان الهمزة فيهما والمازني لا يرد **الثاني** انما قال غير التاء
ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت واخت لانها لا يعتد بها ايضا بل يقول بنية واخية برد المحذوف **الثالث** يعني
بقوله ثالثا ما زاد على الحرفين ولو كان زائدا او ساكنا فالاول كقولهم في تصغير يرى مسمى به يري فلا يرد اعتراضه بحرف المضارعة
واجاز ابو عمرو والمازني يريئي ويونس يرد ولا يتعين على اصل من ذهب في فعل ونحوه ونفيع مثال الوسط **فان قلت**
كان ينبغي ان يقول ما لم يحو غير التاء او همزة الوصل لانه لا يعتد بها ايضا بل يرد المحذوف فيما يعتد فيه قلت لا يحتاج الى ذلك لانه
اذا ما فيه همزة الوصل انما صغر حذفت فيبقى على حرفين لا ثالث نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سمي وبني بحذف
همزة الوصل استغناء عنها بتحرك الاول وقوله كما اشار الى الثاني وهذا يكمل ابطال التصغير توصلا الى بناء فعيل
الى ان هذا النوع لم يعلم له ثالثة فيرد لخلاف النوع السابق واجاز في الكافية والتسهيل في الثاني وجهين
احدهما ان يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عني وهلي والاخر ان يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما
عنين وهليل وصرح في التسهيل بان الالف او الواو فيه جزء بعضهم **فان قلت** انما يكمل بحرف علة فهل بياء او واو قلت
خير بعضهم فقال بياء او واو وظاهر كلام المصنف انه بياء تشبيها بدم ونص الابدي على انه بياء وهو الاظهر **تنبيهات**
الاول انما يظهر هذا في الوجهين اذا لم يعلم نحو الاسمية او الحرفية انه اسم بقصد فانما تقول على التقدير في مري وهو
واضح **الثاني** في قوله كما نظر لانه ان اراد التمثيل فليس بجيد لان ما ونحوها من الثنائي وهذا ليس من قبيل المنقوص
فحيث يمثل به وان اراد التنظير فليس بنظير المنقوص لان مطلق التنظير ان المنقوص يرد اليه ما حذف منه وهذا
لم يعلم له محذوف يرد فلا يجوز ان يكون نظيرا من كلامه لان نحو ما يكمل كما يكمل ما لم يرد الا انه ان يكمل **ص** ومن رخم بصغير
اكتفى بالاصل جعل **ش** من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت اصو
له ثلاثة صغر على فعيل وان كانت اصوله اربعة صغر على فعيعل فتقول في معطف عطيف وفي ازهر زهير وفي
حامد وحمدان وحماد ومحمود واحمد حميد وتقول في قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر **تنبيهات** الاول انما كان المصغ
تصغير الترخيم لثلاثي الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول في غلاب وسعاد وحبلى غليبة وسعيدة وحبيلة
الثاني انما صغر نحو حائض وطالق من اوصاف الخاصة بالانثى تصغير الترخيم قلت حييض وطليق لانهما في الاصل صفة
المذكر **الثالث** سئل في تصغير ابراهيم واسماعيل بريه وسميع بحذف الهمزة منهما اصليتين وان زادت الهمزة
فيهما والميم واللام اصول اما الميم واللام فباتفاق واما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيبو
يه انها زائدة وينبني عليها تصغيرها لا تصغير الترخيم فقال المبرد ابيريه اسيميع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل
وهو الصحيح الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وهذا ينبني جمعهما فقال الخليل براهيم وسماعيل على مذهب المبرد

ابارِيق واساميع وحكى الكوفيون براهيم وسماعيل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم
ابارة واساميع بغير ياء واجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره بريه والوجه ان يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون و
سماعيلون **الرابع** لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل للكوفيين بدليل قول العرب يجري بليق
وبرح تصغير ابلق ومن كلامهم جاء بام الربيق على اريق قال الاصمعي تزعم العرب انه من قول رجل رأى الغول على جمل اورق وقيل
في التصغير همزة واما قولهم عزيز حميد جمله فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون تصغير حمد قوله **ص** واختم بتا التانيث
ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن **ش** تلحق تاء التانيث في تصغير الاسم المؤنث بلا علامة اذا كان ثلاثيا في الاصل
او في الحال او في المال فالاول ضرب وبانه ثلاثي في الاصل فيقال في تصغيره بريئة والثاني مثل سم وحار فيقولون في تصغيرهما
سمينة وحوير والثالث نحو سماء احدهما ما كان زائدة قبل الاخر مفعلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو وسنيه وعلى
ان الاصل فيه سميي بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين على
القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد الاخر ما صغر تصغير الترخيم
مما اصوله ثلاثة وقد تقدم بيانه ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء اشار الى الاول منهما بقوله
ص ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس **ش** يعني ان التاء لا تلحق اسم الجنس الذي يميز من واحده بنوع التاء نحو شجر
وبقر فيقولون في تصغيرهما شجير وبقير اذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق ايضا بعدد
عشر او ثمان ونحوهما من عدد المؤنث بل يقال بضيع وعشير اذ لو قيل بضيعة وعشيرة لتوهم انه عدد مذكر
ثم اشار الى الثاني بقوله **ص** وشذ ترك دون لبس **ش** يعني شذ ترك التاء دون لبس في الفاظ محفوظة لا يقاس عليها
وهي حرب وقوس وشول وناب للمسن من الابل وحرب ودرع الحديد وعرس وعرب ونحو وضحى ونعل ونصف وبعض العرب
يذكر الحرب والدرع والعرس فلا يكون من هذا القبيل وبعضهم الحق التاء في عرس وقوس فقال عريسة وقويسة
تنبيهات الاول لم يتعرض في الخلاصة والتسهيل الى استثناء النوع الاول الذي نحو شجر وحسن **الثاني** قيل
ينبغي ان يستثنى نوع اخر وهو نحو طالق من اوصاف المؤنث اذا صغر تصغير الترخيم وقد تقدم التنبيه عليه
الثالث الاعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتانيث فيقولون في رمح علم امراة رميحة وفي عين علم رجل عيين
خلافا لابن الانباري في اعتبار الاصل فيقول في الاول رميح وفي الثاني عيينة واستدل بقوله عيينة بن حصن ونحوه واجيب
بان عيينة علم اذ نقل مصغرا **الرابع** اذا سميت مؤنثا ببنت واخت حذفت هذه التاء ثم صغرت والحقت تاء التانيث
فتقول بنية واخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بني واخي وقوله **ص** وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
ش اي ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة ومن ذلك قولهم في وراء وريئة بالهمزة وفي امام اميمة وفي قدام قديديمة
وقوله كثر بمعنى زاد في الحركة وثلاثيا مفعوله تقدم عليه **تنبيه** اجاز ابو عمرو ان يقال في تصغير حبارى ونقيرا
حبيرة ونقيرة فيجاء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فانه قال ولا تلحق غير ثلاثي
دون شذوذ الا ما حذفت منه الف تانيث خامسة او سادسة وقوله **ص** وصغروا شذوذا الذي التي الى اخره **ش** اعلم انه
التصغير من جملة التصرف ويختص بالاسم المتمكن لا يدخل غير المتمكن الا ان اسماء الاشارة والموصولات لما شابهت المتمكن
بكونها توصف ويوصف بها فلذلك استبيح تصغيره لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك اوله على ما كان

فن علبس

عليه قبل التصغير وعوض عن ضمته الف زائدة في الآخر وابقيت الفتحة من ياءه يا. تامة ساكنة بعد فتحة فقالوا
في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي تثنيتهما اللذيان واللتيان واما الجمع فقال سيبويه في الذي اللذيون بعد واو اللذين بعد ياء
وجرا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء. وقال الاخفش اللذيون واللذيين بفتح الذال كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه
يقول حذفت الف الذي في باب التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والاخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين قال بعضهم ولم ينقل
عن العرب شيء. ويستفاد البيت جمع الذي وقالوا في جمع اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات
التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل واللتيات واللويتا واللويا في التي والادا
والذيون في الاي واللاء بزيادة كلامهما ان اللتيات واللويتا كلا منهما تصغير اللتي اما اللويتا فتصغير
في كر الاخفش واما اللتيات فلما ان هو جمع اللتيا لا يسوغ تجويز جعله تصغير التي ومذهب سيبويه
ان اللاتي لا تصغر استغناء بجمع اللتيا واجاز الاخفش ايضا اللويتا في اللاتي غير مقصور واجاز غيره اللويا في
اللاء وقال في اللاء من اللويون وقيل والصحيح انه لا يجوز تصغير اللتي ولا اللائي ولا اللواتي وهو مذهب سيبويه
وصغروا من اسماء الاشارة ذا وتا فقالوا في ذا ذيا وفي تا تيا وفي التثنية في ذيا وتيا ذيان وتيان وقالوا في اولى بالقصر اوليا وفي اولاء
اولياء. ولم يصغروا منها غير ما ذكر **تنبيهات** الاول اسماء الاشارة في التثنية والخطاب وغير في حكم الاصل
لا تحكم ما اتصل بها في التكسير **الثاني** في ذيا وتيا وفي ذيا وتيا ثلاث ياءات الاولى عين الكلمة والثانية للتصغير
والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف اخرى فحذفوا الاولى لان ياء التصغير يعني قد الحذف ولان الثالثة
ثلثه لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لاجل الالف **فان قلت** ما الداعي الى هذا التغيير قلت الداعي اليه امكان فتحة
عوضا استعمالها التصغير لكونها لا تعمل الا ثلاثية **الثالث** ما ذكر من التغيير انما يستقيم على مذهب البصريين
ان ذا ثلاثي في الوضع والعين منه ياء وعين الكلمة محذوفة وهي ايضا ياء وفي ذهب بعضهم ان عينه واو فيكون من باب
طويت وقد قيل ان هذه الالف هي العين واللام هي المحذوفة واما على مذهب الكوفيين والسهيلي فلا يستقيم
لان الالف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد وفي مذهب قوم منهم السيرافي ان الذي ثنائي الوضع والتقدير
ابنا هو ممكن فيه لانه يكسر في التصغير كـ **الرابع** ذكروا ان الالف غير منقلبة لا سما عوض من ضم اولها
قيل وبرد عليه ما حكى حذف لا في اللذيا واللتيا وفي التسهيل ان الضم فيبقى لغة **الخامسة** زيادة الالف
في الذيا كما قررنا لان الالف ابدلت ياء وابدلت ياء التصغير فيها واما اولياء فالمبرد مذهب المبرد ان الالف المزيدة لحقت
قبل الهمزة لئلا يصير الممدود مقصورا والياء الاولى في اوليا للتصغير والثانية منقلبة عن الف اولا والالف
التي قبل الهمزة هي المزيدة ومذهب الزجاج ان الالف زيدت اخرا كما في اخواته للكلمة واصل همزة اولا الف قبلت
ياء ثالثة وقلبت الهمزة لاجل الالف التي بعدها واعيدت الى اصلها وزيدت الف العوض اخرا واعلم ان في همزة اولاء ثلاثة مذ
اهب احدها انها عن ياء وهو مذهب المبرد والثاني ان اصلها الف وهو مذهب الزجاج والثالث انها اصلية غير مبدلة
من شيء فاولاء مما فاؤه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسي فان قلت كيف زعموا ان الالف المزيدة في ا
وليا واوليا للعوض وانها مضمومة قلت الضمة فيهما ليست مجتلبة للتصغير بل هي الموجودة في حال التكبير
السابع اعلم ان قول الناظم وصغروا شذوذا في البيت معترض من ثلاثة اوجه اولها انه لم يبين الكيفية بل

بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن وثانيهما ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع
الفروع ومنها اللتان وقوله منها تا وتي يوهم ان تي صغر كما صغرتا وقد نصوا على المنع من الفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من
التسهيل فانه قال لا يصغر غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما التي تقدم ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث غير تا

النسب هذا الاخر في ترجمته قال سيبويه باب الاضافة ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات الاول لفظي
وهو ثلاثة اشياء الحاق يا مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها الثاني معنوي
وهو صيرورته اسما لما لم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر
باطراد وقد اشار الى التغيير اللفظي بقوله **م** يا كيا الكرسي زادوا للنسب الى اخره **ش** يعني ان العرب اذا قصدوا
نسبة شيء الى شيء زادوا اخر المنسوب اليه يا مشددة ثابتة كيا الكرسي مكسورا ما قبلها نحو القرشي في النسب
الى قريش ولم ينص على ان اعرابه ينتقل اليها لوضوحه ثم انه لم يتعرض الى بقية التغييرات وفي بعض الاسماء تغيير
اخر واكثر ما يخرج عن ما اشار اليه بقوله **م** ومثله مما حواه احذف الى اخره **ش** يعني انه يحذف لياء النسب
كل ما ماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة احرف فصاعدا ويجعل ياء النسب مكانها كقولك في شافعي شافعي وفي
مرمي مرمي بحذف حرفي الاولى وجعل ياء النسب في موضعها **فان قلت** فهل يظهر لهذا التغيير اثر
قلت يظهر اثره في نحو بخاتي جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي مصروفا وان كان قبل
النسب غير مصروف **تنبيه** لا فرق في ذلك بين ما ياءاه زائدتان كما مثل وبين ما احدى ياءيه اصلية كمرمي
هذا هو الافصح وحكي بعض العرب يقول في مرمي مرموي لان احدى ياءيه اصلية وهي ... وقوله تلا ثانيا انها
تحذف ايضا لياء النسب فيقال في النسب الى مكي مكي لئلا يجمعوا بين علامتي نسب في نحو امراة مكية وقول العامة
في الطلحي طلحي خطأ وقوله ومثله مع تا يعني الف التانيث المقصورة وهي اما رابعة او خامسة فصاعدا فان كانت
خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا كقولك في حبارى حباري وفي ... وان كانت رابعة في اسم ثانيه
متحرك حذفت ايضا كقولك في جمزى جمزي وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها وقد اشار
اليهما بقوله **م** وان تكن تربع ذا ثان سكن الى اخره **ش** مثال ذلك حبلى فتقول على الاول حبلوي وعلى الثاني حبلي
تنبيهات الاول يجوز مع القلب ان يفصل بينها وبين اللام بالف زائدة تشبيها بالممدود **الثاني** ليس في كلام الناظم
ترجيح احد الوجهين على الاخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم **الثالث** شذوا
في بني الحبلى من الانصار فقالوا الحبلي بفتح الباء **م** لشبهها الملحق والاصلي ما الى اخره **ش** يعني ان الالف الرابعة اما
ان كانت للالحاق نحو علقى او منقلبة عن اصل نحو ملهى فلها ما لالف التانيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول علقوي
وملهوي وعلقي وملهي واشار بقوله وللاصلي قلب يعتمى الى ترجيح القلب في المنقلبة عن اصل فملهوي ابلغ من ملهي
ويقال يعتمى بمعنى يختار واعتماه بمعنى اختاره ويعتام ايضا قال طرفة ارى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيلة
مال الفاحش المتشدد **تنبيهات** الاول الحق بالاصلي المنقلب عن اصل وان كان زائدا لان الالف لا تكون اصلا غير منقلبة
الا في حرف وشبهه **الثاني** تخصيص الاصلي بترجيح القلب يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث
في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية بترجيح القلب في الف الالحاق والرابعة احوج

مع الحذف

من الحروف في الاصلية للكسر في كون الحرف في الالف الالحاق اشبه من الحروف في الاصلية لان الف الالحاق تنبيهه بالف حبلى
في الزيادة **الثالث** لم يذكر سيبويه في الف الالحاق والمنقلبة عن اصل الا ان وجهين الذكر من بين ادام ابو زيد في الف الالحاق
ثالثا وهو الفصل بالالف كما في حبلاوي وحكي ارطاوي واجاز السيرافي في الاصلية فيقول ملهاوي وقوله **ص** والالف الجائز
اربعا ان الى اخره **ش** اي الالف المقصورة خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت اصلية او للتانيث او للتكثير نحو
مستدعي ومنح فريدي وقبعثري فيقول مستدعي ومرموري وقبعثري **فتنبيهات الاول** اي انه ان كانت الالف المنقلبة عن اصل
خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى جرى بمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو مفهوم من اطلاق الناظم ومذهب يونس فيهم
جعله كملهى فيجيز فيه القلب وهو ضعيف وسببه ان الضعف بالادغام في حكم حرف واحد فكانها رابعة **الثاني**
مر كلهم ما تقدم ان قولهم مصطفوي خطا والصواب مصطفي وتقريب النسب الى المقصور ان تقول ان كانت الالف خامسة
فصاعدا حذفت مطلقا خلافا ليونس في نحو معلى وان كانت رابعة فهي ثلاثة اقسام الف تانيث والف الحاق واصلية
والف تانيث ان كان ثاني ما هي فيه متحركا حذفت وان كان ساكنا فيه ثلاثة اوجه الحذف والقلب بلا فصل والقلب مع الفصل
وارجح ها القلب والاصلية فيها وجهان وعلى راي السيرافي ثلاثة اوجه ارجح ها القلب لان الحروف في الملحقة
تنبيه منه في الاصلية وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا كقولك في فتى وعصى فتوي وعصوي **وان قلنا** لم يصرح الناظم
بحكم الالف الثالثة من ابن بوحز **قلت** لما بين ما حذف علم ان ما عداه لا يحذف بل يقلب وقوله **ص** كذاك يا المنقوص خامسا
عزل **ش** يعني ان المنقوص اذا نسب اليه حذفت ياؤه ان كانت خامسة فصاعدا فيقول في متعدي ومستعلي متعدي ومستعلي
تنبيه اذا نسب الى محيي اسم فاعل حيا يحيي حذفت الاخيرة الياء لانها خامسة فيصير محيي بار بع ياءات فيجب
فيه وجها ان احدهما ان تعامله معاملة قصي فتقول محوي كما تقول قصوي وسياتي بيانه والاخر الا تغيره و
يغتفر الجمع بين اربع ياءات فتقول محيي وقال ابن الحاجب في باب محيي جا على محوي ومحيي كاموي واميي والتنظير
فيه نظر لان امييا شاذ واما محيي فانه وجه قوي قال وسالت ابا العباس هل يجوز ان يكون من محيي لاجتماع اليا
ءات فقال لا لان محييا جا على فعله واللام تعتل كما تعتل في الفعل او الاختيار عندي محيي لانه غير جار على الفعل حروف
ومثال محوي يجب عليه مهيمي هذا هو الذي ذكره سيبويه انتهى **ص** والحذف في اليا رابعا احق من قلب **ش** اي اذا النسب
الى المنقوص فان كانت ياؤه خامسة حذفت كما تقدم وان كانت رابعة فالارجح حذفها ايضا فتقول في النسب الى قاض
قاضي وقد تقلب واوا بعد فتح ما قبلها فتقول قاضوي وعليه انشد وكيف لنا بالشرب ان لم تكن لنا دراهم عند
الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع ثانية ونسب اليه قال السيرافي والمعروف في اسم الموضع الذي يباع فيه الخمر
حانة بلا ياء وان قلت فهل يجري هذا الوجه قلت كلام المصنف اطراده وفي كونه ان القلب عند سيبو
يه من شواذ تغيير النسب فلذلك لم يعرج عليه هنا البيت وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا فتقول في عصي وعمي
عصوي وعموي وانما قلبت واوا في عمي وان كانت اصلية الياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات وقوله **ص** واول ذا القلب
انفتاحا **ش** يعني ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله واعلم ان فتح ما قبل الياء سابق على
قلبها وفي كلامه ما يوهم ان النسب الى شج ونحوه فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسياتي فاذا انفتحت انقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب الالف واوا كما تقلب الف فتى فقد حصل بهذا ان الياء.

لم يفتح اول والابو السطة فان قلت فما وجه فتح العين فاص عنه من قال قاضوي ونظيره من الصحيح ما تفتح
عينه قلت هو نظير فتح لام تغلب عند بعض النحويين وقوله ص وفعل وفعل عينهما افتح وفعل شرح
يعني ان المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه في النسب سواء كان مفتوح الاول كنمر ومكسور
الاول كابل او مضموم الاول كدئل فتقول في النسب اليها نمري وابلي ودؤلي فان قلت هل الفتح في ذلك على سبيل
الجواز او على سبيل الوجوب قلت بل على سبيل الوجوب وقد نص على ذلك في شرح الكافية واما قوله في التسهيل
وتفتح غالبا عين الثلاثي المكسورة فانما اشار بقوله غالبا الى شذوذ قولهم في بني الصعق صعقي بكسر الفاء والعين
وفي ذلك انهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا قال الشيخ ابو حيان وفتح
العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا فالامام ظاهره العموم وينبغي ان يفرد له من ذلك على سبيل الجواز فيما لو
سميت بفعل في القياس يعني بفتح العين الثاني لو سميت بيزن مخفف يزن فالنقل فيه وجهان تنبيه فهم من اقتصاره
على الثلاثي ان ما زاد على الثلاثة مما قبل اخره كسرة فانه يخرج في ذلك صور الاول ما كان على خمسة احرف نحو جحمرش وا
لثانية ما كان على اربع متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على اربعة ثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان لا يغيران واما الثالثة
ففيه وجهان اصحهما انه لا يغير والاخر انه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسر في تغلبي ويحصبي ويثربي وفي القياس
عليه خلاف وذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم الى انه جائز مطرد وهو عند الخليل وسيبويه شاذ
وفي شرح الصفار وما ملخصه ان الجمهور قالوا بجواز الوجهين وان ابا عمرو قال الفتح شاذ وظاهر كلام الخليل وسيبويه
انه لا ينقاس ومذهب بعض الشارح وان كانت الكسرة مسبوقة بحرفين مسبوقة باكثر من حرفين جاز الوجهان لبعض
يشمل الصور الثلاثة والمراد الوجهان في نحو تغلب ص وقيل في المرمي مرموي الى اخره ش قد تقدم عند قوله ومثله
مما حواه احذف اياه لا وقد عند اكثر العرب بين ما ياءاه زايدتان وبين ما احدى ياءيه اصلية ونبه هنا على ان من العرب من يفرق بين
النوعين فيوافق في الاول على الحذف فيقول في النسب الى شافعي شافعي واما النوع الثاني فلا يحذف ثانيه بل يحذف الزايدة
منهما وتقلب الاصلية واوا فيقول في النسب الى مرمي مرموي فان قلت فهل يقاس على مرموي ما اشبهه قلت
صرح الشارح بانه لغة قال وهي اللغة قليلة والمختار خلافها وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية وفي الارتشاف
وتشرف مرمي مرموي فان قلت في هذا البيت معلوه بقوله ومثله مما حواه احذف فهلا قدمه اليه كما فعل في الكا
فية قلت لعل سبب تاخيره هنا انه لا ابيات السابقة فكل منها اخر بجزء اليه فلم يقوله عند الناظم وليس كذلك
في الكافية ص ونحو حي فتح ثانيه يجب الى اخره ش اذا نسب الى ما اخره ياء مشددة فاما ان تكون مسبوقة بحرف او حرفين
او ثلاثة فصاعدا فان كانت مسبوقة بحرف فلا يحذف من الاسم في النسب اليه شيء ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة
المقصور الثلاثي فان كان ثانيه ياء في الاصل رد على ذلك كقولهم في حي حيوي فتحت ثانيه وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم قلبتها واوا اجل ياء النسب وان كان ثانيه في الاصل واوا رددته الى اصله كقولك في طي طووي لانه من
طويت وان كانت مسبوقة بحرفين فسياتي حكمها وان كانت بثلاثة فاكثر فقد تقدم حكمها ص وعلم التثنية احذف
للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب ش يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك
فيمن اسمه مسلمان او مسلمون او مسلمين واثنان وعشرون ونحوها من الملحق بالمثنى والمجموع كذلك فتقول فيها

مسلمي

اثنين ثنوي وعشرين عشري ونقول في اولات اولي. تنبيه هذا الحذف انما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع الذي على حده با
لحروف واما من اجرى المثنى مجرى حمدان والمجموع مجرى غسلين فانه لا يحذف فيقول فيمن اسمه زيدان على الاول زيدي وعلى
الثاني زيداني وفي نصيبين على الاول نصيبي وعلى الثاني نصيبيني ص وثالث نحو طيب حذف الى اخره ش اذا وقع
قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها اخرى حذفت المكسورة فيقولون في طيب طيبي
وفي ميت ميتي فان كانت الياء مدغمة نحو مغيل او مشددة مفتوحة نحو هبيخ او فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم
تصغير مهيام مفعال من هام بل يقال في النسب اليه مغيلي وهبيخي ومهيمي لنقص الثقل بعدم الادغام في ا
لفتح وبالفصل وقوله وشذ طائي يعني ان قياسه طيئي كطيبي لكن تركوا فيه القياس فقالوا طائي بابدال الياء الفا
تنبيهات الاول ذكر ان المحذوف من طائي الياء الثانية وان الاولى قلبت الفا قال بعض المتاخرين وفيه نظر لان هذا الانقلا
ب لا يتعلق بهذا الباب ويقتضي هذا الباب حذف الياء الثانية وقد حذفت فالوجه ان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة
وقلبت الثانية المتحركة الفا فهذا فيه شذوذ من حيث حذفت الاولى والقياس حذف الثانية واعترض بانه لو كان كذلك لم يكن القلب
فيه شذاذ او فيه شذوذ في الاعلال فالوجه انهم حذفوا الثانية كما ذكر اولا ولكن كان هذا القلب مختصا بحال النسب
حكم بشذوذه. الثاني قال ابو سعيد في كتابه المستوفي وتقول في ابي الييمي لانه لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل ع
ليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالابي لكان حسنا والعلا وسيبويه وبعده النحاة برا على انه لا فرق بين ابي وني
الثالث لا فرق بين سيد ونحوه وبين غزيل تصغير غزال ونحوه في الحذف تقول غزيلي نص على ذلك غير واحد وكان سيبو
يه لم يمثل الا بغير المصغر ص وفعلي في فعيلة التزم ش مثال حنيفة فاذا نسبت حذفت الياء وفتحت عينها فتقول
حنفي ومثال فعيلة جهينة فاذا نسبت اليها حذفت الياء ايضا وفتحت عينها فتقول جهني تنبيهات الاول
قوله التزم وحتم يعني فيما لم يشذ وشذ من فعيلة سليقي في سليقة وسليمي في سليمة الازد وعميري في عميرة كلب
والسليقي الذي يتكلم بطبيعته معربا قال الشاعر ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب وشذ من فع
قولهم عبدي وجذمي في بني عبيدة وجذيمة لا ما نقص رجوع الى الاصل مع ضم واما الضم فلا وجه له من فعيلة ردني في رد
ينة وخريبي في خريبة وهي من ابنية البصرة الثاني لو سمي باسم نسبت العرب في النسب اليه لم ينسب اليه الا على
ما يقتضيه القياس الثالث ما ذكره انه يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي له شرطان الاول عدم التضعيف والثاني الا
تعتل العين واللام صحيحة وسياتي التنبيه على هذين الشرطين ص والحقوا معل لام عريا من المثالين الى اخره ش يعني با
لمثالين فعيلة وفعيلة فاذا عريا من التاء وصارا على فعيل وفعيل فحكم النسب اليهما فاما ان يكونا معتلي اللام او صحيحي
اللام فان كانا معتلي اللام الحقا بفعيلة وفعيلة في حذف التاء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فيقال في عدي وقصي عدوي
وقصوي كما يقال في عمية وامية عموي واموي فان قلت هل الحاق نحو عدي وقصي بذي التاء واجب ام جائز قلت
صرح في الكافية بانه لحاق واجب وصرح به الشارح ايضا وقد حكى بعضهم فيهما جهين الحذف والاثبات ولم يذكر سيبويه
في عدي الا الحذف وذكر فيه الفارسي وجهين في قصي وعدي ونقل عن يونس الاثبات في عدي فيقول عديي تنبيه استثنى
بعضهم من فعيل ما كان نحو حسي تصغير حساء فان النسب اليه حسيي بياء بين مضمومة قال ولا يجوز غيره واجاز
بعض النحويين حسوي وان كان صحيح اللام فالمطرد فيهما عدم الحذف فيقول في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي هذا من

مذهب سيبويه وهو مطلقا من قولهم عدوي وذهب المبرد الى جواز الحذف فيهما فالوجهان عنده مطردان فيهما
على ما سمع من كلامهم وهو قولهم قرشي وهذلي وصبري في بني صبير وفقمي في فقيم كنانة واما فقيم دارم فلم يحذفوا
فيه وملحي في مليح خزاعة واما مليح سعد فلم يحذفوا فيه وفقمي في فقيم وسلمي في سليم وقالوا في ثقيف ثقفي
وذا قول الصيمري وابن المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير لغة اهل الحجاز قيل وتسوية سيبويه والمبرد
بين فعيل وفعيلة ليست بجيدة لان ما سمع في فعيل كثير ولم يسمع من فعيل الا ثقيف فلا ... ولو عكسهما لكان اسعد بالنظر
م وتمموا ما كان كالطويلة الى اخره ش يعني ان ما كان من فعيلة وفعيلة معتل العين صحيح اللام كطويلة
ونونة او مضاعفا نحو جليلة وقريرة فانه ينسب اليه على لفظه متمما فيقال طويلي ونوري وجليلي وقريري وانما امتنع
الحذف فرقا من تحريك حرف العلة في المعتل العين ومن اجتماع المثلين في المضاعف فتنبيهات الاول من هنا يؤخذ ان الشرطان المشار اليهما
فيما مضى الثاني الشرطان معتبران في فعيلة وفعيلة جميعا ولا انه لخصوصية المثال الثالث لم يذكر الشارح
ح في فعيلة بضم الفاء الا شرطا واحدا وهو عدم التضعيف وقال في فعيلة بالفتح ان لا يكن معتل العين ولا مضاعفا فخرج في فعيلة
شرط والطول في قوله ان لا يكن معتل العين وكان ينبغي ان يقول صحيح اللام لان الشرط عدم مجموع الامرين ليتحرز بذلك من نحو
طوية وحيية فانه يقال فيهما طووي وحيوي الرابع لم يذكر الناظم هاهنا فعولة نحو شنوءة والنسب اليها فعلي
كالنسب الى حنيفة فيقال شنئي بالشرطين المذكورين هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد والاخفش الى ان النسب في كلامهم
على لفظه فيقال في حمولة حمولي وذهب ابن الطراوة الى انه تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما فيقول حملي والصحيح مذهب
سيبويه لورود السماع به في شنوءة وفي الغرة نسبة هذا المذهب الى سيبويه والاخفش وهو وهم فان قلت كيف
جعل سيبويه كلامهم قياسا ولم يرد غير هذه اللفظة قلت لم يرد ما يخالفها وهذا معنى قول بعضهم لا جميع ما سمع فان
اعتلت فعولة نحو مقولة او كانت مضاعفا نحو جرورة لم يحذف منه الواو وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في حذف الواو فيقال
عدوي خلافا للمبرد فانه يقول عدوي على لفظه ومع تقييد ان مذهبه في شنوءة كذلك واما فعول بغير تاء فينسب اليه على
لفظه باتفاق فيقال في سلول وعدو سلولي وعدوي م وهمز ذي مد ينال في النسب الى اخره ش حكم همزة الممدود في النسب
كحكمها في التثنية فان كانت للتانيث قلبت واوا كقولهم في حمراء حمراوي وان كانت اصلية سلمت كقولهم في قراء قرائي
وان كانت بدلا من اصل او للالحاق فوجهان كقولهم في كساء وعلباء كسائي وعلبائي وان شئت قلت كساوي وعلباوي فتنبيهان
الاول مقتضى كلامه هنا ان الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت اصلية غير بدل وجب ان تسلم
وذكر في التسهيل الوجهين وقال الجوهري هنا التصحيح الثاني قال في شرح الكافية وما شذ في التثنية نحو كساءين
فلا يقاس عليه في النسب م وانسب لصدر جملة وصدر ما الى اخره ش المركب اربعة اقسام اسنادي وشبيه
به ومزجي واضافي اما الاسنادي والشبيه به فينسب الى صدره مثال الاسنادي تابط شرا فيقال تابطي ومثال الشبيه
به لولا وحيثما مسمى به فتقول لولي وحيثي بالتخفيف وقياس النسب الى كنت كوني برد الواو لزوال سبب حذ
فها وقالوا كنتي وكنتني من باب ... وكلاهما شاذ واجاز الجرمي النسب الى الثاني فيقول شري وحبي في تابط شرا
وذرى حبا فتنبيه قوله وانسب لصدر جملة احسن من قول التسهيل يحذف لها عجز المركب لانه لا يقتصر على العجز
بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجي واما المزجي ففي النسب اليه خمسة اوجه الاول فيصر

الشرطان

اتفاقا وهو النسب الى صدره فيقول في بعلبك بعلي وهكذا حكم خمسة عشر فيقول خمسي. الثاني ان ينسب
الى عجزه فيقول بكي وهذا الوجه اجازه الجرمي وله بعبري عبري والنسب الى العجز مقتصرا عليه. الثالث ان ينسب
اليهما معا من غير تركيبهما فيقول بعلي بكي وهذا اجازه قوم منهم ابو حاتم قياسا على قول الشاعر تزوجتها
رامية هرمزية. وهذا ظاهر كلام ابي الحسن في الاوسط موافقته. الرابع ان ينسب الى مجموع المركب فيقال بعلبكي
الخامس ان يبني من جزءي المركب اسم على فعلل وينسب اليه فالواقع في حضرموت حضرمي وهذان الوجهان يقتصر
فيهما على ما سمع لا نعلم في ذلك خلافا واما الثاني ففي كلامه ما يشير عليه بقوله ص ولثان تمما اضافة الى اوله ش ووجه
ذلك ان المركب تركيب اضافة ينسب الى عجزه في اربعة مواضع. الاول ما كان صدره ابنا كابن الزبير فيقولون زبيري
والثاني ما كان كنية واليه الاشارة بالمبتدا بأب فيقولون في ابي بكر بكري والثالث تعرف صدره بعجزه مثل الشارح
بغلام زيد فيقولون زيدي الرابع ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الاشهل وعبد مناف فيقولون فيهما اشهلي ومنافي
وما سوى هذه المواضع ينسب فيه الى الصدر كقولهم في امرئ القيس امرئي. تنبيهان الاول ظاهر كلامه في
الكافية وشرحها ان المعرف بابن من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني فانه في شرحها واما الكان الى ينسب اليه
مضافا او كان معرفا صدره بعجزه او كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيري وفي ابي بكر بكري
انتهى وكذا قال الشارح الا انه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم او ماله التعريف بالثاني من عطف العام
على الخاص لاندراج المصدر بابن فيه وفي تمثيل الشارح بغلام زيد نظر لانهم يعنون بالمضاف هنا على ما كان علما او غالبا
لا مثل غلام زيد فانه ليس مجموعه معنى معرفا ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام والى زيد ويكون في ذلك من قبيل النسب
الى المفرد لا الى المضاف وان اراد غلام زيد مجموعا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب
الى صدره ما لم يخف لبس. على الثاني تنبيه نقل بناء معا من جزءي المضاف منسوبا اليه كما تقدم في المركب والمسموع من
ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد
القيس وعبد شمس ص واجبر برد اللام ما منه حذف. الى اخره ش اذا نسب الى الثلاثي المحذوف لم يخل ان يكون محذوف
الفاء والعين وسياتي وان كان محذوف اللام فاما ان يجبر في التثنية كاب واخ او في الجمع بالالف والتاء كسنة وعضة وسنة
او لا فان جبر فيهما وجب جبره في النسب فيقول ابوي واخوي وعضوي وسنوي او عضهي وسنهي على الخلاف في المحذوف
في هذا ونحوه يجب جبره لانه جبر في التثنية والجمع بالالف والتاء كقولهم ابوان واخوان وعضوات وسنوات او عضهات
وسنهات على الوجهين وان لم يجبر في التثنية والجمع بالالف والتاء لم يجب جبره في النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وعد
وشفة وثبة فيجوز في النسب اليه حري وعدي وشفي وثبي بالحذف وحرحي وعدوي وشفهي وثبوي بالرد وا
لمحذوف من حر الحاء ومن عد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الواو. تنبيهان الاول ما ذكرته واخص من كلام الناظم
لانه لا ذكر جمع التصحيح فيه تفسيرا لا تخصيص وابن ذكر جمع التصحيح المذكر وقد اقتصر في التسهيل على ا
لجمع بالالف والتاء. الثاني في الصحاح قوله جواز الابدال في اوله الف وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة وان كانت عينه
معتلة وجب جبره كما ذكر في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذي بمعنى
صاحب فيقول في شاة شاهي وفي ذي ذوي وعلى اصل الاخفش شوهي وقد حكي انه رجع عنه وسياتي في ذي وذات انتفاقا

بسمع

لانه عند الاخفش كمذهب سيبويه الثالث ان النسب الى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان
ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان الرابع ان النسب الى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل جاز ان
يجبر ويحذف الهمزة وان لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم بنوي وسموي على الاول وابني واسمي على الثاني الخامس
مذهب سيبويه واكثر النحويين ان المجبور تفتح عينه وان كان اصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما اصله
السكون فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوي ودموي وغدوي وحرحي بالفتح وعلى مذهب الاخفش
يدي ودمي فتبقى وغدوي وحرحي بالسكون لانه اصل العين في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد
السماع قالوا في غد غدوي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في الاوسط الى مذهب سيبويه لانه سماعا عن العرب ص وباخ
اخا وابن بنتا الحق الى اخره ش اختلف في النسب الى اخت وبنت فقال الخليل وسيبويه كالنسب الى اخ وابن بحذف التاء ورد
المحذوف فتقول اخوي وبنوي كما تقول في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول اختي
وبنتي لان التاء فيهما للالحاق والزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء ولا يقول به ولعل يونس يلتزم التاء
فيهما لانها من محلها بنت واخت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة فتشبيهها بتاء الاولى حكم
نظايرا اخت وبنت كحكمهما وهي ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليها عند سيبويه كالنسب الى مذكر
اصلهما فتقول ثنوي وكلوي وذيوي وكيوي وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب يونس كلتي وكلتوي وكلتاوي كالنسب
الى حبلى بالوجوه الثلاثة وذهب الاخفش في اخت وبنت ونظايرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها
على سكونه وقبل الساكن على حركته فتقول اخوي وبنوي وكلوي وثنوي وقياس نسبه في كيت وذيت ان ترد
المحذوف ان ينسب اليهما كما ينسب الى حي فتقول كيوي وذيوي الثاني فتح الفاء في اسوي بنتا واختا حذفت
لامهما لان النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء فيهما ان عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت في النسب
على مذهب سيبويه لما فيهما من الاشعار بالتانيث وان لم تكن مختصة بالتانيث وظاهر مذهب سيبويه
ان تاء كلتا كتاء اخت وبنت وان الالف للتانيث وعلى هذا بنى ما سبق وذهب الجرمي الى ان التاء زايدة والالف لام الكلمة
ووزنه فعتل وهو ضعيف لان التاء لا تزاد وسطا فاذا نسبت اليه على هذا القول قلت كلتوي وقيل ان التاء بدل من الواو
والاصل كلوا فاذا نسبت اليه على هذا القول قلت كلتي قلت هكذا ذكر بعضهم والمشهور في النقل عن جمهور البصريين
ان التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان كلتا عند سيبويه
كلوى ووزنها فعلى ابدلت الواو تاء اشعارا بالتانيث وان كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فالذي ينبغي ان يقال
في النسب اليه كلتي كما نقل عن بعضهم وايضا فلا ينبغي على هذا القول ان يعد مما حذفت لامه لان بدل لامه لا يقال
فيه محذوف اللام في الاصطلاح ولا يلزم من ان يقال في نحو ماء محذوف اللام والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه ان لام
كلتا محذوفة كلام اخت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما فهمته اولا ولا يمتنع ان يقال هي بدل من الواو
ان قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في بنت واخت انهما بدل من لام الكلمة فاما ان يريد به الاصطلاحي فلا لان
بين الابدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه الثالث النسب الى ابنة ابنوي وبنوي كالنسب الى مذكرها لان التاء فيها للتانيث
كتاء بنت ص وضاعف الثاني من ثنائي الى اخره ش ان النسبة الى الثنائي وضعا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه

التضعيف

التضعيف وعدمه فتقول في حي حيي وكحيي فإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان واوا او ياء فتقول في كي ولو كيوي
ولووي لأن كي لما ضعف صار مثل حي ولو لما ضعف صار مثل دو وإن كان الفا ضوعفت وابدل ضعفها فتقول في لا إذا سمي به
لائي ولاوي وإن شئت ابدلت الهمزة واوا فقلت لاوي **فرع** إذا نسبت إلى الثنائي اسم صنم قلت لاتي ولاوي ويحسب
إلى لات فتاؤه تحذف ولا تترك لأنه تعامل معاملة تاء ... هذا مذهب سيبويه ومن زعم أن لامه هاء وأن أصله ليه قال لاهي
كما تقول شاهي **ص** وإن يكن كشية ما الفا عدم الى آخره **ش** يفتح الكلام على محذوف اللام وفي كونه هذا البيت محذوف
الفاء ولا يخلو من أن تصح لامه صحيحة كعدة او معتلة كشية فإن كانت صحيحة لم يجبر فتقول في النسب الى عدة
عدي وإن كان معتل اللام جبر برده فاؤه فتقول في شية وشوي على مذهب سيبويه لا يرد العين إلى أصلها من السكون
بل تفتح العين مطلقا وتعامله معاملة المقصور وتقول على مذهب ابي الحسن وشيي برد الفاء إلى أصله وجزم هنا بمذهب
سيبويه **فإن قلت** من أين يوخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام **قلت** من قوله كشية **تنبيه**
بقي من المحذوف قسم لم يذكر بين حكمه وهو محذوف العين فنقول المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك
في سه ومذ مستو بهما سهي ومذي وإذا ألقوا مستثنى من المحذوفين وليس كذلك بل هو مختص بأن لا يكون من المضاعف
فروع ب المحقق بحذف الباء لأن إذا سمي بها ونسب إليها فإنه يقال ربي برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا
يعرف فيه وإن كانت لامه معتلة نحو المري وبرامسمى بهما فتقول فيهما المرئي وبرئي برد المحذوف **ص** والواحد
اذكر ناسبا للجمع الى آخره **ش** الجمع ثلاثة أقسام قسم اهمل واحده كعباديد وقسم له واحد شاذ كملامح
فإن واحده لمحة وقسم له واحد قياسي فالأول ينسب إليه بلفظه فيقال عباديدي والثاني فيه خلاف ذهب ابو زيد
الى انه كالاول ينسب الى لفظه فيقول ملامحي وحكي ان العرب قالت في المحاسن محاسني وغيره ينسب الى واحده وإن كان
شاذا فيقول في النسب الى ملامح لمحي والثالث إن غلب نسب الى لفظه فيقال في الأنصار انصاري والأبناء وهو قوم من ابناء فارس
انصاري وابناوي وإن لم يغلب نسب الى واحده فيقال في فرائض وكتب وقلانس فرضي وكتابي وقلنسي وقول الناس فرائضي وكتبي
وقلانسي خطأ وقد اجازه بعض قوم وفي هذا نظر فمنهم من قال إنه منسوب الى الجمع من قولهم صبور قمر وكراح يحسب منسوب عنه
الى كبور وفي يعني وهو عند غيرهم منسوب الى القمرة وهي البياض والى الكراع وقيل انهم يكونا مما بني على اي مفتح
وفي نحو كتب يسمى هذا الحكم في الجمع الباقي على جمعيته فإن سمي به نسب الى لفظه لأنه صار واحدا كقولك في كلاب والمدائن
ومدائن ومعافر كلابي والمداري ومدائني ومعافري وفي رد الجمع المسمى به الى واحده إن امن اللبس ومثال لو لفظ الى العراهيم علم
على يكذب في الاسم واليه ينسب الخليل ابن احمد يقال لو الفراهيدي على لفظه والفرهودي نسب الى واحده لأمن اللبس إذ ليس
لنا قبيلة تسمى بالفرهود **فإن قلت** ان كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل **قلت** قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع يمكن
ان يجعل شاملا للثلاثة أنواع لأن لها نحو الأنصار مما جعل علما والثاني الأنصار مما غلب فجار كالعلم والثالث نحو عباديد
بما اهمل واحده لأنه يصيب اهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له وإذا كان كذلك فمفهومه شامل لهذه الثلاثة
فهو واف بالمطلوب لا حاصله حينئذ ان الجمع لا ينسب الى لفظه بل الى واحده الا في ثلاثة مواضع وهو صحيح **تنبيه**
إذا نسب الى نحو تمرات وارضين وسنين باقية على جمعيتها قيل تمري وارضي وسنهي او سنوي على الخلاف في لامه وإذا
نسب اليهما اعلاما التزم بفتح العين في الاول وليس وكسر الفاء في الثالث **ص** ومع فاعل وفعال فعل في نسب **ش** يستغنى

يستغنى عن الياء النسب غالبا بصوغ فاعل او فعال بمعنى صاحب الشيء كقولهم لابن وتامر اي صاحب لبن وتمر وبفعال في
الاحرف كقولهم بزاز وعطار وقد يغني احدهما مقام الاخر فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حوا
ك لانه من الحوك ومن عكسه قول امرئ القيس وليس بذي رمح :: فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال اي
وليس بذي رمح وليس بذي نبل قال المصنف رحمه الله وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم
وقد يغني بناء النسب في بعض ما قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت وهي الاكسية عطار وعطري وبتات
وبتي وقد يستغنى عن ياء النسب بفعل بمعنى صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس بمعنى ذي طعام وذي لباس وذي
عمل انشد سيبويه ولست بليلي ولكني نهري عا ملح النهار فنسبها في الاول وقد يستغنى ايضا عن ياء
النسب بمفعال كقولهم امرأة معطار اي ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقة محضير اي ذات حضر وهو الجري ::
تنبيه هذه الابنية غير منقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه فلا يقال لصاحب البر برار
ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر براز ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس في ذلك كله م وغير
ما اسلفته مقررا على النسب يقول منه انتهى ش يعني ان ما جاء من النسب مخالفا للابنية المتقدمة في ذكرها
فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه اشذ من بعض فمن ذلك قولهم بالنسب الى البصرة بصري بكسر الباء
والى الدهر دهري بضم الدال والى مرو مروزي والى الري رازي ومن ذلك قولهم عمري في عميرة كلب وقد تقدم امثلة
منها اثناء الباب

الوقف

قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي
يكون استثباتا او انكارا او تذكرا او ترنما وغالبه يلزمه تغييرات ويرجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام
والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة في الحسن والمحل وسيأتي مفصلا ان شاء الله تعالى م
تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا ش في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي الفصحى ان يوقف عليه بابدال
تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة او كسرة كقولك رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد
والثانية ان يقف عليه بحذف التنوين وسكون الاخر مطلقا ونقلها ابو الحسن وقطرب وابو عبيدة
والكوفيون ونسبها المصنف الى ربيعة قال في الايضاح والجماعة يرون ان هذا مما جاء في الشعر ولا يجوز في الكلام
الثالثة ان يوقف عليه بابدال التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف
الى الازد وقيل هي بلغة السراة وزعم ابو عثمان انها لغة قوم من اهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحى
فقال تنبيهات الاول يشمل قوله اثر فتح الاعراب نحو رأيت زيدا وفتحة البناء نحو ويها وايها وكلا النوعين يبدل
تنوينه الفا على المشهور الثاني يستثنى من المنون المنصوب ما كان تنوينه بالتاء نحو قائمة فان تنوينه
لا يبدل بل يحذف هذا على لغة من يقف بالهاء وهي المشهورة وبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف فيبدل التنوين الفا
فيقال رأيت قائمتا والاكثر هذه اللغات يسكن لا غير الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى
وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول انها بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف وصلا ووقفا وهو مذهب
ابي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتحة والثاني انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلا
ثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي والكوفيين واليه ذهب المصنف في الكافية

قال في شرحها

فان في شرح الكافية وغيره هذا ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا ولا غنى لهم عنها وبا وبعد التنوين غير صالح لذلك انتهى ومثل
الاغنى لهم عنها وبا قول الشاعر انشدني بابن جعفر نعم الفتى :: الى قوله ورب ضيف طرق الحي سرى :: والثالث اعتبارها بالصحيح فيا
لالف في النصب بدلا من التنوين وفي الرفع والجر بدلا من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقله اكثرهم قيل وهو مذهب
معظم النحويين واليه ذهب ابو علي في غير التذكرة الى موافقة المازني قوله ص واحذف لوقف في اخره ش اي وقف على
هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها ان كانت مضمومة او مكسورة نحو له وبه فتحذف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة
كنه وان كانت مفتوحة نحو بها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر
وانه يمكن في ذلك اخر الابيات ونحو في التسهيل انه قد تحذف الف ضمير الغائبة الى ما قبلها اختيارا كقول بعض طي والكر
امة في ان اكرمكم الله به :: بر بين بها واستشكل قوله اضطرار يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل ص واشبهت
اذا منونا احيل نصب الى اخره ش اختلف في الوقف على اذا فذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها
بالمنون المنصوب وذهب بعض النحويين الى انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة ان ونقل عن المازني والمبرد واختلف
النحويون ايضا في رسمها على ثلاثة مذاهب احدها انها تكتب بالالف لانهما يوقف عليها بالالف قيل
وهو الاكثر وكذا رسمت في المصحف ونسب هذا القول الى المازني وهو خلاف لما نقل عنه اولا :: والثاني انها تكتب
بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وعن المبرد اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذا بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل
التنوين في الحروف :: والثالث التفصيل فان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء
قال ابن عصفور والصحيح كتبها بالنون للفرق بينها وبين اذا الظرفية ولا اشكال ان من يقف عليها بالنون يكتبها
بالنون وينبغي ان يكون الخلاف انما يتفرع على من يقف بالالف فان قلت اذا فرعت على القول بالالف فما
القياس ان تكتب بالالف لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فلا وجه لقول
من يكتبها بالنون ويوقف بالالف قلت بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين اذا الظرفية الا ترى ان نون
التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة الفا بغير خلاف ووقع في جواز رسمها فقالوا تكتب بالالف ان لم تلبس نحو لنسفعا
وبالنون ان لبست نحو اضربن ولا تضربن اذ لو كتبتا بالالف في مثل هذا لالتبست بالالف الاثنين ص وحذف يا المنقوص
الى اخره ش اي وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا بدل تنوينه الفا نحو رايت قاضيا فان كان غير منصوب فالمختار
الوقف عليه بالحذف ويجوز الوقف برد الياء وبه قرا ابن كثير في بعض المواضع كقوله تعالى ولكل قوم هاد وكل هذا ظاهر
من البيت واما غير المنون فسياتي فتنبيهات الاول في هذا البيت اطلاق وقيد في الثاني :: الثاني يفهم من قوله
ما لم ينصب ان المنون المنصوب لا تحذف ياؤه لان ياءه محصنة بالالف المبدلة من التنوين وحكى الاصمعي ان من العرب من يقف عليه
بحذف التنوين وعلى ذلك يحمل قول المتنبي قوله قواني كنت ناسي :: الثالث لم يختلفوا في ان الحذف من المنون غير المنصوب
اكثر ولكن اختلفوا في الاقيس فقال الفارسي الحذف لان فيه حذفا لا عتداد بالعارض وقال بعضهم الاثبات قياسا
على اثبات الف المقصور ص وغير ذي التنوين بالعكس الى اخره ش يعني ان المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان ولا
من المختار فيه الاثبات بعكس المنون والاجود ان يقال هذا القاضي ومررت بالقاضي ومن يقال هذا القاض ومررت بالقاض
هذا مفهوم من كلامه وهو غير محرر وتحرير ذلك ان يقال المنقوص غير المنون اربعة انواع الاول ما سقط تنوينه لدخول

الى هذا ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وينبغي لمن رفع
وفتحة الياء في النصب ان يوقف بالوجهين وان كان مرفوعا نحو هذا القاضي او مجرورا نحو مررت بالقاضي ففيه الوجهان
والمختار الاثبات كما ذكرنا وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم الثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي
فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ورجح غيره
مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة الثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيو
قف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب الرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فان وقف عليه جاز
فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنو
ين فجاز فيه ما جاز في المنون ونبه [illegible] وهو وما سقط نونه للاضافة ان وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء
ضاربو زيد فان وقفت قلت ضاربون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله غير محلي الصيد بحذف النون
فاتباع للرسم قلت في هذا نظر وقد علم بما تقرر ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته شاملة
لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب وتعين الاثبات كما ذكر في الكافية
وقوله في نحو مر لزوم رد الياء اقتفي يشير به الى ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى يري اصله
مرئي فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فان وقف عليه لزم رد الياء مع ابقاء
تنوين جبر للكلمة لانها لو حذفت لزم بقاء الاسم على اصل واحد وفي ذلك اجحاف للكلمة فان قلت هذا لا
يكون في حالة الوصل ايضا قلت لا ينكر اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع ابقاء التنو
ين وصلا جبر للكلمة فتنبيه الموقوف عليه اما ساكن واما متحرك فالساكن ان لم تكن له صورة في الخط حذف
كصلة الضمير والتنوين المنصوب كما سبق وان كان له صورة في الخط ترك على حاله ولم يغير الا نون اذن وياء المنقوص
وقد تقدم حكمهما واما نون التوكيد الخفيفة فقد تقدم منه في بابها وفهم من هذا ان المقصور غير المنون اذا
وقف عليه لم يحذف الفه ولم يغير وشذ حذفها للضرورة في قول الشاعر: رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل يريد
ابن المعلى وبعض العرب يقلب الالف الموقوف عليها ياء فيقولون هذه افعي وعصي وهي لغة فزارة وناس من قيس
ويقلبها واوا فيقولون هذه افعو وهي لغة بعض طيء وبعضهم يقلبها همزة فيقولون هذه افعأ وليس من لغة
هؤلاء التخفيف قال سيبويه وكذلك كل الف في اخر الاسم وقد نقل الف هنا واوا وكل مبني اخره الف بهاء
السكت واما قلب الالف هاء في قوله من هنا هنه ومن هنه فانه شاذ ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي
ذكره من الساكن اخذ يذكر حكم المتحرك فقال ص وغير هاء التانيث من محرك الى اخره تضمن في الوقف على المتحرك
خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها علامة فعلامة السكون خاء فو
ق الحرف هكذا جعلها سيبويه والمراد خف او خفيف وجعلها بعض الكتب في اخرها دائرة صغيرة وهو الذي [illegible]
فيه من العرب وجعلها بعضهم [illegible] الف وعلامة الروم خط بين يدي الحر
ف وهذه صورتها وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورتها وعلامة التضعيف شين بين يدي
الحرف هذه صورتها شد وان كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها الا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره

لعله محمول

وان كان غيرها جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا اعني في الحركات الثلاث ويختار
في الفتح الروم باضافة خفة الفتح ولو لم يجزه القراء في المفتوح ووافقهم ابو حاتم ثم قال في شرح الكافية وهو
عبارة عن اخفاء الصوت بالحركات ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل للحرف بالشروط الاتية وقد اشار الى الاشمام
بقوله ص وأشمم الضمة ش الاشمام الاشارة بالشفتين الى الحركة بدون صوت ولا يكون الا في الضمة لان الاشمام
ضم الشفتين والفتحة تشويه لهيئة الشفة وقد روي الاشمام عن بعض القراء في الجر وهو محمول على الروم لان بعض
الكوفيين يسمي الروم اشماما والاشمام روما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله ص او قف مضعفا الى اخره ش
التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه كقولك في هذا فرج بالتشديد وذكر له شروطا ثلاثة اولها الا يكون
همزا احترازا من نحو خطأ فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وثانيها الا يكون
عليلا نحو سرو وفتى فلا يجوز تضعيفه وثالثها ان يكون بعد متحرك احترازا من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه وزيد شرط
رابع وهو الا يكون منصوبا منونا في اشهر اللغات واما قوله لقد خشيت ان ارى جدبا فضرورة قلت وقد لا يحتاج
الى هذا الشرط لان المنصوب المنون اذا ابدل تنوينه الفا لم يكن الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه حينئذ بل الموقوف
عليه الالف وكلامه في احكام الموقوف عليه تنبيه لم يرو الوقف بالتضعيف عن احد من القراء الا عن عاصم
انه وقف على قوله تعالى مستطر في القمر بالتشديد ثم اشار الى النقل بقوله ص او حركات انقلا الى اخره ش النقل نحو
نقل حركة الحرف الى الساكن قبله وذكر له ثلاثة شروط الاول ان يكون الساكن مما يمتنع تحريكه احترازا من ان يكون الفا
نحو عار فان الالف لا تقبل الحركة واعترض بان في كلامه ما يقتضي نقل الحركة الى الياء والواو وليس كذلك بل لا يجوز النقل اليهما
وان كان ما قبلهما ساكنا لاستثقال الحركة عليهما فالاولى ان يقول شرطه الا يكون حرف علة قلت لا يرد هذا عليه لان
قوله لم يحظلا لا يختص بالمتعذر بل المراد الساكن الذي يمتنع تحريكه اما للتعذر كالالف واما للثقل في الواو والياء ويشمل
الحرف المدغم نحو الحد فانه يمتنع تحريكه فان تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في غير الضرورة والثاني الا تكون
الحركة فتحة على غير الهمزة عند البصريين والى هذا اشار بقوله ص ونقل فتح من سوى المهموز الى اخره ش لا يجوز
عند البصريين نقل الفتحة من غير الهمزة ولا يقال رايت البكر لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف الالف
التنوين وحمل عليه غير المنون وقيل لانهم نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل فكان في لغة كانه اسكان فعل المفتوح وهو
لا يجوز وليس بظاهر واجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير الهمزة فيقولون رايت البكر ونقل عن الجرمي انه اجاز في لغة
عن الاخفش انه اجاز في لغة المنون على لغة من قال رايت عمر واشار بقوله من سوى المهموز الى ان المهموز يجوز نقل حركته
وان كانت فتحة فيقولون رايت الخبا والردا والبطا في رايت الخبء والردء والبطء وانما اغتفر في الهمزة لثقلها واذا
سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها اصعب والشرط الثالث الا يؤدي … في غير المهموز اشار بقوله ص
والنقل ان يعدم نظير ممتنع ش يعلم من قوله انه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة
فلا يجوز النقل في هذا علم لانه يلزم منه بناء فعل وهو مفقود ولا نحو … لانه يلزم منه بناء فعل وهو مهمل في
الاسماء او نادر وهذا في غير المهموز واما المهموز فيجوز فيه النقل وان ادى الى عدم النظير لما تقدم من التنبيه عليه من
استثقال الهمزة فيقولون هذا ردء ومررت بالكفء تنبيهان الاول لجواز النقل شرط رابع وهو ان يكون المنقول

منه صحيحا فلا ينقل من نحو عمرو :: الثاني ان اذا نقلنا حركة الهمزة حذفها الحجازيون ووقفوا على حامل حركتها
كما يوقف عليه مستقلا بها فيقولون هذا الخب . بالاسكان والروم والاشمام وعدم التضعيف لانه من شروطه واما التميميون
فلا يحذفونها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطء ورأيت البطء ومررت بالبطء وبعض بني تميم يفر من هذا
النقل الموقع في عدم النظير الى الاتباع فيقولون هذا الردي مع كونه وبعضهم يتبع الهمزة بعد الاتباع فيقولون هذا ردي مع كونها
وقد نقل التصغير مع مجانسة الحركة بعد سكون بان نحو هذا البطو ومررت بالبطي واما في النصب فيلزم فتح ما قبلها وقد
يبدلونها كذلك بعد حركة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلي واهل الحجاز يقولون الكلأ في الاحوال كلها :: الثالث يقتصر الرضي
في حركة النقل انها الحركة التي في الحرف الاخير نقلت الى الساكن ونص على ذلك غيره من النحويين وقال ابو البقاء العكبري لا يبعد
ان انها حركة الاعراب جيئت على ما قبل الحرف لان الاعراب لا يكون قبل الطرف انما ذكروا انها مثلها :: الرابع نقل
في الكافية وغيرها ان الوقف بالنقل الى متحرك لغة لخمية وانشد :: من يأتمر بالخير فيما قصده :: تحمد مساعيه ويعلم
رشده :: نقل حركة الهاء الى الدال وهي متحركة قبل ويحتمل ان يكون اصله قصدوه بواو الجمع حملا على معنى من ثم حذف الواو
واكتفى بالضمة كقوله :: فلو ان الاطبا كان حولي :: فان كان مستندا في هذه اللغة الى هذا البيت فلا حجة فيه :: الخامس
حكى لم يرو الوقف بالنقل عن احد من القراء الا ما روي عن ابي عمرو رحمه الله وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر
الباء . ص في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل الى اخره ش احترز بالتانيث من تاء لغير التانيث فانها لا تغير وشذ
قول بعضهم فعونا على الفراه :: وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وبتقييد الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت
واخت ونحوها فانها لا تغير وشمل كلامه ما قبله متحرك نحو ثمرة وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون الا الالف نحو
الحيوة فالاعرف في هذين ابدال التاء هاء في الوقف وانما جعل حكم الالف كحكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك
ص وقل ذا في جمع تصحيح الى اخره ش اي وقل جعل التاء هاء في جمع التصحيح نحو المسلمات او ما الحق به مما حمل عليه
نحو البنات والاخوات واللات فالاعرف في ذلك سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه
مه وكيف الاخوة والاخواه قال في شرح الكافية والشرح بقولي وما ضاهاه الى هيهات واللات فانه يوقف عليها
بالتاء كثيرا وبالهاء انتهى تنبيهان الاول نقل بعضهم ان الوقف على جمع التصحيح والملحق بالهاء لغة طي
وقال في الافصاح شاذ لا يقاس عليه :: الثاني ان التسمي بهيهات على لغة من ابدل وهي كلمة تمنع الصرف
للتانيث والعلمية وان التسمي بها على لغة من لم يبدل وهي كعرفات يجري فيها الوجهان السالم ان سمي به وقوله
غير ذي بالعكس اشارة بالعكس الى جمع التصحيح ومضاهيه يعني ان غيرهما يقل فيه سلامة التاء وعكسه
سواء كان مفردا كمعرفة او جمع تكسير كغلمة ومن افرادها ثاه قول بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال مجيب ما
احفظ منها ولا ايت والكثير ان يوقف بالتاء فيسكنها ولو كانت منونة منصوبة وتفتح هذا اول الباب وعلى هذه اللغة
رسمت مواضع من القرآن وقف بها وهي معروفة ص وقف بها السكت على الفعل المعل الى اخره ش من عوارض الوقف
زيادة هاء السكت واكثر ما تزاد بعد شيئين احدهما الفعل المعتل المحذوف الاخر جزما نحو لم يعطه او وقفا نحو اعطه
والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه او باسم نحو اقتضاء مه والحاقها بكل من هذين النوعين واجب
وجائز واما الفعل المحذوف الاخر فقد نبه عليه بقوله ص وليس حتما في سوى ما كع او كيع الى اخره ش يعني ان الوقف

بهاء

هاء السكت على الفعل المعتل المحذوف الآخر ليس بواجب في غير ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زائد فالاول نحو عه ام
من وعى يعي ونحوه من رأى يرى والثاني نحو لم يعه ولم يره لان حروف المضارع زائدة وزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على
اصل واحد فان قلت تمثيله ان ذلك انما يجب في المحذوف الفاء نحو ع وبع قلت محذوف العين كمحذوف العين كمحذوف الفاء
في ان لم تزل العلة واحدة وانما اراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زائد كما سبق فان قلت فهل
يجب زيادة الهاء في قولهم نفى ينفي في معنى لم يف لان فيه محذوف الفاء اصله اوفى يوفي قلت هذا ظاهر التسهيل الا
جوز ان جعل الضابط ان يحذف فاؤه وعينه ونفي محذوف الفاء وظاهر قوله في شرح الكافية ويجب الهاء وهذا في الوقف على
ما كان من الافعال على حرف واحد او حرفين احدهما زائد لان زيادة الياء لا يجب في نحو لا تف لانه على ثلاثة احرف ولكن الامر يلزم وجه
في كلامه لانه على حرفين احدهما زائد فان قال الشيخ لم نجد نصا على الوقف على هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون
في الوقف بالهاء اختيارا لا وجوبا لانه ان حذفت فاؤه فان ولاء الافعال لازمة للفعل وهذه الحروف عارضة [illegible] ولبعض بطرح والهاء
بالمتبوعة اليه ص وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها ش احترز بالاستفهامية من الموصولة والشرطية نحو مررت بما مررت
به وبما تعرج اعرج فانهما لا تحذف الفهما وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصولة ثبت لغة ونقله ابو زيد ايضا قال ابو الحسن
في الاوسط وزعم ابو زيد ان كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كانهم حذفوا لكثرة استعمالهم اياه وشمل قوله ان جرت ان
تجر بالحرف نحو عم يتساءلون او بالاسم نحو [illegible] وقوله حذف الفها يعني وجوبا وسبب الحذف ارادة التفرقة بينها
وبين الموصولة والشرطية وكانت اولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها
مع الصلة اسم واحد وقوله وليها الهاء ان تقف يعني جوازا ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء م
اقتضاء ولهذا قال ص وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم الى اخره ش اي وليس ايلاء ما الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم
وما مثله وعلة ذلك ان المجرور الجزء لا انفصاله منها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء المجرورة بالاسم لبقائها
على حرف واحد فان قلت فهل اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف لغير بواجب فهل هو راجح او مرجوح قلت نقل النحويون
انه راجح قالوا وهذا الافصح والاكثر وانما وقف اكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم فتلخص [illegible] الاول وفهم من قوله ان جرت
ان المرفوعة والمنصوبة لا تحذف الفها في غير ضرورة كقوله الا تقول الناعيات الامه الا فاترنا اهل النهى والكرامه ::
اهمل المصنف من شروط حذف الفها الا تركب مع ذا فان ركبت معها لم تحذف الالف نحو على ماذا تلومني وقد اشار اليه
في التسهيل :: الثالث قد تثبت الف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة كقول الشاعر على ما قام يشتمني
لئيم كخنزير تمرغ في رماد :: وحكى الزمخشري في كشافه لغة وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون بما
غفر لي ربي قال ابن هشام وهذا قول مرغوب عنه لان النحويين على خلافه :: الرابع قد يجوز تسكين ميمها في الضرورة
مجرورة بحرف كقوله يا اسدي لم اكلته لمه ص ووصلها بغير تحريك بنا اديم شذ في المدام استحسنا ش اعلم ان هاء
السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا تشبيهة بها فلذلك لم تلحقوا اسم لا والمنادى المضموم ولا ما بني لقطعه عن الاضافة كقبل
وبعد ولا للفتح في المركب نحو خمسة عشر لان حركة هذه الاشياء مشابهة لحركات الاعراب في انها عارضة لان اولا
تها وجدت بوجود اسباب وانها تنتفي عند عدمها فلذلك شابهت حركة الاعراب واما الفعل الماضي فحركته لازمة
لبنيته كحركة هذه الاشياء وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة اقوال الاول المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجمهور

واختيار المصنف . والثاني الجواز مطلقا لانها لازمة . والثالث تلحقه ان لم يخف لبس نحو هل قعدن لا ان خيف نحو ضربته
والصحيح الاول لان حركته وان كانت لازمة فهي مشبهة بحركة الاعراب لان الماضي انما بني على حركة لشبهه بالمضا
رع المعرب في وجوه من سكونه مع فاعله وشذ الحاق الهاء بفعل في قوله يارب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله
ووجه شذوذه ان حركته حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهي كقبل وبعد والى هذا اشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا
اديم شذ في المدام تحريكه على غير حركة بناء ملازم بل حركة بناء غير ملازم وهو في المدام استحسنا . يعني ان وصلها السكت
بحركة البناء الدائم او الملتزم جائز مستحسن كلحقه هو وهي فيقال في الوقف عليهما هوه وهيه ونحو [illegible]
قلت هذا البيت معترض من وجهين احدهما ان قوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم يقتضي ان وصلها بحركة الاعرا
ب قد شذ ايضا لان الاعراب غير تحريك بناء ملازم فيشمل غير احدهما تحريك البناء غير الملازم . والثاني تحريك الا
عراب . والوجه الاخر ان قوله في المدام استحسنا يقتضي موافقة من اجاز اتصالها بحركة الماضي لانها من التحريك الدائم
قلت اما الاول فليس بلازم واما الثاني فظاهر اللزوم وقد استشكله في الكافية فقال ووصل ها الهاء اجز بكلما حرك
تحريك بناء لازما . ما لم يك المبني فعلا ماضيا ص وربما اعطي لفظ الوصل ما . الى اخره ش من امثال اعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة
غير حمزة والكسائي لم يتسنه ونحو بهداهم اقتده ومنه قول بعض طي حبلوي يا فتى وانما تبدل هذه الالف واوا في الوقف واجرا
الوصل مجراه ومثال ذلك في النظم قول الراجز مثل الحريق وافق القصبا . فشدد اللام مع وصلها بحرف الاطلاق ومثله في الشعر
كثير قوله اتوا ناري فقلت منون انتم وقد تقدم في الحكاية

الامالة

الامالة ان ينحو بها نحو الياء ومن لازم ان ينحو
بالفتحة نحو الكسرة . والنظر في فائدتها وفي حكمها ومحلها واسبابها واصحابها . اما فائدتها فاعلم ان الغرض الاصلي من الا
مالة هو التناسب وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سياتي ذكره . واما حكمها فانه وجه جائز ولغة لبعض
العرب وسببها مجوز لها لا موجب فلذلك يجوز فتح كل ممال . واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال وهذا هو الغالب وشذ
في التنبيه على ما اميل من غير ذلك واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة اهل نجد واما الحجازيون فلا يميلون الا في
مواضع قليلة . واما اسبابها فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي الياء والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء او كسرة وجملة اسباب
امالة الالف على ما ذكر المصنف ستة اسباب الاول انقلابها عن الياء . والثاني مالها الى الياء . والثالث كونها بدل عين ما يقال
فيه فلت . والرابع ياء قبلها او بعدها . والخامس كسرة قبلها او بعدها . والسادس التناسب **تنبيه** هذه الاسبا
ب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف في ايهما اقوى فمذهب الاكثرين ان الكسرة اقوى من الياء واحتج للامالة وهو ظا
هر كلام سيبويه لانه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة اصلا وذهب ابن السراج الى ان الياء اقوى من الكسرة والاو
ل اظهر لوجهين احدهما ان الكسرة تستعمل بها اكثر من تستعمله بالياء . والثاني ان سيبويه ذكر ان اهل الحجاز يميلون للكسرة
ولا يميلون للياء ان اهل الحجاز وكثير من العرب لا يميلون للياء فبان بهذا من وجه النقل على ان الكسرة اقوى واعلم ان عبارات المصنفين اختلفت
في ذكر اسباب الامالة وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف والغرض هنا شرح كلام الناظم ص الالف المبدل من يا في طرف ش هذا هو
السبب الاول وهو ان تكون الالف بدلا من ياء وهي طرف كلمة وسواء في ذلك الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى وشمل قوله من يا المبدل
من ياء اصلية كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن الواو نحو ملهى واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسياتي حكمها ص
كذا الواقع منه اليا خلف ش هذا هو السبب الثاني وهو ان تكون الالف صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ في ذلك نحو معزى وحبلى

وشمل ما اخره

وكذا ما اخره الف التانيث مقصورة فانها تمال لانها تؤول الى الياء في التثنية والجمع فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء
واحترز بقوله دون شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون في عصى وفتى عصي
وفتي ومن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيء نحو عصي فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك واحترز بقوله من غير رجوع الالف
الى الياء بسبب زيادة كقولهم في التصغير قفي وقليا وفي تثنيتهما قفيان فتسبب بها ذات الاول هذا السبب الثاني وهو انقلاب الالف
الواقع طرفا كالاول الثاني فتح علم مما ذكر ان نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال لان الفه عن واو ولا تؤول الى الياء
الا في شذوذ او زيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر الاعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ويبصر نهارا وامالة المكا بالفتح وهو جحر الا
رنب والثعلب والكبا بالكسر الكناسة وهن من ذوات الواو لقولهم امراة عشوا ولقولهم في معنى المكا مكو قال
بها من مكو وعشية ولقولهم من الكبا كبوت البيت وهذه الالفاظ الثلاثة مقصورة فان قلت امالة الكبا لاجل
الكسرة فلا تكون شاذة قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن الواو. الثالث تجوز امالة الالف في نحو دعا وغزا
من الفعل الثلاثي وان كانت عن واو لانها تؤول الى الياء في نحو غزي ودعي من المبني للمفعول وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي
والفعل الثلاثي اذا كانت الفهما عن واو وما ذكره نص عليه الفارسي وغيره من النحويين وظاهر كلام سيبويه التسوية
في الثلاثي بين بنات الياء وبنات الواو في تجويز الامالة في ذوات الواو من الاسماء والافعال والمتصرف وما لا يتصرف وقوله [ص] وما يليه
هاء التانيث ما الهاء عدم ما [ش] يعني ان الالف التي قبل هاء التانيث في نحو مهاة وقناة لها من الامالة لكونها منقلبة عن الياء
ما للالف المتطرفة لان هاء التانيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديرا [ص] وهكذا بدل عين الفعل الى اخره [ش] هذا
هو السبب الثالث وهو ان تكون الالف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين تسند الى تاء الضمير واويا كان او يائيا فكان ان
فانك تقول فيهما خفت وهبت بحذف عين الكلمة فيصير اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء
بحركتها فان قلت اما خاف فعينه مكسورة لان اصله خوف واما هاب وطاب ونحوهما فاصل عينهما الفتح فكيف يقال
حركت الفاء بحركتها قلت يفعل بنحو باعهما الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وبعضهم يقول لما
حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء ولما لم يكن له موضع غير هذا احترز بقوله ان يؤل الى فلت من
نحو قال وطال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر ولكن يؤول الى فلت بالضم كقولك قلت وطلت والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل تمال
ان كانت عن ياء نحو باع او عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال او مفتوحة نحو قال لم تمل تنبيهات
الاول اختلف في سبب امالة نحو طاب وخاف فقال السيرافي وغيره انها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ولذلك جعل السيرافي
اي من سبب الامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهذا ظاهر كلام السيرافي قالوا امالوا خاف وطاب طلبا للكسرة في خفت
وقال ابن عصفور في المقرب الاولى الامالة في طاب لان الالف فيه منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة ارادوا الدلالة على الياء وا
لكسرة. الثاني نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وقال البصري تميم وعامتهم يفتحون بنات الواو نحو خا
ف فلا يميلون ويميلون ذوات الياء نحو طاب فيميلون. الثالث مفهوم قوله وهكذا بدل عين الفعل ان بدل عين الاسم لا يمال لكونها
منقلبة عن الياء وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي كقولهم هذا عاب وناب بالامالة وهو
ظاهر كلام سيبويه قال صاحب المفصل والمتوسط ان كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف اميلت ولم ينظر الى ما انقلبت عنه
وان كانت في اسم نظر الى ما هي منه فقيل عاب وناب ولم يقل بابا وهذا يقتضي ان امالة نحو ناب مما عينه ياء جائزة الا انه ذكر بعد ذلك فيما

شذ عن العباس إمالة طاب والفه عن ياء. قال ابن يعيش طاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ غاب بالمعجمة والفه ايضا عن ياء.
ص كذاك تالي الياء والفصل اغتفر الى اخره ش هذا هو السبب الرابع وهو وقوع الياء قبل الالف وبعدها فان كانت قبل الالف فشرطها ان تكون
متصلة بها كقولهم سيال وهو شجر له شوك او منفصلة بحرف نحو شيبان او بحرفين ثانيهما هاء كقولهم ادر جيبها
فلو كانت منفصلة بحرفين ليس احدهما هاء او باكثر من حرفين امتنعت الامالة. تنبيهات الاول اغتفر الفصل بالهاء كجيبها
الثاني قال في التسهيل او حرفين ثانيهما هاء وقال هنا او مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية. الثا
لث ظاهر قوله او مع ها. وقيد غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا تجوز فيه الامالة. الرابع الامالة للياء
المفتوحة في نحو بياع اقوى منها في نحو سيال والامالة للياء الساكنة في نحو شيبان اقوى منها في نحو جيبها. الخامس [illegible] مع سبق
ان من سبب الامالة وقوع الياء قبل الالف وبعدها ولم يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها وذكره في الكافية والتسهيل وشرطها ان لا
تقع بعد الالف ان تكون متصلة نحو بايع ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره. ص كذاك ما يليه كسر
او يلي الى اخره ش هذا هو السبب الخامس وهو وقوع كسرة قبل الالف او بعدها فشرطها ان تليها نحو مساجد وان كانت
قبلها فشرطها ان تكون منفصلة بحرف نحو عماد او بحرفين اولهما ساكن نحو شملال او بحرفين متحركين ثانيهما هاء
نحو يريد ان يضربها وبحرف ساكن بعدها متحركان احدهما هاء نحو درهماك فكل هذا تجوز امالته فلو فصل بغير ذلك لم تجز الامالة
فان قلت من اين يؤخذ امالة ان يضربها قلت من قوله وفصل الها كلا فصل بل امالته اولى من امالة درهماك. تنبيهات
الاول قوله او سكون معطوف على قوله كسر والمعنى او يلي تالي سكون فتح ولي كسرا نحو شملال. الثاني لم يذكر في الكافية امالة
نحو درهماك وذكر امالة نحو ان يضربها وذكر سيبويه امالة نحو ان يضربها عن ناس كثير من العرب وقال صاحب المفصل واما نحو
يريد ان ينزعها ويضربها فيمال والفتح يسوغ فيه لان الهاء خفية فلم يعتد بها. الثالث ظاهر قوله وفصل الها كلا فصل
وقيد غيره بان لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال. ونبه بمثل هذا في الباب ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الا
مالة. شرع في ذكر موانعها فقال ص وحرف الاستعلا يكف مظهرا الى اخره ش موانع الامالة ثمانية احرف سبعة منها
تسمى حروف الاستعلاء ويجمعها قولك قظ خص ضغط والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف
سببها ان كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي وعلة ذلك ان السبعة الاولى تستعلي الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا
للمجانسة واما الراء فشبهت بالمستعلي لانها مكررة. فان قلت ظاهر قوله وكذا تكف را. ولم يقيد بغير المكسورة
قلت فهم ذلك من التقييد لها من قوله وكف مستعلوا ينكف بكسر را. فان قلت ما اعراب قوله مظهرا قلت هو مفعول بيكف
اي وحرف الاستعلا يكف السبب المظهر من الكسرة والياء لا المنوي فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا ماض في الوقف
واصله ماضي ولا امالة باب خاف وطاب وطغى لان ما قبل الالف ليس فيه شيء يمنعه حرف الاستعلا. تنبيه قوله اوياء. فهم
منه ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك في الكافية والتسهيل وفي تمثيله
وقال ابن عصفور ان حروف الاستعلاء في باب خاف وطغى مانع من الامالة ظاهر في موافقته قال الشيخ ابو حيان لم يحك ذلك في الياء وانما يمنع
مع الكسرة فقط. ص ان كان ما يكف بعد متصل الى اخره ش اعلم ان المانع المستعلي اعني حرف الاستعلاء والراء يمنع متاخرا عن
الالف ومتقدما عليها فان تاخر فشرطه ان يكون متصلا نحو فاقد وباخل وعاطس او منفصلا بحرف نحو ناقف ونافخ وناشط او بحر
فين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ فهذه ثلاثة انواع تمنع امالتها اما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلها احد الا

من لا يؤخذ

// لا يوثق بلغته وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالتها عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهو
قليلة وجزم المبرد بالمنع في نحو وهو محجوج بنقل سيبويه ومنع وهم مما نسبوا أن حرف الاستعلاء لو فصل بالحرفين من حرف
لم تمنع الإمالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتأخر رابعا ومثاله نحو أن يضربها بسوط بعض
العرب يقطف في نحو حروف الاستعلاء وإن بعدوا وتقدم المانع على الألف فعل أسند إليه بقوله ص كذا إذا قدم ما لم ينكسر أ
و يسكن إثر ك ش يعني أن حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منع الإمالة بشرط أن يكون المانع
غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فلا تجوز الإمالة في نحو طالب وصالح وغالب بخلاف طلاب وغلاب ونحو إصلاح
ومطواع فإن نحو تجوز إمالته لأن حرف الاستعلاء إذا كان مفتوحا بعد كسرة مكسورا أو ساكنا لا تمنع الإمالة
تنبيهان الأول من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في نحو مطواع لأجل حرف حكاه سيبويه ولم يذكر في المكسور خلافا
الثاني ظاهر قوله إذا قدم أنه يمنع ولو فصل عن الألف والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف
تليه نحو قاعد وناعم ص وكف مستعل ورا ينكف إلى آخره ش إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة
له سواء كان حرف استعلاء نحو أبصارهم أو راء غير مكسورة نحو دار القرار فهذا ونحوه تجوز إمالته ولا أثر فيه لحرف
الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت المانع فلم يؤثر لذلك تنبيه من هنا علم أن الراء
تكون الراء مانعة من الإمالة إذا لم تكن غير مكسورة فيوجد منه إمالة نحو حمار في بصر بوالأولى لأنه إذا قيل نحو أبصار
هم وغارم ودار القرار مع وجود المقتضي لمنع الإمالة فإمالة حمار مما لا مقتضي فيه للمنع أولى ص ولا يميل السبب
لم يتصل ش يعني أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتصل يعني إذا كان من كلمة أخرى فلا تمال ألف سابور كليا فيتلها
في قولهم أبرو سابور لأنهما منفصلة وكذلك لو قلت هالا زيد في عرو لم تمل ألف ها للكسرات لأنها من كلمة أخرى
والكاف أو هو نحو قاتل سبب الإمالة أن يكون في الكلمة التي فيها الألف تنبيهان الأول يستثنى من ذلك
ألف ها التي هي ضمير المؤنث في نحو لم يضربها وأمر بحبسها فإنها قد أميلت لسبب منفصل أعني في كلمة الثاني ذكر
غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في
الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة وشبهوه بالكلمة الواحدة فليس كلام المصنف
على عمومه ص والكف قد يوجبه ما ينفصل ش يعني أن سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل أي لو كان من كلمة أخرى نحو
أن يضربها قبل وأتى أحمد القاسم لا تمال الألف لأجل القاف بعدها وهي مانعة من الإمالة ولو انفصلت فإن قلت لم أثر المانع منفصلا
ولم يؤثر سبب الإمالة منفصلا قلت لأن الفتح أعني ترك الإمالة أصل فيصار إليه بأدنى سبب ولا يخرج عنه إلا بسبب
محقق تنبيهان الأول منع بعضهم من قوله قد يوجبه أنه ليس عند كل العرب لأن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء
إذا ولي الألف من كلمة أخرى فيميل الإمالة في المنفصل نحو مال ملوا قول ومشابه المنفصل نحو مال قاسم الثاني قال في
شرح الكافية أن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا وأن سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال على الأول أتى أحمد بالإمالة وعلى
الثاني أتى قاسم بترك الإمالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفيه نظر لتمثيله بأتى قاسم نظر لأن مقتضاه أن حرف الاستعلاء
يمنع الإمالة الألف المنقلبة عن ياء وليس كذلك قوله ص وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه ش هذا هو السبب السادس
من أسباب الإمالة وعبر عنه بعضهم بقوله الإمالة للإمالة وعبر عنه آخرون بقولهم الإمالة لمجاورة الممال

وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة ثم إن إمالة الألف للتناسب لها صورتان إحداهما أن تمال لمجاورة الألف
الممالة كإمالة الألف الثانية في نحو رأيت عمادا والأخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كإمالة الألف تلاها من قوله تعالى تلاها
ليتناسب الكل اللفظ بما بعدها فإن قلت في تمثيله بتلا وسجى نظر فإن ألفيهما تجوز إمالتهما لسبب غير التناسب
لأنهما تؤولان إلى الياء إذا بني الفعل للمفعول وفي نحو تلي ودعي بل إنه وإنما ينبغي تمثيل هذا النوع بالأسماء لأنه غير التناسب
قلت السبب المقتضي لإمالة نحو ضحى مما ألفه عن واو لم يعتبره القراء ولو لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وإنما أمالوا
منه ما جاوره ما قبله أمالوا تلاها ونحوه وليس من حاج تقم إمالة نحو علا إذ العلا على لا أماله عندهم إنما هو التناسب
سبب تنبيه استفيد من تمثيله بأن تأخر عنها التنبيه على صورتي الإمالة للتناسب كما سبق والأخرى أن الألف قد
تمال لمناسبة ألف قبلها نحو عمادا فإن الألف الثانية قد أميلت لمناسبة الألف بعدها كإمالة الألف تلاها لمناسبة ما بعد
مما ألفه عن ياء نحو جلاها ويغشاها فإن قلت هلا جعلت إمالة تلاها لمناسبة ما قبلها أعني ضحاها قلنا هل
يقاس على إمالة الألف الألف نحو ضحاها عن واو وإنما أميلت لمناسبة ما بعدها أيضا فإن قلت هل يقاس على إمالة الألف الثانية
في نحو عمادا لمناسبة الأولى قلت ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه فإنه قال وقالوا معزانا في قول من قال عمادا فأمالهما
جميعا وفي ما قياس انتهى ص ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غير ها وغير نا ش الإمالة من خواص الأسماء والأفعال المتصرفة فلذلك
لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو إذا وما إلا ها ونا نحو مر بها ونظر إليها ومر بنا ونظر إلينا فجعل ذلك رحمة إمالتهما لكثرة استعمالهما
وأشار بقوله دون سماع إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الإشارية ومتى وأنى وقد أميل من الحروف بلى ويا في
النداء ولا في قولهم إما لا لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل فجاز لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب إمالة لا في الجواب لكونها
مستقلة ومنع سيبويه ومن وافقه إمالة حتى وحكى ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن وحكيت إما
لتها عن حمزة والكسائي تنبيهان الأول لا تمتنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو يا فتى ويا حبلى لأن الأصل في لهما الإعراب الثاني
لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن لم يتصرف كإمالة عسى حيث فإن قلت يرد على كلام الناظم الفعل الماضي
فإنه يطلق عليه غير متمكن كما قيل قلت إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن فلوضوحه لم يذكره وأيضا فقد تقدم أول الباب
ذكر الإمالة فيه فإن قلت من أصحاب الفصل والأسماء غير المتمكنة ما استغنى المستقل بنفسه نحو ذا ومتى وأنى ولا يلزم
ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية والشرطية والموصولة ونحو ذا يقتضي أن إمالة ذا ومتى وأنى غير شاذة قلت
لا إشكال في أن الإمالة في ذلك شاذة لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة ولا سبب لإمالتها وكأنما راعى الإشارة إلى المعنى
الذي لحظه من أمالها من العرب وهو الاستقلال وإن كان ذلك مما لا يجعل سببا يقاس عليه ص والفتح قبل كسر راء في طرف إلى
أخرى ش اعلم أن الفتحة تمال كما تمال الألف لأن الغرض من الإمالة توافق الأصوات وتقريب بعضها من بعض وذلك موجود
في الحركة كما أنه موجود في الحرف ولإمالة الفتحة سببان الأول أن تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر وغير
أولي الضرر ومن الكبر سيبويه في إمالة في ذلك ونحو مطهرة تنبيهات الأول فهم من قوله والفتح أن الممال في ذلك الفتحة لا الحرف
وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز الثاني أفهم قوله أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر وفي راء نحو بشرر وفي
غيرهما نحو من الكبر الثالث فهم من قوله أن الفتحة لا تمال للكسرة في راء غيرها نحو رصع وقد يصح غيره على ذلك الرابع
شرطه أن تكون الفتحة قبل راء وظاهره أن المراد أن تكون متصلة كما مثل وقد يعطى هذا الوصل بينهما أنه لا ليس في كل على إطلاقه

بل جعله

فيه فتحصل ونحو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا وساكنا غير ياء فهو غير مغتفر وإن غير في ذلك منع
الإمالة فيما إن الفاصل في عشرى نحو عمرو ولا في نحو غير نص على ذلك سيبويه ونبه المصنف على ذلك في بعض نسخ التسهيل
وشرط أن يكون لاما ولبعض اشتراط ذلك لم يصحح بأن سيبويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء في قولهم رأيت خبط رياح
غير أنه يجوز إمالة فتحة العين نحو العمرو والراء في ذلك لم تنبعث بها ولعله المأخوذ الطرف الآخر في ذلك لم فيها الخا
مس الكلوي قوله أمل وعلم أن الإمالة الأولى في ذلك جارية وهلا ووقف بخلاف إمالة الفتحة للسبب اللاتي وأنها خاصة
بالوقف السادس شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير مانع كل حرفها الأول كون على ياء قبلها
تمال فتحة الياء في نحو من العير نص على ذلك سيبويه وذكر في بعض نسخ التسهيل والآخر ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء
نحو الشرق فإنه مانع من الإمالة نص عليه سيبويه أيضا فإن قلت فهل يشترط ألا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء
قلت لا لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها فيما نحو من الصرر السابع هل يظهر بها ذكرناه أن كلام الناظم
في إمالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر ونحن نريد أن يقال تمال فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو منفصلة ~
بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء الثامن منع سيبويه إمالة الألف في نحو من المحاذير إذا قبلنا
فتحة الراء قال ولا تقوى على إمالة لا الألف إذ لا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها وزعم ابن خروف أن من أمال الألف
عماعي لأجل إمالة الألف قبلها أمال الفتحة في المحاذير لأجل فتحة الراء وضعف ما ذهب إليه ابن خروف بأن الإمالة للإمالة من الأ
سباب الضعيفة فينبغي ألا يقاس منه شيء منها إلا المسموع وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها ص
كذا الذي يليه ها التأنيث في الوقف ش هذا هو السبب الثاني من سببي إمالة الفتحة فيما أن للفتحة تليها هاء التأنيث
إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائي في أحد الروايتين والرواية الأخرى عنه أنه أمال إلا الألف قبل الهاء خمسة
عشر حرفا يجمعها فجثت زينب لذود شمس وبعض أربعة يجمعها أكهر وأمال فتحها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة
على ما هو معروف في كتب القراءات تنبيهات الأول قوله كذا الذي يليه هاء التأنيث يعني أن فتحة الذي يليه هاء التأنيث
فأن الأحرف الذي يليه هاء التأنيث وقد يجوز من عبر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث الثاني إنما قال هاء التأنيث ولم يقل
تاء التأنيث لتخرج التاء إذا لم تقلب هاء فإن الفتحة لا تمال قبلها الثالث لا فرق في هاء التأنيث بين أن تكون لمعنى التأنيث
أو لغير ذلك كالمبالغة نحو علامة فإن الإمالة جارية في جميع ذلك لأن هاء المبالغة هي هاء التأنيث الرابع خرج بقوله
هاء التأنيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها هذا هو الصحيح وذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة
فيما قبلها وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي الخامس استثنى المصنف مما قبل هاء التأنيث الألف فإنها
لا تمال نحو الحيوة والصلاة فإن قلت لم يكن لاستثنائه الألف حاجة لأن كلامه في إمالة الفتحة لا في إمالة الحرف فلم تندرج
الألف في قوله كذا الذي يليه هاء التأنيث لأن مراده الفتحة فلم يشمل كلامه الألف مفتوح قلت هو كذلك لكن نبه على منع
إمالة الألف لئلا يتوهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة فإن قلت ما وجه إمالة الفتحة
قبل هاء التأنيث قلت ذكر سيبويه أن سببه ذلك لشبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ولم يبين سيبويه
به بأي الشبهين والكلام أنها أشبهت بالألف التأنيث خاتمة لباب الإمالة ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين
غير ما ذكر أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في يا وما أشبههما من فواتح السور قال سيبويه وقالوا با وتا يعني بالإمالة.

لا نها اسماء يلفظ به فليست كالى وما ولا غيرها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجي اللاتي اوايل الصو
وان كانت اواخرها الف فمنهم من يفخم ومنهم من يميلها وان كان وسطها الف نحو كاف وصاد ولا خلاف في التفخيم والاخر كسرة
الاستعمال ونحو امالة النقص الحجاج علما في الرفع والنصب اي وكذا امالة العجاج في الرفع والنصب نحو بعض النحو
بين وامالة الناس في الرفع والنصب قال ابن بري اخر شرح اللمع روي عن عبد الله ابن ابي اسحاق وعن ابي عمرو بن العلاء امالة
الناس في جميع القران مرفوعا او منصوبا او مجرورا واعلم ان الامالة لهذين السببين مسائل لا يقاس عليها ابن يقتصر فيها
على ما سمع والله اعلم بالصواب. **التصريف** اعلم ان علم النحو على نوعين احدهما علم الاعراب والا
خر علم التصريف وذلك لان علم النحو مشتمل على علم الكلم العربية وتلك الاحكام نوعان افرادية وتركيبية فالافرا
دية هي علم التصريف والتركيبية هي علم الاعراب ولذلك يقال في حد النحو علم تعرف به احكام الكلم العربية افرادا وتر
كيبا. **فان قلت** الاحكام التركيبية نوعان اعرابي وغير اعرابي فكيف اطلق على جميعها علم الاعراب **قلت** اطلق على
النوعين علم الاعراب تغليبا كما ان المسمى بعلم التصريف وهي الافرادية ينقسم قسمين احدهما جعل الكلمة
على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة كثير من
المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والاخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن
لغرض اخر وينحصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد عرف
المصنف التصريف في الكافية بقوله تغيير بنية لغير معنى **فان قلت** هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف وانما يشمل
الاول اعني تغيير الكلمة لمعنى **قلت** المراد بقوله لغير معنى ما في كتب الشراح اي قال التصريف تحويل كلمة من بنيتها الى غيرها
لغرض لفظي او معنوي وهذا اشمل للنوعين وقد حده في التسهيل بقوله التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما
لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه وقال الشارح تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض
لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسم الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام كالصحة
والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها يسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة
بما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك **ص** حرف وشبهه من الصرف بري **ش** لاحظ في التصريف
للحروف ولا للاسماء غير المتمكنة ولا للافعال غير المتصرفة وانما يدخل في الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وهما
المراد بقوله وما سواهما بتصريف حري اي حقيق **فان قلت** مقتضى قوله وما سواهما ان التصريف يدخل جميع الافعال
مطلقا لانه لم يستثن الجامد **قلت** يمكن ان يراد بشبه الحرف فان ليس وعسى ونحوهما شابه الحرف بالجمود
فان قلت قد دخل التصريف في بعض الاسماء التي تشبه الحروف نحو ذا والذي فانهما قد صغرا وقد جاء الحذف في سو
ف وان وجاء الحذف والابدال في لعل **قلت** هذا كله شاذ يوقف عند ما سمع منه **فان قلت** قد تقدم ان الذي يقبل
التصريف من الكلم نوعان الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة فبينهما للاحاطة فيه **قلت** الافعال الكثيرة تغيير
ها ولظهور الاشتقاق فيها **ص** وليس ادنى من ثلاثي يرى **ش** يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين فانه لا يقبل التصر
يف الا ان يكون ثلاثيا في الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف ونبه بهذا على امرين احدهما ان الاسم
المتمكن والفعل لا ينقصان في الاصل الوضع على ثلاثة احرف لانهما يقبلان التصريف وقيل وما التصريف لا يكون في اصل الوضع

لعله في شرحها

على حرف واحد

واحدا او حرفين والاحرف الاسم والفعل ينقصان عن الثلاثة بالحذف اما الاسم فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو
يد او عينه نحو سه او فائه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من ايمن وكقول بعض
العرب شربت ما وفي لغة قليل واما الفعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلا
وق وقف وقس وفي لغة فيما اعتلت فاؤه وعينه ويجزم في الامر ص ومنتهى اسم خمس ان تجردا ش الاسم ينقسم
الى مجرد من الزوائد وذو زوائد ما يزيد فيه فالمجرد ثلاثة انواع ثلاثي ورباعي وخماسي ولا ينقص عن الثلاثة لان الثلاثة
اعدل الابنية لتوسطه بين الخفة والثقل ولا نقصانه على المراتب الثلاثة في المبدا والمنتهى والوسط بالجملة
وان المبدو به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه ساكن ولا بد من حرف يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة فان قلت
في لغة الفاصل ان كان متحركا اتفق الموقوف عليه وان كان ساكنا اتفق المبدو به قلت فالجواب عن ذلك انه لما جاز عليه
الامران لم يتحقق التنافي ولا يزيد على الخمسة لامرين احدهما انهم جعلوا زيادة ثم على نقصانه والاخر انه لو وضع على ستة
لتوهم انه كلمتان فان قلت فقد تقرر ان الثلاثي اعدل الابنية فلم عدلوا عنه الى الرباعي والخماسي قلت للتوسع
بتكثير الابنية واما المزيد فيبلغ بالزيادة سبعة احرف ولا يجاوزها الا بها التانيث او زيادتي التثنية او التصحيح او
النسب فان قلت فكيف قال فما سبعا عدا وهو يبتنى بها التانيث وما ذكر معها قلت تقديره وان يرفع على انفصال عن
معنى بها لكونها في تقدير الانفصال فنبيهات الاول انما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة احرف اذا كان ثلاثي الاصل نحو
استخبارات مصدر استخبار ورباعي الاصل نحو احرنجام مصدر احرنجم الا اذا اجتمعت واما الخماسي الاصل فلا يزاد فيه
غير حرف مد قبل الاخر وبعده مجردا او مشفوعا بها التانيث نحو عضرفوط وهو ذكر العظاية وقبعثرى وهو العظيم
ومثال المشفوع بها التانيث قبعثراة وفي رد عبلانة لانه زيد فيه حرفان واحدهما نون وقيل انه لم يسمع الا من كتاب
العين فلا يلتفت اليه والغرعبلانة ... وحيدة ... عظيمة البطن الثاني ذكر بعضهم انه زيد في الخماسي حرف مد
قبل الاخر نحو مغناطيس قيل فان صح وكان عربيا كان ذلك نقضا لقولهم انما يزاد فيه الاحرف مد قبل الاخر قلت فان صح وكان عربيا
كان نادرا والمانع زيادة حرفين بعد الاخر في عبلانة وقد حكاه ابن القطاع اعني مغناطيس الثالث اعلم ان حروف الهجاء تنقسم
كم ... فيما عتبار ... ثنتب الكلمة في ... وباعتبار ما فيها تنقص الثنا ... من عمدها ولذلك قال فما سبعا
عدا ص وغير اخر الثلاثي افتح وضم الى اخره ش قد تقرر ان المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي والثلاثي يقتضي القسمة
العقلية ان تكون ابنيته اثني عشر بناء لان اوله يقبل الفتح والكسر والضم ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن
وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون ايضا والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثني عشر بناء واما الاخر فلا عبرة به في وزن
الكلمة لانه حرف الاعراب فلذلك قال وغير اخر الثلاثي يعني اوله وهو اوله وثانيه الحركات الثلاث بلا تقييد
فعلم ان في لغة يكون فيهما بتوافق وبتخالف فللتوافق ثلاثة اوزان وللتخالف ستة اوزان ثم قال وزد تسكين ثانيه تعم ابنية
وزد على تلك الابنية التسعة ما سكن ثانيه واوله مفتوح او مكسور او مضموم تعم القسمة الممكنة في الثلاثي وهو اثني
عشر بناء منها عشرة مستعملة وواحد مهمل وواحد نادر وقد اشار الى ذلك بقوله ص وفعل اهمل والعكس يقل الخ
ش اهمل من ابنية الثلاثي فعل بكسر الفاء وضم العين لاستثقال الانتقال من كسر الى ضم واما قراءة بعضهم والسماء ذات الحبك
بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين احدهما انه من تداخل اللغتين في حرفي الكلمة لانه يقال حبك

بضم الحاء والباء وحِبُك بكسر الحاء والباء فيركب هذا القارئ منهما هذه القراءة قال ابن جني اراد ان يقرأ بكسر الحاء والباء فبقي
بعضه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال في شرح الكافية وهذا الوجه لو اعترف به
من عزيت القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شانه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان عروض ذلك
له والاحسن ان يكون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قيل وهو احسن
قوله والعكس يقل يعني به فِعُل بكسر الفاء وضم العين وهذا الوزن فيه خلاف فذهب قوم الى انه مهمل لاستثقال الانتقال
من ضم الى كسر وان اخف من عكسه وذهب قوم الى انه مستعمل لكنه قليل وهو الظاهر وقد جاء منه الدِئُل وهو اسم دويبة
سميت به قبيلة من كنانة وانشد الاخفش لكعب ابن مالك جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل وقيل اسم
جنس للاست والوعُل لغة في الوعل حكاه الخليل فثبت بذلك لا قال انه لم يجئ فِعُل وقوله لقصدهم تخصيص فُعِل بفعل
يعني ان بناء فعل انما قل في الاسماء لانهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله ولو اهمل لثقله لم يستعمل
في الافعال وقال ابو الفتح نصر بن [illegible] اما الدئل وِرِئُم فقد عد قوم من النحويين قسما حادي عشر وزان الثلاثي والماهي
عند المحققين عشرة انتهى وقد اجاب القائلون باهمال هذا الوزن عن الدئل والرئم بجوابين احدهما انهما من الشاذ
فلا يثبت بهما وزن قلت وفيه نظر لان سيبويه اثبت بناء فِعِل بواحد وهو ابل وسياتي ذكره والاخر انهما منقولان
من الفعل واعترض بان ذلك لا يمكن في الدئل لانه علم قبيلة بخلاف الرئم فانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام قلت
ذهب السيرافي الى ان النقل يجيء في اسماء الاجناس كما جاء في الاعلام قال ومنه تنوط اسم لطائر يعلق عشه ويلصقه ضربا
من الالصاق [illegible] فسمي بالفعل انتهى ووجه التفرقة بين الدئل والرئم ان الدئل [illegible] الاصل اسم جنس ثم نقل الى القبيلة
تنبيه قد وهم من نقل البيت ان فِعُل [illegible] الوزن مستعمل البعض بقصد [illegible] وهي عشرة اوزان اولها فَعْل يكون اسما
نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها فَعَل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فَعِل ويكون اسما نحو كتف وصفة نحو حذر
ورابعها فَعُل ويكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فِعْل ويكون اسما نحو حبر وصفة نحو نكس وسادسها فِعَل
ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة الا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدى وقال غيره لم يات
من الصفات على فِعَل الا زِيَم بمعنى متفرق وعدى اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه قيما في قراءة من قرا دينا
قيما وقوله يقول مكانا سوى بمعنى النفا انتهى واستدرك بعض النحاة على سيبويه [illegible] اخر وهي سوى من قوله تعالى
مكانا سوى وماء روى وماء صرى وسبى طيبة ومنهم من قال وسابعها فِعِل ويكون اسما نحو ابل وصفة نحو اتان بلز
وهي الضخمة ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير ابل واما بلز فحكاه الاخفش بتخفيف الزاي وحكى سيبويه منشح وح
الزاي فيل ويحتمل ان يكون ما حكاه الاخفش مخففا من المشدد فلا يكون بناء اصليا قال بعضهم ولا ثالث لهما قلت
وزاد بعضهم حبرة والعرب تقول لحم ابل الا به [illegible] بلح وبلص ووتد واطل وصنك وفي بيس [illegible] لغتين الو تمع
واطل والمشنك والحِبِر والبيد والابد وزاد غيره حبك لغة في الحبك ونفح وجاء من الصفات ايضا اتان ابد امة ابد [illegible]
قال ثعلب لم يات من الصفات على فِعِل الا حرفان امرأة ابد واتان بلز بالزاي ضخمة واما قوله علمنا اخواننا بنوا عجل شرب النبيذ
واصطفافا بالرجل وغيره وهو من النقل للوقف وكله اتباع للعين بالكسر ومع قبله الطل انه من الاتباع وثامنها فُعْل ويكون
اسما نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فُعَل ويكون اسما نحو صرد وصفة نحو حطم وعاشرها فُعُل ويكون اسما

نحو عنق

نحو عنق وحقة وهو قليل والجمع طنه منه جنب وشلل وناقة سرح اي سريعة ص والفتح وضم والكسر الثاني الى اخره
ش الفعل ينقسم الى مجرد ومزيد فالمجرد ثلاثي ورباعي ولا يكون خماسيا فالثلاثي ثلاثة ابنية لانه لا يكون الا مفتوح
الاول وثانيه يكون مكسورا او مفتوحا او مضموما ولا يكون ساكنا لما يلزم من التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفو
ع . الاول فعَل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجي. فعل مكان فعل
بالكسر فيتقاصان قد جاء الوزن لا له مجيء والثاني فعِل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ولزومه اكثر من
تعديه ولذلك غلب في النعوت اللازمة والاعراض وقد يقاع فعل بالفتح نحو خدعه مخدوع . والثالث فعُل ولا يكون متعديا
الا بتضمين او تحويل والتضمين نحو رحبتكم الدار وقول علي ان بشرا قد طلع اليمن بضمن الاول معنى وسع . والثاني معنى
بلغ وقيل الاصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعا والتحويل نحو سدته فان الاصل سودته بفتح العين ثم حول الى فعل بضم العين
ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين فان قلت ما فائدة التحويل قلت فائدته الاعلام بانه واوي العين اذ لولا التحويل
الى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند اتصالها بها لالتبس الواوي باليائي . هذا مذهب قوم منهم الكسائي واليه ذهب في
التسهيل وقال ابن الحاجب واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ولا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه من
هو قام به نحو كرم ولؤم او كمطبوع نحو فقه وخطب او شبهه نحو خبث تشبيها بما يطبعون لهم لان ما يخصوص معناه بالفا
عل وقد كان وزن نحو فقيض بفي او بناء ما لم يسم فاعله بناء اصلي من ابنية الافعال المجردة فعقد ان يذكر مع الاصول فيكون ابنية الثلا
ثي المجرد اربعة والى كون صيغة ما لم يسم فاعله اصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبو
يه والمازني . وذهب اكثر البصريين الى انها فرع مغير عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو ظاهر القولين
ومذهب اليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها تنبيهات الاول لم يتعرض لبناء الفعل وفي انها غير مختلفة
وانها فتحة لان الفتح اخف من الكسر والضم فاعتبارها اولى الثاني ما غير بناؤه فلما لم يسم فاعله طرا عليه مغير عن الاصل نحو يشفق
ويشهد وينتهى الثالث قال في شرح الكافية جرت عادة النحويين الا يذكروا في ابنية المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم
فاعله مع ان فعل الامر اصل في نفسه مشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني ان فعل ما لم
يسم فاعله اصل ايضا فكان ينبغي على قولهما ان صيغ الفعل المجرد من الزيادة ان يذكر للرباعي ثلاث صيغ صيغة للماضي المصو
غ للفاعل نحو دحرج وصيغة له موضوعة للمفعول نحو دحرج وصيغة للامر نحو دحرج الا انهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل
عن الاخرين لجريانهما على سنن مطرد ولا يلزم من ترك عدهما انتفاء اصالتهما كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بافعا
لها انتفاء اصالتها قلت اما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها واما فعل الامر فمذهب البصريين انها اصل واو سميت الفعل
ثلاثية ومذهب الكوفيين ان الامر مقتطع من المضارع فالمراد ان تكون القسمة عندهم ثنائية ص ومنتهاه اربع ان جرد الى اخره ش لما
كان الفعل اكثر تصرفا من الاسم لم يحتمل من عدد الحروف ما احتمله الاسم فلهذا لم يجاوز المجرد منه اربعة احرف ولا المزيد ستة احر
ف وللرباعي المجرد بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو رنخ بمعنى قال الشارح وله ثلاثة ابنية واحد للماضي
المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج قلت فيه نظر فان عادة النحويين الاقتصا
على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق تقريره واما المزيد فيه فان كان ثلاثي الاصول فانه يبلغ بالزيادة اربعة نحو اكرم وخمسة
انطلق وستة نحو استخرج وان كان رباعي الاصول فانه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم تنبيهان الاول

قال في التسهيل وان كان فعلالي يتجاوز ستة لا بحروف التضعيف وتاء التانيث او نون التوكيد ولو استغنى عن نقل الاستثنى كما فعل هنا لكان احوج **الثاني** لم يتعرض الناظم لذكر اوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرتها ولانه سيذكر ما به تعرف الزوائد اما الاسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلاث مائة بناء وثمانية ابنية وزاد الزبيدي نيفا على الثمانين الا ان منها ما يصح ومنها ما يمنع واما الافعال فالمزيد فيه من الثلاثي خمسة وعشرون بناء مشهورة وابنية اخر غير مشهورة وفي بعضها خلاف وفي المزيد من الرباعية ثلاثة ابنية تفعلل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر وهي لازمة واختلف في هذا الثالث فقيل هو فيه بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة واحد عينوا الاخير بوزنه الا ان افعلل يدل على الكافة باحرنجم مع مصدره كمصدره وزاد بعضهم فيه من بناء الرباعي بناء رابعا وهو ما جاء على افعلل نحو اجرمز قال في الارتشاف وبعضهم يرى انه من بنات الثلاثي غير الملحق والمماثل

ص لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل وفعلل وفعلل ... **ش** ذكر للرباعي المجرد ستة ابنية الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة وشلوه بسلهب وشجعم والسلهب الطويل والشجعم الجريء وقد قيل ان اللام في سلهب والميم في شجعم زائدتان وجاء بالتاء نحو شمهرية وسلهبة والشمهرية وهكذا للمخمة الكبيرة الثاني فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو برج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من اسماء الذهب نحو جرميل قال الجوهري الخير من الكبير الماء الحمصي من الحمل على الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال للطويل الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وبطحل قيل وهو اسم لزمان خروج نوح عليه السلام من السفينة قال الجوهري في الفصل الفطحل على وزن الهزبر زمان لم يخلق بعد قال الزمخشري سالت ابا عبيدة عنه فقال الاعراب تقول زمان كانت الحجارة فيه رطبة وانشد للعجاج وقد اتاه زمان الفطحل والصخر مثل الطين الوحل وصفة نحو سبطر للطويل السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع **تنبيهات** الاول مذهب البصريين غير الاخفش ان هذا البناء السادس فرع ليس بناء اصليا بل هو فرع على فعلل بالضم وفتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحلب وبرقع في الاسماء وجرشع في الصفات وقالوا للطحلب برثن والتجعم في الباح فيه عرفض وكسائه منعطط برجم ولم يسمع فيها فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش الى انه بناء اصلي واستدل الفراء لمذهب البصريين باحدها ان الاخفش حكى جودب ولم يحك فيه ضم الدال فدل على انه غير مخفف وهذا مردود بان الضم منقول في جودب وزعم الفراء ان الفتح في جودب اكثر وقال ابن جني لان الضم في جميع ما ورد منه ابعد والاخر انهم الحقوا به فقالوا عندد فقال ما لي منه عندد اي بد وقالوا اطلت النافقة عوططا اذا اشتهت الفحل وقالوا سودد مجاه وبهذه الامثلة معكوكة وليست من الامثلة التي استثنى فيها فك المثالين لغير الالحاق نحو جدد وانما هو لان فعللا من الابنية المختصة بالاسماء ففيها صحة الفك كما في نحو جمحم وخلل وان سلمنا الالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول فانه قد الحق بالمزيد فقالوا اقعنسس ملحقا باحرنجم فكما الحق بالمزيد للزيادة فكذا قد يلحق بالفرع بالتخفيف **الثاني** ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات فعلل قال في التسهيل وتفريع فعلل الظاهر من اصالته **الثالث** قال بعضهم في ثبوت فعلل بكسر الاول وفتح الثالث بحث لان ضرهما معرب وهبلع محتمل زيادة الهاء قلت انما يتم هذا ان لم يكن لهذا الوزن مثال يثبت به غير هذين المثالين وليس كذلك بل قد ذكروا له امثلة غير هذا منها ضمرز وقيل يحتمل ايضا زيادة الهاء وزبرج يقال زبرج وقال الجرمي هو من اسماء الرجال وقال الزبيدي القلعم الشيخ

قلت لا نسلم ان هذه المثل الا وكت الالحاق او اصل

المتبتني

المسنوف قال القالي الطويل فجعله صفة ونحكى الجوهري فلتما فلحما بالقاف والحاء المهملة وقال العلم المسنوفا
ومر بمع ذكرناه في باب الحاء ان العسيف زايد قال قلت قال الاصمعي ليس في الكلام فعلال الا حرفا وهو عب مخصص قلت فزاد
جير ما نعمه [illegible] قال قلت فعلى تفعيل [illegible] هذا الوزن فيتمثله بدرهم ليس بحجة في الاوزان لا يثبت بالعرب قلت
ذكر بعضهم ان الاسماء الاعجمية على ثلاثة اقسام قسم غيرته العرب والحقته بكلامها فحكمه ابنيته في اعتبار
الاصلي والزايد والوزن حكم ابنية الاسماء العربية الوضع نحو درهم وقسم غيرته ولم تلحقه بابنية كلامها فلا يعتبر
فيه ما يعتبر في الذي قبله نحو اجر وقسم تركوه غير مغير فما لم يلحقوه بابنية كلامهم لم يعد منها وما الحقوه بها عد منها نحو
خراسان لا يثبت به فعالان **الرابع** ان ما فهم من النحو في ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعلل بكسر الاول وضم الثا
لث حكى ابن جني انه يقال للجوالق الضخم العظيم [illegible] ويقال ايضا [illegible] الثوب [illegible] للضئيل ونحو من اسماء الداهية ضئبل
وفعلل بضم الاول وفتح الثالث نحو جخدب [illegible] وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وما
[illegible] نقله منها عنهم [illegible] في الكافية فقال ومما استعمل ايضا فعلل والمشهور في الم
[illegible] والضئبل بكسر الاول والثالث قال في الصحاح وربما جاء بضم الباء فيهما قال ثعلب لا نعلم في الكلام فعلل وكان هذا الحرف
مسموعا بضم الباء فهما من النوادر وقال ابن كيسان هذا انما جاء على هذا المثال [illegible] للهمزة [illegible]
حروف الزيادة في الكلام جاز ان تخرج عن بناء الاصول **الخامس** [illegible] علم بالاستقراء ان الرباعي [illegible] ثانيه او ثالثه
ولا تتوالى اربع حركات في كلمة [illegible] فعلل [illegible] جعل فرعا على فعلل [illegible]
[illegible] على حاله ولا فعلل [illegible] جعل فرعا على فعالل [illegible] على فعلل [illegible] فعلل [illegible]
[illegible] البصريون فرعا على فعالل واصله [illegible] الفراء وابو علي فرعا على فعليل واصله [illegible] المصنف
لا [illegible] على المعرب اولا [illegible] بعضهم [illegible] الاوزان على انها من الابنية الاصول ولست [illegible]
لا [illegible] وقوله **ص** [illegible] الى اخره **ش** يعني ان الاسم الخماسي المجرد له اربعة ابنية الاول فعلل بفتح
الاول والثاني والرابع ويكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل والثاني فعلل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا
ولم يجئ الا صفة نحو جحمرش للعظيمة وقد قيل [illegible] ويكون اسما والثالث فعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرا
بع ويكون اسما نحو خبعثن للاسد [illegible] المستكرهة وصفة نحو قذعمل للبعير الضخم الرابع فعلل
بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو قرطعب وهو الشيء الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل **تنبيه** زاد ابن
السراج في اوزان الخماسي فعلليل [illegible] وهو اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح [illegible] من ثلاثة اوجه احدها
انه يلزم [illegible] التصغير الثاني ان [illegible] كسر الهاء فلو كانت اصلية ولزم [illegible] الخما
سي على ستة امثلة [illegible] فعلل الرباعي عليه وهو مطلوب الثالث انه يلزم [illegible] على قوله اصالة نون كنهبل لا وز
ن [illegible] الاوزان المحكوم بانها لا [illegible] ساكنة ثانية [illegible] نون عنبس وحنظل
ونحو [illegible] كنهبل [illegible] نونا ثانية متحركة [illegible] على نون [illegible] بالزيادة [illegible] الخماسي اوزانا اخر
لم يثبتها الاكثرون [illegible] بعضها [illegible] فلا نطول بذكرها **ص** وما غاير للمزيد او النقص [illegible] **ش** يعني ان ما جاء
من الاسماء المتمكنة على غير الامثلة المذكورة فهو منسوب الى الزيادة فيه نحو [illegible] وجميع ابنية المزيد او الى النقص

منه وهو ضربان ضرب نقص اصل وهو يد ودم وضرب نقص منه زائد نحو جنيح وعليط اصلهما جناحل وعلابط وفي سيبويه ان
في لعل قلت كان ينبغي ان يقول وما غاير المثل بزيادة او النقص او الشذوذ لان مثل محمد به مغاير للاوزان الثلاثة ولم ينقسم الى الزيادة
او لا للنقص وللكلمة تامة فان في التسهيل وما خرج عن هذه الامثلة فشاذ او مزيد فيه او محذوف منه او شبه الحرف او مركب
او اعجمي ص والحرف ان يلتزم من واحد الى اخر قلت لم لا ذكر ان ابنية الاسماء والافعال ضربان مجرد ومزيد انتهى وهنا الى ما يتميز به
الاصلي عن الزائد فذكر ان علامة الاصلي ان يلتزم في جميع تصاريف الكلمة ولا يحذف من شيء منها وان علامة الزائد الا يلتزم
في جميع تصاريف الكلمة بل يحذف من بعض التصاريف ومثل الزائد بتاء احتوى لانها تحذف من بعض التصاريف فانك تقول حواه حوى
فيعلم بسقوط التاء من هذا ان التاء في احتوى زائدة لا يقال احتوى به اي احتواه ويقال ايضا احتوى واحتوى فان الحاء من جنس الحا
في الواقع والحد النعل قال قلت تعريف الاصلي بانه ما يلتزم من تصاريف الكلمة غير جامع لخروج ما سقط من بعض التصا
ريف وهو اصل كيد واو بعض وعين ما يعلو كل عال وهو زائد لا يلتزم عنه ولا يصح علامة لان شرط العلامة الاطراد ويلزم
تعريف ايضا ان تعريف الزائد بالالتزام من لا يصح قلت الاطراد اسقط لعلة وهو مقتضى الوجه خلاف الزائد والزائد الذي لا يسقط فهو مغني
السقوط ولو قيل بدل الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا ونحو عنه الحاجة هنا الى ثلاثة مسائل الاولى في ذكر
الزيادة اعلم ان الزائد نوعان احدهما ان يكون بتكرير اصل للالحاق او غيره ولا يختص باحرف الزيادة وهو اما تكرير عين نحو قطع
او لام نحو جلبب او فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل او عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح والاخر الا يكون
تكرير اصل وهذا لا يكون الا في الاحرف العشرة المجموعة في امان وتسهيل وقد جمعت في تراكيب اخر وابن في التطويل
بذكرها ومعنى تسميتها حروف الزيادة انه لا يزاد لغير تكرير الا منها وليس المراد انها ابدا زائدة ابدا لانها قد
تكون اصولا في نحو واخر واسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتي الرد عليه الثانية في ذكر فوائد الزيادة
وهي ست اولها الالحاق نحو شملل وثانيها بيان معنى كحروف المضارعة وثالثها المد نحو كتاب ورابعها الامكان
نحو همزة الوصل وخامسها التعويض كتاء زنادقة فالهاء عوض من الياء في زناديق وسادسها التكثير نحو الف قبعثرى
الثالثة في ذكر ادلة الزيادة وهي تسعة اولها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب في اصله اعني المصدر وهذا الدليل
هو الذي يسميه اهل التصريف الاشتقاق والاشتقاق ضربان اكبر واصغر فالاكبر هو عقد تراكيب الكلمة كيف ما قلبتها
على معنى واحد كعقد تراكيب ق و ل على معنى الخفة والسرعة وعقد تراكيب ج ب ر على معنى القوة والشدة ولم يقل به الا ابو الفتح
وكان ابو علي يانس به في بعض المواضع والاصغر هو الاشتقاق المركب من مادة يدل عليها وعلى معناها كاحمر والحمرة وهذا هو
المعتبر في التصريف ولا يقال فوق من انكره وثانيها سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب وهذا يسمى بالتصريف
وهو تشبيه والفرق ان الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالاصل وثالثها سقوطه من نظير كسقوط ياء ايطل
في اطل ولا ايطل الحصان وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من اصل او فرع او نظير على زيادته ان يكون سقوطه لغير علة فان كان
سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد لم يدل على الزيادة ورابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه
زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عقنقل فان النون فيه
محكوم فيه بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة
وهي في اللغة كشفة الانسان والجحنفل العظيم الشفة وخامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه الزيادة

مع الاشتقاق

مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف فانه يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الا
اشتقاق لا هناك فكثرة زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وفي لحق لحوا وكل يحكم بزيادته حملا على ما علم
في اشتقاقه نحو احمر والافكل اعز. ومنها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون
في كنتاو ونحوه فانها زائدة اذ لا يقع موقعها الا ما يصلح للزيادة مثل حنظل. ومنها لزوم عدم النظير بتقدير
الاصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة اذ لو جعلت اصلا كان وزنه
فعللا وهو مفقود. ومنها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في نظير تلك الكلمة التي هي لغة اخرى ومنها نحو تتفل
على لغة من ضم التاء والفاء اذ جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود وللكن يلزم منه عدم النظير في نظير
ها اعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة تائها التاء في لغة الفتح حكم بزيادة تائها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة. و
منها دلالة الحرف على معنى كهمزة المضارعة والف اسم الفاعل ونحو ذلك وزاد بعضهم في الدلالة على معنى وهو الا
حوليا او سعة البابين نحو كنهبل بضم الباء فان وزنه على تقدير اصالة نونه فعللل وهو مفقود وعلى زيادة نونها فنعلل وهو مفقود
ايضا ولكن حكم بزيادة نونها لانه خروج الى اوسع البابين لان باب المزيد اوسع. **قلت** وهذا مندرج في السابع لانه اذا عدم النظير
على تقدير الاصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة اولم يوجد. **ص** بضمن فعل قابل الاصول الى اخره. **ش** اصطلح
اهل التصريف على ان يزنوا بالفاء والعين واللام فيقابل اول الاصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فيقال في وزن قرب فعل
وفي ضرب فعل ويستوي بين الوزن والموزون في الحركة والسكون واما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن احمر افعل ويعبر عن
الصفة بلفظها لانها زائدة ويستثنى من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما احدهما البدل من تاء الافتعال فانه يعبر
عنه بالتاء التي هي اصله كقولك في وزن اصطبر افتعل ونحو ذلك لان المقتضي للابدال في الموزون غير موجود في الوزن فرجع الى اصله
وما قيل من انه لحق لاجل النقل وليس بشيء. والاخر المكرر للالحاق او لغيره فانه يقابل به الاصل وسياتي بيانه **ص** وضاعف اللام
ان اصل بقي اي اخره. **ش** اذا كان الوزن بالتغيير او خماسيا فوزنه الرابع بلام ثانية والخامس بلام ثالثة كقولك في وزن جعفر
فعلل وفي وزن فستق فعلل وكقولك في وزن سفرجل فعللل وفي وزن قذعمل فعللل **ص** وان يك الزائد ضعف اصل الى اخره. **ش** اذا كان
الزائد ضعف اصل فوزنه يقابل به في الوزن الاصل فان كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل بالعين وان كان
ضعف اللام قوبل باللام فيقال في وزن اعشوشب افعوعل وفي وزن جلبب فعلل وهذا معنى قوله وزائد بلفظه اكتفي وحاصل ما في
في الوزن انه يعبر عن اول الاصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام وعن الزائد بلفظه الا البدل
من تاء الافتعال فانه باصله والا المكرر فانه يقابل بمثل ما يقابل به الاصل. تنبيه اعلم ان الزائد ان لم يكن من حروف امان وتسهيل فهو
مكرر ولا يشكل كالباء من جلبب وان كان منها فقد يكون مكررا وقد يكون غير مكرر بل تكون صورته صورة المكرر ولا
ان جاء ليس على انه لم يعتبر به المكرر فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبني فبعضه في وزنه فعلان لا فعلال لان
فعلالا نادر. ثاني **تنبيهات** الاول فائدة هذا الوزن التوصل الى الاعلام بالاصلي والزائد باختصار الا ترى انك اذا
سيلت عن وزن احمر فقلت افعل علم منه زيادة الهمزة واصالة ما عداها. **الثاني** المعتبر في الوزن ما استحقه
الموزون من الشكل قبل التغيير فلذلك يقال في وزن يع ونحو مقعل ومفعل لان اصلهما . **الثالث** لما كان الغرض
من الوزن التنبيه على الاصول والزوائد على ترتيبها قيل القلب اذا وقع في الموزون قلب كقولك في وزن اي

لان اصله اخرنجم فحذف مثال العين على الفاء وكذا لو كان في الموزون حذف وزن بما عنده وما صار اليه بعد الحذف كقولك في قاض
فاع وفي عدة علة لا لانه اذا زيد بناء الاصل في المقلوب والمحذوف نعم قال اصله كذا او على **الرابع** حكى بعضهم في تمثيل الهمزة في نحو
كساء قولين قال منهم من يقابله بالعين ومنهم من يقابله بالهمزة باصله فمثال كساء فعال او فعاء **الخامس** ما في حكم
من التضعيف عن الرابع والخامس بالدلالة هو مذهب البصريين وهو الصحيح وللكوفيين في ذلك خلاف واضطراب لا حاجة الى
التطويل به **السادس** ش ما في حكمه من الزائد في الاشتقاق نحو تكرير بما يقابل به لا ضرورة والصحيح وبه قال الاكثرون وذهب
بعضهم الى الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكريرا ويقال في جلبب فعلب **م** واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه
ش اي ان تكرر حرفان ولا اصل للكلمة غيرهما فان لم يفهم المعنى بسقوط الثالث حكم بالاصالة نحو سمسم فوزنه
فعلل لان اصالة اثنين منهما متعينة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقيين اولى من الاخر فحكم باصالتهما وكذا هو
كلام المصنف ان هذا القسم لا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يوهمه وقد حكي عن الخليل وعن بعض الكوفيين
ان وزنه فعفل وكررت فاؤه وهو بعيد وان فهم المعنى بسقوط ثالثه نحو لملم وهو امر من لملم بمعنى لم ففيه ثلاثة مذاهب
الاول مذهب البصريين الا الزجاج ان حروفه كلها محكوم باصالتها كالنوع الاول فوزن لملم فعلل ولا فرق عندهم
بين ما يفهم المعنى عند سقوط ثالثه وما لا يفهم والثاني مذهب الزجاج ان الصالح للسقوط زائد فتكون الثانية من
لملم زائدة والثالث مذهب الكوفيين ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فاصل لملم عندهم لمم فاستثقلوا ثلاثة
امثال فابدل من اوسطها حرفا يماثل الفاء ورد مذهب الكوفيين بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا
في الاصل لجاء على التفعيل واختار الشارح مذهب الكوفيين وان تكرر حرفان وللكلمة اصل غيرهما حكم فيه بزيادة
التضعيف نحو صمحمح ومرمريس وفي تعيين الزائد في نحو ذلك خلاف وفي شرح التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المنفك
ثالثا وثاني الثالث نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثه ورابعه في نحو مرمريس يعني الميم الثا
نية والراء الثانية التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في نحو صمحمح والميم الثانية في نحو مرمريس
بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعللل واصله صمحح
ابدل من الوسطى ميما **م** فالف اكثر من اصلين الحق زائدا **ش** شرع الناظم في بيان ما يطرد فيه زيادته من الحروف
العشرة فبدا بالالف وذلك اذا صحبت اكثر من حرفين فهو زائد كالف كتاب وسرداح وعلة ذلك ان اكثر ما و
قع فيه الالف كذلك فيما له اشتقاق وعلى زيادتها فحمل عليه ما سواه وفهم من قوله اكثر من
اصلين انها اذا صحبت اصلين فقط لم تكن زائدة كان ذلك فعلا او اسما متمكنا فهو بدل من اصل اما ياء نحو رمى واما واو
نحو عصا ولا تكون الالف اصلا الا في حرف او شبهه وسنزيد هذا الموضع بيانا فنقول للالف ثلاثة احوال اولها ان تكون
مصاحبة لاكثر من اصلين فيتعين الحكم بزيادتها نحو ... في نحو عاعى وضوضى من مضاعف الرباعي فانها فيه
بدل من اصل ياء او واو وثانيها ان تكون مصاحبة لاصلين والثالث يحتمل الاصالة والزيادة فان قضي باصالته فالالف
زائدة وان قضي بزيادته فالالف غير زائدة **فان قلت** فما المحكوم فيه عند الاحتمال **قلت** ان كان ذلك
المحتمل همزة مصدرة او ميما مصدرة او نونا ثالثة ساكنة في خماسي حكم عليه بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة
عن اصل نحو افعى وموسى وعقنقى او حكم بكل منهم على زيادة [illegible] الاحرف وزيادة الاخرى نحو ارطى

لعلها
ناسها

قال [illegible]

فالأحد في ما روك وإن كان غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف أكثر من الواو وهي أي التفصيل
وتثبت زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حروف لين فسوى بين الياء والهمزة
والميم في ذلك ثم اعلم أن الألف لا تزاد أولا لامتناع الابتداء بها وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو
كتاب ورابعة نحو حبلى وخامسة نحو انطلاق وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو اربعاوى وتزاد في الفعل
ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو اجأوى وسادسة نحو اعرنزى ص والياء كذا
والواو إلى آخره ش يعني أن الياء والواو مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحبا من أصلين حكم بزيادته إلا أن الثنائي
المكرر نحو يؤيؤ لطائر ذي مخلب قال الجوهري الصاصة والجمع اليآيئ ووعوعا أي صوت وهذا النوع يحكم فيه
بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسم والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا فيقول الواو والياء لهما
ثلاثة أحوال فإن صحبا أصلين فقط فهما أصليان وإن صحبا ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهما زائدان إلا في الثنائي
المكرر كما تقدم وإن صحبا أصلين وثالثا محتملا فإن كان همزة أو ميما مصدرين حكم بزيادتهما وأصالة الياء والواو
أو نحو أيدع وأولق حكي الآن بذلك دليل على أصالة الياء والواو وإن كان غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ومثال
ما دل الدليل على أصالة الياء والواو ثم إن الياء تزاد في الاسم أولا نحو يرمع وثانية نحو صيقل وثالثة نحو قضيب ورابعة
نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية وسادسة في نحو العفارية وسابعة نحو خنزوانية وتزاد في الفعل أولا نحو يضرب
وثانية نحو بيطر وثالثة عند من أثبت فعيل من أبنية الأفعال رهيأ ورابعة نحو سلقيت وخامسة نحو اقلنسيت وسا
دسة نحو استلقيت والواو تزاد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو ترقوة وخامسة نحو قلنسوة
وسادسة نحو اربعاوى وتزاد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اعلوط ومذهب الجمهور أن الواو
لا تزاد أولا قيل لثقلها وقيل لأنها لو زيدت مضمومة لاطرد همزها أو مكسورة فكذلك أو كانت همزة المكسور
أولا أو مفتوحة فيتصور إليه الهمزة لأن الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول فلما كان زيادتها
في نحوها ولا يؤدي إلى قلبها همزة فلم يوقع في اللبس وزعم بعضهم أن الواو في ورنتل وهو الشر زائدة على سبيل الشذوذ وهو
ضعيف إذ لا نظير له ولأنه يؤدي إلى بناء ونفعلل وهو مفقود والصحيح أن الواو أصلية واختلف في لامه فقال الجمهور هي
زائدة وإليه ذهب المصنف وقال غيره أصلية ووزنه على هذين القولين فعنلل لا أن اللام لا تزاد على القول الأول منها زائدة وعلى
الثاني أصلية **تنبيهان** الأول اتضح أن الياء والواو بينهما فرق وهو أن الواو لا تزاد أولا بخلاف الياء **الثاني** إذا
تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق نحو يرمع وإن تصدرت وبعدها أربعة أصول فهي أصل كالياء
في يستعور وهو شجر يستاك بقضبانه ووزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فيما فيه
إلا في المضارع نحو يدحرج فإن زيادته فيه معلومة ص وهكذا همز وميم سبقا إلى آخره ش الهمزة والميم مستو
يان في أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو أحمر وأفضل ومكرم لدلالة الاشتقاق
في أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فإن **قلت** وقد حكم سيبويه وأكثر النحويين على ميم مرجل أنها
أصل مع أن بعدها ثلاثة أصول وكذا ميم معد بالعين والدال وهو ضرب من الكمأة وذهب غيره إلى ميم مرعزى أصل
فلم يطرد هذا القانون **قلت** هو مطرد ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق أو نحوه فيحكم بمقتضى الدليل

كما عاد في مرجل ثبوت ميمه في التصغير كقولهم مريجل الحائك الثوب اي انسجه موشيا جو شيء يقال له المراجل
قال ابن خروف المرجل ثوب يعمل في اذرات والمراجل وهي فحو والكناس وقد ذهب ابو العلاء المعري الى زيادة ميم مرجل
اعتمادا على قول الاصل وجعل ثبوتها في التصغير كثبوت الميم في المسكنة و تمسكن من السكون وبني على ان البيم مع
زنة والميم فيها زايدة ولا حجة له في قولهم تمدرع لانه في نهاية تمسكن وتمندل وتمدرع قال ابو عثمان هو كلام اكثر العرب
اما مغفور ومعز فسيبويه فيه قولان احدهما ان الميم زايدة والاخر انها اصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون واي يجتنون المغفور
وهو ضرب من الكمأة واما مرعزي فمذهب سيبويه ان ميمه زايدة وذهب قوم منهم الناظم الى انها اصل لقولهم
كساء ممرعز وزن مرعزاء المصف سيبويه ان يوافق على الاصالة في مرعزي واوجا له في الجميع تنبيهات
الاول فهم من قوله سبقا انه لا يحكم بزيادة تهمامن وسكين ولامنا خرين الابدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتاخرة.
بعد الالف وقبلها اكثر من اصلين فانها تظهر زيادتها وسباقي ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير
مصدرة شمال واحبنطا ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم اما شمال وشامل ففتح
الهمزة على الميم وشمال على وزن فعلال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وتمر باسكان الميم وشملا على وزن
فعلل وشمال على وزن كتاب وشمل بفتح الميم للشين وكسر الميم وشمال ششمل بالاول واسم الابن عصفور وغير
على زيادة همزة شمال بقولهم شملت الريح اي هبت شمالا واعترض بانه يجوز اصله معالة فيقلب فلا يبقى
الاحدالة به واما احبنطا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبنطى والظاهر ان وزن احبنطا افعلا بنا في
مفقود واما دلامص فالدليل على زيادة ميمه سقوطها في قولهم درع دلاص ويقال دلامص ودمالص ودليص
ومليص ودمص هو الشيء البراق وذهب ابن عصفور الا ان الميم في دلامص واخواته اصل وانه وافقه في الالف في المعنى وهو غير
من باب سبط وسبطر واما زرقم فالدليل على زيادة ميمه والحكم بانه الزرق والزرقم هو الازرق الثاني من قوله ثلاثة انهما
اذ اسبقا اصلين نحو امر ومنع او اربعة اصول نحو اصطبل ومرزجوش فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم باصالتهما اما اذا
سبقا اصلين فقد فتكميلا لما قل الابنية واما اذا سبقا اربعة فلانه لا يشتقان من علم الزيادة ثمة نحو لهذا في الافعال
او محمول عليه نحو امرج ومرحرج وزن اصطبل فعللل ووزن مرزجوش فعللول وقال ابن الهيثم والسماعيل ان تكون همزة
نحوهما اصلية لو كانا عربيين ولكن لعدم او ابو العباس على سيبويه قوله في نحوهما بن الهيثم وسميعيل ونعم في الج
في باب التصغير: الثالث فهم من قوله ثانيا يقتضي انهما اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تاصيل احدها في احدهما حملا
يفتح على الهمزة بزيادة نحوها وايضا وهذا فيه نظر لان الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة احرف احدها محتمل الاصالة والز
يادة حكم بزيادة الهمزة والميم وباصالة ذلك المحتمل الا بدليل نحو حكم بزيادة افعى وايم واجاص وموسى ومرح ومجن
عن سيبويه فوتاي ولا في ازميه زايدة فان دل دليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة
همزة ارطى فقيهم قالوا بما وط وهمزة اولق وهو الجنون فيمن قال الق فهو مالوق وباصالة ميم سم مهمه وزيادة
احد المثلين انه لو كانت ميمه زايدة لكانت مفعلا وقال تجب ان فعلا فيه وكذلك ميم ما جم اهل الماج كراجا والعسير الهي في ماج
ومهدد الا ان تكون الميم زايدة او يجوز وصلها فتبغ او ما نكر الشارح من ان قوله تاصيلها تحقيقا تنبيه لها على اصالة
همزة اولق وميم مهدد مبني على ذلك المذهب. الرابع نراه الهمزة في الاسم او لا حمو وتا نيه كهنا علونا الله

بو

سمهم

كقاصعاء أو رابعة كقطرباء وخامسة كحمراء وسادسة كحمروراء وسابعة كعاشوراء وثامنة كبربيطياء
والمبيح نزاع اولا كسمرحبا وثانية ككل ملم ورابعة كحرنفش وخامسة كحضبار وانه من الضبر وهو شق الحلقوم وذهب
ابن عصفور الى انها في ضنباء مع اصلية قال في الصحاح الضبار بالضم شق الحلقوم من الانسان ص كذا ان همزا اخر بعد الف
الى اخره ش او كذا لها يحكم باطراد زيادة الهمزة اذا وقعت اخرا بعد الف قبل تلك الالف اكثر من حرفين نحو حمراء و
علباء وقوباء فلو كان قبل الاخر حرفان فقط نحو كساء ورداء او حرف واحد نحو داء وماء فالهمزة بدل او اصل ما ابدل
ولو وقعت الهمزة اخرا وليست بعد الف حكم بأصالتها الا بدليل كما تقدم في اجنطا تنبيه مقتضى قوله اكثر
من حرفين ان الهمزة يحكم بزيادتها في كل ما سواه فقطع بأصالة الحروف التي قبل الالف كلها ان قطع اصالة حرفين واحتمل
الثالث ولم يتعرض لحكمه ان ما اخره همزة بعد الف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء وحرفان احدهما ليس
نحو زيزاء وقوباء فانه محتمل لاصالة الهمزة وزيادتها احد المثلين او الياء او الواو والعكس فان جعلت الهمزة اصلية كان سلاء
او فعالا وحواء افعالا من الحواية وان جعلت زائدة كان سلاء وحواء فعلاء من الكوة فان قابل احد الاحتمالين دليل حكم به والغي
الاخر فلذلك حكم على حواء بان همزته زائدة لانه علم لم يصرف وبانها اصل في اصرف نحو حواء للذي يبيع الحيات ولا دليل في سلاء
ان تكون همزته اصلا لان فعالا في النبات اكثر من فعلاء ولو قال الناظم اكثر من اصلين لكان اجود ص والنون في الاخير كالهمزة
وفي الى اخره ش اعلم ان النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع الاول ان تقع اخرا بعد الف زائدة قبلها اكثر من اصلين كما تقدم
في الهمزة وعلى ذلك نبه بتشبيهها بالهمزة نحو ندمان وزعفران وان كان قبلها حرفان فقط نحو زمان ومكان فهي اصلية فان قيل
الناظم قد جعل النون في الاخر كالهمزة ونقص ان كلامه في الهمزة ليس على اطلاقه بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء فان
فيه احتمالا لوجهين فيكون النون قلت اما على مذهب اكثر النحويين فلا لانهم يحكمون بزيادة النون في امثال حسان
وعفان الا ان يدل دليل على اصالتها لانه منع صرف حسان على زيادتها كما تقدم في قول الشاعر الا من مبلغ حسان عني مغلغلة
تدب الى عكاظ واما على مذهب اليه المصنف في التسهيل والكافية من ان النون في نحو الهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يلغى
احدهما الا بدليل فينبغي ان يقيد اطلاقه هنا لذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وذهب الجمهور الى ان النون لا يشترط في
الحكم بزيادتها تقدم الحرفين لا بشرط كون احدهما ان يكون قبل الالف اكثر من حرفين ولا حرف يكون مضاعفا كحمدان فيما قلت
فقد اخل الناظم بهذا الشرط الثاني قلت يذكر قبل هذا ما يشير اليه وهو قوله واحكم بتأصيل حروف سمسم ونا
في زيادة النون شرط اخر وهو الا يكون في اسم مضعف الاول مضعف الثاني من اسماء النبات نحو رمان فان نونها
فيه محتمل لان فعالا في اسماء النبات اكثر من فعلان والى هذا ذهب في الكافية حيث قال وجهين فعلان وفعال في النبت
للفعال ورجح بان زيادة الالف والنون اكثر من مجيء النبات على فعال وهو مذهب سيبويه والخليل وابو زيد ابن
قال سيبويه وسألته يعني الخليل عن الرمان اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به
وقال الاخفش نونه اصلية مثل قراص وحماض وفعال اكثر من فعلان يعني في النبات والصحيح انها اصلية لكونها اسم نبات
لشبه نهاية الاشتقاق وقالوا ارض مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة الموضع الثاني ان تقع ثالثة
ساكنة بين متحركين وبعدها حرفان نحو غضنفر وهو الاسد فالنون فيه زائدة وكذا نظائره فحكم بزيادتها لثلاثة اوجه احدها
ان كان ذلك لا اشتقاق فيه ونظيره وجدت فيه زائدة بمحل يحمل عليه وثانيها ان النون فيه واقعة موقع ما يتفق

زيادته كثيرا. سميدع واو وقيل ولهذا قالوا انها انما تقاف حروف اللين غالبا كقولهم للغليظ الكعبين شرنبث وشرابث وللضخم
خرنبش ولضرب من النبات عرنقصان وعرقصان وقد اشتمل هذا الضابط على قيود فنبه عليها بقولنا ثالثة احترازا
من ان تكون تقع ثانية وبانها لا يحكم بزيادتها متحركة كانت او ساكنة غير ما سيأتي الا بدليل كالحكم بزيادة كنهبل
للزوم عدم النظير وبزيادة نون حنظل لقولهم حظلت الابل وقولنا ساكنة احترازا من المتحركة وبانها لا يحكم بزيادتها الا بد
ليل وقد زيدت ثالثة متحركة قليلة منها عرنتن وقعنبا وخرنوب على احد اقوال في بعضها وقولنا غير مدغمة احترازا
من نحو مجنس فتعرضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعلوا وزنه فعللا مثل بسر قال الشيخ
ابو حيان والذي اذهب اليه ان النون اصلية ووزنه فعللا والدليل على ذلك انا وجدنا النونين من مرتين فيما عرف له اشتقاق نحو صفنط
ومن ويعني الانزواله من السفاطة والتنوع فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ما عرف وقولنا وبعدها حرفان احترازا من ان يكون حرف
واحد او اكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة الا بدليل كما حكم بزيادة نون عرند للزوم عدم النظير وزاد ابن جني مع هذه
الشروط شرطا اخر وهو ان يكون مما لا يمكن فيه التضعيف احترازا من نحو جرنفش فان نونه عنده محتملة فلا يقضى عليها با
لاصالة ولا بالزيادة الا بدليل ورده ابن عصفور فقال الصحيح ان النون زائدة وابسط الكلام على ذلك في موضع غير هذا الموضع
الثالث الانفعال وفروعه كالانطلاق الموضع الرابع الافعنلال وفروعه كالاحرنجام الموضع الخامس نحو تضرب **تنبيهات**
تنبيه الاول لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع ان زيادة النون فيها مطردة لوضوح امرها **الثاني** اعلم ان النون تزاد على
وجهين احدهما ان تزاد في بنية الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية
ونون التوكيد والذي ينبغي ان يذكر في حروف الزيادة هو النوع الاول وقد يذكر الثاني تنبيها على ان النون تزاد على الوجهين **الثالث**
اعلم ان النون تزاد اولا نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو
زعفران وسابعة نحو عبوثران **ص** والتاء في التأنيث والمضارعة الى اخره **ش** حد والتاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة
وكذا في الفعل نحو قامت وفي المضارعة نحو تقوم وفي الاستفعال وفروعه نحو استخراج واستخرج ومستخرج وفي المطاوعة للثلاثي
نحو تعلم علما والرباعي نحو تدحرج دحرجا **فان قلت** قد اطردت زيادة التاء ايضا في التفاعل نحو التغافل وفي الافتعال نحو الاقتدار
وفروعهما وفي التفعيل والتفعال نحو التسريح بدل التسريح وفروعهما لا تاء فيها ولم يذكر الناظم هذه الا بعضه
قلت من تمكن ادراجها في قوله ونحو ابطاء انت وفروعه على المشهور ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر الا بدليل واعلم ان التاء
تزاد اولا وحشوا وآخرا فاما زيادتها اولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتنفل
واما زيادتها اخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وعنكبوت
ومذهب سيبويه ان نون عنكبوت اصل وهو رباعي وذهب بعض الكوفيين الى انه ثلاثي ونونه زائدة واما زيادتها حشوا فلا تطرد
الا في الافتعال وفروعه وقد زيدت حشوا في الفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الاكثر الى زيادتها في يستعور والتي
كونها فيه لا من الواو في كلتا قوله **ص** والهاء الى اخره **ش** تطرد زيادة الهاء في الوقف على ما لا يستقيم بقية بحرف
نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزما او وقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة من الفعل المحذوف اللام جزما او وقفا الا ما تقدم
المستثنوا في باب الوقف وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه وقد تقدم في بابه فلا حاجة لاعادته **تنبيه** انكر
المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة واورد عليه زيادتها في الوقف واجيب بانها حرف معنى كالتنوين وباء

السجع للاوبه

المعجم ولا وجه لعدها في حروف الزيادة لانها انما تلحق لبيان الحركة ولو عدت لزم عد الشين في الوقف لبيان
الضمير عند بعض العرب نحو اكرمتكش والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم
امهات وقول بعضهم امهة قال الراجز امهتي خندف والياس ابي فالهاء في امهة وامهات زائدة لسقوطها في قولهم
ام بينة الامومة واجيب بان الهاء والهمزة يكونان اصلية فعلة نحو ابهة وقد اجاز ذلك ابن السراج ويقويه حكاية صاحب العين
تامهت اما بمعنى اتخذت اما فتحرك فيكون ام على وزن فعل وامهة فعلة وام من باب سبط وسبطر وضعف هذا الجواب بانه على خلاف
الظاهر وان حكاية صاحب العين تامهت اما لا يحتج بها لان في كتاب العين اضطرابا لا يخفى وكان الفارسي يعرض عنه وبين
ذلك على المبرد ايضا قولهم اهراق واهراق فالهاء زائدة لسقوطها في اراق واراقة ولا جواب له عنه لا دعوى الغلط من قال لانه لما ابدل
الهمزة هاء توهم انه فاء فادخل الهمزة عليه وسكنت وقال الخليل هي زائدة في هركولة وهي الضخمة لانها
تركل في مشيتها وقال ابو الحسن انها زائدة في هبلع وهو الاكول وهجرع وهو الطويل لان الاول من البلع والثاني من الجرع وهو
المكان السهل وما قاله في هبلع اقرب وزعم بعضهم انها زائدة في سلهب وذكر العلماء اخر لا يحتمل بها العدد وتشهر بها تنبيه
قد تبين بما تقدم ان كل هاء الهاء للسكت في حروف الزيادة كما فعل المصنف ليس بجيد ص واللام في الاشارة المشهور
ش اي بالنص على زيادة اللام لا في اسماء الاشارة نحو ذلك وتلك وزيادة هذه اللام قبل كاف الاشارة وقيل للدلالة على البعد تنبيه
زيادة اللام على ضربين احدهما ان تكون والكلمة مبنية عليها كزيادتها في فيشلة وهي من الذكر وفحجل وهو الذي تباعد
الفخذين وهيقل وهو ذكر النعام وعبدل بمعنى عبد لسقوطها في قولهم فيشة وافحج وهيق وعبد واجاز ابن جني في فيشلة
وهيقل اصالة اللام وتكون من باب سبط وسبطر ونقل عن ابي الحسن ان لام عبدل اصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي وفي الاوسط
اللام زائدة في عبدل وحدها وجمعه عبادلة قيل فيكون للالحاق قولان والثاني ان تزاد لمعنى ولم تبن الكلمة عليها وهي الاشارة
وهذا الذي ينبغي ان يقتصر عليه هنا لان الفعل في هذا السكت تنبيه ذكر في النظم تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر السين
لانها مع التاء في الاستفعال وفروعه قبل وبعد كاف المؤنثة نحو اكرمكس وهي الكسكسة وليس بجيد لانها لم تزد في بنية الكلمة
وليست من هذا القبيل الكشكشة لا تعد من بنية الكلمة ولا يظهر زيادتها في سوى ذلك الا ابن خطيط حكى قدموس بمعنى قديم
وسين استطاع بقطع الهمزة وضم اول المضارع فان اصله اطاع يطيع والسين زائدة هذا مذهب البصريين والعذر للمصنف
ان السين لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء فقال وكالاستفعال فكانه استغنى بذلك ص وامنع زيادة
بلا قيد ثبت ان لم تبين حجة كحظلت ش يعني متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا مما قيدت به زيادته فهو اصل ولا يقبل دعوى
زيادته الا بدليل كسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا اكثرت من اكل الحنظل فيجب لها حكم بزيادتها مع انها
في كلمة من قبيل الزيادة بمعنى كونها ثالثة وقد تقدم امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لدليل مع خلوه من قيد الزيادة
والله اعلم وجميع ذلك فصل في زيادة همزة الوصل مناسبة هذا الفصل لما قبله انه من
تتمة الكلام على زيادة الهمزة وهو مشتمل على مقصدين الاول تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع والثاني بيان ما
تطرد فيه من الكلم وقد اشار الى تعريفها بقوله ص للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا
ابتدي به كاستثبتوا ش وحاصله ان همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء وهمزة القطع هي كل همزة
تثبت وصلا وابتداء وقد اشتمل كلامه على فوائد الاولى ان همزة الوصل وضعت اولا همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل

يحتمل ان تكون اصلها الالف الامر ان قبوتها العلب نحو الرجل لا يستعمل لما لم يضطر الى الحركة، الثانية ان همزة الوصل لا تكون
لا سابقة لان المتاخر يتبعها وصلة الى الابتداء بالساكن لان الابتداء به متعذر، الثالثة اثبات همزة الوصل في الدرج لا يجوز الا في
ضرورة شعر كقوله :: اذا جاوز الاثنين سر فانه … بنشر وتكثير … ومستنزع … الابيات كقوله لا نسب اليوم
ولا خلة اتسع الخرق على الراقع **تنبيه** اختلف في تسميتها همزة الوصل لانها تسقط في الوصل وقيل اضيفت الى الوصل
اتساعا وقيل لتوصله في الدرج ما بعدها الى ما قبلها بخلاف همزة القطع وقيل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن ثم انتقل
الى حصر مواضعها وهي ستة انواع الاول الفعل الخماسي والسداسي والبقاء للاشارة بقوله ص وهو لفعل ماض احتوى على اكثر
من اربعة ش وصل همزة افتتح بها فعل ماض زائد على اربعة احرف فهي همزة وصل نحو استخرج وانطلق والثاني فعل الامر من كل
زائد على الاربعة نحو انطلق واستخرج والبقاء للاشارة بقوله والامر الثالث مصدر الفعل الزائد على اربعة احرف نحو الانطلاق
والاستخراج والبقاء للاشارة بقوله والمصدر وقوله منه قيد للامر والمصدر كليهما الرابع الامر لكل فعل ثلاثي سكن ثاني مضا
رعه لفظا والبقاء للاشارة بقوله ص وكذا امر الثلاثي الى اخره ش فان تحرك ثاني مضارعه لفظا لم يحتج الى همزة الوصل ولو سكن
تقديرا كقولك في الامر من يقوم قم ومن يعد عد ومن يرد رد … ومن ان نهاية تسكين ثاني مضارعه لفظا
ولا كتفى فيها بحذف الفاء ولا مستغنيا عن همزة الوصل قا قلت الظاهر ان قوله امر الثلاثي قلنا كذا لا تكتفي بتقييد الا
مثلة وقد مثل بما سكن ثاني مضارعه وانما مثل بثلاثة افعال لفعل مفتوح العين ومكسورها ومضمومها الخامس عشرة اسماء
غير مصادر وقد ذكرها في قوله ص وفي اسم است ابن ابنم سمع الى اخره ش وهذه تسعة … قوله وتانيث يليه به امتنع ابنة
امرأة … والعاشر ايمن المختص بالقسم … والبيت الاتي ونبه بقوله سمع على افتتاح هذه الاسماء العشرة بهمزة الوصل غير
مقيس وانما طريقه السماع وذلك ان الفعل اصالة في التصريف استاثر ما هو منها بناء بعض امثلته على السكون وانما
افتقر الابتداء بها الى همزة الوصل للامكان ثم حملت مصادرها على الافعال في اسكان اولها وادخلت الهمزة
وهذه الاسماء العشرة ليست جارية على افعال فكان مقتضى القياس ان يبنى اولها على الحركة ويستغنى فيها عن همزة
الوصل فان قلت فما وجه اسكان اوائلها حتى يحتاج الى همزة الوصل قلت قال بعض النحويين لانها اسماء معتلة سقطت
اواخرها للاعتلال او كثر استعمالها فسكن اوائلها لتحرز بهمزة الوصل عوضا مما سقط منها انتهى ونرجع الان الحاجة
هنا الى الكلام على هذه الاسماء اما اسم فاصله سمو كحنو هكذا قال سيبويه وقيل اصله سمو كقفل حذفت لامه تخفيفا
وسكن اوله … وقيل نقل سكون الميم الى السين وهو عند البصريين مشتق من السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فاخرت
فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت نظائر على ذلك والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل به واما است فاصله سته بفتح
الفاء والعين وقيل بضم العين جمعه على افعال وقيل فتحتان مفتوح العين اكثر ولا يعدل عنه …
… قولهم سه بفتح الفاء حين حذفوا العين وفيه ثلاث لغات است وسه وست واما ابن فاصله بنو وقيل
بنى بفتحتين … قولهم في النسب بنوي بفتحهما وقيل بنى … جمعه على افعال … قلت ما الدليل على ان
لامه واو قلت ذكر … ثلاثة اوجه احدها ان الغالب على ما حذفت لامه الواو دون الياء والثاني انهم قالوا البنوة
والاعتراض بان البنوة … قبل فيها لانهم قالوا الفتوة وهي من ياء والثالث انهم قالوا في مؤنثه بنت فابدلوا التاء من لامها
وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء وذهب بعضهم الى ان ابن من بنى واشتقه من بنا يبني واما ابنم فهو ابن زيدت فيه

الميم للمبالغة

الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر ومالي غير ان تركتها ابن الله لا ازال فيها ابنها ؛ واما اثنان فاصله ثنيان
لانه من ثنيت فحذفت لامه وسكن اوله وجيء بهمزة الوصل واما امرؤ فهو اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف
همزته بنقل حركته الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء علوه كزيد ولكثرة استعماله واما ابنة بنت وابنتان وامرأة
فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة وابنتين كالتاء في امرأة بخلاف التاء في بنت واثنين والتاء فيهما بدل
من لام الكلمة اذ لو كانت للتانيث لم يسكن ما قبلها ويؤيد ذلك قول سيبويه انك لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا
واختا فان قيل فان بعضهم من الكلمة التانيث قلت اجاب ابن يعيش في شرح المفصل بان التانيث مستفاد من نفس الصيغة
ونقلها من بناء الى بناء ؛ اخر وفي ذلك ان اصل بنت بنو فنقلوه الى فعل الحقوه بجذع بالتاء كما الحقوا اختا بقفل فان الصيغة ثم
علم التانيث اذ كان ذلك عملا اختص بالمونث واما ايمن فهو اسم مشتق من اليمن وهو مخصوص بالقسم وهمزته همزة وصل
هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها همزة قطع وهو عندهم جمع يمين ورد مذهبهم بثلاثة اوجه ؛ احدها انه
لو كان جمعا لم يجز كسر همزته وقد سمع كسرها ؛ والثاني انه قد سمع حذف همزته نثرا في قول عروة بن الزبير ليمنك
لئن ابتليت لقد عافيت ؛ والثالث انه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لان ذلك في الجموع غير معروف وفيه اثنا عشر
لغة جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين وهما ؛ وهمز ايمن فافتح واكسر او امم ؛ قل او اقل او من بالتثليث قد شكلا ؛ وايمن
اختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلا ؛ السابع همزة حرف التعريف وهي المشار اليها بقوله ص وهمز
ال كذا الى اخره ش وشمل قوله همز ال حرف التعريف والموصولة والزائدة ومذهب الخليل ان همزة ال همزة قطع وصلت
لكثرة الاستعمال وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع وهمزة ام التي هي بدل من ال في لغة اهل اليمن همزة وصل ايضا جهد
المقصد الاول ؛ واما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل ؛ الاولى اختلف في همزة الوصل هل اصلها السكون وانما حركت فقيل اجتلبت
ساكنة ثم حركت بالكسر التام يجب لالتقاء الساكنين لكانها ؛ الثانية اعلم ان همزة الوصل تفتح في موضعين في حرف
التعريف وايمن وقد ورد كسرها في ايمن وتضم في غيرهما قبل ضمة اصلية موجودة او مقدرة فالموجودة نحو اسكن والمقدرة
نحو اغزي يا هند فان اصله اغزوي وذكر الشارح في نحو اغزي مما عرض ابدال ضمة ثالثة كسرة وجهين الضم والكسر
قال والضم هو المختار وحكى ابن جني كسر الهمزة في نحو اخرج مما ضمته لازمة وهي لغة رديئة وتشم الضم قبل الضمة المشمة
في نحو اختير وانقيد على لغة الاشمام وتكسر فيما سوى ذلك ؛ الثالثة مذهب البصريين ان اصل حركة همزة الوصل ان تحرك بكسر
وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت اتباعا وذهب الكوفيون الى انها تكسر في نحو اضرب تبعا لثالث الفعل وضمت
في نحو اسكن تبعا لثالثه ايضا ورد عليهم انه كان ينبغي ان تفتح في نحو اعلم واجيب بانها لو فتحت فيما ثالثه مفتوح
لالتبس الامر بالخبر ؛ الرابعة قد علم ان همزة الوصل انما جيء بها للتوصل الى الابتداء بالساكن وان تحرك في لام التعريف الساكن استغني
عنها نحو استتر اذ اقتصر على تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها الى الفاء فقيل ستر نحو لام التعريف اذا نقلت
حركة الهمزة اليها في نحو الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فيقول الاحمر فان قلت ما الفرق بينه وبين ستر قلت النقل
لا في غاو احو من النقل في الاحمر لا في غاو ؛ الخامسة اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء
عنها ان كانت مكسورة او مضمومة فالمكسورة نحو اصطفى البنات على البنين اصله ااصطفى بهمزة وصل مكسورة
فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل والمضمومة نحو اضطر الرجل اصله ااضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت

همزة الاستفهام حذفت الوصل وان كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل الفا وتسهل بين الهمزة والالف وقد قرئ بالوجهين مواضع
من القرآن الذكرين الآن آلله اذن لكم ومن التسهيل قول الشاعر أالحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر والابدال هو الراجح والوجهين
فان قلت لم ابدلت او سهلت وكان القياس ان تحذف كما حذفت المضمومة والمكسورة قلت انما لم تحذف القياس
في المفتوحة لان حذفها يوقع في الالتباس لالتباس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام والى هذا اشار بقوله
ص وفتح همزة الاستفهام او تسهل **ش فان قلت** فهل يجري الوجهين في همزة ايمن كقولك آيمن الله يمينك **قلت**
نعم لان العلة واحدة وقد نصوا على ذلك الآن قوله ويبدل وذلك يوهم اختصاصه بهمزة ال لان الظاهر ان الضمير في يبدل يعود عليه
وكذلك يوهمه كلام الحاجبية بل هو التصريح بذلك واعلم ان هذا الكلام على هذه المسائل يستدعي بسطا ولكن اضربت
عنه خشية الاطالة **الابدال** الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها ابدالا شائعا لغير ادغام
فان الابدال للادغام لا ينظر في هذا الباب ويحتاج هنا لثلاث مسائل الاولى في الفرق بين الابدال والتعويض والفرق بينهما ان البدل
لا يكون الا في موضع المبدل منه كهاء هرقت ونحوه والعوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سليم فجـ
لا يقال في هذا ابدال الا تجوزا مع قلته. الثانية في الفرق بين الابدال والقلب والفرق بينهما ان القلب يختص بحروف العلة
والابدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة فالابدال اعم والقلب اخص قال بعضهم البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف
مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتراث وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ غيره على معنى احالته عليه وهذا انما يكون
في حروف العلة وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغييرها وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل وموسر اصله
الياء وراس اصله الهمزة وانما لينت لعسر نطقها فاستحالت الفا فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال بعضهم الفرق بين الابدال
والقلب ان البدل وضع شيء مكان شيء غيره على تقدير ازالة الاول والقلب هو تصيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها
من غير ازالة ولذلك جعل مثل قال وباع لان حروف العلة يقارب بعضها بعضا اذ هي من جنس واحد فيسهل انقلاب بعضها
الى بعض وجعل مثل تخمة وتجاه ابدالا لحروف الصحيحة من حروف العلة فيقول على هذا في اتعد ان اصله كان اوتعد فحذفت
الواو وابدل منها التاء لان الواو انقلبت تاء واما قال واشباهه فيقول فيه ان اصله كان قول ثم استحالت الواو الفا لانها حرف
وجعل مكانها فقلت وعلى هذا فليس بينهما عموم وخصوص. الثالثة في حصر حروف البدل اعلم ان الابدال للادغام
يكون في جميع حروف المعجم الا الالف واما الابدال لغير ادغام فيكون في اثنين وعشرين حرفا وقد جمعها في التسهيل في قوله
حروف البدل الشائع لغير ادغام في قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته وباقي حروف المعجم لا تبدل وهي الحاء
والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف لا ان قوله الشائع يفهم ان البدل قد يكون في غيرها على سبيل الشذوذ وفي من
ذلك قراءة الاعمش فشرذ بهم بالذال المعجمة حكى ذلك ابن جني على ان يكون البدل الا ان يكون لغتين كما قالوا نحو جدث
والجدف والمعنى الجامع لهما انهما مجهوران ومتقاربان وخرج بقيد الشائع على القلب نحو بدل اللام على العين بنحو
محمود ونحوه كثير من اهل التصريف حروف الابدال اثنى عشر حرفا وجمعوها في كلمات كثيرة منها قول ابن مالك في الكافية
واسقط بعضهم اللام وجعلها احد عشر حرفا وجمعها في قوله اجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدها اربعة
عشر حرفا وجمعها في قوله انصت يوم زل طاه جد وعدها الزمخشري ثلاثة عشر وجمعها في قوله استنجده يوم طال
وقال ابن الحاجب هو وهم لانه اسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال لقولهم زراط وزمن في صراط وزاد السين وليست

من حروف الابدال

من حروف الابدال وفي الاورع اسمع وربما تذكر والظلم لانه من باب الادغام لا من باب ابدال المجرد وقال ابن الحاجب وتتبعتها
في كتب فلم تتجاوز خمسة عشر وجمعها في قوله استنجده يوم صال زط قلنا لا طريق الى حصرها الا الاستقراء ومن نقص
انها اثنا عشر زاد وانما نذكر في هذا الباب ما هو ضروري وكثير في التسهيل والضروري في التصريف تسعة احرف يجمعها هدأت موطيا وبقي
ثمانية احرف وقال هنا ص احرف الابدال هدأت موطيا ش فجمعها في قوله هدأت موطيا كما في الكافية وهدأت بمعنى سكنت
وموطيا اسم فاعل من اوطأت الرحل اي جعلته وطيئا الا انه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار
ما قبلها وانما اقتصر على هذه التسعة لان هذا النوع يستغني عن ذكره في باب التصريف وما عدا هذه التسعة فابداله
اما شاذ كقولهم في اصيلان اصيلال واما لغة قليلة كابدال الجيم من الياء المشددة في الوقف قال في شرح الكافية
وهذا النوع من الابدال الجيد ان يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف وانما ينبغي ان يعنى في الابدال التصريفي بما لو لم يستعمل
اوقع في الخطأ او مخالفة الاكثر كقولهم في سقاية سقاءة **تنبيه** يعرف الابدال بالرجوع في بعض التصاريف الى
المبدل منه لزوما او غلبة فالاول نحو جدف فان فاءه بدل من ثاء جدث فانهم قالوا في الجمع اجداث بالثاء فقط والثاني نحو اولط
في اولت فان طاءه بدل من التاء لان التاء اغلب في الاستعمال فان لم يثبت نحو في استعمالين فهو من اصلين نحو ارخ وورخ
لا نقول ان الهمزة بدل من الواو لان جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين وقال ابن الحاجب يعرف البدل بامثلة اشتقاقه
كتراث فان امثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم الثعالي في الثعالب والاراني في الارانب انشد
سيبويه لها اشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من ارانيها قال ابن جني ويحتمل ان تكون الثعالي جمع ثعالة
فيكون قولهم ثعالي في ثعالب قال سيبويه او لا يكون كذلك وانيها وايضا فان ثعالة اسم جنس وجمع اسماء الا
جناس ضعيف يعني بقوله اسم جنس وبكونه فرعا والحرف زائد نحو هراق تصغير هاريق لانه لما علم الاصل علم ان هذه
الواو مبدلة من الالف وبكونه فرعا وهو الاصل كمويه تصغير ماء فلما صغر على مويه علم ان الهمزة مبدلة من هاء
وبلزوم بناء مجهول نحو هراق لحكم بان اصله اراق لانه لو لم يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول **فان قلت**
قد علم ان حروف البدل في التي تجمعها من غير هذا فما الحروف التي تبدل هذه منها **قلت** ستعلم بالتفصيل الذي يذكره
الناظم بقوله ص فابدل الهمزة من واو ويا آخرا اثر الف زيد ش شرع في تعداد التفصيل فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء
والالف وقليلا من الهاء والعين ولم يذكرهما في هذا النظم لقلتهما فمثال ابدالها من الهاء قولهم في الجمع امواه
وفي التصغير مويه ومثال ابدالها من العين قولهم اباب في عباب بحر وذهب بعضهم الى ان الهمزة في هذا اصل من اب
بمعنى تهيأ لان البحر يتهيأ لما يزخر به والى هذا ذهب ابن جني واما ابدالها من حروف اللين فمنه واجب ومنه شاذ فمن
الواجب ابدال الهمزة من كل واو تطرفت بعد الف زائدة نحو كساء ورداء اصلهما كساو ورداي فابدلت الواو في الاول والياء
في الثاني لما ذكر وقد فهم من اشتراط التطرف انهما اذا لم يتطرفا لا يبدلان همزة نحو تعاون وتباين ومن اشتراط زيادة الالف
انهما لو تطرفا بعد الف غير زائدة لم يبدلا نحو واو واي **تنبيهات** الاول هذا الابدال مستصحب
مع هاء التانيث العارضة نحو بناءه وبناءة فلو كانت هاء التانيث غير عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية وكا
علاوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء والمعنى انها لم تبن على مذكر فان في التسهيل وربما صح مع المعارضة وابدل مع اللا
زمة فالاول كقولهم في المثل اسقي فانه اسقاية لانه لما كان مثلا والامثال لا تغير شبه ما بني على هاء التانيث

ومنهم من يقول فإنها سقاءة بالهمزة كما في غير المثل والثاني كقولهم حلاءة في حلاية :: الثاني حكم علامتي التثنية
حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال إذا دخلت الكلمة على التثنية ونحو قولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال
:: الثالث قد اعترض هذا الإبدال المذكور فإنه يرد عليه مثل علاو في النصب إذا رخمته على لغة من لا ينوي فإنك تقول علاو
بضم الواو ومن عجيب [illegible] راجع في الضابط المذكور والمانع يبين لوجهين أحدهما أنه قد أعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين إعلالين
والثاني أنه لما رخم على هذه اللغة تشابه ما لا يعل نحو واو وفاء [illegible] :: الرابع اختلف
في كيفية الإبدال فقيل أبدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف أبدلت الواو والياء ألفا ثم أبدلت
الألف همزة ووجه ذلك أنه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة وليس حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين
لسكونها وزيادتها وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف فقلبتا ألفا حملا على باب عصى ورحى والتقى ساكنان فقلبت
الثانية همزة لأنها من مخرج الألف :: الخامس تخصيص هذا الإبدال مخصوص بالواو والياء فإن الألف تشاركهما فيه فإذا
تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو حمراء فإن الألف للتأنيث فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث
كما في حبلى وسكرى لكن ألف سكرى غير مسبوقة بألف فسلمت وألف حمراء مسبوقة به فحركت فرارا من التقاء الساكنين
وانقلبت همزة لأنها من مخرجها وقوله في الكافية من حرف لين آخر بعد ألف من بدل أبدل همزة أعم لتشمل الأحرف الثلاثة
وقوله ص وفي فاعل ما أعل إلى آخره ش أي الإبدال واو وياء همزة [illegible] وفي عين اسم فاعل أعلت
في فعله نحو قائل وبائع أصلهما قاول وبايع ولكنهم أعلوه حملا على فعله قال في شرح الكافية فأبدلت الهمزة من الواو والياء
في اسم الفاعل كما أبدلت منهما الألف منقلبة في الفعل حيث قالوا قال وباع واحترز بقوله أعل عينا من عور وصيد فاسم الفاعل
منهما عاور وصايد بالواو والياء ولا يبدلان همزة لصحتهما في الفعل [illegible] كما جرى [illegible]
تنبيهات :: الأول هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز في البستان فالصحة ثابتة
في جائز [illegible] لها جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل [illegible] وقد
نبه عليه في التسهيل :: الثاني اختلف في هذا الإبدال أيضا فقيل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقيل بل قلبت [illegible] ثم أبدلت
الألف همزة كما [illegible] نحو كساء ورداء [illegible] الهمزة على أصل التقاء الساكنين [illegible] وقال المبرد أدخلت ألف
فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع [illegible] محركة [illegible]
همزة :: الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس تخفيف الهمزة [illegible] أن تسهل بين الهمزة والياء
فلذلك كتبت ياء وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء [illegible] نحو بايع [illegible] ولو جاز تصحيح الياء في تصحيح بايع لجاز تصحيح
الواو في قاول قال ابن الخباز [illegible] العامة [illegible] من القراء [illegible] نحو رسائل وكتائب وحلائب جمع رسالة
وكتيبة وحلوبة [illegible] أكثر النسخ [illegible] بالهمزة [illegible] وقد يجوز تخفيف
الهمزة في هذا كله [illegible] أبو إسحاق الزجاج وتخفيف الهمزة قياس [illegible] انتهى فإن قلت وقع
نقل عن حمزة أنه يقف في مثل ذلك بالياء قلت لأن حمزة يأخذ باتباع رسم المصحف [illegible] تخفيف الهمزة على الخط
وهو أن يوخذ لحمزة [illegible] بالتسهيل بين بين فإن الرسم لا يخالفه فإن قلت فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة
في قائل وبائع قلت لا وجه لنقطها لأن صورة الهمزة لا تنقط لأجنبي [illegible] فقياس تخفيفها [illegible]

والتحصيص ما قبلها

وان كسر ما قبلها نحو مبير فانه لا خلاف على نفي الابدال نقطت وقال المطرزي نقط اليا في قابل وبايع عامي قال ومن بني بعض نظار بعد ابن
العلم ابن جني ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قابل بنقطتين من تحت فقال ابو علي
لذلك الشيخ هذا خطك من فقال نعم فالتفت الى صاحبه فقال قد اضعنا خطوتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته ص والمد زيد
ثالثا في الواحد الى اخره ش هذا موضع ثالث يجب فيه ابدال حرف المد العاري وهو كل مدة ثالثة زايدة فانها تبدل همزة اذا جمع ما
هي فيه على مثال مفاعل نحو قلايد وصحايف وعجايز فالهمزة فيهن بدل من الف قلادة ويا صحيفة وواو عجوز وشمل قوله المد
الالف واليا والواو واحترز به عن نحو قسور وقساور فان الواو فيه ليست حرف مد واحترز بقوله زيد من ان تكون [illegible]
الاصل فيجوز في نحو مفازة ومعاوز ومنبرة ومصابر ومثوبة ومثاوب فان نقل منه الابدال لم يقس عليه كمصايب ومناير والاصل
فيهما مصاوب ومناور وقد نطق بهذا الاصل فيهما وكذا الهمز في معايش وروي عن نافع والمشهور عنه اليا وقوله
في نحو [illegible] كل جمع على مثال قلايد في الحركات والسكنات وعدد الحروف ص كذاك ثاني لينين اكتنفا الى اخره ش
هذا موضع رابع يجب فيه ابدال الواو والياء همزة اذا وقعت الف التكسير بين حرفي علة وجب ابدال ثانيهما همزة بشرط
الا يفصل من الطرف فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور احدها ان يكونا واوين نحو اول فيقول في جمعه اوايل بابدال الواو الثانية همزة و
[illegible] والثانية ان يكونا يائين نحو نيف فيقول في جمعه نيايف بالهمزة والثالثة ان يكون احدهما واوا والاخر يا نحو صايد
وسيد فيقول في جمعهما صوايد وسيايد بالهمزة والاصل صوايد وسياود وهذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب
الاخفش الى ان الهمزة في الواوين انما كان لثقلهما وانه لم [illegible] وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت اليا او
اليا والواو فلا ابدال لانه انما التقت اليا او اليا والواو والواوان نحو [illegible] ونحو [illegible] واحتج ايضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر
السنانير ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب اليه سيبويه للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في نحو اوايل انما هو بالحمل على
[illegible] المشبه به من جهة قربه من الطرف وفي نحو [illegible] وبين اليا والواو فصار لهذا واما السماع فحكى ابو زيد
في سيقة سيايق بالهمزة وهو فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيايد وحكى ابو عثمان عن الاصمعي
في جمع عيل عيايل بالهمز واما ضياون فشاذ مع انه لا حجة فيه لانه صحح الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضياين قلت
فهل يقاس على ضياون وما اشبهه في صحته واحرى [illegible] قد ذهب الى ذلك ناس والصحيح انه لا يقاس عليه تنبيهات
الاول ظاهر قوله لينين الواو وبين اليا بين الواو واليا فيعلم انه موافق لسيبويه الثاني فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد
بالطرف فلو فصل لم تظهر نحو طواويس [illegible] كقول الراجز وكحل العينين بالعواور يريد العواوير لانه جمع عوار وهو الرمد
ضرورة فهذا منفصل عن الطرف تقديرا [illegible] مثل [illegible] وجب الهمز كقول
الشاعر فيها عيايل اسود ونمر وهذا عكس عواور الثالث لا يختص هذا الابدال بما في الجمع بل لو بنيت من القول مثل
عوارض [illegible] ابدلت الهمزة هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع
فان قلت فكان ينبغي للناظم ان ينبه على هذا قلت قوله مد مفاعل شامل له فانه لم يقيده بالجمعية الرابع زاد في
التسهيل لابدال الثاني لينين في هذا الباب شرطا اخر وهو الا يكون بدلا من همزة احترازا من نحو [illegible] ثاني لينين فيه [illegible] همزة
في ابدال وقد يمنع لذلك بقوله ص وافتح ورد الهمز يا الى اخره ش الالف واللام للعهد والمراد الهمز المبدل مما بعد
الف الجمع المشاكل لمفاعل في النوعين اعني ما استحق كونه مبدلا من مد في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا

من مفاعل فيجب في هذين النوعين انه اذا اعتلت لامهما ان يجعل كسرة الهمزة فتحة ثم يبدل الهاء ياء فيما لامه ياء او واو ولم
تسلم في الواحد او همزة مثال ما لامه ياء نحو هدية وهدايا ومثال ما لامه واو لم تسلم في الواحد مطية ومطايا ومثال ما لامه همزة خطيئة
وخطايا الاصل في جميع ذلك ان يجمع على فعائل نحو صحيفة وصحائف والاصل في هدايا هدائي بابدال مدة الواحد همزة مكسورة واستثقل
ذلك فخفف بابدال الكسرة فتحة فصار هداءى ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا واستثقل وقوع همزة عارضة
في جمع بين الفين وهي من مخرج الالف فكان ذلك كتوالي ثلاث الفات فابدلت الهمزة ياء فصار هدايا والعمل في مطايا كالعمل في هدايا واما
خطايا ونحوه مما لامه همزة فاصله خطائئ بهمزتين الاولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب ابدال الثانية ياء لاجتماع
همزتين ثم فتحت الاولى ثم قلبت الثانية الفا ثم ابدلت الاولى ياء كما سبق في هدايا هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ومذهب
الخليل ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب فتقدم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يعمل
كما تقدم واعترض بان القياس قلب الياء همزة وان اجتمع همزتين عمل فيهما بما تقتضيه الاصول ويدل على صحة مذهب سيبو
يه قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين على الاصل وهو شاذ وهذه الامثلة من النوع الاول اعني باب [illegible] ومثل ذلك
من باب بنص رواية وروايا اصله روائي بابدال الواو همزة لكونه ثاني لينين اكتنفا الف مفاعل ثم خفف بالفتح فصار رواءى ثم قلبت الياء
الفا فصار رواءا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا فان قلت لم يشمل كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة فانه
خص ذلك بما اعل قلت الشارح حروف العلة الواو والياء والالف والهمزة فادرجها في كلامه وحكى المحققون في الهمزة ثلاثة
اقوال احدها انها حرف صحيح والثاني حرف علة واليه ذهب الفارسي والثالث انها شبيهة بحروف العلة وقوله ص وفي نحو هراوة
جعل واوا ش يعني ان المجموع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا ولم تعل في الواحد بل سلمت فيه نحو هراوة جعل موضع الهمزة
المذكورة في جمعه واوا فيقال هراوى والاصل هرائو تقلب الف هراوة همزة ثم خففت بالفتح فصار هراءى ثم قلبت
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكرهوا الفين بينهما همزة كما سبق فابدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت
في واحده رابعة بعد الف فقصد مشاكلة الجمع لواحده تنبيهات الاول شذ ابدال الهمزة فيما لامه ياء اجراء للمعتل مجرى الصحيح
في قوله فما برحت اقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى ازيرن المنائيا وشذ ابدالها فيما لامه واو وقد تقدم الثاني شذ ابدال الهمزة واوا في
قولهم هداوى والاصل هدايا لانه ياء في مطاوى ان لامه واو واعتلت في الواحد واجاز الاخفش القياس على هداوى وهو ضعيف لانه لم ينقل منه الا هذه
اللفظة الثالث مذهب الكوفيين ان هذه الجموع كلها على فعالى لا فعائل في هدى والاصل في المرجح واعلت في المطايا بما اعلت
في المرجح وهدايا على الاصل واما خطايا فاجمعوا على خطيئة بالابدال والاعلال وانما ذهب البصريون الى انها فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل
على صحة مذهب البصريين قوله حتى ازيرن المنائيا ونقل بعضهم عن الخليل ان وزنها فعالى بقي الحرف فيه قلت ولعله موافقا لهم من كل
وجه لان الالف عندهم للتانيث وعنده هذا من الهمزة المؤخرة وتقدم بيان مذهبه وقوله ص وهمزا اول الواوين رد في بدء غير شبه
ش يعني ان كل كلمة اجتمعت في اولها واوان فانه يجب ابدالها همزة بشرط ان لا تكون الثانية بدلا من الف فاعل
ووقى ووري والثاني لا تكون بدلا عن همزة كووي مخفف مووي انثى الاولى من الايجاء فمثال ما يجب ابداله لوجود الشرطين قوله
في جمع واصلة اواصل والاصل وواصل فوقعت بين واو الكلمة والثانية بدل من الف واصلة لانها كالف كاهلة فلا يبدل من ابدل
منها فاجتمع واوان في الاول فابدلت الاولى همزة وكذلك اويصل تصغير واصلة وويصل والاول جمع اولى واصله وولى وبعد تثنيت
من الوعد مثل كوكب قلت اوعد فان كانت الثانية بدلا من الف فاعل او من همزة لم يجب الابدال ولكنه جائز تنبيهان

الاول من

الا اولى بدل منها الشرط الثاني وقد ذكر بعضهم في الكافية الا وعلى ونحب الشرط الاول غير وافية بالمراد لانه يشترط الا ان تكون الثانية
تليه بعد الالف فاعل وعلى ذلك يرد انه لو كانت مدة زائدة وليست بعد الف فاعل وجب الاعلال وليس كذلك فتكون العبارة
ان يقال الا ان تكون الثانية مدة غير اصلية كما في التسهيل المشروح في ذلك ثلاث صور الاولى مبدلة ووري فانها مبدلة من
زائد والثاني ان تبنى من الوعد مثل فوعل من قرح الى ما لم يسم فاعله والثالثة ان تبنى من الوعد مثل طوماء فتقول وواعد
فهذه الصور الثلاث لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخالف في الثالثة فاوجب الابدال لاجتماع الواوين وكذا في الثانية غير
مبدلة من زائد فان الضمة التي قبلها غير علة وضعية والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول الاول لوجهين لان الثانية
ليست وان كان مدها غير متحرك لانه مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف المنقلبة **الثاني** ان في التسهيل لو
وجب الابدال بشرط اخر وهو ان لا يكون اتصال الواو بين على واو تحريك بهمزة فاعله مثال ذلك ان تبني افعوعل من وري
فتقول ايراوي فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فان انقلبت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة حذفت الف الوصل للاستغناء عنها ورد حذف الياء الى اصلها وهو الواو
او لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة ووايا فقد اجتمع واوان اول كلمة ولا يجب الابدال والاكثر يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت
حركة الهمزة الى الواو فقلت ووال جاز الوجهان وقال الفارسي فيه وذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت
الثانية ام لم تنقل ص ومد ابدل ثاني الهمزين من كلمه ان يسكن ش الهمز حرف مستثقل في النطق بها عسر فاذا اجتمعت
مع اخرى في كلمة كان النطق بهما اعسر فيجب التخفيف في غير نادر واذا اجتمعت الهمزتان فلهما ثلاثة احوال
ان لا تتحرك الاولى وتسكن الثانية والثاني عكسه والثالثة ان تتحركا معا واما الرابع وهو ان يسكنا معا فمتعذر
فان تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب في غير نادر ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها فتبدل الفا بعد
الفتحة نحو اثر واوا بعد الضمة نحو اوثر وياء بعد الكسرة نحو ايثار واما قراءة من قرأ اؤتمن واه اللغة بتحقيق الهمزتين
ابتداء فشاذة واما نحو اومن زيد فلا يجب فيه الابدال لان الاولى هي للاستفهام والثانية فاء الفعل فليست من كلمة
واحدة فان تحركت الاولى وتحركت الثانية ابدلت الثانية ياء ان كانت في موضع اللام ومطلقا ان كانت في موضع العين والاول
بينا فقط من قراءة نحو قرأى والاصل قرأأ فالتقا همزتان فوجب ابدال الثانية ياء لكونها موضع اللام والثاني
نحو سئال ولم تحذف الهمزة لانها في موضع العين واحد عنها لا ابدال في مثل هذه البنية لان اللام تختلف والعين لا تختلف
واما نحو فقد فهما همزتان في موضعين من الكلمة ولم يجز بعضهم قوله ما لم يكن لفظا انه وقراءة الشارح
الى ذلك فان قلت لو وقعت الهمزتان في موضعين من الكلمة ولم يكن الثانية طرفا فالحكم فيها بعدهما وبعد ياء **قلت**
بيان ذلك انها لو تحتمت لزم ذلك وقد اجتمعت العرب على ترك الابدال الهمزتين في كلمة اذا كانتا عينين نحو
سئال واذا ابنيت من قرأ مثل شعر قلت قرأ ياء واصله قرأأ بثلاث همزات فابدلت الثانية ياء لانها في موضع
اللام وحذفت الاولى والثانية وان كانت الهمزتان متحركتين فاما ان يكونا في موضع اللام او لا فهذان ضربان فاما الاول
فيها فسيأتي بيانه واما الثاني فله تسعة انواع لان الثانية اما ان تكسر او تفتح او تضم وعلى كل من هذه الاحوال
الثلاثة فالاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهذه تسعة منها اربعة تبدل ياء وهي المفتوحة بعد كسرة
والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد

بعد فتحة او كسرة او ضمة وستعرف ذلك كله بالتفصيل وتتضح بالتمثيل ثم بين حكم المفتوحة بقوله ص ان يفتح
اثر فتحة ضم او فتح قلب الى اخره ش يعني من هذا البيت ثلاثة انواع الاول المفتوحة بعد ضم نحو أُوَيْدِم
تصغير آدم اصله أُأَيْدِم بهمزتين فابدلت الثانية لانضمام ما قبلها فان قلت لعل الواو في أُوَيْدِم
من الالف في آدم لا من الهمزة فيكون كالواو في ضُوَيْرِب تصغير ضارب فلا يصح التمثيل به قلنا هذا وجه
وفيه خلاف بعضهم قال صاحب الكشاف في اصغرت آدم او جمعته ابدلت الالف واوا فقلت أُوَيْدِم
وأَوَادِم كما تقول في ضارب ضُوَيْرِب وضوارب انتهى والراجح ما تقدم من ان الواو بدل من الهمزة لان المقتضي لا
بدالها الفا زال في التصغير وفي الجمع والثاني المفتوحة بعد فتحة او في جمعه اوادم اصله أَأَادِم بهمزتين فابدلت
الثانية واوا لكونها مفتوحة بعد فتح فان قلت ولم صار الواو اولى بها من الياء قلت لمناسبتها وانهما
في الخفة والجمع بخلاف الياء تنبيه مذهب المازني ابدال الهمزة في هذا النوع ياء فيقول في اوادم
ايادم وهو اقيس من مذهب الجمهور او من غيره فان قلت فكيف يصح في اوادم جمع آدم قلت
جعل الواو فيها بدلا من الالف المبدلة من الهمزة في آدم لانه صار بمنزلته الثالث المفتوحة بعد كسر نحو
اِيَم وهو مثال اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء من أمّ اصله إِأْمَم فنقلت فتحة الميم الى الهمزة توصلا الى
الادغام فصار إِأَمّ فابدلت الهمزة الثانية لانكسار ما قبلها ثم بين حكم المكسورة بقوله ص وفي الكسر
مطلقا كذا الى اخره ش يعني ان المكسورة تبدل ياء مطلقا فيشمل ثلاثة انواع المكسورة بعد فتحة
نحو أَيِمَّة جمع امام اصله أَأْمِمَة على وزن افعلة فنقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام أَئِمَّة
ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسارها والثاني المكسورة بعد كسرة نحو اِيِمّ وهو مثال اِصْبِع من أمّ اصله
إِأْمِم فنقل وادغم فصار إِئِمّ فابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها والثالث المكسورة
بعد ضم نحو أُيِنّ مضارع انّنه اي جعلته يئن اصله أُأْنِن نقلت كسرة النون الى الهمزة وادغم ثم ابدلت الثانية
ياء لانها تجانس حركتها ثم بين حكم المضمومة بقوله ص وما يضم واوا صر الى اخره ش يعني ان المضمومة تبدل
واوا مطلقا فيشمل ثلاثة انواع ايضا الاول المضمومة بعد فتحة نحو أَوُبّ جمع أبّ وهو المرعى اصله أَأْبُب على
وزن افعل فنقلت ضمة حركته الى ما قبله توصلا الى الادغام فصار أَأُبّ ثم قلبت الثانية واوا لانها تجانس
حركتها والثاني المضمومة بعد كسر نحو اِوُمّ وهو مثال اصبُع بكسر الهمزة وضم الباء من أمّ اصله إِأْمُم
فنقلت ضمة الميم الى الهمزة وادغم ثم ابدلت واوا لضمها والثالث المضمومة بعد ضم نحو أُوُمّ وهو مثال
اُصْبُع بضم الهمزة والباء من أمّ اصله أُأْمُم فنقلت ضمة الميم وادغم كما تقدم ثم ابدلت الثانية واوا لانضمامها وانضمام
ما قبلها تنبيه خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة احدهما المكسورة بعد ضم فابدلها واوا والاخر المضمومة
بعد كسرة فابدلها ياء فيقول في مضارع انّنه أُوِنّ وفي مثال اصبع من أمّ اِيُمّ فبدل الهمزة في هذين النوعين بحركة
ما قبلها وغيره بحركتها وهو الصحيح واما الضرب الاول من ضربي اجتماع الهمزتين وهو ان يكون الثانية
متحركة معهما موضع اللام فقد اشار اليه بقوله ص وما لم يكن لفظا اتم الى اخره ش يعني ان الثاني من الهمزتين ان كان متطرفا
وجب ابداله ياء سواء كان ما قبله فتح او كسر او ضم ولا يجوز ابداله واوا لا الواو لاجل لو كانت اصلية وولينا كسرة

او ضمة
تقلبت

او ضمة نقلبت ياء ثالثة فصاعدا او كذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلذا ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن
بصدده لانها لم تقع بعدها ياء فقلبت الياء وقوله ص واوا ام نحوه وجهين في ثانيه ام ش يعني انه لا يجب ابدال الـ
الهمزة الثانية فيما اول همزتيه للمضارعة نحو أؤم مضارع ام بل يجوز فيه وجهان الابدال والتحقيق فان تثنيت
قلت اوم بالابدال وان تثنيت قلت أؤم بالتحقيق وكذلك تقول في مضارع أن اين بالابدال ياء لانكسارها وان تثنيت
قلت أئن بالتحقيق لكون الاولى للمضارعة وعلة ذلك انها تشبه همزة المضارعة بهمزة دال مستقلة ... ولعل فيها
الحوف والنا فتنبيه فهم من هذا ان الابدال فيما اول همزتيه لغير المضارعة واجب في غير نحو كما سبق قال في الكافية
وما اتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضا قال في شرحها اشير بقولي وما اتى على خلاف ما مضى الى ما نقل
بالتحقيق وهي قراءة ابن عامر والكوفيين والى قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين محققتين ونحو ذلك
قال في التسهيل وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة وهو مخالف لما في الكافية وقال في ايجاز التعريف فلم يشترط التحقيق
وظاهره موافقة الكافية وقوله ص وياء اقلب الفا كسرا تلا او ياء تصغير بواو ذا افعلا ش يعني ان الالف يجب قلبها
ياء في موضعين احدهما ان يعرض كسر ما قبلها للجمع والتصغير فلم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالالف بعد غير فتحة
فرجعت الى حرف يجانس حركة ما قبلها فجازت ياء والثاني ان تقع قبلها ياء التصغير نحو غزال غزيل لان ياء التصغير لا تكون الا
ساكنة فلم يمكن النطق بالالف بعدها فقلبت ياء مكسورة ثم ادغمت ياء التصغير فيها وقوله ص بواو ذا ا
فعلا في اخر ش يعني انه يفعل بالواو الواقعة اخرا ما يفعل بالالف من ابدالها ياء لانكسار ما قبلها او وقوعها
بعد ياء التصغير فالاول نحو رضي وغزي واصلهما رضو وغزو لانهما من الرضوان والغزو فقلبت الواو ياء لكسر ما
قبلها ولكونها اخرة لانها بالتاخر تتعرض لسكون الوقف واذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه
السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسر وهي متطرفة عوض
وعوج لانها كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط والثاني كقولك في تصغير جرو جري اصله جريو فاجتمعت
الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار جري ولمجيء هذا النوع
مقصورا له من قوله بواو ذا افعلا اذ انما مقصوده التنبيه على النوع الاول لان قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق
احداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سياتي في قوله ان يسكن السابق ... قلت
هذا صحيح ولهذا قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة او ياء التصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة
لفظا او تقديرا والواو على تقدير الكسر وقوله ص او قبل تا التأنيث ش مثاله شجية اصله شجوة لانه من الشجو فجعل بالواو
قبل تاء التأنيث ما فعل بها متطرفة لان تاء التأنيث في حكم المنفصل وقوله او زيادتي فعلان مثاله شجيان وهو مثل ظربان من
الشجو اصله شجوان فقلبت الواو ياء لان الالف والنون في حكم الانفصال ايضا مثل تاء التأنيث وقوله ص ذا ايضا راوا ش يعني
ان الاعلال المذكور يجب للواو الواقعة عينا لمصدر فعل معتل العين بشرط ان يكون بعدها الف نحو صام صياما اصله صواما لكنه
لما اعتلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبهها فاعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله
واحترز بالمعتل من الصحيح نحو لاوذ لواذا فان مصدره لا يعل لانه لم يعل في مصدر المعتل عينا لان ... يطلق عليه معتل ... كل
ما عينه حرف علة فصح معتلا ولم يعل فيه ... قلت من اين يؤخذ اشتراط الالف قلت من قوله ص والفعل منه

صحيح غالبا نحو الحول ش يعني ان ما كان على وزن الفعل من مصدر الفعل المعتل العين فالغالب فيه التصحيح نحو حال حولا
وعاد المريض عيادا قال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف
فيه حتى يكون على فعال قلت في تخصيصه بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به وقد مثل الشارح بانقاد انقيا
دا والاصل نحو اعاد اعادا على ما سبق ذكره تنبيهان الاول نبه على التصحيح في فعال مصدرا قالوا نار نوارا اي نفر وكان حقه
الاعلال قال في شرح الكافية ولا نظير له الثاني قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا وفعال مصدرا
فسوى بين فعل وفعال في ان حقهما الاعلال ومن ثم خالف ما تقدم من ان الغالب في فعل التصحيح ص وجمع ذي عين اعل او سكن
فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن ش اي او قلبت الواو مكسورا ما قبلها وهو عين جمع اعلت في واحده او سكنت وجب
قلبها ياء بشرطه ومنع الالف بعد الواو قال الاول نحو ديار اصله دوار لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في الافراد معتلة
بقلبها الفا ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف والثاني نحو ثياب اصله ثواب ولكن لما انكسر ما
قبل الواو في الجمع وكانت قبل اللام الف وهي في المفرد ساكنة ضعفت ايضا فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود
الالف فان قلت من اين يوخذ اشتراط الالف قلت من قوله ص وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال اولى كالحيل ش
يعني ان الواو المكسور ما قبلها في عين جمع اعلت في واحده او سكنت لا يخلو اما ان يكون بعدها الالف اولا فان لم
يكن بعدها الالف فلا يخلو اما ان يكون احدهما فعلة والاخر فعل ومن ثم كلهما في هذا البيت فعلم ان وجوب الاعلال انما هو
في غيرهما وهو فعال نحو ديار وثياب والحاصل ان الجمع المذكور ثلاثة اقسام قسم يجب اعلاله وهو فعال وقسم يجب تصحيحه
وهو فعلة نحو عود وعودة وكوز وكوزة وقسم فيه وجهان والاعلال فيه اولى وهو فعل نحو حاجة وحوج وحيلة وحيل
وانما وجب التصحيح في فعلة لانها لما عدمت الالف قل عمل اللسان بخف النطق بالواو بعد الكسرة وصحت ولم يكن اعلالها لانه
انضم الى عدم الالف تحصن الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث واما فعل فجاز فيه التصحيح نظرا الى عدم الالف والا
علال نظرا الى انها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح بالعلة تنبيهات الاول يفهم من قوله وجمع
ذي عين ان المفرد لا يعل نحو خوان الا المصدر فقد تقدم ذكره وشذ قولهم في الصوان والخوان صيان وخيان الثاني احترز بقوله
اعل او سكن من نحو طويل وطوال فان الواو لم تعل فيه ولم تسكن وندر قوله واذا عزاه الرجال طيالها واما جواد وجياد فيحتمل
ان يكون من الاستغناء بجمع جيد الثالث زاد في التسهيل لوجوب الاعلال شرطا اخر وهو صحة اللام احترازا من نحو جواء
في جمع جو ورواء جمع ريان فانه يصحح لئلا يجتمع اعلالان ابدال العين ياء واللام همزة الرابع جعل في التسهيل اشتراط الالف
في وجوب الاعلال مخصوصا بما سكنت الواو في واحده فان عين جمع لواحد معتل العين مطلقا او ساكنها ولها في الجمع الف
وصحة اللام انتهى ومقتضاه ان الاعلال يجب في فعلة وفعل اذا اعتلت عين احدهما نحو تارة وتير وقيمة وقيم ونحو
فعلة وفي فعل وجهان مخصوص بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة وبحو نحو حاجة وحوج ثاج او بدل على ثم لعله فرقيم
ومن يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا الخامس شذ اعلال فعلة في قولهم ثور وثيرة والقياس ثورة كما قالوا
عود وعودة وعن المبرد انهم قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان وثور قطعة من الاقط فقالوا في الحيوان ثيرة وفي هذا ثورة وقيل نحوه
على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء ومن قال الغراب ثور وثيران قلبوا الواو فيهما واجروا
الجمع مجرى واحده وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكى عنه المصنف ان ثيرة مقصور من فعالة واصله ثيارة نحو حجارة فقلبت الواو

جا الاجل

لاجل الالف قبلها فصارت بقيت الياء منبهة على الاصل ص والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ش يجب ابدال الواو
ياء اذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعدا لان ما هي فيه اذ ذاك يعد من نظير يستحق الاعلال وسواء كانت في اسم كقولك
المعطيان فان اصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل او فعل كقولك يرضيان حملوا الماضي على المضارع فقالوا اعطيت
واصله اعطوت حملا على يعطي تنبيه هذا الاعلال مستصحب لهاء التانيث نحو المعطاة وقوله والواو لاما بتتميمه وقوله
ص ووجب ابدال واو بعد ضم من الف ش يعني انه يجب ابدال الالف واوا اذا انضم ما قبلها مثاله ضويرب تصغير ضارب وبويع بايع
مبنيا للمفعول ص ويا كموقن بذا لها اعترف ش يعني انه يجب ابدال الياء الساكنة المفردة في غير جمع واوا اذا انضم ما قبلها
نحو موقن اصله ميقن لانه من ايقن فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها واحترز بالساكنة من المتحركة نحو هيام فانها تحصن بحر
كتها ولا تقلب الا فيما سياتي بيانه واحترز بالمفردة من المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام واحترز بغير جمع
من ان يكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا اشار بقوله ص ويكسر المضموم في جمع
كما يقال هيم عند جمع اهيما ش اصل هيم هُيم بضم الهاء لانه جمع اهيم فهو نظير حمر في جمع احمر فخفف بابدال الضمة كسرة
لتصح الياء ولم تبدل ياؤه واوا كما تبدل في المفرد لان الجمع اثقل من المفرد فكان احق بمزيد التخفيف فعدل عن ابدال عينه واوا لانها
اثقل من الياء تنبيهات الاول سمع في جمع عائط عوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وعيط على القياس
حكاه ابو عبيدة الثاني كان ينبغي ان يستثني ايضا بعض صفة نحو كيسى انثى الاكيس فانها كذلك وكيسى عنده وفيه في
هذا اخر الفصل الثالث كلام الناظم يقتضي ان الياء الساكنة المفردة اذا انضم ما قبلها اما ان تكون في جمع او في فعلى صفة
او في مفرد غير فعلى الصفة فان كان في جمع ابدلت الضمة كسرة وصحت الياء وان كانت في فعلى جاز الوجهان وسياتي الكلام
عليها وان كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء واوا وهذا يشمل وجهين احدهما ان الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد
استدرك ابدال يائه واوا والاخر ما الواو فيه عين الكلمة وهذا فيه خلاف مذهب الخليل وسيبويه ابدال الضمة فيه كسرة كما
فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وكلام المصنف يوافقه فاذا ابنيت من البياض نحو برد قلت على مذهبهما
بيض وعلى مذهب الاخفش بوض ولذلك كان ديك عندهما محتملا ان يكون فِعلا وان فُعلا ويتعين عنده ان يكون فِعلا بالكسرة واذا
ابنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما يحتمل ان يكون
مفعِلة ومفعُلة وعنده يتعين ان يكون مفعِلة واستدل لسيبويه باوجه احدها قول العرب اعيشن من العيشة والعيشة
مصدر كالحمرة الثاني قولهم مبيع اصله مبيوع فنقلت الضمة الى الياء ثم كسرت لتصح الياء وسياتي بيان ذلك الثالث
ان العين تحكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما ابدلت لاجل اللام واستدل الاخفش باوجه احدها قول العرب مضوفة للحذر
منه وهو من ضاف يضيف اذا اشفق وحذر قال الشاعر وكنت اذا جاري دعا لمضوفة اشمر حتى يبلغ الساق مئزري والثاني
ان المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى ان الواو المتطرفة يقلبونها ياء في الجمع نحو عصي
جمع عصا ولا يقلبونها في المفرد نحو عتوا مصدر عتا والثالث ان الجمع اثقل من المفرد فهو احق بالتخفيف وصحح اكثرهم مذهب
سيبويه واجابوا عن الاول من ادلة الاخفش بوجهين احدهما ان مضوفة شاذة فلا تبنى عليها القواعد والاخر ان ابا بكر
الزبيدي ذكر في كتاب مختصر العين مضوفة من الواو وذكر ضاف اذا اشفق باعيا ومن روى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث انهما
قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه ص وواوا اثر الضم رد اليا متى الى اخره ش تبدل الياء المتحركة بعد الضم واوا ان كانت

لام فعل نحو قضو الرجل او رمو وهذا مختص بفعل في التعجب ولم يجي منه لما في فعل منصرف الا ما ندر من قولهم نهو الرجل
فهو نهي اذا كان كامل النهية وهو العقل وكان ثم اسم مبني على التانيث كالتاء كمرموة مثال مقدرة من رمى فلو كانت
التاء عارضة بان بني على التذكير ثم عرض لحاق التاء وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح الياء كما يجب ذلك
مع التجرد منها نحو توان اذ الاصل توانو فابدلت الضمة كسرة فصار توانيا ولكنه خفف بابدال ضمته كسرة لانه ليس
في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة لازمة فان لحقت الكلمة التاء قلت والتاء لانها عارضة ولا اعتداد بها فان قلت
من اين يعلم ان مراده غير العارضة قلت من تمثيله بنحو مقدرة وقوله ص كذا اذا كسبعان صيره ش يعني انه
يجب ابدال الياء بعد الضمة واوا قبل زيادتي فعلان كبناء مثل سبعان من الرمي وهو اسم موضع فتقول فيه رموان و
اصله رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الالف والنون لا تكونان اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من
الطرف ص وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى ش اي وان تكن الياء المضموم ما قبلها عينا
لفعلى وصفا جاز فيه الوجهان احدهما ابدال الضمة كسرة فتصح الياء والاخر ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا فتقول في انثى
الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى على الاول والكوسى والضوقى على الثاني قال الشيخ رح شرح بدر الدين حمله على ما ذكر مرة
وبين ذلك في التسهيل اخرى فتبين هنا ان الاول وهم من قوله وصفا وفعلى ان كانت اسما تقلب ياؤه واوا نحو طوبى اسم
مصدر من الطيب ومن ثم قرئ طيبى لهم وهو قليل الثاني كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من اهل
التصريف من وجهين احدهما انه اجاز في فعلى وجهين وهم جزموا باحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما كالطوبى والكو
سى وهما من الطيب كما في مسئلة تصحيحها حيث كان اسما منكتبه وقسمة ضيزى اي جائرة من قولهم ضازه حقه يضيزه
اذا بخسه وجار عليه والاصل حيكى وضيزى بالضم فانه ليس في الصفات فعلى بالكسر وفيه فعلى بالضم فابدلوا من الضمة
كسرة لتصح الياء على حد بعضهم في بيض فرقا بين الاسم والصفة قال بعضهم ولم يات من الصفات غير هذين يعني حيكى
وضيزى والاخر انهم ذكروا انثى الافعل في باب الاسماء فجعلوا لها حكم الاسماء اعني اقرار الضمة وقلب الياء واوا فظاهر كلام
سيبويه انه لا يجوز فيها غير ذلك ولم يذكرها المصنف في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين في كلام مسموعان
عن العرب وقال الشلوبين لم يحك من هذا مثلا ولم يجي في اسما ولا صفة في نقل وهو الكلام فيما سمع من النحويين جعلوه نظير
فعلى وهو عكسه انتهى وكانه لم يقف على نقل الكوسى او رءاه نادرا للكيسى **فصل** من لام فعلى اسما اتى الواو
بدل ياء كتقوى غالبا جا ش اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فان كانت
واوا سلمت في الاسم كالدعوى وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا في ذات الواو بين الاسم والصفة وان كانت لامها ياء سلمت
في الصفة نحو خزيا وصديا وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والبقوى والفتوى والعثيوى فرقا بين الاسم والصفة وانما الاسم
بهذا الاعلال لانه اخف فكان اجمل واكثر النحويين يجعلون هذا الحكم مطردا وقال بعضهم يشذ منه ما لم يكن اقل وهي قولهم
طغيا لولد البقرة فجاءت بالياء وكان القياس طغوى بالواو وزاد في شرح الكافية لغة اخرى وانما قال غالبا احترازا من الرجا
بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية وسعيا اسم موضع انتهى والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين
ان ريا صفة بمنزلة عطشى والاصل انه رائحة ريا اي مملوءة طيبا **تنبيه** ما ذكره الناظم هنا في شرح الكافية موافق لمذهب
سيبويه واكثر النحويين اعني كون ابدال الواو من الياء في فعلى الاسم مطردا وابقاء الياء في الصفة شاذا وعكس في التسهيل فقال

ونتبع ابدال

وشذ ابدال الواو

وشذ ابدال الواو من الياء في فعلى اسما كالفتوى والتقوى والبقوى والثنوى والاصل فيهن الياء ثم قال واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا
فالحقوه بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى والعوى والدعوى ان جميع ما اصلها والاولى عندي جعل هذه الاواخر من الواو سالا كساء التكثير
من الشذوذ وفي التسهيل قال ومما يبين ان ابدال الياء واوا شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا ولد البقرة الوحشية بفتح طائه وضمها وسعيا
اسم موضع فهذه الثلاثة جاءت على الاصل والتعجب للشذوذ وكان اولى بالقياس عليها انتهى وتعقب احمد احمد بهذه الثلاثة اعتبارا بقول
جعلها سيبويه صفة قال ولو كانت اسما لقيل رووى واما الطغيا فلا حجة فيه لانه قد نقل فيه ضم الطاء فمن فتح امن البدل استصحابا
للغة الضم واما سعيا فهو علم ويحتمل ان يكون منقولا من صفة كخزيا وصديا **ص** بالعكس جاء لام فعلى وصفا **ش** انما اعلت
لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء في الاسم كالفتيا وفي الصفة نحو القصوى تانيث الاقصى
فصح فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا في فعلى بالفتح بين ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا سلمت
في الاسم نحو حزوى اسم موضع وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا معنى قوله بالعكس وشذ من ذلك القصوى في لغة
غير تميم فيقولون القصيا على القياس وشذ ايضا الحلوى عند الجميع **تنبيه** ما ذكر المصنف من ان فعلى اذا كانت واوا تبدل
ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لاهل التصريف فانهم يقولون فعلى اذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون
حزوى شاذا وقال المصنف في بعض كتبه النحويون يقولون هذا الاعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة او بالدنيا
والاسمية عليها عارضة ويزعمون ان تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموا
فق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم
يستثقلون الواو مع ضم اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى واما قول
ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى تانيث الاغزى فقال المصنف هو تمثيل من عنده ولم يسمع معه نقل والقياس ان يقال الغزيا
كما يقال العليا **فصل** ان يسكن السابق من واو ويا الى اخره يعني حاصل هذا الفصل ان الياء والواو اذا اجتمعتا وسكن
سابقهما وجب ابدال الواو ياء ثم الادغام وذكر لذلك شروطا الاول ان يتصلا يعني ان يكونا في كلمة واحدة كيوم يوسف
وهكذا جو بنفر في ... لا ابدال ولا ادغام الثاني ان يكون السابق منهما اصليا فلو كان عارضا نحو قوي مخفف قوي لم يبدل ولم يد
غم الثالث الا يكون السكون عارضا فلا يبدل نحو قوي مخفف قوي فلا يبدل لعروضه وحكى الكسائي الابدال والادغام في رؤيا اذا خفف
وسمع من بعضهم ان ... للمرء بالتخفيف ... وكان ... نحو ايم وهو شاذ ... من الايم اصله ايوم فابدلت الصيغة ... لتاتى
ببنية واو الانضمام التي قبلها فجاء ايوم وهذا بدل الازم فقلبت الواو ياء واد غمت في الياء فجاء ايم وهذا ان شروطها وما خرج عن
شروطه وهو قوله ومن عروض عريا اي من عروض ذات الحرف او من عروض سكون وقد امات اجتمعت فيه الشروط كسيد اصله سيود
لانه فيعل من ساد يسود ومرمي اصله مرموي لانه مفعول من رمى يرمي فابدلت الواو فيها ياء ثم ادغمت في الياء فيق
ع الاخرى **تنبيه** لو جمع الكتاب في هذا النوع شروطا وابدال نبه عليه ههنا وهو الا يكون الثاني واو اسم كتب لا
في ابراح وتحسيب هيبراح بعد ياء التصغير نحو جدول وفي التصغير وجهان ... جديل بالابدال والادغام على القياس
وهو الارجح والاخر جديول بالتصحيح وقوله **ص** وشذ معطى غير ما قدر رسما **ش** يعني ان ثلاثة اصناف ... ما اجتمع
فيه ... الواو والياء ولم يستوف الشروط كقولهم في الري ريا وقد قرا بعضهم ان كنتم للرؤيا تعبرون وحكى الفراء وفي رواية محيوف

رؤيته رؤية بالاعلال فان في شرح الكافية وحكى بعضهم الحرائي على لغة وقاس بعضهم على عارض البدلية يقال
في قوي مخفف قوي مبني بالاعلال وهو ضعيف. الثاني ما صح مع استيفاء الشروط كقولهم للقصير حيوان وعوى الكلب عوية
الثالث ما شذ بدل الياء فيه واوا وانه عفو الواو في الواو كقولهم عوى الكلب عوة وهو نهو عن المنكر وقوله ص من واو او ياء بتحريك
اصل الفا ابدل بعد فتح متصل ش يجب ابدال الواو والياء الفا بشرط كونهما بعد فتح الفا بشروط الاول ان يكون التحريك اصليا احترازا من
ان يكون عارضا نحو توم وجيل مخفف توءم وجيأل الثاني ان يكون الفتح متصلا احترازا من ان يكون منفصلا بحرف نحو ادواي وبا
بان الالف فاصلة او يكون من كلمة اخرى نحو ان يزيد وموقوا الا يوفي الثالث ان يكون اتصاله اصليا احترازا من نحو بنا. مثل غليظ
من الرمي او الغزو فتقول فيه رميو وغزو ولا منعوضا ولا تقلب الواو والياء الفا لان الفتحة فيها عارضة بسبب حذف الالف
في الاصل رمي وغزو ولا غليظا اصله علابط فان قلت من اين يؤخذ هذا الشرط من النظم قلت من قوله متصل
فان هذا منفصل تقديرا ولانه عارض فيكون المعنى الفتح متصل لفظا وتقديرا فهذه الشروط لا بد من اعتبارها في الاعلال
المذكور ولا يشترط معها في اعلال اللام الا شرط واحد وهو ان لا يتصل بها الف ولا ياء مشددة واما العين فيشترط في اعلالها
مع هذه الشروط الثلاثة شروط اخر ولهذا لا يشترط ما بعدها. وثانيها ان لا يكون ما هي فيه فعلا على فعل في افعل ومصدرا
وثالثها ان لا يكون ما هي فيه فعلا واوا على افتعل بمعنى تفاعل او مصدرا وامنه [illegible] ورابعها ان لا يعل ما قبلها والخامس ان لا يكون ما هي فيه
اسما مختوما بزيادة تختص بالاسماء وسيأتي تفصيل لا انكر هذه الا من حرف ولا يجعل وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلا
في ان شاء الله تعالى ومثال ما يعل لاستيفائه الشروط وهو رمى وغزا اصلهما رمي وغزو فقلبت الياء والواو الفا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ومثال [illegible] باع وقال اصلهما بيع وقول فقلبت الياء والواو وكذا [illegible] واشار الى هذه الشروط الستة بقوله
ص وان حرك التالي وان سكن كف ش يعني ان اعلال الياء والواو بالاعلال المذكور انما كان اذا لم يلزم [illegible] بان يتحرك ما
ثانيهما كما مثلنا به فان سكن ما بعدهما امتنع الاعلال وكذلك [illegible] نحو بيان وعيون وطويل وخورنق واما اللام فقد بين حكمها
بقوله ص وهي لا يكف ش لما كانت اللام محل التغيير لم يكف اعلالها الساكن كما كف اعلال العين ما لم يكن الفا او ياء مشددة
فانهما يكفان اعلال اللام ويخرجها من القوا [illegible] نحو رميا وغزوا والياء المشددة نحو علوي لانهم لو اعلوا قبل الالف
لاجتمع ساكنان فحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فلا يدرى [illegible] مثنى هو ام للمفرد واما رحيان وعصوان فمقصور على [illegible]
من بابه واما نحو علوي فلو [illegible] موضع [illegible] الالف والياء المشددة من السوابق اعلت
نحو يخشون اصله يخشيون فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولقي ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين ونحو
[illegible] جمع عصى مسمى به فان اصله عصوون [illegible] وعلى هذا لو بنيت من الرمي مثل عنكبوت قلت
رميوت والاصل رميبوت ثم قلبت وحذفت [illegible] الساكن [illegible] وذهب بعضهم الى [illegible] ما هي فيه
واشار الى ثانيها بقوله ص وصح عين فعل وفعلا ذا افعل [illegible] على فعل وعينه [illegible]
حملا على افعل لموافقته له في المعنى ان يعل من هذا النوع [illegible] نحو عين فهو اعين وحول فهو احول ومصدر فعل [illegible]
[illegible] التصحيح ايضا [illegible] بقوله ذا افعل من نحو خاف [illegible] بان وزنه فعل [illegible] مثل
بقاعل ثم اشار الى ثالثها فقال ص وان يبن تفاعل من افتعل الى اخره ش [illegible] افتعل واوي العين بمعنى تفاعل صح حملا على

تفاعل

على تفاعل لكونه في معناه نحو اجتوروا وازدوجوا وجاء بمعنى تفاعلوا وزاوفوا وجوزوا :. واحترز بقوله وان يبن تفاعل من افتعل مما لا يبين
ز على التفاعل عن وهو الا تستراح فان الفاعلية فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان وازدجر جيدا بمعنى جاز واحترز بقوله
والعين واو مما كون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان في الاعلى لنفاعل نحو امتاروا وابتاعوا واستافوا
عا انتصار بوا بالمسبوق لان الياء اشبه بالالف وكانت احق بالاعلال منها ثم اشار الى الحذف بقوله ص وان لحرفين ذا الا
علال استحق صحح اول وعكس قد يحق ش يعني انه اذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واو وياء او واوان او ياءان وكل منهما يستحق ان يقلب الفا
لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما لئلا يجتمع في الكلمة اعلالان والاخر احق بالاعلال فاجتماع
الواوين كالهوى مصدر هوى في السوق ويقال على ان الهوى منقلبة عن واو وقولهم في معناه حوكات جمع احوى حوة
وفي مؤنثه حواء فاصل الهوى هوو وكان واحد من الواوين مستحقا للانقلاب فلو قلبتهما لالتقى الفان فيجب احدهما
لالتقاء الساكنين ثم حرف الاخر لما فات التنوين فيبقى الاسم متمكن على حرف واحد وهو لحن ممتنع وكما افضى الى
الممنوع فمنتهى بقلب امتنع اعلالهما معا ووجب اعلال احدهما وكان الثاني احق به لانه الطرف ومحل التغيير والعين
متحصنة لوقوعها حشوا واجتماع يائين كالحيا للغيث واصله حيي فاعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع
الواو والياء كالهوى اصله هوي فاعلت الياء على ما ذكر في الحيا وهكذا تفعل في كل ما جاء في هذا النوع الا ما شذ من
نحو غاية اصله غيية فاعلت الياء الاولى وصححت الثانية وسهل ذلك لحوق التاء فيتقوى بقوة طرفا ومثل غاية ثاية وهي
حجارة في مقام يجمعها الراعي عند متاعه فيبيت عندها وطاية وهي السطح والدكان ايضا وكذلك الاية عند
الخليل اصله ايية فاعلت العين شذوذا اوفي انه مخففة من ايية عند من ذهب الخليل ذكرناها في هذا الموضع
وان غاية واخواتها شاذ بقوله وعكس قد يحق اشار الى خامسها بقوله ص وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم ش
لما كان الاعلال فرعا والفعل فرعا كان احق به من الاسم ولهذا اذا لحق الاسم زيادة تختص بالاسماء وجب سلامة
ما عينه من الاعلال واو او ياء نحو حوكى وانفتح ما قبلها لانه تبعد الزيادة بعد عن شبهه بما هو الاصل في لحجو
لا ووسيلان فانهما قد صححا لزيادة تختص بالاسماء وهي الالف والنون فصحت عينهما لذلك وما جاء من هذا
النوع معلا عن شاذ نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وذكر المبرد في هذا ان الاعلال هو القياس
وعليه داران وماهان والتصحيح شاذ ولهو مذهب سيبويه تنبيهات الاول ان تاء التانيث غير
معتبرة في التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لان تاء التانيث تلحق الماضي فلا تثبت بالحاقها ما يقتضي نحو قالة
وباعة واما الحركة فيه فتصحيحها شاذ :. الثاني اختلف في الف التانيث المقصورة نحو صورى وهو ماء
فذهب المازني الى انها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرجه
عن شبه الفعل لكونه في اللفظ بمنزلة الف فعلى فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس
فلو بنيت فعلى من القول لقلت على راي المازني قولى وعلى راي الاخفش قالى وظاهر اختيار الناظم في هذه المسئلة اختيار
مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وجزم به الشارح هنا واعلم ان ما ذهب اليه المازني هو مذهب سيبويه
:. الثالث لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس وهو الا تكون العين بعدها حرف لا يعل ومن ذكره في التسهيل
واحترز بعضهم وقولهم في نحو تشبيه فلم يعلوه لان الياء بعدها من الجحيم فالاعلال على ان لم يكن فيكن طوا لا حنوا بعد كن

الله من تغييرات :: الرابع قال في الكافية ومن تلك اسباب الاعلال نقليا عن حرف تصحيح من هذا انشا من النوعين
احدهما ما هو بدل حرف لا بعمل نحو تيسير نية تسهيلة ومن نقص من والثاني ما هو حال محل حرف لا بعد وان لم يكن بدلا عنه ابتدا
نحو بيس فيضعو الهمزة موضع الباء والباء موضع الهمزة وتصحيح الباء اذ تحركت وانفتح ما قبلها لانها وقعت
موقع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تعل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها كما قال في شرح
الكافية ونقل النوع الثاني لم يخرج بعضه من حقه المشترك الحسنة المتفق منه فيكون مشتركا فيه قسا بقا وفي كون بعضهم ان
بعض التمام بعد تعريض انتقال الفتحة به لان اليا بالحمله فهي في نية التقدم والهمزة قبلها في نية التاخير
وعلى هذا فيستغني عن همزة المشترك بما يسوغ عن اشتراك اصالة انتقال الفتحة :: **الخامس** ذكر ابن بري ايضا
في نظم الاعلال شرطا آخر وهو لا يخرج مستقلا على الاصل فالحذر ان من مثل الخونة والحوكة والقودة والعوج انتهى
وهو غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفا به المشترك وكونه في الشذوذ في قولهم روح وعيب جمع رايح
وغايب وعفوة جمع عفو وهو الجحش قال الشارح لان تاء التانيث غير مختصة بالاسماء يعني عفوة ثم
وقال في القلب ميما النون الخ :: ذكر بعد ابدال ميم في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لما خلاف مخرجيهما مع منا
فيه بين النون وغنتها لشدة الباء فلذلك وجب ابدالها قبل الباء ميما لانها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ولا فرق
في ذلك بين المتصلة والمنفصلة وقد جمعهما بقوله ومنه ابدلا اي من قطعتم بالله عن بابه وا ذا ميم والقلب البدل ابدل
من نوع النوع الخفيفة **تنبيهات** الاول عبر بعضهم عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى ان يعبر
بالابدال لان القلب في الاصطلاح انه يكون في حروف العلة غالبا ونقع في باب ذلك الا قليلا انتهى :: **الثاني** نقل ابو علي ابن ابي
الاحوص عن ابن لامير الشلوبين عن العرب ان النون الساكنة تخفى عن الباء ولا ينبغي ان يحمل على كلامه فانه ذلك شيء من قبله
احد من النحويين عن العرب وانما حمل على انه يجوز فيهما لا بدل الاخفاء :: **الثالث** قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة
من دون باء وذلك شاذ في الساكنة كقولهم عمطا في عنطا وامرت الغنات في العمر والمتحركة بناؤه في بنان قال رؤبة
يا هال ذات المنطق النمنام وكف المخضب البنام :: **فصل** لما ذكر في انقل التصريف من تغييرات غير
فعل ذكر ابن فيشنع اذا كانت عين الفعل واوا او ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين لاستثقالها على حرف
العلة نحو يقوم ويبين والاصل يقوم بضم الواو ويبين بكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما اعني
القاف في يقوم والباء في يبين فسكنت الواو والياء :: **ثم اعلم** انها اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة
تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لم تغير بل تكتفي من
تستبعد بعد النقل وذلك ان تكون الحركة ضمة والعين واوا او كسرة والعين ياء ونقدم تمثيلهما بيقوم ويبين و
ان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا مجانسا لتلك الحركة وذلك اذا كانت الحركة فتحة والعين واوا او ياء ابدلت العين الفا نحو اقام
وابان اصلهما اقوم وابين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت غير مجانسة لها فقلبت الفا وان كانت الحركة كسرة
والعين واوا نقلت الكسرة ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو فيعل اصله يفعل فيعل به ما ذكر ولنقل شروط
الاول ان يكون الساكن المنقول اليه ساكنا صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوق وبين وكذا الهمزة
لا ينقل اليها نحو بايس مضارع ايس لانها معرضة للاعلال فقلبها الف نص على ذلك في التسهيل **فان قلت**

في نحو

156

لم تستثن الهمزة هنا قلت الهمزة فرعوها المصنف من حروف العلة فقد خرجت بقوله ص الثاني الا يكو
ن الفعل فعل التعجب نحو ما ابين الشيء واقومه وابين به واقوم به حملوه على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة في
المزية وهو افعل التفضيل الثالث الا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود والمالم يعل هذا النوع لئلا يلتبس
مثال ابناء او لئلا يلتبس لو اعلت عينه بالاعلال المذكور بفعل ماض وكان يكفي انه فاعل من المضاعف نحو عمومه الا
المثنى وفي لئلا خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يوجب اللبس: الرابع الا يكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يدخله
النقل لئلا يتوالى اعلالان وانما ذكرنا الشروط الثلاثة اشارة بقوله ص ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا
وزاد في التسهيل شرطا اخر وهو الا يكون موافقا لفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارع عور وصيد وكذلك
ما تصرف منه نحو اعوره الله فكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله ص وصح عين فعل وفعلا ذا افعل
ص ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ش يعني ان الاسم المضاهي للمضارع وهو المراد بقوله
ص ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ش يعني ان الاسم المضاهي للمضارع وهو المراد بقوله
في عدد الحروف والحركات تبينا وجب فيه الاعلال بالنقل المذكور ويشترط ان يكون فيه وسم مميز عن الفعل
فان الوسم فيه نوعان احدهما ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق للفعل في وزنه وفيه زيادة
ثم تبين انه ليس من قبيل الافعال وهي الميم فاعل نحو مقيم ومبين ولو بنيت من البيع مفعلة بالكسر قلت مبيعة
او مفعلة بالكسر مبيعة او مفعلة بالضم قلت على مذهب سيبويه مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش قلت مبوعة
ونسبوه كمن نصبهما والاخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كتباع مثل تحلئ من البيع فانك تقول فيه تبيع
بالاعلال المذكور لكونه موافقا للفعل في عدد حروفه وحركاته وفي زيادته لا في وزنه لان تفعلا بكسر التاء ليس من ابنية
المخصوص بالاسماء وانما بنيت من البيع مثل تحلئ قلت تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على مذهب الاخفش
لان تفعلا بضم التاء ليس من اوزان الفعل بل هو من اوزان المخصوصة بالاسماء كتفعل بكسر التاء، واما ما شابه به
المضارع في وزنه وزيادته فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود واطول وابين منه ولو بنيت من البيع مثل تضرب او تفعل
قلت تبيع او تبيع بالتصحيح لموافقته للفعل في الامرين معا والحاصل انه لا يعتل الاسم المشابه للفعل حركة وسكونا
الا اذا امتاز عنه بحركة كتبيع مثل تحلئ من البيع او في زيادة فيه او له نحو مقام فان قلت ولم كان ذلك قلت لانه
لو اشبهه من كل وجه واعل لتوهم كونه فعلا فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل فان قلت فلم لا يلتبس تفعل بتفعل
شابه الفعل من كل وجه واعل لتوهم كونه فعلا فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل فان قلت ولم لا يلتبس نحو
بين فرق بين علمين فانهما اعلا مع موافقة الفعل في الامرين قلت هذا ونحوهما مما نقل من الفعل بعد الاعلال لانه
اعل فعل نحو يزيد ويشكر فسمي به واما من صرفه بعد
التسمية فعلى من رأى ان علم من لم ينصرف فاز وقد اعل في حال الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو
عنده فعال وليس من هذا الباب وبعضهم استثنى لا يصح على فعال الوزن اعل لانه من قبيل الاسماء ضعيف
لانه يجيء بين ونحوه مما نقل بعد الاعلال فتبين به ما نقص من الاعلال في مثل تبيع مثل تحلئ بالكوفة خلاف المضارع
بكسر اوله هو مذهب النحويين كافة الا المبرد فانه يصحح في ذلك ونحوه لانه ليس مبنيا على فعل فيقول تبيع
بالتصحيح ويقول في مثل تنب من القول تقول بالتصحيح ايضا وذلك لانه يشترط في اعلاله نحو مقام مشابهة الفعل
ويقول مقاما ومتاعا ونحوهما مما خالف الفعل بزيادة لانه انما اعلت لانها صادقة الفعل او اسم مقاما لانها
على وزن الفعل ومن ثم ومعريه ومكنوزه عنده وارد على القياس لا معل لها فيختص به وهي عنده عيره مما

مما نشأ من الاعلال والتصحيح من مذهب الجمهور وبل على قياسها ما ذهب اليه اعلال عين معيشة ومثوبة
ولا اسم مكان وانما هما اسما المبالغة نشر فيه من جبر ونشر ص ومفعل صح في المفعول تشم كا نحو مفعل او يفعل لانه على وزن يفعل
وزياح له خاصة بالاسماء اعني الميم فكان فيه موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه وفي لحح بمقتضى اعلاله لاكنه
صحح تشبيها له لغظا ومعنى بما يستحق التصحيح وهو مفعال لانه غير موازن للفعل لاجل الالف التي قبل لامه اما تشبيهه
لفظا فواضح واما تشبيهه معنى فلان كل منهما يكون الة كمخيط ومخياط او صفة مقصودا بها المبالغة كمهذر
ومهذار فيستوي بينهما في التصحيح والى سبب تصحيح مفعل اشار بقوله كالمفعال وعلة تصحيحه عندي شبهه لمفعال
ومن صرح بان علة هذا النظم وغير كثير من اهل النظر بان علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال المفتوح عين
انه مقصور م والالا افعال واستفعال ان المزال الاعلال والتا الزم عوض من حذفها بالنقل بما عرض فهم انه كان المصدر على افعال
او استفعال مما اعلت عينه حملا على فعله في الاعلال فنقل حركة عينه الى فائه ثم قلب الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي
الفان فيحذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التانيث وفي نحو اقامة واستقامة اصلهما اقوام
واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فالتقى الفان الاولى بدل العين
والثانية الف افعال واستفعال فوجب حذف احدهما واختلف النحويون في المحذوف منهما فذهب الخليل وسيبويه الى ان
المحذوف هي الالف الثانية لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل والبيت يحتمل هذا الناظم وقد قال والالف الاوقال
واستفعل الزوا وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف هي الاولى لانها عين الكلمة ولا دلالة في الجمع لما حذفت الالف عوض عنها تاء التانيث
على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه واستجاه استفهاما قال الشارح وبكثر في كالمع الاضافة كقوله
تعالى واقام الصلاة فهذا على حد قوله ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذي وعدوا ومال في تسهيل
حذف التاء في الاية معلل بكثرة الاستعمال قلت ونقل مذهب الفراء في باب الاضافة فبل وحكى
المالط منفطا اعوالا واعيت الاسماء عياطوا استحوذ استحوذ او استفعل الصبي استنعل لا وهذا عند
جمهور البصريين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب ابو زيد الى انه لغة يقاس عليها وحكى الجوهري تصحيحه
وذهب في التسهيل الى مذهب يحيى به ثالث وهو ان التصحيح مطرد فيما اهمل ثلاثيه كاستنوق واستتيس
افعال فيما له ثلاثي كاستفعال م وما لافعال من النقل ومن حذف به ال اخره يعني ان ما بني مفعول من ثلاثي معتل العين
فعل به ما فعل بافعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف منه ما بني مفعول من قال وباع قيل مقول ومبيع والاصل
مقوول ومبيوع فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول
الزائدة فوجب حذف احدهما واختلفوا في ايهما حذفت فمذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول الزائدة لانها
زائدة ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة واو واو مفعول المعنى ولان الساكنين اذا التقيا
في كلمة حذف الاول فاما في ذوات الواو كمقول فلسبب فيهما عمل عين في لحج لانه لما حذفت منه احدى الواوين
بقي مقول على لفظه واما في ذوات الياء كمبيع فانه لما حذفت واوه على راي سيبويه بقي مبيع بيله ساكنة

بعد ضمة

بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء واما على راي الاخفش فانه لما حذفت الياء كسرت الفاء
وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء فصار مبيع وقد خالف الاخفش اصله في هذا لان اصله ان الفاء اذا ضمت
وبعدها ياء اصلية باقية قبلها واو لانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلب هاهنا الضمة مراعاة للعين
التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة اجدر **فان قلت** فهل جاء شيء من ذلك في التصحيح في المعروف لغة بعضهم
قلت نعم قال ابو الفتح سالني ابو علي عن تخفيف مسوء فقلت اما على قول ابي الحسن فاقول رايت مسوا كما
تقول في مقروء مقرو ثم اقلبها عنده واوا مقعوا واما على مذهب سيبويه فاقول رايت مسوا كما تقول في خبء خبا فتحرك
الواو لانها في مذهبه عين فقال لي ابو علي كذلك هو وقوله ثم التصحيح في الواو اشارة الى قول بعض العرب ثوب مصوون
ومسك مدووف وفي القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور واجازه المبرد في احرف قليلة وذكر الجوهري ان بعض النحويين
يقيس لا تصاح في الواو وانها لغة لبعض العرب **قال الاستاذ ابو علي وحكي**
ذلك الكسائي وقاس عليه وقوله في الياء اشتهر يعني ان التصحيح في ذوات
الياء كثير مشتهر بخلاف الواو وفي لحن لثقل الواو وخفة الياء ومثال ذلك في الياء قولهم خزة مخيوطة بها نفسي
وتفاحة مطيوبة ونحو ذلك في ذوات الياء لغة تميمية حكاه المازني وغيره قال علقمة و
قال الشاعر كانها تفاحة مطيوبة فيقول مخيوط ومبيوع
هو تميمي يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم وقال سيبويه وبعض العرب يخرجه عن الاصل فيقول مخيوط ومبيوع
ولا نعلمهم اتموا في الواو لانها اثقل وحكى ابو العباس نص بيعه فقال انما اجاز ذلك في بيع لانه في الصورة ولم يجعله
ص ومن المفعول من نحو عزا الى اخره **ش** اجاز في المفعول من فعل معتل اللام مما الواو اذا كانت
لغة قلب الواو ياء لا جتماعها مع الياء وسبق
واوا وجب الاعلال بالادغام فلا غام ونحو بدل الضمة كسرة نحو مرمي لا اصل فقلبت الواو ياء
احدهما بالسكون واوا عنه بذلك الحكمة وكسرت الميم لتصح الواو وان كانت واوا فهو على ثلاثة اقسام
قسم يجب اعلاله وقسم يختار تصحيحه والذي يجب اعلاله هو ما عين واوا وفاء ما بينا اسم المفعول من نحو
حوى يحوي والاصل محووو فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ثم قلبت المتو
سطة ياء لانه قد اجتمع واو وياء وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وادغمت
الياء في الياء فقيل محوي والذي يختار اعلاله هو ما كان على فعل بكسر العين كرضي فهذا فيه الاعلال
والتصحيح والاعلال اولى لان فعله قد قلبت فيه الواو ياء فحاله شبيهه بنائه على ويحاله بنائه للمفعول
كان اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال اولى من مخالفته وبهذا جاء الاعلال في القران وجاء التصحيح قال الله
تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقال بعضهم مرضو وهو قليل نحو
ما ذكره المصنف الجمع فجميع الاعلال على التصحيح نحو مرضي وذكر غيره ان التصحيح نحو العباس واو ولا اعلال
فيه شائع وصرح بعض النحاة بانه بقليل واطراد الاعلال فيه والذي يختار تصحيحه نحو ما كان من فعل بفتح
عينه واوا هو على فعل بكسر العين كالمفعول من نحو عدا يعدو فيه التصحيح حملا على فعل الفاعل فيقول
فيه معدو فتصححه كما تصحح فعل الفاعل ويجوز فيه الاعلال حملا على فعل المفعول وهو اولى وروى ابو جعفر قال
الشاعر فقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معدوا وعاديا انشده المازني معدوا بالتصحيح

وانتصر غيره بالاعلال تنبيهات الاول لم يذكر الناظم في هذا البيت الا حكم القسم الاخير اعني ما بني
فيه التصحيح واقال على المثال بخرج بقوله من نحو عدا ما عينه واو ونحو قوي فان المفعول منه يجب اعلاله وما بني على فعل نحو
رضي فان المفعول منه يبنى على اعلاله عند المصنف فان قلت لم ذكر هنا غير المفعول مما لامه ياء نحو رمي
قلت لان حكمه فيه تفصيل وبيانه :: الثاني ظاهر كلامه ان الاعلال مطرد في نحو معدو وان كان التصحيح اجود وفي
بعض النحويين ان الاعلال فيه شاذ لا يطرد الثالث اختلف في تعليل اعلال الواو في هذا النوع فقيل انه اعل
حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف وقيل اعل تشبيها بباب ادل ونحوه لان الواو الاولى ساكنة زائدة
زائدة حقيقة بالاعتبار عليه بعض بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كانها وليت الضمة فقلبت ياء
حرف قبلها ياء او قال ابن جني كما فعلوا في الكساء ونحو ... في العقو واعترض تعليل الفراء بوجوب القلب في
المصدر نحو عتا عتيا وليس المصدر على فعل المفعول قوله كذا في الوجهين في المفعول الاخر ففهم منه ان المفعول
مما لامه واو ولم يخلص ان يكون جمعا او مفردا فان كان جمعا مفردا فيه الاعلال والتصحيح لان الاعلال اكثر نحو عصي و ...
جمع عصي ... اصلهما عصوو ... وما قبلها الواو الاخيرة ياء حملا على باب ادل واعلت الواو التي قبلها
لمثلها من ابدال الواو ... ومن ... التصحيح الغاط وهو جمع اب واخو جمع اخ ونحو نحو ... عن بعضهم انكم
تنظرون في نحو كثيرة ونحو جمع نحو الجيم وهو السحاب الذي هرق ماءه قال ابن سيده ولم يسمع فيه الاعلال وبقي
جمع بهو ... جمع ابن وبنو جمع ... على خلاف في اصله ومذهب سيبويه انها ياء وقال ابن عصفور وشذ
من هذا الجمع لعطار ... نحو جمع نحو وبنو جمع ... انه لم يشذ غير هذا ... وان كان مفردا ففيه
ايضا الاعلال والتصحيح لان التصحيح اكثر نحو علا علوا وعتا عتوا ... بالاعلال ... عتا التصحيح عتا اي تجبر
وقسا قسيا اي قسوة فان قلت ظاهر كلام المصنف التسوية بين فعل المفرد وفعل الجمع في الوجهين وليس
بسواء لان الاعلال في الجمع اكثر والتصحيح في المفرد اكثر قلت سوى بينهما في مجيء الوجهين من كل منهما
ولم يسو بين الوجهين في الكثرة وقد صرح بذلك ونصهما في غير هذا الكتاب ... ورجح الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح
فان قلت لم كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد قلت لثقل الجمع وخفة المفرد تنبيهات
الاول الا ... اطراد الاعلال في الجمع والتصحيح في المفرد واما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور انه لا يقاس عليه والى
هذا ذهب في التسهيل وقد لا يقاس عليه خلافا للفراء ... وضعف مذهبه لذلك ما ... واما اعلال المفرد
فقال في التسهيل ... عليه انه شاذ لا يطرد :: الثاني ما يفهم من قوله من التصحيح مشروط
بان لا يكون من باب قوي ... فعل المفعول من القوة ... ومتاح نحو ... بوم
الى اخره ... فقد نصوا في فعل جمع ما عن الذي عينه واو الاعلال ... في نوم جمع نائم ... صائم
صيم وفي جوع جمع جائع ... ووجه ذلك ان العين ... بالام ... من الطرف واعلت
كما تعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ... والتصحيح ... هو الاصل واما فعال بالمد نحو صوام ونوام
فالتصحيح فيه متعين لبعد عينه من الطرف بسبب زيادة الالف ... الاعلال ... ولا يقاس عليه وهو
نيام تنبيهات الاول قوله ... بعيد الكثرة ولم ... على الاطراد ومن نص غيره من النحويين على انه مطرد

والاطراد

ولاحمرها، تشترط لم يذكره المصنف وهو الا يكون معتل اللام نحو يشأ ويشوى فهذا لا يجوز اعلاله كما هذه لتوالي
الاعلالين الثاني نحو في قال وقال المعتل العين الضم والكسر والضم هو الوجه ... فصل في اللين فاء تاء
فتعال الواو اخره ثم ادغم اذا كان في الافتعال حرف لين اعني واوا وياء وجب في اللغة الفصحى ابدالها تاء في الافتعال وفروعه
اعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول مثاله في الواو ما تقول يتعد اتعادا فهو متعد ومتعد ومثاله في الياء اتسر يتسر
اتسارا فهو متسر ولما ابدلوا الفاء في هذا لان في ترك ذلك تتوالى عليها اشياء بتغيرها بحسب حركة ما قبلها فكانت تقلب
بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فيقولون ايتعد وياتعد وموتعد فلما تغيرت حركات ما قبلها ابدلوا منها
حرفا جلدا لا يتغير لما قبله وهو التاء، وهو اقرب الزوائد من الفم الى الواو ولبوا او ما بعده فيدغم فيه. تنبيهات
الاول قال بعض النحويين البصريين انما هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة في ايتعد وفي ياتعد وحمل المضارع والاسم
الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر. الثاني قوله اللين يشمل الواو والياء كما تقدم واما الالف
فلا حظ لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما. الثالث من اهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال ويجعلون فاء
الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتعد ياتعد فهو موتعد واتسر ياتسر فهو موتسر. الرابع
حكم الحرف او من العرب من يقول اتتسر واتقد بالهمزة وهو غريب وقوله في نحو الهمزة اي وشذ ابدال فاء الافتعال
تاء فيما اصله الهمزة والقياس فيه ان لا يبدل نحو ائتكل في تكل اتتكل لانه افتعل من الاكل وفاء الفعل همزة ولكنها
خففت بابدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها فلما نح على ما يقتضيه التصريف ولم تبدل لانها ليست
بحرف لين في اصلها انما هي بدل من همزة والهمزة لا تدغم فينبغي ان يقر بدلها كما هي وايضا فلان ابدال الهاء وهي بدل من الفاء تؤدي الى
توالي اعلالين ومن شذوذ ابدال الواو والياء في هذا الشذوذ بعضهم اتزر لمن يحسن الازار والتاء في هذا الحرف بدل من الواو والمبدلة
من الهمزة واللغة الفصيحة في هذا عدم الابدال فتقول ايتزر وقوله وشذ يقتضي ان الابدال في الهمز ليس بلغة
والقياس عليه وهذا هو المعروف وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في الهمز وحكوا من ذلك الفاظا وهو
اتزر والمتزر من الازر ولا مانة واتهل من الاهل ومنه عندهم اتخذ من الاخذ وقال بعضهم وهي لغة رديئة مشهورة في محمة نقلها
قال ابو علي هذا خطأ في الرواية فان صحت فانما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي ان يؤخذ بلغتهم ولم يجد هذا سيبويه
ولا رأيته المتقدمون العارفون بالصنعة وتحرير النقل قلت وفي الحديث وان كان فيه ابدال بحسب ما يكون لجميع رواة الموطأ
بالابدال ولا يصح غالبا وفي حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرني احداهن ان تتزر بالادغام قال قلت
فما يصنع ابو علي بقولهم اتخذ وهو من الاخذ قلت خرجه على ان فاءه الاولى اصلية لان العرب قالت تخذ بمعنى اخذ
قال تعالى لتخذت عليه اجرا وانشدوا وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها نسيفا كافحوص القطاة المطرق. وتأول الزجاج
حج ما احتج بتخذ وزعم ان اصله اتخذ وحذف وحكم ما في هذه العبارة سمي بما حكاه ابو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا
وذهب بعض المتاخرين الى ان تخذ مما ابدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغتين وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت
قليلة الواو بياء معلبه اخص لانهم نصوا على ان التخذ لغة ردية. الثاني كلامه يشمله فانه يشكل انه مما سمع
فيه الابدال يشذ وفي تحصيل من يرى ان الابدال يسمع فيه فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه ونص القياس على هذا
بقياس ان يرد انه يقال في افتعل من الاكل اتكل قلت وفي كلام بعضهم ما يدل على سماع كما انه افتعل من مطموثهم

يعني أنه إذا بني الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهي الطاء والظاء والصاد والضاد وجب إبدال التاء

طاء كقولهم في بناء افتعل من ظعن وظلم وصبر وضرب اظطعنوا واظطلموا واصطبروا واضطربوا والأصل في الجميع اظتعنوا واظتلموا

واصتبروا واضتربوا ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحروف المطبقة لما بينهما من تقارب في المخرج وتباين في الصفة

إذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء

تنبيه إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين وإذا أبدلت بعد الظاء ففيه ثلاثة أوجه أحدها

البيان فيقال اظطلم والثاني الإدغام في الظاء بالطاء فيقول اطلم بطاء والثالث أن يجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم

فيقال اظلم وينشد بالأوجه الثلاثة قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم وإذا أبدلت

بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه

وهو قليل وقرئ ان يصلحا بينهما صلحا وإذا أبدلت بعد الضاد ففيه ثلاثة أوجه البيان والإدغام بوجهيه

فيقال اضطجع واضجع واطجع وهذا الثالث قال ابن هشام الخضراوي وهو نادر شاذ وقد استثقل بعضهم اجتماع

الضاد والطاء لما بينهما من التقارب فقلب الضاد لاما فقال الطجع وبالأوجه الأربعة ينشد قوله مال إلى أرطاة

حقف فاضطجع **ص** في ادان وازدد وادكر دالا بقي أي تبدل تاء الافتعال مما فاؤه دال كادان أو زاي كازداد

أو ذال كادكر وجب إبدال تاء الافتعال دالا فيقال ادان وازداد وادكر والأصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء

التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالا تنبيهات الأول إنما أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع

المثلين فيقال ادان والثاني إذا أبدلت بعد الزاي وجب الإظهار ولا يجوز الإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال

ازدجر ولا يجوز بالعكس وقد زاي لئلا يلتبس من مخرجها وإذا أبدلت بعد الذال ففيها ثلاثة أوجه الإظهار والإدغام

بوجهيه فيقال اذدكر وادكر بدال مهملة واذكر بذال معجمة الثاني مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال

بعد الأحرف الأربعة وفي الأحرف الثلاثة أنها لا تبدل بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء

فيقال اثّأر مثلثة وهو افتعل من ثأر أو تدغم فيه التاء فيقال اثّرد ثاء مثلثة قال سيبويه والبيان عربي جيد يعني

الإظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وقد ذكر في التسهيل أيضا أنها تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا

اجدمعوا وفي اجتزأ اجدزأ قال الشاعر فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجدز شيحا لا يقاس عليه

وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم

من باب الإبدال وما تعلق به من وجوه الإعلال وقد علم مما ذكر أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الياء والألف والواو

والواو تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من النون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء

تبدل من التاء والدال تبدل من التاء على ما سبق ذكره من التفصيل ومن تبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر وإنما اقتصر هنا على

الضروري ولم يتكلم على إبدال الهاء مع أنه ذكرها في حروف البدل لأن ذكر الهاء يبدو ضروري ولهذا قال في التسهيل

والضروري في التصريف تسعة أحرف يجمعها طويت دائما وأسقط الهاء ونحو نفيح في أول الباب الإعلام بأن حروف الإبدال الشائع اثنان

وعشرون حرفا وهي المجموعة في قوله لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته وأن الإبدال وقع في غير هذه أيضا ولكنه لم

يشتهر وقد انقضى الذي ذكر ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز من تبدل الحروف على ترتيبها

في المخارج فافهمه والله الموفق. الهمزة ابدلت من تسعة احرف وهي الالف والواو والياء والهاء والعين
والخاء والغين. اما ابدالها من احرف اللين فمنه مطرد كابدال الهمزة من الالف في حمراء ومن الواو في كساء ومن الياء
في رداء. ومن تعرّف بيانه مستوفيا. ومنه غير مطرد كابدال الهمزة من الالف في الخأتم والعألم ومن الواو في اشاح
واحد خلافا للمازني في اشاح فان ابدال الهمزة من الواو فيه مطرد في عنده ومن الياء في قولهم قطع الله اديه وفي
اسنانه الّل بلل وهو قصر الاسنان لعلّه وقيل نعتا فيقال الى احد العمر واما ابدالها من الهاء وما بعدها فبعضه
على السماع. فمثال ابدالها من الهاء قولهم ماء واصله ماه ومن العين قولهم اباب بحر اي عباب بحر ومن الخاء قولهم صر
يعني صرخ حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم رانه بمعنى رغنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وابدال الهاء من همزة
انهم قيل عن بعض جراء. الالف ابدلت من اربعة احرف وهي الياء نحو باع والواو نحو قال والهمزة نحو كاس والنون الخفيفة
نحو لنسفعا. الهاء ابدلت من خمسة احرف وهي الهمزة نحو هياك في اياك وهو كثير والالف كقولهم من هنا هنه ومن هنه
اي من هنا والواو في حرفين محتملين احدهما هنة تصغير هنه اصله هنيوة ويحتمل ان تكون الواو مبدلة المبدلة من الواو
والا في قولهم يا هناه عند ابي الفتح وفيه اقوال مشهورة والياء في هذه وهنيهة على احد الوجهين والتاء في كلمة في الوقف
على من وقف بالتاء والهاء وابدال الهاء في جميع ذلك غير مطرد الا في نحو كلمة. العين ابدلت من حرفين الحاء في قولهم صبع بمعنى
صبح والهمزة في قولهم عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم وهي عنعنة تميم. الغين ابدلت من حرفين كقولهم غضر بصره
بغض بمعنى خضع حكاه ابن جني والعين كقولهم لغن في لعل. الحاء ابدلت من العين في ارمح في اربع وهو قليل. الحاء ابدلت
من حرف واحد وهو العين في قولهم الاخر بربع والالحن ويقرأ والنخاعنة قوا بينهما وفي حج في عابه. القاف ابدلت
من حرف واحد وهو الكاف في قولهم وقتبه وكنت الطاير وهو ما دونه من الجبل حكاه الخليل. الكاف ابدلت من حرف وهو القاف
في قولهم عربي كح اي قح وقيل لا بل هو بمعنى قح فقال هو الخالص من اللؤم وابدال الكاف من القاف اكثر من عكسه. والتاء
في قول الراجز فابن الزبير قال ما عصيتا اي ما عصيت انشده ابو علي. الجيم ابدلت من الياء مخففة ومشددة والاكثر كون
الياء المبدل منها الجيم مشددة او مسبوقة بعين وهي عجعجة قضاعة. الشين ابدلت من ثلاثة احرف كاف المؤنث نحو
اكرمتش قالوا اكرمتش والجيم قالوا مشتق مشتج قالوا اي ممتد ابدا حبل الوصال مرمجتي اي ممتج والسين قالوا جعشم
في جعسوس وهو القصير الزري وجعسوس بالمهملة وجعشوش بالمعجمة ولم يحك الابدال والياء وهو اسع ولو الابدال كرم والهاء
ابدلت من ثمانية عشر حرفا وهي الالف نحو حبيلي تصغير حبلى والواو نحو عصي وما تصرف منه والهمزة نحو بيسم
في يسم والهاء نحو ... واصله ... والباء في الارانب
والثعالي والاصل الارانب والثعالب والراء في قيراط وسين ان عند بعضهم والنون في افاسي وضادي جمع انسان وصريان
وفي تخليت وهو من الخل والصاد في قصيت قصيت اظفاري والضاد في قوله تقضي البازي اذا البازي كسر. واللام املت واصله
امللت والميم في اتميت اي اتممت والعين في ضفادي اي ضفادع والدال في هديت والتاء في اتصلت والثاء في الثالي
اي الثالث والجيم في ... والكاف في مكاكي. اللام ابدلت من حرفين وهما النون في اصيلال والضاد في الطجع
بمعنى اضطجع والبدل والابدال من اللام في قولهم ... بمعنى ... النون ابدلت من ثلاثة احرف وهي اللام
كقولهم لعن في لعل وفي قول من فعلت كذا في الابد فعلت كذا والميم كقولهم للحية ايم واين بالميم والنون حكاه الاصمعي

وقالوا السوع فالق وفالق والهمزة كقولهم في النسب الى صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني وحكى الفراء حنان في حناء وهو الذي
يختضب به الطاء ابدلت من حرفين التاء في الافتعال نحو حروف الاطباق وقد تقدم ذكره والدال حكى يعقوب عن الاصمعي مط اصبعه
ومد في الافتعاظ في الاتعاظ الدال ابدلت من اربعة احرف وهي التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم في نحو اجدمعوا
لطاء كقولهم السرح في السرط وهي حيث تمرط الشعر حول المشترك ومن الذال كقولهم كد في كذ جمع كذا التاء ابدلت من ستة
احرف وهي الطاء في فسطاط والاصل فسطاط لقولهم فساطيط والدال في ست والاصل سدس والدال كقولهم ... والاصل ...
اي مع الله لانه من الدربة والواو في تراث وتجاه ونحوهما والياء في ثنتين وكيت وذيت والصاد في لصت والسين في ست قال في التسهيل
وربما ابدلت من هاء مثاله ما انشده بعضهم في قوله العاطفون تحين ما من عاطف اذ اراد العاطفونه فابدل في الوقف ثم ابدل الهاء
تاء وحركها للضرورة ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لانه جعل الهاء اصلا الصاد ابدلت من السين نحو صراط الزاي ابدلت
من حرفين السين نحو ... في يسدل والصاد نحو يزدق في يصدق السين ابدلت من ثلاثة احرف التاء في استخذ على احد الوجهين
واصله اتخذ والشين في مشنوع قالوا مسنوع واللام في استنطعه اي لتطعه وهي في غاية الشذوذ الطاء ابدلت ... الحرف
ابدالها شبيها بالدال ابدلت من الذال في ... بعضهم بالذال المعجمة وفيها ... ومن التاء في قولهم ... الجراح ...
... بالعتم ... الثاء ابدلت من الفاء في مغثور واصله مغفور ومن الذال كقولهم في جذوة جثوة من التاء والثاء
الفاء ابدلت من الثاء في قولهم ... ثم وعمر حكاه يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الباء في قولهم ... بانه
الباء ابدلت من الميم في قولهم باسمك ... ما اسمك وهي لغة بني مازن ومن الفاء في قولهم الفنجل بمعنى الفنجل
الميم ابدلت من اربعة احرف وهي الواو وقد تقدم ... والنون في نحو عمبر والبنان في البنان والباء في قولهم ما زلت
على كذا ... والباء في ... وقالوا ... والذي التي للتعريف في لغة حمير الواو ابدلت من ثلاثة احرف
الالف في نحو ضويرب تصغير ضارب والياء نحو موقن والهمزة نحو مومن والله اعلم

فصل في حذف فاء امر او مضارع من كو
عد احذف والى اخر ... ثم اعلم ان الحذف وجه من وجوه الاعلال وهو ضربان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي يتعرض لذكره في هذا
الفصل وهو ثلاثة انواع الاول حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة
لازمة كقولك في مضارع وعد يعد والاصل يوعد فحذفت الواو لما ذكر وحمل على ذي الياء اخواته نحو اعد وتعد ونعد والامر نحو عد
والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فان اصله وعد على وزن فعل فحذفت فاؤه حملا على المضارع
وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون ذلك كالعوض من الفاء ... وعوضوا منها تاء التانيث ولذلك
لا يجتمعان وجاء العوض هنا في اخره والمحذوف من اوله كما في اسم وابن ونحو ... وقد اجاز بعض النحويين
حذفها الا اضافة مستدلا بقول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا ... يعني عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم
على ان عدا جمع عدوة اي ناحية اي واخلفوك نواحي الامر الذي وعدوا فتلخص ان الاول فيهم من قوله من كوعد ان حذف
الواو المذكورة مشروط بشروط اولها ان تكون الياء مفتوحة بلا حذف من نحو مضارع او نحو لا من نحو ... ثانيها ان العين
الاماشذ من قولهم يدع ويدر في لغة وثالثها ان تكون عين الفعل مكسورة فلو كانت مفتوحة نحو يوجل او مضمومة نحو يوضؤ
لم يحذف الواو الاما شذ من قول بعضهم ... الشاعر لو شئت قد نقع الفواد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا
وهي لغة عامرية قال قلت ... الحذف بها عينه مفتوحة كيف هو ... قلت انما يقع ... فيها ...

مخزا ... احمد

وقياس مضارعه يفعل بالكسر فعرض فعل له عن القياس ففتح عينه لاجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرة فحذفت الواو منه لذلك
واما وسع فما حكيه وسع بالكسر فقياس مضارعه الفتح فقال ابو حيان لكنه لما حذفت الواو منه دل ذلك على انه كان مما يجيء على فعل
يفعل بالكسر نحو ومق يمق ونحوه والى هذا اشار في التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد او مقدرة كيضع ويقع الا
ان جعلها مقدرة نحو زاوتا نصها ان يكون في لغة فعل فلو كان اسم لم تحذف الواو لان الحذف في الفعل انما كان لاستثقال في لغة الفعل بخلاف
الاسم فعلى هذا نقول في مثال يقطين من وعد يوعيد الثاني وهم من ذكره ان حذف هذه الواو من فعلة المصادر انما هو مقيس وكذا يقطين
احدهما ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها الا ما شذ في قولهم رقة للفضة وحشة للارض الوحشة
والثاني فيها احتمال وهو ان يكون مصدرا وصف به في كلام الشلوبين وقوله في التسهيل وربما اعل بذلك الاعلال اسماء كرقة وصفة كلدة فيه
نظر لانه في لفظه مجموع افعل الجمع من النوع بين اما الاسماء فعدو جرقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما واما الصفات فلا يحفظ
عنه لكنه من لفظ سيبويه حيث الصفة على ضربين وانما نبهنا الا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المفتوح فيهما البيدقة فلا
فهما لا يحذف منهما ومن احترز عن هذا في الكافية بقوله والفعلة الاصل حذف **الثالث** وقد ورد تصحيح فعلة المصدر الذي
مصدرا وهو شاذ قالوا وثر وثرة ووقح وقحة بكسر الواو حكاه ابو علي في املائه قال الجرمي ومن العرب من يخرجه على الاصل فيقول وعدة
ونبه وجهة **قلت** اما وجهة فمذهب المازني والمبرد والفارسي الى انه اسم للمكان المتوجه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات
واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسبه الى المازني ايضا فعلى هذا في اثبات الواو
فيه شذوذ قال بعضهم والمسوغ لاثبات الواو فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما
فقد مضارعه يحذف منه الواو لا موجب لحذفها منه لا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه والجهة
والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده كما كان وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر قال لان جهة وجهة بمعنى واحد
ولا يبعد ان يقال في وجهة انها اسم مكان اذ لا يبعد المحذوف وجه **الرابع** فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو
ان ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم ييس مضارع يبس واحله يئس مجرى يئس الياء وشذ ايضا ييسم مضارع
وسم ثم انتقل الى النوع الثاني فقال **ص** وحذف همز افعل استمر الى اخره **ش** معناه اطرح حذف همزة افعل من مضارعه واسم
فاعله ومفعوله والصفة الا مشاركة بقوله وينتمي منتصب فنقول اكرم يكرم فهو مكرم ومكرم وكان حقها فعل له ان يجيء مضارع
عنه على يفعل من باب حروف المضارعة على اول الماضي كما فعل في غيره من الامثلة نحو ضارب يضارب وتعلم يتعلم الا انه لما كان من حروف المضا
رعة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها لئلا تجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة اخواته واسم الفاعل والمفعول
تنبيهان الاول لا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة او كلمة مستندرة فمن اثباتها في الضرورة قوله فانه اهل لان يؤ
كرما وانشد سيبويه وصاليات ككما يؤثفين قالوا وانما هي اثفية ووزن اثفية على هذا افعلة والهمزة زائدة قال السيرافي لا
حجة فيه لاحتمال اصالة الهمزة فيكون اثفية فعلية كسلعنة وقد اجاز سيبويه في همزة اثفية الاصالة والزيادة والكلمة
المستندرة قولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب
هذا على القول بزيادة الهمزة وهو الظاهر **الثاني** لو ابدلت همزة افعل في قولهم اراق هراق وعينا كقولهم في ابهل الا
بل عيهل الابل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعيهل الابل يعيهلها فهي معيهلة
اي مهملة ثم انتقل الى النوع الثالث فقال **ص** ظلت وظلت في ظللت استعملا الى اخره **ش** قال في شرح الكافية

فعل مضاعف على وزن فعل فان اسناده الى تاء الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة اوجه تاما نحو ظللت
ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو ظلت ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظلت انتهى ومن فهم من قوله فوائد الا
ولى ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل واكثر هذا مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بانه شاذ وانه
لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من زاد على الثلاثة وهو
احست في احسست وممن ذهب الى مذهب الشلوبين ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة بني سليم وبقي الكلام على ابن
عصفور. الثانية مقتضى قوله على فعل اختصاص هذا الحذف بمكسور العين ونص في التسهيل على شمول المفتوح
والمكسور وقد حكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت. الثالثة مقتضى قوله على فعل
اختصاص ذلك بالثلاثي وكلامه في التسهيل يشمل الزائد على الثلاثة ونقص تمثيله باحست. الرابعة صرح
بان المحذوف في ظلت وظلت لام الكلمة وصرح في التسهيل بان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه فان قلت
ما وجه فتحها فتح الفاء وكسرها قلت وجه فتحها ابقاء حركتها لانها مفتوحة في الاصل ووجه كسرها
نقل حركة العين اليها وقد ذكر ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم وقوله
وقرن في اقررن يعني ان هذا الحذف قد جاء في الامر ايضا بشرط ان تكون عينه مكسورة ومن ذلك قراءة وقرن في بيو
تكن وهو من قررت بالمكان اقر به بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما امر اجتمع مثلان اولهما مكسور
فحذف الحذف كما فعل في الماضي فان قلت فهل يجتمع في هذا في الامر قلت قال في الكافية وقرن في اقررن وقيس
منعه او غيره ان لم يكن لا تجيء وهذا ظاهر التسهيل فانه قال وربما فعل ذلك بالامر والمضارع وزاد فيه المضارع
ومثاله في يقررن ذكره في شرح الكافية وكذلك يستعمل في نحو يقررن واقررن فيقال فيهما يقرن وقرن ولكن فتح الفاء
من هذين وتشبيههما غير جائز انتهى وقال الشارح الفاضل في هذا النحو ان المضارع على يفعل ان كان مضاعفا ساكن الاخر
لاتصاله بنون الاناث جاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وكذلك الامر منه تقول في يقررن يقرن وفي اقررن قرن
وقوله ومن قرن نقلا يعني بفتح القاف وهي قراءة نافع وعاصم وهي امر من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع وهي
لغة صحيحة ثابتة فلا يلتفت لمن انكرها فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح ففعل به من فتح عينه ما فعل با
حسست وهذا انما يخرج عليه وهذا الحذف انما هو للمكسور فتشبيهها به لا يلزم وذهب بعضهم الى ان قرن في قراءة الكسر
من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وقد رجح الاول ابو الفراء بن وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح
امر من قار يقار. الثاني اجاز في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فاجاز في اغضضن ان يقال غضن واحسن با
ن فتح المضموم اقل من فتح المكسور وان كان فتح المفتوح نادرا ومنه الى الحذف في نون المفتوح الفاء فيفعل لكن بالعموم
امر بالجواز قال ولم اره منقولا والله اعلم. **الادغام** يعني الادغام اللائق بالتصريف كما قيد في الكافية
والادغام لغة الادخال والادغام بالتشديد افتعال منه وهي عبارة سيبويه قال ابن يعيش الادغام بالتشديد من الفا
ظ البصريين والادغام اصطلاحا ان تاتي بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل يكون في المثلين وفي المتقاربين في كلمة
وفي كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين في كلمة ولا بد من كلام الفاضل باستيفاء
الكلام على ادغام المثلين فاعلم ان المثلين المتلاقين باعتبارهما على ثلاثة اضرب. الضرب الاول ان يسكن اولهما ويتحرك ثانيهما

نحو اضرب

أحرف نحو اجرا فهذا يجب إدغامه بثلاثة شروط أولها ألا يكون أول المثلين هاء سكت فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوي
وقد روي عن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس وثانيها ألا يكون همزة منفصلة نحو أكلا أحمد فلا إدغام في
الفعل حتى يلتزم تخفيف أحدهما فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سأّل وثالثها ألا يكون مدة في آخر ولا مبدلة
من غيرها دون لزوم فإن كان مدة في آخر لم يدغم نحو يعطي ياسر ويغزو واقد لئلا يذهب المد بالإدغام فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام
نحو مغزو وأصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر ذهاب المد هنا لقوة الإدغام فيه وإن كانت مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام
بل يجوز أولى بالتخفيف نحو اثاثا وريا في رؤيا ووقف حمزة ومنع الفارسي نحو قوول بناء فاعل بتخفيف فاعله من قال وإن أنه لو أدغم لالتبس بفعل فإن كان
المد مبدلة من غيرها بدلا لازما وجب الإدغام نحو أوّب وهو مثال الفعل من آب وأصله أأوب فقلبت ثانية الهمزتين واوا لسكونها
بعد ضمة ثم أدغم للزوم الوجوب للأبدال الضرب الثاني أن يتحرك أولها ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه الإدغام لأن شرط الإدغام
تحرك المدغم فيه ومثاله ظللت في كلمة كالتاء وفي كلمتين رسول الحسن والضرب الثالث أن يتحركا فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام
بشرطين أحدهما ألا يكون قبلها همزة نحو قرا أبيه فلا إدغام في الهمزتين وفي الآخر لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين
نحو شهر رمضان فإن هذا لا يجوز إدغامه وإن كانا من كلمة واحدة لم يجز عند جمهور البصريين وقد روي عن أبي عمرو إدغام في
وتأولوه على اختلاس الحركة وأجاز الفراء إدغامه وإن كانا من كلمة واحدة فهو تعرض الناظم للكلام فيه في قوله **ص** أول مثلين محركين
في كلمة أدغم لا كمثل صفف **ش** وأمر بالإدغام في أول المثلين في كلمة فشمل ذلك نحو ردّ وظنّ ولبّ أصلها ردد و
ظنن ولبب والأفعال نحو صبّ وحبّ أصلهما فعل والإدغام في ذلك واجب بستة شروط الأول ألا يتصدرا نحو ددن فإن ذلك لا يجوز إد
غامه لثقل الابتداء بالساكن قال المصنف في بعض كتبه إلا أن أولهما حرف المضارعة فقد يدغم بعد مدة أو حركة نحو لا تيمموا وتكا
د تميز التنهي ويجوز الإدغام أيضا في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتّابع ولم يذكر
هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وعبر هنا الثاني ألا يكونا في اسم على فَعَل نحو صفف وفُعُل نحو ذلل أو فِعَل نحو كلل جمع كلة
أو فعل نحو لبب وكل ذلك لا يجوز إدغامه وإلى ذلك أشار بقوله لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب **فإن قلت** ما علة الإدغام
في هذه الأمثلة **قلت** أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن والإدغام فرع عن الإظهار فخص بالفعل لفرعيته
وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فإنه موازن للفعل لكنه لم يدغم لخفته وليكون منبهة على فرعية الإد
غام في الأسماء حيث أدغم موازنه للفعل نحو رد لثقله ضعف بسبب الإدغام وقوته في الفعل **واعلم** أنه يمتنع الإدغام أيضا
فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملته نحو خششا لعظم خلف الأذن فإنه موازن بصدره نحو صفف ونحو ردان وهو مثال
سلطان من الرد فإنه موازن بصدره لفعل نحو ذلل وجبنة جمع جب فإنه بصدره لفعل نحو كلل ونحو الرددان مثال صرفان في التمر
فإنه بصدره لفعل لبب ولو بنيت من الرد نحو غطفان قلت رددان بالفك هذا مذهب الخليل وسيبويه وقال الأخفش يقال ردان
بالإدغام ووجهه أن الألف والنون زائدتان تلحقهما من المال الثلاثي فتنقل إلى الفتحتين فادغم تخفيفا فجاز في الخفيف
الفعل في المثل نحو ردان بل هو أولى بالإدغام من الفعل لأن حركة الدال الأخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب إليه الخليل و
سيبويه لأنه هو الذي ورد به السماع إذ نقل أبو علي القالي عن أبي عمرو أبي الهيجان الرددان **فإن قلت** كان ينبغي أن يستثنى
مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو نحو إبل لكونه مخالفا لأوزان الأفعال فلو بنيت من الرد نحو إبل قلت ردد بالفك **قلت** الغير
لذي عهد استثناه به أنه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل واعلم أن وزن الثلاثي الذي

لم يكن فيها اجتماع مثلين متحركين إلا في عشرٍ على تسعة وفي سبع من خمسة منها وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام
فيه وهو فِعُل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهي فَعِل نحو كتف وفَعُل نحو عضد وفُعُل نحو طنب ابنية من الرباعي
نحو عضد وكتف قلت رُدَّ بالادغام لأنهما موافقان لوزن الفعل وليسا بأحد نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان
فقال ردّ وردّ وأما أبنية من الرباعي نحو رد بل قلت ردد بالفك من أن يعل إلحاقه بالفعل ينبغي له أن يدغم أولهما وقياس مذهب ابن
كيسان أن لا يظهرا بل هو في هذا أولى الثالثة أن لا يتصل أول المثلين بمدغم فيه وإليه أشار بقوله ص ولا كجسس فتى وهو جمع جاسٍ
فإن فيه مثلين متحركين ولم يدغم أولهما في الثاني لأن قبلهما مثل آخر مدغم في أول المتحركين فلا يدغم المدغم فيه التقاؤهما
ساكنين وبطل الإدغام السابق واللاحق الرابع أن يعرض تحريك ثانيهما وإليه أشار بقوله ص ولا كاخصص أبي فتى فهذا فيه مثلان متحركان
ولم يدغم لأن حركة الثاني عارضة وهي حركة النقل والأصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
فلم يعتد بها لعروضها الخامس أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره وإليه أشار بقوله ص ولا كهيلل فتى وفي لعل نوع أن الحرف
ما حصل فيه الالحاق بزايد قبل المثلين نحو هيلل إذا قال لا إله إلا [illegible] فإن لا مع هيلل متحركان في كلمة ولا سبيل إلى الإدغام
أولهما في الثاني لأن قبلهما مزيد للالحاق بدحرج وهو الياء فلو امتنع الادغام لبطل الفوت المماثلة والآخر ما حصل فيه الالحاق
بآخر المثلين نحو جلبب فإن أصلي باء فيه مزيد للإلحاق بدحرج فامتنع الادغام لاستلزامه فوات ما قصد من الالحاق:
السادس أن لا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها وإلى هذا أشار بقوله ص وشذ في ألل
إلى آخره فتى وهذه الألفاظ الشاذة ألل السقاء إذا تغيرت رائحته والأسنان إذا فسدت والأذن إذا رقت وذبب الإنسان إذا نبت
الشعر في جبينه وصكك الفرس إذا استعمل عرقوباه وضببت الأرض إذا كثر ضبابها وقطط الشعر إذا اشتدت جعودته ولححت
العين إذا التصقت ومششت الدابة إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة إذا ضاق إحليلها وهو مجرى
لبنها فيتبع ورد نزح الادغام في هذه كقيس ورد نزح الأعلال في القود ونحوه ومن شذوذ الاظهار أيضا في كلمات من الأسماء نحو قولهم
رجل ضفف الحال ومحبب وحكى أبو زيد طعام قضض إذا كان فيه يبس ولا يجوز هذا القياس على شيء من هذه المفكوكات
وما ورد في لغة من الشعر من الضرورة كقول أبي النجم الحمد لله العلي الأجلل ص وحيي أفكك وادغم دون حذر كذاك نحو
تتجلى واستتر فتى يعني أن الفك والادغام جايزان في هذه المواضع الثلاثة الأول ما عينه ولامه ياء نحو حيي وعيي فمن أدغم نظر إلى أنهما
مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر إلى أن الادغام لا يتراجح في الضابط المتقدم ومن أظهر نظر إلى أن اجتماع المثلين
في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالبا فإن قلت أي الوجهين أكثر
في كلامهم قلت الفك نص على ذلك النحويون وكلاهما فصيح وقرئ بهما في التنزيل لتواتر ولعل الناظم قدم الفك
لكثرته قلت لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو لن يحيي ورأيت محييا لم يجز الادغام وأما قولهم: وكأنها بين النساء
سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعيي: فشاذ لا يقاس عليه وأجاز الفراء الثاني نحو تتجلى قال الشارح كلما كان فيه تاءان مثل
تتجلى تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل عليه همزة الوصل فيقال اتجلى وقال
في شرح الكافية إذا ادغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة لأجل الادغام فقلت
تتجلى اتجلى انتهى وفي هذا نظر لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والفرق تاه عند غيره من النحو
يين بين الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا نحو تتبع وتتابع قلت اتبع واتابع وإن كان مضارعا نحو تتبع لم يجز الادغام

إن التنصيص

في انبنى وبه لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهو لا تجوز في المضارع عنه بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتي
او وصل بما قبله جاز الادغام بعد متحرك او لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا الخبيث في الاختيار في كل حال في اجتلاب
همزة الوصل والله اعلم الثالث نحو استتر وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا ايضا يجوز فيه الفك وهو
فيما سبق لبقاء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركته او المثلين الى الساكن فيقول ستر
يستر ستارا تنبيهات الاول اعلم ان الادغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل من اوله لتحرك
الساكن بعد طرح النقل فلذلك لم يقل فيه ستر الثاني اذا ادغم الادغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر
في مضارع الرباعي اصله تفعل يستر بفتح اوله واصله يستتر فنقل وادغم ونقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر بضم
اوله ونقول في مصدر الذي اصله افتعال ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وحذفت الهمزة ونقول في
مصدر الرباعي الذي وزنه فعل ستيرا على وزن تفعيل الثالث يجوز في استتر ونحوه اذا ادغم وجه اخر وهو ان يقال ستر
بكسر فائه على اصل التقاء الساكنين وفي كل ان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان
فكسر اولهما على اصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فيقول ستر والمضارع
اسم الفاعل واسم المفعول مبني على [illegible] لان اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من سكن الفاء فيصير
فيصير مستتر كاسم المختار ويتوقف على قرينة الرابع ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم
فان حيي منضبط فيه فجاز حذفه الادغام على سبيل اللزوم في استثنائه ليعلم انه ذو وجهين وكذلك استتر واما تجلى
فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين والله اعلم وقوله ص وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر ش اذا اجتمع
في اول المضارع تاءان جاز حذف احداهما نحو تبين العبر واصله تتبين الاولى تاء المضارعة والثانية فاء تفعل وعلة الحذف انه
لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع
عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين تنبيهات الاول هذا الحذف كثير جدا وفي القرآن منه كثير نحو لا
تكلم نفس الا باذنه وتنزل الملائكة والروح الثاني ابهم في قوله احداهما ومذهب سيبويه والبصريين ان التاء الثانية
هي المحذوفة لان بها حصل الثقل ولان الاولى دالة على المضارعة وقد صرح بذلك في التسهيل فقال في تكملة معزوة عليه
فقال والمحذوفة الثانية لا الاولى خلافا لهشام ويعني ان مذهب هشام ان المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين
الثالث الحذف في قوله وما بتاءين ابتدي وهو انما هو في المضارع لانه الذي يتعذر فيه الادغام واما الماضي
نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام الرابع ما ذكره من تعذر الادغام في المضارع انما هو في الابتداء لا في الوصل كما سبق
بيانه في الكلام على تجلى الخامس قوله في شرح الكافية في نحو تتعلم تعلم استثقالا لتوالي المثلين
المتحركين ولا ادغام لما يحوج اليه من زيادة همزة الوصل فيوهم ان الادغام فيه غير جائز وان كان مستثقلا كما يجوز
ايضا المثلين متحركين في كلمة وفي غيرها بل هو في الثاني [illegible] بالاصل توالي متحركين واما منع ادغام مخرج ان زيادة همزة الوصل
وقد صرح في التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال وقد يحذف تخفيفا لمضارع ذي تاءين [illegible] الثاني كما سيأتي في الاظهر
لا لاستثقاله بتصدر الاول [illegible] السادس [illegible] وقد يفعل هذا التخفيف في الحرف فيما تصدر فيه نونان و
من ذلك ما حكاه ابو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا قاله في شرح الكافية وفي تقوى القراءة [illegible] دليل على

على ان المحذوف له منوي فادغم لتلتقي الماضي الثانية قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى على قراءة عاصم من يحي الموتى
منين احلله فتحي ولذلك سكن اخره ص ومع حيث مدغم فيه سكن اخره فنبه الى سكون اخر الفعل المدغم فيه لابد
له بتضعيف المرفع وجب الفك لا في ثاني المثلين فنحو سكن فنحو لا ادغام والمراد بتضعيف الضمير المرفوع نا ونون الاناث ولذا الضمير
نحو رددت ورددنا ورددن فلا يدغم ومع فك لحق بقوله ص نحو حللت ما حللته في اخره نشر والادغام في ذلك واجب عند
جمهور العرب قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغة قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن ومرن
وردت وهي لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل النون والتاء وابقوا اللفظ على حاله وحكى بعض الكوفيين في ردن
زدن بزيادة نا قبل نون الاناث ونحو عمها لان نون الاناث يكون ما قبلها الا ساكنا وحكى بعضهم في ردت وردات
الشيخ ونحو وجهه ان نون الناء لا يكون ما قبلها الا ساكنا وحافظ على بقاء الادغام فزاد الالف قبلها وقوله ص وفي
جزم وشبه الجزم تخيير قفي نشر يعني ان المدغم فيه اذا سكن جزما او وقفا وهو المراد بشبه الجزم جاز فيه الفك
والادغام نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل والفك لغة اهل الحجاز والادغام لغة تميم وقيل لغة اهل نجد غير الحجاز والادغام
بنو تميم اذا تحرك الساكن في بعض الاحوال نحو اردد القوم ولم يردد القوم تنبيهات الاول انما جعل سكون
الامر في نحو احلل شبه الجزم لان الامر يعامل اخره معاملة المضارع المجزوم الثاني يعني بالتخيير استواء الوجهين
في الجواز فالمتكلم مخير في اتباع ايهما شاء وليس المراد استواؤهما في الفصاحة فان الفك لغة اهل الحجاز وبها جاء القران غالبا
كقوله تعالى ان تمسسكم حسنة تسؤهم ومن يحلل عليه غضبي ولا تمنن واغضض من صوتك وجاء لغة بني تميم
قراءة ابن كثير وابو عمرو والكوفيين ومن يرتد في المائدة وقرا غير السبعة ومن يشاق الله في الحشر الثالث اذا ادغم في الامر
على لغة بني تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس اردد واغض
وارد بهمزة الوصل وما حكاه لا حجة فيه للبصريين الرابع اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو
ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب لزوال الجزم وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات
فليس تحريكه بعارض الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل
هاء غائب نحو رده ولم يرده قالوا لان الهاء خفية فلم يعتد بوجودها فكان الدال وليت الالف والواو نحو ردا وردوا وحكى الكوفيون
ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وقد لحن المضموم الفاء وقد كلف ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط
في تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر ولزم اكثرهم الكسر
قبل ساكن فقالوا رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد قال جرير فغض الطرف انك
من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا واما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم
ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وفر
وعض وهي لغة كلب والفك لاتباع حركة الفاء نحو رد وفر وعض وعلى هذا اكثرهم ص وفك افعل في التعجب التزم والتزم الادغام في هلم ش
لما ذكر جواز الفك والادغام في المجزوم وشبهه وهو الامر استثنى من ذلك افعل في التعجب فانه التزم فيه فكه قال في شرح
الكافية فيكون بالاجماع قلت كانه يعني اجماع العرب فان الادغام غير مسموع فيه اصلا واما المسموع
نحو له وقال ابن المسلمين فقد سمع واجب البناء ان يكون الفعل وادغامه اجماع النحويين فليس كذلك لان بعض النحويين

[illegible]

وحكى عن الكسائي إجازة ان غلامه، واما هلم فان غلامه لازم باجماع تنبيهات الاول اختلفت العرب
هلم فهي عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر واقبل وهي عند بني تميم فعل امر لا ينصرف ولزم ان غلامه والثاني
ها هنا باعتبار معناها وقد تستعمل هلم مضارعا من قيل له هلم فقال لا اهلم الثاني ايضا فتح هلم وه
حكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بعض بني تميم وان اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لن تضم نحو بفتح وكذلك بفتح
ابتداء ان اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل الثالث لك وهلم عند تميم فعلا اتصل بها الضمائر البارزة
البارزة المذكورة ونون التوكيد فيقال هلما وهلمي وهلموا وهلمن بضم الميم قبل الواو وبكسرها قبل الياء وان اتصل
بها نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء ان الصواب هلممن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها بفتح الميم
ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكى ابو عمرو انه سمع من العرب هلمين بالنسوة بكسر الميم مشددة
بعدها ياء ونون ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكي عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ وعلى لغة بني تميم
بني الكبير قوله فصدقناه فصد الحبيب لغاوه الثاني قلنا للكسبوي هلمنا واكد بالنون الكسر بعد الرابع
ذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم فتح ميمها
والان غلامه ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والافصاح واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها
عن الفعلية والتزام احد الجائزين في كلامهم كثير الخامس نقل بعضهم الاجماع على ان هلم مركبة وفي البسيط
ومنهم من يقول انها مركبة وفي كيفية التركيب خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ومن لم الشيء لم شعثه
من قولهم لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل له اجمع نفسك الينا فحذفت الالف تخفيفا ونقل الى الدال على السكون
وقال الخليل ربما قيل لا ام غلام فحذفت الهمزة للتدرج ان كانت همزة وصل وحذف لا لفظا الى التساكنين ثم فقيل نقلب
حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها
على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين اقرب والله سبحانه اعلم ولما انتهى
الكلام على ما قصد ذكره في فصل الاسم غلام وهو اقرب ما يليه ذكرا في فصل التصريف قال على سبيل التقريب ص وما جمعه
عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل ش فاخبر باشتماله ما قصد جمعه في هذا النظم واشتماله على اعظم
المهمات من هذا العلم فقال عنا جل بحرا اي اهتم به ولا مع كتابه لا يعقل وما وله لا بد على لغة حكاها ابو اقيف.. و
انتشر عليها غاو ياء من بعدها هو بلا التشعلات في ختم الكتب بحمد لله تعالى والصلاة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وشرف
وكرم فقال واحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتخبين الخيرة تم الكتاب
بحمد الله والصلاة على محمد نبيه على يد العبد المعترف بذنبه الراجي عفو ربه نسخته على يد الفاني سيدي عيسى
بن يحيى .. احمد المهدي .. احسن الله به في الدارين وكان الفراغ من نسخه قبل الزوال من يوم [illegible]
من شهر جمادى الاول عام ستين والف ومن جاء من الله الدعاء من الناظر له ان ما وجد فيه الا بعد الجهد الكبير
ومن الخطا فيه على خلل فليسامح عن الخطا اذ لا يخلوا كاتبا من هفوات لا سيما وهذا العلم لانه عسير اللغة
وابان ان تقتصر على اربع انه هو منسوخ من الكتب الصحاح وامه مقروءة في مجلس سيدي احمد بن عبد العزيز وهذا
ما قدرناه والله اعلم وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قال بعضهم ذلك وعبارة بعضهم يرجع الواجب فيتم الايضاح بجمعه فقول القائل في ح

ما الفرق بين اليوم والنهار. يطلق اليوم من طلوع الفجر الصادق الى الغروب والنهار من طلوع الشمس الى هذا الغالب الى غروب نجم قاله الجعبري والطيب ح من شرح منظومة التي بعد الدفن ا ح

الكريم بن الكريم ابن الكريم بن الكريم ابن الاول مرفوع وما بعده مجرور وكذا قوله يوسف بن يعقوب الخ جان ان الاول صفة للكريم المرفوع واما البواقي فصفة للكريم المجرور فليستفيد لذلك قاله محمد فد يجي ع الزركشي اه

نعد لصوفا والسنتين تتسبب. ويطلق فلا بلوك او عربيا او عجميا ع توضيح ح يعيننا الخ معاني البناء ثلاث تمت معاني البناء ع نصحها الا يبكر ح والاستعمال

اذا اضيف لما يستقبل من الزمان خرج فيه لشرطها منصوبة بجوابها ع ح الاسح

العجاجي الذي نسبتان لا تتعلق بشيء.

قاعدة في فاعل الفعل البجازم كان ومعها لا يعمل فيها فعلها ح

ابو احيان بفتح الحاء والياء الموحدة وابو الحيان بياء مفتوحة وياء مشددة

المخلص من اراد الهواء فطار الى جنبه والخالص من نعمد فلم يعتبه من العسقلاني على البخاري في باب الفتق ح

وزاد بعضهم ان جاوز الغرفة غاية ح

او ينتظر من مذكرات في البخاري د كما قاله الزركشي

الحمد لله تنبيه

اعلم ان كثيرا من الناس يسوى في جمع الواحد والاحد في المعنى ومنهم من يفرق فقال الواحد مبني مفتتح العدد يقال واحد اثنين ثلاثة والاحد اسم لنفي ما يذكر معه من العدد وقيل الاحد يذكر في الجحد يقال ما جاءني احد بمعناه نفي مجيء الواحد وما فوقه ايضا ويقال جاءني واحد ولا يقال جاءني احد وقيل الاحد انما يذكر في الاثبات في صفة الله تعالى على وجه التخصيص يقال هو الله الاحد ولا رجل احد ويقال في وصف غيره وحيد وواحد ولا يقال ذلك في وصفه وان كان ابلغ لعدم التوقيف التوقيف انتهى من الشاذوي شارح ابن الشحنة

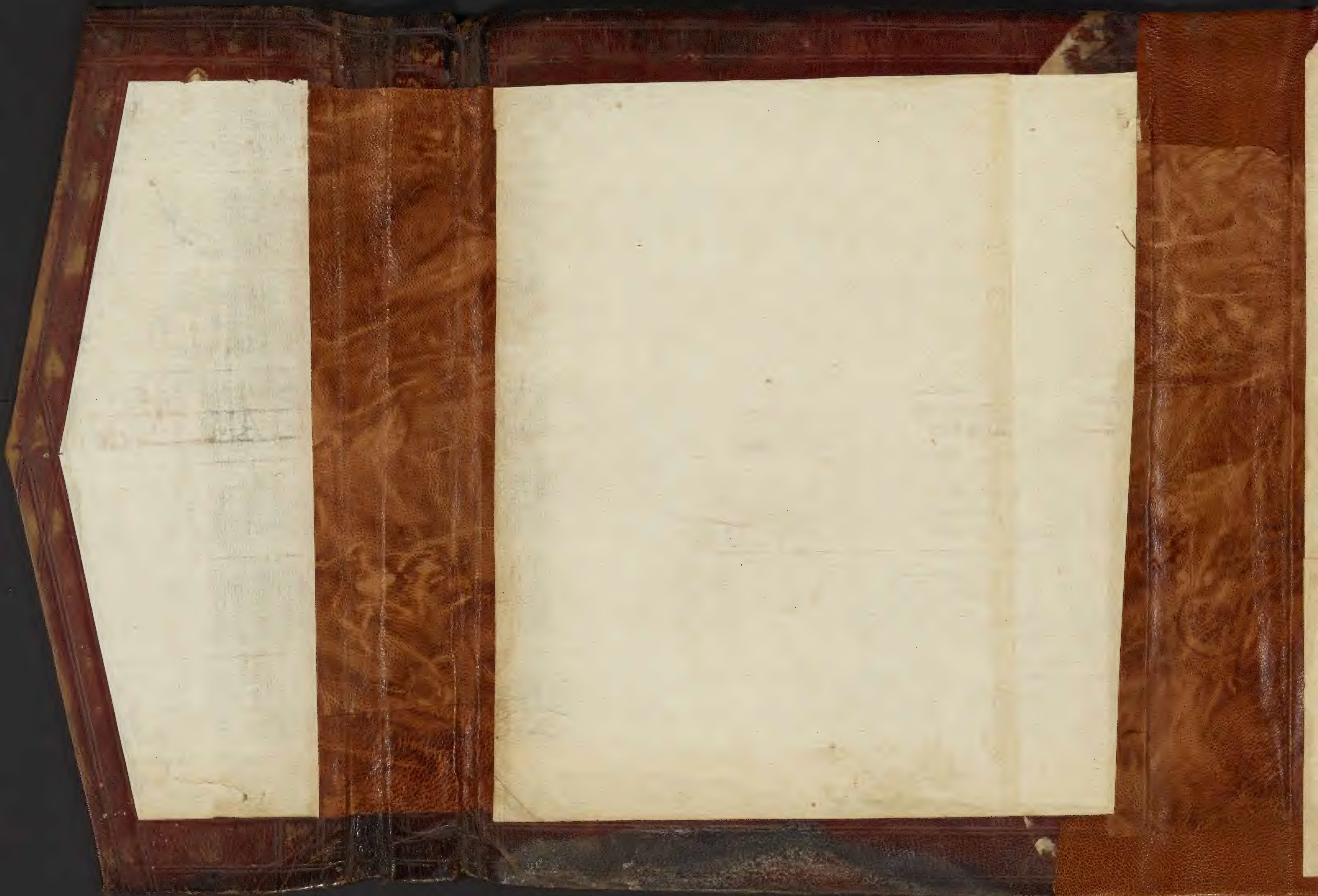
ورد في جواب ما علة جر الفتحة المقدرة في الياء المحذوفة نائبة عن الكسرة والتنوين عوض من الياء والفتحة مقدرة في الياء المحذوفة النائبة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف واما لسان فالتنوين فيه عوض من الحركة المقدرة في الياء المحذوفة ح والله اعلم

الارواح جمع ريح لان اصله روح سكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء والجمع يرد الاشياء الى اصلها حكى ابن جني عن بعضهم في جمع الريح ارياح لما قال ارياح ع زركشي على البخاري ح

الحمد لله في الوغى كالفتى وكالوحى الصوت والجلبة والوحى كالى صوت الجبي يرمى به القنبي والجلبة اختلاط الصوت في الجميع من القاموس. والوغى في اللغة الحرب ع قاله العيني في يذكر في حروف محمد فاه ح

نعت بغير الزوجة والزوجة لحق بيتها دون ح














GretagMacbeth™ ColorChecker Color Rendition Chart